الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 1
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

رقم الترتيب: .....
السلسلة: .....

أطروحة دكتوراه علوم
في اللغويات
الموضوع

سياق الحال في النحو العربي:

أصالة النظرية ودلالاتها النحوية

إعداد الطالب:
زويدي عميسي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عمروش إدريس

لجنة المناقشة:

أ. زهيرة قروي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري | قسنطينة 1	رئيسا
أ. عمروش إدريس	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة | آسيا جبار	مشرفا ومقررا
أ. الصديق حاجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الإخوة منتوري | قسنطينة 1	مناقشا
أ. وردة سيلي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي | ميلة	مناقشا
أ. عز الدين هبيرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الإخوة منتوري | قسنطينة 1	مناقشا
أ. عاشور بلطرش	أستاذ محاضر (أ)	المدرسة العليا للأساتذة | آسيا جبار	مناقشا

السنة الجامعية: 2021ـ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى روح والدي الطاهرة طيّب الله ثراه

إلى أمي ينبع الحنان التي وهبتني الحياة والأمل

وأعطتني من الحب وجميل الدعوات بلا

حدود

أطال الله عمرها في طاعته

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

مقدمة

يكتَسِي النظر السياقي الحالي في بُعدِهِ الدلالي التداولي الخارجي تقصّيًا وتجلّيًا لحقيق مقصدية المعنى اللّغوي، أهميّةً خاصّةً في آفاق البحث اللّساني الاجتماعي الحديث، وهو نظر تنسجم آلياته الإجرائية وحقيقَة اللّغة في طبيعتها الاجتماعية، وعملية منهجها الدلالي التداولي، وتواصلية وظيفتها اللّسانية الأساس حُسنَ فَهمٍ وإفهَامٍ.

وتلك هي الحقيقة اللّسانيّة التي انبَرى لتحقّق أصولِ وتجلّياتِ درسِها بحثنا هذا في أصيلٍ من فكرنَا النحوي العربي، لا أَقَلُّهُ وأَدنَاهُ عَودٌ من لَحظٍ أساسٍ وتَرَاءٍ مُتَجَدّدٍ، في جملةٍ من قضايا دلاليةٍ وتداوليةٍ نحويةٍ ما يبرَح فِكرنا النحوي العربي منذ نشأتِه يتَهادَاها حقيقَ اللّحظ، ويتجاذَبُهَا محتدِمَ الجدل، ويُكابِدهَا مشقَّة التّقعيدِ والنظر.

وقد دفعَتنا لاختيار هذا الموضوع ثلّة من الأسباب، تتقدَّمها بالضّرورة قلّة الدّراسات النحوية المتخصّصة التي تبحث أصول هذه النظرية الدلالية التداولية في أصيلٍ من درسنا النحوي العربي، وهو ما وقفنا على حقيقته في سابقٍ من بحثنا لرسالة الماجستير، وارْتَأَيْنَا الاتِّسَاعَ في تفصيل بَيَانِهِ في بحثنا هذا.

ويضاف إلى هذا السّبب سببٌ آخر متعلّقٌ بِالسَّمتِ الآنيِ المتجدّد له، ذلك أنّ موضوع هذا البحث وإن كانت له سوابقٌ أصيلةُ الطَّرحِ في مباحثِنا النحوية العربية القديمة، إلّا أنّ تأصيلاته النظرية خاصّةً وتمثّلاتها العملية وردت مُتَنَاثِرةً مُتَفرّقةً مُحوِجَةً لحسن الضَّبطِ والتّقعيدِ والتَّبويبِ، نَاهِيكَ عن الطَّابَعَيْنِ الموسوعي والجمالي الوَاسِمَينِ له، واللَّذَينِ سعينا جاهدين لتحقّق بعض تمثّلاتهما النحوية الدلالية هنا، بالنظر لانفتاحِه على حقولٍ معرفيّةٍ متعدّدةٍ لسانية وغير لسانية تطارحه وتتجاذبه الدّرس. ما يمنَح نحونا العربي في المحصّلة فرصَة التّأكيد حقيقةً لا ادِّعَاءً على طابعه الاجتماعي، ومنهجه العملي، وحقيقة اجتماعه ثلّة الأبعاد الدلالية والتداولية والجمالية الإبداعية.

وانطلاقًا من طبيعة المنحى التأصيلي الذي يسم هذا البحث، فإنّ له ثلّةً من أهدافٍ وغاياتٍ يرومها الإصابة. وفي مقدّمتها البدء تسليط الضّوء أكثر على أصول نظرية الحال السياقية نحوًا ودلالةً جهاتِ: الماهية المصطلحية والاصطلاحية، فالأهميّة والدّور والعناصر. ليعقبَها النظر بَعدُ –وبضربٍ إحيائيٍ مفصّلٍ من الدّرس والتّحقيق– تجلّيَ أبرز أصولها النظرية، ودلالاتِها العملية في أصيلٍ من تراثنا النحوي العربي. وهذا وفقًا لِمَنظورٍ إسقاطيٍ زمانيٍ استِرجَاعِيٍ، يطارحُها البحث والمناقشة على هديٍ من الدّراسات اللّسانية الاجتماعية الدلالية والتداولية الحديثة، والتي أَغنَتْ كثيرًا من جوانبها بواسعٍ ومفصَّلٍ من اللّحظ والدّرس.

وفي تحقُّق هذه الرّؤى التّأصيليّة لهذه النظرية في أصيلٍ من نحونا العربي، تأكيدٌ آخر على مدى حيوية هذا النحو، وأنّه نحوٌ يراعِي أيضًا اجتماعيةَ الظاهرة اللّغوية ووظائفها الدلالية التداولية والجمالية الأساس، وهذا هو المرام الأبرز والأهمّ الذي يتهادى هذا البحث إصابته.

غير أنّ دون إدراك منتهى هذه الأهداف عقباتٌ وصعوباتٌ كؤودٌ شَتَّى، ليس أدنَاها ذلك السَّمتُ المعرفي الموسوعاتي الذي اصطَبغ به موضوع هذا البحث، فكان أن تَعَدَّدَتْ قضايَا ومسائِل نظرِه نحوًا ودلالةً وتداولًا، وتَعَالَقَتْ وتبَاينَت مناهج بحثِها. ما أورثَ درسَه محتدِمًا معضِلًا من الملاحاةِ والجدلِ، الذي ما انفَكّ يتجاذَب ويُطارحُ أغلبَ مباحثِه متَبايِنًا من زوايَا النظر. وكفى بنا من المثال حَسَنًا أنّ نُحَاتَنَا ما أجمَعوا الاتّفاقَ بَعدُ وبمطلق الكُلِّيَّةِ لِـ"النحو" حَدًّا، وموضوعًا، وغايةً، فَمَا بَالُنَا بما دون هذا التَّبَاينِ من تحقيقاتهم في بيان منزلة "المعنى" منه. وبخاصّةٍ أن تأتَّى هذا التجلّي له على هداياتٍ من الدلالة الخارجية لسياق الحال، والتي ما يَسَعُ نحاتنا ضبطُها بقاعدةٍ نحويةٍ مُحكَمَةٍ. مع ما يُضافُ إلى جمع هذه العقباتِ من قلَّة الدّراسات النحوية العربية الجادّةِ والمعمَّقةِ، التي عَنِيَتْ بواسعٍ من الدّرس تَجَلّيَ أصولها النحوية الكلِّيَّة دلالةً وتداولًا.

هذا وكنّا قد عَرَضنَا في بحثنا لرسالة الماجستير الموسوم بِـ"السياق في النحو العربي: أصالة النظرية ودلالاتها النحوية"، وبلمحٍ من العموم وضربٍ من الإيجاز لأهمّ المَعَالِمِ النظرية لِعُمُومِ نظرية "السياق" دلاليًا في نحونا العربي. وطَارَحْنَا بعض أَهَمِّ مسائلها وقضاياها هناك. غير أنّ البُعد "الحالي" منها – الذي تَذَاكرنَاهُ حينها بعارضٍ من الإيجاز – كان أهمّ ما لَفَتَ انتباهنا في هذه النظرية الدلالية، وآثَرنَا حَسَنًا استِكمالَ مَسِيرَتِنَا العلمية في بحثنا لأطروحة الدكتوراه، بمزيدٍ من مفصَّل البيان والتّبيان لهذه الجزئية الدلالية السياقية في أصيلٍ من نحونا العربي.

ويتطلّع هذا البحث في ثنايَا تحقيقاته، مطارحَة ثلّةٍ من إشكالاتٍ نحوية ودلاليةٍ تداوليةٍ استَرعَاهُ واستَدعَاهُ لحظُها التّحقيقَ فيها مَلِيًّا وجَلِيًّا، يتقدَّمها في ذلك عَوْدٌ من النظر الثَّبْتِ المستَفِيضِ في حقيقة مفهوم "النحو" في أصيلٍ من فكرنا النحوي العربي: مفهومًا ومجالًا، وموضوعًا وغايةً، على سَنَى من هداياتِ دلالة نظرية الحال السياقية في تماهيها والظاهرة اللّغوية في اجتماعيِ طبيعتِها، وعَمَلِي منهجها، وتواصلي وظيفتِها، أَلَهَا في رَسْمِ وبناءِ حَدِّهِ لَحظٌ يُقَرُّ ويُعتَبَرُ؟.

ولئن صَحَّ فرضًا هذا الإقرار والاعتبار، فإنّ للسّائلِ حينها أن يطارحَ –والحال هذه– تساؤلًا آخرَ، حول حَظِّ نظرية "المعنى" بعامّةٍ من هذا النحو، وبُعدِ "السياق" منه خاصّةً، وأخصُّ منه بُعدُ "الحال" أو "المقام"،

أَلَهُمْ فيه أجمعُ –تحليلًا وتوصيفًا وتفسيرًا لمتعدِّد ظواهِر دَرسِهِ– أصولٌ دلاليةٌ تداوليةٌ تُنظَر وتُستَفَادُ وتُعتَبَرُ؟.

وأنّى لنا استِجلاءُ أهمّ متصوَّراته المفاهيمية وتمثُّلاتِه النظرية وتجلّياته العملية في درسهم؟. وكيفَ تَأَصَّلُوهُ في فكرِهم، أثوبَ النظرية أَلْبَسُوهُ وتَوَشَّحُوهُ، أم اعْتاصَتهُم وأَشكَلَتهُم عقبَاته الكؤود، فَبمتَصوّراتها تَوَسَّمُوهُ وتَدَثَّرُوهُ؟.

ثمّ أَنَّى لنا تفسير عدم تصريحِهم به تصريحَهم بدلائلية العلامة الإعرابية؟. أَلَهُ بينهم مُنكِرون؟. أَلَيسَ في الاعتِدادِ بهذه "الحال" لُمَحًا ولطائفَ ظاهرةٍ من جمالٍ وإبداعٍ يُعِيدَانِ لهذا النحو بديعًا من بَرِيقِهِ ورَونَقِهِ، وحَسَنًا من رُوائِهِ ومَلَاحَتِهِ؟. أم أنّ جمهورَهم عن تَلَمُّسِ جمالي هذه الحقائق غُفلٌ؟. هذه بعض أهمّ الأسئلة والإشكالياتِ النحوية الدلالية التداولية التي يروم هذا البحث مطارحَتها، وبحث أَوفَى الإجاباتِ عنها.

ولمّا كان بحثنا هذا في نظرية سياق الحال بحثًا مُؤسَّسًا على مخرجاتِ علم الدلالة الوصفي، القائم أساسًا على دراسة اللّغة دراسةً اجتماعيةً تداوليةً مستَفادةً من واقع استعمالها الحقيقي. فقد غَدَا انتهاجُنا المنهج الوصفي ضرورةً موجبةً لتحليلِ وتفسيرِ وتوصيفِ متعدِّد القضايَا والظواهر النحوية التي تهادَتها هذه النظرية النظر والدّرس، انطلاقًا من وَصفيَتِها ذاتِها. وبعيدًا عن مُستَشكِلِ تلك المُلَاحَاةِ التي ما بَرِحَتْ تتجاذبُ وتطارِح أصيلًا من نحونا العربي سُقمَ جدليَة المعيارية الصّارمَة الجوفاء، وَوَهْمَ الصّورية المنطقيّة الشَّكليَّة، التي لَطَالَمَا اتُّهِمَ بمُلازمَتِهِ لها ملازَمةً كُلِّيَةً مطلقةً من لدن بعض دعاةِ تَجدِيدِهِ وتَبسِيطِهِ من دَارِسِينَا المحدَثين. وهذا ما يروم هذا البحث تحقّقه النظري والعملي هنا، من خلال تركيزِه الدّرس على بحث وتجلِّي أهمِّ مَعَالِمِ هذا المنهج الوصفي في أصيلٍ من نحونا العربي، على هداياتٍ من معطَى هذه الدلالة السياقية الحالية.

وقد خضنا غمار هذا البحث، فجعلناه من بعد طول نظرٍ وتحقيقٍ فصولًا أربعةً.

الفصل الأول: وقد حمَّلناه عنوان "سياق الحال من التّأسيس المصطلحي إلى التّأسيس المعرفي"، ويشتمل على مبحثين اثنين أساسين.

المبحث الأول: سياق الحال من المعجم إلى المصطلح: وفيه رصَدنا رحلة انتقالِ "سياق الحال" –مفردًا خاصّة– من طورِ معناه المعجمي لفظًا إلى طور الاصطلاح اللّساني مصطلحًا، جِهَتَيْ الدلالة والمفهوم في المُعجَمَيْنِ اللُّغوِيَيْنِ العربي والغربي، انطلاقًا من مَقُولَاتِ المقَارَبتَينِ المعجميَّة والمصطلحيّة. وهو مبحثٌ واسع التحقيق، مُتَدَاخِلٌ ومُتَعَدِّدٌ ومتبَاينٌ زَوَايَا اللّحظ والنظر، محتَدمٌ جدلها. يتهادَى كشفَ بعض حُجُبِ اللَّبس الدلالي والمفاهيمي الذي استَبهَمَ واستَشكَلَ هذا المصطلح ولَازَمَهُ أمدًا طويلًا، وهو

اللّحظ الذي ارتأينَا تفصيل بَيانِه في مطالب بحثيّةٍ خمسةٍ، جعلنا أوّلها مهادًا للبحث في ماهية وأهميّة المقاربتين المعجمية والمصطلحية في البحث المصطلحي اللساني الحديث. فيما عقدنا المطلبين الثاني والثالث لِتَتَبُّعِ المسَار المفاهيمي المتعدِّد لِمُصطَلَحَيْ "السياق" و"الحال" –مُفرَدَيْنِ– في واقع تداولية استعمالهما في القاموس اللّساني العربي والغربي.

فيما أفردنا رابعها بالتّحقيق في جدل المفهوم بين مصطَلَحَي "الحال" و"المقام" في درسنا البلاغي، بالنظر إلى ما لاحظناه من جدلٍ اصطلاحيٍ ومصطلحيٍ محتدمٍ بين الدّارسين العرب حول مصطلحَيْ "الحال" و"المقام" خاصّةً. وأمّا خامس هذه المطالب وآخرها فَأَمَّنَاهُ ووَلَّينَاهُ قبلةً ووِجهةً نحويةً خاصّةً خالصةً، تتهادى بالتّبيان أوجه استعمالاتِ هذا المصطلح ومرادفَاته في أصيلٍ من نحونا العربي مصطلحًا ومفهومًا.

المبحث الثاني: سياق الحال والتّأسيس المعرفي بين الدّرس اللّساني الحديث والتراث العربي القديم البلاغة أنموذجًا: وينظر هذا المبحث في أهمّ الأصول اللّسانيّة الدلالية لنظرية الحال السياقية بين الدّرس اللّساني الحديث، واللّغوي العربي القديم. فأمّا الدّرس الأول فَبَيَّنَهُ المطلب الأول، وقد وَقَفنَا به التّحقيق حصرًا وحديثًا على جهود المدرسة الإنجليزية الاجتماعية بزعامة فيرث، والتداولية في تأسيسها المعرفي لأصول هذه النظرية الدلالية. في حين بحَثنا في مطلبه الثاني بعض أبرز أصولها المعرفية في أصِيلٍ من فكرنا البلاغي العربي القديم.

الفصل الثاني: واخترنا له "من قضايَا سياق الحال في نظرية النحو العربي" عنوانًا، ويتهدَّى هذا الفصل استِجلاءَ بعض أَهَمِّ الأصول المعرفية لهذه النظرية في أصيلٍ من درسنا النحوي العربي، وقد جعلناه على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: سياق الحال ومفهوم النحو العربي بين "الضّيق" و"الاتّساع": جدلية "علم المعاني" أنموذجًا: وقد أثار هذا المبحث بمطلبَيه الأول والثاني بِمَا نَظَرَاهُ من حقيقة "مفهوم النحو" بين الضّيقِ والاتّساعِ، بعض أهمّ جوانب الجدل النحوي العربي القديم الحديث المتجدّد حول حقيقة مفهوم "النحو" ومجال درسِه الدلالي، بين من يحصره في ضَيِّقٍ من شكليَّة دلائلية العلامة الإعرابية، وبنية التّراكيب النحوية الدّاخلية من جهةٍ، فما يجاوزهَا لِزَامًا حدودَ السياق في بعدِه المقالي. وبين داعٍ إلى ضرورة مَدِّ آفاقِ هذا المجال النحوي الدلالي إلى واسعٍ مُمتَدٍّ من أبعَاد دلاليةٍ وتداوليةٍ خارجيةٍ تمثِّلها الحال السياقية. وهو الجدل الذي استَقصَينَا حقيقته مجالًا وموضوعًا وغايةً –وصالًا وانفصالًا– على هدًى من ملاحَاةِ علم المعاني بين النحو والبلاغة، وِصَالًا وانفِصالًا.

المبحث الثاني: وحمَّلنَاهُ عنوان "درس المعنى في نظرية النحو العربي"، وهو ينظر في مطلبه الأول قضية "المَعنَى" كغاية بحثيّة مشتركة بين عِلمَيْ النحو والدلالة. في حين يتهادى مطلبُه الثاني بَيَانَ أثر هذا المعنى في نشأة نحونا العربي، بالإضافة إلى بحثه أصولَه وأهمّيّته وفوائده الدلالية في أصيلٍ من هذا النحو. وأمّا مَسَالِكُ وآلَاتُ تحرّيهِ وتقصّيهِ النحوي بين دِلَالَتَيْ السياق الداخلي مقالًا والخارجي حالًا، فتلك هي الغاية التي اضطلعَ ببحثها ودرسها المطلب الثالث منه.

المبحث الثالث: سياق الحال نحويًا: ويُثِيرُ هذا المبحث ويَتَقَفَّى بضربٍ من التّحقيق والتّمحيص، بعض أهمّ الأصول المعرفيّة التي ينظرُها ويَستدعِيها درسُ نظرية الحال السياقية نحويًا، من خلال بحثه المطالب الأربعة الآتية: سياق الحال والأهميّة النحوية، وسياق الحال وجدلية التّكامل النحوي السياقي بين دِلَالَتَيْ المقال والحال، والوصف السياقي الحالي النحوي زَمَنِيًّا بين الآنِيَّةِ والبَعديَّة: الأداء والحكاية، وتقعيد الأحكام النحوية في ضوء سياق الحال. وهذا في مهادٍ نظريٍ لِآخَرَ آتٍ بعدَه يتهادى تَجَلِّيَ عَنَاصِرِهِ فيه.

الفصل الثالث: ويتهادى هذا الفصل أساسًا دراسة "عناصر سياق الحال في نظرية النحو العربي": وهي ثلّة العناصِر التي عنها صَدَرَ نحاتنا الأوائل في وصفهم للظاهرة النحوية. وهي عناصر متعدّدة لامتناهية العدد، متداخلة الدلالة في بيان معاني الكلام بعامّةٍ، والنحوية منها على نحوٍ أخصَّ. وينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث أساسةٍ قوامها:

المبحث الأول: عناصر "سياق الحال" نحويًا: الأهميّة والسّمت الدلالي التداولي: وقد انعقد مطلبه الأول على تعديد وإبراز أهميّة هذه العناصر الخطَابية في تجلّي المعاني النحوية، في حين تطرّق المطلب الثاني لتعديد أَهَمِّ سماتها الدلالية والتداولية.

المبحث الثاني: والموسوم بِـ: عناصر سياق الحال نحويًا: ثلاثية الأركان: المتكلّم، المخاطَب، العلائق المشتركة: وهو يبحث في مطالبِه الثلاثة بعض أبرز تجلّياتِ المَعَالِمِ النظرية والتّطبيقية لهذه العناصر الخطابية الثلاثة في أصيلٍ من نحونا العربي.

المبحث الثالث: الملاحِظ السياقية الحالية نحويًا: وينظر هذا المبحث في مجموع الملاحِظ: الاجتماعية، والثقافية، والنفسيّة، والجغرافية، والإشارية، باعتِبارهَا ملامحَ سياقيَةٍ حاليةٍ خارجيةٍ أساسٍ، تضَاف هي الأخرى إلى ثلّة العناصر الخطابية الثلاثة التي تحقّقها المبحث الثاني آنفًا. والمماثلة لها في أهميَّة المنزلة، وجلالة الدّور تجلّيًا لِحَقيقِ المعاني النحوية صحِيحها.

الفصل الرابع: وهو تحت عنوان "من دلالاتِ سياق الحال في النحو العربي": ويمثِّل الجانب التّطبيقي العملي التّفصيلي والأشمل لتجلّي أبرز التمثّلاتِ الدلالية التداوليةِ لعناصر الحال السياقية في أصيلٍ من

نحونا العربي، وهذا من خلال إعمالِهِ النظر في بالغِ أثرها وجليل دورها الدلالي التداولي في فهم وتعليل بعض أهمّ الظواهر النّحوية من قبيل الحذف، والتّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير، وعَوْدِ توجيهها الدلالي. ويتكوّن هذا الفصل بدوره من مبحثين اثنين أساسين قوامهما:

المبحث الأول: الدلالة النحوية السياقية: الماهية والأضرب: ويؤسِّس هذا المبحث التحقيق لآتٍ من مطالبَ نظريةٍ ثلاثةٍ، يبحث أوّلها وثانيها –تِبَاعًا– في مَاهِيَةِ الدلالة النحوية السياقية "المقالية" و"الحالية". في حين يرصد ثالثها أهمّ الظواهر النحوية التي للحال السياقية فيها أوضح مَعَالِمِ التجلّي، وهي ظواهر: "الحذف" و"التّقديم والتّأخير"، والتّعريف والتّنكير".

المبحث الثاني: من دلالاتِ "الحال السياقية" في النحو العربي: وهذا المبحث عمليٌّ تطبيقيٌّ صِرفٌ، وهو يستجلي بضربٍ من التّفصيل بعض أبرز تمثّلاتِ هذه الدلالة السياقية الحالية في ثلّة الظواهر النحوية الآنفة من حذفٍ وتقديمٍ وتأخيرٍ وتعريفٍ وتنكيرٍ. وهي الظواهر التي استَقَلَّ كُلٌّ منها بمطلبٍ خاصٍّ من مطالب هذا المبحث، فكان أن سُقْنَا أوّلها لظاهرة "الحذف"، ثمّ أتبَعنا ثانيها لظاهرة التّقديم والتّأخير، فثالثها للتّعريف والتّنكير.

ولأنّ "التّراكمية" المعرفية سَمتٌ ثَبتٌ من سماتِ العِلمِ، وعلى هدي أوّلياتِهِ التّأسيسيّة ارتُقِيَّاتُهُ واتِّسَاعُ مسائل وقضايَا درسِه بَعْدُ. يأتّي بحثنا هذا ليواصل مَسِيرًا طويلًا قد انطلقَ وبدأ في حقل الدّراساتِ النحوية الدلالية السياقية بعامّةٍ، والحاليةِ منها على نحوٍ أخصَّ. ومن أبرز هذه الدّراسات وأكثرها أهميّةً وتَعَلّقًا وإفادةً لموضوع بحثنا هذا نذكر كتب:

سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة للدكتور أسعد خلف العوادي، ويقع هذا البحث في فصولٍ أربعةٍ أفردها الباحث لتجلّي أصول نظرية الحال السياقية ودلالاتها النحوية عند سيبويه، من مثل ما نلحظه في فصله الأول الذي عرض فيه بمباحثه الثلاثة لأبرز ملامح سياق الحال عنده، انطلاقًا من نظره في جدلية "سياق الحال" مفهومًا ومصطلحًا، ثمّ عرضه بالبحث في الأصول النظرية لعناصره الثلاثة من المتكلّم، والمخاطَب، والحال المشاهدة. وانتهاءً بتجلّيه لأبرز مجالات سياق الحال عنده، أو ما تَذَاكَرنَاهُ نحن تحت عنوان "دلالات سياق الحال". والتي حدَّدها نظريًا في مجالاتٍ خمسةٍ هي: الذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام. وهي المجالات التي أفرِدَت لها –تأصيلًا تطبيقيًا في نحونا العربي عامّة وكتاب سيبويه خاصّةً– الفصول الثلاثة الأُخر، التي نظرت –تِبَاعًا– أبرز تجلّياته الدلالية في أبواب المرفوعاتِ والنّواسخِ والمنصوباتِ والمجروراتِ وغيرها

من سائر القضايا والأبواب النحوية، والتي كان لسياق الحال فيها جليل الدّور في ضبطِ وتخريجِ وتوجيهِ كثيرٍ من أحكامها وترجيحِ محتمِل دلالاتها.

وإلى جانب هذه الدّراسة المتخصّصة، أمكنَنا الوقوف كذلك على مُتَعدِّدٍ من الدّراسات السياقية الأخر، التي قَارَبَتْ بعارضٍ ولمحٍ أَعَمَّ مُوجَزٍ من البيان جوانبًا من مباحثِ موضوعنا هذا، نحوًا من بحث الدكتور إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة في بحثه لقرينة السياق ودورها في التّقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه. ومقال الدكتور نصر الدين صالح سيّد الموسوم بِـ"السياق غير اللّغوي والنحو". وإلى ما دونهما من سائر البحوث اللّغوية والشّرعيّة والإنسانيّة الرّصينة الأُخر التي أفادها بحثنا هذا في درسه.

وفي الختام لا يسعني إلّا أن أتقدّم بجزيل الشّكر لكلّ من ساهم معي من قريبٍ أو بعيدٍ في إنجاز هذا البحث. يتقدَّمهم في ذلك حقيقةً وفضلًا أستاذي الدكتور حمروش إدريس، الذي تَشَرَّفتُ بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وكان لي في سبيل إنجازها خيرَ عونٍ وسندٍ، وخيرَ نَاصِحٍ ومُوَجِّهٍ، لتُبصِرَ هذه الدّراسة إلى النّور طريقها بعد سنواتٍ طوالٍ من البحث والتّحقيق. تَحَمَّلَ معي كَبَدَ مَشَاقِّهَا برَحَابةِ صدرٍ، وجميلِ حِلمٍ من صبرٍ واصطِبارٍ.

كما وأتأمّل من الله خيرًا أن أكون قد وُفِّقْتُ ووَفَّيْتُ بعض مباحث وقضايا هذا البحث حَقَّهَا ومُستَحَقِّهَا، وأن أُفِيدَهَا حَسَنًا باحثًا غيرِي ما أَفَدْتُهُ أنا حُسْنًا من غَيرِي. وأن تُتَاحَ لي في آتِي الزّمان بحول الله تعالى وقوَّتِه فُرَصُ موَاصلةِ بحثِ كثيرٍ من متعلّقاتِ مسائله النحوية الدلالية التداولية، التي ما أَسعَفَنَا ضيقُ الوقتِ حسنَ نظرِها وتمامَ تِبيانِها وتفصِيلها. والله الموفِّق، وهو نِعمَ المولى ونِعمَ المعِين.

الفصل الأول

الفصل الأول

"سياق الحال" من التأسيس المصطلحي إلى التأسيس المعرفي

الفصل الأول: "سياق الحال" من التأسيس المصطلحي إلى التأسيس المعرفي:

المبحث الأول: سياق الحال من المعجم إلى المصطلح:

المطلب الأول: المقاربتان المعجمية والمصطلحية في البحث المصطلحي:

يُعَدُّ مصطلَح "سيَاق الحَال" context of situation أحَد أبرزِ التّرجماتِ العمليّة لِمُتَعَدِّدِ تمظهراتِ غُمُوضِ والْتِبَاس المفهوم، وفَوضَى وشَتَاتِ المصطلح الواسِمة قاموسَنا اللّساني العربي الحديث، حتّى إنّنا لا نكاد نَعدَم –وإلى حَدٍّ بعيدٍ– مظهرًا من مظاهِرها، إلّا وكان لمصطلحنا هذا فيه وافرٌ من سَهمٍ يُلحَظُ، وأثرٌ يَدُلُّ ويُقتَفَى. بل إنّنا لم نقف على تَبَاينٍ وتَضَاربٍ في مفاهيمِ كثيرٍ من المصَطلحاتِ اللّسانية تَباينَهَا وتَضَاربَها فيه، ولا رأينا تعدّدًا وفَوضَى وشَتَاتًا مصطلحيًّا تعدُّدها فيه.

وعلّة ذلك حسبَنا تنازُعُهُ بين عامِلينِ اثنَين، سَمتُهُمَا الأبرز التَّعالُق والإطلَاق أو التّداخل واللّاتناهي، وأمّا جوهرُهما فجَدلٌ لسانيٌ فلسفيٌ لا مُتَنَاهٍ: أصيلٌ حديثٌ جليٌّ خفيٌّ، خاصٌّ قضايَاه لغةً جدلُ اللّفظ والمعنى، فِيمَا هو فلسفةً مُلَاحَاةٌ تكاد تكون أبديّةً بين ثُنَائِيَتَيْ المصطلح والمفهوم، أيّهما الأَوْلَى اعتِدادًا واعتبارًا في حَدِّ الآخر اصطِلاحًا فتَخصِيصهُ وتَوحِيدهُ مصطلحًا؟.

وينمُّ عن فهمنا هذا حين البدء، ذلك الاختِلاف البَيِّنُ الذي نلحظه في المقاربةِ المنهجيّةِ المُعتمَدَة والمُعتَدَّةِ في وَسْمِ ملامِح الآخر، بين حَقلَيْ المصطلحيّة والمعجميّة مُتَعَاكِسَيْ الوجهة والغاية، حيث «تعتمد المصطلحيّة في تسميَتها للمصطلحاتِ على الانطِلاق من المفاهِيم، ثمّ البحث عن الألفاظِ المناسِبة لها. وتعتمِد المعجَميّة على الانطِلاقِ من الألفَاظ، ثمّ البحث عن الدلالاتِ المناسِبة لها»[1].

ولذلك عُدَّ الوَعيُ والفهم الدّقيق لِمَنهَج هَاتَيْنِ المُقارِبَتَينِ، أَحَدَ أُولَى مُوجِباتِ وشروط الباحث للولوجِ إلى حقل صناعة المصطلح اللّساني. وهذا بالنظر لعظيم دورِهما في دفعِ ورفعِ شبه اللَّبسِ عنه مفهومًا ومصطلحًا. ولذلك كان من أوّل ما يجب على الباحث الالتِفاتُ إليه «الوعيُ بالفرق بين الدلالة اللّغويّة العامّة من جهةٍ، والدلالة الاصطلاحيّة الخاصّة من جهةٍ أخرى، حتّى لا يكون خلطٌ أو الْتِبَاسٌ. وإذا ما الْتَفَتَ الباحث إلى هذا الفرقِ، تخلَّص المصطلح من كونِه كلِمةً عامّةً ترِد في مستوياتِ الكلام على تَعدُّدِهَا، وتحوَّل إلى كَلمةٍ بارزةٍ غير ضائعةٍ بين كلماتٍ مشَابهةٍ لها، بل صَارَ عنوانًا من عناوِين العلوم والمعارِف وعَلَمًا عليها»[2]. وأمّا عمَاد هذا كلِّه فالنّقل والتّرجمة، ذلك أنّ نظرية سياق الحال وافدٌ جديدٌ

---

[1] المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص41.

[2] مبادئ اللّسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر للنشر، دمشق، ط3، 2008، ص53-54.

على السّاحَة اللّسانيَة الدلالية الغربية، مِمَّنْ عنها وإلينا نُقِل مفهومًا ومصطلَحًا، وإن لم نَعدَمْ له أصولًا وملامحَ معرفيّةٍ في تراثِنا اللّغوي والشَّرعي.

وقد أسهم غياب هذا التمثّل النظري الواضح والدّقيق لهذه الرّؤيةِ، في زيادة حدّة التّشويش الطَّارئِ عليه، حتّى إنّنا أَلْفَينَا من بعض الدّارسين من يُورِدُهُ بصريحِ اللّفظ (سياق الحال) وإن بمفاهيمَ متبَاينةٍ، بل وربّما مَتناقضَةٍ أحايين كثِيرةٍ، اتِّسَاعًا في المفهوم حِينًا، بِعَدِّهِ قَرِينَ "السياق" العامّ، وتَضيِيقًا أخرى ليكون جزءًا من المقام[1]، مُخضِعًا إيَّاهُ لضربٍ من الاشتِراك اللّغوِي.

ونقِيض هذا الرّأيِ وخلافُه، فيمن استَدلَّ عن ذات المفهوم بمصطلحاتٍ متقاربةِ الدلالةِ، مُعتَدًّا ذلك ضربًا من التّرادفِ اللّفظِي. ناهيك أن يُنَبّهَ ويشيرَ إلى ما بينها من تباينٍ مفاهيميٍ جزئيٍّ أو كلّيٍّ، رغم نَصِّ المصطلحيّة بواجِب القول بانتِفاء ظَاهِرتَيْ التّرادفِ والاشتِراك اللّغوي عن الدّرس المصطلحي[2].

وقد دَقَّقَ عبد السلام المسدّي في تشخِيص بعض عوارض هذا الدّاء العضال لمصطلحنا اللّساني العربي اعتمادًا على جدلية الأصالة والمعاصرة، فذَكر أنّ مِمَّا زاد هذا «الأمرَ تفَاقمًا دَورَانُ المعرفَة اللّغويّةِ بين مُتصَوَّراتٍ مُستحدَثَةٍ ومفاهِيم متَوارثةٍ، وكثيرًا ما يتجَاذبُ الميراثُ الاصطِلاحيُ ذوِي النظر فَيَنزَعُونَ

---

[1] وهذا في نظر بعض من يعتدّ مفهوم سياق الحال جزءًا من المقام أو من سياق الثقافة.

[2] تنفي المصطلحية القول بوقوع هاتين الظّاهرتين اللّغويتين الدلاليتين من الترادف والمشترك في وضع المصطلح، وإنْ وقع ذلك فَعَلَى كراهةٍ أو بشروط محدَّدة محكمةٍ مسبقًا، يقول الميساوي: «لا يخضَع المصطَلح للترادفِ أو الاشتِراك اللّفظي، بل يستَمدُّ علاقاتِ الائتِلاف مع غيره من المصطلحَات القريبة منه عن طريق تتبُّع أثاره المفهومية في مجالات تخصّصه أو الانتقال إلى تخصّصٍ آخر، وذلك بالرّجوع إلى النواة الأولى أو المكوّن النووي الأوّل الذي وُلِدَ فيه مفهومه، ثمّ انتقل إلى ميدانٍ آخر سواء حافظ على لباسِه المعجمي أو لم يحَافظ». ينظر المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص58. وعند جواد حسني سماعنه أنّ: «التّرادفَ وإن كان ظاهرةً طبيعيةً في كلّ اللّغات ... فإنّه في العمل المصطلحي ظاهرةٌ مستكرَهة تَحُدُّ من دقّة الدلالة على المفهوم، ومن تخصِيص المصطلح الموحَّد عليه أو على أيّ جزء منه. فنحن مع "التّرادُف" ولكن إلى الحَدِّ الذي لا تُنتهَك فيه وحدة المصطلحَات، ولا تتشتَّت فيه الدلالات، وتتباين فيه النظرة إلى مراجِع الأسماء. والحقيقة أنّ المصطلَح المعبِّر عن دلالةٍ واحدةٍ أفضل دائمًا من مصطلَحين أو أكثر يعبِّران عن هذه الدلالة». ينظر المصطلحية العربية بين القديم والحديث مشروع قراءة، جواد حسني سماعنه، اللسان العربي، ع. 49، ص103. وأمّا مصطفى غلفان فيرى أنّ «المصطلَح المتخصّص لا يقبَل إطلاقًا هذا النّوع من التّرادفِ، إنّ شرط المصطلح الصّحيح أن يكون متميّزًا عن غيره غير قابلٍ للتّرادف إلّا إذا كان ينتمِي لمجالاتٍ معرفيةٍ متعدّدةٍ». ينظر المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات، مصطفى غلفان، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 46، 1998، ص154.

صَوبَ إحيَاء اللَّفظِ واستخدَامه في غير معنَاه المدقَّق، فإذا بالمدلُول اللّساني يتوَارى خلفَ المفهوم النحوي، ويتَسلَّل أحيانًا أخرى وعليه مَسحَةٌ من الضَّبَابِ تُعتِّم صُورَتهُ الاصطلاحيَة، فَتَتَلَابَسُ القضَايا ويعسُر الجدَل بين المُتخَاصِمِينَ، أَعَلَى هويَّة اللّفظِ يتَحاوَرُونَ أم على مضمُون الدّلالة؟»[1].

وعلى الجملة فإنّ واقع النظر في هذا اللّفظ/المصطلح، يؤكّد –وبلا ريبٍ– أنّ ثلّةً من الدّارسين المحدثين قد دَانَتْ في رسم مَلمَحَيْهِ المصطلحي والمفاهيمي، لاعتِماد المقاربة المعجميّة أكثر منها للمقاربة المصطلحية. ما أنتجَ في المحصّلة كَثْرَةً وشتاتًا في مصطَلَحاتِه، وتَبَاينًا وشتاتًا سقيمًا في اصطِلاحَاته، حتّى «أصبَحت مشكلًا قائِم الذّاتِ، عوضًا عن أن تكون مُسَاعِدًا يُقَرِّبُنَا من هذا العلمِ الدّخِيل علينا»[2].

1. في ماهية المقاربة المعجمية:

أثمرت علميّة وعملية الدّرس اللّساني الحديث في زيادة مدَاد قضايَا بحثِه، وتعدُّد وتباين مناهِج درسِه وتداخلِها في الآن ذاته، ولعلّ هذا ما نتلمَّسه حقيقةً وواقعًا مشاهدًا في الدّرس الدلالي خاصّة، والذي تُعَدُّ نظرية "سياق الحال" أحد محاوِره الأساس، على نحو ما تَنادَت به مدرسة فيرث الاجتماعية.

ومن عجيبٍ أن نتوسَّم في هذه النظرية سَمْتَ النظرية أو العلميّة وما اسْتَوَتْ مُسَمًّى بَعْدُ مصطلحًا ومفهومًا!، حتّى لقد غَدَا عدم الاستِواء المصطلحي والمفاهيمي هذا خاصّة دافعًا مهمًّا عند منتقدي هذه النظرية للتّقليل من قيمتها العلميّة في البحث اللّساني عامّة والدلالي منه خاصّة، وإن اهتمَّهم هذا التّقليل أساسًا مصطلحَ "السياق" أكثر منه "الحال"[3].

وهذا ما ترومُ هذه الدّراسة تحقُّقه معجميًّا عَرَبِيَ اللّسانِ وغَربِيَّهُ، وِفقًا لمقاربةٍ لسانيّةٍ معجميّةٍ تنطلق «من الألفاظِ ثمّ البحث عن الدلالاتِ المناسِبة لها»[4]. وهذا لترصُد لنا بعدُ أهمَّ معالِم الاستحالة الدلالية لِهَذَيْن المُصْطَلَحَيْنِ مُفْرَدَيْنِ من معجمي دلالَتَيهِمَا إلى اصطلاحيٍّ لسانيّها، انطلاقًا من الأصل اللّساني

---

(1) قاموس اللسانيات عربي–فرنسي فرنسي–عربي مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984، ص55–56.

(2) مشاكل وضع المصطلحات اللّغوية أو تقنيات الترجمة، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 18، 1980، 75/1.

(3) غير أنّ هذا النقد –وإن اعتَدَّهُ بعضهم مَثلبًا من مَثَالِبِ هذه النظرية– إلّا أنّه ما يَنفِي عنها بالإطلاق وَسْمَ النظرية، بالنظر لقيامها على جملةٍ من الأسس والقواعد والمبادئ والفرضياتِ العقليّة والمنطقيّةِ.

(4) المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص41.

القاضي بأنّ «الأَصلَ في الأَلفَاظِ أن لا تُجعَلَ خَارِجَةً عن مَعَانِيهَا الأَصلِيَّةِ بِالكُلِّيَةِ»[1]. وهي الاستحَالةُ التي ما أَلِفنَا وما سَنَأْلَفُ لِمُحْتَدِمِ جدلها المصطلحي والاصطلاحي دوالًا ومدلولاتٍ –عربيًا خاصّة– حدًّا ونهايةً، وإجمَاعًا وتوحِيدًا.

2. في ماهية المقاربة المصطلحية:

تكتَسي هذه المقاربة في الفكر المصطلحي المتخصّص[2] سَمِيَّ المنزلة وبالغ الأهميّة لدى المشتغِلين بعلم المصطلح، وهذا لما يَسِمُهَا من قدرةٍ فَذَّةٍ على مسايرة المفاهيم العلميّة والإنسانية واللّسانيّة المتسارِعة والمتجدِّدة آنًا بعد آخرَ، إذا ما قُورِنَتْ بالمقاربة المعجميّة آنفة الذّكر. ثمّ لما تمثِّله من تُرجمانٍ عمليٍ واحتِكامٍ إجرَائيٍ لقواعد هذا العلم علمِ المصطلح. واعتبارًا ببالغِ الأهميّة هذه أَلفَينَا «النظرية المفهومية كثيرةَ العناية بضبطِ المفهومِ، وفقَ منظومَته المعرفيّة التي تُحِيلُ على تَسمِيَتِهِ المصطلحيّة، وتمكِّن من تعرِيفه تعريفًا مفهُوميًّا»[3].

ويجسّد التّنامي الحديث والمتزَايد في تصنِيف المعاجِم المتخصّصة –ومنها معاجِم المصطلحاتِ اللّسانيّة الحديثة أحادِية اللّغة أو متعدّدتها– أنصَع صور هذه العنايَة، في مقابِل من نَشهَدُهُ من أفولٍ وانحسَارٍ في أفق صنَاعة المعاجِم اللّغوِية العامَّة. ذلك أنّ «الجهاز المفاهِيمي في كلّ حقلٍ علميٍ أو معرفيٍ أو في نظريةٍ من النظرياتِ العلميّة، هو نسقٌ لغويٌّ تتعالَق وحدَاته لتكشِف عن البنيَة الداخلية للعِلم أو للنظرية. فلا غرو أن يهتَمّ العلماء على اختلافِ مشارِبهم بهذا الجِهاز المعبِّر عن المعارِف والقوانين التي يتوصَّلون إليها. فالمصطلح لغةٌ خاصّة Jargon أو معجمٌ قطاعيٌ يسهم في تشيِيد بنائِه

---

[1] الكلّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، ط2، 1998، ص128.

[2] المعتبر به في هذا الموضع هو الانطِلاق في علاجِ قضايا المصطَلح من درس مفهومِه، فبحث أنسَب الألفاظ دلالةً عليه، لا نظرية "علم المصطلح" أساسًا، وإن لم نعدَم لها بُعدًا أصوليًا في تراثنا أسمَى صورِه معاجم المعاني والمعاجم الموضوعية، زيادةً على ما أَلفَينَاهُ عند "الجرجاني" في التعريفات وغيره، رغم ما يَسِمُهَا من افتقارٍ لقواعد العمل المصطلحي، مع ما هيمن عليها من سيطرة الطابَع الفردي وغيابٍ لروح الجماعة، إلّا أنّ هذه الرؤية ما استطاعَت الرقِي إلى مستوى النظرية المصطَلحية بِمعنَاهَا العلمي الحديث. وهي تقابل في الفلسفة اللّغوية الحديثة عِلمَ تطوّر دلالات الألفاظ: «الذي ينطلق من فكرة معيّنةٍ لجَمع جميع الكلمات التي تعبِّر عن هذه الفكرة». المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص38.

[3] المرجع نفسه، ص55.

ورَوَاجِهِ أهل الاختصاص في قطاعٍ معرفيٍ معيَّن. ولذلك استغلَق فهمُه واستعمَاله على من ليس له درايةٌ بالعلم الذي هو أداةٌ لإبلاغِه»[1].

وتعود هذه المقاربة في أصل نشأتها في فلسفة اللّغة إلى علم التّسمية onomasiologie الذي يُعنَى خاصّةً بتسمية المفاهيم، ولذلك عُدَّ قوامها منهجًا ومنطلقًا الحرص على ضبط متصوَّرات المصطلحاتِ ومفاهِيمها، فبحثُ أنسَب الألفاظ دلالةً عليها، اعتبارًا بسبق قيام التّصورات في الأذهان قبل ترجمَانها لفظًا باللّسان، وبحسب خوان كارلوس ساجر J.-C. Sager فإنّ المصطلحاتِ «رموزٌ للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعنِي أنّ المفاهيم قد وُجِدت وتشكَّلت قبل المصطلحاتِ، فتسمِية المفهوم يمكن أن تُعَدَّ الخطوة الأولى في تماسُكه كمطلبٍ سوسيولوجيٍ وكيانٍ قابلٍ للاستِعمال»[2].

ولذلك كان وعي المفاهيم وضبط متصوَّراتها أُولى وأَوْلى من ضبط مصطلحاتها، لإيجابِ لَبْسِ أولاهما احتمال تعدُّد وشَتَاتِ ثانيهما لزامًا، فَ«لا ميلاد لمصطلحٍ دون تأسيس مفهومِه، ولا إدراك لمعرفةٍ دون ضبط مصطلحَاتها البانيَة لأنساقها الفكرية والمتصوَّرية، التي هي الكفيلة وحدَها بتأسيس مفاهيمِها ووضع مصطلحَاتها»[3]. وفي تحقيقنا المصطلحي[4] الآتي لهذا المصطلح اللّساني وضرب مرادِفاتهِ، لمحٌ عارضٌ من فيضِ بيانه وتبيانه.

ومتى ما غَابَ هذا الفهم الصّحيح الثاقب القويمُ عن فكرِ الباحث أَيًّا كان تخصُّصه، استحَال بحثه المصطلحي ضربًا من الفوضَى المصطلحيّة: الْتِبَاسًا في المفهوم، وشَتَاتًا في المصطلح، ممَّن دون تذليل عقبَاتهِمَا وبلوغهما من منتَهى التّوضيح والبيانِ تَمَامَهِ، لِزَامُ استِغلاقِ فهم قضَايا العلمِ ومسائِله. وكفى بمصطلحنا هذا "سياق الحال" من هذا الالتباس المفاهيمي والشّتاتِ المصطلحي شاهدًا ودليلًا.

المطلب الثاني: سياق الحال في المعجم اللّغوي: مقاربة معجميّة:

---

(1) المصطلح اللّساني: معجم إنجليزي–فرنسي–عربي، عبد القادر الفاسي الفهري، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 23، 1983، ص141.

(2) نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ج. ساجر، ترجمة: جواد حسني سماعنه، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 47، 1999، ص188.

(3) المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص79.

(4) نريد بهذا مقاربته مقاربة مصطلحيةً كما يدعو ساجر.

صِيغَ لفظ "سياق الحال" في المعجم العربي بصيغة التّركيب الإضافي، إضافَة لفظِ "السياق" إلى لفظِ "الحال". وهو عند أغلب اللّسانيين قسِيم السياق العام، ونظِير بُعدِهِ "اللّغوي/المقالي"[1]. ولهذا اللّفظ حَضرةٌ وشُيوعٌ في الذِّكرِ والاستِعمَال بِمفردِ لفظَيْهِ هَذَين (السياق/الحال) –لا مُركَّبهِما– في أصيلٍ من كتب لغوِيينا الأوائل، إلّا أنّ الملاحَظ في استِعمالاتِهم لِصَدرِهِ مفردًا (السياق) أنّه جَاءَ غالبًا ضمن «استِعمَالاتٍ سياقيةٍ مُختَلفةٍ وقَابلةٍ لتعدُّد الفهمِ»[2].

استعمالاتٌ وتعدّدٌ أَحَالَا أَمَلَ وِحدَتِهِ مفهومًا ومصطَلَحًا، شبيهًا بأضغَاث الأحلامِ صعبَة البلوغِ والتّمكِين، واللّغويون العرب في معَاناةِ هذا الكَبَدِ كما نظرائِهم من الغربيين مِثلٌ، وإن كان عندنا أَجَلّ وضُوحًا وأشدّ خطرًا، وهذا ما يكشف عنه الوُقُوفُ المطوّل عند دلَالَتَيهِ المعجميَّة فالاصطلاحيَّة عَامًا وقسِيمًا (مقالًا وحالًا)، تقصّيًا لأهَمّ معالِمِ الوصَال الدلالِي والمفاهيمي تلك الجامِعة بينهما. ذلك أنّ «الثَّبتَ المصطَلحي هو مجموعة الألفَاظ التي حُوِّلَتْ عن دلالَاتها الأولى لتَختَصَّ بها دلَالاتٌ فنِّيةٌ تُدرَكُ بسيَاقها العلمِي، وليس من الضَّرورَة أن تنقَطع تلك الألفَاظ عن معانِيها الأوّليَّة. بل كثيرًا ما تظَلّ دالّةً في نفس الوقتِ على معنَاها العادِي وعلى معنَاها العلمِي بحسَب سياقِها من الاستِعمال. وإذا تحوَّل اللّفظ إلى رصِيدِ علمٍ من العلوم، فليس يمتَنع في حقِّه أن يتحوَّل في نفس الزّمَن إلى رصِيدِ علمٍ آخر، ويكون له من المدلُولات ما يختَصّ به ذاك الحقلُ من المعارِف»[3].

1. "السياق" من المعجم اللّغوي إلى المصطلح اللّساني:

1.1. "السياق" في المعجم اللّغوي العربي:

يتَّخذ خَطُّ الفعلِ من هذا اللَّفظ في المعجم اللّغوي العربِي آَتِيَ الرَّسمَيْنِ: "سَوَقَ" و"سَاقَ"، والأصل في الاشتِقاق منهما للأوَّل، والقلب للثاني: قُلِبَتْ "الوَاوُ" فيه "أَلِفًا". وأمّا المصدَر فـ"سِيَاقٌ" و"سِوَاقٌ"، قُلِبَتْ "الوَاوُ" مرّةً أخرى "يَاءً"، مناسَبةً لحرَكة الكسرَة في حرفِ "السِّينِ" قبلَها. وهو عند الفراهيدي (100–175هـ)

---

[1] ليست غايتنا في هذا الموضع بصدد بيان أو ذكر أو تحديد مصطلحاته المتعدّدة خاصّة، فلها في هذا البحث موضعها الخاص إن شاء الله.

[2] دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ، ص41.

[3] قاموس اللّسانيات، ص87. وينظر نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، 2006، ص11.

مُشتَقٌّ من قول العربِ: «سُقْتُهُ سَوْقًا، ورَأَيْتُهُ يَسُوقُ سِيَاقًا أَيْ يَنْزِعُ نَزْعًا، يعنِي المَوتَ»[1]. وعند الجوهري (ت393ه) قوله: «وَلَدَتْ فُلَانةُ ثَلَاثةَ بَنِيْنَ عَلَى سَاقٍ واحِدٍ، أَيْ بَعْضُهُمْ عَلَى إِثْرِ بَعْضٍ، لَيْسَتْ بَيْنَهُمْ جَارِيَةٌ ... وَسَاقَ المَاشِيَةَ يَسُوقُهَا سَوْقًا وَسِيَاقًا، فَهُوَ سَائِقٌ وسَوَّاقٌ»[2].

وفي فلَك ما ذكَره الخليل والجوهري دار أيضًا كلام ابن فارس (ت395ه) وابن منظور (630ه–711ه)، فالعرَب بحسب ابن منظور تقول: «سَاقَ الإِبِلَ وَغَيْرَهَا يَسُوقُهَا سَوْقًا وَسِيَاقًا ... وَقَدْ انْسَاقَتْ وَتَسَاوَقَتْ الإِبِلُ تَسَاوُقًا إِذَا تَتَابَعَتْ، وَكَذَلِكَ تَقَاوَدَتْ فَهِيَ مُتَقَاوِدَةٌ وَمُتَسَاوِقَةٌ، وَفِيْ حَدِيثِ أُمِّ مَعْبَدٍ: فَجَاءَ زَوْجُهَا يَسُوقُ أَعْنُزًا مَا تَسَاوَقُ أَيْ مَا تَتَابَعُ، وَالمُسَاوَقَةُ: المُتَابَعَةُ، كَأَنَّ بَعْضَهَا يَسُوقُ بَعْضًا ... والسِّيَاقُ: المَهْرُ ... وَفُلانٌ في السِّيَاقِ، أي في النَّزْعِ .. والسِّيَاقُ: نَزْعُ الرُّوحِ. وفِي الحَدِيث: دَخَلَ سَعِيدٌ عَلَى عُثْمَانَ وَهُوَ في السَّوْقِ، أي النَّزْعِ، كَأَنَّ رُوحَهُ تُسَاقُ لِتَخْرُجَ مِنْ بَدَنِهِ، وَيُقَالُ لَهُ السِّيَاقُ أَيْضًا»[3].

وكما هو ملاحَظٌ وبَيِّنٌ، فإنّ هذه المعاني حقِيقيّةٌ حسِّيّةٌ صِرْفَةٌ بالإجماعِ، صُوَرُهَا نَزعٌ للرُّوحِ، وتتَابعٌ وانقِيادٌ في سَوْقِ الماشِية والإبِل والمهرِ وغيرها. وأمّا المعنوِي منها النّاشِئ عن التّطور في دلالَة لفظ "السياق" وانتقالِها من طورِ الحقيقَة إلى طورِ المجاز –بما يُدنِيهِ أكثر إلى اصطِلاحِهِ اللّساني– فَمُتَأَتٍّ أساسًا من دلالةِ لفظِ "السياق" على معاني "الحدِيث" أو "الكلام". وقد حَوَى قَصَبَ السَّبقِ في بيانِ هذا المعنَى الزمخشري (ت538ه) في أساس البلاغة، وزَادَهُ الزبيدي (1145–1205ه) وجمعٌ من اللّغويين بعدهما هذا المعنى إثباتًا وتفصيلًا. ففي التّاج قول العرب مجازًا: «هو يَسُوقُ الحَدِيثَ أَحْسَنَ سِياقٍ، وإِليكَ يُسَاقُ الحَدِيثُ، وكَلَامٌ مَسَاقُهُ إِلى كَذَا، وجِئْتُكَ بِالحَدِيثِ على سَوْقِهِ، على سَرْدِهِ»[4].

وحسبنا عن ذكر سائر مجازي معانِيه المعجميّةِ المتعدِّدة، وقوفنا على دلالتِه هذه خاصّةً، نظرًا لوُثقَى وِصَالِهَا به واصطِلاحِيَ مفهومِه اللّساني، لِيكون الكَلام بذلك "جَيِّدَ السِّيَاقِ". والاستِدلالُ بِـ"سياق الحال"

---

(1) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2003، 294/2.

(2) الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، 1499/4–1500.

(3) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة، دار المعارف، د/ط، د/ت، مج3، 2153/24–2154.

(4) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، التراث العربي: سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، د/ط، 1409ه–1989، 483/25.

مفهومًا هنا ثَبتٌ وبَيّنٌ، ولعلّ من أبرزِ وأُولَى مَلامِحِهِ هنا إشارتهم نَصًّا إلى تداولية عنصُرَي الخطابِ من المتكلّمِ والسَّامع، باعتِبارِهما أَهَمَّ ركُنَيْ وعُنصُرَيْ نظرية "سياق الحال" في تجلّيها لمعاني الكلام، ونصُّهم هنا على ضَمِيرَيْ الغائِب المفرَد "هو"، وكاف الخطاب "إليكَ" بعضٌ من معالِمِ تداوليةِ هذا المعنى اللّغوي.

بينما يجسّد مبدأ "القصدِية في الكلام" ثانِي أهمّ ملامِحها، وذلك نصُّهم أنّ «هذا الكلامُ مَسَاقُهُ إلى كَذَا»[1]، ودلالة "مَسَاقِ الكلام" هنا هي القَصدُ والغَرضُ أو الغايَة المتَوخَّاة من نَظمِهِ، كالإقنَاعِ والسُّخرِية والإغرَاء وغيرِها، لا كِفايةُ دلالةِ التَّعاقُب الخطِّي لِبُنَى تركِيبه اللّغوي الداخلي/المقالي على مستوَى الكلِمة أو الجملَة أو النَّصِ.

وأمّا الاستِدلال على دلالة "السياق" المقالية أو اللّغوية منه، فالحُجَّة فيه قولهم: «جِئْتُكَ بالحَدِيثِ على سَوْقِهِ، على سَرْدِهِ»[2]، و"السَّردُ في الكَلامِ": المَجِيءُ به حَسَنَ النَّظمِ مُتَتَابِعًا مُتَّصِلًا غير منفَصلٍ، نقول: فُلانٌ «سَرَدَ الحَديثَ ونَحْوَهُ يَسْرُدُهُ سَرْدًا، إِذَا تَابَعَهُ، وفُلانٌ يَسْرُدُ الحَدِيثَ سَرْدًا وتَسَرَّدَه، إِذَا كَانَ جَيِّدَ السِّيَاقِ»[3]، أَيْ: جَيِّدَ التّأليف والتّرتيب في النّظم. والظَّاهر أنّ دلالة "النَّظمِ" أو "السَّردِ" هنا لا تعدو إلّا أن تكون "السياق" في بُعدِهِ المقَالي خاصَّةً.

وهكذا يتَّفقُ اجتمَاعُ مَعنَى "التَّتَابُعِ والولَاءِ" للفظ "السياق" مفردًا ومضافًا إلى لفظِ "الكَلامِ"، مع شَائِعٍ من ماهيَته الاصطِلاحيّة في حادثٍ من الدّرس اللّساني. وهو فهمٌ نطالِعه عند تمّام حسّان في معرِض بيانِه لهذه الماهيَة، فقد ذكر أنّ «المقصُود بالسّياق: التَّوالِي، ومن ثمّ يُنظر إليه من ناحيَتين، أُولاهُما: توَالِي العناصِر التي يتحَقَّق بها التّركِيب والسَّبك، والسياق من هذه الزّاويَة يسمَّى سياق النّص. والثانية: توالِي الأحداث التي صاحبَت الأداء اللّغَوي، وكانت ذات علاقَةٍ بالاتِّصال، ومن هذه النّاحية يسمَّى السياق سياق الموقِف»[4] أو "سياق الحال". وبهذا الاتِّصال وتَحَقّق مزامَنةِ "المَوَالَاةِ" فيه بين بُعدَيْ المقَال والحَال تتَّضحُ معاني الكلامِ وتُصَابُ فائدتُه.

---

[1] أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د/ط، 1923، 468/1.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس، 483/25.

[3] المرجع نفسه، 187/8.

[4] مقالات في اللّغة والأدب، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، 65/2.

ثمّ إنّهم أعملوا في دلالَته هذه ضِيقًا واتِّسَاعًا، فَتَوَسَّعُوا في معنى "سياق الكلام" فَاعتَدُّوهُ رَدِيفًا للسياق العامّ بتَحمِيلِهِ دِلالَتَيْ "المقَال" و"الحَال" معًا الآنَ ذاته. فيما قَصَرُوا دلالَة "السَّرْدِ" فيه على مفهوم "المقَال" حسبُ، وإن أَمكَنَ للكَلام أن يُحَقِّقَ بهما مُتَّصِلَيْنِ، أو بأحدِهما منفَصلًا جَودَةَ السياق، بحسَب ما تَقتضِيهِ مُوجِبَاتُ الإفادة الدلالِية والتداولية.

2.1. لفظ "السياق" context في المعجم اللّغوي الغربي:

يعود أصلُ لفظِ "السياق" context مفردًا في اللّاتينِية إلى السّابِقة اللّغوية con بمعنى "مَعَ"، ولاحِقتِها text الدَّالة على معنَى "النّسِيج"[1]. فيما تَرُدُّهُ بعض المعاجِم الغربيَة إلى لَفظَتَيْ contexere أو contextus الدَّالَتَينِ تِبَاعًا على معاني الرَّبط الوثِيق والنَّسجِ على نحوٍ مُتَّصِلٍ.

وعلى نحو ما يتَّصل هذان اللَّفظَان أصَالةً –اعتبارًا بتطوّر ثانيهما في صيغَته اللّفظِيّة عن الأوّل– فكذلك هي حال اتّصالِهما معنًى، ذلك أنّ «معنى الرَّبط متَطوِّرٌ عن معنَى النَّسج المتَّصلِ، لعلاقةٍ مجازِيةٍ هي السَّببِية، إذ النَّسيج على هذا النّحو يُسَبِّبُ الرَّبط الوثِيق»[2]. وموطِن هذا الرَّبط في حَقلَيْ اللّغة والأدب هي جُمَلُ النّص وعِبَارَاتُهُ المنتَظمَة والمتَراصَّةُ بعضُها إلى جوارِ بعضٍ، وأكثَر ألفَاظِنَا العربيَة مُقابَلَةً وتَرجَمةً له هو لفظ "السياق".

3.1. مصطلح "السياق" عربيًا: ملامح الاتّصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح:

ولعلَّ أبرَز ملامِح هذا الاتِّصال الدلالِي لمصطَلح "السياق" عرَبيًا، ما نطالِعه البَدءَ من اختِلافِ بُنَى صِيَغِهِ الصَّرفِيّة مَصدَرًا من "السِيَاقِ" و"المَسَاقِ" و"السَّوْقِ"، في تقبُّلها لظوَاهر القلبِ والإبدالِ والإعلالِ. مع ما يَستَتبِعُ هذا التَقبُّل من اتِّفاقِها أو افتِراقِهَا معنًى، إيجَابًا لافتِراقِهَا مَبنًى، باعتبار أنّ «كُلَّ تَغَيُّرٍ في صورَة اللَّفظ أو حرَكاتِه، يجعَل منه فَرعًا جَدِيدًا يَنشَعبُ من أصلِه، ويمكِن صرفُه لدلالةٍ جدِيدةٍ»[3]. ثمّ إنّ «كُلَّ تَغيّرٍ في اللَّفظ يؤدِّي إلى تَغيُّرٍ في المعنَى، سواء أكان التَّغيُّر اللّفظِي بزيَادةٍ أم بنُقصَانٍ، وسواء أكان ذلك في أحرُف اللّفظِ أم في حرَكاتِه. وتنعَكس هذه التَّغيُّراتُ كلُّها في جملَة المبانِي التي يمكن

---

[1] دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار، القاهرة، ط1، 1991، ص45.

[2] فصول في علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2011، ص121.

[3] الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 36، 1992، ص151.

استِخلاصُها من اللّغة العربية، سَوَاءٌ كان ذلك في مجَال الأسمَاء أم في مجَال الأفعَال وصيَغها»[1]، نَاهِيكَ عن الاحتكامِ فيه إلى فهمِ المتلقِي –العربي خاصَّةً– وإمكَانِيةِ تَمييزِهِ خَاصَّ دلالَة استِعمَالها في النَّظم، وقُدرَتِهِ على بيان أَيَّ هذه الدلَالاتِ الثلاثِ هي حقِيقةً القَصدُ والغَايَةِ، أَدلالَة العُمُومِ: مقالًا وحالًا؟، أم كفايَةُ الخصُوصِ: مَقَالًا أو حَالًا؟. وهذا الآنَ لمحٌ من نظرٍ موجَزٍ يتقصَّى بعض ملامِح متَباينِ دلالَاتِ لفظ "السياق" هذا، انطلاقًا من مُتَبَايِنِ صُوَرِهِ في الرَّسمِ والاشتِقاقِ المعجمي في الاستِعمال العربي:

1.3.1. مصطلح "السياق" بين دِلَالَتَيْ العموم والخصوص:

1.1.3.1. "السياق" ودلالة العموم مقالًا وحالًا:

1.1.1.3.1. دلالة "السياق" على العموم مقالًا وحالًا بلفظ "السياق" ذاتِه:

ومعنَى العمومِ هذا هو الأصل في دلَالتِه المعجميَّة العربيَة، وإليه يُصَارُ في غالبٍ من محدَث مَاهِيتِهِ المفَاهِيميَّةِ اللّسانيَّة. وكُنَّا قد أَثْبَتنَا آنِفًا ضَربَ بيانٍ لهذا التَّبايُنِ الدلالي المعجمِيّ، في قول الزبيدي: «هو يَسُوقُ الحَدِيثَ أَحْسَنَ سِياقٍ، وإليكَ يُساقُ الحَدِيثُ، وكَلَامٌ مَسَاقُهُ إلى كَذَا، وجِئْتُكَ بالحَدِيث على سَوْقِهِ، على سَرْدِهِ»[2].

حيث أَنْشَأَ تعدُّدُ وتَبايُنُ صيغِ مصدَرها بين "السِيَاقِ" و"المَسَاقِ" و"السَّوْق" تَبَاينًا آخرَ في بعض مفاهِيمها، ذلك أنّ مصطلَح "السياق" هنا –حسبَنا– محتَملٌ دلالَة العموم من "الحال" و"المقال" معًا آنًا وَاحِدًا، وهي الدلالة المستَفادة من قولهِ: "هو يَسُوقُ الحَدِيثَ أَحْسَنَ سِياقٍ". وتحقّقُ حُسْنِ "السياق" وَجَوْدَتِهُ في النَّظم مَوقُوفٌ –أَحيَانًا كثيرةً– على مدَى مرَاعاتِه وملَاءَمتِه لمقتَضياتِ حال الكلام، «فَلِكُلِّ مَوقفٍ ومقتَضى حَالٍ تَركِيبٌ يَتَلاءَمُ معه»[3].

2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص مقالًا وحالًا:

1.2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص مقالًا:

وتتَّخذ هذه الدلالَة من معجَميّ لفظ "السياق" صورًا أربعًا في الرَّسْمِ هي: "السِّيَاقُ" و"السِّبَاقُ" و"المَسَاقِ" و"السَّوْقُ".

---

[1] الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، المرجع نفسه، ص149.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس، 483/25.

[3] الدلالة السياقية عند اللّغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ط1، 2007، ص161.

1.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظِه:

وهذه الدلالة ثابِتةٌ له مفردًا ومركّبًا، وأكثَر ما تكون له مَركَّبًا، حَالَ تَخصِيصِه بِلَفظِ "الكَلام" أو "النَّظم" أو "اللَّفظ". ولعلّ هذا هو المعنَى المفهُوم من قولِهم "سياق الكَلام"، أو "سياق النَّظم"، أو "سياقُه اللَّفظِي"، أو ...

ومن أمثلة هذه الدلالةِ نَصُّ الشافعي (150–204هـ) بأنّ الله ﷻ إنّما خَاطَبَ «بِكِتابِهِ العَربَ بِلِسَانِهَا على ما تَعرِفُ من مَعَانِيهَا، وكان مِمَّا تَعرِفُ من مَعَانِيهَا اتِّسَاعُ لِسَانِهَا. وأنّ فِطْرَتَهُ أن يُخَاطِبَ بِالشَّيء منه عَامًّا يُرادُ به العَامُّ الظَاهِر، ويُستَغنَى بِأوَّلِ منه عن آخرِهِ. وعَامًّا ظَاهِرًا يُرادُ به العَامُّ ويَدخُلُهُ الخَاصُّ، فَيُستَدَلُّ على هذا بِبعض ما خُوطِبَ به فيه. وعَامًّا ظَاهرًا يُرَادُ به الخَاصُّ. وظَاهِرًا يُعرَفُ في سِيَاقِهِ أنّه يُرَادُ به غيرُ ظَاهِرِهِ. فَكُلُّ هذا مَوجُودٌ عِلْمُهُ في أَوَّلِ الكَلامِ أو وَسَطِهِ أو آخِرِهِ»[1].

وإنّما أُفِيْدَ بدلالة "السياق" على معنى "المقال" هنا، بعبارة الشافعي: «فَكُلُّ هذا مَوجُودٌ عِلْمُهُ في أَوَّلِ الكَلامِ أو وَسَطِهِ أو آخِرِهِ»[2]، حيث دَلَّتْ ألفَاظ "أَوَّلِ الكَلامِ" و"وَسَطِهِ" و"آخِرِهِ"، على أهميَّة "السِّبَاقِ" و"اللِّحَاقِ" في تحديد دلالة الألفاظ، على مستَوى السياق المقالِي أو اللّغوِي، وهذه الحقيقة من المعلومَات اللّغويّةِ بالضَّرورَة لدى كُلِّ باحثٍ لسانيٍ[3].

2.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "السِّبَاق":

ونحوُ هذا النظر، فِيمَنْ أبدَل "عَيْنَ" "السِّيَاق" مَصدرًا "بَاءَ" "السِّبَاق"، وهذا الوَجه لمن اعتَدّ مفهُومًا بعمُوم "السِّيَاقِ" وخصُوص "السِّبَاقِ"، مقَاربًا دلَالة "السِّبَاقِ" بدلالَة "المقَال"، وهذا رأيٌ مُعتَبرٌ لَمَنْ رَامَهُ واستَسَاغَهُ في الاستِعمال اللّغوي العربي.

ونحوه فِيمَنْ حصَر دلالة "السِّيَاقِ" في معنى "المَقَالِ"، بما يشتَمِلُه من سابقِ الكلامِ ولاحِقِهِ، وَقَصَرَ دلالَة "السِّبَاقِ" على سَابِقِهِ حسبُ، ومن بين هؤلاء الكفوي (ت1094هـ) في الكلّيات، فَـ«السِّبَاقُ، بِالمُوَحَّدَةِ:

---

[1] الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط، د/ت، ص51–52.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] ولمزيد بيانٍ وتفصيلٍ فليُنظَر إلى تعقّبات "نجم الدين قادر كريم الزنكي" في كتابه: دلالة السياق، ص38–40، وقد فصّل فيه بالبيان مدلولات لفظ "السِّيَاقِ" عند "الشافعي" انطلاقًا من آنفِ نصِّه الذي أَثْبَتنَاهُ.

مَا قَبلَ الشَّيءِ. والسِّيَاقُ، بِالمُثَنَّاةِ: أَعَمُّ»[1]، يريد بذلك أنّ "السِّيَاقَ" «أَعَمُّ من السِّبَاقِ، وهذا السِّبَاقُ واللّحَاقُ مُجتَمِعًا يُسمَّى سِيَاقًا»[2].

ولربّما نَحَا هذا الأخيرُ السِيَاقَ ضَربًا من التَّخصِيصِ أكثرَ، وهذا حَالَ مُعَارضَتِهِ ولفظَ "السِّبَاقِ"، فيختصُّ "السِّيَاقُ" حينها بدلالة اللَّحَاقِ فقط، فَ«عندما يُستَخدَمُ مصطَلح "سِيَاق" في مقابِل مصطلَح "سِبَاق"، فإنّ الأوّل يُقصَرُ على الألفَاظ اللّاحِقة، في حين يُطلَق الثانِي على الألفَاظ السَّابقَة»[3].

3.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "المَسَاقِ":

ونَتَلَمَّسُ هذا المفهوم في نصّ للشاطبي (ت790هـ) يبرز فيه الجِهة الثانِية لدلالَة الألفاظ العربِية على المعاني، وهي الجِهة «التي يَخْتَصُّ بِهَا لِسَانُ العَرَبِ فِي تلك الحِكَايَةِ وَذَلِكَ الإخبَارُ، فَإِنَّ كُلَّ خَبَرٍ يَقتَضِي فِي هَذِهِ الجِهَةِ أُمُورًا خَادِمَةً لِذَلِكَ الإخبَارِ، بِحَسَبِ الخَبَرِ والمُخبِرِ والمُخْبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبَرِ بِهِ، وَنَفسِ الإخبَارِ، فِي الحَالِ وَالمَسَاقِ، وَنَوعِ الأُسلُوبِ: مِنَ الإيضَاحِ، وَالإخفَاءِ، وَالإيجَازِ، وَالإطنَابِ، وَغَيرِ ذَلِكَ. وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ فِي ابْتِدَاءِ الإخبَارِ: "قَامَ زَيْدٌ" إِنْ لَمْ تَكُنْ ثَمَّ عِنَايَةٌ بِالمُخْبَرِ عَنْهُ، بَلْ بِالخَبَرِ، فَإِنْ كَانَتِ العِنَايَةُ بِالمُخْبَرِ عَنْهُ قُلْتَ: "زَيْدٌ قَامَ"، وَفِي جَوَابِ السُّؤَالِ أو مَا هُوَ مُنَزَّلٌ تلك المَنزِلَةَ: "إِنَّ زَيْدًا قَامَ"، وَفِي جَوَابِ المُنكِرِ لِقِيَامِهِ: "وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا قَامَ"، وَفِي إِخبَارِ من يَتَوَقَّعُ قِيَامَهُ أَوِ الإِخبَارَ بِقِيَامِهِ: "قَدْ قَامَ زَيْدٌ"، أَوْ: "زَيْدٌ قَدْ قَامَ"، وَفِي التَّكِيتِ عَلَى من يُنكِرُ: "إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ". ثُمَّ يَتَنَوَّعُ أَيضًا بِحَسَبِ تَعْظِيمِهِ أو تَحْقِيرِهِ – أَعنِي: المُخْبَرَ عَنْهُ– وَبِحَسَبِ الكِنَايَةِ عَنْهُ وَالتَّصْرِيحِ بِهِ، وَبِحَسَبِ مَا يُقْصَدُ فِي مَسَاقِ الأَخبَارِ، وَمَا يُعْطِيهِ مُقْتَضَى الحَالِ»[4].

ودلالة لفظ "المَسَاقِ" على "المقال"، هي ما نعهَدها مُتواتِرةً عنده أُخرى، في مَعرضِ تَأكِيدِهِ على أنّ «أَنَّ المَسَاقَاتِ تَخْتَلِفُ بِاختِلَافِ الأَحوَالِ وَالأَوقَاتِ وَالنَّوَازِلِ، وَهَذَا مَعلُومٌ فِي عِلمِ المَعَانِي وَالبَيَانِ؛ فَالَّذِي يَكُونُ عَلَى بَالِ من المُستَمِعِ والمُتَفَهِّمِ والالْتِفَاتُ إِلَى أَوَّلِ الكَلَامِ وَآخِرِهِ، بِحَسَبِ القَضِيَّةِ وَمَا اقتَضَاهُ الحَالُ

---

[1] الكلّيات، ص 508.

[2] قواعد الترجيح عند المفسرين: دراسة نظرية تطبيقية، حسين بن علي بن حسين الحربي، دار القاسم للنشر، الرياض، ط1، 1996، 126/1.

[3] علم التخاطب الإسلامي: دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النّص، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2006، ص65.

[4] الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ-1997م، 105/2-106.

فِيهَا، لَا يَنْظُرُ فِي أَوَّلِهَا دُونَ آخِرِهَا، وَلَا فِي آخِرِهَا دُونَ أَوَّلِهَا، فَإِنَّ القَضِيَّةَ وَإِنِ اشْتَمَلَتْ عَلَى جُمَلٍ؛ فَبَعضُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالبَعضِ لِأَنَّهَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ نَازِلَةٌ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَلَا مَحِيصَ لِلمُتَفَهِّمِ عن رَدِّ آخِرِ الكَلَامِ عَلَى أَوَّلِهِ، وَأَوَّلِهِ عَلَى آخِرِهِ، وإذ ذَاكَ يَحصُلُ مَقصُودُ الشَّارِعِ فِي فَهْمِ المُكَلَّفِ»[1].

والرّأي عندنا أنّ دلالَة لفظ "المَسَاقِ" (المَسَاقَاتِ) هنا منصرفةٌ أساسًا إلى دلالة "المقَال"، ذلك أنّ أهل اللّغة قديمًا وحديثًا مُجمِعُونَ ومُتّفقُونَ –من مثل ما ذكره "الشاطبي" آنِفًا وبَيَّنَهُ– أنّ «اختِلافَ صُوَرِ المقالِ عَائِدةٌ بالضَّرورةِ إلى اختِلافِ الأَحوَالِ»[2].

4.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "السِّوَاق":

ولعلّ خير بيانٍ وبرهانٍ لمعجميّ هذه الدلالةِ، سابقٌ من قول الزبيدي: «جِئْتُكَ بِالحَدِيثِ على سَوْقِهِ، على سَرْدِهِ»[3]، وقد ذكرنَا حينها أنّ قصدَهم بِـ"سردِ الكلامِ"، المَجِيءُ بِهِ حَسَنَ النَّظم مُتَتَابِعًا مُتَتَالِيًا في اتّصَالٍ دونَما انفِصَالٍ، فالعرَب تقُول: فُلانٌ «سَرَدَ الحَديثَ ونَحْوَهُ يَسْرُدُهُ سَرْدًا، إِذَا تَابَعَهُ، وفُلانٌ يَسْرُدُ

---

(1) الموافقات في أصول الشريعة، المرجع نفسه، 266/4. وكان "الطلحي" قد أثبت للفظة "المَسَاق" –المتكرِّرة هنا مرّتين– دلالة العموم، وهو ما نراه نحن مُنتَفِيًا عنها جملةً، وإنّما مذهبنا إفادتُها دلالة "المقال" خاصَّة، ومن دلائل ذلك تَعالُقُ لفظها "المَسَاق" ولفظ "الحال" (في الحَالِ والمَسَاقِ) في ذات التّركِيب، فانصَرفت دلالة "المَسَاق" بهذا التّعالِق اللّفظي إلى بيان طرقِ نظمِ وتأليف الكلام وفقَ ما يسمّيه "عبد القاهر الجرجاني" بـ"معاني النحو"، حيث يرد الكلام مُتتَابعًا مُتعَالقًا بَعضُهُ إثْرَ بعضٍ على الوضعِ الذي يقتضِيه علم النحو قوانينًا وأصولًا ومناهجَ، وبحسن هذا التأليفِ يَتحقّق للكَلام حُسْنُ " مَسَاقِهِ" أيْ نظمِه، وما أَوْجُهَ خرق قواعِد هذا النّظم إيضاحًا وإخفاءً ذِكرًا وحذفًا، إيجازًا وإطنابًا، تقديمًا وتأخيرًا،... إلاّ لغَاياتٍ ومَقَاصِدَ كلاميةٍ يرومُها ويتهادَاها "المتكلّم" في دَوَاخِلِ نفسِه اتّجاه "مخاطَبِيه" لتحقيق إفادةِ الكلام، وجملة هذه العناصر من "المتكلّم" و"مخاطَبِيه" و"مقاصد الخطاب" وغيرها تعدُّ بالأصل صُلبَ نظرية "الحال" أو"سياق الحال" في دراستها لتداولية الخطاب اللّساني، وهي المُعبَّر عنها في نصّ "الشاطبي" هذا بصريح لفظِها من "الحَالِ". ومن هنا كان احتِمالُ لفظ "المَسَاقِ" دلالةَ العموم –ومن غير ما وجودِ لقرينةٍ لفظية أو حاليةٍ صَارفةٍ إيّاهُ عن خصوصيَة "المقال" إلى عمومِ "المقالِ" و"الحال" آنًا واحدًا– أمرًا غير متَحَقّقٍ دلاليًّا ومفاهيميًّا. ولعلّ من دعائِم هذا النظر ما نطالعه عند "الشاطبي" ذاته في آتٍ من تنصِيصه على أنّ المسَاقاتِ تختَلف باختِلاف الأحوَال والنّوازِل ...، وما المقصود بلفظ "المَسَاقِ" –حسبنا– في هذا الموضع إلّا "السِّيَاقُ" في بعدِه "المقالي" الأساس.

(2) البلاغة والأسلوبية، محمّد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص306.

(3) تاج العروس من جواهر القاموس، 483/25.

الحَدِيثَ سَرْدًا وتَسَرَّدَه، إِذَا كَانَ جَيِّدَ السِّيَاقِ»[1]. وهكذا أَمكَنَ للفظ "السَّوْقِ" إِفَادَةُ دلالةِ "السياق" في خَاصّ من بُعدِهِ المقالي، وإن أَنَابَهُ ذات الدلالَة أحيَانًا بلفظِ "السَّرْدِ" دون "السَّوْقِ" صَرِيحًا.

2.2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص حالًا:

وصوَر هذه الدلالة من لفظ "السِّيَاقِ"، صورَتان اثنَتانِ هما: "السِّيَاقُ" و"المَسَاقُ"[2].

1.2.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "الحال" بلفظه:

ومن أضرُب هذه الدلالة اللّسانيَّة، فيمَن قَصَدَ وحملَ دلالة "السِّيَاقِ" على معنَى "الحَالِ"، وقَصَرَ دلالةَ "السِّبَاقِ" على معنَى "المقَال" حسبُ. ومن أولئك عبد القادر البغدادي (1030–1093هـ) في بعض تعقُّباتِه على شُرَّاحِ بيتِ أوس بن حجر:

فَـإِنْ يَـأْتِـكُـمْ مِنِّي هِـجَـاءٌ فَـإِنَّـمَـا حَـبَـاكُـمْ بِـهِ مِنِّي جَمِيـلُ بـنُ أَرْقَمَـا

حيث مَالَ البغدادي إلى ذَمِّ من أغفَل منهم النظر في "سَبْقِ" مَقَالِهِ من "السِّبَاقِ"، و"حِكَايَةِ حَالِهِ" من "السِّيَاقِ": «وهذا البيتُ من أبياتٍ لأوس بن حَجر، قالها لبني الحارث بن سَدوس ابن شَيبان، وهم أهلُ القريَة باليمامَة، حيث اقتَسَمُوا مِعزَاهُ. وقيل اقتَسَمَهَا بنو حنِيفة وبنو سُحيم، وكان أوس بن حَجر أغرَى عليهم عمرَو بن المنذر بن ماء السّماء، ثمّ جَاوَرَ فيهم فاقتَسَمُوا مِعزَاهُ ... وقد خَبَطَ جَمِيعُ من تَكَلَّمَ في هذا الشَّاهِدِ، حيثُ لم يَرَ السِّيَاقَ والسِّبَاقَ ... فقال شارح شواهد التّفسيرَين: المعنَى هل لكم عِلمٌ وبَصِيرَةٌ فيما يَرجِعُ نَفْعُهُ إِلَيَّ؟، ثمّ أَعرَضَ عن سُؤالِهم وقال: إِنَّنِي أعلَم بِحَالِي منكم، فإِنَّني بَصِيرٌ بما أعجَزَ الطَّبيبَ المشهُور»[3].

يريدُ بِـ"السِّيَاقِ" هنا –على ما نَرَاهُ نحن وما يُفهَم من كلام المصنِّف وشارح شواهد التّفسيرَين– دلالة "الحَالِ"، دليلُ هذا حرصُ كلٍّ من المصنِّف والشّارح على تَوصِيفِ المسرحِ اللّغوي الذي قِيلِ فيه وسِيقَ لأجلِه تَقَوُّلُ الشاعر هذا البيتِ، وذِكرُهمَا لبعض أحوالِ الشاعر النّفسيَّة من إغرَاءٍ وإعرَاضٍ مَعَانٍ دلاليةٌ محتمِلَةٌ ظاهر هذا الفهم.

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس، المرجع نفسه، 187/8.

[2] وزاد الطلحي صورة "السِّوَاقِ"، ولم نقف لها على سَنَدٍ استِعمَالي عربيٍ يُقِرُّ هذه الدلالة.

[3] خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، 373/4–375.

ولئن أمكَن للفظ "السِّيَاقِ" هنا احتِمالُ دلالة "الحَال"، فإنّ هذا مقتضٍ وموجبٌ بالضّرورة انتقالَ دلالَته اللّسانيَّة هذه من طورِ الاشتِرَاك اللّغوي إلى طور التَّرادفِ اللّفظي، فيَغدو لفظ "السِّيَاقِ" بهذه الدلالة رديفًا لدلالة لفظ "الحال". ولذلك ما غَدَا عَجَبًا أن نجد من الدّارسِين العرب من يُعبّر عن «القَرينَةِ الحَاليَةِ بالسِّياقِ»[1]. ونظر هذا الجدَل اللّساني من اشتراكٍ وترادفٍ لغويٍ يَتعَالقُ "السِّيَاقِ" لفظًا ودلالةً، اصطِلاحًا ومُصطَلَحًا، هو أَحَدُ أصعبِ القضَايَا المُشكِلةِ التي يمكِن للباحث مُعانَاتُهَا.

2.2.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "الحال" بلفظ "المَسَاقِ":

وأكثر ما يكون من هذه الدلالة اختصَاصها بدلالة " القَصدِ والغَرَضِ" خاصَّة، ومن دلائلِه المعجميَّة أُخرى، سابق نصّ "الزبيدي": «وكَلَامٌ مَسَاقُهُ إلى كَذَا»[2]، يريد بذلك –حَسبَنَا– مُنتَهَى غايَته ومَرَامِهِ المُسَاقِ للدلالة عليه وإفادَته. وقد ذكر الطلحي دلالة الغرَض أو القصدِ هذه لمصطَلح "السِيَاقِ" بلفظِ "السَّوْقِ" لا "المَسَاقِ"، وكان ممّا بَيَّنَهُ أنّ «السِيَاقَ هو الغرَض: أي مقصُود ومبتَغَى المتكلِّم من إيرَاد الكَلام، وهو أحد من المفاهِيم التي عُبِّرَ عنها بلفظ السِيَاقِ (السَّوْقِ)، وكان استعمَالها منضَبطًا عند الأصولِيين»[3].

والحقيقة أنّ الباحث ما تَمَثَّلَ دلالة هذا الضّربِ من الاستعمَال الأصولِي لهذا اللّفظ بالبيانِ، وهو مالم نَقِفْ عليه نحن أيضًا نحوًا من دلالة "القصد" و"الغرَض" هذه. بل إنّ إعمَال النظر المعجمي فيه لَيُقِرُّ بخلافِ دلالة الحَال ذي دلالة المقَال، وقد أورَدنَا قبلُ نحوًا من ضربِ هذه الدلالة في قول "الزبيدي": «جِئْتُكَ بالحَدِيث على سَوْقِهِ، على سَرْدِهِ»[4]. وقد بَيَّنَا حينها أنّ دلالة "السَّوْقِ" أو "السِيَاقِ" (السَّرد) فيه، ما يُفهَم وما يُرَادُ من ظاهِرها إلّا "السِيَاقُ" في بُعدِهِ المقَالي خاصَّة.

وأمثلة هذا التَّعدُّد في لغويٍ استعمَالاتِ هذه الصّيغ الاشتقاقيَة الثلاثِ: "السِيَاقُ" و"السَّوقُ" و"المَسَاقُ"، هي كثيرةٌ في مصنَّفاتِ الأوَّلين والمتَأخِّرين لغةً وأدبًا، وأصولًا وتفسيرًا، بل وحتّى فلسفة عِلمِ الكلام وغيرها.

---

[1] معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984، ص288.

[2] تاج العروس من جواهر القاموس، 483/25.

[3] دلالة السياق، ص50.

[4] تاج العروس من جواهر القاموس، مرجع سابق، 483/25.

واستِغراقُنا تقصّيها مفصّلةً مُقتَضٍ ضرورةً ولِزامًا، بدَورَانِهَا واحتِمالِها أَجمَعُ جملةَ هذه المعاني الثّلاثة: العمُوم مَقَالًا وحَالًا، والخصُوص مَقَالًا أو حَالًا.

وهذا باعتبَارِ اشتقاقِها اللّغوي الثّبتِ أصَالةً عن ذات الجذرِ اللّغوِي لمَادة (س و ق)، وفي نحو هذا التّصنِيف تأكيدٌ آخر لِسَابِقِ مَا ذكرنَاه من دورانِها في فلكِ «استِعمالاتٍ سيَاقيةٍ مختَلفةٍ وقَابلةٍ لتَعدُّد الفَهم»[1]. وبخاصَّة أن عَدِمْنا في جُلِّ ما صُنّفَ من كُشُفِ مؤلَّفاتِ لُغوِيينَا وقليلِ اصطِلاحيِ معاجمِهم الوقوفُ منهم على تَعريفٍ لَهُ جامعٍ ومُوَحَّدٍ، رغم تعوِيلهم عليه وإفادَتهم منه في كشفِ حُجُبِ المعَاني اللّغوية المُلتَبسَةِ والعَصِيَّة عن واضحِ البيان، والظّاهر «أنّ القدامَى لم يُعَرّفُوا لفظ "السِيَاقِ" تعريفًا اصطِلاحيًا، وكأنّ كثرةَ تدَاولِه لدى الدّارِسين جعلَهم لا يفكّرون بوضعِ تعريفٍ له، أو يكون استعمَالهم لمصطَلحاتٍ مرَادفةٍ له كالقَرينَة والحَالِ والمَقَامِ ودلَالة الكَلامِ أسهَمت في صرفِ النظرِ عن حَدِّهِ بتَعريفٍ»[2].

وهو ذات النظر الذي نطالِعه أيضًا حُكمًا فيصلًا عند نجم الدين الزنكي الذي أكّد أنّ «مصطَلح "السِيَاقِ" من المصطلحاتِ التي لم يَتِمَّ تحدِيد ماهيَتها في فنُون اللّغَة العربية قديمًا، فلا نكَاد نجِد تعريفًا صَريحًا بماهِيتِه، جَامعًا للأفرَاد مَانعًا من الأَغيارِ، وكلّ ما في الأمرِ أنّ علمَاء العربية يَستَدلُّونَ به ويشِيرون إلى دلالَته –أثناء استِدلَالاتهم– من غيرِ أن يُحدِّدوا معنَاه النظري تَحديدًا صَريحًا، الأمر الذي يَدعُونَا إلى استِنبَاطِ معنَاه من عبَاراتِهم وإشَاراتِهم وتلمِيحَاتِهم، عَلَّنَا نصِل بذلك إلى تقدِيم تصَوّرٍ منسَجمٍ مع ما ذكروه، مُتَمَاشٍ على ما ألمَحوا إليه»[3].

وقد أجملَ الطلحي وأَوْجَزَ أوجه هذا التّبايُن والتَّعدُّد لمفَاهيم "السِيَاقِ" أصُوليًّا وأصَالةً في تراثنا العربي عامَّة والأصولي خاصّةً –على نحو ما بَيَّنَّا بعضَه آنِفًا– في نقاطٍ أساسيةٍ ثلاثٍ تجمَع ثلّةَ المفاهيم: «الأولى: أنّ "السِيَاقَ" هو الغَرض: أي مقصُود المتَكلّم من إيرَاد الكَلام، وهو وَاحِدٌ من المفَاهيم التي عُبِّرَ عنها بلفظ "السِيَاقِ (السَّوْقِ)، وكان استعمَالها منضَبطًا عند الأصولِيين ... الثانية: أنّ "السِيَاقَ" هو الظُّروف والمواقِف والأحدَاث التي وَرَدَ فيها النَّصُ أو نزَل أو قِيل بشأنِها، وأَوضَحُ ما عُبِّرَ به عنه هذا

---

[1] دلالة السياق، مرجع سابق، ص41.

[2] أثر السياق الخارجي في توجيه الدلالة التركيبية لدى مفسّري القرآن الكريم، محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة أم القرى، ع. 11، 2014، ص18. بتصرّف.

[3] نظرية السياق دراسة أصولية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص35.

المفهوم لَفظَا "الحَالِ" و"المَقَامِ". الثالثة: أنّ "السِيَاقَ" هو ما يُعرَفُ الآنَ بالسيَاق اللّغوي الذي يمثِّله الكَلام في موضِع النَظر أو التّحليل، ويشمَل ما يسبِق أو يلحَق به من كَلامٍ، يمكِن أن يُضِيءَ دلَالة القدرِ منه موضِع التّحليل أو يجعَل منها وَجْهًا استِدلاليًا»[1].

ولئن رُمْنَا مزيد بيانٍ لما ذكره "الطلحي" لَقُلْنَا:

1– إنّ لاختِلافِ صوَر لفظ "السّيَاقِ"، وتَعدُّدها معجَميًّا في الرَّسمِ والاشتِقاق من"السّيَاقِ" إلى "المَسَاقِ"، فَ"السّبَاق" و"السَّوْق"، لأثرًا فاعِلًا في زيادة الْتِبَاسِهَا الدلالي مُعجمًا ومفهُومًا، بين النّزوعِ إلى العمُوم تارةً، والخصُوص مَقَالًا وحَالًا أُخرى.

2– أنّ الأصل في دلالة العمُوم من متعدِّد صُوَرِ لفظِ "السّيَاقِ" معجميًّا أُوْلَى وأَوْلَى، هي دلالة صورَة لفظِه "السّيَاقِ" ، أكثر منها صُورةُ "المَساقِ" التي هي دونها في المرتبةِ والكثرةِ.

3– يمكِن حَصرُ وإفَادةُ دلالة لفظِ "السّيَاقِ" بمتَعدِّد صُورِه في الرّسمِ والاشتِقاق من "السّبَاقِ" و"المَسَاقِ" و"السَّوْقِ" في دلالة "المقال" خاصّةً، وإن لم تتَحقَّق لهذه الصُّور الاشتِقاقيَة أجمعُ قوّةُ الدلالة على هذا البُعدِ، فَتَبَايَنَتْهُ شدّةَ القُربِ والبُعدِ تارةً، وقِلَّةَ الاستِعمال وكَثْرَتَهُ أخرى. وهذا الثّابتُ البَيِّنُ في الدلالة عليه من لفظَيْ "السّيَاقِ" و"المَسَاقِ" كثرةً وشُيُوعًا في الاستِعمالِ، فدونَهمَا فيه لَفظَا "السّبَاقِ" و"السَّوْقِ".

4– الغالب في إفادَة لفظ "السّيَاقِ" دلالةَ "الحَالِ" أُوْلَى –وبخاصَّة دلالة القَصد والغايَة– هو لَفْظُ "المَسَاقِ"، ثمّ لفظ "السّيَاقِ" ثانيًا.

وكان الطلحي قد ألمح إلى بعض جوانِب هذا الحكم، حين أكّد على أنّ «معانِي المجَازاتِ التي ذكرَها الزمخشري، تكون وَصْفًا للأسلوبِ والغرضِ والغايةِ. ثمّ توَالي وتتَابع مكوِّنات الحدِيث»[2]. وعمومًا فإنّ في إمكانِنا إجمَال متعدِّد دلالاتِ "السّيَاقِ" مُعجَمًا واستِعمالًا اصطلاحيًا عربيًا، من خلال الانطلاقِ من مُختلِفِ ومتَعدِّد صورِ رَسمِهِ واشتِقاقِه العربي من"السّيَاقِ" إلى "المَسَاقِ" فَ"السّبَاق" و"السَّوْقِ"[3].

4.1. مصطلح "السياق" غربيًا: ملامح الاتّصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح:

---

[1] دلالة السياق، ص50–51.

[2] المرجع نفسه، ص41. وقد أثبتنا نحن هذه الدلالات نقلًا عن "الزبيدي"، وهي مُثبتةٌ قبل عند "الزمخشري" في "أساس البلاغة"، 468/1.

[3] ينظر إلى المخطط التوضِيحي لبعض صورِ استِعمالاتِ مصطَلح "السيَاق" في القاموس الاصطِلاحي العربي في فهرس هذا البحث.

لا يَظُننَّ ناظرٌ أنّ نهج الاختلافِ هذا في دلالات مصطلَح "السِّيَاقِ" بين العمُوم تارةً، والاختِصاص مقالًا أو حالًا أُخرى – انطلاقًا من تبَايُنِها في صور الخَطِّ والرَّسمِ– إنّما هو قَصرٌ على تراثِنا اللّغوي العربي فقط، فَنُوغِلَ فيه اقتِصَاصًا وانتِقاصًا، لعِلّةٍ من تبَاين معجمِيِ معانِيهِ، رغم صدُورها الأصيلِ عن ذات الجذرِ اللّغوي (س و ق). وذلك أنّ نظائِره وشواهِده في حديث الدّرسِ المصطَلحي اللّساني الغربي هي ثَابتَةٌ وبَادِيةٌ للعيَان أيضًا، فَمَا نرَاها تخفَى عن مُتَحقّقٍ مُتبَصّرٍ. والحسبُ من هذا الاختلافِ أضربٌ ثلاثةٌ لِرُؤًى لسانيَّة غربيةٍ ثلاثٍ، نسوقُها هنا مثلًا وبُرهانًا لِنتَبيَّنَ من مُتَبَاينِ رَسمِهَا مُتَبَاينَ ماهِيتِها المفاهِيمية، ونظيرَها الذي أَلفَينَاهُ قبلُ في تراثنا العربي.

وتجسِيد هذه الرُّؤَى غربيًا، ما تطالِعنا به –مثلًا لا حصرًا– جهود كلٍّ من ديبوجراند R.de Beaugrande، وجورج يول George Yule، وكاتي وايلز Katie Wales، وج.س.كاتفورد j.c.Catford في حثِيث مسعَاهم للتّمييز المفاهيمي بين مصطلحَيْ context و co–text، انطلاقًا من متَبايِن رَسمِهمَا الخطِّي الذي يُجسِّدهُ خاصَّة حذف حرف "n" في ثانِيهما، نحوًا من هذا البيان:

1.4.1. دلالة العموم للفظ context واختصاص لفظ co–text بدلالة الحال:

وهذا اللّحظ قليلٌ في الاستعمَال المصطَلحي اللّسَاني الغربي، ونحوه ما نتلمَّسه عند كاتفورد الذي «استَخدم مصطَلح kotext بحذفِ صوت "n" للإشَارة به إلى سيَاق الحَال situationellen context خاصّةً، وبذلك يصبِح لسيَاق الحَال مصطَلحٌ مفردٌ مستَقلٌّ عن كلمة context التي تشِير إلى كِلَا النَّوعَينِ من السيَاق»[1] من المقال والحال آنًا معًا.

2.4.1. دلالة الخصوص بلفظ contextحالًا ولفظ co–text مقالًا:

وهذا النظر مقارنةً بسابِقه أكثَر شيُوعًا وتوَاردًا على ألسِنة بعض اللّسانيين الغربيين، ومن أمثِلته ما نجده لدى كُلٍّ من ديبوجراند وجورج يول في صرفِهما دلالَة مصطلح context وجهَة "السيَاق الحَالي" حصرًا، فيما اختصَّت عندهما الدلالة المصطَلحيّة للفظِ co–text بالسِياق المقَالي أو اللّغوي حسبُ. وهذا بالرُّغم من اختِلافهمَا في مناهج درسِه، فللأوّل خالِص الوجهَة اللّسانيَّة النصَّانيَة، فيما للثاني صِرفُ دلالتِه التداولية.

[1] فصول في علم الدلالة، ص121.

وبحسب ديبوجراند فإنّ «مصطلح co-text يتَضمَّن مكوّناتٍ قواعِديةٍ ونحوِيةٍ ودلَالاتٍ داخليةٍ وصَرفٍ وأصواتٍ. أمّا مصطلَح context فيَتضمَّن دلَالاتٍ خَارجيةٍ وإنتاجَ النّصوصِ واستِقبالَها»[1].

وهو ذات النظر الذي يطالِعنا به أيضًا جورج يول، في اختِصاصِه مصطلَح context بالسِياق الحَالي، الذي يمثِّله المحِيط المادّي الملمُوس الذي تستَعمل فيه الكلمَة، فيما يدلِّل بمصطلَح co-text على «المحيطِ اللّغوِي الذي تُستَعملُ فيه الكلمَة»[2].

ومثل هذا النظر اللّساني منظور أيضًا لدى كاتي وايلز فيما يسمَّى بـ"النّصّ المصَاحب" الذي يسبِق أو يلحَق الكلَام أو الجملة، والذي يمكِن أن يكون «كلِماتٍ وجملًا وأقوالًا وفقراتٍ أو فصولًا. ويُعرف هذا أيضًا بالسِياق الكَلامي verbal context أو النَّصّ المصَاحب co-text»[3]، وأقرب ما عُبِّرَ به عن هذه الدلالة عربيًا لفظَا "السِّبَاقِ" و"السِّيَاقِ" في أصيلٍ من دلالتِه المعجمِيّة.

وهنا مكمن الصُّعوبة خاصَّتنا عربيًا أصيلًا كما غربيًا حديثًا، فَكِلَا الأَمرَيْنِ والحَالَينِ سَيٌّ، ذلك أنّ في تحمُّل مصطلَح "السِيَاقِ" context جمعَ هذه الدلالاتِ، ودلالَة "الحَالِ" situation خاصّةً –في ظلّ غياب أَيّ تعرِيفٍ له في تراثِنا اللّغوي العربي خاصّةً– مُقتَضٍ ومُوجِبٌ البَدءَ وظَاهرًا القولَ بقبولِه ضربَ الاشتِراك اللّغوي والتَّرادف اللّفظِي. وكيف لا يكون ذلك وقد ثبتَ عند كثيرٍ من علمَاء العربية –على نحو ما أَثْبَتَنَاهُ

---

[2] النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمّام حسّان، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، هامش ص91.

[2] التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص187.

[3] معجم الأسلوبيات، كاتي وايلز، ترجمة: خالد الأشهب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2014، ص158-159. ومن ذلك ما نجده أيضًا عند هاليداي الذي «يرى أنّ اللّغة لا تُفهَم إلّا إذا كانت في نصوصٍ، والنّصوص لا تُفهَمُ إلّا إذا كانت في سياقاتِها الاجتماعية والثقافية. فهو من ثمّ يرى النّص والسياق جانبين لعملةٍ واحدةٍ. فهناك نصٌّ، ونصٌّ آخر مصَاحبٌ له، هذا النّص المصاحب con-text هو السياق. وهو لا يَمُدُّنَا –كما يرى مالينوفسكي– بمعلوماتٍ عمّا يحدث وقتَ التكلّم فحسب، بل بالخلفية الاجتماعية والثقافية لكلٍّ من المتكلّم والسّامع أو التاريخ الاجتماعي والثقافي الكامِن وراء حديث كلٍّ من المشاركين. على أنّ السياق عنده ليس محيطًا ماديًّا فحسب، بل هو بنيةٌ سيميةٌ semiotic structure عناصرها الأعراف الاجتماعية والقيم الثقافية المأخوذة من النظام السيمي الذي يكوّن الثقافة». علم اللّغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللّغوية عند هاليداي، محمود أحمد نحلة، ملتقى الفكر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2001، ص59.

له غَربيًا أيضًا– استِخدامُهم إلى «جانِب مصطَلح السِيَاقِ مصطَلحاتٍ أخرى تؤدِّي نفس المعنَى، أو ما يقربُ منه ومن ذلك .. الموقِف، الحَال، المقَام»[1].

ويُعَدُّ هذا اللَّحظ أحَد أنكَى بَلَايَا هذه المقارَبَة المعجميَّة في درس سياق الحال مُصطَلَحًا ومَفهومًا، حيث سيَغدو الانطِلاق فيها من مصطَلحه، فبَحث أنسَب دلَالاتِه ومفَاهيمِه، انطِلاقًا من مُتَرادفٍ (السيَاق، الموقف، الحال، المقام ...)، ووُصُولًا إلى مُشتَرَكٍ، يَتَمَاهَى بين دلالةٍ عامّةٍ مُشتَمِلةٍ على المقَال والحَال آنًا معًا، وأخرى خاصَّةٍ تُعنَى بأحدِهما حسبُ، إمّا المقَال أو الحَال.

وثبُوتُ ضربِ الاستعمَال هذا مقتَضٍ –لا مَنَاصَ– الوقوف على ألفاظٍ عربيةٍ أخرى عدّةٍ استُعملَت لأدَاء ذات الدلالة كَ"القَرِينَةِ" و"الدَّلِيلِ" و"اللِّسَانِ" وغيرها، ممَّن احتَمَلتْ –ولو ظاهريًا– ذات العِلَّتَينِ من الاشتِراك اللّغوي والتَّرادفِ اللّفظي. مع ما استَتبَعَ ثانيَ هَاتَينِ العِلَّتَينِ من محتَدم الجدَل بين اللّسانيين المحدَثين حول مَحصِ أَوْفَقِهَا دلالةً وتعبيرًا عن البُعد الاجتِماعي في درس اللّغة: أَالمَقَامُ، أم المَوقِفُ، أم الحَالُ، أم ...؟.

وإلى هذه "الحَالِ" يقف بنا الآنَ داعٍ من التَّأمّل والتَّحقيق في علّة استِحالةِ وصيرُورة مُصطلحِه –عربيًا كما غربيًا– من أصيلِ دلالَتِه المُعجَميَّة، إلى محدَث اصطِلاحِه اللّساني، بما يتمَثَّله مفهومُه من «مجموعةِ الشّروط الاجتماعِية والتاريخية، وسائر العوَامل الأخرى غير اللّسانيَة التي يتَحدَّد بمُقتضَاها إنشَاء العبَارةِ أو العبَاراتِ في زَمَانٍ ومَكَانٍ مَا»[2].

2. "الحال" من المعجم اللّغوي إلى المصطلح اللّساني:

1.2. لفظ "الحال" في المعجم اللّغوي العربي:

ينقلِب لفظ "الحَالِ" في أصلِه المعجمي عن الجذرِ اللّغوي "حَوَلَ"، قُلبَتْ "الوَاوُ" فيه "أَلِفًا"، وهو يُؤَنَّثُ وَيُذَكَّرُ، فيقال: حَالٌ حَسَنَةٌ وَحَالٌ حَسَنٌ، وقد ردّ ابن فارس أصل معانِيها المعجميّةِ إلى معنًى أصليٍ أَوحَدَ هو الحرَكة في دَوْرٍ: «فَالحَاءُ وَالوَاوُ واللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَرُّكٌ فِي دَوْرٍ. فَالحَوْلُ العَامُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحُولُ، أَيْ يَدُورُ ... وَحَالَ الشَّخْصُ يَحُولُ، إِذَا تَحَرَّكَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُتَحَوِّلٍ عَنْ حَالَةٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ اسْتَحَلْتُ

(1) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص28.

(2) Jean dubois, Dictionnaire de linguistique, p120.

الشَّخْصَ، أَيْ نَظَرْتُ هَلْ يَتَحَرَّكُ. وَالحِيْلَةُ وَالحَوِيْلُ وَالمُحاوَلَةُ مِنْ طَرِيْقٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُ يَدُورُ حَوَالَيِ الشَّيْءِ لِيُدْرِكَهُ»[1].

وتوسّع ابن منظور والزبيدي والفيروزابادي (729هـ–817هـ) وغيرهم فيها بالشّرح والبيان، فكان ممّا أَثْبَتُوهُ لها من معجمي المعاني أيضًا، دلَالاتها على معاني: «الطِّينُ الأَسْوَدُ والتُّرابُ اللَّيِّنُ ووَرَقُ السَمُرِ يُخْبَطُ ويُنْفَضُ في ثَوْبٍ والزَّوجَةُ واللَّبَنُ والحَمْأَةُ وما تَحْمِلُهُ على ظَهْرِكَ ما كانَ، والعَجَلَةُ التِي يَدِبُّ عَلَيهَا الصَّبِيُّ ومَوْضِعُ اللِّبْدِ من الفَرَسِ أو طَرِيقَةُ المَتْنِ والرَمَادُ الحَارُّ والكِسَاءُ يُحْتَشُّ فيه»[2].

وهذه على الجملة مَعَانٍ حسّيةٌ، ومثْلُها ما وَقَفنَا عليه قبل مع لفظ "السِيَاقِ"، ومن جملة معانِيها الأخَر التي نسعَى إلى حسنِ إفادتها لاحقًا، ما نرَاه من اجتِماعِهَا دِلالَتَيْ الزّمَان والمكَان آنًا واحدًا. جاء في اللّسان: «الحَوْلُ: سَنَةٌ بِأَسْرِهَا ... وَأَحْوَلْتُ أَنَا بِالمَكَانِ وَأَحَلْتُ: أَقَمْتُ حَوْلًا. وَأَحَالَ الرَّجُلُ بِالمَكَانِ وَأَحْوَلَ أَيْ أَقَامَ بِهِ حَوْلًا»[3].

غير أنّ موطن كلامهم المستحقّ للتّحقيق فيه، فَمَا نحن ناظِروه من حديثهم عن معانِي الإحَالة في الكَلام، ودعوَتهم المتكلِّم إلى ضرورَة مراعَاة حال المتلقِّي حين النُّصح، فَ«الحَالُ: كِيْنَةُ الإِنْسَانِ، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ... وَتَحَوَّلَهُ بِالنَّصِيْحَةِ وَالوَصِيَّةِ وَالمَوْعِظَةِ: تَوَخَّى الحَالَ التِيْ يَنْشَطُ فِيهَا لِقَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ»[4].

ولئن كانت إرادة المصنِّف بالمُحَالِ مِنَ الكَلامِ هنا، إمكَان العدُول بمعانِيه وصرفِها من وَجهٍ إلى آخَرَ لحاجةٍ يرومُها ويَتَوَخَّاهَا ويتقصَّدها المتكلِّم في نفسِه. فإنّ في معنى "الحَالِ" من قولهم "تَوَخَّى الحَالَ التِيْ يَنْشَطُ فِيهَا لِقَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ"، لَتَنْبِيهًا للمتكلّم بضرُورة مرَاعاةِ أحوَال مُخاطَبِه النَّفسيَّة والاجتمَاعيةِ لتَحقِيق غايَة الإفادَة لكلامِه حسنَ فهمٍ وإفهَامٍ.

والاعتبارُ بِالوِجْهَتَيْنِ الاجتماعيَة والنّفسيَّة، وسائِر العناصِر الكلاميَة غير اللّغويَة المُكوّنَةِ للحال الكلامِية وحَالِ الخطَاب ودورِها في تحقِيق معنى الكَلام وفائِدتَه، هو جوهر وأساسُ ما تدعو إليه نظرية

---

[1] مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د/ط، 1979، 121/2.

[2] الكلمة: دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، د/ط، 1998، ص989.

[3] لسان العرب، مج2، 1054/13.

[4] المرجع نفسه، مج2، 1057/13.

"سياق الحال" مفهومًا، باعتِبارها تَمَثُّلٌ «للعالَم الخارِج عن اللّغَة، بما له من صلةٍ بالحدث اللّغوي أو النّص. ويتمثّل في الظّروف الاجتمَاعية والنّفسِيّة والثقافيَة للمتكلّم، والمشترِكين في الكَلام أيضًا»[1]. وهكذا يسهِم الأخذ بهذا الاعتبَار الدلالي الخارجِي في تحلِيل المعنَى، في الوصلِ بين الشِّقَيْنِ اللّغوي والاصطِلاحِي لمعنَى "الحَالِ" لفظًا مفردًا، أو له مُركَّبًا مُضَافًا إلى لفظِ/مصطلحِ "السيَاق".

وخلاصة القول فإنّ بين المَعنَيَيْنِ اللّغوِي والاصطلاحِي لمَادتَيْ (س و ق) و(ح و ل) وشائجَ صِلَةٍ دلاليةٍ وُثْقَى، دليل ذلك أنّ المعانِي اللّغويَة في حَرَكةِ صَيْرُورَةٍ ودَوَرَانٍ دَائِبَيْنِ ومُتَتَابِعَيْنِ، ولا يمكن الإقرَار غالبًا بيقِين تَحقُّقِهَا على الوَجهِ الأمثَل المُرَادِ، إلّا إذا استطَعنا تثبِيت آنِيَّة هذه الحركيّةِ في موضعِ استِعمالٍ لَحظِيٍ معَيّنٍ، لتَأخذ فيه العناصِر اللّغوِية السّابقَة للّفظَة واللّاحقةِ بها، وغير اللّغوِية الحالِية المقامِية الحَافَّة بها، دورَها في الكشفِ عن كثيرٍ من حُجُبِ غوامِض ومُلتَبِسِ المعاني مَرجُوحِها. وكذلك هي جُلُّ معانِيها المعجَميّة دَائرةٌ بين فلَكَيْ الثَّبات والتَّحوّلِ، يدلُّ عليها ما يَدلُّ على ما في هَاتَيْنِ المَادَتَيْنِ اللُّغَوِيَتَيْنِ (س و ق) و(ح و ل) من معاني مُوَالَاةِ التَّتَابعِ والحَركةِ.

2.2. لفظ "الحال" في المعجم اللّغوي الغربي:

ينحدِر لفظُ "الحَالِ" situation في أصلِ دلالتِه المعجمِيّة الغربِية من «الكلِمة اللّاتينِية situare بمعنَى "موضِع أو مكَان"»[2]، وكَلِمَتَيْ status و situatus الحَامِلَتَيْنِ لمعنَى "الحَالِ" أو "المَقَامِ" أو "المَوقِفِ".

3.2. مصطلح "الحال" عربيًا: ملامح الاتّصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح:

وأمّا الآن فقد أَنَتْ وَقفَتُنَا مع مصطلح "الحَالِ" مُعجَميًا فَمصطَلحيًا، لنتَحقَّقه بالدّرس والتّحلِيل آنِف نَصّ ابن منظور: «تَحَوَّلَهُ بِالنَّصِيْحَةِ وَالوَصِيَّةِ وَالمَوْعِظَةِ: تَوَخَّى الحَالَ التِيْ يَنْشَطُ فِيهَا لِقَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ»[3]. وهذا بالنظر لِمَا تَلَمَّسنَاهُ في هذه العبَارة من تَمَاهٍ دلالِي بَيّنٍ بين دِلالتَيْهِ المعجَميَّة والمَصطَلحيَة الأصيلَة في تراثِنا اللّغوِي العربي نحوًا وبلاغةً على نحوٍ أخصَّ، وتلك الحدِيثة المُستجَدَّة التي نتهادَى قضايَاها في الدَّرسَينِ الدِلالِيَينِ الغربي والعربي، والتي جِمَاعُهَا سِماتٌ دلاليةٌ أربعٌ قوامُها:

1- حُسْنَى الدلالة على البُعْدَيْن النّفسِي والاجتِماعي: وهي التي نَستبصِرها أساسًا في إنجَازية الفعلِ الكلامِي (فعل النَّصِيحَةِ) حَالَ فرديَة المخاطَب أو اجتِماعيَتهِ أَنَ وقوعِ الحدث الكلامي، وهذا باعتِبار

---

(1) الكلمة، ص161.

(2) المرجع نفسه، ص121-122.

(3) لسان العرب، مج2، 1057/13.

الفَرديَة والاجتِماعيَة اللَّبِنَة المعرفِية الأساس التي عن سَمتِها المفَاهيمِي انبثاقُ مُحدَث اصطِلاحهِ اللّسانِي مركّبًا ومصطَلح "السِيَاقِ".

2- حُسْنَى الزمان والمكان: وبيانُه ما نراه من تحقُّق آنِيَةِ المُزامَنَة الزّمانيّةِ والمكانيَةِ لِحَدَثَانِ هذا الفعلِ الإنجازِي (النّصِيحة)، حيث تبقَى «للكلِماتِ دائمًا قيمةٌ حضُورِيةٌ، أَيْ أنّها محدُودةٌ باللَّحظَة التي تُستَعمَل فيها، ما يعنِي أنّ قيمتَها خَاصَّةٌ بالاستِعمالِ الوَقتِي الذي تستَعمل فيه»[1].

وعلى هذا الأساس فليسَت تخفَى عن كُلّ ذي نظرٍ لسانيٍ، ما لهذا العامِل الزّمَنِي من بالغِ الأهمِيّة في بَيَانِ وتجلّي حقيقِ المعَاني. ذلك أنّ الزَّمن أو «التّارِيخ جزءٌ من فعلِ السياقِ في تحدِيد الدِلالة»[2]. ويتَّصل بهذا الاعتِبار الدلالي، اعتِبارٌ نَحويٌ آخرُ يَعتَدُّ عامِل "الزَّمَانِ" هذا أصلًا مكِينًا من أصُولِ دلالاتِ هذا المصطَلح نَحويًا. فَلَئِنْ دَلَّ بأصلِه المعجَمي على آنِيَّةِ الزَّمَنِ، من حيث هي «نهايَة الماضِي وبدَاية المستَقبل»[3]، فكذلك هو الأصل في مُسَمَّاهُ النحوي "حَالًا"، «لِأَنَّهُ لا يَجُوزُ أن يَكونَ اسمُ الفَاعِلِ فيها إِلَّا لِمَا أنتَ فيه، تَطَاوَلَ الوَقتُ أم قَصُرَ. ولا يَجُوزُ أن يَكونَ لِمَا مَضَى وانقَطَعَ، ولَا لِمَا لم يَأْتِ من الأَفعَالِ. إذ الحَالُ إِنَّمَا هي هَيئَةُ الفَاعِلِ أو المَفعُولِ وصِفَتُهُ في وَقتِ ذلك الفِعلِ»[4].

ويُفيدُ دلالَة "الزَّمَانِ" هذه فيه أخرى، دلالةُ "المكَان" التي سَبَقنَا بعض بيانِها في مُعجَمي مَعنَاهُ، ونحوها تلك التي نجدها في مُرْتَقَى البحث اللّساني الحديث، أين «يكون عنصُر المكَان فَعَّالًا مؤَثّرًا في معانِي الكلِماتِ باختِلافِ البِيئاتِ»[5].

---

(1) اللّغة، جوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، د/ط، 2014، ص226 بتصرّف.

(2) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص 264-265 بتصرّف.

(3) معجم التعريفات، علي بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د/ط، 2004، ص72.

(2) شرح المفصّل للزمخشري، موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، 4/2.

(5) فصول في علم الدلالة، ص143.

وعلى الجملة فإنّ ما يسعُنا قوله وتأكيده هنا، هو أنّ لدرسِنا البلاغِي العربِي ثاقِب النظر في اجتِماعِ مصطَلح "الحَالِ" دِلَالتَيْ "الزَّمَانِ" و"المَكَانِ" الآنَ ذاته، اعتدادًا واعتِمادًا من بلاغيِينَا على قدرَة فَهْمِ المخاطَب وقوَّة حَدْسِهِ، لتَمييزِ وترجيحِ أيَّ الدلالتَيْن هي القصدُ والإرَادة: أَالزَّمَانُ أم المَكَانُ؟.

وجملة القول وفصلُ خطابِه عند جمهورهم –من بعد طولِ تحقيقٍ في جدلِ ثُنَائِيَتِهِ هذه بِيئَةً من الزَّمَانِ والمَكَانِ– صَائرٌ ومُنتَهٍ إلى القول بأنّ «الأَمرَ الدَّاعِي لا يُرَادُ بِالكَلَامِ مُلْتَبِسًا بِخُصُوصِيَةٍ ما إذا تُوهِّمَ فيه كَونُهُ زَمَانًا لذلك الكَلَامِ يُسَمَّى حَالًا، وإذا تُوهِّمَ فيه كَونُهُ مَحَلًّا له يُسَمَّى مَقَامًا. وإنَّمَا عَبَّرَ الشَّارِحُ التفتازاني في مُختَصَرِهِ على تَلخِيصِ المِفتَاحِ للخطيب القزويني بِالتَوَهُّمِ، لأنّ المَقَامَ والحَالَ أَعنِي الأَمرَ الدَّاعِي لِوُرُودِ الكَلَامِ مُلْتَبِسًا بِخُصُوصِيَةٍ مَا لِلإنكَارِ الذي هو سَبَبٌ لِوُرودِ الكَلَام مُؤَكَّدًا ليس في الحَقِيقَةِ زَمَانًا ولا مَكَانًا له، وإنَّمَا ذلك أَمرٌ تَوَهُّمِيٌ تَخَيُّلِيٌ ووَجهُ تَوَهُّمٍ، كَوْنُ ذلك الأمرِ الدَّاعِي لِلخُصُوصِيَةِ زَمَانًا أو مَكَانًا، أنّه لاَ بُدَّ لذلك الأَمرِ من زَمَانٍ ومَكَانٍ يقع فيهما، وهو مُطَابِقٌ لِلزَّمَانِ الذي يَقَعُ فيه ولِلمَكَانِ الذي يَقَعُ فيه، أي أَنَّهُ بِقَدْرِهِمَا لا يَزِيدُ عليهما ولا يَنقُصُ عنهما، فَبِاعتِبَارِ مُطَابَقَتِهِ لِلزَّمَانِ يُتَوَهَّمُ أنّه زَمَانٌ فَيُسَمَّى حَالًا، وبِاعتِبَارِ مُطَابَقَتِهِ لِلمَكَانِ يُتَوَهَّمُ أنّه مَكَانٌ فَيُسَمَّى مَقَامًا، وإنَّمَا اخْتِيرَ لَفظُ المَقَامِ دون غَيرِهِ من أَسمَاءِ الأَمكِنَةِ كَالمَجلِسِ والمَضجَعِ، ولَفظُ الحَالِ دون غَيرِهِ من أَسمَاءِ الزَّمَانِ كَالمُستَقبَلِ والمَاضِي، لأنّ البُلَغَاءَ كانوا يَتَكَلَّمُونَ بِالكَلامِ البَلِيغِ من خُطَبٍ وأَشعَار وهم قَائِمُونَ، فَأُطْلِقَ المَقَامُ على الأَمرِ الدَّاعِي لِأَنَّهم يُلَاحِظُونَهُ في مَحَلِّ قِيَامِهِم، ولأنّ هذا الكَلَامَ إنَّمَا يُؤَدَّى في حَالِ الإنكَارِ مثلًا لا قَبلَهُ ولا بَعدَهُ ... وإنَّمَا سُمِّيَ الأَمرُ الدَّاعِي كَالإنكَارِ بِالحَالِ، لِأَنَّهُ مِمَّا لا يَتَغَيَّرُ ويَتَبَدَّلُ كَالحَالِ الذي عليه الإنسَانُ من غَضَبٍ أو رِضًا، لأنَّه صِفَةٌ وَحَالٌ من أَحوَالِ الإنسَانِ، وسُمِّيَ بِالمَقَامِ لأنّ مَرَاتِبَ الكَلَامِ تَتَفَاوَتُ بِالأَحوَالِ، كما أنّ مَرَاتِبَ الرِّجَالِ تَتَفَاوَتُ بِالمَقَامَاتِ»[1].

وممّا يَستَرعِينَا ويَستَدعِينَا لحظُه هنا أيضًا، ذلك الاعتِداد البلاغي خاصّةً، بدلالة "الزّمان" هذه التي في مصطلح "الحَالِ"، مَلمَحًا تَمييزيًّا آخرَ يُبَاينُ استِحالةَ دِلَالَتَيْهِ بين صيرُورة الحركَة والتَّغيُّر والتَّحوُّل التي أَبْقَتْهُ "حَالًا"، إلى صيرُورة الثَّباتِ والرُّسوخِ التي صَيَّرَتْهُ وأَحَالَتهُ مَلَكَةً ومَقَامًا. وهو الفهم الذي صدَح به في كليّاته الكفوي، بعد أن انتَهى به دقيق النظر وحقيق الفكر، إلى أنّ «الحَالَ يَختَصُّ به الإنسَانُ وغَيرُهُ

[1] شروح التلخيص وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح ، ومواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ، وكتاب الإيضاح للخطيب القزويني، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، بيروت، دار الكتب العلمية، د/ط، د/ت، 1/125–126.

من أُمُورِهِ المُتَغَيِّرَةِ في نَفسِهِ وجِسمِهِ وصِفَاتِهِ ... والهَيئَةُ النَّفسَانِيَةُ أَوَّلَ حُدُوثِهَا قبل أن تَرسَخَ تُسَمَّى حَالًا، وبَعد أن تَرسَخَ تُسَمَّى مَلَكَةً»[1] أو مَقَامًا. ذلك أنّ "المَلَكَةَ" في عُرفِ البلاغيين إنّما هي «صِفَةٌ راسِخةٌ في النَّفسِ، وتَحقِيقُه أنَّه تَحصُلُ للنّفسِ هَيْئَةٌ بسببِ فعلٍ من الأَفعالِ، ويُقال لتلك الهَيئَةِ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ، وتُسمَّى حَالَةً ما دامت سريعةَ الزّوالِ، فإذا تكرَّرَت وَمَارَسَتْهَا النّفسُ رَسَخَتْ تلك الكَيفِيَّة فيها، وصَارتْ بطِيئةَ الزَّوَالِ فَتَصِيرَ مَلَكَةً»[2].

ويُدَانِي هذا الاعتبَار البلاغي، حَالُ صيرُورة "الحَالِ" "مَقَامًا" –اعتدادًا بعامِل الثَّبات والرُّسوخ– اعتِبارٌ بلاغيٌ آَخَر يُقِرُّ القولَ بإمكانِ وقوعِ التّرادُف بين هَذَيْنِ المُصْطَلَحَيْنِ "الحَالِ" و"المَقَامِ"، لعلّةٍ من التَّوَهُّمِ، وهو كما بَيَنَّاهُ: فَهْمُ المخاطَب وقوَّة حَدْسِهِ على تمييز وترجِيح أَيَّ الدِلالتَيْن هي الإرَادة والقصدُ: أَالزَّمَانُ أم المَكَانُ؟. والظّاهر أنّ «الحَالَ والمَقَامَ مُتَقَارِبَانِ بالمفهومِ، والتَّغَايُرُ بينهما بِالاعتِبارِ. فإنَّ الأَمرَ الدَّاعِي "مَقَامٌ" بِاعتِبارِ تَوَهُّمِ كَونِهِ محلًّا لِوُرود الكَلامِ فيه على خُصُوصِيَّةٍ، و"حَالٌ" بِاعتِبارِ تَوَهُّمِ كَونِهِ زَمَانًا له ... والظَّاهِرُ أنّهما مُتَرَادِفَانِ، إِذْ وَجهُ التَّسمِيَةِ لا يكون دَاخِلًا في المفهوم بِالاعتِبَارِ، ولِذَا حَكَمْنَا بالتَّرادفِ»[3].

وهو التَّرادفُ الذي ظَلَّ ويَظَلُّ وسَيَظُلُّ بالضّرورة ترادفًا جزئيًّا دونَه مطلَق حَدِّ التَّطَابُقِ الدلالي، حيث يُوحِي عمُوم الإجمَاع البلاغي عن ارتِباط فِكْرَتَيْ "الحال" و"المقام" «بالبُعد الزَّمانِي والمكَاني للكَلام، وذلك أنّ الأمرَ الذي يدعُو المتكَلّم إلى تقدِيم صيَاغتِه على وجهٍ معيَّن، إمّا أن يتَّصل بزَمنِ هذه الصّياغَة فيُسمَّى "الحَال"، وإمّا أن يتَّصل بمَحلِّها فيسمَّى "المقَام". لأنّ كلّ كَلامٍ لَا بُدَّ له من بُعْدٍ زمانيٍ وبُعْدٍ مكانيٍ يقع فيه، ومن هنا ارتبَطت فكرَة الحَالِ والمَقَامِ بالمَقال، واختِلافُ صوَر هذا المقَال يعُود بالضَّرورة إلى اختِلافِ الحَالِ والمَقامِ»[4].

---

[1] الكلّيات، ص374.

[3] معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص ص644-645.

[4] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ترجمة: جورج زيناتي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1997، 617/1.

[4] البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكه الميداني، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1996، ص306.

3- حُسْنَى الهيئة: ويمثِّلها هنا خَاصَّةً رُكْنَا العمليَة التواصُلية الأَسَاسِيَيْن "المتكلّم" و"المخاطَب"، والمتحقِّقة مثلًا في عبارة ابن منظور "تَوَخَّى الحَالَ التِيْ يَنْشَطُ فِيهَا لِقَبُولِ ذَلِكَ مِنْهُ". ذلك أنّ المتكلّم يتوخَّى حال المخاطَب من "النَّشَاطِ" ليتحقَّق أثر مَقصدِيةِ فعلِه الإنجازي من قَبولِهِ للنّصِيحةِ أو رَدِّهَا، ونحوها مثلًا أيضًا ما أورده ابن قتيبة (213–276ه) من حديثٍ عن آدابِ الخطِيب، إذْ كان «الخَطِيبُ من العَرَبِ إذا ارتَجَلَ كَلَامًا في نِكَاحٍ أو حَمَالَةِ دَيْنٍ أو غَرَامَةٍ، أو تَحضِيضٍ، أو صُلحٍ، أو ما أَشبَهَ ذلك لم يَأتِ به من وَادٍ وَاحِدٍ، بل يَفْتَنُّ: فَيَختَصِرُ تَارَةً إِرَادَةَ التَّخفِيفِ، ويُطِيل تَارَةً إِرَادَةَ الإِفهَامِ ... وتكون عِنَايَتُهُ بِالكَلَامِ على حَسَبِ الحَالِ، وقَدرِ الحَفلِ، وكَثْرَةِ الحَشدِ، وجَلَالَةِ المَقَامِ»[1]. فَاجتَمَعَ ابن قتيبة بنصّه هذا مُصطَلَحَيْ "الحال" و"المقام" آنًا واحدًا، مُختصًّا الأول بدلَالة الهيئَة، فيما صَرَفَ دلالَة الثاني إلى بيان مَنَازِلِ المُخَاطَبِين الاجتماعية، بين رِفْعَةِ الملُوك وخَسَاسَةِ السُّوقَةِ.

4- حُسْنَى الغرض أو القصد: ومُؤَدَّاهُ أنّ «ما يقصِده المشارِكون ينبَغي أن يكون نتِيجةً للحدَث التواصُلي»[2]، ويمكننا تلمُّس هذا الأثرِ الدلالي التداولي في ذات المخاطَب مع فعلِ النّصيحةِ قبولًا أو رَدًّا. وتدعَم هذا الحكم وتؤكِّده اشتراطاتُ بعض البلاغيين تحقُّق هذا الأثر وهذه الغايةِ، لتحقِيق بلاغة الكلام المُختَلفةِ أغراضُه وطُرُقُ نظمِه لاختِلافٍ في مراتِب وأحوَال المُخاطَبينَ، فَلَمَّا «كانت أحوالُ المخاطَبين مُختَلفةً، وكانت كلّ حَالةٍ منها تحتَاج طَرِيقَةً من الكَلامِ تلائِمها، كانت البلاغة في الكلامِ تستدعِي انتقاءَ الطريقة الأكثر مُلاءَمةً لحَالة المخاطَب به، لبلُوغ الكلامِ من نفسِه مبلَغ التّأثِير المَرجُوّ»[3].

وهذا التّأثّر هو المُعبَّر عنه لدى الجاحظ (ت255) بـ"إحراز المنفعَة" شرطًا منه لتحقيق شَرَفِ المعنَى، لأنّ «المَعنَى ليس يَشرُفُ بأن يكون من مَعَانِي الخَاصَّةِ، وكذلكَ ليس يَتَّضِعُ بأن يكونَ من مَعَانِي العَامَّةِ، وإِنَّمَا مَدَارُ الشَّرَفِ على الصَّوَابِ وإِحرَازِ المَنفعَةِ، مع مُوَافَقَةِ الحَالِ وما يَجِبُ لِكُلِّ مَقَامٍ من المَقَالِ»[4].

---

[1] تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص17.

[3] لسانيات النّص، مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 1991، ص53.

[3] البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، 129/1.

[4] البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط7، 1998، 136/1.

ويتَّصلُ بهذا التّحقيق أيضًا، ما نَرَاهُ أخرى من اجتِماع مصطَلح "الحَالِ" وقرِينه "السِيَاقِ" أَنَّا معًا دلالةَ القَصدِيَةِ هذه، تلك التي نتلمَّسها واضحَةً مُعجَميًّا في لفظ "السِيَاقِ" من قولهم: «وَكَلاَمٌ مَسَاقُهُ إِلَى كَذَا»[1] أرادوا بذلك –كما ذكرناه قبل– غَايَتَهُ ومَقصِدَهُ. فيما يمكننا تهادِي بعض دلالتها المفاهيمِية في الاصطِلاح البلاغي مثلًا من حَدِّ السجلماسي لماهية "السِياقِ"، فقد ذكر أنّه «رَبطُ القَولِ بِغَرَضٍ مَقصُودٍ على القَصدِ الأَوَّلِ»[2].

ونحوه ما سَبقنَا سَوقَهُ قبل من كلام الشاطبي، أَنَ قَولِهِ بِاختِلافِ "المَسَاقَاتِ" لِاختِلافِ «الأَحوَالِ والأَوقَاتِ والنَّوَازِلِ. وهذا مَعلُومٌ في عِلمِ المَعَانِي والبَيَانِ. فَالذِي يكونُ على بَالٍ من المُستَمِعِ والمُتَفَهِّمِ الالتِفَاتُ إلى أَوَّلِ الكَلاَمِ وآَخِرِهِ، بِحَسَبِ القَضِيَّةِ ومَا اقتَضَاهُ الحَالُ فيها، لا يَنظُرُ في أَوَّلِهَا دون آَخِرِهَا، ولا في آَخِرِهَا دون أَوَّلِهَا، فإنّ القَضِيَةَ وإن اشْتَمَلَتْ على جُمَلٍ فَبَعضُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالبَعضِ، لأَنَّها قَضِيَةٌ وَاحِدَةٌ نَازِلَةٌ في شَيءٍ وَاحِدٍ. فَلَا مَحِيصَ لِلمُتَفَهِّمِ عن رَدِّ آَخِرِ الكَلاَمِ على أَوَّلِهِ، وأَوَّلِهِ على آَخِرِهِ، وإذ ذاك يَحصُلُ مَقصُودُ الشَّارِعِ في فَهمِ المُكَلَّفِ»[3].

كانت تلك إذن سِمَاتٌ مفاهِيميةٌ أربعٌ أساسٌ، أَمْكَنَنَا تقصّيها المعجَمي فالمصطَلحي، من مُتَخَيَّرِ مَثَّلِ ابن منظور في بيَانه لِوَجهٍ من متَعدِّد أَوجُهِ دلالَة لفظ "الحَالِ" معجَميًا بين طَورَيْ الحقيقةِ والمجازِ، والتي وَقَفنَا مَلِيًّا وبَيِّنًا على تَمَاهِي بعض معانِيها المعجَميّة مع بعض ومُحدَث دلَالاتِها اللّسانيَة بأبعَادهَا المفاهِيميَة المتعدِّدة الاجتِماعيَةِ والنّفسيَّة، الزّمانِية والمكَانية، الهيئَة والقَصدِ وغيرها، والتي وقَفنا على بعضِها هنا لِنَتَبَيَّنَ وُثْقَى الصِّلة تلك الجامِعةِ بين معانِيها المعجميّةِ في أصيلٍ من معجَمنا اللّغوي العربي، وتَدَانِيهَا الغالب إلى ذاتِ الدلالة المصطَلحية في قاموسِنا اللّساني العربي الحديثِ.

4.2. مصطلح "الحال" غربيًا: ملامح الاتّصال اللّساني من المعجم إلى المصطلح:

وأمّا مصطَلح "الحال" situation غربيًّا، فحسبُنا من أصالَة دلالَته المعجميَّة اللّاتِينيَة في مدادِها المصطَلحي اللّساني الغربي الحديث دلالتُها "المكانية"، إذ ينحَدر هذا المصطلح عن الكلمَة اللّاتينِية

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس، 483/25.

[2] المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أبو محمّد القاسم السجلماسي، تحقيق: علال الغازي، الرباط، مكتبة المعارف، ط1، 1980، ص188.

[3] الموافقات في أصول الشريعة، 266/4.

situare بمعنَى "المَوضِعِ" أو "المَكَانِ" ، وفي هذه الدلالة اتّفاقٌ وتَمَاهٍ بَيِّنٌ ومصطلح "الحَالِ" عربيًا على نحو ما بَيَّنَّاهُ آنِفًا.

ولعلَّنا في ختَام هذا النظر بِسَائلٍ أن يسأَل وقد حُقَّ له ذلك: لئن صَحَّ القول بخضُوع لَفظَيْ "السِيَاقِ" و"الحَالِ" –مَفْرَدَيْنِ– لعامِلِيْ الاشتِراك اللّغوي والتَّرادفِ اللّفظِي، أَلَمْ يكُن من الأجدَى والأجدَر إذًا كفايَة أحدِهما مُصطَلَحًا للدِلالة به عن الآخر؟. أَلَمْ يَكُن من الموَارِبَة أُخرى درسُهما درسَ المركَّباتِ اللّفظِية المصطَلحيةِ، أم أنّ منهج التّركيب هذا حادثٌ في درسِنا اللّساني العربي، وما لِسَلَفِنَا به سابقِ عهدٍ من درسٍ وانتخابٍ!؟.

والجواب أنّنا وإنْ نَبَّهْنَا سَلَفًا –وإن على مَضَضٍ إلى إمكانِ وقُوع ظاهرَتيْ التّرَادف والاشتِراك في العمَل المصطَلحي، فإنّ استِحضَارَهمَا في هذه المقَاربة المعجَميّة، يكَاد أن يغدُو حَتمِيّةً لَازِمةً، وذلك لقيَامها مَنهجًا ومنطَلَقًا على درسِ دلالاتِ الألفَاظ المفرَدة أكثر منها المُركَّبة. وهذا رغم ما يَكتَنفُ الاحتِكامَ إلى هذه المركَّبات اللّفظِيّة المصطَلحيَة من إمكَانٍ لكَبحِ جمَاحِ خطرِ هَاتَيْنِ الظَّاهرَتينِ في درس "سياق الحال" مُصطلحًا ومفهومًا، وهذا بأن تُعَمَّ دلالَة الصَّدرِ من مصطلح "السِيَاقِ" لتشمُل بُعدَا "المَقَالِ" و"الحَالِ" آنَا معًا، فيما تَختَصُّ وتَقتَصِرُ دلالة العجزِ ("الحَالِ") بدلالة "الحال" حسبُ، «وإنّما يُقَالُ إنّ السِيَاقَ إذا أُطْلِقَ شَمَلَ المَقَالَ والمَقَامَ، أمّا إذا قُيِّدَ فهو بحسَب القَيدِ إمّا سِيَاقُ مَقَالٍ أو سِيَاقُ حَالٍ»[1].

ويُبَرّرُ هذا الفهمَ مُصطَلحيًا نَصُّ بعض صنَّاع المصطَلح اللّسَاني على أنّ «المُصطَلَحَ المتَخصّص لا يَقبَل إطلاقًا هذا النَّوع من التَّرادفِ. إنّ شَرط المصطَلح الصَّحيحِ أن يكون مُتَميِّزًا عن غيرِه، غير قَابلٍ للتَّرادفِ إلّا إذا كان ينتَمي لمَجالَاتٍ مَعرِفيةٍ متَعدّدةٍ»[2].

وما انتِحاءُ هؤلاء الصُّنَّاعِ سبيلَ التَّركيبِ المصطَلحي هذه بالبِدعَة المَذمُومَة في صنَاعَة المصطَلح اللّساني، بل هي «طرِيقةٌ دارِجةٌ جَاريةٌ يتَوسَّل بها المصطَلحيُون لتحدِيد الميدَان المعرِفي، ولتأمِين الحصرِ الدلالِي الذي يقوم على عزلِ المفهومِ عن مفَاهيمَ مجَاورةٍ عَاملةٍ في حقولٍ معرفيةٍ أخرى، وعلى تَقيِيدِهِ وتَخصِيصهِ بالقيَاس إلى مدلُول اللَّفظَة المعجَمي العَامّ، وهو تَخصِيصٌ تنتَقل بمُوجبِه المفرَدة من دائرة

---

[1] دلالة السياق عند الأصوليين: دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427–1428هـ، ص65.

[2] المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات، ص154.

المعجَم إلى سِجِلِّ الاصطِلاح، فبِالمركَّب الاسمِي يَنتَفي قَدرٌ كَبيرٌ من التَّعدُّد والاشتِراك، وبه يَتَسَنَّى للمصطَلَح أدَاء وظيفَته المرجِعيّة بِنَجَاتِهِ من اللَّبسِ والغُمُوضِ»[1].

وغلبَة هذا الرأي حادِثةٌ في درسِنا المصطَلحي اللِّساني العربي كما الغربي، وإن أمكنَنا عربيًا –أصالةً واستعمالًا– تسويغها بضربٍ من التّأويل النحوي في تسوِيغِه حذفَ أحد رُكْنَيْ هذا التّركِيب المصطلحي من "السِيَاقِ" أو "الحَالِ"، اعتِلالًا بعلّة "الإيجَاز" نحويًا وبلاغيًا، وكفَايةً بفهمِ المخاطَب لامتِيازِ خَاصّ دلالة مشتَركِه بين "المَقَالِ" و"الحَالِ".

نتائج المطلب:

يُمكنُنا ختامًا إجمَال أبرز نتائِج هذا المبحث وإيجازها في نقاطٍ خمسٍ أساسٍ هي:

1– أنّ لتَعدُّد مفاهِيم "السِيَاقِ" خاصَّة والْتِباسِهَا اللِّساني أصلٌ معجَميٌ، يعكسُ في جوهَره بعض أوجُه ذلك النّقد اللِّساني الدلالي الموجَّه للدّراسَات المعجَميّة في عجزِها عن إدرَاك الدلَالة الحِقيقيَة الأوفَى للكلِماتِ مفرَدةً معزُولةً عن سيَاقَيهَا المقالي أو الحالي أو هما معًا، والذي كفَايتهُ في رفعِ ودفعِ مُتوَهَّم احتمَاليَة الدلَالة عن مصطَلح "السِيَاقِ" –مفردًا خاصَّةً– أن يُخَصَّ في درسِه بمنهجٍ من التّركيب المصطَلحي (الإضافي أو الوصفي) مقالًا، أو الاستِئناسِ حَالًا بقدرَة المخاطَب على تَحَقُّقِ أَيَّ الدلَالات الثَّلاثِ هي القَصد والمراد: أَدلالَة العمُوم مَقَالًا وحَالًا معًا الآنَ ذاته، أم الاكتِفاء بأحدِهما حسبُ من المقالِ أو الحالِ؟.

2– احتِمالُ لَفظَيْ "السِيَاقِ" و"الحَالِ" معجَميًّا بعضًا من جُزْئِي الدلَالة المصطَلحيَة المُستَفادَةِ من محدث مَفْهُومَيْهِمَا اللّساني إفرادًا وتركيبًا، والتي كان الْتِماسُها في أصيلٍ من معجمنا اللّغوِي العربي أَجَلَّ وأَبلَغَ منه في أصلِه اللّاتِيني الغربي. ما يعنِي وما يؤكّد في المحصّلة احتِمالًا بقصُورٍ جزئيٍ في هذه المقَاربة المعجَميَّة عن إدرَاك جوهَر العِلَلِ المصطَلحيَة، الحائِلةِ دون بَيْنِ حَدِّهِمَا وإجمَاعِه مفهومًا، فوحدَتهمَا المصطلحَ مُفْرَدَيْنِ خاصَّةً.

3– أنّ الإحتكَام إلى عامِليْ الاشتِقاق معجمًا، والرَّسم خطًّا منهجًا في الامتيَازِ المفَاهيمِي بين متعدّد ومُتَباينِ مدلَولاتِ لفظِ "السِيَاقِ" عَامًّا تارةً، ومقالًا أو حالًا خاصّةً، لا يبدو حلًّا لسانيًّا نَاجِعًا ونَاجحًا مصطَلحيًا، لرفعِ ودفعِ مُتَوَهَّمِ اللَّبسِ عنه مَفهومًا، وإن اتَّفق استِواءُ نظَرِهِ اللِّساني المُصطلَحي عربيًا وغربيًا.

---

[1] المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، سعيد الخلادي، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 50، 2000، ص2.

4– أنّ اجتِماع مصطَلَحَيْ "السياق" و"الحال" مُفْرَدَيْنِ، قولًا بالاشتِراكِ اللّغوي في بعض الاستِعمالاتِ المصطَلحيَّة العربية، كدلالَة الغَرض أو القَصد مثلًا، سَيُوقِفُنَا ويُوقِعنَا لا محالة في معضلةٍ مصطَلحيّةٍ ولسَانيّةٍ كَؤُودٍ، تتمثَّلها أساسًا رِبْقَتَا الاشتِراك اللّغوي والتَّرادف اللَّفظي، والتي ما يرَى بعض صُنَّاعِ المصطَلَحِ اللّسانِي إمكَانًا للفَكاكِ منها، إلّا باستِحالَة وصيرورَة منهجِ درسها المصطلحِي من حَالِ الإفرَاد إلى حَالِ التَّركيبِ الإضَافِي أو الوَصفِي. وهذا بأن تُعَمَّ دلالَة "السِيَاقِ" لتَشمُل بُعدَي "المَقَالِ" و"الحَالِ" آنًا واحدًا، وتُختَصَّ دلالة "الحَالِ" فيها بالبعدِ الخارجِي غير اللّغوي حسبُ، والدّرس اللّساني الغربي كما العربي من هذا النظر –غالبًا– سَيٌّ.

5– الاعتِماد المصطَلحي على المقارَبة المعجَميَّة فقط في حَدِّ المفاهيمِ اللّسانيّة خاصَّةً، أنسبُ ما يكون الاعتِماد عليه والعمَل به، أن كان هذا المصطلح واضحَ المفهوم دقيقَه ومُجْمَعَهُ أصَالةً، بَعيدًا عن خطر الوقوعِ في شِرَاكِ الاشتراك اللّغوي، وحينها سَيَسْلَمُ ضرورةً من خطرِه هذا، بتحقِيقه لِوِحدَةِ المفهومِ وِحدَةَ المصطلحِ، مُبتَعدًا بذلك عن خطرِ الشَّتَاتِ المُصطلحِي النّاشِئِ عن القول بِإمكَانِ تَرَادفِه اللَّفظِي. ذلك أنّ أصلًا من أصولُ القول بالمشتَرَكِ اللّغوي والتَّرادُفِ اللَّفظِي، إنّما عَودُهُ إلى متَداخِلٍ ومُلتَبِسٍ من المفهوم، وهذا أحدُ المُتَأَمَّلاتِ الاصطِلاحيَة والمُصطَحيَّةِ الصَّعبِ على المقاربَة المعجميَّة إدرَاكُهُ وإصَابتُه بالإطلاقِ والكلِّيّة.

المطلب الثالث: سياق الحال في الاصطلاح اللساني: مقاربة مصطلحية:

1. في ماهية المقاربة المصطلحية:

تحظى هذه المقارَبة المصطلحية في الفِكر المصطَلحيِ الحديث المتَخصّص[1]، رفيعَ المنزِلة وبالغَ الأهمّية لدى المشتَغلين بصِناعة المصطَلح اللّسانِي، وهذا لما يَسِمُهَا من قدرةٍ فَذَّةٍ على مواكَبة ومسَايرَة المفاهِيم اللّسانيّة والإنسانية والعلميّة المتسَارعة والمتَجدِّدة آنًا بعد آخَر، إذا ما قُورِنَت بالمقَاربة المعجَميّة

[1] المعتبَر به في هذا الموضِع، هو الانطِلاق في علاج قضَايا المصطلح من درس مفهومِه، فبحث أنسب الألفاظ دلالة عليه، لا نظرية "علم المصطلح". وإن لم نعدَم لها بعدًا أصوليًا في تراثنا اللّغوي العربي أسمَى صورِه معاجم المعاني أو المعاجم الموضوعية، زيادةً على ما أَلفَيْنَاهُ عند "الجرجاني" في التعريفات وغيره، رغم ما يسِمها من افتِقارٍ لقواعِد العمل المصطلحي، مع ما هَيمَنَ عليها من سيطرة الطَّابع الفردي وغياب لروح الجماعة، «غير أنّ هذه الرّؤية لم تَرقَ إلى مستوى النظرية المصطلحية بالمعنى العلمي الحديث». المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص36. وهي المقابِلة حديثًا وفلسفيًا لِـ"علم تطور دلالات الألفاظ": «الذي ينطَلق من فكرةٍ معيَّنة لِجَمعِ جميع الكلمات التي تعبِّر عن هذه الفكرة». المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص38.

آنفَة الذِّكر والبيان. ثمّ لما تمثَّله من تُرجمَان عمَلي واحتِكامٍ إجرَائي لقوَاعد هذا العِلم عِلم المصطَلح. واعتبارًا ببالِغ هذه الأهمِيّة فإنّ هذه «النظرِية المفهُومِية تعتَني بضَبط المفهُوم وفقَ منظُومتِه المعرِفية التي تُحِيلُ على تسمِيتِه المصطَلحية، وتمكِّن من تعرِيفه تعريفًا مفهوميًّا»[1].

ويجسِّد التَّنامي الحديث المتَزايد في تصنِيف المعَاجم المتَخصِّصة، ومنها معَاجم المصطَلحاتِ اللّسانيَة الحديثَة أُحادِية اللُّغة أو متعدِّدتها، أحدَ أنصَع وأجَلّ صوَر هذه العنايَة، في مقابِل من نشهَده من أفولٍ وانحِسارٍ في آفَاق صنَاعة المعاجِم اللّغوِية العامَّة، لأنّ «الجهَاز المفاهِيمي في كلّ حقلٍ علميٍ أو معرفيٍ أو في نظريَة من النظرِيات العلميَة، هو نسقٌ لغويٌ تتعالَق وحدَاته لتكشِف عن البنيَة الدّاخلِية للعِلم أو للنظرِية. فلا غروَ أن يهتَمّ العلماء على اختِلاف مشارِبهم بهذا الجِهاز المعبِّر عن المعارِف والقوانِين التي يتوصَّلون إليها. فالمصطَلح لغةٌ خاصَّة Jargon أو معجمٌ قطَاعيٌ يسهِم في تشيِيد بِنَائِهِ ورَوَاجِهِ أهل الاختِصاص في قِطاعٍ معرفيٍ مُعَيَّنٍ. ولذلك استَغلق فهمُه واستِعمَاله على من ليس له درايةٌ بالعلمِ الذي هو أدَاةٌ لإبلاغِه»[2].

وتعود هذه المقارَبة في أصلِ ومدادِ نشأتها إلى فلسفَة اللّغة، وإلى علمِ التَّسميَة onomasiologie الذي يُعنَى خاصَّة بتسمِية المفاهِيم. ويفسِّر هذا الفهم ويعلِّله حرصُ هذه المقارَبَة على ضبطِ متصوَّرات المصطَلحاتِ ومفاهيمِها، فبَحثُ أنسَب الألفاظِ دلالةً عليها، وهذا بالنظر إلى سَبقِ قيامِ التَّصوُراتِ في الأذهَان قبل ترجُمانِها لفظًا باللِّسان. وبحسب ساجر فإنّ «المصطَلحاتِ رموزٌ للمفاهِيم بحسَب إدرَاكنا لها، الأمر الذي يعنِي أنّ المفاهِيم قد وُجِدتْ وتشكَّلت قبل المصطَلحاتِ، فتَسمِية المفهومِ يمكن أن تُعَدَّ الخطوَة الأولى في تماسُكه كمطلبٍ سوسيولوجيٍ وكيَان قابلٍ للاستِعمالِ»[3].

ومن هنا كان وَعيُ المفاهِيم وضبطُ متَصوَّراتهَا، أُولَى وأَوْلَى من ضبطِ مصطَلحاتهَا، لإيجَاب احتِمالِ لَبْسِ الأولى الثانيةَ ضرورةً، فَ«لا مِيلادَ لِمصطَلحٍ دون تأسِيس مفهومِه، ولا إدرَاك لِمعرِفةٍ دون ضبطِ مصطَلحاتهَا البانِية لأنسَاقها الفكرِية والمتَصوَّريةِ، التي هي الكفِيلة وحدَها بتأسِيس مفاهِيمها ووضعِ مصطَلحاتِها»[4].

---

[1] المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص55.

[2] المصطلح اللّساني: معجم إنجليزي–فرنسي–عربي، ص141.

[3] نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص188.

[4] المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، مرجع سابق، ص79.

ومَتَى ما غَابَ هذا الَفهم الصَّحيح الثَّاقب القويمُ عن فكرِ الباحث أَيًّا كان تخصُّصه، استَحالَ بَحثُه المصطَلحي –مفَاهيمَ ومصطَلحاتٍ– إلى ضربٍ من الفَوضَى المصطَلحيَة من الْتِبَاسٍ في المفاهِيم، وشَتاتٍ وفوضَى في المصطَلح، ممَّن دون تذلِيلِ عقبَاتهِما وبلوغِهما من منتَهى البَيانِ تَمَامَهُ، استِغلاقُ فهمِ قَضَايَا العلمِ ومَسَائلِه. وكَفَى بمُصطَلحنَا هذا "سياق الحال" من خطر هذا الالْتِبَاسِ المفاهِيمي والشَّتَاتِ المصطَلحيِ شَاهدًا ودلِيلًا. ذلك أنّنا تَتَبَّعنَا وتقَصَّينَا ولِمَديدٍ من الزّمنِ أَثَرَهُ وخَبَرَهُ، فَألفَينَاهُ بِمَا يَربُو عن الخمسين (50) مصطَلَحًا مُرادِفًا[1] قد عُبِّرَ به عنه، إن بضربٍ من التّرجمةٍ تارةً، أو بمنهجٍ من الإحياءِ والبعثِ أخرى.

وما علّة هذا الاضطِراب والتعدُّد –على ما نرى ونعلم– إلّا لِتقاربٍ ولَبْسٍ مفاهيميٍ قد داخَله أصلَ لسانٍ غربيًا حينًا[2]، وعربيًا من الحين آخر، فقالوا: سيَاق الحَال، السيَاق الخارِجي، السيَاق الاجتِماعِي، سيَاق الكَلام، سيَاق الثقَافة، سيَاق الموقِف، المقَام، بُعدٌ خَارجِي، سيَاق غير لغَوي، الحَال، سيَاق مرجِعي، الماجريَات/الماجرِي، الموقِف الكلامِي، السيَاق، مقَام الحَال، شهَادة شاهِد الحَال، المقامَات الاجتمَاعية، المعنَى المقامِي، المقَام الاجتمَاعي التارِيخي، الموقِف الخارِجي، المقَام الخارجِي، المسرَح اللّغوِي، ماجرِيات الحَال، القرِينة الواقِعية، قرينَة المقَام، سيَاق الموقِف الاتّصالِي، سيَاق المقَام، مقتَضى الحَال، قرائِن الأحَوال/قرينَة الحَال، السيَاق العَام، السيَاق والمقَام، السيَاق الخارِج عن النَّص، الظرُوف الكلامِية، شاهِد الحَال، بسَاط الحَال، المصَاحبَة اللّغوِية، السيَاق فوق اللّغوِي، واقِع الحَال، الحَال الحاضِرة، الحَال الدّالَة، دلالَة الحَال، اللَّحظ، البنَاء البرَّاني، سيَاق التلفّظ[3]... وفي تحقِيقنا المصطَلحي[4] الآتِي لهذا المصطَلح اللّساني (سياق الحال) وضربِ مرَادفَاتهِ، لَمحٌ عَارضٌ من فَيضِ بَيَانٍ وتِبيَانٍ.

2. مصطلح "سياق الحال" وجدلية الْتِباس المفهوم أصلَ اللّسان[5]:

---

[1] وهذا بحسب ما وقفنا عليه وحَضَرَنَا من استِعمالاتِها حسبُ، ولربّما غابَ عن ناظرنا غيرها فَمَا أَثْبَتنَاهُ.

[2] وهذا انطلاقًا من عودة مصطلح "سياق الحال" context of situation بصيغته التّركيبية هذه الإضافية أو الوصفية، إلى اللّساني الاجتماعي الإنجليزي "جون فيرث".

[3] ينظر بعض مواضع ورودها في استعمالنا اللّساني العربي الحديث في فهرس المصطلحات الملحق بهذا البحث.

[4] نريد بهذا مقاربته مقاربة مصطلحيةً كما يدعو إلى ذلك ساجر.

[5] نريد بهذا اللّسان الغربي لا العربي، وهذا العنوان يطابق ما ذكره عبد السلام المسدي في تَعدِيدِهِ لمشَاكل المصطلح اللّساني العربي وما يعانيه من غموضٍ في المفهوم الذي يرمز له المصطلح الأجنبي بالنسبة لمترجمه إلى العربية أو للمستعمِلين له في كتاباتهم بالعربية.

يُجسِّد الْتِبَاسُ مفهوم هذا المصطَلح –بِشِقَّيهِ من "السِيَاقِ" و"الحَالِ"– في الدّرس اللّساني الغربي، ناهِيكَ عن إشكَاليَة منهَج التَّرجمَة بين الحَرفيَة[1] من جهةٍ والحرَّة أو الإجمَاليةِ[2] من جهةٍ أخرى، أُولَى وأبرَز معَالم جَدَلهِ المُصطلحِي في البحث اللّساني الحديث، ذلك أنّ التّقصِّي في مشكِل مصطَلحهِ ما ينفَكّ يُحِيلنَا ويُقرُّنَا، بل ويَتَأكَّدنَا المرَّة بعد الأخرَى بأنّ الْتِبَاسَهُ المفاهِيمي هو العلّةُ الأساسُ في اضطرابِه وشَتَاتِهِ المصطلحي، سوَاء أَأُفْرِدَ "السِيَاقِ" بلفظِه، أم رُكِّبَ ومصطلح "الحال".

ولعلّ في هذا الإبهَام ما يؤكّد أهميَّة الحَاجَةَ إلى الاعتِماد على منهج المقارَبة المُصطَلحيَّة لاستِكنَاهِ شُبَهِ مفُهومهِ أُولَى، ثُمَّ العمل على تقصِّي دقِيق مصطَلحهِ ثانيةً، وبخَاصّةٍ ما تعلّق بصدرِه "السياق" منه بعجُزه "الحال"[3]، والذي سنتحقّق تمثّلاتِ بُعدِها المفَاهيمِي جلِيّةً، من خلال إعمالِنا النظر مَلِيًّا في سِمَتَيْ الإطلاقِ والتّداخُل تتنَازعَانِ بنيَته (السياق) المفاهِيميةَ الهُلاميَة العائِمة، والنَّاشئَة أساسًا عن امتِداد آفَاق علميَّة الدّرس اللّساني الحديث التي أَلزَمتْه تَداخُلًا بين مناهِج معرِفيةٍ ولسَانيةٍ مختَلفةٍ أفَادهَا في تحقيق استِقلاليَته وعِلمِيَّته، ما أسهَم لقصدٍ أو دونَه في تحمُّله –مفهومًا ومصطَلحًا– آثارَ هذا التّمازجِ، وكفَى بنا دليلًا وبرهانًا عن هذا الضّرب من التَّمازُج والتّداخُل بالأنثروبولوجيا الاجتماعية لمالينوفسكي، والتي كان لها عميقُ الأثرِ في بزوغ فجر هذه النظرية، كمنهجٍ دلالي خالصٍ وقَارٍّ في آفاقِ الدّرس اللّساني الحديث.

وهو التّجلِّي الذي نطالِعه من تحلِيل جملةِ السِّمات المفاهيمِية التّكوِينيَة لهذا المصطَلح، وخاصّةً حَالَ معامَلة رُكْنَيْهِ (السياق والحال) معامَلة الإفرَاد لا التّركيبِ، ما يقضِي بوقُوعِه لِزَامًا في مشكلَة الاشتِراك

---

(1) والموسومةِ أيضًا بِوِسَامِ «المصطلح المنافق من حيث لا يُعْرَف كنهه ولا يوحِي بما يُبطِنُ نظيره الأجنبي. بهذا يُفترض في المقابل العربي أن يشير مباشرةً إلى الدلالة العلمية الدّقيقة للمصطلح المنقول عنه وليس إلى معناه اللّغوي». تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته، جواد حسني سماعنه، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع. 39، 1995، ص307.

(2) التي تمنح ناهجها حقّ التصرّف في تحويرِ المعنى بِمَا يتناسب وقواعد اللّسان المنقول إليه.

(3) على الأقل في هذا الموضع، اعتبارًا بـ "السياق" أحد أكثر المصطلحات اللّسانية إثارةً للجدل المفاهيمي غربيًا، إذا ما تمَّت مقارنته بمصطلح "الحال" الذي أهمَّنا أكثر جدلُ مصطلحه العربي، حتّى لكأنّنا بإزاء مصطلح " السياق " –مفردًا ومركّبًا– مضطربَ المفهوم ملتبِسه غربيًا، متعدّد المصطلح مشتَّته عربيًا. ما يعني تولّي مقاربتنا المصطلحية شقّه المفاهيمي وجهة غربيةً غالبةً، فيما يبدو أنّ تمامَها المصطلحي منصرِف أكثرَ صَوبَ عربيَّتنا، وما هذا التولّي إلّا تعبيرٌ أساسٌ عن مشكل الترجمة، وهذا ما سيشيح لنا عن مزيده مفصّلًا نظرٌ آتٍ من هذه الدّراسة.

اللّغوي مفهومًا والتّرادُفِ اللّفظي مصطلحًا. وأَشَدُّهُ مَضَاضَةً وعُسرًا على الباحث أن يَتَضَارَبَاهُ المفهومَ، وهذا بأن يُعَمَّ مفهُوم خاصّيهما –على شُيُوعِهِ– فَيُطلَقَ، ويُخَصُّ عَامُّهُمَا فَيُقَيَّدَ.

وعمومًا فإنّ تحقِيقنَا في مفهوم "السياق" context غربيًا هنا، إنّما هو تَمامُ بيانٍ لِبعضِ مَا سبَقنا تَوضِيحَه في مقارَبتنَا المعجَميّة من إمكانِ الْتِبَاسِهِ في الدلالة المعجميّة، مقَارنةً ومصطلَح co-text خَاصّةً. وهو ما يبدو مُتَحَقِّقَ الثّبوتِ أيضًا في القاموس اللّساني الغربي الحديث، على تعدُّد وتبَاينِ أَلسِنَةِ ومناهجِ صُنَّاعِهِ في درسِه وتحقِيقِه. وعلى الجملة فإنّه يمكننا حُصر جمعِ دلالاتِه المفاهِيميَّة ووفقًا لهذه المقاربَة المصطَلحيّة في دلالاتٍ أربعٍ أساسٍ، تَتَبَايَنُهُ سَمتَ الشّيوعَ والتّداولِ بين كَثرةٍ وقلّةٍ، وهذا مؤدَّى تفصِيلها[1]:

1.2. عموم "السياق" وخصوص "الحال":

وهذا بأن يُطلَق مفهُوم "السِيَاقِ" فَيَعُمَّ "المَقَالَ" و"الحَالَ" مَعًا الآنَ ذاتَه، فيما تُقيَّد دلالة "الحَالِ" فيه، لتَختصَّه بالبعد الخارجي غير اللّغوي حسبُ بمتعدِّد أبعادِه الاجتِماعية والنّفسيّة والتّاريخية و...، وهذا المفهوم هو الأصلُ في ماهيتِه اللّسانِية الغربيَة وعليه تَوَاضُعُ جُلِّ لِسانِيِيهم، على الرّغم من تَبايُنهِم في دَرْسِهِ ألسِنةً[2] ومَناهِجَ، وبه تَحَقُّقُ سَمتِ الشُّيوع في اصطِلاحه اللّساني عندهم.

ونحو هذا الفهم ما نجده عند وجنر P.Wegener حين حَدَّ مفهُوم "السِيَاقِ" بأنّه «الأسَاس أو المحِيط الذي تعتَمد عليه الحقِيقة في توضِيحهَا وفَهمِها، وأنَّه لا يتَضمَّن عند الاتّصال اللُّغوي الكلمَاتِ فقط، بل الصِّلاتِ والظُّروفِ المحِيطة، والحقَائق السَّابقةِ والأشخَاص الذين نَتَحَدَّثُ معهم»[3].

ونحو نظرِه هذا أيضًا، ما نطالعه عند جون دي بوا Jean Dubois، وآلان ري A.Rey، ودي بوف J.Redebov، وغريماس A.J.Grimas، وكورتيس J.Courtes ، إذ السياق عندهم هو «مجمُوع النّصوصِ التي تسبِق و/أو تواكِب وِحدةً تَركِيبيّةً معيَّنةً وتتعلَّق بها الدلالة La Signification، حيث يمكِن له أن يكون صَريحًا Explicite أو لسَانيًّا، ويمكن أن يكون ضِمنِيًّا Implicite، ويتَميَّز في هذه الحالَة بأنَّه سياقٌ

---

[1] وينظر أيضًا أنموذجًا تخطيطيًّا لمتباين مفاهيم "السياق" غربيًّا في المخطط المرفق مع هذا المبحث.

[2] بين الفرنسية والإنجليزية والألمانية و...

[3] علم اللغة نشأته وتطوّره، محمود جاد الرّب، الناشر دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1985، ص148.

خارج لسَاني Extra – Linguistique أو مقامِي Situationnel، ويمكن للسِياق الضِّمني أن يشتَغل بقصدِ التّأويل الدِلالي L'interprétation Sémantique»[1].

ولعلّ أحسَن من جسَّد حديث هذا المفهوم الغربي له (السياق) عربيًا، الدكتور تمّام حسّان حين بَيَّنَ أنّ «المقصُود بالسِياقِ: التَّوالِي، ومن ثمّ يُنظَر إليه من نَاحِيتَين: أولاهُما: توَالي العناصِر التي يتحقَّق بها التّركِيبِ والسَّبكِ، والسيَاق من هذه الزَّاويةِ يسمَّى سياقَ النَّص. والثانِية: توَالي الأحدَاث التي صَاحبَت الأدَاء اللّغوِي، وكانت ذات علاقةٍ بالاتِّصال، ومن هذه الناحِية يسمَّى السيَاق سيَاق الموقِف»[2] أو الحَالِ.

وهذا المفهوم هو المرتَضَى والمُجْتَبَى عندنا نحن أيضًا في حَدِّهِ عامًّا مشتمِلًا دِلالَتي المقَال والحَالِ معًا، ولَسْنَا عنه نَحِيدُ أو نزِيدُ، وإن رُمنَا نحن انتخَابَ مصطَلح "الحَالِ" لا "المَوقِف"، دلالةً على بُعدِهِ الخارجي غير اللّغوي خلافًا لنظَرِ تمّام حسّان، ولهذه المُخالَفة تمَامٌ من تِبيَانٍ آخر تفصِيلِي آتٍ في ثَنَايَا هذه الدّراسَة.

2.2. دلالة الخصوص مقالًا:

ومُؤدَّاها اختِصاصُ مصطَلح "السيَاق" بمفهوم "المقَال" خاصَّةً في خالِص بعدِه اللّغوي المقَالي الصِّرفِ، وهذا «جَريًا على استِعمالٍ بدَأ يَعُمُّ cotexte (السيَاق المقَالي)»[3] في حديثٍ من اصطَلاحِه اللّسَاني الغربي[4]، معارضًا بهذا المفهوم مفهوم "الحَالِ" في خاصّ دلالَتها على البُعد الدلالي الخارجِي غير اللّغوي.

ومن أمثلَته ما يطالِعنا به جورج مونان Mounin Georges الذي مَيَّزَ بين دِلَالَتَيْ "السيَاق" و"الحَال" اعتِمادًا على هذَين البُعدَيْنِ، حيث ينبَغي حسبَه «تمييز السيَاق الذي هو لسَانيٌ عن المقَام الذي هو الخِبرةُ

---

[1] السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص31–32.

[2] مقالات في اللّغة والأدب، 65/2.

[3] معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو ودومينيك منغنو وآخرون، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د/ط، 2008، ص133.

[4] غير أنّ هذا المنحى ما يزال أملًا مؤمَّلًا لم يتحقّقه بعدُ –كما عربيًا– إجماعُ المفهوم ووحدة المصطلح، ولنا في ثَنَايَا هذه الدّراسة مزيد كشفٍ لذي الحقيقة.

غيرُ اللّسانِية. في المقَام نشِير إلى قَلَمٍ على الطَاولة قائِلين: أعطِنِي إيَّاه، ونكتُب مقابِل ذلك أعطِني القَلَمَ الذي على الطَاولَة، رَادِّينَ المقَام الغائِب إلى السيَاق اللّسانِي»[1].

وهو ذات الفهم المعتَبر أيضًا عند ماري نوال Marie – Nöell وغاري بريور Gary – Prieure حول مصطَلح "الحَالِ" situation الذي «لم يَحظَ بتعريفٍ فعلِي، أو بمَضمونٍ دقيقٍ. وقد وَرَدَ استِعمالُه ضمنَ حقلِ الدِلالياتِ التَلفّظِيةِ وحقلِ التَداوليَاتِ في مُقابلِ مفهومِ "السِياق"، بوصفِه يشِير إلى كلّ ما يحِيط بالملفُوظ (طَرَفَي التَبادل اللّفظِي، وضعيتهم النّفسية، الموضوعات المحيطة بهم، وكلّ أنواع الظروف ...)، في الوقت الذي يؤلِّف فيه السياق محيطًا ذا طبيعةٍ لسانيةٍ»[2].

ونحوهما ما نجده أُخرى عند ميشيل جوجوري Michael Gregry وسوزان كارول Susanne Carroll اعتبارًا بذات العلَّة، وإن اتَّسَعَ مفهوم "الحال" عندهما –أحيانًا أو جزئيًا– ليَشملَ البُعدين اللّسَاني وغير اللّسانِي، فَ"الحَالُ" أو "المَقَامُ" «يَعنِي دراسَة هذه السِّماتِ اللُّغويةِ التي تُعَدّ خارجَ اللّغة، السِّماتُ اللّغويةُ وغير اللّغويةِ التي لها ارتِباطٌ وثيقٌ يساعِد على إبراز المعنَى. أمّا السِياق فإنّه يختَصّ بدراسِة الروَابط الشّكليَة التي تميّز السِّماتِ اللّغوِية مرتبِطةً بكلّ السِّمَاتِ الموجُودة في النُّصوص اللُّغوية، ومجرَّدةً عنها، إنّه يختَصّ بدراسَة السِّماتِ السيَاقية نفسها التي غالبًا ما تتكرَّر وترتبِط بفهم الأحدَاث اللّغوِية، وهذا يعنِي أنّ الحَالَ/المَقَامَ كما نرى ليس مستوًى لغوِي، وإنّما هو منهجٌ لوَصفِ الأحدَاث اللّغوِية»[3]، ولذلك لازم مَنهجُ اللّسانياتِ الوصفيَّة نظريَة "سياق الحال" في دراسة المعنى.

3.2. دلالة الخصوص حالًا:

وتحقِيقه استِحالَة مفهُوم "السياق" وصيرُورتُه من عمومِ الدلالَة اللّسانيّة من المقَال والحَال، إلى الاختِصاصِ حسبُ بمفهومِ "الحال" ذي البُعدِ غير اللّساني[4]، ما يقتضِي لسانيًا القولَ بِدوَرانِ مُصطلَحَيْ "السيَاق" و"الحَالِ" في فلكٍ من التَّرادفِ اللّفظِي، وهذا النظر من أنكَى ما يعرض لأيّ باحثٍ لسانِي في

---

[1] في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص116.

[2] المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ماري نوال غاري بريور، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني، مطبعة سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007، ص98.

[3] دلالة السياق بين القدماء والمحدثين، عبد النعيم خليل، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص83.

[4] ممّن سبَقنا تبيَان بعض معالمِها في مقاربتنا المعجمية قبلُ.

تَحقُّقِهِ لمفهُومَيْ هَذَيْنِ المُصطَلَحَينِ مُفرَدَينِ في تراثنا اللّغوي العربِي كما الدّرسِ اللّساني الغربي الحدِيث. ومن بعض الاستِدلاَلاتِ المصطَلحيّة على قِلَّتِهَا في شُيُوعِ الاستِعمالِ اللّسانِي، ما صدَح به "باتريك شارودو"و"دومينيك منغنو" في بيانِهما لمفهوم "الحَالِ" خاصَّة[1]، وخلاصَة هذا البيانِ عندهما أنّ «لفظَ situation يُستعمَل بطرقٍ مُتنوِّعةٍ، وكثيرًا ما يكون معَادلًا لـ"السيَاق" contexte»[2].

4.2. عموم "الحال" وخصوص "السياق":

وتحقيقُه عندَنا نحوٌ من سَابقِهِ في الصُّعوبَة والعُسرِ، اعتبارًا به أحَد أنكَى بَلَايَا جدلِ المصطلحيَة اللّسانيَّة في مقاربتِها لمفهومَي "السياق" و"الحال" ضربًا من البَدلِيَةِ المفاهيمِية، وهذا بإمكانِ إحلَالِ عامِّهَا خاصًّا وصيرُورةِ خَاصِّهمَا عَامًّا. وتُرْجُمَانُهُ هنا ما نراه من استحَالةِ وإلبَاسِ خَاصّ مفهوم "الحَالِ" ثوبَ عمُومِ مفهُوم "السِياق" والعكس، على نحو ما نَتهَاداهُ عند دومينيك مانغونو Dominique Maingueneau الذي يرى أنّ بعض الدّارسين «يَستعمِلون لَفْظَيْ "سياق" و"مقام" دُونَمَا تَمييزٍ، غير أنّ "مقَام" يُستعمَل كذلك كمُصطلحٍ أكثَر فَهمًا يشمل النَّص والسيَاق»[3]. ولئن صحّ هذا الاعتبار المفَاهيمِي لِمُصطَلَحَي "السياق" و"الحال"/"المقام" بنحوِ هذه المفاهيم المتباينةِ، لأمكنَنا إدراجُ نحو مَفهُومَيهِمَا هَذَينِ مُفرَدَينِ ضمن ما نرتضِي نحن تَسمِيتَه بِـ"مصطلحَات الانفتَاح الدلالي" Semantic Openness Terms القابلة لتعدّد المفهوم.

غير أنّ "مانغونو" لم يقدِّم لنا تفسيرًا واضحًا لبيَان علَّة هذا التّمايُز والتّباين المفاهِيمي بين هذَين المُصْطَلَحَينِ (السياق والحال/المقام)، ثمّ إنّه لَيُعرِضُ أصالةً عن تقدِيم تعريفٍ واضحٍ ودقيقٍ لمُصطَلَحِ "السياق"، بل يكتفِي حسبُ –واستدلالًا منه بكلام "هايمس" Dill Hymes– بذكرِ وتَعدِيدِ جملةِ مُقوّماتِهِ، والتي هي في الأساسِ عناصِر سيَاقيةٌ حَاليةٌ. ما يؤكِّد أُخرَى إمكَان انصِرافِ واحتِمالِ مصطلَح "السياق"

---

[1] إذ بالأضداد تتّضح المعاني.

[2] معجم تحليل الخطاب، ص518. ويحسنُ بنا في هذا الموضع التّنبِيه إلى أنّ البَاحِثَيْنِ (باتريك شارودو ودومينيك منغنو) كانَا قد عَرَضَا في بيانهما لمفهوم "السياق" إلى بيان متعدِّدِ نظره المفاهيمي الغربي مُلْبِسِهِ، والذي نسعى نحن هنا إلى تفصيله، ولنظرهم هذا إثباتٌ آخر آتٍ بيانه.

[3] المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص118.

هنا مفهومَ قسِيمِه "سياقِ الحالِ"[1]. وخاصَّةً في ظلّ القول بعدمِ وجودِ إجمَاعٍ لسَانيٍ «حَولَ طبيعةِ مقوّماتِ السيَاق، فهايمس مثلًا يُدرِج بالإضَافةِ إلى المشَاركِين والمكَان والزّمَان والغَاية، ونوع الخطَاب والقنَاة واللّهجَة المُستَعمَلة والقَواعِد التي تحكُم التَّداوُل على الكَلامِ في صُلبِ جمَاعةٍ معيَّنةٍ ...»[2].

وهكذا وعوَض أن يستَبصِر الباحث من كلام مانغونو هذا ما قد يَستَغلقُه مفهُومَا "السِياق" و"الحَال"، نرَاه يزدَاد بدرسِهما عنده لَبْسًا وشَتَاتًا، وما هذا إلّا لِاتّفاقِهما البَيّنِ في الدلالةِ على البعد الخارجي غير اللّغوي، بما يوحِي بإمكانِ القول بترادفِهما المصطلحي لضربٍ وعلّةٍ من تَقاربِهما المفاهِيمي.

ونحو نظر مانغونو هذا، ما نطالِعه أيضًا عند ميشيل جوجوري Michael Gregry وسوزان كارول Susanne Carroll – وإن بدَى مفهوم "السيَاق" عندهما ضَبَابيًّا بعض الشّيء– اعتِبارًا بذاتِ العلَّة، فَ"الحَال" أو "المقام" عندهما إنّما يُعنَى «بدراسَة السِّماتِ اللّغويةِ التي تُعَدُّ خارِج اللّغة، السِّماتُ اللّغوِية وغير اللّغوِية التي لها ارتِباطٌ وثيقٌ يساعِد على إبراز المعنَى، أمّا السيَاق فإنّه يختَصّ بدراسَة الروابِط الشّكليَة التي تميِّز السّماتِ اللّغويَة مرتبطةً بكلِّ السِّماتِ المَوجُودةِ في النُّصوصِ اللّغوِية، ومجرَّدة عنها، إنّه يختَصّ بدراسَة السِّماتِ السِياقيةِ نفسِها التي غالبًا ما تتكرَّر وترتَبط بفهم الأحدَاث اللّغوِية، وهذا يعنَي أنّ "الحَال/المقَام" كما نرى ليس مستوًى لغوِي، وإنّما هو مَنهجٌ لِوصفِ الأحدَاث اللّغوِية»[3].

وهكذا فإنّ محقِّق النظر الاصطِلاحي في محدَث مفهوم "السيَاق" context غربيًا، سيجده غامَضًا مُلتَبسًا مُضطَربًا كما في أصلِه المعجَمي، وإنّها لَلحقِيقَة الاصطلاحِية الصّعبَة التي ما يتَوارى روَّاد البحث اللّساني الغربي وروَّاد صناعَة قاموسِه اللّساني –على تعدُّد وتَبَايُنِ تخصُّصاتِهم– الإقرَارَ أَسَفًا بحقيقةِ وُقوعِها، أَنَ العرضِ للمَاهية المفاهِيمية لِهَذينِ المصطلَحَيْنِ (السياق context والحال situation) مُفْرَدَيْنِ خاصّةً.

---

[1] حتّى إنّها لتذكِّرنا أخرى بكلام "محمد حبلص " من كونِنا وإن «كُنَّا نشعر بالصّعوبة الواضِحة في تجليَة المقصود بالسّياق بِوصفِهِ مصطلحًا، فإنّ مرجِع هذه الصّعوبة في نظري هي محاولة العثور على تعريفٍ للمصطلح من ذلك النّوع الجامِع المانِع كما يقول المناطقة، فَسَوفَ أُوَلِّيْ وِجهَتِي شطر ناحيةٍ أخرى لعلّها أجدى في تجليَة المقصود بالسّياق من محاولة البحث عن التَّعريفِ العَصِيّ. أعني بذلك صرفَ الجهد في التّعرّف على خصائص السّياق وفهم عناصِره، وبيان دوره في تحديد المعنى كما يظهر عند أصحاب نظرية السّياق ». ينظر البحث الدلالي عند الأصوليين، محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1991، ص29.

[2] المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص27–28.

[3] دلالة السياق بين القدماء والمحدثين، ص83.

وهو ما نطَالِعه صريحًا من متعدِّد مفاهِيم "السياق" التي سَاقَهَا لنا كلٌّ من "باتريك شارودو"و"دومينيك منغنو" كَحَدٍّ له، ذلك أنّ «سيَاق عنصرٍ ما س هو مَبدئيًّا كلّ ما يحِيط بهذا العنصُر. وعندما تكون س وِحدةً لغويّةً (من طبيعةٍ وكَمٍّ مُتَغيّرِين: صَوتَم، صَرفَم، كلمَة، جملَة، ملفوظ)، فإنّ محِيط س يكون في الآن نفسِه من طبيعةٍ لغويّةٍ (المحِيط اللّغوِي) وغير لغويّةٍ (السيَاق المقامِي الاجتِماعي الثقَافي). ويُستَعمَل لفظ "سيَاق" بحسب المؤلِّفين للإحَالة خاصّةً إمّا للمحِيط اللّغوِي للوحدَة (ويُفضِّل آخرون تَسمِيَتَهُ جريًا على استِعمالٍ بدَأ يعمُّ context (السياق المقالي)، وإمّا إلى مقَام التخَاطب»[1].

ونحوًا من هذا الإقرَار، إقرارٌ آخر صريحٌ مُجمَلٌ وموجزٌ هذه المرّة على لسَان "أولمان" Stephen.Ullmann الذي أكّد على أنّ «كلمَة "السيَاق" قد استُعمِلت حديثًا في عدَّة مَعَانٍ مختَلفةٍ»[2]، وهذا ما سبَقنا إلى ضربٍ من بَيَانهِ آنِفًا عن إمكَان تحمُّلها ذات الدلالاتِ في أصيلٍ من تراثِنا اللّغوِي العربِي، «فبِالرّغمِ من وُرُودِ لفظِ السِياق في التراثِ العربي ... عند اللّغويين أو البلاغيين أو المفسّرين أو الأصوليين، إلّا أنّه يُستَعمَلُ استِعمَالاتٍ سيَاقيةً مختَلفةً وقابِلةً لتَعدُّد الفهمِ»[3].

ولعلّ هذا التَّعدُّد والتَّبايُن والصُّعوبَة العربية والغربية في توحِيد مفهوم "السِياق"، هو ما دفعَ بعضهم إلى الإعرَاض عن حَدِّهِ جملةً. بهذا صدَح وصرَّح غير واحدٍ منهم من أمثال جون ليونز John Lyons، حين أكَّد على تعذُّر إمكانِية «إعطَاء جوابٍ بسيطٍ على السّؤالِ: ما هو السِياق؟»[4].

ويدَاني هذا الإقرَار الصَّريح من ليونز وغيرِه بصعُوبة حَدِّ مفهوم "السّياق" بمفهومِ أَوحَدَ جامعٍ ومُجَمعٍ عليه بالكلّيَّة والإطلاقِ، ما سبَقنا إلى ضربٍ من بَيَانِهِ وتأكِيدِه حول صعوبةِ وتعذُّر حَدِّهِ في أصيلٍ من تراثِنا اللّغوِي العربي، واهتدَاء لغوِيينا في حَدِّهِم له إلى قولٍ واضحٍ جامعٍ وفَيصَلٍ. فَمَا بَالُنَا بماهيتِه اللّسانيَة الحديثَة وقد وَلَّى (السياق) التَرجمَةَ قِبلَتَهُ إليها –غالبًا– الاصطِلاح والمصطلَح، وإذْ به يكابِد أُخرى ذاتَ العسرِ والمَشقَّة وهِدايَة الوجهةِ الصّحِيحةِ، بعد أن أَعيَاهُ واحتَارَهُ جوَاب: ما هو السِياق؟.

---

(1) معجم تحليل الخطاب، ص133.

(2) دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشّهاب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، د/ت، ص57.

(3) دلالة السياق، ص41.

(4) اللّغة والمعنى والسّياق: جون ليونز، ترجمة: عبّاس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، ص242.

وعلى الجملة فإنّنا واقِفون على عتَباتِ تحقيقٍ لمَفهومٍ للسياقِ، مُعوِزٍ لِوَسْمَيْ الاستِقرارِ والإجمَاع المفاهِيمي عربيًا وغربيًا على حَدٍّ سواءٍ، ما يعني ويؤكّد لناظِرنا مرّةً أخرى أنّ أغلبَ مَسَاعِي حَدِّهِ المفاهِيمي مَفهومًا لسانيًّا أَوْحَدَ مطلقٍ، لا تعدُو أن تكون غالبًا إلّا ضَربًا من التَّقرِيبِ حسبُ، سواء أَتَمَّ هذا التّحقّق على المستوَى الفردِي أم الجمعي، فَكِلَا الأَمرينِ سَيٍّ.

وإنّما كان حُسن النظر وسلامَته عند كثيرٍ من أهل الاصطِلاح –في مثل هذه الحَال وعلى نحوٍ ممّا أَكَّدنَاهُ قبلُ في المقَاربةِ المُعجَميةِ– مُستَحسِنٌ إطلاقَ مفهومِ السِياق لِيَعُمَّ مَا اعْتُدَّ واعْتُبرَ رَدِيفَهُ من مصطلح "الحَالِ"، فيما أيسَر سُبُلُهِ جهةَ التّنظِير اللّسانِي أن يُعامَل ورَدِيفُهُ من "الحال" معَاملةَ التّركِيب المصطَلحي الإضافي أو الوصفي، تقييدًا واختِصاصًا له بِبُعْدِ الدلالة الخارجية الحالِية حسبُ، «وإنّما يُقال إنّ السِياق إذا أُطلِق شمَل المقَال والمقَام، أَمَّا إذا قُيّدَ فهو بحسَب القيدِ، إمَّا سياقُ مقالٍ، أو سياقُ حالٍ»[1].

والتّركِيب المصطَلحي الوَصفِي كما الإضَافِي في منهجِ التّخصيص هذا سَيَّانِ، وإن تَحقَّقتْ الأفضَلِيَة بينهما عند بعض الدّارسِين –طريقًا من التّرجمة– للأوّل أكثَر منها للثانِي، اعتِمادًا على اللّاصِقةِ اللّغويَة الإنجليزية (–al)، ففي حقلِ اللّسَانياتِ الاجتِماعِية خاصّةً، نجِد «مُصطلحًا تَعتَورهُ هذه اللّاصِقة (–al)، وفي المقَابل لا نجِد تَركيبًا وَصفيًا في أحَد مقَابلاتِه العربِية وهو situational context حيث أُختِيرَ له المركَّب الإضَافي كما في "سيَاق الموقِف" و"سيَاق الحَال"، والصَّحِيحُ أن يُختَار له مُركّبٌ وَصفيٌ مثل "سِيَاقٌ مَوقِفِيٌ" على الأوّل، و"سِيَاقٌ حَاليٌ" على الثانِي. ثمّ المُقَابِلَيْنِ اللَّذَينِ جَاءَا على التَّركيبِ الإضَافي، قد مُثِّلَا أمَام مُصطَلح situation context في رصِيد مصطَلحاتِ اللّسانيَات الاجتِماعيَة، ممّا يدُلّ على أنّ وجُود اللّاصقَة (–al) الدّالَة على الصّفة في المصطَلح، يَتطلَّبُ وضعَ المقَابل العربِي على التّركِيب الوصفِي، وأنّ خُلوَّهَا يتطلَّب اختيَار التّركِيب الإضَافي»[2].

وعلى هذا الاعتبارِ اللّسَاني الأساسِ، فإنّ غايَة هذا التّقيِيد الاصطلاحِي المصطلحِي، لا تعدُو أن تكون صَوْنًا لمصطَلح السيَاق عن رِبْقَتَيْ الاشتِرَاك اللّغوِي مفهومًا والتّرادُفِ اللّفظِي مصطلحًا، بالنظر إلى كَونِهِ أحد أَشكَلِ المصطلحاتِ اللّسانيَة التي يَتَعذَّرهَا ويَستَعصِيها محكَم الضّبطِ وواضحُ البَيانِ اصطِلاحًا ومصطَلحًا.

---

[1] دلالة السياق عند الأصوليين، ص95.

[2] نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، سلطان بن ناصر المجيول، الناشر مركز حمد الجاسر الثقافي، ط13، 2008، ص267.

ومصطلَح "الحال" –كما قرينُه "السيَاق"– في تحقِيق هذه الغايَة سَيٌّ ومِثلٌ، لأنّ «المصطلَح باعتِبار دَلالتهِ على مُسَمَّاهُ دَرَجَاتٌ، فهي إمّا مطَابقةٌ أو متَضَمّنةٌ أو مُلتَزمةٌ. وفي كلّ الأحوالِ، فإنّه لا يوجَد شرطٌ لغويٌ في أن تكون هذه الدِلالة مطَابقةً. وهذا يعنِي أنّ شروط اللّغَة في وضعِ المصطلَحاتِ وترجَمتهَا تنحُو دَائمًا إلى التّيسِير وليس التشَدّد في منع الواضِع من أن يضَع، والمترجِم من أن يسلُك الطرائِق اللّغوِية المعرُوفة ... مُرَاهِنِينَ في كلّ ذلك على مبدَأ الاستِعمال في ذُيُوعِ المصطلَح وتَوحِيدِه. نقول ذلك بعد أن تأكَّدت لدَينا ... صعُوبة دلالَة المصطلَح على معنى ثابتٍ ونهائِي، فالوَاقع المَادي، ومن ثمّ المعرِفي، ليس من البسَاطة بحيث يمكِن تقسِيمه إلى خَانَاتٍ أو مُرَبَّعَاتٍ وتلقِيم كلٍّ منها بمضمونِها الخَاصّ ... ممّا يجعَلنا نمِيل إلى الأخذِ بالمعنَى المفهومي التّقرِيبي أو المعنَى النّسبِي، مع مراعَاة شرُوط فهم المعنَى بحسَب كلّ الاتِجاهَاتِ التي تنَاولَتهُ بالتَحليلِ. ونرى تَالِيًا أنّ أفضَل وسيلةٍ لِلَيّ سَاعِد هذا المعنَى الهارِب والعَصِيّ عن الإمسَاك، هي أن نحَاول تدجِينَه شَاملًا ومُعلّلًا في سياق حقلِه التَّصوّرِي، فالمَفهوم الذي يندرِج تحت لوَاء التَصوُّر العام، قد يكون أَوفَرَ حَظًّا في الإشَارة إلى دَلالاتِ أفرَاده من محَاولةِ الإمسَاك بالمعَاني الجزئِية الضَّالة، خَاصَّةً في مجَال مُصطَلحاتِ العلومِ الإنسَانيةِ»[1]، وإنّ الحاجَة إليه في علومِ اللّسَان لأشَدّ.

وممّا يتَّصل بهذا النظر ويعضُده هنا رَأيَ العينِ –من متعلّق مصطلَح الحَال situation في بعدِه المُصطلحِي الإفرَادي خَاصَّةً، ومن طرِيق الترجَمة أَسَاسًا وِفقًا لهذه المقارَبة المُصطلَحيةِ المفاهيمية– عابرٌ من نظرٍ في بعض أهمّ مقَابلَاتِه المصطلَحية اللّسانيَة العربيَة، باعتبارها الأكثَر تَوَاردًا وشُيُوعًا في حقلِ الاستِعمال اللّسانِي العربي عامَّة والاجتماعي منه خَاصَّةً، مِمَّنْ عنه أَسَاسًا انْبَثَقَتْ جُلُّ أصولِ ومباحثِ هذا المصطِلح كنظريّةٍ دلاليةٍ حديثةٍ، تتهَادى النظرَ في مَجموع العَواملِ والمُلابساتِ الخَارجيةِ الحَافّةِ بالخِطابِ اللّسانِي، والمتَحقّق في كَنَفِهِ خَاصُّ البعد الاجتمَاعي لنظرِية المعنَى، نَاهِيكَ أنّ تَنَازعَ مُشكِل الجَدلِ المصطَلحي العربي –بغضّ النظر عن جدله المفاهيمي– فيه أكثرُ وضوحًا، وأشدَّ فيه خطرًا منه ما نَرَاهُ في قَرينِهِ "السياق".

وإصدارنَا مثل هذا الحكمِ، إنّما يأتي في ظلّ ما نجِده من مصطَلحاتٍ لسانيّةٍ غربيةٍ أخرى تُشاركُه غالبًا ذات المفهومِ، إن بضربٍ من المطابقةِ حينًا، أو من المقاربَة أخرى. وهذا على الرّغم من تَعَدُّدِهَا فيه حقولَ الدّرسِ، وتبايُنها فيه مناهجَ وغَايَاتِ الإفَادةِ الدلاليةِ، على نحوِ ما هو نلاحِظه بَيّنًا مع

(1) المصطلحية العربية بين القديم والحديث، ص101–102.

مصطلحاتِ: Case و Altitude و State و Speech Event، ومثل هذه المصطلحاتِ الثلاثَة مُصطَلَحَا السيَاق غير اللّغوي the non – linguistic context أو Non Verbal Context والسيَاق الخارجِي Extra Linguistique – خَاصَّةً، والذي يطالِعنا جَلِيًّا اعتمادُ بعض دارِسينا العرب منهج الترجَمة الحرفِية في ترجُمانِها.

وهكذا ناظَرت هذه المصطَلَحات بمنهَج المعارَضة هذا، مصطلَحاتٍ أُخْرى غيرِها كَثيرةٍ من المقابِلاتِ المُصطَلَحيةِ العربيَة المتعدّدة المسُوقَة أصلًا ترجمةً للمُصطَلَح اللساني الغربي الأساسِ Situation، ما أورثَها أجمَع –على تَبَايُنِ حقولِها اللّسانيَة والمعرفِية ومنَاهِج تُرجُمانِها– في منقولِنا المصطلَحي العربِي، مزيدًا من لَبْسٍ مفاهِيمِي، وسَعَةٍ وشَتاتٍ مُصطَلحيٍ، وإن تَدَانَتْ أُوَلُهَا دون مصطَلَح situation سَمتَ الشّيوعِ والتّداولِ المصطلحي.

واعتمادًا على علَّة الشّيوعِ المصطَلَحي هذه، فإنّ من أبرَز ما قد يَتنَاهَى إليه خَلَدُ الباحثِ وهو يتهادَى سَلامَة هذا الجدل المصطلحِي، أنّها ربَّما سَتكُونُ أجدَى ما تكون أن لو صَرَفَ غايَة تَحقِيقِهِ صوبَ درسِ وتَقصّي جدلِ مُصطَلَحِ situation (الحال) أساسًا، وتُرجمَانهِ في منقُولِ درسِنا اللّسَاني العربِي الحديث، أكثَر من كِفايَةِ مُجرَّد نَظره في مُتعدِّد مُرادِفاتِه الأخرَى آنفَة الذِّكر.

نَاهِيكَ عن متَعدِّد العقَباتِ المُصطلَحيةِ العربيَة الأخرَى المعقَّدة واللّامتنَاهيَة، التي أَلْفَينَاهَا مُسْتَشْكِلَةً في ترجَمة هذا المصطَلَح أكثَر من غيرِه، لأنّنا لو «لو جِئنَا إلى مصطَلَح situation لَوَجَدنَا أنّه مستَعملٌ في أغلَب علوم اللسانياتِ النظريةِ والتطبيقيةِ، وأغلَب مترجِميها يضَعونَ المقابِل (موقِف)، والبعض يترجِمه بِـ(سيَاق الحَالِ) أو (مقَام) أو (حَالُ الخطَاب)، أو (حَالُ الحدِيث)، وهذه المقابِلات غير دقيقةٍ، إذْ يقابل الأوّلَ والثاني منها في الدّرس اللّساني مصطَلَح situation context، أما المقابِل الثالِث فلا نعلَم لكلمةِ (خطَاب) في الدّرسِ اللّساني إلا مصطلحَ discour ، فلمَاذا يُترجَم مصطلَح situation context بِـ"حَالِ الحَدِيثِ" في معجمٍ لسانيٍ متخصّصٍ ولم نعهَد حتّى من المعاجِم العامَّة –مثل المورد لمنير بعلبكي– ذِكْرَ كلمَة (حَدِيثٍ) مقابِل الكلِمة الإنجليزِية situation »[1].

وإذ إنّ غَاية بحثِنا هذا في نحوِ هذا الموضِع، ما هي بالمُنصَرفةِ أساسًا إلى التَّحقِيق في ما ذهبَ إليه سلطان بن ناصر المجيول من تِبيَانٍ لأوجُه الصَّوَابِ والخَطَأ في ترجمَة هذا المصطَلَح situation عربيًا –رغم وقوفِه المتقدِّم عليه مرَكّبًا ومصطَلَح السِياق– إلّا أنّ موجِب النظرِ اللّساني، يَستَدعِينَا واجبَ التّنبِيه

[1] نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، ص189.

إلى أنّ الباحث (سلطان بن ناصر المجيول) قد تقدَّم بحصرِ التّرجمَاتِ اللّسانيَة العربية لِمصطلَح situation هذا مفردًا في مقابِلاتٍ مصطلَحيةٍ ثَمانِيةٍ، اكتَفى بِالذِّكر والإثباتِ منها في هذا الموضِع على ثلاثٍ فقط، هي "الظَرفُ" و"الوَضعُ" و"الحَالَةُ"[1].

وهذا بعد أن لفتَ انْتِبَاهَهُ مُشْكِلُ تُرجمانِ مصطلحِ situation وأثرِه في الْتِبَاسِ اصطِلاحِه اللّسانِي، وخاصَّة في ظلّ تعدُّد وتداخُل حقولِ درسِه اللّسانيّةِ منها وغيرِ اللّسانيةِ. ما اسْتَحقَّ من الباحث في النهايَة إدرَاجَه «ضمنَ مصطَلحاتِ "التّدَاخُل" interference، والذي ترجِم بعدَّة مقَابلاتٍ تربُو على الثَّمانيَة، وأكتَفي بذكرِ المقابِلاتِ التي أرَى في صِيَغِهَا بعض الإشكَالاتِ التي يمكِن أن تؤثِّر في مضَامينِها وهي: "ظَرف" و"حالَة" و"وَضع". فلِلمقابِل الأولِ مصطَلح نجدُه يتَرَدّد كثيرًا في الدِّراساتِ اللسانيَّة، وخاصَّة في قواعِد اللّغةِ أو النَحو grammar وهو adverb. وللمقابِل الثانِي مصطَلح case كَمَا في نحو الحَالاتِ case grammar، وهو أيضًا داخلٌ ضمنَ الدّراسَات النحوِية في الدَّرس اللّسَاني، وللمقابِل الثالِث مصطَلح position كما في مصطَلح lip position المُستَخدمِ في مجَال علمِ الأصوَات»[2].

وزيَادةً على كلام المجيول هذا، فإنّنا نرى أنّ هاهنا بُعدَينِ مَعرِفِيَينِ يَتعَالَقَانِ مَفَاهِيمِيًا علَّة هذا التَّعدُّد في مُرادفَاتِ هذا المصطلح غَربيًا، فَاضطِرابِ وشتاتِ تُرجُمانِ مصطَلَحهِ عربيًا، ومتعلِّق هَذَينِ البُعدَينِ عائدٌ إلى:

1- التَطوّر الآنِي المتَواترِ في مفهُوم هذا المصطَلح مفردًا ومركّبًا، تَبَعًا وتطوُّر واتِّساع مجَال استِعمالهِ وتَوظيفِه اللّساني في حقولٍ معرفِيةٍ وإنسَانيةٍ متَعدِّدةٍ ومختلِفةٍ، يَتقدَّمهَا في ذلك خاصَّة حقلَا اللّسانياتِ الاجتِماعية والنَّفسيَة، نَاهِيكَ عن ثلّةٍ من الحقولِ اللّسانية الأخرى، من قبِيل اللّسانياتِ التداولِية والنّصيَّة والوظِيفيةِ ولسانياتِ النّص وتحليل الخطابِ وغيرها من مستَجدِّ البحث اللِّساني الحديث، مِمَّنْ هي به أشدّ كَلَفًا وعنَايةً، والذي مَا عَادَ درسُه قَاصِرًا على حقلٍ لسَانيٍ أَوحَدَ حسبُ، وإن كان لِحقلِ اللّسانياتِ الاجتِماعيَة في درسِه فَضلُ السَّبقِ اللّسانِي نَشأةً ونُضجًا، والارتِقاءِ به مَصَّافَ التَّنظيرِ اللِّساني الدلالِي الحديثِ.

---

[1] بالإضافة إلى ما ذكره قبلُ من خماسِيّها من "الموقف" و"سيَاق الحَالِ" و"المقَام" و"حَالِ الخطَاب" و"حَالِ الحدِيثِ".

[2] نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، المرجع نفسه، ص189.

نقول إنّ هذا التَطوُّر والتَعدُّد في أوجِه نظرِه وإفادَة متَصوَّراتهِ اللّسانيَة المتَجدّدةِ، قد أسهَمت وبلا أدنَى رَيبٍ في تَجدِيدهِ المفاهِيمي، وإن تحقَّق له هذا التطوُّر بشَكلٍ جزئيٍ فَمَا خرَج به عن إطارِه المفاهيمِي العَامّ الذي تصوَّره له مالينوفسكي وفيرث من قبل.

واعتِمادًا على جَلِيّ هذا التَّباين المنهَجي في رُؤَى إفادتِه المفاهيمِية في الدّرس اللّساني الحديث، ما غَدَتْ الكثرةُ المتكاثِرةُ تلك التي نَرَاهَا في مُتَعدّدِ مُرَادفَاتِه المُصطَلحيَة –أصلَ لسانِه الغربي وطريقًا من النقل والترجَمة عربيًا خاصّةً– بِالأمرِ العجيبِ المُستغرَبِ، ودليل حكمنا هذا –تمثيلًا لا حصرًا– بعض المصطلحاتِ الإنجليزية الحديثة التي بَاتَتْ تقارِبُه وتَتَشاطَرُهُ بعض جزئِياتِ مكوّناتِه المَفاهِيميَة، على نحو ما نجده مع مصطلح Speech Event في الحَقلَينِ التداولي والنَّصّي، فهو في تداولية جورج يول George Yule مثلًا عبارةٌ عن «مجمُوعةِ ظروفٍ يتَفاعَل خلالَها النّاس، عبر طريقةٍ تقليديةٍ للوصُول إلى ناتجٍ معيّنٍ»[1]. فيما هو في حقل اللذسانيات النّصيّةِ عند هايمس Dill Hymes أكثر تَقنِينًا وتَقيِيدًا، بالنظر لما يمثّله من جملةِ «النَشاطاتِ أو مظَاهر النَشاطاتِ التي تُحكَّمُ مبَاشرةً بقَوانِين استِعمالِ الكلامِ أو مَعايِيرِه»[2].

ونحو هذا المصطَلح في الحَقلَينِ التَّداولِي والنَّصّي ثلّةٌ من مصطلحاتٍ لسانيَةٍ أُخَرُ مُتعدِّدةٍ، يستوقِف الباحث نظرها في سائرٍ من حقولِ البحث اللّسانِي الحديث، لِتُعبّرَ وتُقارِبَ –غالبًا– ذاتَ مفهوم "الحال" هذا، أو لِتَختَصَّهُ بالدلالة على جُزئِيّةٍ من جزئِياتِه حسبُ، والتي ما يَسعُنَا الوقوفُ عليها أجمَع، والإحاطَةُ بها جملةً.

2– وهذا النظر بالأول متعلّقٌ، وهو له تَمَامٌ، باعتِبارِه تجسِيدًا صَريحًا لِسَمْتِ "التَّداخُلِ" interference آنفِ الذِّكر، بكلّ ما يَتَحمَّلُهُ مصطَلح "سياق الحال" من سَمْتِ مفاهِيمي جامعٍ لمتعدّد مكوّناتِ أبعادِه وعنَاصِره الاجتِماعية والنَّفسيَة والثَقافيَة والتَاريخيَة و...، والتي تعكس في جوهرها مُتَسِعًا من مِدادِ آفَاقِهِ المعرفِيةِ في ثلّةٍ من العلوم الإنسانيَة التي تتَداخَلُ درسَه اللّسانِي، لإفادةِ بعضِ خَفِي وحَقيقِ المعاني الدلاليةِ ودفعِ وَهْمِ اللَّبسِ عنها، ممّن قد تَعجَز عن بيانِها تمامَ البيانِ كفايةُ النظر في نَظمِ تَركِيبِه اللّغوِي الدّاخلِي حسبُ.

---

[1] التداولية، ص199.

[2] العبارة والإشارة: دراسة في نظرية الاتصال، محمد العبد، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 2010، ص56. وكان الباحث قد ذهب إلى ترجمة هذا المصطلح بـ "الواقعَة الكلاميَة" ، فيما ذهب " قصي العتابي " في ترجمته لكتاب "التداولية" السابق لـ"جورج يول" إلى ترجمة هذا المصطلح بِـ"مقَام الكَلامِ" ، وتلكم ولا ريب سِمَةٌ مصطلحيَةٌ فارقةٌ في الترجمتين مؤدَّاها لا محَالة مزيد اضطِراب وشتَات في المفهوم والمصطَلح .

وقد انعَكسَ عامِل التّداخُل هذا بيّنًا في صِناعَة مصطلَحهِ، حتّى لقد أَلفيَنَاهُ –اعتبارًا بِسَمِتِ التَّداخلِ هذا– أقسَامًا بمُسمَّياتٍ مختلفةٍ تجتَزِئُه وتَتَنَازَعُهُ غالبًا ذات المِشكَاةِ المفاهيمِية التي عنه صُدورُهَا، ومثلًا عن جدلِ هذا التّقسِيم من مُسَمَّيَاتِ أقسَامه هذه: السياق الاجتِماعي، السيَاق النَّفسِي، السيَاق التارِيخي، سيَاق الموقِف الاتِّصالِي، سيَاق الثقَافة ...، وأُخَرُ غيرُها كثيرةٌ يتهاداهَا الباحث في ثَنَايَا نظرِه فيها.

ولئن كان الباحِث قد وَقَفَ واكتَفى من جَدلِ التَرجمَة هذا عند حدُود مصطلحِ situation حسبُ مفردًا، وفي حقلٍ من اللّسانياتِ الاجتماعيةِ خاصّةً. فإنّ آَتِيَ بحثِنا فيه سَيَمتَدُّهُ وسَيَتَخَطَّاهُ إلى نظرٍ آخرَ مُتَجدّدٍ في جدليَتهِ الاصطلاحِيةِ والمصطلحيَة –مفردًا ومرَكّبًا– إلى حَقلَيْنِ لُغوِيَينِ آَخَرَينِ في تراثِنا البلاغي والنحوي العربي.

وهي المُلاحَاةُ التي سَنَقِفُ عندها مَلِيًّا بعد، بظرِنا أولَى في جدليَتهِ الاصطلاحِيةِ والمصطلحيَة هذه مركَّبًا هذه المرَّة ومصطلحِ "السِياق"، نرِيد بذلك مصطلحَ "سياق الحال" context of situation عند مالينوفسكي الذي تُرجم بمقَابلاتٍ عرَبيّةٍ كثيرةٍ، تعكِس في جُملتِها سابقًا من حديثِنا عن خُضوغِ مفهوم هذا المصطلَحِ لضربٍ من التّدَاخل والتّقاطُع بين ثلّةٍ من المعارفِ اللّسانيّةِ والإنسانِية من قبِيل، ومن أبرزِ مصطلَحاتِ التّداخلِ هذا مصطلَحاتُ: السيَاق الاجتمَاعي، والمقَام الاجتِماعي التارِيخي، والسيَاق المرجِعي، والسيَاق الخارِج عن النَّص، وسيَاق الثَّقافة، والماجَري، وماجرِيات الحَال، والتّفسِير التارِيخي، والقرِينة الواقِعية، وقرائِن الأحوَال، و...، ما يؤكّد أخرى مَسِيسَ حاجَتنا إلى قاموسٍ لسَانيٍ عربيٍ متخَصّصٍ، يرصُد لنا في عناية ومَهَلٍ دقيقَ هذه الفوارِق المفاهيمِية بينها، في أصولِ متَصورَّاتِ حقولِها المعرفِيَة واللّسانِية التي أنتجَتها، وخاصّةً أن تقارَبتْه ذاتَ الحقلِ المعرِفي والمفهوم اللِّساني، وتَعَالَقَتهُ أَوْحَدَ مصطَلحِهِ.

وتَمَهُّلنَا التّحقيق هنا في بعض أوجِه الاختِلافِ هذه بين مَاهِيَتَيْ "السياق" و"الحال" مُفردَينِ في أصلِ اصطلاحِهمَا الغربي، وما نَشَأَ عنها من تباينٍ وتعدُّدٍ في مصطلحِه العربِي حَدَّ الفوضَى والشّتاتِ، إنّما يأتِي عندنا لغايَةٍ أساسٍ وهي أن يَحترَزَ باحِثنا العربي وهو يعرضِ لمُستَشكِلِ متعدّدِ مفَاهيم "السياق" أيّها هو القصد والمراد، مَغَبَّةَ القولِ فيها قولًا فيصلًا أنّه هو المفهوم الأوحَد المطلَق المرَاد، من دون أن يَعمَدَ إلى عامِل الوصفِ بالغلَبةِ أو القِلَّةِ فيجعَله لها سَمْتًا وحَكَمًا.

وخاصَّةً أن غَابَ عن نَاظِرَيهِ أنّه يتعاملُ –كمثل مصطلحِ "الحالِ" قبلُ– مع مصطلحٍ متداخلِ المفهوم أيضًا، لِتَعالُقِ المناهِج والمعارِف اللّسانيَة والإنسانيَة التي يسعَى كلُّ واحدٍ منها لِخَطِّ حدّه وِفْقَ خاصّ

منظوره هو، وإلّا «فقد جَرَى الاصطِلاح context على أقلامِ الكثِيرين من الكُتَّابِ في دراسَة المعنَى بِمَعَانٍ مختَلفةٍ باختِلاف فرعِ المعرِفة الذي يُستَخدَم فيه الاصطِلاح، وأحيانًا باختِلاف الكُتَّابِ في نفسِ الفرعِ، حتّى لقد لَحِقَهُ بعض الغموضِ»[1].

وهو ذات الحُكم الذي نطالِعه حولَه صريحًا أيضًا عند كُلٍّ من عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود في ترجمَتهما لمعجم تحليل الخطاب لِمُؤَلِّفَيْهِ باتريك شارودو Patrick Charaudeau ودومينيك منغنو Dominique Maingueneau في معرضِ تَنبِيهِهِمَا وتأكِيدهمَا على ما تمثِّله ترجمَة المصطلحاتِ اللّسانيَة من «عَقبةٍ يعسُر تذلِيلهَا في أحيانَ كثيرةٍ. وليس ذلك بالأمرِ الغريبِ في معجمٍ حولَ حقلٍ مَعرفيٍ تتقاطَع فيه اختِصاصَاتٌ عدِيدةٌ، فيَأخذ من مصطَلحاتِها، وتتنَوّع النظرِياتِ والمواقِفِ حسبَ تأثُّر المنظِّرين ببعضها دون البعضِ الآخَر، وقد يؤُول الأمر أحيانًا إلى أن يكون للمُصطَلحِ الواحِد معانٍ تختلفُ باختِلافِ المُستَعمِلِينَ ... وكذلك شأن context الذي يُحِيلُ أحيانًا على معنَى "سيَاق"، وأحيانًا أخرَى على معنَى "مقَام". أمرُ مثلِ هذه المُصطلحاتِ هَيِّنٌ نِسبيًّا كلّما خَلَا المعنَى من الالتِباسِ، وسمَح بِاختِيارِ المقابِل المناسِب لِمَقَاصِدِ مُحَرِّرِ المدخَل. لكن الصّعوبَة تصبِح عَقَبَةً كَأَدَاءَ عندما يختلِف معنَى المصطَلح لا باختِلافِ السيَاق، وإنّما باختِلافِ المحرّرِينَ والنظرِيات التي يَتَبَنَّونَهَا»[2].

وهذه ولا ريب وَاحدَةٌ من معضلِ الجَدلِياتِ المَعرفيةِ والمَنهجِية التي سَنُكابِدهَا أساسًا مع مصطلَح "الحَالِ" situation في آتٍ لاحقٍ من ثَنَايَا هذه الدّراسَة، وخاصَّة في ما تعلَّق منه بِالشِّق المصطَلحيِ في مقارَبتنَا المُصطَلحية هذه في دَرسِهِ.

ولذا كان من موجِباتِ السَّلامة في درسِ المصطَلح اللِّساني –ومنه مُصطَلَحَا "السيَاق" و"الحَال" مُفرَدَيْنِ– النَّفَاذُ به أُولَى في أصلِ لِسَانِهِ العربي والغربي على حَدٍّ سَواء إلى نَبعِ متَصوَّراتهِ المفاهِيميَةِ في حقولِه المعرِفية واللِّسانيَة التي فيها نَشَأَ وتَطوَّرَ، وإدراكها تَمَامَ الإدراكِ، ووَعيُ وتَلَمُّسُ ما قد تَختَصُّه من أوجُه تشَابكٍ أو تَمَايُزٍ لِدَقيقِ وجلِيلِ جزئِي مكوّناتهَا المفاهِيمية، قبل الارتِقاء بها إلى مستوَى البناء المفاهِيمي المكتمِل، ثمّ تَخَيُّر أَنسَبِ وأَدَقِّ المصطلحاتِ اللّسانيَةِ دلالةً عليه.

وهذا دَرءًا لكلّ عارضٍ جَلِيٍ أو خَفيٍ قد يعرِض لمفهومِهمَا، فيحُول به دون تمامِ وُضُوحِهِ في أصلِ لِسَانِهِ الغربي الذي عنه إلينا النَّقل والتّرجمان. وأشدُّه ومصطَلحه تعمِيةً وشتاتًا ما يكون أثرًا عنه في اللّغةِ

---

[1] مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د/ط، 1990، ص261–262.

[2] معجم تحليل الخطاب، ص6.

الهدفِ على المُستوَيَينِ الفردِي والجَمعِي، نحوًا من مُصطَلَحَيْ السيَاق والحَال عرَبيًا، إذ هما فيه –وإلى حَدٍّ بعيدٍ– من خطرِ الالتِباسِ المفاهِيمِي العربِي والغربِي مُستَوِيَانِ، وإن كانت فوضَى مصطَلَحِه عندنَا أوضَح وأشَدّ.

وليس أَدَلَّ على هذا الحكمِ من صريحِ ذلك النّقدِ اللّسانِي الموجَّه إلى مُؤسِّسِ هذه النظرِية جون فيرث، والمتعلِّق أَسَاسًا بِالْتِبَاسِ مَفهُومَيْ "السيَاق" و"الحَال" عنده، ففيرث «لم يقدِّم منظُومةً من المصطَلَحاتِ أو الفَصائلِ التي تَتَحَدَّدُ بها جوانِب نظرِيته، بل إنّه لم يُحدِّد مصطَلَح "الوظِيفة في السيَاق" الذي أخذَه عن مالينوفسكي، فلم يُبَيِّنْ السياقَات التي تُستَخدَم فيها العناصِر اللّغوِية، ولا كيف يكون كُلٌّ منها ذا صِلةٍ بالآخَر. وكان أكثَر ما وُجِّهَ إليه من نقدٍ بعد ذلك مُنصَبًّا على مفهومِه للمَعنَى»[1].

وما إعرَاض كثيرٍ من اللّسانيين المحدَثين غربيين وعربًا من بعد فيرث –على اختِلاف اهتِماماتِهم ومناهجِهم اللّسانيَة والإنسانيَة– عن صرفِ الجهدِ في مصطَلَح "السيَاق" بالتَّعريفِ والبيَان، إلّا ضَربٌ من إقرارٍ جَمعِي غالبٍ خفيٍ حول صعُوبة حصرِ مجالِ حَدِّهِ المفاهِيمي الحَقيقِي من بَدئِهِ إلى مُنتَهَاهُ، وهي الحقيقَة التي نتأكَّدها جليّةً عند فرانسواز أرمينكو Françoise Armingaud التي اعتدَّت «السيَاق مفهومًا مركزيًا، يمتَلك طابعَه التداولِي، إلّا أنّ الصُّعوبة تأتِي من عدمِ معرِفتنَا أين يبدَأ وأين ينتَهي، ونلاحِظ اتِّسَاعَهُ شيئًا فشيئًا»[2].

ولعلّ عقبَى هذا الإبهَام في مفهومِ "السيَاق" لعلّةٍ من سَمْتِ الإطلاقِ في مَفهومِه وعنَاصرِه، هي التي دفعَت بكثيرٍ من اللّسانيين ومن بينهم تلامِيذ فيرث إلى محاوَلة تطوِير نظريتِه الدلالِيةِ هذه وجعلها أكثرَ ضبطًا وتحكِيمًا وعلميَّة، وهذا ما يُقِرُّهُ واقع التَّنظير اللّسانِي الحدِيث في بعضِ تأكِيداتِه على أنّ «اتِّسَاعَ حدودِ دراسَة السيَاق، وما قد يشكِّله هذا الاتِّساع من عقبَة أمَام الدّارسِين، قد دفَع عددًا من أنصَار فيرث وتلامِذته إلى محاوَلة تطوِير هذه النظرِية وجعلِها أكثَر تَقنِينًا»[3].

---

[1] علم اللّغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللّغوية عند هاليداي، ص29. وينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص73.

[2] المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د/ط، 1986، ص48.

[3] السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، عرفات فيصل المنّاع، مؤسسة السيّاب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2013، ص30.

وهو ذات المنحَى الذي نطالِعه أيضًا هاليداي، فقد قَيَّدَ هذا الأخِير مفهومَ "سيَاق الحَال"، بشَرط تحقِيق فكرَة "المُصَاحَبَةِ" أو "الظّرُوفِ ذاتِ الصّلة" relevant بمتَعدّدِ أبعَادها الحاليَة الاجتمَاعية والنّفسيَة والثقافيَة، والزّمانِية والمكانِية و...، فَ«السيَاق ليس فِكرةً مطلَقةً تشمَل كلَّ شَيءٍ، بل لا بُدَّ أن يُقيَّدَ بلَحظةِ الخلقِ اللّغوِي. فمن المُهِمّ إذًا أن نُقَيّدَ فكرَة السيَاق، وذلك بأن نُضِيفَ لها كلمَة "ذات الصّلة" relevant لأنّ سيَاق الحَال لا يعنِي كلّ شَيءٍ في المحِيط المَادي material environment كتِلك التي تظهَر فيما إذا كُنَّا نسجِّل بالصَّوت والصّورَة حدثًا كلاميًّا مع كلّ المشَاهدِ والأصوَات المحيطَة بنا. إنّه يعنِي تلك الملامِح التي لها صِلةٌ وثِيقةٌ بالكَلام الحاصِل. فهذه النظرَة المَوضوعيَة قد تكون هي الحقِيقة الواقعيَة لفهمِ سيَاق الحَال، بمعنَى أن نأخُذ الأحدَاث والملامِح التي تخصُّ الموضوعَ الذي نتحدَّث عنه أو الموقِف الكلامِي ذات الصِّلة بتلك الأحدَاث»[1].

واعتِمادًا منه على مجمُوع هذه القُيُودِ، فقد خَطَّ مفهومَه له باعتِبارِه «البيئَة التي تجعَل الحيَاة تَدُبُّ في النَّص، أي أنّنا نستطِيع أن نحدِّد مفهوم المقَام/الحَالsituation على أنّه الظّرُوف أو الملابَسات ذات الصِّلة بكلّ ما هو خارجَ النَّصِ extra-textnal سواء كان لُغَويًا linguistic أم غير لُغَوِيٍ non linguistic ممّا يتَّصل بالحَدث اللّغوِي أو النَّصّ موضوع البَحث والدّراسَة»[2].

وتلك أحَدُ العوائِق المَنهجيَة الحَائلَة دون تَأسِيسٍ ثَبْتٍ وصحيحٍ لكثيرٍ من مفَاهيمِنَا اللّسَانيَة في الدّرسِ اللّسانِي العربِي الحدِيث، والتي غالبًا ما يكون مَرَدُّ اللَّبسِ فيها إلى «عدم إدراكِ جوهرِ المفهومِ في تَصَوُّرِهِ القصدِي لحظَة عمليَة إنتاجِه في مَهدِهِ الأوَّل، وعادةً ما يكون مرتبطًا باللّغاتِ الأجنَبية وبعلومِها، وهو ما يجعَل المفهومَ الأصلِي يَتَشَتَّتُ، فَيَنتُجُ عنه ميلَاد عدِد من المصطَلحاتِ قد تعبِّر جُزئِيًا أو مَرحَليًا في مرحلةٍ من مراحِل تَكوِينهِ أو تجانِب الصَّواب فيه، فَيَلِدُ المصطَلح العربِي المُترجَمُ مُشَوَّهًا في مَعنَاهُ وضَعيفًا في أدائِه، ممّا يُعَطِّلُ حركيَة تأسِيس المفهومِ العربِي على وجهِه الصَّحيح في شتَّى ميادِين العِلم، ومنها اللّسانيَات التي تعبِّر عن جوهرِ العملِ المصطَلحي. وتمثِّل التَّرجمَاتُ المختلِفة للمصطَلح اللّسانِي عَائقًا

---

[1] الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص199.

[2] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية، عبد النعيم خليل، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص82.

ابستِيمولوجيًا أمَام تأسيسِ المفهومِ المُوَحَّدِ بين اللِّسانيين العرَب والمؤسَّسات الجامِعية. فَنَجِدَ المفهومَ نفسَه مُوَزَّعًا مشرقًا ومغربًا، بِطرقٍ مُختَلفةٍ لا تتَّصل بمصَادر المصطَلح في أصلِه الغربِي»[1].

ومَتَى ما استَغلَقَنَا بَيّنُ مدلولِهما (السياق والحال) اللِّساني، كان لنا «السيَاق مَلَاذًا نَلُوذُ به، وفيصلًا نحتكِم إليه في معظَم الأحيَان، إذ به ينتَقل المعنَى من القُوَّةِ إلى الفِعل، وفي ضَوئِهِ تتَحقَّق افتِراضَاتٌ دِلاليةٌ دون أخرَى»[2]، ومُعِينُ فَيْصَلِهِ هو لُغَوِيُّهُ أو مَقَالِيُّهُ، لا حَالِيُّهُ أو مَقَامِيُّهُ بالضَّرورَة، وهذه بعض مفَاتيحِ خَلَاصِهِ لا كُلُّهَا يَقِينًا.

ويُلفِي نَظرُنَا في جدليَة هذا المصطلحِ مفردًا ومركّبًا، وقوعَ التَّبَايُنِ في مفهومِه والتعدُّد في مُصطَلحِهِ. والدّرسُ اللِّساني الغربِي من جدلِ هذا التّبايُنِ والتَّعدُّدِ كما العربي سَيٌّ، وإن خَفَّتَ حِدَّتُهُ في الأوّل منه في الثانِي، ولربّما كان مَرَدُّهُ لعلّةٍ من استِقرَارِهِمَا الجزئِي المفهومَ والمصطلحَ في أصيلٍ من تُراثِهِمَا اللّاتِيني الغربِي، مقارَنة بِعَرَبِيِّنَا الذي لم يَقِرَّ لهما فيه بَعدُ وِحدَةُ المفهومِ والمصطَلح[3]، ما يُعفِي الأوّلَ واسعًا من مُحتَدِمِ جَدَلِيةِ البَّعثِ والإحيَاءِ التي سَامَتْهُ ولَازَمَتْهُ في مُستَجَدِّ من درسِنا اللّساني العربِي الحدِيث.

ثمّ لِمَا اختَصّ الله به هذا اللِّسان العربِي من قدرةٍ فَذَّةٍ على التَصرُّف في معانِي ألفاظِه، ما يقتضِي من الباحث والمترجِم ضرورةَ الاعتمَاد على عامِل "التَّرَادُفِ" لِتَخيُّرِ وانتخَابِ أَدَقِّ مُقابِلاتِه المصطَلحيةِ العربيةِ وأكثرها مُنَاسَبَةً وتعبيرًا عن مَاهِيتِهِ المفاهيمية الغربِية. مع ما نلحظَه من نَشاطٍ بَحثِي لسَانِي غربِي وعربِي حديثٍ حثِيثٍ دَؤُوبٍ، ما يَكَلُّ وما يَمَلُّ التَّقَصّيَ الدّائِم والدّقيقَ لمفاهِيم المصطَلحاتِ اللّسانيَة الحديثة، وتطوِيرها بما يتمَاشى ومستَجدّاتِ مجَالاتِ البحث اللّسانِي المتعدِّدةِ.

ولذا حُقَّ الإقرَار بأنّ مفهومَ "السيَاق" في القاموس اللّساني الغربي الحديث خاصّةً، سَيَظَلُّ على ما فيه من اختِلافٍ وتضَاربٍ مفاهِيمي في بعض الأحيانِ، أَجَلَّ وأَدَقَّ فيه، مقارنَةً مع قاموسِنا المصطلحي اللّسانِي العربِي الحديث الذي ما تَحقَّقتْ له بعد مثلُ هذه الجَودَةِ في بناءِ وصناعَةِ هذا النَّوعِ من العمل المصطلَحِي، وجَلِيٌّ هذا النظر وأَكِدُ حكمِه ما نجده مع مصطلَح "السيَاق". ويَتَّضِحُ لنا ممّا تقدَّم أنّ «القَوَامِيسَ الغربِية قد تعَاملَت مع "السيَاق" كمصطلحٍ وهي تَعِي حُمُولَتَهُ المعرفِية خاصَّة في الدّرس

---

[1] المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص80.

[2] المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، ص102.

[3] وإنّما أقررنا هذا الحكم –وقد نظرنا بعضه قبل– بالنظر لعدم وجود تعريفٍ أوحد قَارّ وجامعٍ مانعٍ " للسياق " في تراثنا اللّغوي العربي، وأنّ استِعمالاتِه السياقية – كما يذكُر "الطلحي" قابلةٌ لِتَعدُّدِ الاستِعمَال والفهم.

اللّسانِي والسّيميائِي، فقد عَرَضَتْ له عن وَعيٍ، وعَرَّفَتْ به وشَرَحَتهُ مُستَجليَةً حُمُولَتَهُ المعرِفية، ومُغنِيَةً بذلك المَسَارَ العلمِي لهذا المُصطلَح. لأنّ التَّحكُّم في المصطلَح هو في الواقِع تَحَكُّمٌ في المعرِفة المرَاد إيصَالها، والقدرَة على ضَبطِ مختلَف أنسَاقهَا»[1].

وهذا أحد أشَدّ العوارِضِ التي يُعانِيهَا اللّسانيون الغربيون، فما بَالُنَا بدرسِنا اللّسانِي العربِي الذي إليه منها النَقَلُ والتُّرجمَانِ، ومصطلح "سياق الحال" مفردًا ومركَّبًا عندنا أَدَلُّ، ولذلك كان حسنُ تحكُّمنا في ضبطِ مفهومِهِ، وحصر مصطلَحهِ عندنَا أهمَّ وأَوجَبَ.

وعلى الجملة فإنّه يمكنُنا رَدُّ علّة عِلَلِ اضطِرابِ هذا المصطلَح مفهومًا وشَتاتِهِ العربي مصطلَحًا، إلى «اضْطِرَابَيْنِ في تَكوينِ المفهومِ الأصلِي: اضطِرابٌ نَاشِئٌ عن تطوُّر مفهومِ المصطلَح في لِسَانِهِ الأصلِي، وأدَّى هذا التَّطوُّر إلى عدَم استِقرارِه، ممّا جعَل المفهُوم يختلَف من دارسٍ إلى آخَر، فأثَّر في عمليَة التَرجمَة. واضطِرابٌ نَاشِئٌ عن اختِلافِ وجهاتِ نظرِ الدّارسِين. فكان تكوِين المصطلَح في اللّسانِ العربِي مُختَلفًا ومُضطَربًا حسَب تكوِين المُتَرجِمِينَ والمُصطلَحِيّينَ واختِلافِ مدارِسِهم، فأدَّى اختِلافُ تكوِين المفهومِ في اللّسَانياتِ الغربِية إلى اختِلافِ مِيلادِه في اللّسَانياتِ العربيةِ»[2].

ومن يتحقَّق مصنَّفاتنَا اللّسانيَة العربيَة الحديثَة في درسِها لهذا المصطلَح، فلن يعدِمه ثاقِب النظر يَقِينَ تَمَاهِيهَا ومُتَبَايِنَهُ الغربِي في مفهومِه خاصّةً، إذ ما لها –جملةً– عن نَظَائرِهِ أصلَ لِسَانِه الغربِي نَبْوَةٌ وَمَنَاصٌ، اللَّهم إلّا ما نَلحَظُهُ من تَفرُّدهَا بِمَفهُومِهِ –مفردًا ومركّبًا– من زيادَة اضطرابٍ ولَبْسٍ، وبِمصطلَحهِ من فَوضًى وشَتَاتٍ.

وهكذا مَا لَنَا بَعدَ هذا الوَصَبِ والنَّصَبِ في مكابَدةِ هذا المصطلحِ جَدَلَ المفهومِ والمصطلحِ، عَذلُ من يَتَجَنَّى على درسنا اللّسانِي العربِي استِغلاقَ كثيرٍ من مَسَائِلِهِ واستبهَام مُتعدِّدٍ من مناهِجِهِ، أن أعجَزه البَدءَ الاهتِداء إلى صحيحِ مَفَاتِيحِهِ المصطلحيَة والاصطلاحيَة، حتّى لَكَأنَّنَا أخرَى نعِيد بعضًا من مَثَالِبِ تراثنا اللّغوِي دون وَعْيٍ مِنَّا ودرَايَةٍ، لِنَتَشَاكَى ونَتَبَاكَى بعدَها ضُعْفَ وصعوبَة درسِنا اللّسانِي وأُفُولَ شَمسِ بَرِيقِهِ، ونَفِيرَ بعض دَارِسِينَا عنه هَروَلةً وِجْهَةَ الأجنبِي، وإنّ شاهِد الحَالِ لَيُقِرُّ بأنّنا نحن السُّقْمُ والجُنَاةُ.

ولذلك فليس لنا أخرى بعد هذا التّشاكِي والتّباكِي ووَاقِع حَالِ مصطلَحنا اللّساني نحو هذا الضّعفِ، إلّا حتمِية الإقرَار والتَّسلِيم بأنّ «اللِّسَانيِينَ العرَب الذين لم يتَمكَّنوا بعد من الاتّفاق على تسمِيةٍ واحِدةٍ لِمجَال

---

[1] السياق والنص الشعري، ص35.

[2] المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، ص110.

تَخصُّصهِم، لا يمكِن أن ننتَظر منهم الاتّفَاق على آلَافِ المُصطَلحاتِ»[1]، وإنّه لَأخرى هُزَالُ مِرَاسِنَا المصطلحي لِعفوِيةِ منَاهجِنا فيه.

المطلب الرابع: "سياق الحال" في الاصطلاح البلاغي: جدلية "الحال" و"المقام" أنموذجًا:

عودٌ على ذي بَدءٍ، يَستوقِفنَا هَاهُنَا أُخرى مُصطَلحَا: "الحَالِ" و"المَقَامِ" بمُحتدِمِ جدلِهما الاصطِلاحِي الذي امتَدّنَا نظرُه على امتِدادِ صفَحاتٍ طِوالٍ في مُتقدِّمِ هذه الدّراسَة، وصَيرُورةً إلى ما كُنَّا قد انتَهَينَا إليه حينَها من قولٍ باحتِمالِهِمَا ضربًا من الاشتِراكِ والتّرَادفِ، فإنّ نظرًا بلاغيًا آخَرَ صَائِرٌ إلى مُنتَهًى من هذا الحكمِ أيضًا، وهذا بِرؤيَتِهِ أنّ مُصطَلَحَيْ «الحَالِ والمَقَامِ مُتَقَارِبَانِ بِالمَفهُومِ، والتَّغَايُرُ بينهما بِالاعتِبَارِ، فإنّ الأَمرَ الدَّاعِي مَقَامٌ بِاعتِبَارِ تَوَهُّمِ كَونِهِ مَحَلًّا لِوُرُودِ الكَلَامِ فيه على خُصُوصِيَةٍ، وحَالٌ بِاعتِبَارِ تَوَهُّمِ كَونِهِ زَمَانًا له ... والظَّاهِرُ أنّهما مُتَرَادِفَانِ، إذ وَجهُ التَّسمِيَةِ لا يكون دَاخِلًا في المَفهومِ بِالاعتِبَارِ، ولِذَا حَكَمنَا بِالتَّرَادُفِ»[2].

وهو تَرَادفٌ بَعِيدٌ ما أَمكَنَهُ البُعد عن مُحتَدِمِ جَدلِهما المفاهيمي: مِعيَاريةً ووَصفِيةً، سُكونًا وتَغيُّرًا، وَهْمًا وحَقِيقةً، زَمَانًا ومَكَانًا، فَردِيةً نَفسيَّةً وجَمعِيةً اجتِماعيَةً ...، ونحوَهما مصطَلح "الموقِف" في احتِمالِه وإيَّاهُمَا نهجًا من أصَالة الاستِعمالِ البلاغِي الإفرادِي غالبًا، دُونَهُ مَوصُولُهُ مركَّبًا ومصطلَح "السيَاق"، على نَحوِ ما هو حَادِثٌ في الدّرس اللّسانِي الحدِيث.

وهذا ما أضفَى مزيدًا من ملاحاة جَدَلِهِ المُصطَلَحِي، حتّى لقد قَضَى بعض الدّارسِين على رُبَاعِي مصطَلحاتِ "السيَاق" و"الحَال" و"المقَام" و"الموقِف" أجمعُ بِحُكمٍ من التَّرادُفِ أيضًا، فقد «استَخدمَ كثيرٌ من العلمَاء العرَب إلى جانَب مصطلح "السيَاق" مصطَلحاتٍ أخرَى تُؤدِّي نفسَ المعنَى أو ما يَقرُبُ منه، ومن ذلك على سبِيل المثَال: الموقِف، الحَال، المقَام»[3].

وهو اللَّحظ الذي ما يَكَادُ ينتَهي مُعضِل جَدَلِهِ اللّسانِي إنْ مُصطَلَحًا أو اصطِلاحًا. وكِفايتُنا هنا إفَادةُ تَأصِيلِ جَدلِ مُصطَلَحَيهِ الأَخِيرَينِ من "الحَال" و"المقَام" المفهومَ والمُصطَلَحَ في أصيلٍ من تراثِنا البلاغي العربِي القديم نحوًا من هذا البَيَانِ.

1. "الحال" وجدل المصطلح والاصطلاح بلاغيًا:

---

[1] المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات، ص147.

[2] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 617/1.

[3] دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص28.

كثيرًا ما استَوقَفَ هذا المصطَلح نظرَ بَلاغِيِينَا القدامَى، حتّى لقد اعْتَدَّ بعضهم وَاجِبَ استِحضَارِهِ شرطًا لَازِمًا لتحقِيق مفهومِ البَلاغَة[1]، من حيث هي مطَابقَة الكلامِ «لِمُقتَضَى الحَالِ مع فَصَاحَتِهِ»[2]. وكذلك هو اختِصاصُه بِعُمدَتِهِ علمِ المعانِي عِلمًا «يُعرَفُ به أَحوَالُ اللَّفظِ العَرَبِي التي بها يُطابِقُ مُقتَضَى الحَالِ»[3].

هذا وقد أَعمَلَتْ ثلّةٌ من الدّارِسين المحدَثين جُهدَهم تَفصِيلًا في شَرحِ حَدِّ البلاغَة المتقدّم، وكان ممّا استَوقَفهُم في درسِه مُصطَلحاتٌ بَلاغِيةٌ ثَلاثةٌ أَسَاسَةٌ هي: الحَالُ، ومُقتَضَى الحَالِ، ومُطابَقةُ الكَلامِ لِلمُقتَضَى، وهذا الآن لَمحٌ مُوجَزٌ من بَيانِهَا المَفاهِيمِي.

فأمّا "الحَال"[4] فقد تَبَايَنُوهَا كثرةً ومِدادًا في الفَهم والحَدِّ إلى حَدٍّ من التَّعقِيدِ والتَّضارُب أحَايينَ كثيرةٍ، ومن جملَة ما ذكرَه التفتازاني (ت792هـ) من تِبيانهَا –وهو المُجتَبى عندنا ولو جُزئيًا في هذا البحث– كونهَا «الأَمرَ الدَّاعِي إلى التَكَلُّمِ على وَجهٍ مَخصُوصٍ، أي: إلى أن يُعْتَبَرَ مع الكَلَامِ الذي يُؤَدَّى به أَصلُ المَعنَى خُصُوصِيَةٌ ما، وهو مُقتَضَى الحَالِ»[5]. وقد أطلقَ بعض الدّارِسين على مسمَّى "الحَالِ" هذه "حَالُ الخطَاب" أو "المقَام"، فَ«حَالُ الخطَاب، ويُسمَّى بالمقَام، هو الأمرُ الحامِل للمُتكلِّم على أن يُورِدَ عَبَارَتَهُ على صورةٍ مخصُوصةٍ»[6].

ولئن غَدَتْ "الحَالُ" بَلاغيًا بهذا المفهُوم، فإنّ مُقتَضَاهَا «هو في الحَقيقةِ لُبُّ البَلاغةِ وجَوهَرهَا»[7]، وهو في العُرفِ البلاغِي «كَيفِيَّةٌ كَلامِيَةٌ يعرِفها المُتكلِّمُ، ويَعرِف الحَالَ التي تَقتضِيهَا عند المُخاطَب، وتَبقَى في ذِهنِهِ في صُورَةِ فِكرةٍ كَامِنةٍ وتَصوُّرٍ عَقلِي، حتّى إذا جاءَت الحَالُ التي تَقتضِيها أَثنَاءَ التَخَاطبِ

---

(1) وليس يهمّنا هنا أن وَقَعَتْ وَصفًا للكلامِ أو المتكلّمِ.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن عُمر بن أحمد بن محمد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003، ص20.

(3) المرجع نفسه، ص23.

(4) ونَأيًا بِنَا بعيدًا عن جدلها الاصطلاحي البلاغي: معياريةً، وسكونًا، وفرديةً نفسيّةً، و...، على نحوٍ ممَّا تراءَى لبعض الدّارسين المحدثين.

(5) المطوّل: شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013، ص153.

(6) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، ص41.

(7) بداية البلاغة، إبراهيم الديباجي، سازمان مطالعة وتدوين، طهران، ط2، 1385هـ، ص20.

أخرَج كَلامَهُ وِفقًا لها. وقانُونها العَام: لِكُلِّ كَلمةٍ مع صَاحبَتهَا مَقَامٌ»[1]. ولذلك ارتضَى بعض البلاغيين تَسمِيتَه بِ"الاعتِبارِ المُنَاسِبِ"، «فَمُقتَضَى الحَالِ هو الاعتِبارُ المُنَاسِبُ»[2].

ويُفيضُ الدكتور عيسى العاكوب في شرحِ مصطلَح "مُقتَضَى الحَالِ" الآنِف، فَيذكُر أنّ البَلاغيينَ «الذين نَقَّبُوا في كَلامِ البُلغَاءِ وفي البيَان العَالِي في القرآن الكريم، تَبَيَّنَ لهم أنّ لِلكلَامِ صُورًا خَاصَّةً وصِيَاغَاتٍ مُحَدَّدَةً وهَيئاتٍ ثَابِتةً، وأنّ كُلَّ صُورةٍ وصِياغَةٍ وهَيئَةٍ تُستخدَمُ في حَالٍ خَاصّةٍ ومَقامٍ مُحَدّدٍ وإطَارٍ مُعَيّنٍ. وتَبَيَّنَ لهم بعد ذلك تَرابُطٌ بين هذه الصّورِ والصّياغَاتِ والهَيئَاتِ الكَلامِيةِ وبين الأَحوَالِ الخَاصَّةِ والمَقامَاتِ الكَلامِيةِ، ومن ثمّ سَمُّوا تلك الصُّورِ والصّيَاغَاتِ والهَيئَاتِ مُقتَضيَاتٍ كَلامِيةً لِلأحوَالِ، لأنّ هذه الأَحوَال أو المقامَات هي التي أَمْلَتهَا. فالكَلام المُؤَكَّدُ بأيَّة طَرِيقةٍ من طُرُقِ التَّأكيدِ، هو مقتَضى حَالِ الإنكارِ عند المتَلقِّي، أي إنّ صورَة التّأكِيد في الكَلامِ هي أمرٌ تَقتضِيهِ حَالُ الإنكَار عند المُتلقِّي. والكَلامُ المُوجَزُ المُختَصرُ هو مُقتَضَى حَالِ الذَّكَاءِ عند المُتلقِّي، أي إنّ صُورةَ الاختِصارِ في الكَلامِ هي أمرٌ يَستَدعِيهِ الذَّكَاءُ عند المُتلقِّي»[3].

وحَسَنًا يَستوقِفنَا هذا المصطلَح هنا حَدُّهُ وشَرحُهُ، فيَرصُد لنا مُصطلَحًا واصطِلاحًا ثُلَّةً من معالِم نظرِهما البلاغِي الأعمّ، والسياقِي الحالِي الأخصّ التي تَستدعِي لَمحًا سَريعًا من التَّحقِيقِ مُؤَدَّاهُ:

1– في بُعدِ المُصطلَح: كَثيرًا ما تَقَعُ المعارَضة المُصطلَحيَة بين مصطلَح "مُقتَضَى الحَالِ" هذا في مِدَادِهِ البلاغِي الأصِيل، ومُستَجدّهِ اللّسانِي الحديث (سياق الحال)، وَوِفَاقُ هذا الارتبَاط ما اجْتَمَعَاهُ من عِنايةٍ خَاصَّةٍ بِالشّقِّ الاجتمَاعي في درس اللّغَة، حيث يَقتربُ «مُصطلَحهُم "مقتَضى الحَالِ" إلى حَدٍّ كبيرٍ من مُصطلَح "سيَاق الحَالِ" في الدّرسِ اللّغوِي الحدِيث واشتِراكه معه في أهمّ خَاصِيَّةٍ، وهي الاهتِمام بالجَانب الاجتِماعي للّغَة»[4].

2– في بُعدِ الاصطِلاح: وقوَام هذا الوِفَاقِ أُخرى ما نَرَاهِ من انِعكاسٍ جَلِي لبَعض مفاهِيم التداولِية الحديثَة العَانِيَةِ بِبَيَانِ أوجُه العلاقَة الوثقَى بين البِنيَة اللّغويَة للنَّص وعناصِر الموقِف التواصِلي، والمتَجسّدة –ولو

---

[1] المفصّل في علوم البلاغة، عيسى علي العاكوب، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، د/ط، 2000، ص50.

[2] الإيضاح في علوم البلاغة، ص20.

[3] المفصّل في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص49–50 بتصرّف.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2011، ص27.

جزئيًا لا كُلّيًا بالضَّرورة– في بعض دَلالاتِ هذا المصطلَح البلاغِي، أين «يأتِي مفهُوم التداولِية لِيُغَطِي بِطريقةٍ مَنهجيةٍ منَظّمةٍ المسَاحةَ التي كان يُشَارُ إليها في البلاغةِ القدِيمة بعبَارةِ "مقتضَى الحَال"، وهي التي أَنتَجَت المقولَة الشَهيرة في البلاغَة العربيَة "لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ»[1].

3– ولربّما رُمْنَا موصولًا بِبُعدِ الاصطِلاحِ الآنِف بُعدًا سِيميًا مفاهِيميًا ثالثًا، مُؤَدَّاهُ سَمْتُ "الاختِلاف" البالِغ حَدَّ الضّدِيّةِ الكلّية أحيانًا كثيرةً حولَ مصطلَح مقتضَى الحَال هذا، فَ«مُقتَضَى الحَالِ هذا يَختَلِفُ بِاختِلافِ الحَالِ، وِفقًا للقانون البلاغِي العامّ: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، الذي يساوِي القول: لِكُلِّ حَالٍ مُقتَضًى. ويَصِحُّ العَكس وهو أن تقول: لِكُلِّ كَلِمَةٍ مع صَاحِبتِهَا مَقَامٌ، الذي يُساوِي القول: لِكُلِّ مَقَالٍ حَالٌ يُقال فيها: فحَال الإنكارِ عند المُخاطَب مُقتَضَاهَا الكَلامُ المُؤكَّدُ»[2].

وهو الحكم الذي يَتَرَدَّدُنَا صَدَاهُ أصيلًا في تراثنَا البلاغِي العربي، أَنَ إقرَارِ بَلاغِيِينَا حقيقَة أنّ «مُقتَضَى الحَالِ مُختَلِفٌ، فإنّ مَقَامَاتِ الكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ، فَمَقَامُ التَّنكِيرِ يُبَايِنُ مَقَامَ التَّعرِيفِ، ومَقَامُ الإِطلَاقِ يُبَايِنُ مَقَامَ التَّقيِيدِ، ومَقَامُ التَّقدِيمِ يُبَايِنُ مَقَامَ التَّأخِيرِ، ومَقَامُ الذِّكرِ يُبَايِنُ مَقَامَ الحَذفِ، ومَقَامُ القَصرِ يُبَايِنُ مَقَامَ خِلَافِهِ، ومَقَامُ الفَصلِ يُبَايِنُ مَقَامَ الوَصلِ، ومَقَامُ الإِيجَازِ يُبَايِنُ مَقَامَ الإِطنَابِ والمُسَاوَاةِ، وكذا خِطَابُ الذَّكِيِ يُبَايِنُ مَقَامَ خِطَابِ الغَبِيِ. وكذا لِكُلِّ كَلِمَةٍ مع صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ»[3].

ولئن غَدَا "مقتضَى الحَالِ" بَلاغيًا نحوًا هذا البَيَانِ مُصطَلَحًا واصطِلاحًا، فإنّ لِوجهِ "مطابَقة الكلامِ لهذا المقتَضى مقتَضى الحَالِ"، ضربًا ثالثًا من التَّعرِيفِ قوامُه «ظُهُورُ كَلامِ المتكلِّم وِفقَ الصُّورةِ التي تَقتضِيهَا الحَالُ التي يُقَالُ فيها، أي تَطبِيقُ المُتكَلِّمِ في كَلامِهِ ما تَفرِضُهُ عليه حَالُ مُخَاطَبِهِ من مُقتَضًى، أي كَيفِيَّةٌ خَاصَّةٌ»[4].

وكما "مقتَضى الحَال" قبلُ، وبَعيدًا عن طبيعَة المعيَارية التي قد تصِف وَجهَ "المطابَقة" هذا، فَلَربَّمَا أَمكَنَنَا من مفهوم "المطَابقة" هذا هنا، إفَادةُ مَعْلَمَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ من مَعَالِم اللّحظِ السيَاقي الحالِي البلاغِي مُؤَدَّاهُمَا:

---

[1] بلاغة الخطاب وعلم النّص، صلاح فضل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع. 164، أغسطس1992، ص21.

[2] المفصّل في علوم البلاغة، ص52.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، ص20.

[4] المفصّل في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص50.

1– تأكِيد بعض ما صار إليه درسنا البلاغِي القدِيم، أَنَ تَقرِيرِهِ بأنّ لكِلّ مَوقفٍ ومقتَضى حَالٍ تَركِيبًا يُوَافِقُهُ ويَتَلاءَمُ معه[1]، وأَبلَغُ منه: لِكُلّ مَقَامٍ مَقَالٌ. ولذلك فإنّ ما يَتَرَاءَى لنا من اختِلافٍ في صوَر المقَال إنّما هو عَائدٌ بالضَّرورةِ إلى اختِلاف الأحوالِ، وعلى هذا المُعتبَرِ لربَّما أمكَنَنَا القَولُ بأنّ الحَالَ كثيرًا ما تكون حَاكِمًا، والمقَال مَحكُومٌ، أو هي عُمدةٌ وهو تَبَعٌ.

2– ومتَّصلًا بهذا اللّحظِ، وبَعيدًا عَمَّا يُمكِنُنَا فَهمُهُ من سِمةَ الإلزامِيةِ أو المِعيارِيةِ اللِّسانِيّةِ (مَا يَجِبُ، تَفرِضُهُ، أَمْلَتهَا ...) التي يُمكنهَا أن تَطبعَ –بحسَب بعض الوصفيين– مفهومَ "المطَابقةِ" هذا بين الحَالِ ومقتضَاها، فإنّ لَمحًا آخَرَ من هذا الإلزَام السيَاقي الحَالِي يمكِننا تَهَادِيهِ أَنَ نظرِنا في مفهومِ "المَناسَبةِ" بين المقَال والمقَام، وبِصورةٍ أَدَقَّ بين الأَعمِدةِ الأركَان لهذا الخطَاب من المتَكلّم والمخاطَب والخطَاب ذاتِه، «فهذه الثلاثَة وظُرُوفُ كُلّ وَاحِدٍ منها، تتَحكَّم في دلالَة الخطَاب ومدَى مُنَاسَبَتِهِ، فهناك أَحوَالٌ يُنظَر فيها إلى المتكلِّم، أي أنّ المتكلِّم يُكَيِّفُ كلامَه في بعض الأحيَان استِجابةً لِحَالَتِهِ هو التي يُحِسُّ بها. كما أنّ هناك أحوالًا لا ترجِع إلى المخاطب بل إلى غيرِه، وبهذا يتَّضح أنّ صاحِب الحَالِ قد يكون ذات المتكلِّم، وقد يكون مُخاطَبًا وهو الغائِب، وقد يكون غيرهما»[2].

ولهذا كثيرًا ما يُضفِي أهلُ البلاغَة ضَربًا من الإيجَاب أو الإلزَام على هذا المفهومِ، إيجَابُ المتكلِّم على سَوْقِ "الكَيفيَّةِ/الصُّورَةِ/الصِّيغَةِ/ الهَيئَةِ ... الكَلامِيَةِ وِفقًا لِحَالِ المخاطَب، لأنّ «الخِطَابَ في ذَاتِهِ يكون في أغالبِ الحَالاتِ حَسبَ ما يُرِيدُهُ السَّامِعُ لا المُتكلِّمُ»[3].

وقد أثبَتَ أبو هلال العسكري (ت400هـ) في تَعقُّبَاتِهِ على ابن المقفّع نحوًا من هذا النظرِ، حين بَيَّنَ أنّ «قَولَهُ: «رُبَّمَا كانت البَلَاغةُ في الاستِمَاعِ»، فإنّ المُخَاطَبَ إذا لم يُحسِن الاستِماعَ، لم يَقِفْ على المَعنَى المُؤَدَّى إليه الخِطَابُ. والاستِمَاعُ الحَسَنُ عَوْنٌ لِلبَلِيغِ على إفهَامِ المَعنَى، وقال إبراهيم الإمام: حَسْبُكَ من حَظِّ البَلاغَةِ أَلَّا يُؤْتَى السَّامِعُ من سُوءِ إفهَامِ النَاطِقِ، ولا يُؤْتَى النَاطِقُ من سُوءِ فَهمِ السَّامِعِ»[4].

---

[1] ينظر الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص161. والبلاغة والأسلوبية، ص306.

[2] السياق والدلالة، مسعود بودوخة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2012، ص105.

[3] في اللّسانيات التداولية، ص176.

[4] كتاب الصّناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط1، 1952، ص16.

ولعلّ هذا ما يطالِعنا به السكّاكي أيضًا في رَبطِهِ حَسَنَ الكَلامِ أَجوَدَهُ بِمَدَى مُلاءَمَتِهِ لِحَالِ السَّامِعِ هذه، حيث يَرَى أنّ «مَجِيءَ كُلِّ مُقتَضًى على ما يُملِيهِ حَالُ السَّامِعِ هو مَدَارُ حُسْنِ الكَلَامِ»[1].

وقد جاء في المفتاح تَحقِيقًا لهذا الفهمِ ما نَصُّهُ: «إذا شَرَعْتَ في الكَلَامِ، فَلِكُلِّ كَلمَةٍ مع صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ، ولكلِّ حَدٍّ يَنتَهِي إليه الكَلَامُ مَقَامٌ، وارتِفَاعُ شَأنِ الكَلَامِ في بَابِ الحُسنِ والقَبُولِ وانحِطَاطُهُ في ذلك بِحَسَبِ مُصَادَفَةِ الكَلامِ لِمَا يَلِيقُ به، وهو الذي نُسَمِّيهِ مُقتَضَى الحَالِ، فَحُسنُ الكَلَامِ وُرُودُهُ على الاعتِبَارِ المُنَاسِبِ»[2].

ولربَّما دَلَّنَا حَقِيقُ هذا الحُكم –وِفقًا لمفهومِ "المُخَالَفَةِ" عند الأصوليين– أنّ المُتَحَكِّمَ مُبتَدءًا وضِمنِيًّا في صِيَاغَةِ صورَةِ التّرْكِيب، إنّما هي حَالُ المُخَاطَبِ قَبلَهَا مُنطُوقُ ومقصِدية المتكلِّم، والتي تقتضِي ضَرُورةً من المتكلِّم إيجَادَ القَالَبِ أو الكَيفِيَّةِ الكَلاميَةِ التي تُنَاسِبُهَا، فَلَمَّا «كانت أَحوَالُ المُخَاطَبِينَ مُختَلفةً، وكانت كلُّ حَالةٍ منها تحتَاج طَرِيقةً من الكَلامِ تُلائِمهَا، كانت البَلاغَة في الكَلامِ تَستَدعِي انتِقاءَ الطرِيقةِ الأَكثرَ مُلاءَمَةً لِحَالَةِ المُخَاطَبِ به، لِبُلُوغِ الكَلامِ من نَفسِهِ مَبلَغَ التَّأثِيرِ الأَمثَلِ المَرجُوّ»[3].

وهكذا ومتى تَوَافَرَتْ في الكلامِ نحوُ هذه المطَابقةِ أُدرِكَتْ بَلَاغَتُهُ، وتَحَقَّقَتْ فَائِدَتُهُ، وأُحرِزَتْ مَنفعَتُهُ، ووَجَبَ شَرَفُهُ، واستَوفَى المُتكلِّمُ به شَرطَ بَلاغَتِهِ، «فَمَا يُطَابِقُ حَالَ المُخَاطَبِ أو المُتَلقِّي من الكَلامِ مع فَصَاحَةِ مُفرَدَاتِهِ، وفَصَاحَةِ جُمَلِهِ المُرَكَّبَةِ، هو الكَلَامُ البَلِيغُ، والمُتَكَلِّمُ الذي يكون كَلَامُهُ من هذا القَبِيلِ يُقَالُ له: مُتَكلِّمٌ بَلِيغٌ»[4].

وقد نقل الجاحظ عن بشر بن المعتمر ما يُفِيدُ صِحَّةَ هذا الحكمِ، أَنَ بَيَانِهِ بأَنَّ «المَعنَى ليس يَشرُفُ بأن يكون من مَعَانِي الخَاصَّةِ، وكذلك ليس يَتَّضِعُ بأن يكون من مَعَانِي العَامَّةِ. وإنّما مَدَارُ الشَّرَفِ على الصَّوَابِ وإحرَازِ المَنفعَةِ، مع مُوافَقَةِ الحَالِ، وما يَجِبُ لِكُلِّ مَقَامٍ من المَقَالِ»[5].

---

(1) التداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط2، 2014، ص78.

(2) مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص168–169.

(3) البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، 129/1.

(4) المرجع نفسه،18/1.

(5) البيان والتبيين، 136/1.

ولهذا التّحقيقِ لَمحٌ آخرُ من البَيَانِ أَتٍ، وإن كُنَّا قد تَهَادَيْنَا وتَذَاكَرنَا بعضًا من مَلامِحِهِ ومَعَالِمِهِ المفَاهيمِيّة قبلُ في مُقَارَبَتَيْنَا المُعجميّة والمُصطَلحيَة له في مُتقدّمِ هذا البحث. وعلى الجملة فإنّ مفهوم "الحَالِ" بِلاغيًا صائرٌ إلى القولِ بأنّها «وَصفٌ عَامٌّ يَشملُ عند البلاغيين حَالَ الكَلامِ (مَقَامَاتِهِ)، وحَالَ المُتكلِّمِ، وحَالَ المُستَمعِينَ، والفكرَة أو الغرض الذي تُعبِّرُ عنه اللُّغَةُ»[1].

2. "المقام" وجدل المصطلح والاصطلاح بلاغيًا:

دَأبًا على دَربِ الاصطِلاحِ البَلاغِي، وفي افتِقارِ مفَاهِيمي أقلَّ منه مصطَلَحُ "الحَالِ" قبلُ، يَتهَادَانَا بَلاِغيًا مُصطَلَحُ "المقَام" مُفتقَرًا لِأيّ ضَربٍ من أضربِ الحَدِّ والتّبيَانِ المفَاهِيمي الاصطلاحِي، وهذا على الأقَلّ فيما أَمكَنَنَا الوقوفُ على بعضِه في أصيلٍ من درسِنا البلاغِي العربِي.

وإن انتهَى كثيرٌ من بَلاغِيينَا إلى القولِ بِإمكَانِ وُقُوعِهِ مرادفًا لِمُصطلَح "الحَالِ"، واعتُبرَتْ دون مُطلَقِ هذا الحُكم سِمَاتٌ وأَوجُهٌ من التَّغايُر والتّبَاينِ المفاهِيمي تَذَاكَرَهَا هؤلاءِ حَولَهُ، «فَبَينَمَا يرَى بعضُهم أنّهما مُتَقَارِبَانِ في المفهومِ، وأنّ التَّغايُر بينهما أَمرٌ اعتِباريٌ، يذهب آخرُون إلى أنّهما أَمرٌ وَاحدٌ، وهو ما يدعُو المتكلِّم إلى إيرَاد خُصوصِيّةٍ في التَّركيبِ»[2]. ولعلَّ هذا ما يُفسِّرُ لنا أُخرَى كِفايَةَ وانزِياحَ بعض تلك المُصنَّفاتِ –اعتِمادًا على حكمِ التّرادفِ الآنفِ– إلى إمكَانِ إنَابَتِهَا وتَضمِينهَا الغالب لِمفهُومِه (المقَام) مَفهومَ "الحَالِ" عنهُ بدِيلًا، وعليه دليلًا.

ولربّما لَمَسْنَا ضربًا من واقِعيةِ هذا اللّحظ بيّنةً ومتحقّقةً على نحوٍ أدقَّ في بعض معَاجمِنا المصطَلحيةِ العربيَة المتَخصّصةِ قدِيمهَا وحدِيثهَا، فلا الجرجاني مثلًا في التعرِيفات، ولا التهانوي في الكشَّاف، ونحوهما الكفوي في الكلِّيات اخْتَصَّ مُصطَلَحَ "المقَام" هذا بَحَدٍّ بَيِّنٍ.

ويأخُذ هذا المنحَى مَجرَاهُ كذلك في كثيرٍ من معاجِمنا البلاغِية الحديثَة المتَخصِّصةِ، نحوًا من معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها لِـ"أحمد مطلوب"، ومعجم البلاغة العربية لِـ"بدوي طبانة"، والمعجم المفصّل في علوم البلاغة لِـ"إنعام فوّال عكّاوي" وغيرهم، والتي أَعرَضَتْ جملتُها عن اختِصاصِ هذا المُصطَلَحِ (المقَام) بِالحَدِّ والبَيَانِ.

ونَحوَهَا كثيرٌ من كتبِ البلاغَة العربية الحدِيثة التي تَكتَفِيهِ –كما بعض مُصنَّفاتِنَا التراثية– خُلاصَةً من القولِ بِترَادفِهِ ومُصطَلَح "الحَالِ"، على اجتِهادها هي الأخرَى في تِبيَانِ بعض أَوجُهِ التَّغايُر المفَاهيمِي

---

[1] دلالة السياق، ص96.

[2] السياق والدلالة، ص104.

بينَهما (المقَام والحَال). في مقَارنةٍ جَليَّةٍ بين أصيلِ دِلالاتِ استِعمَالِ مُصطَلَحِ "المقَام" هذا بَلاغيًا خَاصَّةً، ومُستَجَدِّهَا في درسِنا اللّسانِي الحديث، على نحو ما نَقِفُ عليه مثلًا عند تمّام حسّان الذي ارْتَأى معَارضَة مفهوم "سيَاق الحَال/الموقِف" الحدِيث بِمصطَلَحِ "المقَام" عند البلاغيِين، إذ «عَبَّرَ البَلاغيُون العرَب عن مفهومِ "الموقِف" بِلفظِ "المقَام"»[1].

ولربَّما تَنَاهَى إلى خَلَدِ هؤلاءِ الدّارسين مُتقدِّمهِم وحدِيثِهم، دَقِيقٌ وعَمِيقٌ من وَعيٍ بَلاغِيٍ بِصعوبَة الإلمَامِ المُطلَقِ بِحقِيقِ المَاهيَة المَفاهِيميَة لهذا المُصطَلَحِ في مِدَادٍ لا مُتَنَاهٍ لِحُمُولَتِهِ المَعرِفيةِ، وتَداخلٍ وتَشعُّبٍ بَيّنَيْنِ في بِنيَتِهِ المَفاهِيميَة المُكوّنيَة ومُصطَلَح "الحَالِ"، وكذا مُصطَلَح "السيَاق" أيضًا في مِدَادِهِ المفاهِيمِي الأَعَمِّ الأَوسَعِ. وقد سَبَقَ وأن «استَخدَمَ كَثيرٌ من العلَماءِ العَربِ إلى جانِب مُصطَلَحِ "السيَاق" مُصطَلَحَاتٍ أخرى تُؤدِّي نفسَ المَعنَى أو ما يَقرُبُ منه، ومن ذلك على سبِيل المثَال: المَوقِف، الحَال، المقَام»[2].

بل إنّ من الدّارسِين من تَحَقَّقَهُ إمكَانَ تَوارُدِ غيرِها، نحوًا ممّا نُطالِعهُ مثلًا عند حمّادي صمود في دراسَته لنظريَة المَقامَاتِ عند الجاحظ، فقد تَرَاءَى له أنّ أبرَز ما يُدلُّنَا على مكانَة مُتَصَوَّرِ الجاحظ عن "المقَام" في مؤلَّفاتِه «كَثْرَةُ المُصطَلَحاتِ المُستَعمَلةِ لِبَيَانِ مَعنَاهُ، وإفرَازِهِ جملةً من المُستَخلَصَاتِ العَمَليَةِ تُوَجِّهُ المتَكلِّم إلى الطرِيق التي يجِب اتِّباعُهَا في صنَاعة الكَلامِ. فمن المُصطَلَحَاتِ المتَواتِرة "المقَام" و"الموضِع" و"الحَالُ"، كذلك "الأقدَارُ" أو "المِقدَار" "والمُشَاكلَة" و"المُطَابقَةُ"، وجميعُها فروعٌ عن أصلٍ ثابتٍ في تَفكِيرِهِ، وإنْ لم يَتَبلوَر على الصَّعيدِ الاصطِلاحِي وهو فكرَة "المُنَاسَبَةِ" و"المُلَاءَمَةِ"»[3].

فَكفَى البلاغيِين إذن عن فَيصَلِ حَدِّ "المقَام" مَضَضُ القولِ بِتَرَادُفِهِ و"الحَال" قبلُ، وإن تَدَاعَوا دون مُطلَقِ حُكمِهِم هذا بِمتَعدِّدٍ من أَوجُهِ التَّغايُر: المكَاني والزّمَاني، النَّفسِي والاجتِماعِي وغيرها، ممّن لا مَنَاصَ عن الإقرَارِ بِإمكَانِ اجتِماعِ كِلَيهِمَا (الحَال والمقَام) إيَّاهَا، وإن على تَبَاينٍ في التّنَاسبِ قِلّةً وكَثرةً. وعلى أساسٍ من هذا المُعتَبَرِ فقد «تَقَرَّرَ بهذا أنّ المَقَامَ والحَالَ شَيءٌ وَاحِدٌ، وكذا الاعتِبَارُ ومُقتَضَى الحَالِ، وأنّه لا فَرقَ بين المَقَامِ والحَالِ في الحَقِيقَةِ، بل الفَرقُ بينهما بِالوَهمِ، فإذا تُوهِّمَ في سَبَبِ وُرُودِ

---

[1] اجتهادات لغوية، تمّام حسّان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص67.

[2] دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص73-74.

[3] التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، ط1، 1981، ص208-209.

الكَلَامِ بِخُصُوصِيَةٍ ما كَونُهُ زَمَانًا لذلك الكَلامِ سُمِّيَ حَالًا لِتَحَوُّلِ الزَّمَانِ بِسُرعَةٍ، وإذا تُوهِّمَ فيه كَونُهَ مَحَلًا له سُمِّيَ مَقَامًا، ويَختَلِفَانِ أيضًا في الاستِعمَالِ، فَالمَقَام يُستَعمَلُ مُضَافًا لِلمُقتَضَيَاتِ، فَيُقَالُ مَقَامُ التَّأكِيدِ مَثَلًا، والحَالُ يُستَعمَلُ كَثِيرًا مُضَافًا لِلمُقتَضَى، فَيُقَالُ حَالُ الإنكَارِ، فَالإضَافَةُ بَيَانِيَةٌ»[1].

ولئن أمكنَنا من هذا الاعتِبار اسْتِخلَاصُ حُكمٍ بَلاغيٍ، فَقلنَا إنّ هذا التَّغايُر الاصطِلاحيَ بين هَذَيْنِ المُصطَلَحَيْنِ (المقَام والحَال) إنّما هو تَغَايُرٌ اعتِباريٌ، فكذلك هو اعتِبارِيُ تَفَاضُلِهمَا المُصطَلَحِي أيضًا. وهو حُكمٌ نَرتَضِي نحن قَبُولَهُ ضَرُورةً، لأنّهُ –غالبًا– نُزُولٌ حَتمِيٌ عند مُتبَايِنٍ من مُتعَدِّدِ استِعمَالاتِهمَا البلاغيَة العربيَة التي تَحتمِلُ جُلُّهَا أَوجُهَ التَّغايُر الاصطِلاحِي تلك قِلَّةً أو كَثْرَةً، وإفادَةُ هَذَيْنِ العَامِلَيْنِ من القِلَّةِ والكَثْرَةِ مُوَجِّهٌ أسَاسٌ، وعَاملٌ فَعَّالٌ في اجْتِبائِها المُصطَلَحِي، وهو بِاختِيَاراتِ المتكَلِّم –إجَابَةً لِحَالِ المخاطَب ومَقَامِهِ– أَخَصُّ.

فَمَتَى اهْتَمَّ المتكلّمَ إذًا وتَحَقَّقَهُ مثلًا تَوَافرُ أبعَاد الاجتِماعِ والمكَان كَثرةً غَالِبةً، كانت المُفَاضَلَةُ عنده للَفظِ "المقَام" أَنسَبَ وأَحَقَّ منها لِلفظِ "الحَالِ"، وكذلك هو خِلافُهَا من "الحَالِ" ضَربًا من الزّمَان والفَردِيةِ الذَّاتِية و... متى ما تَوافَرتْ مُقتَضيَاتُهَا. كما وقد يُصَارُ إليهما معًا ضربًا من التَّلوِينِ والتَّنوِيعِ في الاستِعمالِ المُصطَلحي حسبُ، إيجَابًا لِتعقِيداتٍ وطَارِئٍ في مُستَجَدَّاتِ مواقِف الكَلامِ وأَحوالِ المُتخَاطِبينَ فيه النَّفسِيَّة والاجتِماعيَة خَاصَّةً سرِيعَة التَّغيُرِ والتَبدُّلِ.

وهذا ممّا لا يُصَارُ إلى مُطلَقِ تَحقِيقِهِ جُملةً إلّا في غَالبٍ من مَنظومِ الكَلام، وأمّا مَنطُوقُهُ فإنّ السُّرعَةَ في إفَادَةِ دِلَالاتِ مُصطَلَحَيْ "المقَام" و"الحَال" المُقترَحةِ قبلُ، قد تَبدُو غَايَةً بَعيدةَ مهوَى الإدرَاكِ والتّحصِيلِ عَادَةً. بل إنّها تَكاد تكون مُحَالَةَ التَّحقُّقِ بالكلِّية في عمومِ التّواصِل اللّساني، اللَّهم إلّا ما كان صُدُورُهُ منها عن صَفوَةِ البُلغَاءِ نَبَاهَةً وفِرَاسَةً في إدرَاكِ أَوجُهِ التَّغَايُرِ تلك، وفي هذا قَصرٌ لِعَامَّةِ النَّاسِ عن إدرَاكِ مَبْلَغِهِ. ثمّ أَنَّى لِمُخَاطِبِهِم حُسنُ إفَادَتِهِم أَوجُهَ التَّغايُر هذه بين دِلالَاتِ "المقَام" عن "الحَال"، وهم ما انْتَهَتْ أَسمَاعُهُم لِلَفْظِهِ من "المقَام" أو "الحَال" إلّا وقد أَدرَكَ جُلُّهُمْ –من أبنَاء اللِّسَانِ خَاصَّةً– بِفِطرِيِ سَلِيقَتِهِم اللّغوِية أيَّ مُتعَدِّدِ ومُتَبَايِنِ دِلالَاتِهِمَا هذه هو القَصدُ والمُرَادُ.

ولربّما تَنَاهَيْنَا هنا إلى صَفوةٍ من القولِ فقلنا إنّ الاعتِبارَ بِأوجُهِ التَّغايُرِ الدلالِي تلك بين مَفهُومَيْ "المقَام" و"الحَال" بلاغيًّا، إنّما هو اعتِبارٌ نَظريٌ مُفتَقِرٌ إلى سَنَدٍ عَمَلِي يَدعَمُهُ ولا يُقَوِّضُهُ في واقعِ استِعمالِنَا

[1] مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002، 126/1.

البلاغِي العربِي، ولذلك ما أَلْفَيْنَا فَلَاحًا بَلاغيًا مَفاهِيميًّا عَمليًّا في التَّمييزِ والمُفاضَلة البَيِّنَةِ والحَقَّةِ بين مَدلُولاتِ هَذَيْنِ المصطلَحَيْنِ، على كَثْرَةِ الجُهدِ المَبذُولِ، والسَّعيِ المَحمُودِ الذي بَذَلَتهُ ثُلَّةٌ من الدّارسِين قديمًا وحديثًا لِبَيانِهِمَا ومحاولة حَدِّهمَا بِمفهُومٍ أَوحَدَ جَامِعٍ مَانِعٍ.

ولَرُبَّما تَلَمَّسنَا لهم عن هذا الإعراضِ عُذرًا من فَوضَى المُصطَلَحِ تَمَلأُ آفَاقَ سَمَاءِ الاصطِلاحِ البَلاغِي بِعامَّةٍ، وفي أَصِيلِهِ على نَحوٍ أَخَصَّ، فَ«الاصطِلاحَاتُ البلاغِية أَوَّل ما نَشَأتْ لم تَكُنْ واضِحةَ المَعَالِمِ، دقِيقةَ التعرِيفاتِ، وإنّما كانت مُجَرَّدَ مُلاحَظاتٍ عَابِرةٍ يُدرِكُهَا العرَب بِحكمِ ذَوقِهِم وسَليقَتِهِم في التَّمييز بين الكَلامِ البَلِيغِ، وبين ما هو أَقَلُّ دَرجَةً منه، وبين ما هو عَارٍ من سِمَةِ البلاغَة»[1].

وعلى الجملَة فإنّنا صَائِرونَ ومُنتَهُونَ ضرورةً إلى الإقرَارِ بِإمكَانِ وُقُوعِ التَّرادُفِ بين مُصطلَحيْ "المقَام" و"الحَال" في الاستِعمَال الاصطِلاحِي البلاغِي الأَعَمّ، وما نحن مُطمئِنّونَ إليه هو أنّ «"الحَالَ" و"المَقَامَ" أَمرٌ وَاحِدٌ، وهو ما يَتّصِلُ بالمَوقفِ الكلامِي من ظُروفٍ مُختَلفةٍ تُوجِّهُهُ وِجهَةً مُعَيَّنَةً»[2].

وإن لم نَعدَمهُمَا بِالكلِّيَّةِ وُجُودَ أَوجُهٍ من ذلك التَّغَايُرِ الاعتِبارِي اجتِماعيًا ونَفسِيًّا، مَكانًا وزَمَانًا خاصّةً. ناهيك عَمَّا تَقَدَّمَنا إِفَادَتُهُ مُبتَدَءًا من اعتمَادِنَا مَبدَأَ الشُّيُوعِ في الاستِعمالِ البلاغِي لاجتِباءِ مصطلحِ "المقَام" فيه على "الحَال"، ذلك أنّ «مصطَلح "المقَام" يَنتمِي إلى المَنظُومةِ الاصطِلاحيَة الخَاصَّةِ بِالبَلاغَة العَربيَة التَقليدِية، ولا يَنبَغِي استِعمَالُهُ إلَّا داخِل هذه المَنظُومَةِ»[3].

وكَذَلك ما عَدِمْنَا احْتِمَالَهُ ومُقارِبَتَهُ المفهومَ الاصطِلاحِي الأصِيل المُتضَمِّنَ لِكُلِّ من «المُتكلِّم والمخاطَب وما يَكتَنِفُهُ من ظُرُوفٍ ومُنَاسَبَاتٍ كَالغَرَضِ من الكَلامِ وزَمَانِهِ ومَكانِهِ، فَضلًا عن التَّناسُبِ بين تَركِيبِ الخِطابِ أو نَصِّ الخِطابِ مع مَقَامِهِ»[4]. وهذا ما يَتنَاسَبُ وحديثَ مفهومِ سيَاق الحَال في عُمُومِ دِلالَتِهِ اللّسانية على «العَالَمِ الخارِج عن اللّغَة بِمَا له من صِلَةٍ بالحدَث اللّغوِي أو النّصّ، ويتمثَّل في الظرُوف الاجتِماعيَة والنَّفسيَّة والثَّقافيَة للمتَكلِّم، والمُشتَرَكِينَ في الكَلام أيضًا»[5].

---

(1) المختصر في تاريخ البلاغة، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001، ص8.

(2) السياق والدلالة، ص105.

(3) المقام والسياق في التداولية: فوضى المصطلحات، ثائر العذاري، الرابط الإلكتروني للمقال: https://newsabah.com/newspaper/127890

(4) السياق والمعنى، ص60.

(5) الكلمة، ص161.

كانت هذه إذن محَاولةٌ سريعةٌ ولَمحٌ موجزٌ من بَيَانِنَا لِمَاهِيَتَيْ "الحَال" و"المقَام" في الاصطِلاح البلاغِي، وقد تَقَرَّرَنَا –فيما أَمكنَنا فَهْمُهُ والوُقُوفُ عليه– تَوافُرهَا واختِصَاصُها بِالحَدِّ والتَّحقِيقِ مُصطَلَحَ "الحَالِ" دُونَهُ "المقَام"، بل و"الموقف" أيضًا. ولذلك لم نُردِفْهُ هو الآخر بالنظرِ والتَّمحِيصِ، بَعدَ أن تَقَرَّرَنَا خِتامًا قولٌ من التَّرادُفِ يكاد يَختَصُّ مُصطَلَحَاتِها (الحال والمقام والموقف) أَجمَعُ، مع مُقارَبةٍ اصطِلاحيةٍ ترعَى وتُقِرُّ القولَ بوجودِ تَغَايُرٍ اعتِبَارِيٍ بين بعض سِماتِهِمَا المفَاهِيميَةِ، دونَها القول بِتَطَابُقِهِمَا (الحال والمقام) المفاهِيمِي ضَرورَةً ولِزَامًا.

المطلب الخامس: "سياق الحال"نحويًا ": جدل "المصطلح" و"المفهوم":

مُنتَحِيًا ومُنتَهِجًا "الإحيَاءَ" له سبيلًا في التَّأسِيسِ الاصطِلاحِي، ومُتَّشِحًا مُتَدَثِّرًا "الأَصَالةَ" و"شُيوعَ الاستِعمالِ" له سَمتًا ومَنهَجًا في الاجتِباءِ المصطَلحِي، ونَظيرًا بما تَقَدَّمنَا لسَانيًا وبلاغيًا لمحٌ من فيضِ بَيانِه، تَستَوقِفُنَا الآنَ آخِرُ مَحَطَّاتِ الجَدلِ الاصطِلاحِي المصطلَحِي لمُصطَلَحِ "سياق الحال" مُفرَدًا ومُرَكَّبًا في أصيلٍ من درسِنا النحوِي العربي، نَنحُوهَا ضَربًا من هذا البَيَانِ.

فأمّا بُعدُ "الاصطِلاحِ" منها، فحَسبُنَا من بَيِّنِهِ أُخرَى أن نُنَبِّهِ نَاظِرَهُ البَدءَ إلى أنّ منهجَ "الإحيَاءِ" المصطَلَحِي[1] يُعَدُّ المَنهَجَ النحوي الأَكثَر اتِّبَاعًا سَبيلًا لِدرسِهِ وتَحقِيقِهِ، وهو مَنهجٌ "اصطِلاحيٌ"[2] قَائمٌ أَسَاسًا على اعتِمادِ مَبدَأ "المقَاربةِ" لا "المطَابقةِ" حَتمِيَّةً مفَاهِيميَةً لَازِمَةً لبناءِ المتَصوَّراتِ المفَاهيميةِ لِمصطلحِ "سيَاق الحَال" هذا بين لِسَانيِّها الحديثِ، ونَحوِيِّهَا القديمِ.

وهذه حَقيقةٌ نحوِيةٌ اصطِلاحيةٌ خيرُ تِمثَالهَا "المُصطَلَحي" النظرُ إلى مصطَلَحِ "سيَاق الحَال" هذا مفردًا لا مركّبًا، ذلك أنّ مُتَقَدِّمَ دَرسنَا النحوِي العربي ما يطالِعنا بِحَالٍ من الأحوَال على صُورةٍ من صُوَرِ مُرَكَّبِهِ (سيَاق الحَال) الإضَافي أو الوصفِي هذا. وإنّما كِفايَة هذا التّركيبِ فيهِ –مِمَّا وقفنا عليه مُتَدَاوَلًا مُتَوَاتِرًا على ألسنةِ نحاتنَا فيه– وُقُوعُ عَجُزِهِ من "الحَالِ" مَوصُولًا بمُفردٍ لفظِهِ حِينًا، أو بِمُرَادِفَاتِهِ أخرَى، نحوًا من: "الحَالِ"، و"الدَّلِيلِ" و"دَلالَةُ الحَالِ"، و"المُشَاهَدَةِ" و"الحَالِ المُشَاهَدَةِ"، و"القَرِينَةِ" و"قَرَائِنُ الأَحوَالِ"، و"فَحوَى الحَالِ"، و"الإِشَارَةِ"، و ...، أو بِثُلَّةٍ من هذه المُصطلحَاتِ وأُخرى تُرَادِفُهُ الدلالةَ، وتُقارِبهُ وتُدَانِيهِ المَفهومَ،

---

[1] نسبةً إلى علم المصطلح" بعامّةٍ اصطلاحًا ومصطلحًا، لا إلى مصطلح "سياق الحال" ذاتهِ هنا بإفرادهِ أو تركيبهِ.

[2] اعتمادًا على مفهوم "المقاربة الاصطلاحية" التي وَقَفنَا عليها قبلُ في مُتَقَدِّمِ هذا البحث، والتي تنحَا "الاصطلاحَ" أو "المفهومَ" سبيلها لانتِخاب "المصطَلح" اللّساني خاصّةً. ينظر في هذا ما تقدّمَنا بيانهُ وتفصيلهُ.

وإن آسَفَنَا الإقرارُ بأنّ جمعَ هذه المُصطَلحاتِ النَحويةِ –بِإفرَادِهَا أو تَركِيبِهَا– مُعوزَةٌ مُفتَقِرَةٌ غَالبًا إلى سَمتٍ من التَّحدِيدِ المَفاهِيمِي النحوِي، وخاصّةً عند نحاتِنا الأوائِل[1]، وهذا بعض من بَيَانِهَا.

1. "السِيَاقُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

مُمتازًا في استِعمَالاتِهِ النحوية القِلَّةَ والنُّدَانِي، يَكادُ يُجمِعُ جُلُّ من تَقَفَّى أَثَرَ مُصطلحِ "السياق" نَحويًا، أنّه ما نَبَا –أصيلًا غَالِبًا– عن مُعجَمِي دِلالتِهِ اللّغويةِ التي نَظَرنَاهَا مُتَقَدِّمَةً في بِدايةِ هذا البحثِ، فَ«مُصطَلَحُ "السيَاق" من المُصطَلَحاتِ التي استَخدمَها القُدَامَى من النحَاة بِمدلُولِهَا اللّغوِي العَامّ، ولم تكن تحمِل المفهُوم الاصطِلاحِي الذي أصبَح شَائِعًا فِيمَا بين علمَاء اللّغةِ المحدثِين، ولا سِيَّمَا الدِلاليِين فيهم»[2]. مُتَمَاهِيًا في افتقارِهِ واحتِمَالِهِ النحوي الأصيلِ هذا، غالبًا من مَاهِيَتِهِ الاصطِلاحيةِ المُحدَثةِ عند نُظَرائِهِ من المفسّرين والأصُوليين واللّغَويين والبلاغيين، فعلى «الرُّغمِ من تَعوِيلِ القُدَمَاءِ على السِياقِ للإِفَادَةِ منه في فَهمِ النَّصِ أو بِنَائِهِ، إِلَّا أنّه لم يُعتَدَّ به مُصطَلَحًا قَائِمًا في العُلُومِ المُشَارِ إليها من التّفسير، والأصولِ، واللّغةِ، والبلاغةِ، إذ لم يُوضَعْ له تَعرِيفٌ مُعَيَّنٌ، ولم يَجرِ له في كُتُبِ الاصطِلَاحِ ذِكرٌ»[3].

وكُنَّا قد ذَكَّرنَا مِرَارًا قَبلُ صُعُوبَةَ الوقوفِ على حَدٍّ مفَاهِيمِي له عندهم، حتّى إنّ حَدَّهُ البلاغي قد «تَأَخَّر ظُهُورُهُ إلى أوَائِلِ القرنِ الثَّامن الهجري، وقَلَّ ذِكْرُ ذلك التَّعْرِيفِ فلم يُوقَفْ عليه عند غير السِّجلماسي وابن البناء المراكشي، وخَلَتْ منه كتبُ التَّعريفاتِ والمصطَلَحاتِ في تُرَاثِنَا»[4] البلاغي، وقَبلَهُ أَصِيلُهُ النحوي[5] الذي تهَادى التَّعبِيرَ عنه والدِلالةَ عليهِ من خِلال ثُلَّةٍ من أَلفَاظٍ أخرى تُفِيدُهُ، نحوًا ممّا نطَالعهُ عند سيبويه،

---

[1] وهذا لِجُملةِ اعتباراتٍ نحويةٍ تَذَاكَرَهَا الدّارسون ليس أَدنَاهَا ما تَنتَهِجُهُ بِعَامَّةٍ كُلُّ معرفةٍ علميةٍ أو إنسانيّةٍ أو لسانيّةٍ في بداياتها من مَيلٍ إلى التَّيسِيرِ والتَّبسِيطِ في اصطِلاحاتها ومصطَلَحاتها، إذ ما تَفصِيلُ بَيَانِهَا بالغايةِ الأساسِ لنا لها، نَاهِيكَ عن ذلك المَّيلِ النحوي العربي الغالب أَنذَاكَ إلى الإيجازِ، والإرتِكانِ إلى فطرةِ العربي وسَلِيقَتِهِ في فهم مدلولاتِ المصطلحاتِ النحويةِ وحمولاتِها المفاهيميةِ، مع ما تأَكَّدَ آنَئِذٍ من سيطرةِ الجانبِ "العَمَلِي التّطبيقِي" على الصناعة النحوية بخلاف مقابلِهِ "النظري"، ونظائر هذه التّعليلاتِ كثيرةٌ ما يَسَعُنَا ذِكرُهَا جملةً.

[2] أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مالك يحيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، اللاذقية، مج. 30، ع. 2، 2008، ص40.

[3] دلالة السياق، ص41.

[4] القرائن في علم المعاني، ضياء الدين القالش، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 2011، ص135، بتصرّف.

[5] إقرارًا بأنّ أصالةَ البحث البلاغي نحويةٌ أساسًا.

هذا الأخير الذي «لم يُشِرْ إلى لَفظَةِ "السيَاق"، ولكنَّه عَبَّرَ عن مفهُومهِ من خلال أَلفَاظٍ عِدَّةٍ تَكرَّرَ ذِكرُها في سَائرِ أَجزَاءِ الكتَابِ، ومعظم هذه الألفَاظ تَتعلَّق بالكَلام والمُتكلِّم والمُخاطَب، وهي ألفَاظٌ تتَّصل في مُعظمِها بِاللُّغةِ المَنطُوقةِ لا المَكتُوبةِ، وهناك ألفَاظٌ أخرَى تُطالِعنا أيضًا نحو "الْتِبَاسٌ ومُلتَبِسٌ ونِيَّةٌ"، وهي تتَّصلُ بِمدَى التَّفاهُمِ أو التَّواصُلِ الذي يَتِمُّ بين المتَكلِّمِ والمُخاطَبِ»[1].

وعلى العمومِ فقد اعْتَاضَ النحَاة في بِضعِ مَواضِعَ من كُتُبِهِم عن ذِكرِ مُصطَلَحِ "السيَاق" –بلفظهِ مفردًا– بِثلَّةٍ من مُصطَلَحَاتٍ نَحويةٍ أُخَرَ تَتَقَارَبُهُ مَاهِيَةَ المفهومِ، وتَترَادَفَهُ المُصطَلَحَ. ومن جملَة هذه المُصطَلَحاتِ التي تذَاكرهَا هؤلاءِ "القَرِينَة"، وإن اعتَاضَ عنها أَوَائِلُهُمْ هي الأخرى (القرِينة) بِثلَّةٍ من مُصطَلَحاتٍ نَحويةٍ أُخَرَ تُدَانِيهَا ذاتَ المفهومِ نحوَ: "الآيَةِ" و"الرَّابِطِ" و"الدَّلِيلِ" و"الأَمَارَةِ" و"الدِلالَةِ"، فَ«مُصطَلَحُ "القَرينَة" لم يظهَر عند النَحويينَ المُتقَدِّمِينَ مُصطَلَحًا نَحويًا، أو لُغوِيًا، بل إنّهم اعتَاضُوا منها بِمصطَلَحَاتٍ قَرِيبَةٍ، أو مُرادِفةٍ لِمَعنَاهَا المُعجَمِي منها: مصطَلَح "الآيَةِ، الرَّابِطِ، الدَّلِيلِ، الأَمَارَةِ، الدِلَالَةِ". فَاستَعمَلَ سيبويه مصطَلَح "الآيَةِ" عِوَضًا عن "القَرينةِ"»[2]. ومن مَقولِهِ دِلالةً على هذا الضَّربِ من الاستِعمَالِ: «وذلكَ أَنَّكَ رَأَيتَ صُورَةَ شَخصٍ فَصَارَ آيَةً لك على مَعرِفَةِ الشَّخصِ فَقُلتَ: عَبدُ اللهِ ورَبِّي، كَأَنَّكَ قُلتَ: ذَاكَ عَبدُ اللهِ، أو هذا عَبدُ اللهِ. أو سَمِعتَ صَوتًا فَعَرَفتَ صَاحِبَ الصَّوتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ على مَعرِفَتِهِ»[3].

غير أنّ هذا التَأَخُّرَ في الذِّكرِ والتَّوارِدِ النحوِي لِمصطَلَحِ "القَرِينَةِ"، ما مَنَعَهَا بِالضَّرُورةِ بَعدُ شُيُوعَ الاستِعمالِ، ومقَاربةَ المَفهومِ ومَصطَلَحَ "السِيَاقِ"، ذلك أنّنا كثيرًا ما «نَجِدُ في تُراثِنَا النَحوِي حَدِيثًا عن "السيَاق" من خلالِ الحدِيث عن القَرائِنِ، فمن يتَأَمَّل تعرِيفَ "القَرِينَةِ" يَلمَحُ ثَمَّةَ عَلاقةً بينها وبين "السِيَاقِ"»[4].

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص51.

[2] القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة ناشرون وموزّعون، عمان، ط1، 2009، ص20.

[3] كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1998، 130/2.

[4] قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة عين شمس، مصر، 2016، ص45.

بل إنّ تمّام حسّان لَيَذهَبُ من هذا النظرِ مدًى أَبعَدَ، فَيَجتَمِعُ –ضَربًا من التّركِيبِ المُصطَلَحِي– مُصطَلَحَيْ "القَرِينَةِ" و"السِيَاقِ" هَذَيْنِ، ويَجعَلهمَا بِمَثابَةِ المُصطَلَحِ الواحِد، وذاك هو مصطلَح "قَرِينَة السيَاق"، وتُعَدُّ هذه "القَرِينَة" عنده «كُبرَى القرائِن النحويَة، لأنّها قد تَعتَمِدُ على شَيءٍ من القرَائنِ النَحويَة المُفرَدةِ، أو تَتَجَاوَزُهَا إلى أُمورٍ دِلالِيةٍ من العقلِ أو المقَام المحِيط بِالجملَة»[1].

وهذه القرائِن التي تَذاكَرهَا الباحث هنا، هي –غالبًا– ذاتُها التي تَقدَّمَهَا نحاتنا الأوائِل بِمسَمَّياتٍ عِدَّةٍ، نحوَ "القَرَائِنُ اللَّفظِيَةُ" و"القَرَائِنُ المَعنَوِيَةُ"، أو "قَرِينَةُ المَقَالِ" و"قَرِينَةُ الحَالِ"[2]، وكَثيرًا ما يُعَبَّرُ «عن القَرِينَةِ الحَالِيَةِ بالسِيَاقِ»[3]. حتّى لقد عُرِّفَتْ "القِرينَةُ المَعنويَةُ" عندهم بتَعريفٍ يُقارِبُ وإلى حَدٍّ بَعيدٍ مفهومَ "سيَاق الحَال" الحديث، من حيث هي «الدَلِيلُ الحَالِي، أي المَفهُومُ من الحَالِ والمَقَامِ دون وُجُودِ لَفظٍ يَدُلُّ عليه»[4].

واستعمل السيوطي في الهمع مصطَلَحَ "قَرِينَة السِيَاقِ"، قَاصِدًا بِـ"السيَاق" هنا قَسِيمَهُ المَقالِ أو اللّغوي، وهذا في معرضِ حَديثِهِ عن تَقدِيرِ المَحذُوفِ في قوله تعالى: ﴿ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ﴾ [سورة فصلت 14]، «فإنّ المَعنَى لو شَاءَ رَبُّنَا إرسَالَ الرُّسُلِ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً بِقَرِينَةِ السِيَاقِ»[5]، ولِنَظَرِ مصطلَح "القَرِينَةِ" هذَا "حَالِيّهَا" تَمَامٌ آخرُ أَتٍ يَعقُبُهُ.

وبعامّةٍ فإنّ نظرَ العَلاقةِ بين "السِيَاقِ" و"القَرِينَةِ" نَحويًا مُصطَلَحًا ومَفهُومًا درسٌ يَطُولُ نَظَرُهُ، وتَتَعَدَّدُ سُبُلُهُ، ويَحتَدِمُ جَدَلُهُ، وقد أَفَاضَهُ جمهور الدّارسينَ مُفَسِّرِينَ وأُصُولِيِينَ ولُغَوِيِينَ، قُدَمَاءَ ومُحدَثِينَ التَحقِيقَ والبَيَانَ، وخَلُصَ بعضُهم إلى أنّ بينهما (السيَاق والقرينَة) عَلاقةً من عُمُومٍ وخُصُوصٍ، لأنّنا «إذا نَظرنَا

---

(1) البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص212.

(2) والحقيقة أنّ مُصطَلَحَ "القَرِينَةِ" هذا، لَهُوَ كما مصطَلَح "سياق الحال" بالنّسبةِ لَنَا، مُصطَلَحٌ مُتَعَدِّدُ زوايَا النظرِ، مفهومًا وأقسامًا مُحتَدِمُ جَدَلِهَا.

(3) معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، ص288. ولَسْنَا نبتغي بِتِرِدَادِ هذا القول هنا أُخرى، العودةَ مجدّدًا إلى جَدلٍ ما ينتهِي نَظرُهُ حول مفهوم "السِيَاقِ" عَامًّا أو مُختَصًّا المَقَالَ أو الحَالَ.

(4) الموسوعة النحوية والصرفية الميسّرة، أبو بكر علي عبد العليم، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص419. ولم يختصّ الجرجاني في تعريفاته "القَرِينَة الحَالِيَة" بتعريفٍ، بل اكتفَى بتعريف "القرينة" عامّةً بأنّها: «أمرٌ يُشِيرُ إلى المَطلُوبِ». معجم التعريفات، ص146.

(5) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992، 15/3.

إلى عَلاقَة القَرِينَةِ بِالسِيَاقِ فَسَنَجِدُ أَنّ مصطَلَحَ "القَرِينَةِ" أَعَمُّ و"السياق" أَخَصُّ، أي أَنّ السِيَاقَ قَرِينَةٌ من القَرَائِنِ»[1].

غير أنّ سِمَاتِ هذا التَّبَايُنِ المفاهيمِي بين هَذَيْنِ المُصطَلَحَينِ نحويًا خاصّةً، ما يَمنَعُ بِحَالٍ الإقرار بِبَالِغِ أَهَمِيَّتِهِمَا في تَجلِيَةِ بعض خَفَايَا المَعنَى، ورَفعِ ودفعِ وَهْمِ احتِمَالِ اللَّبسِ عنه، فَ«السِيَاقُ مَقَالِيًا كان أو مَقَامِيًا هو مَصدَرُ القَرَائِنِ، إذ عليه يَتَّكِلُ المُتَكَلِّمُ في أن يَلتَمِسَ منه المُتَلَقِي القَرِينَةَ المُعِينَةَ على فَهمِ المَعنَى»[2].

2. "الحَالُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

ولئن غَدَتْ هذه حَالُنَا ومصطَلَحَ "السيَاق"، وقد نَظرنَاهُ عند نحَاتنا الأَوَائِلِ فَأَلفَينَاهُ قليلَ الذِّكرِ، عَامَّ الدلالةِ، مُعوِزَ المَفهومِ –إن عَامًّا أو خَاصًّا– نحوًا مِمَّا تَهَادَى وتَصَايَرَ إليه الدّرس اللّساني الحديث في حَدِّهِ[3]. فإنّ هذا الحُكم مَا يَنسَحِبُ نَحويًا على عَجُزِهِ من مصطَلَحِ "الحَالِ"، في تَمَاهِيهَا المَفاهِيمِي المُتَدَانِي والمُتَقَارِبِ إلى حَدٍّ بعيدٍ ومفهُوم "سيَاق الحَال" حَديثًا[4].

وحتّى وإن لم يَثبُتْ نَحويًا مُتَقَدِّمًا اجتِماعُهَا و"السِيَاقَ" حَادِثَ تركيبِهما الإضَافِي هذا (سيَاق الحَال)، فإنّ هذا التَّأَخُّرَ في «استِعمَالِ المُصطَلَح لم يَنسَحبْ على وُجُودِ المَفهومِ. فقد كان مَفهومُ المَقَامِ حَاضِرًا في الدِّرَاسَاتِ النحويَة منذ سيبويه. وقد اسْتَعمَلَتْ وَسائِل مُختَلفةٍ لِلتَّعبيرِ عنه، منها ما صَارَ دَارِجًا في كتبِ النحاةِ، وأَخَذ شَكلًا اصطِلاحِيًّا مثلَ "قَرِينَة المُشَاهَدَةِ" و"دِلَالَة الحَالِ"»[5].

---

[1] قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، ص46.

[2] أمن اللّبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006، ص104.

[3] وقد فَصَّلنَا طَويلًا جَدَلَ مفهومِهِ اللّساني في مقاربتنا المصطلحيةِ آنِفًا.

[4] ومن هنا تَأَتَّى انتِخَابُنَا الأَهَمُّ والأساسُ لمصطَلَحِ "الحَالِ" دون "المَقَامِ" اعتِبَارًا أَخَصَّ منّا بعامِلَيْ "الأصالةِ" و"الشّيُوعِ" في الاستِعمَالِ، وقد سبقنا إلى تِبيَانِ علّةِ هذا الاجتباءِ والانتخابِ مرارًا في متقدِّمِ مقاربتنا المصطلحيةِ، وسنأتي إلى مزيد بيانِهَا لاحقًا.

[5] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، باديس نرجس، مركز النشر الجامعي، منوبة، ط1، 2010، ص39. مع تصرّفٍ في ذكر مصطلح "سياق الحال" هنا، والذي لم يُورِدهُ الباحثُ بِلَفظِهِ هَذَا.

وليس أدلَّ على حَقيقِ هذا اللَّحظ، من أنّ نحَاتنا الأوائِل قد انتَخَبُوا وارتَضَوا لِأَنفُسِهِم مُصطَلَحَ "الحال" هذا، لِيُعَارِضُوا ويَتَهَادَوا ببعضِ مُتَصَوَّرَاتِهِ المَفَاهِيمِيَةِ التي ما استَقَرَّتْ وما نَضُجَتْ له بَعدُ –حَالُهُ حَالُ مصطلحِ "السياق" قبلُ وإن بدرجةٍ أَقَلَّ– مُستَجَدًّا من مَفهُومِ سياق الحال في الدّرس اللّساني الحديثِ.

والحقيقة أنّ هذا التَّأَخُّرَ عن القَرَارِ والنّضجِ بِضَائِمِ إِيَّاهُمْ، ولا بِمنتَقَصٍ فَضيلَةً لهم، بل كَفَى بهذا المصطلحِ (الحَال/سيَاق الحَال) عندهم أنّه ما اسْتَقَرَّ بَعدُ أُخرى عند نظَرائهِم من المُفسّرينَ والأصوليينَ واللُّغوِيينَ والبَلاغيينَ، بل وأَشَدُّهُ وأَدهَاهُ وأَمَرُّهُ أنّهُ ما استَقَرَّ أيضًا بَعدُ مُفهُومًا جامعًا مانعًا حتّى عند ثلّةٍ واسعةٍ من مُحدَثِ اللِّسَانِيينَ الغربيينَ والعَرَبِ، وقد تَأَمَّلنَاهُ ووَقَفنَا عليه كثيرًا قبلُ، فَأَلفَينَا انتِفاءَ قَرارِهِ عندهم ثَبْتًا كذلك.

وعلى الجملَة فإنّ من يَتَأَمَّل ويَتَحَقَّق كتبَ نحاتِنا الأَوائِلِ وفي مُقدّمتِهم كتاب سيبويه، فَسَيَجِدُ أنّه «استَعمَلَ مُصطَلَحًا تَكرَّرَ في أكثرَ من مَوضِعٍ، وهو مُصطَلَحُ "الحَالِ"، ولعلَّه أَقدَمُ مُصطَلَحٍ في التُراثِ العربِي والنحوِي يَقتَرِبُ من مفهومِ سيَاق الحَال، وأَغلَبُ الظَنِّ أنّ هذا المُصطَلَحَ عند سيبويه يَرجِعُ إلى أُستَاذِهِ الخليل»[1].

هو إذن مُصطَلَحُ "الحَالِ" مُفرَدًا ومُرَكَّبًا، وقد تَكَرَّرَهُ ذِكرُهُ والتّصريحُ به –في بَابِ "الحَذفِ" خَاصَّةً– في بِضعِ مَوَاضِعَ من الكتابِ، كَمَا وتَذَاكَرَهُ بَعدَهُ جَمعٌ وَاسِعٌ من النحاةِ، مُفرَدًا حِينًا، ومُرَكَّبًا أخرى ومُصطَلَحَاتِ: "الدَّلِيلِ"، و"المُشَاهَدَةِ"، و"القَرِينَةِ"، و"اللِّسَانِ"، و"الفَحوَى"، و"الإِشَارَةِ"، و...، وهي مُحتَمِلَةٌ أَجمَعُ «مَفَاهِيمَ قَرِيبَة جدًّا من المفهوم الحديث للمقام. غير أنّها تَتَفَاوتُ من حيث الضّيقِ والاتّساعِ»[2]. فَلِكُلٍّ منها ضَربٌ ودِلَالَةٌ غَالِبَةٌ في الاستِعمَال النحوِي تَتَهَادَاهُ وتَختَصُّهُ.

ولكن حَسبُنَا الآنَ أن نَقِفَ على مُصطَلَحِ "الحَالِ" هذا مفردًا ومركَّبًا، فَنَنظُرَهُ البدءَ مُتَعَدِّدًا مُتَنَوِّعًا من أَضربِ استِعمَالاتِهِ دِلاليًا لا وَظِيفيًا، ثمّ لِنَعقُبَهُ ونَتَهَادَاهُ ونَستَخلصَهُ تَالِيًا مُتَعَدِّدًا ومُتَبَايِنًا من دِلَالَاتِهِ ومُتَصَوَّرَاتِهِ المَفَاهِيمِيَةِ النحويةِ تَتَعَاقَبُهُ وتَتَعَالَقُهُ وتَمتَازُهُ، والتي أَجمَعَ جُلُّ من تَحقَّقَهَا أنّهَا واقعةٌ ودَائرةٌ غَالبًا في فَلَكٍ من أُطُرٍ وأبعادَ دلاليةٍ معجميّةٍ ومَفاهِيميةٍ ثلاثةٍ، تتَّصلُ وتَتقَاطَعُ دَرسَهُ "الحَدَثَ" أو "الفِعلَ الكَلامِي" نَحويًا، وقوامِها الأساسُ: "الزَّمَانُ" أَنَا لا بَعْدًا البَدءَ، ثمّ "الهَيئَةُ" تَعقُبُهُ تَوصِيفًا وتَصوِيرًا له،

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص51، وص53–54. وينظر فصول في علم الدلالة، ص128. وأصول النظرية السياقية، ص46.

[2] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص52.

وصولًا إلى "الحَالِ" مُتَّسِعَةً –قليلًا– ذلك المفهُوم الذي يُجَاوِزُ مُدرَكَ الحَوَاسِ حَسبُ: مُشَاهَدَةً وسَمعًا، لَمْسًا وشَمًّا وتَذَوُّقًا، إلى ذِهنِيّهَا أيضًا وما يُوجِبُهُ من إعمَالٍ عَقلِي لِمبدأ "التَّأوِيلِ"، وذلك بِتَأوِيلِ المُخاطَب خَاصَّةً لِجملَةِ المعَاني الصَّادِرةِ عن مُدرَكِ الحَوَاسّ المتقدِّمةِ آنِفًا.

وهكذا وبِاجتِماعِهِ ثُلَّةَ هذه السِّمَاتِ المفَاهِيمِيةِ أَجمَعُ، أَمكَنَ لمصطلحِ "الحَالِ" نحويًا أن يَكتَسِيَ تلك الحَظوَةَ والأهمَيّةَ «في النَظريَة النحويَة العربيَة، فهو لَفظٌ ذو دِلالاتٍ مُعجَميّةٍ مُتنوِّعةٍ وذو وَظَائِفَ مُتَبَاينَةٍ. فهو المَقَامُ، وهو الهَيئَةُ التي تَتَجَلَّى في وَظِيفَةِ الحَالِ، وهو زَمَانُ الحَاضِرِ»[1]. وهذهِ الآنَ أضربٌ جليّةٌ من استِعمَالاتِهِ وتَهاديَاتهَا المفاهيميةِ مفردًا ومركَّبًا.

فأمّا مصطلحُ "الحَالِ" مفردًا، فمن جَلِي إفادَتهِ الهَيئَةَ تبيَانًا وتَوصِيفًا له نَفسِيًّا واجتِمَاعِيًا[2]، فنحوه حديث سيبويه على ما يَنتَصِبُ على إضمَارِ الفعلِ المُستَعمَلِ إظهَارُهُ: «ومن ذلك أيضًا أن تَرَى رَجُلًا قد أَوقَعَ أَمرًا أو تَعَرَّضَ له فتَقول: "مُتَعَرِّضًا لِعَنَنٍ لم يَعنِهِ"؛ أي دَنَا من هذا الأَمرِ مُتَعَرِّضًا لِعَنَنٍ لم يَعنِهِ، وتَرَكَ ذِكرَ الفِعلِ لمَا يَرَى من "الحَالِ". ومثله: "بَيْعَ المَلَطَى لا عَهْدَ ولا عَقْدَ"، وذلك إن كُنتَ في حَالِ مُسَاوَمَةٍ وحَالِ بَيعٍ، فَتَدَعُ أُبَايِعُكَ استِغنَاءً لِمَا فيه من الحَالِ»[3].

ومن ذلك أيضًا قوله مُعَقِّبًا على بعض أَقوَالِ العَرَبِ: «مَازِ رَأسَكَ والسَّيفَ، كما تقولُ: رَأسَكَ والحَائِطَ، وهو يُحَذِّرُهُ، كَأَنَّهُ قال: اتَّقِ رَأسَكَ والحَائِطَ. وإنَّمَا حَذَفُوا الفِعلَ في هَذِهِ الأَشيَاءِ حِينَ ثَنَّوْا لِكَثرَتِهَا في كَلَامِهِم، واستِغنَاءً بِمَا يَرَوْنَ من الحَالِ، وبِمَا جَرَى من الذِّكرِ»[4]. فمصطلحُ "الحَالِ" في جَمعِ هذه الأقوالِ مُحتَمِلٌ مُتَعَدِّدًا من دلالاتٍ نفسيّةٍ: كَ"الخَطرِ" في قوله "مُتَعَرِّضًا لِعَنَنٍ لم يَعنِهِ"، و"التّحذيرِ" في قوله "مَازِ رَأسَكَ والسَّيفَ"، ونحوها اجتِمَاعِيُّهَا من المعامَلة في العقود بَيعًا ومُسَاوَمَةً.

3. "الدَّلِيلُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

فأمّا: "الدَّلِيلُ" فَمُتَعَدِّدَةٌ مُتَنَوِّعَةٌ صِيغُهُ مُضافًا و"الحَالَ" نحوًا من "الحَالِ الدَّالَةِ"، و"دَلالَةُ الحَالِ"، "الدَّلِيلِ الحَالِي" أو "دَلِيلُ الحَالِ"، و...، وقد اشتَرط النحَاة تَحقِيقًا لهذا "الدَّلِيلِ" أو "الدلالةِ الحاليةِ" –إضَافةً لِبُعدَيْ الزَّمَانِ والهيئةِ– تَوَافُرَ شرطِ "الحَضرَةِ"، أي الحُضُورُ المَادِي الحِسِّي المُبَاشِرِ لِلمُتَكَلِّمِ أَنَ وُقُوعِ الفعلِ

---

(1) المشيرات المقامية في اللّغة العربية، المرجع نفسه، ص49.

(2) وقد سَبَقنَا وأن بَيَّنَّا أنّ مُصطَلَحَ "الحَالِ" مُحتَمِلُ الدلالتين الاجتماعية والنّفسيّةِ آنًا معًا تَتَدَاخَلَانِهِ وتُفِيدَانِهِ.

(3) كتاب سيبويه، 272/1.

(4) المرجع نفسه، 275/1.

الكلامِي، آلَةً من مُشَاهَدَةٍ وسَمعٍ خَاصَّةً، لِيُصِيبَ به تأكيدًا لصَحَّةِ الوَصفِ ودِقَّةِ تَصوِيرِ الحَدثِ أو الفِعلِ الكَلامِي، اعتِبارًا به خَيرَ هَادٍ لإفَادةِ الدِلالةِ النَحويةِ صِحَّةً ووُضُوحًا.

وعلى العُمومِ فإنّ من الدّارسِين من يرَى في تَوَافُرِ مَبدَأ "الحَضرَةِ" هذا –تَوصِيفًا لهذا الفعل الكلامي– امتِيَازًا لِمستَوَيَاتٍ ثلاثةٍ يُفيدُهَا اصطِلاحُهُم النحوِي "دِلالةُ الحَالِ"، «المستَوى الأوَّل: دِلالَة الحَالِ الحَاصِلَةِ بما يَحضُر حُضُورًا مَادّيًا مَحسُوسًا. المُستَوى الثانِي: دِلالَة الحَالِ الحَاصِلَةِ بما يُستَنتَجُ من القَرائِنِ الحِسِّيَّةِ، فَيقُومُ على ما هو حَاضرٌ مَادِّيًا ويَتجَاوزُهُ بِفضلِ إعمَال الفكرِ فيه. المستَوى الثالِث: دِلالَة الحَالِ الحَاصِلَةِ بِالذِّهنِ فقط دون أيّ مُسَاهمَةٍ ممّا هو حَاضرٌ حِسِّيًا. فَتَستَدعِي في هذه الحَالَةِ الحُضُورَ الذِّهنِي قُدرَاتنَا الفِكريَة ودَرجَةُ الذَّكَاءِ والمَعرِفةُ الحَاصِلةُ لَدَينَا»[1].

ومثلًا عن أَضربِ هذا الاستِعمَالِ النحوِي لِمُصطَلَحِ "الحَالِ الدَّالَة" مُعتَمَدًا من مُشَاهَدَةٍ حِسيَّةٍ حَاضِرةٍ، وتَوصِيفٍ لِهيئَةٍ نَفسيَّةٍ واجتِماعِيةٍ حَاصِلَةٍ هي الضَّربُ، والتَّوبِيخُ والإنكَارُ، قول المبرّد 210–285هـ: «تَقُولُ إِذَا رَأَيتَ رَجُلًا في ذِكرِ ضَرْبٍ: زَيدًا. تُرِيدُ: زَيدًا اضرِبْ، واستَغنَيتَ عن قَولِكَ: إِضرِبْ بِمَا كَانَ فِيهِ من الذِّكْرِ، فَعَلَى هذا إذا ذَكَرَ فِعْلًا. فَقَالَ: لَأَضْرِبَنَّ، قُلتَ: نَعَمْ، ضَرْبًا شَدِيدًا. فَإِنْ لم يَكُنْ ذِكْرٌ، ولَا "حَالٌ دَالَّةٌ"لم يَكُنْ من الإظهَارِ بُدٌّ»[2].

ومن مُصطَلَحِهِم "دَلالَة الحَالِ" قوله أيضًا في باب: "المصَادر في الاستِفهامِ على جِهةِ التَقدِيرِ وعلى المَسأَلَةِ": «وذلك قَولُكَ: أَقِيَامًا وقد قَعَدَ النَّاسُ. لم تَقُلْ هذا سَائِلًا، ولكن قُلتَهُ مُوَبِّخًا مُنكِرًا لمَا هو عليه، ولولا "دَلَالَةُ الحَالِ" على ذلك لم يَجُزْ الإضمَارُ»[3].

وبهذا اللَّفظِ أيضًا تَذاكَرهُ الرّماني (296–384هـ) في رسائِله: «طَلَبُ أو دَلَالَةُ الخَلفِ من المَحذُوفِ دَلَالَةُ شَيءٍ يَقتَضِي مَعنًى مَا لم يُذكَر مِمَّا تَقدِيرُهُ أن يُذكَرَ، وذلك نحوَ تكبِيرِ النَّاسِ عِندَ طَلَبِ الهِلَالِ، يَقتَضِي مَعنَى رَائِي الهِلَالِ كَأَنَّهُ نَاطِقٌ بِهِ وتَوقُّعُ النَّاسِ لِلهِلَالِ، إِذَا قَالَ قَائِلٌ في تلكَ الحَالِ الهِلَالَ، يَقتَضِي هذا الهِلَالَ والفِعلُ لِلشَّاهِدِ من نحو القُربِ والإعطَاءِ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: وَزَيدًا يَقتَضِي اضْرِبْ زَيدًا أو اعْطِ زَيدًا، فَهَذِهِ دَلَالَةُ الحَالِ التي تَصحَبُ الكَلَامَ»[4].

---

[1] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص45–46.

[2] المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د/ط، 1994، 267/3.

[3] المرجع نفسه، 228/3.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص36.

وبلفظهِ أيضًا ذكرَه ابن جني في خصائصه: «ومن ذلك أن تَرَى رَجُلًا قد سَدَّدَ سَهمًا نَحوَ الغَرَضِ ثُمَّ أَرسَلَهُ، فَتَسمَعُ صَوتًا فتقول: القِرطَاسَ واللهِ، أي أَصَابَ القِرطَاسَ. فَ"أَصَابَ" الآنَ في حُكمِ المَلفُوظِ بِهِ البَتَّةَ، وإن لم يُوجَد في اللَّفظِ، غيرَ أَنَّ دَلَالَةَ الحَالِ نَابَتْ مَنَابَ اللَّفظِ»[1].

فِيمَا يَتَوَارَدُ كَثِيرًا مصطلحهم "الدَّلِيلِ الحَالِي" أو "دَلِيلُ الحَالِ" في باب "الحَذفِ أو الإضمَارِ" خَاصَّةً، ومن ذلك ما ذَكَرهُ ابن هشام (708–761هـ) في شروط الحَذف، وقدّ عدَّدَهَا ثمانيةً، «أَحَدُهَا: وُجُودُ "دَلِيلٍ حَالِيٍ"، كَقَولِكَ لمن رَفَعَ سَوطًا: "زَيدًا"، بِإضمَارِ "اضرِبْ"»[2]. وهذا "الدَلِيلُ الحَالِي" هنا حِسِّيٌ أَنِيٌ مُشَاهَدٌ، وهَيئَتُهُ "رَفْعُ السَّوطِ". وتُشَكِّلُ "الحَالُ" هنا «دليلًا قاطعًا عند النحويين في إتمَام ألفَاظ الكلامِ المُختَزَلَة، لأنّ "المُشَاهَدَةَ" قد أَغنَتْ عنها.

وقد أولَى النحويون العرَب ذلك اهتِمامًا كبيرًا للوصُول إلى المعنَى، من خلالِ تقديرِ المَحذوفِ اعتِمادًا على ما تدلُّ عليه "الحَالُ"، وهذا دَليلٌ على أنّهم قد دَرَسُوا اللُّغَةَ بِوصفِها ظَاهرةً اجتِماعِيةً غير مُنفَصلَةٍ عن مُحِيطِ استِعمَالِهَا»[3].

4. "المُشَاهَدَةُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

وبعض أهمّ ما ذَكرَهُ نحاتنا قبل عن مُصطلحِ "الحَالِ" مُرَكَّبًا ومصطَلح "الدَّلِيلِ" بِمُتَعدِّدٍ من صُوَرِهِ، يُدانِيهِ فيه أيضًا من صُوَرِ هذا التّركيب مصطلحُ "المُشَاهَدَةِ" مُفرَدًا حِينًا، ومُركَّبًا و"الحال" أُخرى، وبعضٌ من مُرادِفاتِهَا ثَالثَةً، ذلك أنّ «التَّعبِيرَ بِالحَالِ المُشَاهَدَةِ مُصطَلَحٌ صَرِيحٌ من مُصطَلَحِهِم»[4].

حتّى إنّنا أَلفَينَا من بعض الدّارسينَ العرب المُحدَثِينَ من يَجتَبِي هذا المصطَلحَ (الحال المشاهدَة) لِيُعَارِضَ به حديثًا من مفهومِ "سيَاق الحَال"، كما هي الحال مع الدكتور رمضان عبد التوّاب حين صَرَّحَ بأنّه وَقَعَ «في الحِيرَةِ أَوَّلَ الأَمرِ في اختِيارِ المُصطَلَحِ المُنَاسِبِ الذي يمكن أن يُطلَقَ على هذه المَجمُوعَة من الألفَاظ والتَّعبيرَاتِ، وتَقَلَّبْتُ بين مُصطَلَحَاتِ: "الحَدَثِ التَارِيخِي" و"الدِلالَة التَارِيخِية" و"سيَاق الحَال".

---

(1) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجّار، منشورات دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1952، 1/284–285.

(2) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2002، 6/317.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص84.

(4) الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص135.

وذَكَّرَنِي هذا المُصطَلح الأخِيرُ بإطلاقِ "ابن جنّي" عبارَة: "شاهِد الحَالِ" على شَيءٍ قَرِيبٍ ممّا نحن فيه، فَرَأَيتُ فيه مُصطَلَحًا عَرِبيًا أَوْلَى بِالرِّعَايةِ والإحيَاءِ»[1].

وقد تَهَادَى العوادي مَفهُومَ مُصطَلَح "الحَالِ المُشَاهَدَةِ" هذا عند سيبويه، فَرأَى أنّه يُرِيدُ به تلك «الحَالَ التي يُولَدُ فيها الكَلامُ، وهي الأُمُورُ المُشَاهَدَةُ في المَوقفِ الكَلامِي، وما يُحِيطُ بِالشَّخصِ وما يُلابِسُ ظُرُوفَهُ، ولا شَأنَ له بالسيَاق اللّغوِي»[2]، وهذا حَدٌّ يدَاني كثيرًا حَادثَهُ في الدّرس اللّسانِي الحديث.

كما كنّا نَظرنَا قبلُ مع مُصطَلَحِ "الدّليلِ"، ما يمكِن لِمصطَلَحِ "الحَالِ المُشَاهَدَةِ" هذَا –مركّبًا خاصّةً– أن يَحمِلَهُ من امتِيَازٍ خَاصّ وبَالِغٍ في إفادَةِ المعنَى النحوِي الدِلالي مَنطُوقًا لا رِوَايَةً، نَظرًا لاعتِمَادِهِ الأسَاس على عُنصرِ "الرُّؤيةِ الحِسَّيَّةِ الآنِيَّةِ" المُباشِرةِ لهذا الحَدثِ الكَلامِي آنَ وُقُوعِهِ وتَحقُّقِهِ الفِعلِي، وخَاصَّةً أن صَاحَبتهُ من الحَوَاسِّ حَوَاسٌّ أُخرَى من السَّمعِ واللَّمسِ والشَّمِّ والتَذَوُّقِ التي أَمكَنَهُ اجتِمَاعُهَا.

و"السَّمعُ" هنا –حَسَنًا وضَرُورَةً– يَتَقَدَّمُهَا ويُفِيدُهَا البَيَانَ والدِلالةَ، وخاصّةً أنّ الدلالةَ المُستَفَادَةَ من هذه الحَوَاسّ مُفرَدَةً تَظلُّ إفادَةً جُزئِيَةً فقط، وتَمَامُهَا وكَمَالُهَا بِتَضَافُرِهَا وتَعَاضُدِهَا[3]، فَ«لَئِنْ اقتَضَتْ "المُشَاهَدَةُ" حُضورَ الشَّيءِ المُشَاهَدِ لحظَةَ التَخاطُب لِتَكونَ قرِينةً رَافِعةً لِلإبهامِ، فإنّها قد اقتَصرَتْ في التَّعيِينِ على حَاسّةٍ وَاحدةٍ هي حاسَّة البَصرِ. فمع المشَاهدَةِ أنت لا تَحتَاجُ إلّا عَيْنًا تَرَى ما حَولَكَ فَتدرِكُ ما تُشِيرُ إليه. فهو بذلك مُصطَلحٌ ذو دِلالةٍ جُزئِيَّةٍ .. وهو ما جَعَلَ سيبويه يُؤَكِّدُ أنّ "القَرِينَةَ المُفَسِّرةَ" "مَا تَرَى ومَا تَسمَعُ". وقَرِينَةُ "المُشَاهَدَةِ" تُقصُر عن الإلمَامِ بما يُسمَعُ، فأنت لو قلتَ: "انظُرْ إلى هذا" وأشرتَ إلى عَجُوزٍ جَالِسٍ، كانت المُشاهَدةُ كَفيلَةً برفعِ الإبهَامِ. أمّا إذا قلتَ: "أَسَمِعْتَ هذا؟". وأنت تُشِيرُ إلى صَوتٍ لا تَرَى صَاحِبَهُ فإنّك سَتَحتَاجُ إلى قَرِينةٍ أخرَى هي "قَرِينَةُ السَّمَاعِ". ولعلّ هذا القُصُورَ عن الإلمَامِ بِعنَاصرِ الحَضرَةِ هو الذي استَدعَى مُصطَلَحَ "دِلالةِ الحَالِ"»[4].

---

[1] التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990، ص155.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص84.

[3] لا بالكلّيةِ ضرورةً، وإنّما بحسبِ الحاجةِ إليها، وبتضَافرها وسائر عناصرِ "السياق" الأخرى مقالًا وحَالًا، استِجلاءً وتَرجِيحًا لمُلتَبِسِ الدلالة.

[4] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص42–43.

وهكذا وكلّما تَحقَّقَ أَنِيُّ هذا الحُضورِ والاجتِماعِ، كان جَمِيلُ التَّصوِيرِ ودَقِيقُ الوَصفِ لهذا الحَدثِ أَجوَدَ منه –غَائِبًا– حِكَايَةً، وأَبلَغَ منه روايةً، وأَتَمَّ وأَصَحَّ به دلالةً[1]، وقدَيمًا قالَت العربُ: «ليس المُخْبَرُ كَالمُعَايِنِ ... وقَالَ لِي بعض مَشَايِخِنَا رحمَه الله: أنا لا أُحْسِنُ أن أُكَلِّمَ إنسَانًا في الظُّلْمَةِ»[2].

كانت هذه "الحَالُ المُشَاهَدَةُ" لمَحًا من الاصطِلاحِ، وأمّا مُصطَلَحًا فإنّ جَرَيَانَهَا وتَدَاوُلُهَا على أَلسِنةِ النُحاةِ جَمٌّ مُتكَاثِرٌ مفرَدًا ومُرَكَّبًا، فأمّا مُفرَدُهَا فَنَحوهُ قول المبرّد: «هذا بَابُ المَصَادِرِ التي تَشْرُكُهَا أَسمَاءُ الفَاعِلِينَ، ولا تكون وَاقِعَةً هذا المَوقِعِ إلّا ومعها دَلِيلٌ من مُشَاهَدَةٍ»[3].

وأمّا المرَّكبُ المضَافُ منه، فَأكثَرُ ما يَقَعُ منه مُتَّصِلًا و"الحَال"، من مثل قول ابن جني (ت392هـ): «والذي يَدُلُّ على أنّهم قد أَحَسُّوا ما أَحسَسنَا، وأَرَادُوا وقَصَدُوا ما نَسَبنَا إليهم إرَادَتَهُ وقَصْدَهُ شَيئَانِ: أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ معنا، والآخرُ غَائِبٌ عَنَّا ... فَالغَائِبُ ما كانت الجَمَاعَةُ من عُلَمَائِنَا تُشَاهِدُهُ من أَحوَالِ العَرَبِ وَوُجُوهِهَا، وتُضطَرُّ إلى مَعرِفَتِهِ من أَغرَاضِهَا وقُصُودِهَا: من استِخفَافِهَا شَيئًا أو استِثقَالِهِ، وتَقَبُّلُهُ أو إنكَارِهِ، والأُنْسُ به أو الاستِيحَاشُ منه، والرِّضَا به، أو التَعَجُّبِ من قَائِلِهِ، وغير ذلك من الأَحوَالِ الشَاهِدَةِ بِالقُصُودِ، بل الحَالِفَةُ على ما في النُّفُوسِ»[4]. وقوله أيضًا: «ومِنْ ذلك مَا أُقِيمَ من الأَحوَالِ المُشَاهَدَةِ مَقَامَ الأَفعَالِ النَّاصِبَةِ، نحو قَولِكَ إذا رَأَيتَ قَادِمًا: خَيرَ مَقْدَمٍ، أي قَدِمْتَ خَيرَ مَقدَمٍ. فَنَابَتْ الحَالُ المُشَاهَدَةُ مَنَابَ الفِعلِ النَّاصِبِ»[5].

ثمّ إنّهم لَيَتَصَيَّرُونَ مُصطَلَحَ "الأَحوَالِ المُشَاهَدَةِ" هذَا إلى صورٍ مُصطَلَحِيةٍ منه أُخرَى متعدِّدة، نحو "شَهَادَة الحَالِ" أو "مُشَهَادَة الحَالِ" أو "شَاهِد الحَالِ"، «ومن ذلك أن تَرَى رَجُلًا قد سَدَّدَ سَهمًا نَحوَ الغَرَضِ ثُمَّ أَرسَلَهُ، فَتَسمَعُ صَوتًا فتَقول: القِرطَاسَ واللهِ، أي أَصَابَ القِرطَاسَ. فَ"أَصَابَ" الآنَ في حُكمِ المَلفُوظِ بِهِ البَتَّةَ، وإن لم يُوجَد في اللَّفظِ، غَيرَ أَنَّ دَلَالَةَ الحَالِ نَابَتْ مَنَابَ اللَّفظِ. وكذلك قَولُهُم لِرَجُلٍ مُهْوٍ بِسَيفٍ في يَدِهِ: زَيدًا، أي اضربْ زَيدًا. فَصَارَتْ "شَهَادَةُ الحَالِ" بِالفِعلِ بَدَلاً من اللَّفظِ بِهِ»[6].

---

(1) ولتمامِ هذا النظرِ واسعٌ من تحقيقٍ آتٍ.

(2) الخصائص، 1/246–247.

(3) المقتضب، 3/264.

(4) الخصائص، 1/245.

(5) المرجع نفسه، 1/264.

(6) المرجع نفسه، 1/284–285.

ونحوه ما ذكره الأنباري (ت577هـ) في أسرارِه في في بَابِ "الإغرَاءِ": «فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ كَثُرَ في "عَلَيْكَ وعِنْدَكَ ودُونَكَ" خَاصَّةً؟. قِيلَ: لِأَنَّ الفِعلَ إِنَّمَا يُضمَرُ إذا كَانَ عليه دَلِيلٌ من "مُشَاهَدَةِ حَالٍ" أو غيرِ ذلك، فَلَمَّا كانت "عَلَى" لِلاستِعلَاءِ، والمُستَعلِي يُشَاهِدُ مَنْ تَحتَهُ، و"عِنْدَ" لِلحَضرَةِ، ومَنْ بِحَضرَتِكَ تُشَاهِدُهُ، و"دُونَ" لِلقُربِ، ومَنْ بِقُربِكَ تُشَاهِدُهُ، وَصَارَ هذا بِمَنزِلَةِ "مُشَاهَدَةِ حَالٍ" تَدُلُّ عليه، فَلِهَذَا أُقِيمَتْ مَقَامَ الفِعلِ»[1].

غير أنّ من يَتَهَادَى أَوَّلِيَاتِ مُصطَلَحِ "المُشَاهَدَةِ" هذا نحويًا، فَسَيَرَاهُ ويَتَحَقَّقُهُ سَبقُ النحاةِ عنه إلى مُصطَلَحِ "الحَضرَةِ" أَصَالَةَ ذِكرٍ واستِعمَالٍ. فَلَئِنْ «كان مُصطَلَحُ "دَلِيل الحَالِ" من وَضعِ سيبويه، فإنّ مُصطَلَحَ "المُشَاهَدَةِ" لم يَتَوَافَر في الكتَاب، بل لا نكَاد نَجِدُهُ بِلَفظِهِ. إنّما دَلَّ عليه سيبويه بِاستِعمَالِ فعلِ "تَرَى"، وبِاستِعمَالِ لَفظَةٍ أخرَى نَرَى أنّها الأَهَمُّ هي "الحَضرَةُ". وهو مفهومٌ مُضَمَّنٌ في التَعبِيرِ عن المقَام التَخاطُبِي وإن لم يُصَرِّح به. فلا مُشَاهَدَةَ بدون حُضُورٍ ولا دِلالَةَ لِلحَالِ بِدُونِهِ»[2].

ثمّ إنّ مفهوم "الحَضرَةِ" أو "الحُضُورِ" هذا وعلى بَسَاطتِهِ، فإنَّه يُخفِي نَحويًا «أَبعَادًا دِلالِيةً عَامَّةً نَرَاهَا تَتَّسِعُ لعنَاصرِ المقَام التَخاطبِي. فَحضُورُ الشَّيءِ يَقتضِي أن يكون مَوجُودًا في مَكَانٍ وزَمَانٍ مُحَدَّدَيْنِ. فَيَتَعَيَّنُ بِمُشِيرٍ لَفظِي يتَلفّظ به مُتكَلّمٌ ويُوجِّهُهُ نحو مُخَاطَبٍ. ولا يكون ذلك مُفِيدًا إلّا في لَحظَةٍ تَخاطُبِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ»[3].

وهذا سَمتٌ مفاهيميٌ تَحقَّقنَاهُ مُتقَدِّمًا مع رَدِيفِهِ ومُتَأَخِّرِهِ "المُشَاهَدَة"، وقد حَرصَ سيبويه على اختِصَاصِهِ تَوظِيفِهِ واستِعمَالِهِ بِذَاتِ لَفظِهِ هذَا، وهذا «إذا ما تَعلَّقَ الأَمرُ بِرفعِ الإبهَامِ عن الأَسمَاءِ المُبهَمَةِ، أي عن أَسمَاءِ الإشَارَةِ وما شَابَهَهَا كَالضَمَائِرِ والنِّدَاءِ. إذ اشتَرَطَ في استِعمَالِ هذا الصِّنفِ من الأَلفَاظِ أن تكون المُسَمَّيَاتُ التي تَقَعُ عليها حَاضِرَةً حُضُورًا حِسِّيًا»[4]، ومن ذلك قوله: «وحدّثنا يونس أيضًا تصديقًا لقولِ أبي الخطّابِ، أنّ العَرَبَ تقولُ: هَذَا أَنتَ تَقُولُ كَذَا وكَذَا، لم يُرِدْ بِقولِهِ هَذَا أَنتَ، أن يُعَرِّفَهُ نَفسَهُ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ

---

[1] أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص99-100.

[2] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص41.

[3] المرجع نفسه، ص42.

[4] المرجع نفسه، ص42.

أن يُعَلِّمَهُ أَنَّهُ ليس غَيرَهُ. وهذا مُحَالٌ، ولَكِنَّهُ أَرَادَ أن يُنَبِّهَهُ، كأنّه قَالَ: الحَاضِرُ عِندَنَا أَنتَ، والحَاضِرُ القَائِلُ كَذَا وكَذَا أَنتَ»[1].

وكذلك هو عند ابن جني بَعدُ ثَبْتُ الذِّكرِ ومصطلحَ "المُشَاهَدَةِ"، متحقِّقُ السَّمتِ والشَّرطِ أيضًا، وهذا آنَ تَنصِيصِهِ على حسن اعتِبَارِهِمَا في تجلّي صحيح المعاني، تَهَادِيًا لِمَنهَجِ النحاة الأوائلِ في إِفَادَتِهِمَا: «فَلَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمَر، والخليلُ، وأبو الحسن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطَّبَقَةِ والوَقتِ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ المُشَاهَدَةِ وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرِّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه إِشَارَةٌ لا عِبَارَةٌ، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحْضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ. فهذا حَدِيثُ مَا غَابَ عَنَّا فَلَمْ يُنقَلْ إِلَينَا، وكَأَنَّهُ حَاضِرٌ مَعَنَا، مُنَاجٍ لَنَا»[2].

واستَعمَلَ بعضهم مع مصطلحِ "المُشَاهَدَةِ" هذا مُصطَلَحَ "اللَّحظِ" لَهُ رَدِيفًا، من مثلِ ما نُطالِعهُ عند السّهيلي (ت581هـ) في ثَنَايَا حَدِيثِهِ عن "تَفسِيرِ المُضمَرَاتِ" وتَعدِيدِهِ لقنواتِ التَّواصِلِ اللِّسَانِي في قولِهِ: «اعلَم أنّ الكَلَامَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ في نَفسِ المُتَكَلِّمِ يُعَبِّرُ لِلمُخَاطَبِ عنها بِلَفظٍ أو لَحظٍ أو بِخَطٍّ»[3].

5. "القَرِينَة" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

ونحوًا من آنِفَيْهِ "الدَّلِيل" و"المُشَاهَدَة"، يَتَأَتَّى مصطلح "القَرِينَةِ" نحويًا، لِيَحتَمِلَ ويُدَانِي بِمُفرَدِهِ غَالِبًا أَعَمَّ من مفهوم السِيَاقِ عامًّا في محدثٍ من مفهومهِ اللّساني، ونحو هذا الفهمِ هو ما نَتَحَقَّقُهُ بِيِّنًا عند ثلّةٍ من نحاتِنا الأوائِلِ الذي نَاظَرُوهُ بِقَسِيمَيْ "السِيَاقِ" حَالًا ومقالًا "القَرِينَة" له مصطَلَحًا رَدِيفًا أيضًا.

ولعلّ هذا ما يُفسّرُ لَنَا تَوَارُدَ هذا المصطلحِ (القَرِينَة) مَوصُولًا ومُرَكَّبًا بِلَفظِهِ هذا ومُصطَلَحَيْ "الحَالِ" و"المقالِ"، نحوًا ممّا نَجِدُهُ من حديث ابن يعيش عن "حذفِ المبتَدأ والخبَر": «اعلَم أنّ المُبتَدَأ والخَبَرَ جُملَةٌ

---

[1] كتاب سيبويه، 355/2.

[2] الخصائص، 248/1.

[3] نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص170.

مُفِيدَةٌ تَحصُلُ الفَائِدَةُ بِمَجمُوعِهِمَا، فَالمُبتَدَأ مُعتَمَدُ الفَائِدَةِ، والخَبَرُ مَحَلُّ الفَائِدَةِ، فَلَا بُدَّ منهما، إلّا أنّه قد تُوجَدُ قَرِينَةٌ لَفظِيَّةٌ، أو حَالِيَةٌ تُغنِي عن النُّطقِ بِأحَدِهِمَا، فَيُحذَفُ لِدَلَالَتِهَا عليه»[1].

وبمثل هذا الاستعمالِ أيضًا نَصُّهُ في باب "حذف عاملِ الحال"، في قوله: «اعلَم أنّ الحَالَ قد يُحذَفُ عَامِلُهُ إذا كان فِعلًا وفي الكَلَامِ دَلالَةٌ عليه، إمَّا من قَرِينَة حَالٍ، أو مَقَالٍ»[2]. ومن منقوله أيضًا ما أَورَدَهُ الأزهري (ت905هـ) في شرح التصريح: «وقد يُحذَفُ نَاصِبُهُ أي نَاصِبُ المَفعُولِ المُعَبَّرِ عنه كَقَولِكَ لمَن سَدَّدَ سَهمًا: القِرطَاسَ، ولمَن تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ: مَكَّةَ، ولمَن قال: مَنْ أَضرِبُ؟ شَرَّ النَّاسِ. فَالقِرطَاسَ: مَنصُوبٌ بِإضمَارِ "تُصِيبُ"، ودَلَّ عليه المُشَاهَدَةُ، و"مَكَّةَ": مَنصُوبٌ بِإضمَارِ "تُرِيدُ"، ودَلَّ عليه قَرِينَة الحَالِ، و"شَرَّ النَّاسِ": مَنصُوبٌ بِإضمَارِ "اضرِبْ"، ودَلَّ عليه قَرِينَة المَقَالِ»[3].

6. "فَحوَى الحَالِ" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

و"فَحوَى الحَالِ" هذا إلى استِعمَالاتِ البَلاغِيِينِ واصطِلاحَاتِهِم أَدنَاهُ منه إلى استِعمَالَاتِ واصْطلاحَاتِ النُحَاةِ، والمقصُود به هنا "مَضمُونُ الخِطَابِ" الذي تَكشِفُهُ دِلالَة الحَالِ، ونُطالِعُ هذا المصطَلَح عند الجرجاني في الدلائِل، وهو يَتَلَمَّسُ لَطَائِفَ "الاستِئنَافِ على مَعنَى جَعلِ الكَلامِ جَوَابًا في التَقدِيرِ"، وهذا في تَعَقُّبَاتِهِ على قول الشاعر:

قَـــالَ لِي: كَيـــفَ أَنـــتَ؟ قُـلـــتُ: عَلِيـــلُ سَـهَـــــرٌ دَائِـــــمٌ وَحُـــــزْنٌ طَـوِيـــــلُ

«لَمَّا كان في العَادَةِ إذا قِيلَ لِلرَّجُلِ: "كَيفَ أَنتَ؟" فَقَالَ: "عَلِيلُ"، أن يُسأَلَ ثانيًا فَيُقَالُ: "مَا بِكَ؟ ومَا عَلَيكَ؟"، قَدَّرَ كأنَّه قد قِيلَ له ذلك، فَأَتَى بِقَولِهِ: "سَهَرٌ دَائِمٌ" جَوَابًا عن هذا السُّؤَالِ المَفهُومِ من "فَحْوَى الحَالِ"»[4].

7. "الإِشَارَة" نحويًا: المفهوم والمصطلح:

---

(1) شرح المفصّل للزمخشري، 239/1.

(2) المرجع نفسه، 32/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، 473/1.

(4) دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، د/ط، 2000، ص238.

وكَثِيرًا ما تَذاكَرَ نُحاتُنَا مُصطلَح "الإشَارَةِ" هذا مُحتَمِلًا بَعضًا من مَاهِيَةِ مفهومِ "دَلالةِ الحَالِ" هنا[1]، نحوًا من استِدلالِ ابن جنّي الآنفِ بها في مَقُولِهِ: «فَلَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أَبو عَمرُو وابنُ أَبِي إِسحَاقَ، ويونس، وعيسَى بن عُمَر، والخَليلُ، وأبو الحسَن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمَر، والأصمَعي، ومَنْ في الطَّبَقَةِ والوَقتِ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ المُشَاهَدَةِ وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرِّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه "إِشَارَةٌ" لا عِبَارَةٌ، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحْضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ. فهذا حَدِيثُ مَا غَابَ عَنَّا فَلَمْ يُنقَلْ إِلَينَا، وكَأَنَّهُ حَاضِرٌ مَعَنَا، مُنَاجٍ لَنَا»[2]. ومِثلُهُ قَولُهُ مُعَقِّبًا على قولِ الشاعر:

الـعَـيْـنُ تُـبْـدِي الـذِيْ فِـي نَـفْسِ صَـاحِـبِـهَـا مِـنَ الـعَـدَاوَةِ أَوْ وُدٍّ إِذَا هُـوَ كَـانَـا

«أَفَلَا تَرَى إلى اعتِبَارِهِ بِمُشَاهَدَةِ الوُجُوهِ، وجَعلِهَا دَلِيلًا على ما في النُّفُوسِ. وعلى ذلكَ قَالُوا: "رُبَّ إِشَارَةٍ أَبلَغُ من عِبَارَةٍ"»[3].

بَقِيَ لنا خِتَامًا أن نُنَبِّهَ ونُذَكِّرَ مرةً أخرَى في سيَاق تَهَادِينَا الاصطِلاحِي المُصطَلَحِي هذا لِمُصطَلَحِ "سيَاق الحَال" مُفردًا ومُركَّبًا، إلى أنّه ما وَسِعَنَا الوُقُوفُ على مُصطَلَحِ "المَقَامِ" مُقاربًا ومُدَانِيًا ذَاتَ السَّمْتِ المفاهيمي الذي احتَمَلَهُ مصطلحُ "الحَالِ" بِمُتَعَدِّدِ استِعمَالاتِ ودِلالاتِ صُوَرِهِ إفرادًا وتركيبًا وتَرَادُفًا في أصيلٍ من تراثنا النحوِي العربي التي وَقَفنَا على بعضِها قبلُ.

وهذا أَمرٌ ثَبتُ الانتِفَاءِ لدى سيبويه خاصّةً، فِيمَا لم يَجِدْ أو يُخرِج عند النحاةِ عن غَالِبٍ من دَلالةِ "التَّعوِيضِ" أو "البَدَلِيَةِ" المَكَانِيَةِ، وهذا ما تَحَقَّقنَاهُ نحن أيضًا. وبِمِثلِهِ ما تَصَايَرَ وخَلُصَ إليه كثيرٌ من الدّارسِين قبلُ، إذ «نَكَادُ نَجزِمُ بأنّ سيبويه في كِتَابِهِ كُلِّهِ لم يَستَعمِل مُطلَقًا لَفظَ "المَقَامِ" سواء أَكَانَ في دَلالَتِهِ اللُّغَوِيةِ أم الاصطِلاحِيةِ. أمّا من جَاءَ بَعدَهُ من النُحاةِ المُتَقَدِّمِينَ فقد استَعمَلُوا هذا اللَّفظ لِلتَّعبِيرِ عن مَعنَى التَّعوِيضِ ... ولَعَلَّ هذه الدلالة المُعجَمِيَّةَ لِلَّفظِ هي التي أَسَّسَتْ للدلالة الاصطِلاحيَة التي شَاعَتْ خَاصَّةً في الدِّرَاسَاتِ البَلاَغِيَةِ»[4].

---

[1] وحسبنا أن نُذَكِّرَ هنا أخرى بأنّ "الإشَارَةَ" عامّةً نحوًا من الحركةِ الجسميّةِ عنصرٌ سياقي حاليّ، وسَنَعكِفُ لَاحِقًا على بَسطِ القَولِ فيها وفي بعض آلِياتِ إفادتها للمعاني النحوية.

[2] الخصائص، 248/1.

[3] المرجع نفسه، 247/1.

[4] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص38.

وبهذه الدِلالةِ أَثبَتَهُ أيضًا ابن جنّي في خصائِصه، فذكر أنّه «إِذَا جَازَ أن يَقُومَ الحَالُ مَقَامَ اللَّفظِ بِالفِعلِ، كان اللَّفظُ بأن يَقُومَ مَقَامَ اللَّفظِ أَوْلَى وأَجدَرُ»[1]. ولذلِك مَا انتَخَبنَا نحن مصطَلَحَ "المقَام" هذا وما واصطَفَينَاهُ بدلالتهِ هذه التي أَورَدَهَا المصنّف مُصطَلَحًا نَحويًا نُعارِضُ به مفهومَ "سيَاق الحَال" في الدّرسِ اللّسانِي الدلالِي الحدِيث، بل إنّ جَدَارةَ واستِحقَاقَ شُيُوعِ استِعمَالِهِ في حقلِ الدّرَاسَاتِ النحوِية العربِيةِ الأَصِيلَةِ، إنّما هي مُثبَتَةٌ ومُتَقَرّرَةٌ لِمصطَلَحِ "الحَالِ" حَسبُ دُونَهَا هو.

المبحث الثاني: سياق الحال والتّأسيس المعرفي بين الدرس اللّساني الحديث والتراث العربي القديم: البلاغة أنموذجًا

المطلب الأول: سياق الحال في الدرس اللّساني الحديث: الروافد والتجلّيات:

إنّ النَاظر في قَضَايَا ومَنَاهجِ البحثِ اللّسانِي الحديث سَيلحظُها في تَنَامٍ دَؤُوبٍ ومِدَادٍ متسارعٍ مُستَمرّ، يَحقُّ معه الحكمُ بِوَسْمِ رِيَادَتِهِ عُمُومَ حقُول العلومِ الإنسَانيةِ أَجمَعُ، ممّن اجتَمعَتْها "العِلمِيَّة" غَايَةً ومطلبًا، وتَنَازَعتْهَا أَمَلًا بتَحقيقٍ لاستِقلالَيةٍ في الدّرسِ تُرتجَى. تلك الغايَة وذلك الأمَل الذي ما فَتِئَ نظَرُهُ يُكَابِدُ رُوَّادَ البحثِ اللّسانِي الحدِيث غربيين وعربًا، فما نَرَاهُم بَعْدُ اهتَدوا إلى منتَهى غَايَاتهِ سبِيلًا، ولا استَطاعُوا لِمُتأَمَلِهِم فيه تَحقيقًا.

نعم لربّما أسعَفهم جُهد وكَدُّ البحث والتّمحِيص تَحقِيقَ بعض تلك الغَايَاتِ والآمَالِ في خَالِصِ أبعادِها اللّسانيَة أَصوَاتًا وصَرفًا، تَركِيبًا ومُعجَمًا. أمّا الزَّعمُ بِمُنتَهَى إصَابتِهم لِجَوهرِ الدلالَة اللّغوِية أَوْحَدِهَا، طَرِيقًا من نظرِية "سيَاق الحَال" في خَاصّ بُعدِهَا اللّسانِي الدلالِي الخارِجي، وتَحقِيقًا لِمُتَأَمَّلِهِم هذا بِعِلمِيَّةِ الدّرس اللّسانِي واستِقلالِيتِهِ عن بَقِيَةِ العلومِ الإنسَانيَة بِالإطلاقِ والكلّيةِ، ففِي يَقِينِ تحقُّقِها عندَهم رِيبَةٌ ما تَخفَى، وفي نَظرِهَا عندَهم مُحتَدمٌ من مُلاحَاةٍ وجَدلٍ ما لِمُنْتَهَاهُ مَبلغٌ. وهذا مَنَاطُ درسنَا الآن الذي سَنتَحقَّقُهُ وِفقَ منهجٍ تَأصِيلِي يَنظُرُهُ هنا في مَطلَبَينِ اثْنَينِ: أوّلٌ ينظر أَهَمَّ أسسِه ورَوَافِدِهِ وتَجَلّياتِهِ في الدرس اللّسانِي الحديث، في حين يَتَهَادَى الثانِي أَبرَزَهَا في أصيلٍ من درسنَا البلاغِي حسبُ.

1. سياق الحال في فكر اللّساني الاجتماعي جون فيرث John Firth:

1.1. أوّليات النظر السياقي الحالي في فكر المدرسة اللّسانية الاجتماعية الإنجليزية:

[1] الخصائص، مرجع سابق، 403/2.

يُجمِعُ البحث اللّساني بِاتِّفَاقٍ على رِيَادةِ المدرسَة اللّسانيَة الاجتماعيَة الإنجليزية في حقلِ الدِّراسَاتِ الدلاليَة الوصفيَة الحديثَة، وخاصّةً فيما اسْتَنَتْهُ لِنفسِها من مَنهجِ السيَاق نَظرِيةً دلاليةً مُحْكَمَةً ومُحَكَّمَةً في دراسة معاني الكلامِ، وهذا وِفْقًا لِمقَارِبَةٍ لِسانيَةٍ اجتماعيةٍ عَمَليَّةٍ تَختَطُّ الملاحظَة والاستِعمالَ أسَاسًا وعِمادًا منهجيًا في تقصّي حقيقِ هذه المعاني.

وهي الحقِيقة التي يَتَرَاءَى لنا جَلِيٌّ تَحقُّقَهَا اللِّسانِي مع جون فيرث، الذي يُعَدُّ «أوَّل من جعَل من اللّسَانياتِ الحَقِيقيَة دِراسَةً عِلمِيّةً ومُعترَفًا بها في بريطانيا»[1]. وإن ضَمَّتْ بَعدَهُ جمعًا من الدّارسِين السّيَاقِيينَ الذين أُطْلِقَ عليهم الفيرثيون الجدُد، نظرًا لِمَا عَنَاهُمْ من أمرِ هذه النظريَة السياقيَة، ومن أبرزِ هؤلاءِ الفيرثيين نذكُر ونُذَكّر بجُهودِ «Halliday، و Mc Intosh، و Sinclair ، و Mitchell. وَعُدَّ Lyons أحَد التَطَوُّريّين الهَامّينَ المرتَبطينَ بفيرث في نَظرِيتِهِ السيَاقيَة لِلمَعنَى»[2].

غير أنّ الانبِثاقَ الحقيقِي لفجرِ هذه النظريَة الدلاليَةِ في الحقل اللّسانِي الاجتِماعي، كان مسبوقًا بآراء الأنثروبولوجي البولندي برونيسلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinowski «الذي تَرَكَ أثرًا كبيرًا في كِلْتَا المَدرَسَتَينِ الإنجليزيتين الأنثروبولوجية واللّغويَة. إنّ دِراسَاتِ مالينوفسكي قد أَدَّتْ به إلى نَظرَاتٍ قَيّمَةٍ في اللّغَة فيما يتَعلّقُ بِدرَاسَة الكَلامِ الحَيِ بِوَجهٍ خَاصٍّ»[3]. ومن جدَل هذا التَأثِير المالينوفسكي والتَأثُّر الفيرثي به يَختَطُّ بحثنا هذا أُولَى خُطوَاتِه في تَقصِّيهِ لأهَمّ مَعَالِمِ النظرِ السيَاقي الحَالي لدى فيرث الذي صَبَّ كلّ اهتِمامِه على «سيَاق الحَال بِوصفِه حَجَرَ الزَّاويَة في قضِية المعنَى»[4].

2.1. فيرث وسياق الحال من الفكرة إلى النظرية: الحقيقة أم الوهم؟:

يُلزِمنَا بيَان سُبُلِ استِحالَة سيَاق الحَال في فكرِ فيرث اللّسانِي الدلالِي من طَورِ "الفِكرَةِ" إلى طَورِ "النظرِية"، الوقوف بنا البدء على خَاصّ مَفْهُومِهِمَا الاصطِلاحِي، قبلَ وُلُوجِنَا إلى تَبَيُّنِ مَعَالِمِ تحقّقِهما النظرِي. ذلك أنّ تَحقِيقَ النظر فيهما اصطِلاحًا، هو ما سَيهدِينَا ختامًا إلى حُكمٍ فَيصَلٍ يُشِيحُ عن نَاظِرَيْنَا

---

(1) مدارس اللّسانيات: التسابق والتطوّر، جفري سامسون، ترجمة: محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، د/ط، 1417هـ، ص227.

(2) علم الدلالة، ص68، بتصرّف.

(3) علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، السّعران محمود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د/ط، بيروت، د/ت، ص309-310.

(4) الاتجاهات المعاصرة في دراسة تطور الدراسات اللغوية، أحمد عبد العزيز درّاج، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 2003، ص136.

بعض غَمَامِ الحقِيقة أو الوَهمِ اللّسانِي في وَسْمِ رُؤَى فيرث هذه إلى سيَاق الحَال مفهومًا وعناصرَ تحليلٍ، وبِمُجْتَمِعِ البُعدَينِ النظري والتطبيقي سَمتَ هذه النظريَة نظريةً دلاليَةً مُحكَمَةً ومُحَكَّمَةً.

فأمّا "الفِكرَة" فإنّها في عُرفِ أهلِ الاصطِلاحِ «التَّصوُّر الذِّهنِي، أو هي حُصُولُ صُورةِ الشَّيءِ في الذِّهنِ، ويُرادِفهَا المَعنَى، لأنّ المعنَى هو الصّورَة الذِّهنِية من حيث إنّه وُضِعَ بِإزائِها اللَّفظ. كما أنّها من جِهةٍ مَا تَصوُّرٌ جُزئيٌ مُقابِلٌ لِلحقِيقةِ، لأنّ الحَقيقَة لا تكون إلاّ كُلِّيَةً. ويطلَق اصطِلاح الفِكرَةِ المطَابقةِ على الفكرةِ التي تمثِّل مَوضُوعهَا وتَستوعِبهُ استِيعابًا تَامًّا، وهي مقَابلةٌ للفِكرةِ غير المطَابقةِ التي يَشُوبُهَا الغُمُوضُ أو يُعوزهَا التَّحدِيد»[1].

ولئن غدَت ماهيَة "الفكرَة" فَلسَفيًا خاصّةً نحوًا من هذا المفهومِ، فإنّ تحقِيقهم القولَ في نَظيرِهِ من متعلّق مصطلَح "النظرِية" لَيَنْحُو عندهم زوايا مُتعَدّدة من النظر، سَنَخُصُّ بِالإثباتِ من جملتِها ما يَرِدُ في مُقَابِلَيْ المعرِفةِ العَاميَّة وتَفاصِيل العِلمِ، فإذا «أُطلِقت "النظرِية" على ما يقابِل المعرِفة العَامِيَّة، دَلَّتْ على ما هو تَصوُّرٌ مَنهجِيٌ مُنَظَّمٌ ومُتَنَاسِقٌ تَابِعٌ في صُورتِه لبَعض المواضعَاتِ العِلميةِ التي يَجهَلهَا عامَّة النّاس. وإذا أُطلِقَتْ على ما يُقابِل الحَقائِق العِلميَة الجزئِية دَلَّتْ على تَركيبٍ عقلي واسعٍ، يهدِف إلى تفسِير عددٍ كبيرٍ من الظوَاهر، ويقبَله أكثر العلمَاء في وقتِه من جهةِ ما هو فَرضِيةٌ قَريبةٌ من الحَقيقَة»[2].

3.1. مقوّمات النظرية السياقية الحالية في النظر اللّساني عند فيرث:

انطِلاقًا من المفهومِ العَامي لمصطلَح "النظريَة"، ثمّ عِلميّها الدّال على كُلِّ «تصوّرٍ منهجيٍ منظّمٍ ومتناسقٍ تابعٍ في صورتِه لبعض المواضعاتِ العلميَة التي يجهَلها عامَّة النّاس، فدلالتها الأخرى على كلِّ تركيبٍ عقليٍ واسعٍ، يهدف إلى تفسِير عددٍ كبيرٍ من الظواهرِ، ويقبَله أكثر العلمَاء في وقتِه من جهةِ ما هو فرَضيةٌ قريبةٌ من الحقِيقة»[3]، سَنختَطُّ أُولى خطوَاتنا الاستقصَائيَة هذه في تحرّيها لمدَى التّحقّق الفعلِي لِوَسمِ "سيَاق الحَال" وَسمَ النظرية الدلاليَة المُحكَمَةِ والمُحَكَّمَةِ.

وهذاانطلاقًا واعتمادًا على متصوّراتِ فيرث الذي أَمْكَنَه الوقوف «على ما قدَّمه مالينوفسكي من نظراتٍ في دراسة اللّغَة، واستطَاع أن يستثمِرها في وضع نظريتِه اللّغويَة، وكان أهمّ ما أفَاد منه تصوُّر مالينوفسكي

---

(1) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د/ط، 1982، 2/157-158.

(2) المرجع نفسه، 2/477-478. وينظر موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، منشورات عويدات، بيروت، تعريب: خليل أحمد خليل، ط2، 2001، ص1454-1455.

(3) المرجع نفسه، 2/477. بتصرّف.

لسيَاق الحَال. على أنّه نظر فوجَد الهدَف منه عند مالينوفسكي لا يتعدَّى إيضَاح المعنَى وتفسِيره في حالاتٍ معيَّنةٍ من استعمَال اللّغة، ولم يكن مُهتمًّا بإحكَام نظريةٍ لغويةٍ، بل كان إسهَامه اللّغوي بالمعنَى الاصطِلاحي يتمثَّل في تعليقاتٍ متفرّقةٍ مبثوثةٍ في تحليلاتِه الإثنوغرافية العِرقية. أمّا فيرث فكان في حاجةٍ إلى تصوّرٍ لسيَاق الحَال يبنِي عليه نظريةً لغوِيةً خاصّةً، بحيث يكون أشَّد تجريدًا وَأَوسَعَ تطبيقًا، فاستَطاع أن يطوّر هذا المفهوم ليصبِح جزءًا من نظريةٍ لغويةٍ عامّةٍ»[1]، وهو التصوُّر الذي سنقفُ من تِبيانِه على مَلمَحَينِ سِيَاقِيَينِ اثنَينِ أَسَاسِيَينِ قوامهما:

1.3.1. تراتبية السياق بمتعدّد مستوياته اللّغوية موصولًا وسياق الحال:

وقوامُ هذه التَّراتبِية السيَاقية في التحليل أو التّشقيق الدلالي لدى فيرث، مُمتَدَّةٌ من متعدِّد مستويَات المقَال: صوتًا وصرفًا وتركيبًا ومعجمًا، إلى موصولِها وبعدُ الدلالةِ الحالية الخارجيَة غير اللّغوية. ولَطَالَمَا «أظهرَت الدراسَات الوظيفيَة للمعنَى اللّغوِي أنّ الأحدَاث اللّغوية معقَّدة مركّبةٌ، ليس من السّهلِ دراستهَا وتحلِيلها دفعةً واحدةً، بل يجب تشقِيقها والنظرُ إليها على مراحِل، وفي هذا الصَّدد دَعَا فيرث إلى تحلِيل المعنَى اللّغوي إلى عناصِره الرّئيسِية من جهةٍ، ووجوبِ الاعتمادِ على "المقَام" لكشفِ ظروفِ الكلامِ وملابساتِه من جهةٍ أخرى»[2].

وهكذا فإنّ مُلتَبِسَ المعنى مُحتَمِلَهُ ومَرجُوحَهُ، لا يتأتَّى البيَان عنه تمامَ البيَان إلّا من خلال «التحقُّق السياقِي للقولَة في موقفٍ فعلِي معيّنٍ، ويسمَّى هذا السيَاق سيَاق الموقِف»[3]. أو هي بتعبيرٍ آخر تلك الوظِيفة التي «تظهر في السيَاق والتي يدرِكها السَّامع ويعنِيها المتكلِّم، عن طرِيق ما يتوفَّر في السيَاق من ظروفٍ أو أحوَال وملابساتٍ»[4].

---

[1] علم اللّغة النظامي، ص26.

[2] الألسنية والتحليل الوظيفي للّغة: عرض ونقد، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، كلية دار العلوم للنشر، القاهرة، 1996، ص28.

[3] المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007، ص120. وينظر أيضًا: دلالة السياق، ص163.

[4] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص279.

ومن تراتبيَة هذه السياقاتِ المقاليَة موصولةً أجمع بسيَاق الحَال، يختَطّ لنا فيرث خاصّ تصوُّره لماهيَّة المعنَى اللّسانِي، فَيَنظُرُهُ مُجتمِعًا «علاقاتِ هذه الوظائِف فيما بينها لغويًا، أي حاصِل معانِي البُنَى على المستويات اللّغويَة المختلفة بالتّسَاوي، مُضافًا إليها سيَاق الموقِف بعناصِره»[1].

ويجمل لنا الدكتور أحمد حساني تراتبيَة هذه السياقاتِ في التّحليل الدلالي لقضيّة المعنَى عند فيرث، فَيَرَى أنّ مفهومَ المعنَى عنده عبارةٌ عن «مجموعةٍ مركَّبةٍ من العلاقاتِ السياقيةِ، وعلى الدّراسَة الفونولوجية، والتّركيبية، والمعجميّة، والدلاليَة أن تعالِج مكوّنَات هذه المجموعَة في إطار سياقِها. وتأسيسًا على هذا المَبدأ فإنّ الدراسَة الدلالية –في نظر فيرث– ينبغِي لها أن تربِط الملفوظَات اللّسانيَة بسياقِها الموقفِي الذي تُنْتَجُ فيه بالفعل، ولذلك فإنّ عمليَة التحليلِ الدلالِي تتِمّ وِفْقَ سياقيةٍ مُنسَّقةٍ من الأحداثِ بتداخلِ سيَاقاتٍ مختَلفةٍ، تنتمِي في مجموعِها إلى سياقٍ عامٍّ يُنْعَتُ بالسياق الثقافِي، وهو الإطار العَام الذي يحتوِي المواقِف اللّسانيَة»[2].

وما نجدنا هنا في حاجةٍ للخوضِ مرّة أخرى في مُشكِلِ الثقافِي عند فيرث، أَهُوَ جزءٌ من الحَال السياقيَة؟. وخاصّةً أنّنا سَبقنَا إلى بيان الْتِبَاسِ وغموضِ مَفْهُومَيْ "السيَاق" و"الحَال" عنده، إذ «لم يكن مُحدَّدًا في استخدامِه لمصطَلح السيَاق context مع أهمّيتِه، كما كان حدِيثه عن الموقِف situation غامضًا غيرَ واضحٍ»[3].

والحقيقة أنّ هذا النّقد اللّساني متواتِرٌ على ألسِنة كثيرٍ من الدّارسين المحدثين، ممّن استقرَّ في فكرهم «أنّ فيرث لم يقدِّم منظومةً من المصطلحاتِ أو الفصَائل تتَحدَّد بها جوانب نظريَته، بل إنّه لم يحدِّد مصطَلح "الوظيفَة في السيَاق" الذي أخَذه عن مالينوفسكي، فلم يُبيِّن السياقَات التي تُستخدَم فيها العناصِر اللّغويَة، ولا كيف يكون كُلٌّ منها ذا صلةٍ بالآخرِ. وكان أكثر ما وُجِّهَ إليه من نقدٍ بعد ذلك منصبًّا على مفهومِه للمعنَى»[4].

2.3.1. مقوّمات التحليل السياقي الفيرثي للمعنى:

---

(1) دلالة السياق، ص163. والدلالة السياقية عند اللّغويين، ص197.

(2) مباحث في اللّسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ط2، 2013، ص99.

(3) علم الدلالة، ص73.

(4) علم اللّغة النظامي، ص29.

وهي المقوّمات النظرية التي يُجمِلها فيرث في أُسُسٍ لسانيّةٍ كُلّيةٍ ثلاثةٍ، يرى واجِب اعتمادِها عند كلّ تحليلٍ دلاليٍ للمعنَى، باعتِبارها مجموعَ خوَاصّ كلِّ كلامٍ مدروسٍ، وقوَام هذه الأسس: «1- وجوبُ اعتمَاد كلّ تحليلٍ لغويٍ على المقَام، مع ملاحظَة كلّ ما يتَّصل بهذا المقَام من عناصِر أو ظروفٍ وملابَساتٍ وقت الكَلامِ الفعلِي. 2- وجوبُ تحدِيد بيئةِ الكلامِ المدروسِ وصيغتِه. فتحدِيد البيئة يضمَن عدم الخَلط بين لغةٍ وأخرى أو لهجةٍ وأخرى، وهذا الخَلط من شأنِه أن يؤدِّي إلى نتائِج مضطَربةٍ غير دقيقةٍ، وذلك لاختِلاف المادَّة التي أُخذِت منها هذه النتائج. 3- الكَلامُ اللّغوِي عند فيرث مُكَوَّنٌ من أحداثٍ، وهذه الأحدَاث مُعقَّدةٌ مركّبةٌ ليس من السَّهل دراستها وتحلِيلها دفعةً واحدةً، بل يجب تشقِيقها والنظر إليها على مراحِل، وهذه المراحِل أو الخطوَات التي يجب اتّباعُها عند تحليلِ الأحداثِ اللّغوية هي فروع علم اللّغَة، والنتائِج التي تصِل إليها هذه الفروع هي مجمُوع خواصِّ الكلامِ المدروسِ»[1].

ويزيد فيرث هذه الأسس الكُلِّيَةَ مزيدًا من بيانٍ وتفصيلٍ، فيرَى أنّ من أهَمّ مرتكزاتِ التحليلِ السياقِي الحالِي للمعنى، والواجِب على الباحث حسنُ وتمَام تحقُّقها، وُصُولًا إلى صحِيح المعنَى اللّسانِي أَوْفَاهُ، النظر في متعدِّد العناصِر الحاليَة اللاّمتنَاهية المكوِّنة للحدَث الكلامِي، والتي «كانت واضِحةً مباشرةً عند فيرث»[2] مقارنةً بغيرِه من اللّسانيين. وقوَام هذه العناصِر السياقيَة الحاليَة وأبرزها: «1- دراسَة السّمَات المميِّزة للأشخَاص والشّخصيَات التي تساهِم في سياقٍ ما، وتقتصِر الدراسة بالطبع على السِّمات التي لها علاقَة بهذا الموقِف مثل: أ- الأحدَاث اللّغوِية أو الكلاميَة التي ينطق بها المشترِكون في الموقف. ب- الأحدَاث غير اللّغوِية التي تصدُر عن المشترِكين مثل الإشاراتِ والإيماءاتِ وتعبِيراتُ الوجهِ والضحِك والصَّمت ... 2- دراسة الأشياءِ والأدواتِ ذات العلاقة بالموقِف. 3- أثرُ أو نتِيجة الحدثِ اللّغوي»[3]. وإن لم يُعَدَّ شرطًا لسانيًّا ضروريُ توافرِها أجمعُ لتوضيحِ المعنَى، «فقد يكون عنصرٌ واحدٌ أو أكثَر هو الجدِير بالاهتِمام»[4]، تبعًا وإيجابًا لمقتَضيَات كلِّ موقفٍ أو حالٍ كلاميّةٍ بعينِها.

---

[1] دراسات في علم اللّغة القسم الثاني، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، د/ط، 1969، ص172. وينظر نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص277-279.

[2] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص275-276.

[3] اللّغة ونظرية السياق، علي عزّت، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ع. 76، يونيو 1971، ص23، وينظر المعنى وظلال المعنى، ص121. وعلم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص312.

[4] المرجع نفسه، ص23-24. وينظر دلالة السياق، ص175-176.

كانت هذه إذًا أهمّ المقوّمات النظرية التي عنها انبَثقَ وعلى هداياتها تأسّس وتطوّرَ سيَاق الحَال فكرةً فنظريةً دلاليةً في الفكر والدّرس اللّساني الاجتماعي عند فيرث، فَكَانَ أن استَحَالَت «فكرة السيَاق إلى نظريةٍ عُرفَت بالنظرية السيَاقية على يد مالينوفسكي وفيرث وأتباعِهما من أنصَار المدرسة الاجتماعِية، الذين كانوا يقولون بما ينادِي به مالينوفسكي من التّأكِيد على العنصر الاجتِماعي للّغَة، والذي كان يرى أنّها وسيلةٌ لتنفِيذ الأعمالِ وقضاء الحاجَات وإنجازِها»[1]، ومُعْتَبَرًا بهذا التّحقيق فقد غَدَا سيَاق الحَال هذا عند فيرث عبارةً عن «إطارٍ منهجيٍ يمكن تطبِيقه بوجهٍ عامٍّ على الأحدَاث اللّغويَة، وهو مجموعَة مترابِطة من الأجزاءِ، يمكن تناولُها على مستوىً يختلِف عن مستوَى الأبواب النحويَة، وإن كانت لها نفس الطبِيعة المجرّدة»[2].

وإذ إنّه ما من سندٍ علميٍ منهجيٍ يقضي وجوبَ وَسْمِ "النظرية" بِوَسْمِ الحقيقة أو المسلّمةِ العلميّة التي ما تُنْقَضُ مطلقًا وما تتطوّر أبدًا، فتستَحيلَ عن طور "النظرية" إلى "المذهبِية" (المذهب اللّساني/العلمي)، فقد أَلْفَيْنَا لِجهدِ فيرث هذا المُقِلّ في التّأصِيل العلمي لفكرَة سيَاق الحَال –نظريةً دلاليةً مُحْكَمَةً ومُحَكَّمَةً في التّفسير والتّحلِيل اللّساني للمعنَى– مزيدًا من عنايةٍ وتفصيلٍ وتطويرٍ عند كثيرٍ من أنصارِهِ وتلامِيذِهِ، ممّن دفعَهم اتّسَاعُ حدود هذه الدراسة السيَاقيةِ عنده إلى «محاوَلة تطوِير هذه النظريَة وجعلِها أكثرَ تَقنِينًا»[3].

وقد كان لهذا الاتّساع أُخرى بَالِغُ الأثرِ في استِعصاءِ نظرية الحال السياقية هذه عن «التّقعيد أو التّحليلِ، شأن بقيَة الوظائِف اللّغوية. فهو متَغيّرٌ في كلّ وقتٍ وحِينٍ، وهو مرتبطٌ بالإنسان في مواقفِه المتعدِّدة والمتغيّرة، بل ومرتبِط بالمجتمع بل بالحيَاة كلّها. ومن ثمّ كان من الصّعب إخضَاعه للتّقعيد والتّحليل، وكان على الباحث عن الدلالة الكامِلة أن يجتَهد ما أمكَن في الوقوف على السياق الاجتِماعي للحدث اللّغوِي، وهذا بالطبعِ جِدُّ عَسِيرٍ»[4].

---

[1] دلالة السياق، ص175.

[2] اللّغة ونظرية السياق، ص23. وينظر نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص282.

[3] السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، ص30. بتصرّف.

[4] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص288–289.

وعلى الجملة فإنّه يمكننا تلخيصُ وحصرُ أهمِّ المتصوّراتِ المعرفية، التي عنها صَدرَت وعليها تأسَّست النظرية السياقية دلاليًا عند فيرث في حقل الدلالة الوصفِية للّسانياتِ الاجتماعية، في مَعَالِمَ معرفيةٍ تأسِيسيةٍ ثلاثةٍ مؤدَّاها:

1- كان إسهَام البحث الأنثروبولوجي الاجتمِاعي لدى مالينوفسكي، في تحقُّقه الابتدائِي لبعض جوانب الدلالة السياقية ظاهرًا جليًّا في فكر فيرث اللّساني الاجتماعي السياقي، وهذا بمتعدِّدِ أبعَاده المصطَلحيّة وتّصوّراتِه النظرية، دُونَمَا تأسيسٍ لسانيٍ دلاليٍ نظريٍ وعمليٍ مُحْكَمٍ ومُحَكَّمٍ، نظرًا لتبَاين المنطلقاتِ والتخصّصَات المعرفِية لدى كِلَا البَاحِثَيْنِ أنثروبولوجيًا ولسَانيًا.

2- أسهمت التصوّرات السياقية الحالية المستَقاةُ من أنثروبولوجيا مالينوفسكي، في إيجادِ مِهَادٍ نظريٍ أَوَّلِيٍ أَمكَنَ لفيرث حسن إفَادتِهِ لِلارتِقاءِ بسياق الحال من طورِ الفكرةِ، إلى طور النظرية اللّسانيَة الدلالية المُحْكَمَةِ والمُحَكَّمَةِ، وِفْقًا لفلسفة ومَبادِئِ النظرية العلميَّة القائلةِ بِنسبِيةِ النظريَة وقابليتِها للتّعديل والتّطويرِ. وهو الشّرط الجليُ التَحقّقِ مطلقًا في هذه النظرية الدلالية (نظرية سياق الحال)، المتجدِّدة والمتّسِعَة في مجالِ وموضوعِ درسهَا اللّسانِي والإنساني آَلِيًا وآَنِيًّا الحين بعد الآخر.

3- تُحقِّقُ الأسس النظرية والعمليَة التي تأسّسَ على هديِها فيرث متصوَّرات دلالته السياقية مقالًا وحالًا، أحَد أبرز شروط النظريَة العلميَة المُحْكَمَةِ والمُحَكَّمَةِ التي تذاكَرها فلاسفة العلوم. وعلى هذا المُعتبَر فإنّنا نرَى في وَسمِ هذه النظرية السياقيةِ عندَه بِوسمِ "النظريَة" أمرًا مُستَحقًّا لها، رغم ذلك الصَّخَبِ والنقد الموجَّه إليها. وخاصّةً أنّها تحمِل في طيَّاتها شرطًا علميًّا آخر، وهو قابليَتها للانفتاحِ والاتّساعِ والتطوّرِ، لا نظريةً مسبَقةَ الضّبط والتّقنينِ العلمي، ومُتناهيةَ الإحكَام والتّحكِيم النظري ضَرُورةً. وهو الأمر الجَلِيُّ التَّحقُّقِ فيها هنا، وليس أدلّ عليه من حرصِ وقيام كثيرٍ من أنصارِه وتلاميذِه من بعده بإعادةِ تقويمِها وتطوِيرها، على نحو ما سَنقفُ عليه تَالِيًا في الفكر اللّساني الوظيفي التداولي مثلًا لا حصرًا.

2. سياق الحال في الفكر التداولي:

1.2. التداولية وسياق الحال: المنهج والطبيعة والوظيفة:

يُجمِع الباحثون في حقل اللّسانِيات التداوليَة ويُقرّون بوجودِ تعدّدٍ وتباينٍ في مفهوم "التداولية" ذاتِها، ذلك أنّها «لم تُعرَّف -في الغالب- بماهيتِها، بل بإجراءاتِها وتفسيرِها للخطَاب»[1]. غير أنّ تَبَايُنَهُم هذا في حَدِّهَا ما ينفِي بَحَالٍ اجتِماعَهم ووِفاقَهم على موضوعِها المقيَّد بمنهجٍ لساني اجتماعيٍ عمليٍ في

[1] في اللّسانيات التداولية، ص75.

استِعمالِ اللّغة/الكلام، يتهَادى بحث آليَات «توظِيف المعنَى اللّغوِي في الاستِعمال الفعلِي، ولذلك سَمَّاهَا بعضهم: لسانيَات الاستِعمال اللّغوِي»[1]. حتّى لقد أجمَل وأوجَز وحصرَ بعضهم مفهومَها فيه[2]، فرأى أنّها «دراسَة اللّغة في الاستِعمال in use أو في التوَاصل in interaction»[3].

ومن معلومِ النظر أنّ هذا التّنادِي بدراسة اللّغة في الاستِعمال، يُعدُّ عماد المبادئِ والمقوِّم الأساس الذي تَنادَت به النظرية السياقية في درسها لدلالاتِ الكلام. حتّى إنّ التداولية لتَختزلُ مفهومَ «اللّغَة في الاستعمَال السياقي»[4].

نعم إنّه "السيَاق" الذي لطالمَا اعْتُدَّ «مفهومًا مركزيًا في كلّ الاتجاهاتِ الوظيفيَة بما في ذلك التداولية»[5]. ثمّ إنّه بالنّسبة لها –وخاصَّة بُعدُهُ الحالي– «لَلمُفسِّر الوحيد والحقيقي للمعاني المتضمَّنة في الأقوال، والتي تعجز الجملة تركيبًا وبنيةً ومعجمًا عن تِبيانِها تمَام البيَان.

وقد بلغت أهميّة هذا العامل السياقي في تناول الظواهر التخاطبِية، حَدَّ اقتراح بعضهم «تعوِيض مصطلحِ التداولية بِـ"السيَاقية" أو"المقاميَة". فلئن كان علم الدلالة يعتني بالمعنى معزولًا عن المقام، فإنّ التداولية تدرس المعاني التّابعَة للمقام. فتعتني التداولية بكلّ ما لا يرتفِع اللَّبس فيه إلّا بالمقام الذي استُعمِلت فيه»[6].

ولهذا ما غَدَا عَجَبًا، أن نَجِدَ من بينهم أخرى من يَحُدُّ مفهوم التداولية بأنّها «عِلمُ الاستِعمال اللّساني ضمن السياق، وبشكلٍ أكثر اتِّسَاعًا، هي استعمَال العلاماتِ ضمن السياق، فالتداولية في نظر ماكس

---

(1) في اللّسانيات التداولية، المرجع نفسه، ص69. بتصرّف.

(2) نحوًا من متعدِّده ومتباينِه اللّساني، وقد عرض له الدكتور خليفة بوجادي بضربٍ من التفصيل. ينظر في اللّسانيات التداولية، ص72–75. وآفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص11–14. واستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004، ص21–22.

(3) آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص14.

(4) النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية: دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013، ص79.

(5) تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين محمد مزيد، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص20.

(6) المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص22.

بلاك Max blak يجب أن تُسمَّى بالسياقِية Contextique»[1]. كما وعُرِّفَتْ أيضًا بأنّها «دراسة جوانب السيَاق aspects of context التي تشفَّر شكليًا في تراكيب اللّغة، وهي عندَئذٍ جزءٌ من قدرة المستعمِل»[2]. وبِعامَّةٍ فإنّ مفهوم التداولية في الحقل اللّساني لا يخرج –في الغالب وعلى رغم تعدّدِه وتباينِه– عن كونِه «دراسةً لِخُضُوعِ القضايَا للسياق»[3].

وعلى أساسٍ من مُعْتَبَر السياق هذا، فقد اتَّسَعَ مجال التداولية وامتَدَّ ليهتمّ بدراسةِ «علاقة النشاط اللّغوي بمستعمِليه، وأساليب استِخدامِ العَلاماتِ اللّغوية في الخطاب، والسياقاتِ والأنماطِ المقاميَة المختلفةِ التي يُنجَز ضمنَها، وبحث عوامل نجاح التّواصل فيه، وتدرس استعمالَ اللّغة في الخطاب وتوظيفها في الأنماط التفاعليَة، وكيفية استخدام النّاس للأدلَة اللّغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتِهم وكيفية تأويلها، والعلاقة بين مستخدمِي اللّغة المتكلّم والمتلقي وعلاقتهما بالسياق التواصلي، والعلاقات التأثّرية بينهما في ضوء ما يُنْتِجَانِهِ من حوارٍ ... فالتداولية تتجاوز البنية السّطحية إلى تقنية التواصل والسياق والقصد، وتدرس كيفية إنتاج المتكلّم فعلًا تواصليًا أو فعلًا كلاميًّا في إطار موقفٍ كلاميٍّ ملموسٍ ومحدَّدٍ وفهمه أو تفسيره»[4].

ومن ثمّ فقد انصبَّ موضوع بحثها الأوّل والأهمّ على تحقيق الوظيفة التواصلية الأساس للكلام، من خلال قيامِها بدراسة «التواصل البشري المعتَمد على دراسة المقام، والشّروط المناسبة لأداء الحديث»[5]. وما هذا التّواصل البشري أصالةً –كما ذكرنا وبَيَّنَّا– إلّا تمثّلٌ أساسٌ للوظيفة التواصلية في مدادِها اللّساني الوظيفي التداولي، حيث تتجاوز «النظرياتُ اللّسانيّةُ الوظيفيةُ اللّسانياتِ الصّوريةِ إلى الاهتِمامِ بظروف الاستِعمالِ، وتقوم على مبدأ أنّ اللّغاتِ الطبيعيَة بِنيَاتٌ تُحدِّدُ خَصائصَها جزئيًّا على الأقل ظُرُوفُ استِعمالهَا في إطار وظيفتِها الأساسية وظِيفَة التواصلِ، ومن هذه النظريات التداولية أو ما يُعرَف

---

(1) السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، ص57.

(2) آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص12.

(3) السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، مرجع سابق، ص61.

(4) النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية، ص20–21. وينظر في اللّسانيات التداولية، ص68–69.

(5) في اللّسانيات التداولية، ص70.

بالبراجمانتاكس pragmantax»[1]. والتي تَرَاءَى لكثيرٍ من التداوليين حَدُّهَا ومُعتبَرَ هذه الوظيفة التواصلية الأساسِ، فهي عندهم «وصفٌ لِكُلِّ ما كان مظهرًا من مظاهرِ التَّواصِلِ والتَّفَاعُلِ»[2].

ويُعَدُّ بُعدُ الوظيفة التواصليَة هذا أيضًا، ملتَقى الوَصلِ الأساس بين التداولية والسياق في بعدِه الحالي المقامي خاصَّة على مستوى النّص أو الخطاب، حيث تتَحدّد «صِلَةُ التداولية بالنظرية السياقية في أنّ كلتيهما تتأسَّس على عنصر التخاطب والتواصل بين طرفَي العملية التخاطبِية، وأنّ ظروف المتكلّم والمخاطَب غير اللّغوية ممثّلةً بالعوامل غير المباشرة حسبَ الفكرة التداولية، تقوم بدورٍ مُهِمٍّ في تحدِيد خصائص الخطاب ومتطلّبَات التخاطب على اختِلاف مستويَاتها، فهما يُعْنَيَانِ أي الاتجاه التداولي والسياقي بأثرِ التفاعل التخاطبِي في موقف الخطاب ... فالمعنى المقامِي عند التداوليين هو عمدَة التّفسيرِ التواصِلي للتّراكِيب، من خلال الاستِعمَال الوظِيفي للّغة، ذلك أنّ الاتّجاه السياقي للّغة لا ينفصِل عن الاتجاه الوظيفي الذي يُعنى في النهاية بكيفيَة استخدام اللّغة، ومن ثمّ عن قيمتِها الاتّصالية»[3].

وما أهدافُ بحثِها اللّساني عن جوهرِ مَوضوعِها هذا بالبَعيدَة، ذلك أنّها تسعَى على الجملة إلى «دراسة اللّغة في حيّز الاستعمَال، متَجاوزةً حدود الوَضعِ الأصلي المباشِر في بعض السياقاتِ التي لا يقصِد فيها المتكلِّم الدلالةَ المباشرة من الكلام، بل يقصِد المعنى السياقي غير المباشر، وهذه المعاني لا يمكن الوصول إليها إلّا من خلال فهم اللّغة في سياق الاستِعمال السيَاقي الذي يُحدِّدُ قصدَ المتكلّمين ... وتُعنَى التداولية بتأوِيل ما يقصِده المتكلّمون من وراء أقوالِهم في سياقٍ معيَّن، وأثر السياق فيما يُقَالُ، اعتمادًا على نوع الأشخاص الذين يخاطِبونهم، ومكَان الخطاب وزمانِه وظروفِ إنتاجِه»[4].

وهو اللّحظ التداولي المتحقّق لسانيًّا، وفقًا لمنظورٍ جوهريٍ وأَسَاسٍ جامعٍ ومتّفقٍ في رؤيتِه الأساس على حقيقة طبيعة الظاهرة اللّغوية في كونِها ظاهرةً «اجتماعيةً يمارسها أُنَاسٌ يعيشون في المجتمع، وِفق قواعد الخطابِ المتعارفِ عليها فِيمَا بينهم»[5]. وهي الحقيقة التداولية السياقية الخاصَّة التي خَلُصَ إليها

---

[1] في اللّسانيات التداولية، المرجع نفسه، ص49.

[2] تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2016، ص244.

[3] بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري: مقاربة تداولية، هيثم محمد مصطفى، بحث/مقال منشور ضمن كتاب: التداولية في البحث اللّغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2012، ص254.

[4] النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية، ص21-22.

[5] في اللّسانيات التداولية، ص74.

فان ديك، من بعد طول مُكثٍ ونظرٍ في جدل العلاقة بين النّص والسياق، وكان ممّا انتهى إليه هو أنّ صيَاغة أيَّة «نظريةٍ سياقيةٍ تستَلزم أن تُؤخَذ كلّ أبعاد المواقف الاجتِماعية وجوانبِها، وكذا كلّ المتغيّراتِ البنائيةِ في الخطاب واللّغة المتَداولة بعين الاعتِبار»[1].

ولأنّ آفاق التداولية اللّسانيّة في مدادٍ مُتَّسِعٍ من البحث، فإنّ مَنحَاهَا من الدّرس «في المرحلةِ الأخيرةِ التي انتَهت إليها البراجماتية اللّسانية التي تَبَلوَرَتْ في شكلِ عِلمٍ مُستَقلٍّ، يقوم على بحثِ المقاصد السياقية»[2]، وهو ما يُؤكِّده ذلك الاهتِمام التداولي البالغ بدراسة «وظائِف ومقاصِد وأهداف وآثَار الأقوال»[3] والأفعال الكلامِية.

ومن ثمّ لم يكن من الغرابَة إذن أن نجد من يَحُدُّ مفهوم التداولية بأنّها «فرعٌ من علم اللّغة يبحث في كيفيَة اكتِشاف السّامع مقاصِد المتكلّم speaker intentions، أو هو دراسَة معنَى المتكلّم speaker meaning، فالمتَكلّم كثيرًا ما يعنِي أكثَر ممّا تقوله كلمَاته»[4].

2.2. سياق الحال تداوليًا: المفهوم وتجلّيات الدّرس:

ذكرنا "السيَاق" قبلُ قَيدًا وشَرطًا لسانيًّا واجبَ الاستحضَار لتحقيق ماهية التداولية مفهومًا ومنهجًا، موضوعًا وهدفًا، فَمَجَالَ بحثٍ وعنايةٍ، ومن ثمَّ أمكنَنا القول «بأنّ اهتِمام الدّرس التداولي كلّه ينصَبّ في بحث مدى ارتباطِ النّص بالسياق، إذ تُعدّ دراسة السياق محلَّ اهتمام قضَايا التداولية جميعًا، لأنّ تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحلِيل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسائِل الملفوظية، والقضَايا الحجَاجية وغيرها»[5].

وعلى مُعْتَبَرِ هذه الأهميّة البالغَة التي ما انفكّ البحث التداولي يُولِيهَا للسياق في كلِّ تحليل له للفعل الكلامي، فقد بَاتَ استحضَار «السياق مسألةً ضَرورِيّةً وحاسمةً في مجال اللّغة، حيث يسمح لنا بالحديث عن الأشياء بدقّةٍ ووضوحٍ، ويمكّننا من تحديد ودراسَة العلاقاتِ الموجُودة بين السّلوك الاجتِماعي والكلامِي في استِعمال اللّغة»[6].

---

[1] تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، ص32.

[2] النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية، ص69.

[3] معجم الأسلوبيات، ص540.

[4] آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص12-13.

[5] في اللّسانيات التداولية، ص114. بتصرّف. وينظر تبسيط التداولية، ص20.

[6] السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، ص62-63.

ولئن رُمْنَا لمحًا من التّذكرةِ موجزةً عن السياق في المفهوم التداولي، لَقُلْنَا إنّ حسبَنا منه ذلك الإقرار التداولي الصّريح السّابق حول اتّسَاعِ مِدَادِهِ وآفاقِ بحثه في درس الدلالة اللّغوية، بِاعتِبارِه «مفهومًا مركزيًا، يمتلِك طابِعه التداولي، إلّا أنّ الصّعوبة تأتي من عدم معرفتِنا أين يبدَأ أو أين ينتَهي. ونلاحِظ اتّسَاعَهُ شَيئًا فَشَيئًا»[1].

ولربَّما وافق وأَورَثَ اتّسَاع مفهوم السياق هنا تداوليًّا، سَعةً أخرى في آفاقِ نظرِه التداولي أصالةً، ما يلقي على كاهل الباحث اللّساني –مفهومًا خاصّةً– مشقّةً أخرى حول تعدّد قضايَا درسِه التي ما تكَاد تنتَهي، ولا ضَيْرَ حينئذٍ أن نجد أنفسنا أمامَ سَمتٍ آخر للتداولية يرى فيها –ولعلّةٍ من معتبر السياق أيضًا– أنّها هي "قاعدة اللّسانيات"، ذلك أنّ «مراعَاة السياق أو دراسَته من جانبٍ، أو تحلِيله في ذهن المرسِل من جانبٍ آخر، ليس بالأمرِ اليسِير لأهمّيته ودقّته، ولذلك يعترِف كارناب R.Carnap أنّ التداولية درسٌ غزيرٌ وجديدٌ، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: إنّها قاعِدة اللّسانيات»[2].

وهي الحقيقة اللّسانية التي تتخطّى تداوليًّا في قَرَارِهَا ومُتَأَكِّدِهَا ظاهرَ النظرِ في القضايَا السياقية وتطبيقاتها العمليَة، لِتَمتَدّهُ أصالةً إلى مَفهومِهِ التداولي المُلْتَبِسِ، حيث «يتراوَح النظر إلى السيَاق بين الوحدَة والتنوّعِ حسب البَاحثين التداوليين، وهو مفهومٌ يَنُوءُ تحت كَلْكَلِ ثَقِيلٍ خَطِيرٍ، ممّا يجعل من الملائِم وضعَ حدودٍ له من جهةٍ، ووضعَ تصنيفٍ له من جهةٍ أخرى»[3].

ونظرًا لأهميّة هذا "السياق" تداوليًّا، واتّسِاع مفهومِه والْتِبَاسِهِ –غربيًا حديثًا كما عربيًا أصيلًا على نحو ما رأيناه قبلُ في مقاربتِنا المصطلحِية له مفردًا ومركّبًا– فقد أَلْفَيْنَا أيضًا ذلك التّنادي التداولي الدّاعي إلى ضرورةِ إيجَاد «مفهومٍ بسيطٍ ووحيدٍ للسياق، لأنّ السيَاق الذي تخضَع إليه الجُمل هو الذي يُستعمَل في تحليل أفعَال اللّغة، والذي يُعبَّر من خلالِه عن قواعِد منطِق الحوارِ. ومن هنا يسمَح المفهوم الموحَّد للسيَاق من نموِ تداوليةٍ مَحضَةٍ، يكون مَوضُوعُها هو معالجَة ما يعود في اللّغاتِ الطبِيعية إلى الشّروط العامَّة للتّواصُل»[4].

---

(1) المقاربة التداولية، ص48.

(2) استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ص23.

(3) مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية: قراءة في «شروح التلخيص» للخطيب القزويني، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2011، ص146. بتصرّف.

(4) السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، ص61.

وما هذا السياق –كما نَرَاهُ نحن– في أَوْحَدِ مفهومِه التداولي المُتَأَمَّلِ والمُرَامِ إلّا "السياق الحالي"[1]، لأنّ من المعلوم اللّسانِي انصِرَافُ التداولية في الغالِب عن «دراسة اللّفظ والتّركِيب النحوي والمتكلِّم، واهتمَامها بالسياق والتلقِي وفهم المتلقِي»[2]. وهو ما يؤكِّده مرّةً أُخرى اعتِدادُها الواضِح ذاك «بِمُختَلَفِ العوامِل المنطِقية والتخَاطبِية والبِنيويَة في تفسِير عمليَة التخَاطبِ الناجِح، حيث أدخَلت كلّ عناصِر التَخاطب، لا سيما السيَاق والاستِخدام في فهم وتفسيرِ مقاصِد المتكلِّمين»[3].

وعلى هذا المعتبَر فقد غدا السياق التداولي –من منطلق نظرتِه إلى أفعال الكلام خاصّةً– تأليفًا «من جميعِ العوامِل النّفسية والاجتمَاعية والتي تحدد نسقيًّا ملائَمة الأفعال الكلامية. ومن هذه العوامل: المعرِفة التي يملكها مستعمِلوا اللّغة ورغباتهم وإرادتهم وأشياؤُهم المفضَّلة، وأراؤهم وكذلك علاقاتهم الاجتماعية»[4].

وهو ما نقف عليه جليًّا عند كلٍّ قاليسون وكوست Galisson & Coste في حَدِّهِمَا لمفهوم "سيَاق الحَال" في الحقل التداولي من حيث هو «مجموعُ شروطِ إنتاجِ القولِ، وهي الشّروط الخارجَة عن القول ذاتِه. والقول هو ولِيد قصدٍ معيّنٍ، يَستَمدُّ وجودَه من شخصيَة المتكلّم ومستمِعه أو مستَمعِيه، ويحصل ذلك في الوسَط (المكان) واللّحظة (الزّمان) اللّذَيْنِ يحصُل فيهما ... وهذه العوامل كلّها والمؤثِّرة في إنجَاز القول هي التي تشكِّل المقام»[5]. ثمّ إنّه لكذلك أيضًا في عُرف ج. يول الاصطلاحي باعتباره «فعاليةً يتفاعَل فيها المشترِكون من خلال اللّغة بِطريقةٍ عُرفيةٍ للوصولِ إلى نَاتجٍ مُعَيَّنٍ»[6].

وخلاصة القول أنّ مفهوم سياق الحال في المقاربة التداولية اللّسانية الحديثة، لا يعدُو أن يكون ذلك «الإطار الذي يحصُل في صلب التّفاعُل، وفيه كذلك تُنْتَجُ الأقوال وتُنجَز المقاصِد بواسِطة أفعال الكلام.

---

(1) ينظر في هذا الصَّدد تحقيقنا في جدل مفهوم "السياق" غربيًا بين: عموم "الحال" وخصوص "السياق" في مقاربتنا المصطلحية الآنفة.

(2) النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية، ص80. وينظر آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص10–11.

(3) أصول اتجاهات المدارس اللّسانية الحديثة، محمد محمد يونس علي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج. 32، ع. 1، يوليو–سبتمبر 2003، ص168. بتصرّف.

(4) السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، ص82–83.

(5) مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللّغة العربية وآدابها، الجيلالي دالاش، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د/ط، 1996، ص41.

(6) التداولية، جورج يول، ص94.

وهذه الأقوال تتوقّف على العوامل الخاصَّة بالمتكلّمين (العوامل الداخلية)، والعوامل التي هي خارِجةٌ عنهم»[1].

وأمّا حَدُّ هذا التّفاعل في تداوليَته اللّسانية الاجتماعيَه، فَ«سلسلةٌ من الأحداثِ يكون فيها عدّة أشخاصٍ هم المَعنيُونَ بوصفِهم فَاعِلينَ. ويكون حينها الغرَض من استعمَال اللّغة هو إنجاز أحداثٍ اجتماعيةٍ، وتحقيق التّفاعل بما يحقّقه هذا الاستِعمال من تأثيرٍ مُتَبَادَلٍ بين مُرْسِلٍ ومُتَلَقٍّ، بالأدلّة اللّغوية في شروطٍ سيَاقيةٍ ومقَاميةٍ مُحدَّدةٍ»[2].

المطلب الثاني: سياق الحال في التراث العربي القديم البلاغة أنموذجًا: الرّوافد والتجلّيات:

بحثيثٍ من مُتسَارِعِ الخُطى، وبعد أن أَمكَنَهُ قبلُ الوقوفُ على بعضٍ من أهمّ معالِم دلائليَة نظرية الحال السياقية في الدّرس اللّسانِي التداولي الحديث، ها هو بحثنا هذا يَدنُو صوبَ مَرَامِهِ الأسَاسِ تقصّيًا وتَجلّيًا لها آخر النظريةَ والتّطبيقَ في أصيلٍ من فكرنا اللّغوي العربي، بلاغةً مهادًا ونَحوًا غَايَةً ومُنتَهًى.

وهي المَعالِم والقضايَا التي اهتمَّ بدرسِها وتحقيقها كثيرٌ من الدّارسِين قبلنا، غير أنّ أغلب نظرِهم فيها إنّما وَرَدَ موجَزًا مجملًا في ثَنَايَا بحثٍ لغويٍ دلاليٍ أو شرعيٍ أعمَّ، على خلافِ ما سَيَتَهادَاهُ بحثنا هذا من تحقيقها المفصَّل في أصيلٍ من نحونَا العربِي خاصّةً. وهو التّفصيل الذي نرى حَسَنًا لِحُسنِ تِبيَانِهِ، الوقوفُ بنا أُولَى عند هذا اللّمحِ المُختصَرِ من مِهَادِ بَيَانِهِ البلاغي، من خلال نُقطَتَينِ اثنَتينِ أسَاسيَتينِ من التَّحقِيق هما:

1. سياق الحال بلاغيًا: الأهمية الدلالية:

لِسِيَاقِ الحَالِ أو المقَام بَالِغُ الأهميّة وقوةُ الحضورِ في درسنا البلاغي العربي القديم، فهو «الأسَاس الذي قامَت عليه البلاغة العربية، باعتبَار أنّه لا تشكيلَ لِمختَلفِ أشكَال الكلام من غير الأخذِ بعين الاعتِبار معطيَات الحَال»[3]. وأَنَّى للحال أو المقام ألّا يبلغَ عَلِيَّ وسَمِيَّ المنزلة البلاغية هذه، ونحن ننظره فيها شرطًا واجبَ الأَخذِ لتحقيقِ مفهومها (البلاغة) أصالةً، من حيث هي مُطابقةُ الكلامِ «لِمقتَضَى

---

[1] مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللّغة العربية وآدابها، ص42.

[2] في اللّسانيات التداولية، ص112-113.

[3] سياق الحال في الفعل الكلامي: مقاربة تداولية، سامية بن يامنة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات والفنون، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011-2012، ص68.

الحَال مع فصَاحتِه»[1]. ومقتَضى الحال هذا إنّما «هو في الحقِيقة لُبُّ البلاغة وجوهرُها، إنّه وضع الكلمة المناسِبة في المكَان المناسِب، إنّه مخاطبَة النّاس على قدرِ عقولِهم وفهومِهم»[2].

وممّا يُقِرُّ هذه الأهميّة أيضًا، ما انتهى إليه أهل البلاغة من اعتِدادٍ بَيِّنٍ به (مقتضَى/سياق الحال) آخَرَ كَمَلمَحٍ بلاغيٍ فَارِقٍ في مَيْزِ جيّدِ الكلام شريفِ مَعنَاهُ، عن غَثِّهِ وَضِيعِهِ ورَديئِهِ، فَ«ارتِفَاعُ شَأنِ الكَلَامِ في الحُسنِ والقَبُول بمُطَابَقَتِهِ لِلاعتِبَارِ المُنَاسِبِ، وانحِطَاطُهُ بِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ له»[3].

وأبلغُ منه دليلًا وإيجابًا لشرفِ المعنَى، وتحقيقًا لمَنفعَة وفائدةِ الكلام، ما اسْتَبَقَهُ الجاحظ في منقوله عن بشر بن المعتمر من تأكيدٍ على أنّ «المَعنَى ليس يَشرُفُ بأن يكون من مَعَانِي الخَاصَّة، وكذلك ليس يَتَّضِعُ بأن يكون من مَعَانِي العَامَّةِ. وإنّما مَدَارُ الشَّرَفِ على الصَّوَابِ وإحرَازِ المَنفعَةِ، مع مُوافَقَةِ الحَالِ، وما يجب لِكِلِّ مَقَامٍ من المَقَالِ»[4].

ولربَّما تَنَاهَى البلاغيون دون هذه الأهميّةِ أهميّةً أُخرى أَبلَغَ إفادةٍ، وأكثر جمالًا، وهذا أَنَ إحسَانِ المتكلّمِ إفادةَ سامِعه بالمقاصِد التي يَسُوقُ إليها كلامه، وقد ضرب لنا ابن رشيق (ت456هـ) مثلًا لها بِحَالِ الشاعر في نظمِه للقصِيد، لأنّ «أَوَّلَ ما يَحتَاجُ إليه الشَاعرُ –بعدَ الجَدِّ الذي هو الغَايَةُ، وفيه وَحدَهُ الكِفَايَةُ– حُسْنُ التَأَنِّي والسِيَاسَةُ، وعِلمُ مَقَاصِدِ القَولِ، فَإِنْ نَسَبَ ذَلَّ وخَضَعَ، وإِنْ مَدَحَ أَطْرَى وأَسْمَعَ، وإِنْ هَجَا أَخَلَّ وَأَوْجَعَ، وإن فَخَرَ جَبَّ ووَضَعَ، وَإِنْ عَاتَبَ خفضَ ورَفَعَ، وإن استَعطَفَ حَنَّ وَرَجَّعَ، ولتَكن غَايَتُهُ مَعرِفَةُ أَغرَاضِ المُخَاطَبِ كَائِنًا من كان، لِيَدخُلَ إليه من بَابِهِ، ويُدَاخِلَهُ في ثِيَابِهِ، فذلك هو سِرُّ صِنَاعَةِ الشِّعرِ، وَمَغزَاهُ الذي به تَتَفَاوَتُ النَّاسُ، وفيه تَفَاضَلُوا»[5].

وتُمثِّل أساليب الكلام وأدبيَات التخاطُب، نَاهِيكَ عن شروط الاستِعمال والتواصل اللّغوي السّليمِ مَعلَمًا بلاغيًا بارزًا يكشفُ عمق مِدَادِ هذا النظر السيَاقي الحَالي في أصيلِ تفكيرِنا البلاغي العربي، «فالبَلاغيون العرب وإن لم يَهتَمُّوا كثيرًا بالدّراسة النّفسيَة والأخلاقيَة للمرسِل والمتلقي، فإنّهم حَاوَلُوا أن يُدرِجُوا تحت

---

(1) الإيضاح في علوم البلاغة، ص20.

(2) بداية البلاغة، ص20.

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، مرجع سابق، ص20.

(4) البيان والتبيين، 136/1.

(5) العُمدة في صناعة الشّعر ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000، 320/1.

عنوَان المقام والحال ملاحظاتٍ كثيرةً، فيما ينبَغي للخطِيب أن يكون عليه أو يُراعِيه من أحوالِ المستمِعين»[1].

ومَوصُولُهُ في درسِه عندهم، ما صَرَّحُوا به حول طبِيعة العلاقَة الإبلاغِية التَواصلِية بين المتكلِّم والسّامعِ، بِمتَعَدِّدِ تمظهراتِهما الاجتِماعية والنّفسِية و... التي تَسِمُ عموم الخطَاب اللّساني وَبَلَاغِيَّهُ على نحوٍ أخصَّ، وهي التَّمظهرَاتُ التي يَتَهادَاها بالبحث والتّحقيق المنهج الوصفي الحديث، اعتمادًا على هذا المُعطى الدلالي السيَاقي الحالِي، فَ«إلحَاح البلاغيِين على فكرة "المقَام" واتّخَاذهم من مراعَاتها محورًا يدور حولَه البحث البلاغي لديهم، إنّما يُعَدُّ وَعيًا بفكرةٍ صَائبةٍ ما تزال كثيرٌ من الدّراساتِ الحديثة تؤكِّد صوابها، ففكرَة المقام هي أساس ما يُسمَّى "علم الدلالة الوصفِية" في ميدان الدراسَات اللّغويَة المعاصِرة»[2].

2. من تجلّياتِ عناصرِ الحالِ السياقيةِ بلاغيًا:

ولَسْنَا نروم في هذا الموضعِ تكرارًا لِمَا سَبَقَنَا التّنبِيه إليه قبل من تعذُّر عناصِر الحَال السياقيَة عن مُنتهَى الحصرِ والعَدِّ، والتي وِفَاقُ حالِها من هذا الإطلاق واللّاتنَاهي حَالُ المعاني أيضًا، فَ«حُكمُ المَعَانِي خِلَافُ حُكمِ الأَلفَاظِ، لأنّ المَعَانِي مَبسُوطَةٌ إلى غَيرِ غَايَةٍ، ومُمتَدَّةٌ إلى غيرِ نِهَايَةٍ، وأَسمَاءُ المَعَانِي مَقصُورَةٌ مَعدُودَةٌ، ومُحَصَّلَةٌ مَحدُودَةٌ»[3].

ويدعمُ هذا الحكم ويُؤكِّدهُ سابقُ تحقيقنا في مفهوم "الحَالِ" عند البلاغيين، الذي أَلفَينَاهُ مُتَضَمِّنًا عندهم «كُلاًّ من المتكلِّم والمخاطَب، وما يَكتَنِفُهُ من ظروفٍ ومُنَاسبَاتٍ كَالغرضِ من الكلامِ وزمَانهِ ومكَانهِ، فضلًا عن التَّناسبِ بين تركيبِ الخِطابِ أو نَصِّ الخِطابِ مع مَقَامِهِ»[4]. ولأنّه ما يَسَعُنَا الوقوف بالكليّةِ والتّفصِيل على تجلّياتِ الدلالة الحَاليةِ لهذه العناصِر الكلامِية/الخطابِية أَجمَعُ، فإنّنا سَنقتَصِر منها هنا بضربٍ من البيانِ والتّمثِيل على رُكَنَيْهَا الأَسَاسِيَينِ العِماد من المتكلِّم والسّامعِ حسبُ.

1.2. المتكلّم وقصده:

---

[1] في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، محمد العمري، أفريقيا الشرق للطباعة، المغرب، ط2، 2002، ص21.

[2] علم المعاني في الموروث البلاغي: تأصيل وتقييم، حسن طبل، مكتبة الإيمان بالمنصورة للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط2، 2004، ص19. واللّغة العربية معناها ومبناها، ص337.

[3] البيان والتبيين، 76/1.

[4] السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، ص60.

وهو الرُّكنُ العِمَادُ في درس الدلالة الحالية بلاغيًا، وكثيرًا ما كان له «دورٌ بارزٌ في البلاغة العربيَة القديمَة، بوصفِه مُنتِجَ الخطاب وبَاعِثَهُ، ولأنّه وَحدَهُ الذي يستطِيع تحدِيد الدَلالاتِ ومقَاصدَها، بل إنّ المعنى في كثيرٍ من الحالاتِ مرتبطٌ بما يَنويهِ وما يقصِده»[1].

ثمَّ إنّ الشّروعَ في الكلامِ قبل هذا وذاك «إنّما يكون من المتكلِّم، ويخضَع لِمرَادِهِ وغرَضِهِ، ثمّ إنّ الكلام يُفهم في ضوء شخصيَة المتكلّم المتَشكِّلة من خصائصَ مُعيَّنةٍ تنعكس في حديثِه، لتُصبحَ أسلوبًا خاصًّا بالمتكلّمِ»[2].

ولئن رُمْنَا إرجاءَ الخوض في فكرة "القصدِ" هذه إلى آَتٍ من هذا التّحقيق، فإنّ حسبَنا الإشَارة والتّنبِيه إلى أنّ حديث البلاغيِين عن المتكلِّم هنا وبالغِ أهميّته وجليلِ دوره في توجِيه معاني الكلام وِفقًا لِلمقاصِد التي يتوخَّى إصابتها في مخاطَبه، لا يعدو أن يكون –بوجهٍ من الوجوهِ– إلّا حديثًا عن الشّروط البلاغيَة الواجب توافرُها فيه تحقيقًا لمفهوم بلاغتِه هو، لأنّ البلاغيِين العرب «وَإِنْ لم يهتَمّوا كثيرًا بالدّراسة النّفسيّة والأخلاقيَة للمرسِل والمتلقي، فقد حَاوَلُوا أن يُدرِجُوا تحت عنوان المقامِ والحالِ، ملاحظاتٍ كثيرة فيما ينبغي للخطِيب أن يكون عليه أو يُرَاعِيهِ من أحوالِ المُستَمِعِينَ»[3].

ولعلّ من أبرز هذه الملاحظات دعوتُهم تلك إلى ضرورَة مراعَاة المتكلّم لأحوَال مخاطَبيه النّفسيّةِ ومقامَاتهم الاجتماعيةِ، واعتبارُها البلاغي عَلامَةٌ فارقةٌ في الدلالة على مدى فراسَة البَليغِ الحَذِقِ في حُسْنِ سوقِهِ للكَلامِ، حَسَنَ التّرتيبِ في النّظمِ، مُتوَافقًا ومُتَلائِمًا وأحوَال مخاطَبِيه النّفسيّةِ، ومقامَاتِهم الاجتماعِية، المتباينةِ والمتَغايرةِ زَمَانًا ومَكَانًا و...، والتي لكلٍّ منها نظمٌ ونمطٌ من تركيبِ الكلامِ يُناسِبهُ، وهي «غَايَةٌ لن يصلَ إليها إلّا من أَحَاطَ بأساليبِ العرَب خُبرًا، وعَرَفَ سُنَنَ تخاطُبهم في مُنافراتِهم، ومُفاخراتِهم، ومديحِهم، وهجائِهم، وشُكرِهم، واعتذارِهم، لِيَلبَسَ لِكُلّ حَالةٍ لَبُوسَهَا، ولكلّ مقامٍ مقالٌ»[4]. وقد أَدرَكَ البلاغيون ثابتَ هذه الحقيقة النّفسيّةِ الاجتماعية، فَكَانَ من جوامع كَلِمِهِمْ أَنَّ «كَلَامَ النَّاسِ في طَبَقَاتٍ، كما أنّ النَّاسَ أَنفُسَهُم طَبَقَاتٌ»[5].

---

[1] في اللّسانيات التداولية، ص163.

[2] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: مقاربة تداولية، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة اللسانيات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع. 4، نوفمبر 2016، ص77.

[3] في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص21.

[4] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص42.

[5] البيان والتبيين، 144/1.

ومن تَمَامِهِ ما سبقَهم تقريرهُ أيضًا من أَنَّ «مَدَارَ الأَمرِ على إفهَامِ كُلِّ قَومٍ بِمِقدَارِ طَاقَتِهِم، والحَملِ عليهم على أَقدَارِ مَنَازِلِهِمْ»[1] ومَقامَاتهِم الاجتماعِية ومُتَبَايِنِ أحوالهم النّفسيّةِ، فما تَنبغِي مسَاوَاتهَا أجمَعُ في مَنَازِلِ الخطابِ، وطريقةِ سَوْقِ وصياغَة أنماطِ نَظمِ الكلامِ، وهي على بَيِّنِ هذا الاختلافِ نفسيًّا واجتِماعيًا و...

وما سَمْتُ الجمعِ في لفظ "الأقدارِ" هنا بَلَغْوٍ ولَهْوٍ من الحديث يَتَهَاذَاهُ البلاغيون، نحوًا ممّا نتَحقَّقهُ في مَنقُولِ الجاحظ عن بشر بن المعتمر، آنَ إيجَابِهِ على المتكلّمِ «أن يَعرِفَ أَقدَارَ المَعَانِي، ويُوَازِنَ بينها وبين أَقدَارِ المُستَمِعِينَ وبين أَقدَارِ الحَالَاتِ، فَيَجعَلَ لِكُلِّ طَبَقةٍ من ذلك كَلَامًا، ولكلِّ حَالَةٍ من ذلك مَقَامًا، حتَّى يُقَسِّمَ أَقدَارَ الكَلَامِ على أَقدَارِ المَعَانِي، ويُقَسِّمَ أَقدَارَ المَعَانِي على أَقدَارِ المَقَامَاتِ، وأَقدَارَ المُستَمِعِينَ على أَقدَارِ تلك الحَالَاتِ، فإن كان الخَطِيبُ مُتَكَلِّمًا تَجَنَّبَ أَلفَاظَ المُتَكَلِّمِينَ، كَمَا أَنَّهُ إن عَبَّرَ عن شَيءٍ من صِنَاعَةِ الكَلَامِ وَاصِفًا أو مُجِيبًا أو سَائِلًا، كان أَوْلَى الأَلفَاظِ به أَلفَاظُ المُتَكَلِّمِينَ، إذا كانوا لتلك العِبَارَاتِ أَفْهَمَ، وإلى تلك الأَلفَاظِ أَمْيَلَ، وإليها أَحَنَّ، وبها أَشغَفَ»[2].

وبنحوه مقول إبراهيم بن محمد الشيباني من أنّكَ «إذا احتَجتَ إلى مُخَاطَبَةِ المُلُوكِ، والوُزَرَاءِ، والعُلَمَاءِ، والكُتَّابِ، والخُطَبَاءِ، والأُدَبَاءِ، والشُّعَرَاءِ، وأَوسَاطِ النَّاسِ وسُوقَتِهِم، فَخَاطِبْ كُلًّا على قَدرِ أُبَّهَتِهِ وجَلَالَتِهِ، وعُلُوِّهِ وارتِفَاعِهِ، وفِطنَتِهِ»[3].

ومَنطُوقُ الكَلامِ كما رَسْمُهُ في واجب المنَاسبةِ هذه سِيٌّ، وهو ما نلحَظه صَرِيحًا بَيِّنًا عند ابن قتيبة (ت286هـ) حين أَوجَبَ على الكاتب أن «يُنَزِّلَ أَلفَاظَهُ في كُتُبِهِ فَيَجعَلَهَا على قَدرِ الكَاتِبِ والمَكتُوبِ إليه، وأن لا يُعطِي خَسِيسَ النَّاسِ رَفِيعَ الكَلَامِ، ولا رَفِيعَ النَّاسِ وَضِيعَ الكَلَامِ»[4]. وعلى هذا المُعتَبرِ ما كان مقبولًا إن أَدَبًا أو بلاغةً أن يُكَلِّمَ الخَطِيبُ البليغُ «سَيِّدَ الأُمَّةِ بكلامِ الأَمَةِ، ولا المُلُوكَ بِكَلَامِ السُّوقَةِ»[5].

---

(1) البيان والتبيين، المرجع نفسه، 93/1.

(2) المرجع نفسه، 138/1-139.

(3) العقد الفريد، أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، 262/1.

(4) أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988، ص19-20.

(5) البيان والتبيين، 92/1.

ولعلّ هذا ما يفسّرُ كثرة دوران مصطلح "مقتضَى الحالِ" أو "الاعتبار المناسب"[1] على ألسنَة البلاغيين، وإن اتَّسَمَ بل واتُّهِمَ لدى بعض الدّارسين المحدَثين بِثَلْبِ المعيارية اللّسانيّة تَخَتَصُّهُ أحايينَ كثيرةٍ، وهو هنا أَحكَمُ وَثَاقًا وصلةً بِبلاغة المتكلّم في ضروريِ مراعَاته لأحوالِ المخاطَبين، لأنّه لن يُطابِقَ "المقتَضَى" «الحَالَ إلّا إذا كان وِفقَ عقولِ المخاطَبين، واعتبارِ طبَقاتِهم في البَلاغةِ، وقُوَّتِهِم في البيَان والمنطِق»[2].

وهكذا ومَتَى ما تَمثَّلَ المتكلّم عمليًا مفهوم المطابقة هذا بين الحال ومقتضَاها، فقد دَنَا لأن يُحقِّقَ لمعاني الكلام شرفَها، كما وتتَحقّقُ لِكَلامِه حسن مَنفعَتِهِ المبتَغاةِ في المخاطَب، فاعليةً من التّأثيرِ النّفسي والإقناع العقلي، نحوًا ممّا يكون في موقفِ المحَاجَجةِ مثلًا، حيث «تقتضِي "مُوافَقةُ الحالِ" أن يُراعِي المتَكلّمُ قدرَ مُخَاطَبِيهِ، ومَنزِلتَهم الاجتماعيةَ. فالقولُ لا يُقنِعُ إذا لم يكن مُوجَّهًا، أي مُكَيَّفًا بحسبِ الحاجاتِ الخَاصَّةِ التي تَقتَضِيهَا فِئَاتُ المُخَاطَبِينَ. فَالوضعِياتُ تَختَلفُ والمَراتبُ تَتبَاينُ والأَفهَامُ تَتفَاوتُ. لذلك يَتَوجَّبُ على المُتَكلّمِ أن يُوَائِمَ بين طَبقَاتِ القَولِ، وطَبقَاتِ وأَحوالِ المُستَمِعِينَ ... فَنَجَاعَةُ الخِطابِ وفِعلُهُ في المُخاطَب رَهِينَانِ إذن باستِحضَار المتكلِّم لطَبيعةِ المُستَمِعينَ ومَواقِفِهم وظُروفِهم»[3].

كانت هذه إذًا بعض أهمِّ مَعَالِم تجلِّي الدلالة السيَاقيَة الحاليَة، التي تَدَاعَى البلاغيون من المتكلِّم واجِبَ مُراعَاتِها واعتبَارها الاجتماعِي في تَداولِيتِه للفعل الكلامي. وبِنَحوِ هذا البُعد الاجتِماعي تأتّى قَسِيمُهُ النّفسِيُّ فيه أيضًا، ولعلّ من أبرزِ تمثّلاتِه الأخصّ، تلك الدّعوة البلاغية للمتكلّم إلى ضرورة مراعَاة الأحوَال النّفسيّةِ للسَّامع وهو يسُوق كلامه ليُحقِّق به فائدَته وغايَته من التّأثير والإقناعِ في المخاطَب، فَمَا ينبغِي حسبَهم أن يَخفَى على المتكلّم أنّ «مَقَامَاتِ الكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ، فَمَقَامُ التَّشَكُّرِ يُبَاينُ مَقَامَ الشّكَايَةِ، ومَقَامُ التَّهنِئَةِ يُبَاينُ مَقَامَ التَّعزِيَةِ، ومَقَامُ المَدحِ يُبَاينُ مَقَامَ الذَّمِ، ومَقَامُ التَّرغِيبِ يُبَاينُ مَقَامَ التَّرهِيبِ، ومَقَامُ الجِدِّ في جميع ذلك يُبَاينُ مَقَامَ الهَزلِ ... وجَمِيعُ ذلك مَعلُومٌ لِكُلِّ لَبِيبٍ، وكَذَا مَقَامُ الكَلَامِ مع الذَّكِي يُغايِرُ مَقَامَ الكَلَامِ مع الغَبِي، ولِكُلٍّ من ذلك مُقتَضًى غير مُقتَضَى الآخر»[4].

وبهذا النظر تَتَأَتَّانَا وتَتَأَكَّدُنَا أهميّةُ ذلك التّنصِيص البلاغي على وُجوبِ الاعتِدادِ والأخذِ بمَبدأ "الاعتبارِ المُنَاسِبِ" –حُسْنًا وقبولًا– شرطًا في التَّمييزِ بين مراتِب معاني الكلام رفعةٍ وانحطاطًا، لأنّ «المَعنَى ليس

---

[1] وقد أشرنا إليه قبلًا في تحقيقنا لمفهوم "الحال".

[2] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص41.

[3] بلاغة الإقناع في المناظرة، عبد اللّطيف عادل، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2014، ص66.

[4] مفتاح العلوم، ص168.

يَشرُفُ بأن يكون من مَعَانِي الخَاصَّةِ، وكذلك ليس يَتَّضِعُ بأن يكون من مَعَانِي العَامَّةِ. وإنّما مَدَارُ الشَّرَفِ على الصَّوَابِ وإحرَازِ المَنفعَةِ، مع مُوافَقَةِ الحَالِ، وما يجب لكلِّ مَقَامٍ من المَقَالِ»[1]، وكذلك هو «ارتِفَاعُ شَأنِ الكَلامِ في الحُسْنِ والقَبُولِ بِمُطَابَقَتِهِ لِلاعتِبَارِ المُنَاسِبِ، وانحِطَاطُهُ بِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لَهُ»[2].

ومُتَّصلًا بهذا النظر أيضًا، ما أَثَارَهُ بلاغِيونَا القدامَى وما عَرَضُوا له من حدِيثٍ مفصَّل عن عظيمِ دورِ مَبدَأ "القَصدِ" في الكلامِ وبَالِغِ أثرِه في فهم حقيقِ المعاني التي يَتَهَادَاهَا ويَتَقَصَّدُهَا المتكلِّم بِكلامِهِ، وهو أمرٌ منظورٌ كثيرًا عند اللّغويين وعلمَاء الشّريعَة من مفسّرين وأصوليين، انطلاقًا من ذهبيِ قواعدِهم القائلَة بأنّ «الأَصلَ في الكلامِ القَصدُ»[3].

ومن دَعَائمِ هذا النظر في أَصِيلٍ من درسِنا اللّغوي البَدءَ، ما تَدَاعَى إليه لُغَوِيُونَا العرَب القدامى من إيجَاب توافرِ "القَصدِ" هذا شرطًا لتحقِيق الدلالة، «فَأَهلُ العربيةِ يَشتَرِطُونَ القصدَ في الدلالةِ، فَمَا يُفْهَمُ من غيرِ قصدٍ من المتكلّمِ لا يكونُ مدلولًا للّفظِ عندهم، فَإِنَّ الدَلالة عندهم هي فَهمُ المُرَادِ، لا فَهمُ المعنَى مُطلَقًا»[4]. بل إنّ منهم من اعْتَدَّهُ المعنى ذَاتَهُ، فلا تَحقُّقَ لمعنَى الكلام دونَه، وممّن نَحَا هذا المذهب ابن فارس في كتابِه الصاحبي حين أَقَرَّ بأنّ «المَعنَى هو القَصدُ والمُرَادُ»[5].

ولهذا ما كان عَجبًا مرّةً أُخرى أن نرى سَمْتَ "القَصديَة" هذا حاضرًا في متعارفِهم من حَدِّ "اللّغَة" ذاتِها، من حيث هي «عِبَارَةُ المُتَكَلِّمِ عن مَقْصُودِهِ. وتلكَ العبارةُ فِعْلٌ لِسَانِيٌ نَاشِئٌ عن القَصدِ بِإِفَادَةِ الكَلَامِ، فَلَا بُدَّ أن تَصِيرَ مَلَكَةً مُتَقَرِّرَةً في العُضوِ الفَاعِلِ لَهَا وهو اللِّسَانُ، وهو في كُلِّ أُمَّةٍ بَحَسَبِ اصْطِلَاحَاتِهِمْ، وكانت المَلَكَةُ الحَاصِلَةُ لِلعَرَبِ من ذلك أَحسَنَ المَلَكَاتِ وأَوضَحَهَا إِبَانَةً عن المَقَاصِدِ»[6].

---

(1) البيان والتبيين، 136/1.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة، ص20.

(3) اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م، ص103.

(4) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 792/01.

(5) الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997، ص144.

(6) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003، ص565-566.

ولئن اعْتَدَّ اللّغويون "القصدَ" نحوًا من بالغِ هذه الأهميّة، فَمَا نَرَاهُ بلاغيًا أيضًا بِالمُتَقَاصِرِ عنها، إذ إنّ له «مَكَانَةً بارزةً في الدّرس البلاغي، حتّى أنّه أسَاس عمليَة التواصلِ والإبلاغِ، وما يقوم عليه تَمييزُ المتكلّمِ فيها»[1].

هذا وقد ألمَحنَا آنِفًا إلى بعض تمثّلاتهِ البلاغيةِ، نحوًا من فِكرَتَيْ "إحراز المنفعةِ" و"الإقنَاعِ والتّأثيرِ في المتلقِي". ومن المعلومِ أنّ هذه "المَنفعَة" «لا تَتَحَقَّقُ إلَّا بإدراكِ دلالاتِ القولِ، والمعرفَة الوَاعِيَة بأغراضهِ، وبالتَّالي القدرَة على صِيَاغةِ أشكالِ الأقوالِ بحَسبهَا، من أجلِ خَلقِ المنَاسبةِ بين الأقوالِ وما نُريدُ التّعبيرَ عنهُ»[2].

وقد عرضَ بلاغيونَا القدامى لهذه الفكرةِ طويلًا ومَلِيًّا من النظر في معرِض حديثهم عن إصَابة المعنَى، وتحقِيق غاياتِ الكلامِ التواصلِية من الفهمِ والإفهامِ، أينَ يبقَى «الغَرضُ من الكلامِ التَّعبِيرُ عَمَّا في الفكرِ ومَشَاعرِ النّفسِ وأحَاسيسِها، بألفاظٍ دَالّةٍ على ما يُريد المتكلّمُ التَّعبيرَ عنه»[3].

ثمَّ إنّ "القصد" عند البلاغيين لَهُوَ من قبلُ ومن بَعدُ أَسَاسٌ وجوهرٌ لِعمَادِ البحث البلاغي عامّةً، فكثيرًا ما كان عندهم «مَدَارَ البحثِ، فكان المَركزُ في بَيَانِ الجاحظ ومعانِي السكاكي هو الأحوَالُ والمَقاصِدُ. وكذلك كان عند الجرجاني في نظريةِ النّظمِ، فهو من أكثرِ العلماءِ الذين رَدَّدُوا مصطلحَ القصدِ، بل كان مِحورَ نظريتهِ»[4].

وهو ما نَتَهادَاهُ أيضًا عند بعضهم جَليًّا بَيِّنًا في حَدِّهِمْ لمفهوم "البلاغة" أصالةً، نحوًا ممّا تَذاكَرهُ الخليل في بَيانِها، إذ «البَلاغةُ كلمةٌ تَكشفُ عن البُغيةِ»[5]. وبمثله قال خالد بن صفوان: «ليسَ البلاغةُ بِخفَّةِ اللِّسَانِ، ولا بِكثْرَةِ الهَذَيَانِ، ولكنّها إِصَابَةُ المعنَى، والقَرعُ بِالحُجَّةِ»[6]. فيما هي عند الباقلاني «الإبلاغُ

---

(1) في اللّسانيات التداولية، ص167.

(2) سياق الحال في الفعل الكلامي، ص69.

(3) البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، 13/1.

(4) استراتيجيات الخطاب، ص201.

(5) العمدة في صناعة الشّعر ونقده، 384/1.

(6) الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، تحقيق: زكي مبارك، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2، 1931، ص46.

عن ذَاتِ النَّفسِ على أَحسَنِ معنًى، وأَجزَلِ لفظٍ، وبُلوغُ الغَايةِ في المقصودِ بالكلامِ. فإذا بَلَغَ الكَلامُ غَايَتَهُ في هذا المعنَى، كان بَالِغًا وبَلِيغًا»[1].

وجِمَاعُهُ وربّما كان أفضَلهُ ما نقلَه الجاحظ عن إبراهيم بن محمد واستَحسنَه في مقوله: «يَكفِي من حَظِّ البلاغَة أن لا يُؤتَى السَّامعُ من سُوءِ إفهامِ النّاطقِ، ولا يُؤتَى النَّاطقُ من سوءِ فهمِ السَّامِعِ. قال أبو عثمان: أمَّا أنا فَأستَحسِنُ هذا القَول جِدًّا»[2]. ونحو عموم البلاغة في اعتِباريَة هذا القصد شرطًا لِتحقِيقِ مفهومِها "عِلمُ المعاني" أيضًا، من حيث هو مجموع «قَواعِدَ يُعْرَفُ بها كَيفيَةُ مُطابَقَة الكَلامِ مُقتَضَى الحَالِ، حتّى يكون وِفْقَ الغَرضِ الذي سِيْقَ لَهُ»[3].

وموصول هذا النظر ما تحدَّث عنه البلاغيون في دِراسَتِهِم لأسَاليبِ الكلام خَبرًا وإنشاءً، من ضرورَة إحسَان المتكلّمِ اختِيارَ أَلفَاظِهِ وعِبَارَاتِهِ، ومُنَاسَبَتِها أو مُوَاءَمَتِها للمَقاصِدِ والأغرَاضِ التي خَرجَتْ عن أُوَلِ معانِيها، إلى جملةٍ من مَعَانٍ ثَوَانٍ أُخرى، ما كانت مَوضُوعَةً ومُتَسَاوِقَةً لها في الأصلِ، يُفِيدُها السيَاق مَقَالُهُ وحَالُهُ انطلاقًا من ثَبتِ أقوالهم ومُتقرَّر أحكَامِهِم بأنّ «المَقاصِدَ لا تُعرَفُ إلّا بَالقَولِ، أو بما يقوم مَقَامَهُ القَولُ من شَوَاهِدِ الحَالِ في عَالَمِ النَّاسِ»[4].

وجَمعُ تلك المعانِي الثوانِي هي التي يَؤُمُّهَا المتكلّمُ بكَلامِهِ غالبًا، من الفَخرِ والمَدحِ والعِتابِ والنَّسِيبِ والالتِمَاسِ والاستِعطافِ وغيرها، وهذا انطلاقًا من مُتَقَرَّرِ البلاغيين وصريحِ حُكمِهِم القاضِي بأنّ لِكُلِّ مَعنًى يَرُومُهُ المتَكلّمُ، صُورَتهُ من اللَّفظِ التي تُناسِبهُ في النَّظمِ، إصَابةً للمعنَى، وتحقيقًا لِلفَهمِ والإفهامِ، مع إحرازِ المنفعَة، وتَحقِيقِ فَاعِليةِ التَّأثيرِ المُرادِ بُلُوغُهَا وإصابَتها في ذاتِ المخاطَب. فَ«لِكُلِّ غَرَضٍ بِنَاءٌ مُنَاسِبٌ. فلا وجودَ لبلاغةٍ مطلقةٍ تَفِي بِكُلِّ الحَاجَاتِ، بل البلاغةُ بَلاغَاتٌ، والكلامُ صِفاتٌ. ولِكُلِّ وَجهٍ من وُجُوهِهِ مَقصِدٌ مَخصُوصٌ، فلِلإيجاز مَقصِدُهُ، وللإطَالة غرضُها ... وعليه فإنّ تَحقيقَ استِجابةِ المُخَاطَبِ يقتضِي أن يَتَشَاكَلَ بِناءُ الكلامِ مع غَرَضِهِ. فمن شأنِ هذه العمليةِ أن تُرَكّزَ اتّجَاهَ الكلامِ وتَقُودَهُ

---

[1] إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الكيب الباقلاني، تحقيق: أحمد صقر، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط2، د/ت، ص433.

[2] البيان والتبيين، 87/1.

[3] علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2002، ص41.

[4] الأفق التداولي: نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2001، ص28.

إلى مَرَامِهِ، فَبِدُونِ احْتِرامِ القصدِ، والغَفلَة عن عَلاقةِ صورةِ الكَلامِ بِوظِيفَتِهِ، قد يَتجَاوزُ الإخلالُ بها إلى خَلقِ حَالةٍ في السَّامعِ مُعَاكِسَةٍ لِمَا كُنَّا نَرُومُ منهُ»[1].

وحِرصًا من هؤلاء البلاغيين على مجَانبةِ وتَلَافِي وقوعِ هذا الخلل في فهمِ المخاطَب للمقاصِد التي يبتغِي المتكلّمُ تحصِيلها وإصابَتها فيه، تأتَّت دَعوَتهُم تلك إلى ضرورَة مرَاعاةِ مُتَعَدِّدِ ومُتَبَايِنِ أحوالِه النَّفسِيّةِ ومَقامَاتِه الاجتماعيةِ، إيفاءً وتحقيقًا لِبلاغَةِ الكلامِ. وهكذا «وَلَمَّا كانت أحوَالُ المُخاطَبِين مختَلفةً، وكانت كُلُّ حالةٍ منها تحتَاج طَرِيقةً من الكَلامِ تُلائِمُهَا، كانت البلاغَة في الكَلامِ تَستدعِي انتِقاءَ الطرِيقةِ الأكثَر مُلاءَمةً لحالَة المخاطَب بِهِ، لِبلُوغِ الكَلام من نَفسِهِ مَبلَغَ التَّأثِير الأَمثَلِ المَرجُوّ»[2]، وبهذه الموَاءمةِ والمناسبةِ تَتَحقّقُ للكلامِ مَعالِمُ بلاغتِهِ.

وقد ذكر الجرجاني في دلائله هذه الحقيقةَ البلاغيةَ كثيرًا، حين أكّد أَنَّهُ «ليسَ من فَضلٍ ومَزِيَّةٍ إلّا بحسبِ المَوضعِ، وبحسَب المعنَى الذي تَرِدُ فيه، والغرضُ الذي تَؤُمُّ»[3]. وبمثله قال ابن سنان الخفاجي (423–466هـ) من أنّ «لكلِّ مقامٍ مقالًا، ولكلِّ غرضٍ فنًّا وأسلوبًا»[4].

وقد أدركَ البلاغيون جَيّدًا أوجه المناسبةِ لفظًا ومعنًى بين الألفَاظ والأغرَاض التي يَؤُمُّهَا المتكلّم من كَلامِهِ، فَرَأَوا أنّ من أوجه الإحسانِ الذي تُدرَكُ به بَلاغَة البَليغِ، أن يُجِيدَ المتَكلّمُ «إصَابةَ المعنَى الذي يُلائِم المَقصِد الذي يَبتَغيهِ، وأن يمتَلك القدرَة التي تمكّنه من التَّعبير عن مُرادِهِ بما يَقتَضِيهِ هذا المَقصِد»[5].

ومن أَوجُهِ هذه الإجَادةِ المُرَامَةِ أيضًا، إحسَانُهُ تقسيمَ «الأَلفاظِ على رُتَبِ المعانِي، فلا يكون غَزَلُكَ كَافتِخَارِكَ، ولا مَدِيحُكَ كَوَعِيدِكَ، ولا هِجَاؤكَ كَاستِبطَائِكَ، ولا هَزلُكَ بِمنزِلَةِ جِدِّكَ، ولا تَعرِيضُكَ مثل تَصرِيحِكَ. بل تُرَتِّبُ كُلًّا مرتبَتَهُ، وتُوَفِّيهِ حَقَّهُ، فَتُلَطِّفَ إذا تَغَزَّلتَ، وتُفَخِّمَ إذا افْتَخرتَ، وتَتَصرَّفُ لِلمدِيحِ تَصَرُّفَ مَواقِعِهِ، فإنّ المَدحَ بالشَّجاعَةِ والبَأسِ يَتَمَيَّزُ عن المَدحِ باللَّبَاقَةِ والظَّرفِ، ووَصْفُ الحَربِ والسِّلَاحِ

---

[1] بلاغة الإقناع في المناظرة، ص66–67، بتصرّف. وينظر التفكير البلاغي عند العرب ، ص212.

[2] البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، ص126.

[3] دلائل الإعجاز، ص87.

[4] سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دارالكتب العلمية، بيروت، د/ط، 1982، ص163.

[5] سياق الحال في الفعل الكلامي، ص70.

ليس كَوَصفِ المَجلِسِ والمُدَامِ، فَلِكُلِّ وَاحدٍ من الأَمرَينِ نَهجٌ هو أَمْلَكُ بهِ، وطَرِيقٌ لا يُشَارِكُهُ الآخَرُ فيه»[1].

ويُدانِيهِ أيضًا في هذا المذهب مُحتَكَمًا، ما صَار إليه ابن رشيق في العمدَة في حَدِيثِهِ عن أَدَبِ الشّاعر، وما عَدَّهُ سِرًّا من أسرارِ صناعَة الشِّعر، فقد رَأَى أنّ من «أَوَّلِ ما يَحتَاجُ إليه الشَّاعِرُ –بعد الجِدِّ الذي هو الغَايةُ، وفيه وَحدَهُ الكِفَايَةُ– حُسْنُ التَّأَنِّي والسِياسَةِ، وعِلمُ مَقَاصِدِ القَولِ، فَإِنْ نَسَبَ ذَلَّ وخَضَعَ، وإن مَدَحَ أَطرَى وأَسْمَعَ، وإن هَجَا أَقَلَّ وأَوجَعَ، وإن فَخَرَ جَبَّ ووَضَعَ، وإن عَاتَبَ خَفَضَ ورَفَعَ، وإن استَعْطَفَ حَنَّ ورَجَعَ. وَلْتَكنْ غَايَتُهُ مَعرِفَةُ أَغرَاضِ المُخَاطَبِ كَائِنًا من كَانَ، لِيَدخُلَ إليهِ من بَابِهِ، ويُدَاخِلَهُ في ثِيابِهِ، فَذَلِكَ هو سِرُّ صِنَاعةِ الشِّعرِ، ومَغْزَاهُ الذي بِهِ تَفَاوَتَ النَّاسُ، وفيهِ تَفَاضَلُوا، وقد قيلَ: لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ»[2].

وحسبُنَا عن مزيد الخوضِ في تَجَلِّياتِ "القصَد" بلاغيًا، موجز لَمحِنَا من هذا البيان، وبه كفايتُنا دُونَهُ، إذ هو عند أوائلِ بلاغِيِينَا مَدِيدُ الدّرسِ مُتَّسِعُهُ ووَافِرُ بيانِه، وكذلك هو المحدثينَ منهم أكثرُ اتِّسَاعًا، وأَدقُّ تفصيلًا، نحوًا مِمَّا تطالعنا به أبحاثهم في علوم النَّصّ، والخطابِ، والأسلوبيةِ، والتداوليةِ وغيرها، ممّن أَفرَدَتهُ من مفصَّل البيانِ والتّبيانِ الصفحاتِ الطِّوالِ تنظيرًا وتطبيقًا، عَربيًّا أصَالةً، وغَربيًّا إفَادةً.

2.2. المخاطَب:

نحوًا من عَلِيِّ المنزلةِ التي حَظِيَ بها المتكلّمُ في أصيلٍ من درسنا البلاغي العربي، فكذلك هي "حَالُ السَّامِعِ" فيه أيضًا، حيث «يحظَى في العمليَة الإبلاغِية في الدّرس البلاغي العربي القدِيم بأهمِيّةٍ لا تَقِلُّ عن أهميَّة المتكلّم، ولئن كان المتكلّم هو مُنشِئُ الخطَاب ومُنتِجُهُ، ويَسِمُهُ بكثيرٍ مِمَّا يُميِّزِهِ عن الآخرين، فإنّ السَّامع أيضًا هو من يُنشَأُ له ولأجلِه الخطَاب، وهو مُشَارِكٌ في إنتَاج الخطَاب مُشَارَكةً فعَّالةً، وإن لم تكن مبَاشرةً، بل إنّ الخطابَ في ذاتِه يكون في أغلبِ الحَالاتِ حسب ما يُريدُهُ السَّامعُ لا المتَكلّمُ»[3].

---

[1] الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د/ط، 1966، ص24.

[2] العُمدة في صناعة الشّعر ونقده، 320/1.

[3] في اللّسانيات التداولية، ص175–176.

ولا أَدَلَّ على بَالِغِ أهمّيته هذه عند البلاغيين من اعتبارِهم له شرطًا لِتَحقِيقِ مفهومِ البلاغةِ، والتي ما سُمِّيَتْ بلاغةً إلّا «لأنّها تُنْهِي المَعنَى إلى قَلبِ السَّامِعِ»[1]. نَاهِيكَ عَمَّا يُوجِبُهُ تحقُّقها في بَلِيغِ الكلامِ من حُسنِ انتِقاءٍ «للطَرِيقةِ الأكثرِ مُلاءَمةً لحَالة المخاطَب بِهِ، لبلُوغِ الكَلامِ من نَفسِهِ مَبلَغَ التّأثيرِ الأَمثلِ المَرجُوّ»[2].

وهي الغايَة التي تُفِيدُهَا أيضًا إجَادةُ السّامعِ وإتقَانُهُ لِـ«حُسنِ الاستِمَاعِ، والقُدرَةِ على فهمِ محتَوى الرسالةِ، وأن يكون عَارِفًا بجِهاتِ حسنِ الكلامِ مُتَبَصّرًا بها، خبيرًا بِمواضَعاتِها، يُوفِي الإصغاءَ حَقَّهُ، يَبذُل جُهدَهُ لِيَطَّلِعَ في إعطاءِ التَّركيبِ حَقَّهُ في مَعنَاهُ، فَيَهتزُّ لِلكلامِ البَليغِ، ويَتَفَطَّنُ إلى مَواضِعِ الحسنِ فيه»[3].

وهذا سعيًا لتَحقيقِ فَاعِليةِ الفعلِ التواصلِي، وبُلوغِ الكلام مَقَاصِدَهُ، ومُنتهى غَايَاتِهِ من حُسْنِ الإفهامِ متَكلّمًا، وجَودةِ الفهم مُخَاطَبًا، فَـ«المخاطَب إذا لم يُحسِن الاستِماعَ، لم يَقِفْ على المعنَى المُؤَدّي إليه الخِطَابُ. والاستِماعُ الحَسَنُ عَوْنٌ لِلبَليغِ على إفهَام المعنَى، وقال إبراهيم الإمام: حَسْبُكَ من حَظِّ البلاغةِ أَلَّا يُؤْتَى السّامعُ من سوءِ إفهامِ النَاطِقِ، ولا يُؤْتَى النَاطِقُ من سُوءِ فَهمِ السَّامعِ»[4].

بل إنّ ابن فارس لَيَختَطُّ لفعل الإفهَام والفهمِ هذا بابًا في كتابه الصاحبي أطلق عليه: "بابُ الخِطابِ الذي يَقعُ به الإفهامُ من القَائلِ والفَهمُ من السَّامِعِ". وهو يُعدِّدُ فيه أَوجُهَ فعل التخاطُبِ وقنوَاته بينهما، «فقد يُمكِنُ القَائِلَ إفهامُ السَّامِعِ بِوُجُوهٍ يَطُولُ ذِكرُهَا، من إشَارَةٍ وغير ذلك ...»[5]. وغير بعيدٍ عن هذا الكلام، ما صَار إليه المصنّفُ أيضًا وهو يَتهَادَى "لِلكَلام" حَدَّهُ، فَيَرَى أنّ تمامَ حُسنِ إفَادتِه قرينةٌ أساسًا بفهمِ المخاطَب، لأنّ «الكَلامَ ما سُمِعَ وفُهِمَ»[6]، وكذلك هو شَأنُهُ وضوحًا وغموضًا، فَـ«أمّا وَاضِحُ الكلامِ، فَالذِي يَفهَمُهُ كُلُّ سَامِعٍ عَرَفَ ظَاهِرَ كَلَامِ العَرَبِ»[7]، ونظائر حَدِّ "الكلام" هذا في فهم النحاة كثيرٌ، وسنصيرُ إليه في آتٍ من هذا البحث.

---

(1) كتاب الصناعتين، ص6.

(2) البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهَا وفُنُونُها، ص126.

(3) سياق الحال في الفعل الكلامي، ص77.

(4) كتاب الصّناعتين، ص16.

(5) الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص143.

(6) المرجع نفسه، ص47.

(7) المرجع نفسه، ص40.

وأملًا يَوَافِيهِ العملُ، وسعيًا حَسَنًا محمودًا يتهادَاه المتكلِّم البَليغُ لمجَانَبةِ خطرِ الوقوعِ في مَهوَى زَلَلِ سوءِ الإفهامِ هذا، كان من الأحسنِ له، بل لِزَامًا عليه –حَضرةً أو غَيبَةً– أن يَفترِضَ مُسبَقًا «وُجُودَ سَامِعٍ مقصودٍ بالخطاب. ولذلك فالحدِيث عن المتكلّم هو حَديثٌ ضِمنِيٌّ عن السّامعِ أيضًا»[1]. ومَنطُوقُ الكلام ومَكتُوبُهُ من هذا النظر سَيٌّ، وإن كان في الأوّلِ حضرةً أَجَلَّ أثرًا، وأَوْقَعَ في النّفسِ تأثيرًا، فيما هو في الثاني غيبةً أبعَدُ وأبقى أَثَرًا. وعلى كُلٍّ فهو حاضرٌ «في كُلِّ عمليةٍ إبلاغيةٍ، ولو بِصُورةٍ ذِهنيةٍ، إن لم يكن حَاضِرًا عَيَانًا»[2].

وبعامّةٍ فإنّ المخاطَب كَرُكْنٍ أساسٍ في فعل التواصُل والتخاطبِ حاضرٌ في فكرنا البلاغي العربي، إنْ في حَدِّ البلاغة ذاتِها، أو في مفهوم الكَلام منها، أو في غالبٍ متَكاثرٍ من سائر قضايَاها الأخرى، والتي ما يَسعُنَا الإتيَانُ على ذِكرها وبيانِها أجمعُ، وحسبُنا عن بَيّنِ أثرِها هنا، ما تقدّمَنَا ذِكرهُ من دَعوةِ البلاغيِين المتكلّمَ إلى ضَرورةِ مرَاعاةِ أَقدَارِ السَّامعِين من أحوالِهِم النّفسيّةِ ومَقامَاتهِم الاجتِماعيةِ المتعدّدَةِ والمتبَاينةِ والمُتَغَايِرَةِ، فَ«إذا احتَجْتَ إلى مُخَاطَبَةِ المُلُوكِ، والوُزَرَاءِ، والعُلَمَاءِ، والكُتَّابِ، والخُطَبَاءِ، والأُدبَاءِ، والشُّعَرَاءِ، وأَوسَاطِ النَّاسِ وسُوقَتِهِم، فَخَاطِبْ كُلًّا على قَدرِ أُبَّهَتِهِ وجَلَالَتِهِ، وعُلُوِّهِ وارتِفَاعِهِ، وفِطنَتِهِ»[3].

كما أشار الجاحظ إلى هذه الحقيقة البلاغِية في بَابٍ له من كتابه "الحيوان" أَسمَاهُ بَابُ: مُخاطَبَةُ العربِ وبني إسرائيلِ في القرآن الكريم، أكّدَ فيه هذا المعنَى، بعدَ أن تَرَاءَى لهُ أنّ «اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى، إذا خَاطَبَ العَرَبَ والأَعرَابَ، أَخرَجَ الكَلَامَ مُخْرَجَ الإشَارَةِ والوَحيِ والحَذفِ، وإذا خاطَبَ بَنِي إسرَائِيلَ أو حَكَى عنهم، جَعَلَهُ مَبسُوطًا، وزَادَ في الكَلَامِ»[4].

والحقيقة أنّ صريحَ هذه الدعوةِ، لا يعكسُ إلّا مُحتَكَمًا بلاغيًا قَرَّ قرَارهُ في فكر بلاغيينا القدامى، مُؤَدَّاهُ أنّ «الخطابَ في ذاتهِ يَكونُ في أغَالبِ الحَالاتِ حسبَ ما يُريدُهُ السّامعُ لا المتكلّمُ»[5]. وهذا تحقيقًا وتطبيقًا لمَبدأ "المنَاسبةِ" أو "المطَابقةِ"، مُطَابقةُ الكلامِ لمقتَضياتِ الأحوالِ، أحوالُ السّامعِين، حيث لن

---

[1] في اللّسانيات التداولية، ص167.

[2] المرجع نفسه، ص175.

[3] العقد الفريد، 262/1.

[4] الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965، 94/1.

[5] في اللّسانيات التداولية، ص176.

يُطَابقَ "المُقتَضَى" «الحَالَ إلّا إذا كان وِفقَ عُقولِ المُخاطَبِينَ، واعتِبار طَبقَاتهِم في البلاغةِ، وقُوَّتِهِم في البيَان والمنطِق»[1].

وهذه المطَابقة هي المتَحكِّمُ الأسَاس الذي يُملِي على المتكلِّمِ طَريقةَ سَوْقِهِ ونَظمِهِ لِنَسَقِ الكَلامِ البَليغِ، لأنّ «الكَلامَ لا يُؤَلَّفُ على نَمطٍ وَاحِدٍ، بل يَتنوَّعُ بحسبِ طبِيعةِ المُتلقِي»[2]. وهذا ما يؤكِّدهُ متَقرّرُ حكم البلاغيِين ذاك الذي يَنُصُّ على أنّ كُلَّ «مَا يُطابِق حَالَ المخاطَب أو المتلقِّي من الكَلام مع فَصَاحةِ مفرَداتهِ، وفصَاحةِ جُمَلِهِ المركَّبةِ، هو الكلامُ البليغُ، والمتكلِّمُ الذي يكون كَلَامُهُ من هذا القبيلِ يُقال له: مُتكلِّمٌ بَلِيغٌ»[3]، وكذلك رأى السكاكي وغيره أنّ «مَجِيءَ كُلِّ مُقتَضَى على ما يُملِيهِ حَالُ السَّامعِ، هو مَدارُ حسنِ الكَلامِ»[4]. ونظائِر هذا اللَّحظِ في مُصنَّفاتنَا البلاغيَة العربية كَثيرةٌ جَمَّةٌ، ما يَسَعُنَا الوقوف عليها هنا أَجمَعُ.

ولئن رُمنَا خِتَامًا رسمَ ملمحٍ مُجمَلٍ ومُوجَزٍ لفكرَة الحال السيَاقية أو المقَام في أَصِيلِ فكرنَا البلاغي، وما أَثَارَتهُ بين أَوَاسِطِ الدّارسين العرب المحدثِين من جدلٍ حول مَدَى استِحقاقِها وَسْمَ "النظرية" أم لا[5]، فلربَّما أَمكَنَنَا الإرتِكانُ إلى حُكمٍ بَلاغيٍ عَامٍّ مُؤَدَّاهُ أنّ لنظرِية "سيَاق الحَال" أو "المقَام" أُصُولٌ وجُذورٌ من مُتصَوّراتٍ فكريةٍ بلاغيةٍ عربيةٍ، قويةُ الحضُور، جَليَّةُ المَعالمِ غالبًا. والحسبُ أنّ تَحقُّقَ مفهومِ البلاغة كَلامًا ومتَكلّمًا مرتبِطان بِاستِحضَارِهَا، على الرّغم مِمَّا يَشُوبُ هذا المفهومَ من سَمْتٍ للمِعياريةِ اللّسَانيّةِ ما يُمكِنُنَا رَدُّهُ ونُكرَانُهُ.

كما ولا يصحُّ احتِكامُنَا لهذا السَّمتِ اللّساني (المعيارية) منفردًا لِنَفيِ تَوافُرِ أصولِ هذه النظريةِ بلاغيًا، بل لعلَّ الصّوابَ في هذا كلّهِ أنّنا بإزاء تصوّراتٍ لِتَأسِيسٍ علميٍ بلاغيٍ عربيٍ لنظريةِ الحال السياقية أو المقام. وهذا بناءً على فكرة التّراكميَة العلمية التي تَحكُمُ المعرفةَ الإنسانيةَ عامّةً، فَ«لا يُعْقَلُ أن تُطالَبَ فِكرةً عمرُها أَلفُ عَامٍ ويزِيد بِالوفَاءِ بِمقتَضيَاتِ النظريَات الحديثَة، أو أنّ تُحَاكَمَ الأفكَار القدِيمة في ضَوءِ أفكَار عَصرِنَا، لاختِلاف المقَالات والمقامَات ومُقتَضيَاتهَا من عَصرٍ لآخرَ»[6].

---

(1) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص41.

(2) سياق الحال في الفعل الكلامي، ص77.

(3) البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، 18/1.

(4) التداوليات علم استعمال اللّغة، ص78.

(5) نحوًا مِمَّا وقفناهُ منها مع "فيرث" قبلُ.

(6) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص28-29.

ثمَّ أنَّى لنا عن بديهِي هذه الحقِيقة، ولهذه النظرِية أصولٌ سابقةٌ من مُتَصوَّراتٍ مَعرفِيّةٍ في الفكر اليوناني الأفلاطوني وغيرِه، وحسبنَا عن هذا الحكمِ مثلًا، بما سَاقَهُ لنا الجاحظ وغيره عن لسانِ غير العرب من الفُرس واليونان والرّوم والهند في محاولَتهِم لَحَدِّ مَفهُومِ البَلاغَة، «فقد قِيلَ لِلفَارِسِي: ما البَلاغَة؟ قال: مَعرِفَةُ الفَصلِ من الوَصلِ. وقِيلَ لِليونَانِي: ما البَلاغَة؟ قال: تصحِيحُ الأقسَامِ، واختِيارُ الكلامِ. وقِيل للرّومي: ما البَلاغَة؟ قال: حُسْنُ الاقتِضابِ عند البَدَاهَةِ، والغَزَارَةُ يَومَ الإطَالَةِ. وقِيل لِلهِندِي: ما البَلاغَة؟ قال: وُضُوحُ الدَلالَةِ، وانتِهازُ الفُرصَةِ، وحُسْنُ الإشَارَةِ. وقال بعض أهلُ الهِندِ: جِمَاعُ البَلاغَةِ: البَصَرُ بِالحُجَّةِ، والمَعرِفَةُ بِمَوَاضِعِ الفُرصَةِ»[1].

فَجَمعُ هذه الأقوالِ دَالٌّ يقينًا على سبقِ العرَب في الاهتِمام بدلائِلية الحَالِ السياقيَة، في طورِ الفِكرةِ على الأَقلِّ. وعلى العموم فقد «كان البَلاغِيون عند اعترافِهم بفكرَة "المقَام" مُتَقَدِّمِينَ أَلفَ سَنةٍ تَقرِيبًا على زمانِهم، لأنّ الاعترافِ بفكرَة "المقَام" و"المقَال" باعتِبارِهما أساسَين مُتميّزين من أسُس تحلِيل المعنَى، يُعتَبرُ الآن في الغربِ من الكشُوف التي جَاءَتْ نَتيجَةً لِمغَامرَاتِ العَقلِ المُعاصرِ في دِراسَةِ اللّغةِ»[2].

وبعيدًا عن جدل الأَوَّليَاتِ هذا بين القائلِ بِأصيلِ عَربِيةِ هذه النظرية الدلالية (سياق الحال)، وآخرَ قائلٍ بِغَربِيتِهَا اليونانية، فإنّ مُحصّلةَ ما يَسَعنَا تَلخِيصُه وقَولُهُ هنا، هو أنّ هنالكَ تَبَايُنًا مَنهَجيًّا واضحًا بين الدّرسَين البلاغي العربي القديمِ واللّساني الغربِي الحديثِ، حَولَ البُعد السَيَاقِي الحقيقِي الذي تَنطَلَقُ منه هذه النظريَة السياقيَة في درسِها وتَجلِّيهَا لِمعَانِي الكَلام، فَ«البلاغِيون تبدَأ فكرَتهم بالمقَال وتنتَهي بالمقَام، بِشرطِ المطَابقةِ لتحقيقِ الفصَاحةِ، والغربيون تبدَأ نظريَتهم بِالحَالِ أو المَوقفِ (المَقامِ)، وتنتَهي بالنّصِ (المَقالِ)، عن طرِيقِ التَّحلِيلِ لِلوصُولِ إلى المَعنَى»[3] الدلالي الذي يُفيدُهُ السيَاق بمجموعِ عَناصِرِهِ المقَاليةِ والحَاليةِ.

وبدقيقٍ من هذا النظر تَتَحقّقُ لأصيلِ بلاغتنَا العربيةِ وَاحِدةٌ من أوجهِ رِيادَتِهَا وسَبقِهَا الأَعَمّ، من بَالغِ عنايةٍ، ومُنتهَى إفادةٍ من مُعطَى دلالةِ السياقِ هذا في بُعدِهِ الحالي خاصّةً، فهمًا لِصحِيحِ وحقيقِ معانِي الكلام، واستِكنَاهًا لِأَغوَارِ ومَكَامِنِ الجَمَالِ فيه، وهذا ما سَنَسعَى للوقوفِ على مزيدٍ مُفصَّلٍ من أُسُسِهِ النظرية وتَمثُّلاتِهِ العمليةِ، في أَصِيلٍ آخرَ من درسِنا النحوي العربي.

---

(1) البيان والتبيين، 88/1.

(2) اللّغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د/ط، 1994م، ص337.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص29.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

من قضايا " سياق الحال"

في نظرية النحو العربي

الفصل الثاني: من قضايا "سياق الحال" في نظرية النحو العربي:

بِمبلَغِهِ هذه المرحلة من الدّرس والتّحقيقِ، وبَعدَ مدَيدٍ من التَّأصِيلِ اللّسانِي له اصطِلاحًا ومُصطلحًا، والمَعرفِي له في تداولية الدّرس اللّساني الحديث، وأخرى من التّأصِيل البلاغي العربي القديم. أَنَ أوانُ هذا البحث ليَستَقِرَّ مُستَقَرَّهُ، ويَحُطَّ بعد قَصِيّ التّرحالِ رَحلَهُ، ويَبلغَ بـ"سياق الحال" نحويًا منتَهاهُ. لِيَتَحَقَّقَهُ لَنَا –النظرية والتطبيق– رَحبًا واسعًا آخر من أصولِه المَعرِفيةِ في أصيلٍ من درسنا النحوي العربي.

وهذا وِفقًا لِمنهجٍ إحيائيٍ إسقاطيٍ يتَهادَى مُستَجَدَّ مُتصوَّرَاتها المعرِفية واللّسانِيّة الدلاليَة التداوليَة في الدّرس اللّساني الحديث، لِيَستَكنِهَ على هَديِهَا أصِيل أصولِها في هذا النحو، ويَسبِرَ بِعَينِ التَّأصِيلِ والمقارنةِ والتّحليلِ أغوارَ فكرنَا النحوي العربي أَنَ اسْتِصدَارِهِ لضَوابطِ وقواعدِ هذا العلم علم النحوِ. لِيُشِيحَ عن نَاظرنَا كثيرًا من الغموضِ واللّبسِ الذي شَابَ موضوعَ دَرسِهِ، والاضطِرابِ الذي دَاخَلَ مَنهجَه، ما أَفقَدَهُ جَمَالَ البيانِ، وأَلبَسَهُ ثوبًا من المَشَقّةِ والكَبَدِ أَورَثَاهُ إعرَاضًا ونفورًا في الدّرسِ من لدن كثيرٍ من الدّارسين، حتّى لَكَأَنَّنَا به عندهم من حَجرٍ صَلدٍ أَقسَى.

فَكان أن استَغلَقتْ عليهم كثيرٌ من مَسَائِلِهِ، ودَبَّ الخِلافُ والاختلافُ إلى أكثرِها فَشَاكَلَهُ، واستَحَالَهُ بعضهم عن أصلِ مَنهجِهِ الأوّل الذي ارتَسَمَهُ أَئِمَّتُهُ الأوائلُ فَأَفسَدَهُ، فتَعدَّدَت مَدَارسِهُ، وتَبايَنتْ مناهجُهُ، وتَداعَتهُ حديثًا دَعوَاتٌ إلى التّجدِيدِ والتّيسيرِ، تُصِيبُهُ تارةً وتُخطِئُهُ أخرى.

ولا شكّ أنّ الأَوْبَةَ به إلى أصيل مَنهَجِهِ هذا ومَعِينِهِ العَذبِ الزُلَالِ، تَبقَى وَاحِدةً من منتَهى الأهدافِ والغاياتِ التي يتهَادى هذا البحث تَجلِّيهَا، في سَعيِهِ الحَثيثِ لإعادةِ رسمِ أحدِ أَهَمّ ملامحِ هذا التّأصيلِ والتّقعيدِ النّحوي، على هَديٍ من اعتبَارات المعنى النحوي، وطريقًا أخصَّ من دلائلية "الحال السياقية"، وما لها من عظيمِ دورٍ، وبالغِ أثرٍ في تِبيانِ وترجيحِ حقيقِ معانيهِ، وتوجيهِ وتخريجِ ثُلَّةٍ واسعةٍ من أحكامهِ.

وإيمانًا مِنَّا بمدَى صعوبةِ الخوضِ في مثل هكذا قَضَايَاهُ المتعَالقَة المُتَشَاكِلَة، والتي ما يُعلَمُ حقيقُ مُبتَدَئِهَا ولا مُنتَهَاهَا، على الرّغمِ من عظيمِ الجهدِ المبذولِ من طرف كثيرٍ من الدّارسين قبلنَا ممّن نظروا وتحقّقوا مَليًّا بعضها. وهو النهجُ الذي سَنَنحَاهُ نحن أيضًا هنا وإن بضربٍ من التّوسّعِ والتّفصيلِ أكثر، نُوافِقهُم رُؤَى بعضه حينًا، ونُخَالِفهُم ونُبايِنهُم فيه حينًا آخر. فأمَّا الوفاقُ فَتِمثَالُهُ عندنا جَانبُهُ التطبيقِي خاصّةً، نظرًا في تجلّياتِ دلائلية سياق الحال في ثلّةٍ من الظّواهر النحوية، وفي مُتَعَدّدٍ من الأبوابِ النحوية لا كُلَّهَا بالضّرورةِ.

وهي الغاية التي ما يَسَعُنَا إدراكُهَا العملِي جملةً، إلّا بِمِهَادٍ نظريٍ يُوقِفُنَا البدءَ على أهمِّ مَعَالِمِ ومتصوّراتِ قضايَا درس المعنى في خالصٍ من رُؤًى سيَاقيةٍ حَاليةٍ عرَبيةٍ نحويةٍ، تَستَلهِمُ من مُستَجدَّاتِ الفكر اللّساني الحديث كثيرًا من زوايَا تأصِيلها النظري، نحوًا من هذا البيان.

المبحث الأول: سياق الحال ومفهوم النحو العربي بين "الضّيق" و"الاتّساع": جدلية "علم المعاني" و"معاني النحو" أنموذجًا:

يمثّلُ إعمالُ الفِكرِ في تحقيق هذه القضيّةِ، المرتكَزَ الأهمَّ والعِمادَ الأساسَ الذي سَتنبثقُ عن سَنِي هَدَاياتِهِ أوائلُ المَلامِحِ المعرفيةِ والمتَصوّراتِ النظريَة التّنظيرية التّأصيليةِ لنظريةِ "الحال السياقيةِ" دلاليًا في أصيلٍ من تراثنَا النحوي العربي، وبخاصّةٍ أن تَنَاهَى إلى النظر مُعضِلٌ من محتدمِ جدلهِ المُتَقَادِمِ المُستَجدِّ حول حَدِّ نحاتنا لمفهومِ "النحوِ" ذاته، حَدًّا يَتَأَبَّى على الإجمَاعِ بالكلّيةِ الإقرارَ.

وذلك أنّ فَلَكَ تحقيقهِ إنَّمَا تَتَجَاذَبُهُ غَالِبًا ثنَائيّةٌ ضدّيةٌ تَتَعَالَقُهُ –موضُوعًا خاصّةً– "المعنَى" لِزَامًا، وتَتَبَايَنُهُ أَمَدًا بَوْنَ المسَافةِ بينهمَا قُربًا وبُعْدًا، ضِيقًا واتِّسَاعًا. وبخاصّةٍ أن انتَهينَا إلى تراثُبيتهِ هذه: مجالًا، وموضوعًا، وغايةً، أُسُسَهُ المكينةَ في ارتسامِ حقيقِ هذا الحَدِّ. اعتبارًا بِهَا أجمعُ جمع سَمْتِهِ المفاهيمِي المُكَوِّنِي الأساس له، وكلٌّ منها يَتعالقُ بعضَه الآخر، ويُفضِي ضرورةً إلى تَالِيهِ ولَاحِقِهِ. ولهذا كان عنها أساسًا صُدُورُ وانبِثاقُ متصوّراتِ مفهوم "النحو"، والمُرَامِ على سَنَا هَديِهَا هذا تَمحِيصُهُ وتحقيقُهُ من طرفنا نحن هنا. غير أنّ نظرَها هذا جملةً سَيظلُّ ولا ريبَ عسيرًا، بعيدَ المطلبِ، صعبَ المُرتَقَى، متداخلَ زوايَا الدّرسِ مُتبَايِنَهَا ومُتعدِّدَهَا.

ولعلَّ أبرزَ ما يطالعنا به كَبَدُ التِّبيَانِ فيه من النظر النحوي البَدءَ هنا، افتِقارُ نحونَا العربي لِحَدَّهِ المفاهيمي في مُتعَدّدٍ من مدوّناتِهِ النحوية العربية القديمة، يتقدّمها في ذلك كتاب سيبويه، فهذا السِّفرُ الجليل مثلًا «فِيمَا حَفِظَهُ الزَّمَانُ من ضَيَاعٍ، وهو بِمَا فيهِ من إحاطةٍ لِمَسَائِلِ العربيةِ، وإبانةٍ عن نظامهَا، ووقوفٍ على أغرَاضهَا ومَقَاصِدهَا، وصِيَاغَةِ قَوَانِينِهَا، استَحَقَّ الصَّدَارَةَ في رسمِ مَعَالِمِ النظريةِ النحويةِ. ومع ذلك فهذا السِّفرُ الجليلُ يَخلُو من تعريفٍ للنحوِ أو ضَبطٍ لموضُوعِهِ نَصًّا. ولا نَجِدُ تعريفاتٍ أيضًا عندَ من جَاءَ بَعدَهُ من نحاة، كقطرب (ت206هـ) والفرّاء (ت207هـ) والأخفش الأوسط (ت215هـ) وأبي عمرو الجَرمِي (ت225هـ) والمازني (ت249هـ) والرياشي (ت257هـ) والمبرد (ت285هـ) وثعلب

(ت291هـ). ولعلَّ أقدمَ تعريفٍ للنحوِ تَمَّ الوقوفُ عليه، ذاك الذي أوردهُ ابن السّراج (ت316هـ)»[1] في كتابه "الأصول في النحو" مُسْنَدًا لأبي بكر محمد السّري النحوي، ونصُّ إِفَادَتِهِ أنّ «النحو إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ أن يَنحُو المُتَكَلِّمُ إذا تَعَلَّمَهُ كَلَامَ العَرَبِ، وهو عِلمٌ استَخرَجَهُ المُتَقَدِّمُونَ فيهِ من استِقرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ حينَ وَقَفُوا على الغرضِ الذي قَصَدَهُ المُبتَدِئُونَ بهذهِ اللُّغَةِ»[2].

ولئن عُدَّ تعريفُ "النحو" هذا أَقدَمَ مَا وَصَلَنَا من حَدِّهِ، فإنَّ النُحَاةَ من بَعدِهِ لَمُكثِرُونَ فيه القولَ مُتَبَايِنُوهُ و"المَعنَى" قُربًا وبُعدًا، ضِيقًا واتِّسَاعًا، وهذا ما نتأكَّده عندهم من اختِلافِهِم الجليّ ذاك حول «تَحديدِ دائرةِ القواعدِ النحويةِ. فمن الباحثينَ من يرى أن تَشملَ هذه القواعدُ أساليبَ اللّغةِ من جميعِ نواحِيهَا. ومنهم من يَقصِرهَا على ضبطِ أَوَاخرِ الكلماتِ ومعرفةِ بِنيَتِهَا واشتِقَاقِهَا وتَصَرُّفِهَا»[3].

وما مَرَدُّ هذا التّمايز في المفهوم غالبًا إلّا لاعتباراتٍ معرفيةٍ ومنهجيةٍ متعدّدةٍ، يَتَعَالَقُهَا كثيرًا ما تَقَدَّمنَاهُ بالتّبيانِ قبلُ من جدلِ التَّكَامُلِ والتَّعَارُضِ بينَ حُقُولِ المعرفة اللّسانيَة والإنسانيَة أصالةً، وهو اللّحظ الذي تَرَاءَى مرّة أخرى لذات الباحث حين ذكر أنّ «مَنشَأَ هذا الخِلَافِ في تحديدِ دائرةِ النحوِ رَاجِعٌ إلى صِلَةِ هذا العِلمِ بِالفُروعِ الثقافيةِ العربيةِ الأخرى، فإنَّ علمَ النحوِ هو فرعٌ من العلومِ العربيةِ. وقد كانت هذه العلومُ في أَوَّلِ الأمرِ تشملُ النحوَ واللُّغةَ والأدبَ، ثُمَّ اتَّسَعَ نِطَاقُهَا فَشَمِلَتْ الأخبارَ والسِّيَرَ، ثمّ ازدادتْ فروعهَا فأصبَحتْ تَشمَلُ اثنَي عشرَ علمًا وهي: اللّغةُ – الصَّرفُ – الاشتقاقُ – النَحو – المَعَاني – البَيَانُ ...»[4].

وجَلِيٌّ من هذا التّباينِ والتَّمَايُزِ النحوي "مفهومًا" ضِيقًا واتِّسَاعًا، هذا اللَّمحُ الموجَز من ضَربِ بَيانِهِ: مجالًا، وموضوعًا، وغايةً، ولكلٍّ منها تحقيقٌ لاحقٌ من نظرٍ يُلحَظُ. مع تَنبيهٍ أخيرٍ وتأكيدٍ متقدّمٍ أنّنَا ما نَبتغِي من وراء هذا التّبيان انتِقَاصًا ولا مُنَافَحَةً ولا مُغَالِبَةً ولا مُدَافَعَةً ولا تَحيُّزًا لرأيٍ أو وِجهَةٍ نحويةٍ بذاتها على غيرها، اللّهمَ إلّا ما نَرَاهُ متّصلًا وجوهر بحثنا هذا، مُنسَجمًا وما يَتهَادَاهُ له منهجًا وغايةً.

المطلب الأول: "النحو العربي: "ضيّقُ المفهوم":

---

[1] جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، الأمين ملاوي، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، 2009، ص32.

[2] الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السرّاج النحويّ البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1996، 35/1.

[3] القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1952، ص64-65.

[4] المرجع نفسه، ص65.

لئن أمكَننا جَمعُ سِماتِ ضَيّقِ مفهوم "النحو" هنا، لَقُلنَا إنّها التَّقيِيدُ والتَّضيِيقُ، الصِّناعةُ، والتّقعِيد، والجُمودُ، والمعياريةُ، والتّجرِيد، والمنطِق الفسلفِي، و...، وجليٌّ هذه السّماتِ ما يتبدّى لنا ظاهرًا أَنَ مطابقةِ بعضِ اللّغويين وثلّةٍ من متأخّرِي النحاةِ مبتدءًا بين مفهوم "النحو" و"الإعراب" منحصرًا غالبًا في العلامة الإعرابيةِ بناءً وإعرابًا، أو ما يسمّى اختصارًا بنظرية "العامل والمعمول". وجَمعُ سِمَاتِهَا عندهم أنّها «ذاتُ طبيعةٍ تركيبيةٍ شكليّةٍ، تتّخذ من العلاقات النحوية أساسًا في رسم أطرها وأبعادها الرئيسية»[1].

حتّى إنّ ثلّةَ النحاة هؤلاءِ لَيَعتَدُّونَهَا كُبرى دَوَالّهِمْ اللّفظيَّة دلالةً على المعاني النحوية، فَلِعَرَبِيَتِنَا كما يقول ابن قتيبة مَزِيَّةُ «الإعرابِ الذي جعله الله وَشْيًا لكلامِها، وحِلِيَةً لنظامها، وفارقًا في بعض الأحوالِ بين الكلامَينِ المتكافئَينِ، والمعنَيَينِ المختلفَينِ، كالفاعل والمفعول، لا يُفَرَّقُ بينهما إذا تَسَاوَتْ حَالَاهُمَا في إمكانِ الفعل أن يكون لكلّ واحدٍ منها إلّا بالإعرابِ»[2]. ولهذا ما كان وما غَدَا عَجَبًا أن نرى من مُتَأَخّرِي قُدمَائِهم من يُقَيّدُ ويَحصِرُ ويَقصرُ مَجَالَ الدّرَاسَةِ النحويةِ عليها حسبُ، وهذا بِجعلِها مَوقُوفَةً حسبُ على دراسَة «أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ إعرَابًا وبِنَاءً، حتى غَدَا الإعرَابُ هو عِلمُ النَحوِ»[3].

فكان أن انحصَر بهذا القيدِ الصّناعِي التّقعيدي المعيارِي المنطقِي البَدءَ مَوضُوعُهُ وغَايَتُهُ خاصّةً، وهذا لحظٌ غالبٌ أساسًا عند بعضٍ من مُتَأَخّرِي اللُّغَوِيِينَ والنحاةِ. والحقِيقة أنّ هذا المنحَى في حَدِّ مفهوم "النحو" «لا يُمَثِّلُ سِوَى مرحلةٍ من المراحلِ التي مَرَّ بها النحو، وهي مرحَلة الجمودِ التي عَكَفَت على وضعِ المُتُونِ والشُّرُوحِ والحَوَاشِي، إلى جانبِ تأثيرِ الثقافةِ اليونانيةِ»[4]. ومن بيّنِ بيانهِ أيضًا نذكر في جهاتِ:

1. الحدّ والمجال:

ونظرُ هذه القضيّةِ لُغَوِيًا ونحويًا مُتَقَدّمٌ مُتَأَخّرٌ، وهو مُنصَبٌّ في أَسَاسِهِ وجَوهَرِهِ على استِكنَاهِ وارتِسَامِ حقيقِ مجالِ وحُدُودِ الدّرس النحوي وسَائِر علومِ العربيةِ ومستوياتِها، على هديٍ من دلالةِ "المعنى" عَامًّا،

---

(1) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة إبراهيم محمد النجار، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995، ص181.

(2) تأويل مشكل القرآن، ص18.

(3) جدل النص والقاعدة، ص28.

(4) أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، عائشة برارات، مذكرة ماجستير مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص10.

و"الحال السياقيةِ" منه على نحوٍ أخصّ: وِصَالًا وانفِصَالًا، تكَامُلًا وتَعَارُضًا، صنَاعةً معيَاريةً تَقْعِيدِيَةً حسبُ، دونها كثيرٌ من ذَوقِي جَماليَاتهِ الإبداعِيةِ.

ومثلًا عن تباينِ أوجهِ الرُّؤى هذه، ما يَتَرَاءَى أَمَامَنَا في الآفاقِ بَيِّنًا من بوادرِ شِقَاقٍ ومُلَاحَاةٍ نحويةٍ بلاغيةٍ خَاصَّةٍ متقدِّمةٍ تَتَجاذَبُ وتَتعارَضُ "علمَ المعاني" بينَها اختِصَاصَ المجال، والموضوع، والغايَة والوظِيفة. ذلك أنّ «أحوال العلمِ هي القاسِم المشتَرك والجامع بين فروعِه في استحقَاقها وحدة المصدر، وطبيعَة الأحوالِ هي المعيار الذي تتفرّد به تلك الفروعِ. فالاشتِراك في مادة العِلم أو الصّناعة، والتّمايُز في موضوعه مَدعَاةٌ إلى تناسل علومٍ لها من التّبعيةِ للأصلِ ما يجمَعها في زمرةٍ واحدةٍ، ولها من الاستِقلاليَة ما يجعلها تَنمَازُ بَعضهَا عن بَعضٍ من جِهَةِ المَوضُوعِ»[1]. وهذا الآن ضربٌ مُتقَدِّمٌ من تِبيَانِهَا يعرضُ مبتدءًا موجزًا من رُؤَى القولِ تلك المتنَاديةِ بضرورةِ الفصلِ والتّعارضِ بينهما، مُستَهدِيَةً في تباينِ مجالِهِمَا: مَوضُوعَيهِمَا ووَظِيفَتَيهِمَا وغَايَتَيهِمَا مُحتكَمًا ومعيارًا تمييزيًا أساسًا في دَعوَاهُ تلكَ[2].

فأمَّا "الموضوعُ" فَكِفَايَتُهُ امتِيَازُ "النحو" وانحِسَارُهُ الغَالِبُ في ضَربٍ من الصّنَاعةِ والتّقعيدِ والتّمحيصِ المعياري "التّركيبِي" فقط صِحَّةً وخطأً، من دون النظر في المفهوم الأعمّ الأوسعِ لحقيقةِ "المعنى"، ففي «تَمركُزِهِ في دائرةِ التَّراكِيبِ الوضعيةِ، قَصْرٌ له على ما يَجعلُ الكلامَ صَحِيحًا، أو ما يَضمَنُ للتركِيبِ السَلامَةَ لأجلِ الإفَادَةِ، أو ما بِهِ تكون التّراكيبُ مُنتَمِيَةً إلى لِسَانٍ مُعَيَّنٍ. إنّه بذلكَ نَمَاذِجُ تَضمَنُ قواعدَ الاحتِذَاءِ، وتُفرِزُ المَقبُولَ من المَردُودِ»[3] إفادةً "لِأَصلِي" مقاصدِ الكلامِ و"أُوَلِهِ" من معانٍ "مُجمَلَةٍ"، هيئةً وأداءً، قيدًا وحصرًا له في مجالٍ من "الوضعِ التّركيبي" حسبُ تَتَعلَّقُهُ وتَستَفِيدُهُ.

وهذا دون أن تَمتَدَّهُ إلى ما دونها من المعاني التَّفصِيلِيَّةِ "الثَّوَانِي" من الأغراض والمَقاصدِ، وأحوَال الكلام اللّامتناهيةِ و«العَارِضَةِ لها على أحوالِ المعانِي بحسَب اقتِضاء الوقت الحَاضرِ»[4]. وهي المعاني المُتَغَايِرةُ بِتَغَيُّرِ سِيَاقَاتِ أحوالِ الكلامِ ومقَاماتِهِ، والتي يتهادَاها ويَتَقصَّدهَا "المتكلّمُ" بِكَلامِهِ، ممّن له إمكَانُ التَصَرُّفُ فيها والْتِمَاسُ جمالياتِها. لأنّها –والحال هذه– بِـ"علم المعاني" بلاغةً، أحقُّ منها بـ"النحو" حقلًا للدّراسةِ والتّحقيقِ.

---

(1) جدل النص والقاعدة، ص37–38.

(2) فِيمَا نُرجِئُ إيرَادَ رُؤَى الوِصَالِ تلكَ بينهما إلى آتٍ من حديثنا عن "النحو" مفهومًا مُمتَدًّا مُتَّسِعًا.

(3) جدل النص والقاعدة، مرجع سابق، ص39.

(4) المرجع نفسه، ص38.

وممّن نَحَا هذا المنهج والمذهب الإمام الزمخشري، والرّأيُ عنده أنّ «المُركَّباتِ على الإطلاقِ، فَإمَّا بِاعتِبارِ هَيئَاتِهَا التَّركِيبِيَةِ وتَأدِيَتِهَا لمعَانِيهَا الأصليةِ فَعِلمُ النحوِ، أو بِاعتِبَارِ إِفَادَتِهَا لمَعَانٍ مُغَايِرَةٍ لأَصلِ المَعنَى فَعِلمُ المَعَانِي»[1].

ناهيكَ عَمَّا يَستَتبِعُ ويلحق "الوضعَ التَّركِيبِي" ذَاتَه من تَضيِيقٍ لِأُطُرِ حُدودِهِ المُنحَصرةِ بين أصواتِ "المُفرَدَةِ" الواحدةِ دُنُوًا، ومِدَادًا وحَدًّا أَوسَعَ و«أَعلَى يَتَمَثَّلُ في الجملةِ أو ما في حُكمِ الجُملَةِ، ولا يَتَعَدَّى النَحوِيُ هذا المُستوَى من الدِراسَةِ من حيثُ الاهتِمَام بالتَركيبِ الكُلِّي للأُسلُوبِ، ولا الأَفكَارِ، وإِنَّمَا تُرِكَ ذلك كُلُّهُ لِفُرُوعٍ أخرى من الدراسةِ كَالبَلاغَةِ»[2] ممثّلةً في "علم المعاني" خاصّةً، الذي يَتَهَادَى لهُ مجالًا أَوسَعَ في الدّرس هو مُستوَى "النَّصِ". ونظائرُ هذا التَّمَايُزِ المَوضوعَاتي لِمجالِ "علم المعاني" نحوًا وبلاغةً في موضع البيان هذا كثيرةٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

وأمّا امتِيَازُ جَمعِ "وَظِيفَتِهِمَا وغَايَتِهِمَا" (الكَلِمَةُ المُفرَدَةُ والجُملَةُ) –بلاغةً ونحوًا– جهة هذا المجالِ النحوي الضَّيِّقِ، فقد سبقَ وأن «حَدَّدَ علماءُ العربيةِ موضوعَ النحوِ في ضوء الهدفِ منه، وهو معرفَة صحيحِ الكلامِ من فَاسِدِهِ، باستنباطِ أحكامٍ منه تُعِينُ المُتَعَلِّمَ على الانتِحَاءِ»[3]، انتِحَاءُ سَمتِ كلامِ العربِ فِيمَا بينَ الكَلِمِ عبر نَمَاذِجَ تَركِيبِيَةٍ إسناديةٍ صناعيةٍ معياريةٍ غالبةٍ مَبنًى ومَعنًى، هذا "موضوعًا". وأمّا غايةً فَكِفَايَتُهَا النظر «في التَّركِيبِ من أجلِ تَحصِيلِ الإعرَابِ لِتَحصِيلِ كَمَالِ الفَائِدَةِ»[4].

وفي كنفِ هذا الموضوع وهذه الغايَة النحوية «كفايةٌ تُغنِي عن تتَبّعِ مختلفِ المقاماتِ والسياقاتِ التي تُسهِم في تحويرِ الرسالة اللّغويَة وتنوُّعها، إذ الصِّفتان زائدتَان عن أصل الرسالة، حيث القواعد كفيلةٌ بإنتاجِ ما يُشَرِّعُ للخطابِ وُجُودَهُ، وتمنَحه إمكاناتِ التّصرفِ فيه. وفي هذا انْبِنَاءُ علمٍ على آَخَرَ، واستِثمَارهُ لِمُعطيَاتهِ بِالتَّجَاوُزِ والتَّفَرُدِ على الرُّغمِ من وحدةِ المصدرِ»[5] أو "المجالِ"، تَعَلُّقًا بفكرة "الإسناد" أو الألفاظ المركّبةِ عِلْمَا "نحوٍ" و"مَعَانٍ" بلاغةً، على رُغمِ مُبَاينَةِ هذا الأخير (علم المعاني بلاغةً) لهذا "التَركِيبِ"

---

[1] عنقود الزواهر في فنّ الصّرف، علاء الدين علي بن محمد القوشي، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 2001، ص166.

[2] البلاغة والأسلوبية، ص39.

[3] جدل النص والقاعدة، ص37.

[4] الطِّراز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002، 13/1.

[5] جدل النص والقاعدة، مرجع سابق، ص37.

في موضوعِ بحثِه الذي يبحثُ «دَلَالَتَهُ الخَاصَّةَ، وهو ما يَحصُلُ عند التَركِيبِ من بَلاغَةِ المَعَانِي»[1]، والتي تَتَخَطَّى في غايتهَا –علمَ المعاني بلاغيًّا– إفادةَ الدلالةِ والمقاصدِ "الأصليَةِ" للمعاني الوظيفيةِ الناشئةِ عن بنيةِ "التركيبِ اللّغويِ" ذاتهِ حسبُ، إلى النظرِ أَبعَدَ غورًا في «العَلاقَاتِ الطَبِيعِيَةِ والمَعَانِي الذَّوقِيَةِ والخَلَجَاتِ النَّفسِيَّةِ، فَيَستَرِيح بِهِ المَرءُ من جَفَافِ الصِّنَاعَةِ ويَستَروِحَ بِهِ نَدَى التَذَوُّقِ»[2].

والمُعتَبَرُ الدلالي لِتحصِيلِهِ الأَحسَنِ الأَوفَى والأَتَمِّ، قائمٌ ومُنعَقِدٍ على ضرورة مُرَاعَاةِ هذا "التّركيب" النحوي لمقتضياتِ "المقام" أو "الحال السياقيةِ"، وما يصدرُ عنها من مختلفِ الأحوَال الكلاميةِ اللاّمتناهيةِ، والمُتَغَايِرَةِ «العَارِضَةِ لها على أحوال المعاني بحسب اقتِضاء الوقت الحاضر»[3] التي أَلمَحنَا إليها قبلُ.

وهكذا وباعتِبار خصوصيّةِ عِلمَيْ "النحو" و"علم المعاني" بلاغةً، وامتيازِهما الغالب "مجالًا" لامتيازهما الأصيلِ في "الموضوعِ" و"الغَايةِ"، تَأَتَّتْ تلك الدّعوَات المُتَنَادِيَةُ إلى ضرُورةِ الفصلِ بين هَذَيْنِ العِلمَينِ اللُّغَوِيَيْنِ من "النحو" و"البلاغة"، لأنّهُ «لَا بُدَّ من عِلمٍ يبحَث في صِحَّةِ الكَلَامِ، وآَخَرَ يبحَث في جَمَالِهِ»[4].

2. الموضوع:

وهذا النظرُ تَمَامٌ لمتقدّمٍ من حديثنا عن حقيقة حَدِّ "النحو"، في مفهومهِ الضَّيّقِ وجَمْعِ سِمَاتِهِ اللّسانية مجالًا من موضوعٍ وغايةٍ، وعلى هديٍ من جدلِه و"علم المعاني" بلاغةً، غير أَنَّنَا سَنَتَحقَّقه هنا أساسًا من وجهةٍ نحويةٍ خالصةٍ، تَقِفُهُ وتَستَكنِهُهُ قرينًا ورَدِيفًا –أَعَمَّ غالبٍ– يكادُ يُطَابِقُ مفهومه هذا ومفهومَ "الإعرابِ" شَكلًا لا مضمونًا، بعد أن غَدَا عند بعض النحاة «المَوضُوعُ الوَحِيدُ للنَحوِ هو الإعرَابُ، بِوصفِهِ الأَثَرَ النَاتِجَ عن وجودِ العَامِلِ»[5].

ومعه فقد أُوقِفَ وحُصِرَ مَوضوعُهُ عند هؤلاء غالبًا في نطاقٍ ضَيّقٍ من دلالة "الحركة الإعرابية" فقط، لِتُعنَى وظيفتُه وتقتصِر حينها حسبُ على رصدِ دلالةِ حَركاتِ أواخرِ الكَلِمِ من إعرابٍ وبناءٍ، ظاهرًا ومقدّرًا، حركاتٍ وحروفًا. إجابةً لأثرٍ حَادِثٍ من عَامِلٍ نحويٍ يَتَقَدَّمُهُ، وإسنادٍ تركيبيٍ غالبٍ يَتَعَلَّقُهُ، فـ«أكثرُ ما كانوا يَهتَمُّونَ به هو التَغَيُّرُ الذي لاحظوهُ في أَوَاخِرِ الكَلِمِ في ثَنَايَا الجملةِ، وكان هذا التَغَيُّرُ يُلفِتُ أَذهَانَهُمْ،

---

[1] الطِّراز، 13/1.

[2] مقالات في اللّغة والأدب،475/1.

[3] جدل النص والقاعدة، الأمين ملاوي. ص38.

[4] في فلسفة البلاغة العربية: علم المعاني، حلمي علي مرزوق، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، د/ط، 1999، ص109.

[5] أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص10.

فَأَقبَلُوا عليهِ تَعلِيلًا وتَفسِيرًا في هديِ الفكرةِ التي رأوهَا أَسَاسًا يَنبَنِي عليهِ الدَّرسُ النَحوِي، أَعنِي فِكرَةَ العَمَلِ وفِكرَةَ العَامِلِ»[1]. وما يتّصلُ به ضرورةً من غايةِ امتيازِ مُتبَايِنِ "المعاني"، رَفعًا لِكُلِّ التِبَاسٍ ودَفعًا لكلّ تَوَهُّمٍ فيها قد يَتَعَارَضُهُ ويَتَعَاوَرُهُ ويَتَعَالَقُهُ، جاء في الخصائص: «أَلَا تَرَى أَنَّ مَوضُوعَ الإِعرَابِ على مُخالَفَةِ بَعضِهِ بعضًا، من حيث كَانَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ دَالًّا على اختِلَافِ المَعَانِي»[2].

وقد تداعَى إلى مفهوم حَدِّ "النحو" قرينَ مفهوم "الإعرابِ" الشّكلي هذا، ثلّةٌ من مُتَقَدِّمِي النُحاةِ ومُتَأَخِّرِيهِم، ومن بينهم الفاكهي (899–972هـ) الذي عَدَّ "النحو": «علمًا بأصولٍ يُعرَفُ بها أَحوَالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ العربيةِ إِعرَابًا وبِنَاءً»[3]. وبنحوه ما صَارَ إليه أيضًا الصَّبَّانُ (ت1206هـ) في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، والذي رأى أنّ "النحو" «علمٌ يُبحَثُ فيه عن أحوالِ أَوَاخِرِ الكَلِمِ إِعرَابًا وبِنَاءً، ومَوضُوعُهُ الكَلِمُ العَرَبِيَةُ من حيث ما يَعرِضُ لها من الإِعرَابِ والبِنَاءِ»[4].

وبهذا يتدانى حَدُّ "النحو" لأن يُقَارِبَ وإلى حدٍّ بعيدٍ عند هؤلاء النحاة حَدَّ "الإعراب" في مَوضُوعهِ شكلًا، إجابةً من أثرٍ لعاملٍ في معمولٍ. وقد ذكر ابن الأنباري (ت577هـ) في أسرارهِ أنّ حَدَّ "الإعرابِ" «اختِلَافُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ، بِاختِلَافِ العَوَامِلِ لَفظًا أو تَقدِيرًا»[5]، حتّى إنّنا لنطالعُ حَدَّهُ واحدًا من أوجهِ مُسَمَّاهُ "إعرابًا"، فقد سُمّيَ «إِعرَابًا لأنّه يَلحَقُ أواخرَ الكَلِمِ»[6].

ومن أوجه هذا التَّدَانِي الموضُوعَاتي الشَّكلِي لِـ"النحو" و"الإعرابِ" مُسَمًّى أُخرى، ما انتَهى إليه بعض المتقدِّمين من اللّغويين والنحاةِ اعتدادًا بهما مُصطَلَحَينِ رَدِيفَينِ دونهمَا حتميَّة التطابقِ، ففي اللّسان لابن منظور ذُكِرَ أنّ «النَحوَ: إِعرَابُ الكَلامِ العَرَبِي»[7]، ومنه استخلَصوا لِعَالِمِ النَحوِ سَمِيَّهُ "النَّحوِيُ"، «لأَنَّهُ يُحَرِّفُ الكَلَامَ إلى وُجُوهِ الإِعرَابِ»[8].

---

(1) في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986، ص65.

(2) الخصائص، 175/1.

(3) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1993، ص52–53.

(4) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت، 49/1.

(5) أسرار العربية، ص32.

(6) المرجع نفسه، ص32.

(7) لسان العرب، مج6، 4371/49.

(8) المرجع نفسه، مج6، 4371/49.

كَمَا وتداعَوا إلى لفظ "الإعرابِ" في مُرتَقَاهُ المفاهيمي النحوي حَدًّا عَامًّا مُتَّسِعًا من الصّناعة النحويةِ، فكان أن اعتَدّوهُ و"النَحوَ" مُصطَلَحَينِ رَدِيفَينِ في الاستِعمالِ، مُتَمايِزينِ في غايةِ الموضوعِ، فأمّا مقاربَة التَّرادفِ حَدًّا فلأنّ «الإعرَابَ الذِي هو النَحوُ إنَّمَا هو الإبَانَةُ عن المَعَانِي بِالأَلفَاظِ»[1].

وأمّا امتيازُ الموضوع لامتيازِ الغايةِ، فَلِضَربٍ من سَمْتِ الجزئية الذي يميّز مفهوم "الإعرابِ" المرتبِط والمقتصِر حسبُ على دلالة الألفاظِ المفردةِ. ومن معلوم ما يُقرّرهُ أهل اللّغةِ استِحالةُ الإبانةِ عن المعاني بالألفاظِ المفردَة فقط، بل لا بُدَّ من انعِقادِهَا في تركيبٍ يَتَسَاوَقُهَا، وهذا ما نَتَحقّقُهُ واضحًا بَيِّنًا في مفهوم "النحو" هنا، لأنّه «لَمَّا كان المَقصُودُ الأَهَمُّ منه هو تَحصِيلُ كَيفِيةِ الإعرَابِ سُمِّيَ بِاسمِهِ»[2].

ومن بَيِّنِهِ هنا أيضًا ما ذكرهُ الرضي الأستراباذي (ت686هـ) في شرحه على الكافية من أنّ «المَقصُودَ الأَهَمَّ من عِلمِ النَحوِ: مَعرِفَةُ الإعرَابِ الحَاصِلِ في الكَلَامِ بِسَبَبِ العَقدِ والتَركِيبِ، لِتَوَقُّفِ الكَلَامِ على الكَلِمَةِ تَوَقُّفَ المركَّبِ على جُزئِهِ»[3]. وهذا ما سَنَتَحقّقُ مَزيدَهُ من خلال نظرنَا هذا في غايةِ النحوِ مقترنةً هي الأخرى ومفهوم "الإعراب" في شَكلِيتهِ الدلالية الضَيِّقَةِ المُنحَصرةِ غالبًا ضمن أُطُرِ نظرية "العامِل" أو "الحركَة الإعرابيَة".

3. الغاية:

تذاكر النحاة ممّن نهجُوا بِـ"النحو" دربَ التَضّييقِ هذا، أنّ مَبلَغَ مُنتَهَى هذا النظر الضيّق لِحَدِّ "النحو" غايةً وفائدةً، إنّما هو «بَيَانُ الإعرَابِ وتَفصِيلُ أَحكَامِهِ، حتّى سَمَّاهُ بعضهم عِلمَ الإعرَابِ»[4]، وهذا اعتبارًا بمَا استَقَرَّ في فكرِ كثيرٍ منهم بالحركة الإعرابيةِ خاصّةً –من مفهوم الإعراب عامًّا– دَوَالًّا وأصلًا أَوحَدَ غالبٍ[5] به تَنمَازُ مختَلفُ "المعاني" المتَعاقبَة على الكَلمةِ، فبهذا الإعرابِ «يُحقَّقُ التَّمييزُ بين المعانِي،

---

[1] لسان العرب، المرجع نفسه، مج4، 2865/33.

[2] أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص10.

[3] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: حسن يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 31/1.

[4] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1992، ص1.

[5] وِفَاقًا لزاويةِ الرؤيةِ الضّيقةِ لمفهوم "النحو" هنا.

ويُرفَعُ الاحتِمَالُ والإشكالُ لاختيارِ إمكَانٍ وَاحِدٍ مُقَيَّدٍ، فَدَورُهُ تَفريقٌ بِعَلَامَاتٍ لفظِيّةٍ تَدُلُّ على فَوَارِقَ دَلَالِيَةٍ»[1].

ولذلك اعتَدّ كثيرٌ منهم هذا الإعراب (الشّكلي) ركنًا مكينًا وأصلًا عمادًا وأصيلًا من أصول نظريتهم النحوية، فَ«النحو كُلُّهُ مَبنِيٌ على أنّ حَرَكَاتِ الإعرَابِ دَوَالٌّ على مَعَانٍ تَركِيبِيَةٍ مَقصُودَةٍ من الكَلامِ، ومَنْ لم يَفهَم هذا الأصلَ لم يَقدِر أن يَفهمَ عِلمَ النَحوِ، ولا أَرَاءَ المُفَسّرِينَ في تَفسِيرِهِم، ولا أَرَاءَ عُلمَاءِ العَربِيةِ في تَفسِيرِ الشَّوَاهِدِ والقَصَائِدِ من الشّعرِ»[2]. وهذا ما نتأكّدهُ واضحًا جليًّا عندهم من خلال تأكيدهم المتكرّر على جَليلِ فَائِدَتِهِ. ففي التّوطئة للشلوبيني (562–645هـ) نجد أنّ فائدة الإعرابِ «في الأَصلِ: الدَلَالَةُ على المَعنَى الذي يَحدُثُ بِالعَامِلِ من الفَاعِلِيَةِ، والمَفعُولِيَةِ، والإضَافَةِ»[3].

وبمثله ما أوردهُ الجرجاني في الدلائل من أنّ «الأَلفَاظَ مُغلَقَةٌ على مَعَانِيهَا حتّى يكونَ الإعرَابُ هو الذِي يَفتَحُهَا، وأنّ الأَغرَاضَ كَامِنَةٌ فيهَا حتّى يكون هو المُستَخرِجَ لَهَا، وأنّهُ المِعيَارُ الذي لا يُتَبَيَّنُ نُقصَانُ كَلَامٍ ورُجْحَانُهُ حتّى يُعرَض عليهِ، والمِقيَاسُ الذي لا يُعرَفُ صَحِيحٌ من سَقِيمٍ حتّى يُرجَعَ إليهِ»[4].

وبنحوهما أيضًا ما صَارَ إليه الزركشي في البرهان من أنّ «الإعرَابَ يُبَيّنُ المَعنَى، وهو الذِي يُمَيّزُ المَعَانِي، ويُوقِفُ على أَغرَاضِ المُتَكَلّمِينَ، بِدَلِيلِ قولك: مَا أَحسَنَ زَيدًا، ولا تَأكُل السَّمَكَ وتَشرَب اللَّبَنَ، وكذلك فَرَّقُوا بِالحَركَاتِ وغيرِها بينَ المَعَانِي»[5]. وفي المفتاح للسكاكي «أنّ كُلَّ وَاحِدٍ من وُجُوهِ الإعرَابِ دَالٌّ على مَعنًى، كما تَشهَدُ لذلكَ قَوَانِينُ علمِ النحوِ»[6].

ونظائر هذا الحكم مُتَكاثرٌ تزخرُ به كتب النحاة مُتَقدّمهِم ومُتأَخّرِهِم، ومن هؤلاء المتأخّرين نذكر ابن جني، الذي أكّد في الخصائص على أنّ «الإعرَابَ هو الإبَانَةُ عن المَعَانِي بِالأَلفَاظِ، ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا

---

(1) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، ط1، 1999، ص257–258.

(2) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفه، مطبعة السعادة بمصر، د/ط، د/ت، ص118.

(3) التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، د/ط، د/ت، ص116.

(4) دلائل الإعجاز، ص28.

(5) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، د/ط، د/ت، 1/301–302.

(6) مفتاح العلوم، ص251.

سَمِعتَ: أَكرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وشَكَرَ سَعِيدًا أَبُوهُ، عَلِمتَ بِرَفعِ أَحَدِهِمَا ونَصبِ الآخَرِ، الفَاعِلَ من المَفعُولِ، ولو كان الكَلَامُ شَرْجًا وَاحِدًا لَاسْتَبهَمَ أَحَدُهُمَا من صَاحِبِهِ»[1].

والحقيقةُ أنّ في هذا الاتّكالِ المُنفَرِدِ على دلالة "الحركةِ الإعرابيةِ" حسبُ حَدًّا لِـ"النحو" و"الإعرابِ" قرينًا مفاهيميًّا أَخَصَّ له، ودلالةً على مُتباينٍ من المعاني النحويةِ الدِلالِيةِ المُتَعَاوِرةِ والمُتَعَاقِبَةِ على "الكَلِمِ"، إيجابًا لمفهومِ العامل والمعمول، إنّ فيه –كما يَراهُ مُنتَقِدُوهُ– لَ«تَضييقًا شَدِيدًا لدائرةِ البحثِ النَحوِي، وتَقصِيرًا لمَدَاهُ، وحَصرًا له في جُزءٍ يَسِيرٍ ممَّا يَنبَغِي أن يَتَنَاوَلَهُ. فَالنُحَاةُ حينَ قَصَرُوا النحوَ على أَوَاخِرِ الكَلِمَاتِ وعلى تَعَرُّفِ أَحكَامِهَا، قد ضَيَّقُوا من حُدُودِهِ الوَاسِعَةِ، وسَلَكُوا بِهِ طَرِيقًا مُنحَرِفَةً، إلى غَايَةٍ قَاصِرَةٍ، وضَيَّعُوا كَثِيرًا من أَحكَامِ نظمِ الكَلامِ وأَسرَارِ تَأْلِيفِ العِبَارَةِ»[2].

وليس أدلّ على صحّة هذا الحكم، من ذلك الإهمالِ والتّجاهلِ والاستِصعَابِ البَيِّنِ والغالبِ لدى كثيرٍ من متأخِّري النحاةِ لأثر الدلالة الخارجيةِ لسيَاق الحَال في رَفعِ ودفعِ وَهمِ الغموضِ واللَّبسِ عن كثيرٍ من "المعاني النحوية"، وعودةِ ترجيحٍ وتَوجِيهِ مُحتَمِلِهَا. وقد انعكسَ هذا الإهمَالُ والتّغافلُ بَيِّنًا في تَعلِيمِيَةِ هذا "النحو" بَسَمتِهِ المفاهيمي الضَيِّقِ هذا، لأنّ من مَعلومِ «النحو التعليمي –بطبيعة الحال– أنّه لا يُعنَى بكلّ هذه المُلابَساتِ وما يكتَنفُ السيَاق، بل يَعنِيهِ تَوضِيحُ جانبٍ واحدٍ من جَوانبِ المعنَى، وهو "المعنى النحوي المجرَّد"، أي علاقة الفاعِلية والمفعولية وغيرهما»[3].

وعلى الإجمالِ فإنّ بيّنًا من هذا التحقيق في حَدِّ "النحو" استِكناهًا لِأَوفَى سُبُلِهِ إفادةً لمعاني الكلام عند ثلّةٍ من متقدِّمِي نحاتنا ومتأخّريهم، لَيُؤَكِّدُ للناظر وُجُودَ ضِيقٍ وحَصرٍ لآفاقِ مَاهِيَتِهِ ومجالِ درسِه موضوعًا وغايةً يَتهادَيَانِهِ غالبًا مفهومَ "الإعرابِ"، والتي ما يَفتَأُ يَتقَاصَرُهُ إلى أُفقٍ أَدْنَى من شكليةِ "الحَركة الإعرابيةِ"، وأثرٍ من عَامِلٍ ومَعمُولٍ حَسبُ يَتَعَلَّقُهُ ويَتَعَالَقُه دلالة المعاني النحوية، حتّى إنّهُ لمن «الطَّرِيفِ في هذا الصَّدَدِ أنّ المَفهُومَ الوَحِيدَ الذي أُطلِقَ عليه "نَظَرِيَةً" في تُرَاثِنَا العَرَبِي هو مفهومُ العَامِلِ»[4] فقط.

---

[1] الخصائص، 35/1.

[2] إحياء النحو، ص ص1–3.

[3] النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللّطيف، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص114.

[4] النظرية اللّغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدّايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2006، ص236.

والحقيقة أنّ ضِيقَ أُفُقِ هذا الفهم لحقيقةِ "النحو" وسَمتِ شَكلِيَتِهِ الإعرابيةِ الصّناعيةِ التعليميةِ والمعياريةِ هذه الغالبةِ عليه، ودُونَمَا إيلاءِ عنايةٍ أوسعَ بِضِمنِي بُعدِهِ الدلالي خَارِجِيِّهِ أيضًا، لَيُعَدُّ –كما ذكرنا– في نظر كثيرٍ من منتقِديها قديمًا وحديثًا مَثْلَبًا معرفيًا ومَفَاهِيمِيًا خاطئًا أَضَرَّ واسعًا وجَسِيمًا بنحونا العربي، الذي به أُزهِقَتْ رُوحُهُ، حتّى لقد امَّحَتْ ودَرَسَتْ بِسَبَبِهِ كثيرٌ من جَمالِيَاتِهِ.

وحتّى وإن لم نعدَمها قد أَصَابَتْ بعضَ حقيقتهِ مَعنًى، فإنّ الأكيد أيضًا أنّها أخطأتهَا وما أصابتهَا بِالكلّيَّةِ، فَ«النُحَاةُ حينَ قَصَرُوا النحوَ على البَحثِ على أَوَاخِرِ الكَلِمِ قد أَخطَأُوا إلى العربيةِ من وجهينِ: الأوّلُ: أنّهم حين حَدَّدُوا النحوَ وضَيَّقُوا بَحثَهُ، حَرَمُوا أنفسَهم وحَرَمُونا إذِ اتَّبَعنَاهُم من الإطِلَاعِ على كَثِيرٍ من أَسرَارِ العرَبيَةِ وأَسَالِيبِهَا المتَنَوّعَةِ، ومَقدِرَتِهَا في التَعبِيرِ، فَبَقِيَتْ هذهِ الأسرَارُ مَجهُولَةً، ولم نزل نقرأ العربيةَ ونَحفَظُهَا ونَروِيهَا، ونَزعُمُ أنّنَا نَفهَمُهَا ونُحِيطُ بِمَا فيها من إشَارَةٍ، وما لِأَسَالِيبِهَا من دِلَالَةٍ، والحَقُّ أنّهُ يَخفَى علينا كَثِيرٌ من فِقهِ أَسَالِيبِهَا ومن دَقَائِقِ التَّصوِيرِ بِهَا»[1].

فَيَا تُرَى كيف تصّورَ نُقَّادُ هذه الرؤيةِ النحويةِ الشكليّةِ لحقيقةِ مفهومِ النحو: مجالًا، موضوعًا وغايةً؟. وهل لِتَنَادِيهِم هذا مَكِينٌ من فهمٍ نحويٍ أصيلٍ مُتَقَادِمٍ يُقِرّهُ ويَعضُدهُ؟. ثمّ أَنَّى لَنَا حَسَنًا بِتَحَقُّقِ حَصِيفِ فهمِهم هذا لحقِيقة مفهوم "النحو"، على هديٍ من رُؤًى نحويةٍ بلاغيةٍ متجدّدَةٍ متباينةٍ، ما تَنفكُّ تَتَعَالَقُهُ وتَتَجَاذَبُهُ، بل وتَتَقَاذَفُهُ أُخرَى درسَ "المعنى" في كَنَفٍ من سِجَالِ "علمِ المعاني" بينهما؟.

المطلب الثاني: "النحو العربي: اتّسَاعُ المفهوم:

مُمتازًا في مَاهِيتهِ الاصطِلاحيَة عن آنفٍ من ضَيّقِ حَدِّهِ مجالًا ومَوضُوعًا وغَايةً، ومُفِيدًا ما أَمكَنهُ سمتَ "تَكامليّةِ" المَعرِفة الإنسانيَة واللّسانيَة التي نظَرنا بعضها قبلُ، مع معتَمَدٍ ومُرتكَزِ أساسٍ من أصيلِ درسٍ ونظرٍ نحويٍ عربيٍ مَكِينٍ يَتهَاداهُ طورَ "المَلَكَةِ" لا مجرَّد "الصَّناعَةِ"، و"الوَصفَ" أكثر منه "المعيَار". تَتَأَتَّى تلك الدَعوة النحوية الإحيَائيَة التّجديديَة المُتَقَدِّمَة المُتَأَخِّرَة، المُتَهَادِيَةُ والمُتَنَادِيَةُ ضَرورةَ مَدّ مجالِ بحثهِ لدراسة وإفادة "المعنَى النحوي" صوبَ آفَاقَ مَعرفيةٍ أخرى أَعَمَّ وأشمَل، وأكثَر رَحَابةً وأَوسَع مِدَادًا.

آفاقٌ تتخطَّى في درسِها لأحكامهِ التّركيبيةِ إصابةً للمعنى النحوي فيه سَمتَ معياريتهِ الشّكليَة الصّوريَة، لتنَحاهُ في الدّرسِ بَوْنًا أبعدَ يتهاداهُ واسعًا من أضربِ الجمالِ والإبداعِ البياني فيه أيضًا، والذي يمثّل في جملته المستوى الثاني من مستويات الدّراسة النحويةِ التي تتخطَّى –وإلى حدٍّ بعيدٍ– كثيرًا من مثالبِ وقيودِ المعياريةِ الآنفةِ، لِتَنحوَ بنحونا العربي «ناحيةَ الجمالِ والإبداعِ ... أو بعبارةٍ أخرى أدركَ النحاة أنّ هناك

[1] إحياء النحو، ص7.

ارتباطًا قويًّا بين ما يُسمَّى بالمعاني أو الأفكارِ، فالعلاقة بين الفكرِ واللّغةِ شغلتْ من بعض الأوجهِ هؤلاءِ النحاة»[1].

وعلى هذا المعتبَر الأصيلِ المتجدّدِ، ما عادَ مقبولًا لدى هؤلاء الدّارسين كفايَة النظر إلى «النحوِ بوَصفهِ قوالبَ ثابتةٍ تُصَبُّ فيها الألفاظُ والتّراكيبُ، دون مراعاةِ عناصرِ الخطابِ (متكلّم/مستمِع) وملابَساتهِ، ومن ثمّ توفّر إمكانية تحدِيد الوظائف النحوية دون درايةٍ بالمعانِي التي تتَّصل به، سواء معجميّةً أم دلاليةً أم أسلوبيةً، إنّ ذلك لا يَستَقِيم لأنّ أيَّ نَصٍّ لغويٍ أو رسالةٍ لغويةٍ تشتمل في محصّلتها على إفرازِ المعنى وأداءِ الأغراضِ، وفي ظِلِّ غيابِ تلك التّأديةِ لا يمكن للّغةِ أن تُحَقِّقَ وظيفتها التواصليةَ المتمثّلةَ في الإفهامِ، وتَستَحِيل إلى رُكَامٍ لا غايةَ منه، وذلك مُنَافٍ لِطَبِيعَتِهَا»[2].

ما يعني إفادةً منهم أَعَمَّ وأَشمَلَ للمعانِي النحويَة، تُجَاوِزُ بطموحاتها أُطُرَ بِنيَتهِ التّركيبِية اللّغويةِ الداخليةِ الضَّيّقة، إلى واسعٍ أرحبَ من محيطِها الدلالِي التداولِي الخارجِي، بما يشتَمل عليه من عوامِل غير لغَويةٍ اجتِماعيةٍ ونفسِيّةٍ وجغرافيةٍ و... المحيطة بهذا التّركيب اللّغوي (المقالي)، والمُؤثِّرةِ فيه دلالةً حُسنَ نظمٍ، وإفادةَ قصدٍ، وأَمْنًا من خطر كُلِّ لَبْسٍ.

وهذا ما يؤكّد للباحث أخرى، مَبلَغَ شَأْوِ أئمةِ نحاتنا الأوائل في فَهمِهِم الصّحيحِ السَّليم لحقيقةِ "النحو"، واستِكنَاهِهِمْ لمواطن العبقريةِ والجمالِ فيهِ، بعد أن أَرسَوا لهُ «دعائمَ معنويةٍ عَبَّرَتْ عن مقاصدِ المُتَكَلِّمِينَ في الميادينِ المختلفة منها، التي يَدَّعِي المحدثونَ أنّهم قد ابتَكَرُوهَا أو خَاضُوا فيها لِأَوَّلِ مَرَّةٍ»[3]. وهذا ما يَرومُ ويَبتَغي هذا البحث تَجَلِّيَ حَقِيقتِه انطلاقًا من مُتَّسِعِ مفهومِ "النحو" مجالًا ووظيفةً وغايةً، على هداياتٍ من المُعطَى الدلالي لِـ"سيَاق الحَال" نحويًا، موصولًا أخرى وجدلية "علم المعانِي" بينه وبين علم البلاغة.

1. الحدّ والمجال:

ونحوًا ممّا بَيَّنَّا بعضَه قبلُ، فقد ارتَسمَ المُتَنَادُونَ بضرورةِ توسيعِ مفهوم "النحو" له مجالًا في الدّرسِ أَوسَعَ يُجَاوِزُ في مُمَاهَاتِهِ ودَرسِهِ حَدَّ "الإعرابِ" العَامِلِي الضَّيّقِ، إلى مدًى أرحبَ يُعنَى فيه أيضًا بدراسةِ «الجملةِ وأحكامِها وأساليبِها، لِتَمكِينِ الدّارس من التّعمق في فهم العربيةِ وإدراك أسرارِها وتذوّق نظمِها»[4].

---

[1] البلاغة والأسلوبية، ص38-39.

[2] أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص11-12.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص32.

[4] جدل النص والقاعدة، ص25.

وقد نظرَ هؤلاء الموسِعون أصالةَ هذا الاتّساعِ في مفهوم النحو، ورَدُّوا أصلَه –فهمًا لا نصًّا صُراحًا– إلى منهجِ سيبويه المتقدّم في استِكنَاهِهِ المُتَّسعِ له مجالًا، ومن مَثَلِهِ ما جاء على لسان الشاطبي من أنّه «وإن تَكَلَّمَ في النَّحوِ، فقد نَبَّهَ في كَلَامِهِ على مَقَاصِدِ العَرَبِ، وأَنحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا في أَلفَاظِهَا ومَعَانِيهَا، ولم يَقتَصِر فيه على بَيَانِ أنّ الفَاعِلَ مَرفُوعٌ والمَفعُولُ مَنصُوبٌ ونحو ذلك، بل هو يُبَيِّنُ في كُلِّ بَابٍ ما يَلِيقُ به، حتّى إنّه احتَوَى على عِلمِ المَعَانِي والبَيَانِ، ووُجُوهِ تَصَرُّفَاتِ الأَلفَاظِ والمَعَانِي»[1].

وما انتِخابُهم لتعريفِ "النحو" الذي ذكره ابن جنّي، من فَهمِهِم الموسَّع هذا لحقيقة "النحو" مجالًا وموضوعًا وغايةً بالبعيدِ، فقد جاء في الخصائص في "باب القَولِ في النَحو"، أنّ "النَحوَ" إنّما هو «انتِحَاءُ سَمتِ كَلَامِ العَرَبِ، في تَصَرُّفِهِ من إعرَابٍ وغَيرِهِ، كَالتَّثنِيَةِ، والجَمعِ، والتَحقِيرِ، والتَّكسِيرِ والإِضَافَةِ، والنَّسَبِ، والتَّركِيبِ، وغيرِ ذلك، لِيَلحَقَ من ليس من أَهلِ اللُّغَةِ العَرَبِيةِ بِأَهلِهَا في الفَصَاحَةِ، فَيَنطِقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شَذَّ بعضُهم عنها رُدَّ بِهِ إليها»[2].

فكان أن غَدَا النحو بمدادِ تصوّرِهِ المفاهيمي هذا، أكثرَ سَعةً وشُمُوليةً وتَكامُليةً ووصالًا وسَائرَ علوم العربيةِ الأخرى التي يَنحَاهَا مُجتَمِعةً التّواصلَ اللّساني فهمًا وإفهامًا له غايةً ووظيفةً، فـ«النَحو بهذا المعنَى شاملٌ عامٌّ، لا يشمل "النَحو الاصطِلاحي" عند المتأخِّرين، بل هو أوسَع منه بكثيرٍ. فهو يقرِّر أنّه السَّير وِفقَ لغةِ العربِ في سائِرِ أحوالها من إعرابٍ وغيرِه، وكلمَة "غَيرِهِ" عَامَّةٌ تشمل كلّ ما عَدَا الإعرابِ من صَرفٍ ولُغَةٍ وبَلاغَةٍ وسَائرِ العلوم الأخرى. ويضرِب لذلك أمثلةً بالتّثنيةِ والجمعِ والتَّحقيرِ والتَّكسيرِ والإضافَة وغيرِها، ومَعلومٌ أنّ هذه ليست بحوثًا نحويةً بالمعنَى الاصطِلاحي للنحو كما استَقرَّ مؤَخّرًا»[3] عند بعض الدّارسين.

وأمّا عن دَارِسِينَا المحدَثِينِ هؤلاء ممّن ارتَسَمُوا أبرز مَعَالِمِ هذا التَصوّرِ المفاهيمِي المُتَّسِعِ لِـ"النحو"، فنذكر منهم الدكتور إبراهيم مصطفى الذي رأى أنّ «النَحوَ –كما نرى وكما يجِب أن يكون– هو قانون تأليفِ الكَلامِ، وبَيَانٌ لكلِّ ما يجب أن تكون عليه الكلمَة في الجملَة، والجملَة مع الجمَل، حتى تَتَّسِقَ العبَارة ويمكِن أن تُؤَدِّي مَعنَاهَا»[4].

---

[1] الموافقات في أصول الشريعة، 54/5.

[2] الخصائص، 34/1.

[3] ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 1969، ص292.

[4] إحياء النحو، ص1.

وحديث الباحث عن "قانون تأليفِ الكلامِ" أو "الإسناد النحوي" هذا، واتّساقِ العبارةِ وما يمكنُها أَدَاؤُهُ من مَعَانٍ، هو لَمْحٌ أساسٌ ودعوةٌ صريحةٌ بها ينقادُ النظرُ مباشرًا صوبَ نظرية "النظم"[1] عند عبد القاهر الجرجاني، وما انبثقَ عنها من فهمٍ عربيٍ مَكِينٍ أصيلٍ ومتَجدّدٍ لحقيقةِ ماهيَة "النحو"، وأقومِ سُبُلِ استِجلائِهِ غايةً للمعنى النحوي الدلالي، حيث «يَبدُو من كَلامِه أنّه يرى أنّ دَائرةَ النحو يجب أن تكون أَوسَعَ من البحثِ في الإعرابِ وضبطِ أواخرِ الكَلماتِ»[2].

وهو ما نتأكَّده عند هؤلاء الدّارسين بَيِّنًا أيضًا، من خلال مَدِّهِم النظر واسعًا في بعض مظاهِر "الإعجاز القرآني"، وما تُوجِبهُ مجالًا من تَدَاعٍ إلى ضَرورة التَّخطِّي بالدّراسَة النحوية بِنيَةَ التّركيبِ النحوي ومستَوى "الجملةِ" إلى عامٍّ أوسعَ من "نحوِ النَّصِ"، «مِمَّا هَيّأَ لبعض النحاة أن يَقُومُوا بدورٍ هامٍّ في بيان هذا الإعجَاز، من خلال توجِيه الدّراسة النحوية إلى نَواحٍ جَمَاليّةٍ تركيبيّةٍ، عن طريقها تَبرُزُ ملامِح الإعجاز القرآنِي برصد العلاقاتِ التّركِيبِية في الآياتِ ونَسَقِهَا المَعنَوِي، وهي أُمُورٌ لا عَهدَ للنحوِ التَّقعِيدِي بِهَا»[3].

وهكذا وبثاقبِ هذا التّفكير النحوي الأصيلِ المُستَنِيرِ، ما عَادَ "النحو" لدى نحاتنا الأوائل وبعض متأخِّريهم بِالمُقتصِرِ موضوعًا وغايةً على مجرَّد النظر في «أواخِرِ الكَلِمِ، بل تجَاوزُوا ذلك إلى تأليفِ الجملةِ ودلالتِها على المعنَى المرَاد، لذلك فقد اعتبَروا موضوعَه: اللَّفظ الموضُوع باعتِبار هيئَته التَّركيبِيةِ وتَأديَتهَا لِمعَانِيهَا الأصليَّة. وأنّ الغرضَ منه: الاحتِراز عن الخطأ في التّأليفِ والاقتِدار على فَهمِهِ والإفهَام به. ولا شَكَّ أنّ نظرَة هذا الفريقِ لموضوعِ النحوِ أَسلَمُ بكثيرٍ من نظرةِ الفريقِ السَّابقِ»[4] الذي أَوقَفهُ وقَصَرَهُ غالبًا على دلالةِ الحركةِ الإعرابيةِ حسبُ، غيرَ مُدرِكٍ أنّ «العلاقةَ بين الجانِب الدلالِي من جهةٍ، والجانبِ اللّغوي والنحوِي والصّرفِي من جهةٍ أخرى، عَلاقةٌ جَدليةٌ لا تَحتَملُ الفصلَ ولا التجزئةَ»[5].

---

[1] وليس هنا سبيلها لمزيد بيانها.

[2] القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص63.

[3] البلاغة والأسلوبية، ص39.

[4] البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، ط2، 1405هـ، ص26-27. وينظر أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص10.

[5] قضايا مطروحة للمناقشة في اللّغة والنحو والنقد، سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمَّان، ط1، 1998، ص72.

واعتبارًا منهم بحقيقَة مفهوم "النحو" هذا، تَأتَّتْ صريحُ دَعوَتهِم تلك إلى «ضَرورَة تجَاوز النحو لِمسَالكِه اللّفظيّة المبنيّة على حركاتِ الإعرابِ، إلى دراسَة الجملةِ وأحكامِها وأساليبِها، لتمكِين الدّارس من التّعمق في فهمِ العربيةِ وإدراك أسرارِها وتذوّق نظمِها»[1].

فكان أن جَاوَزُوا بهذا الاستِبصار النحوي ضَيِّقًا من مَجالِهِ مَوضُوعًا ووَظِيفةً، صَوبَ آفاق له أوسعَ ودروبٍ له شَتَّى، تَتَقَصَّاهُ في البحث الهيئاتِ التّركيبِية لتَأليفِ الكلامِ وما يَعتَورُهُ من ظواهِر التّقديمِ والتّأخيرِ، والحذفِ والإضمارِ، والتّعريف والتّنكير وغيرها من أسَاليبهِ: تأكيدًا، ونفيًا، واستفهامًا، وتعجّبًا، و...، وما يمكن أن يَترَتَّبَ عن جملتِها غايةً ومقصدًا من معانٍ نحويةٍ يُفيدُهَا المتكلّم من نسقِ هذا النّظمِ والتّأليف، وهي «المعانِي التي كان يقصِدها العرَب بكلامِهم، ممّا عَزَفَ عنها النحوِيون المتأخِّرون، واستَأثَرَ بها إخوانُهم البلاغيون فيما يُسَمُّونَهُ بِـ"علم المعاني"»[2].

هو إذن "علم المعاني" يَتَجَاذَبُنَا مرّةً أُخرى البحثَ والدّرسَ هنا في مُتَجدّدٍ من مُحتَدِمِ جدلِ مَجَالِهِ النحوي البلاغي، بعد أن اعتَدَّهُ كثيرٌ من هؤلاءِ الدّارسين في حَدِّهِم المُتَّسِعِ لمفهوم "النحو" «من النَحو وتَمَامِهِ، وأنّه لا صلةَ له بالنقد الأدبي أو بعلمِ البيانِ الذي أُريدَ به خطأً أن يكونَه. وأنّ نحو الصَّنعةِ الذي عُرِفَ به النحو ليس من النحوِ في شيءٍ»[3].

وتحقيق هذا النظر –بحسب هؤلاءِ– جَلِيٌّ في فكرنا النحوي العربي القديم كما مُتَأَخِّرِهِ، ومن بَيِّنِهِ ما أَدرَكَهُ أَوَائِلُ نحاتنا آنَئِذٍ واستَيقَنُوهُ عن حقيقةِ العلومِ اللّغويةِ أَجمَعُ كُنهًا وغايةً، إذ هي عندهم «مُتدَاخِلةٌ، يصبُّ بعضها في بعضٍ، ويُثري بعضهَا بعضًا. فاللّغَة والنحو والبلاغَة كانت كلُّها بمثابةِ رَوَافِدَ مُتَعَدِّدَةٍ تَصُبُّ في مَجرًى وَاحِدٍ هو إثراءُ اللّغةِ، والمُحَافَظَةُ على سَلَامَتِهَا، وإبرازُ جَمَالِهَا. ولذلك فإنّ سيبويه في إدراكهِ لتداخلِ العُلُومِ قد اهتدَى إلى ربطِ النحوِ بالمعانِي، فَنَفَثَ في النحوِ رُوحًا مُشِعَّةً لها جَلَالُهَا وقِيمَتُهَا، حَتَّى طُوِّرَ هذا الرَّبطُ إلى أَقصَى دَرَجَاتِهِ على يَدِ عبد القاهر الجرجاني»[4].

بل إنّهم لَيَعتَدُّونَ سِيمَاءَ "الانفِصالِ" هذه نحوًا عن بلاغةٍ –كما مَرَّ بنا قبلُ مع بعض المتأخِّرين ممّن ضيّقوا حَدَّ "النحو"– لَخَطبًا جَلَلًا أَلَمَّ بنحونا العربي وتقاصرَ به عن إفادةِ كثيرٍ جَمٍّ من قضايَا الجمالِ

---

[1] جدل النص والقاعدة، ص25.

[2] البحث النحوي عند الأصوليين، ص29.

[3] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، خلود الصالح، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللّغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 2012، ص134.

[4] المختصر في تاريخ البلاغة، ص56.

والإعجازِ اللّغوي البياني التي مَا من بُدٍّ تَعَالُقُهُ وإيّاهَا غالبًا، وإن لم يكن قُرْبًا دائبًا ملازمًا، فَآكِدُهُ بعضٌ من بعيدٍ غالبٍ يُدانِيهِ ويُقَارِبُهُ.

بمثل هذا التّحقيق استيَقنَ نَظَرُ رُوَّادُ هذا المتَصوَّرِ أنّ «الآفَةَ التي لَحِقَتْ الدِّرَاسَةَ النَحوِيَةَ في تَارِيخِهَا الطَوِيلِ هي انفِصَالُهَا انفِصَالًا تَامًّا عن الدِّرَاسَةِ البَلاغِيَةِ، بِالرُّغمِ من أَنَّ مَيدَانَهُمَا وَاحِدٌ. فليس النحو هو الظاهِرة الإعرابيَة فحسب، بل هي فقط إحدَى ظواهِره، وقد كثرَ الكلام في شأنِها بين القدمَاء والمحدثِين. لكن الدّراسات النحوية وقد احتَدمَ الخلافُ فيها بين المدرستين البصرية والكوفية، ثمّ بين المدارسِ المختلفَة وبين أعلامِ النحو في شَتَّى الأمصارِ الإسلاميةِ، مع ما صاحب ذلك من غزوِ المنطق والفلسفة لهذه الدراسَات، تَحوَّلتْ إلى صِناعةٍ تبحث في الألفاظِ هامدةً، جامدةً، بعيدةً عن الحيويَة والحيَاة. ولذا يبحث النحاة في صُورٍ من التَّعبيرِ لا يمكن أن يَستَعمِلهَا متكلّمٌ يملك قدرًا قليلًا من التّفكيرِ والاتّزانِ»[1].

ونأيًا بعيدًا بنحونا العربي عن سَوءَى هذه العاقبةِ وهذا المَهوَى من السّطحيةِ في الفهمِ، والمَحدودِيةِ في المجالِ، والحصرِ في الموضوعِ، والتّقييدِ في الغايةِ، كان تداعِيهم ذاك المُتَجدِّد بِحُسنَى الأوبةِ بهذا النحو مجالًا إلى مَرابعِ نشأتهِ الأولى مَوصُولَ العُرَى وَثِيقَهَا و"علم البلاغةِ"، وفي أصيلهِ ومُتَقدِّمِهِ وأساسهِ "علمُ المعاني" خاصّةً، وليس يخفَى على ناظرٍ متحقّقٍ أنّ «النحاة هم أصحَاب الفضل الأوّل في نشأة البلاغَة، على الرّغم من أنّها كانت في البِدايَة نَظرَاتٍ متَناثرةً هنا وهناك ضمنَ مَبَاحِثِهِم النحوِية»[2].

هو إذن "علم المعاني" يَتَجَاذَبُنَا مرّةً أُخرى البحثَ والدّرسَ هنا في مُتَجدّدٍ من مُحتَدِمِ جدلِ مَجَالِهِ النحوي البلاغي، بعد أن اعتَدَّهُ كثيرٌ من هؤلاءِ الدّارسين في حَدّهِم المُتَّسِعِ لمفهوم "النحو" «من النَحو وتَمَامِهِ، وأنّه لا صلةَ له بالنقد الأدبي أو بعلمِ البيانِ الذي أُريدَ به خطأً أن يكونَه. وأنّ نحو الصّنعةِ الذي عُرِفَ به النحو ليس من النحوِ في شيءٍ»[3].

ولئن صَحَّ مُعتَبَرُ القولِ هذَا بالنحو أصلًا لِنَشأَةِ فكرنا البلاغي، فَمَا من رَيبٍ إذًا أن يَتَقَدَّمَهُ "علم المعاني" بضربِ هذه الأصالةِ، إيجابًا منه لمقتضياتِ وِصَالِهِمَا هذا، وأملًا بنحونا العربي –طريقًا من مَوصُولِهِ وعلم المعاني– تَحصِيلَ بعض الجَمَاليَاتِ البيانِيةِ التي يُشِيحُهَا لنا إعمالُ النظر الواسعِ في

---

(1) الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرّمة، ط1، 1985، ص630–631.

(2) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998، ص03.

(3) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص134.

مَعَانِيهِ (معاني النحو). فالحَقُّ إذًا أنّ «مَا يُعرَفُ بعلم المعاني هو الجَانِبُ المَعنَويُ في درسِ بناءِ الجملةِ، فهو جزءٌ لا يَتَجَزَّأُ من الدراسةِ التّركِيبِيةِ للجُملةِ»[1].

ولعلَّ هذا هو جَوهرُ مَا تَنَبَّهَ إليه الإمام الجرجاني وهو يَتَأَسَّسُ قواعِد وأُسُسَ علم المعاني، وتَأَصِيلاتِهِ لِمَفَاهِيمِ "النّظم" و"معاني النحو" فيه، حيث «بَنَى نَظرِيتَهُ في "علم المعاني" على فكرَةِ التَّلاحمِ التَّامِ بين الظَّواهرِ النحويةِ التَركِيبِيةِ والجَوَانِبِ الدَلالِيةِ»[2].

وهي الحقيقة الواضحة التي أغفَلها أو أنكرهَا أو ما تَنَاهَى إليها فِكرُ من تَقَاصَرَ مَفهُومُهُ للنحو دون واسعِ هذا الفهم له مجالًا من موضوعٍ وغايةٍ، ولو أنّ هؤلاءِ النحاة والدّارسين المُتقَاصِرِينَ –على ما يرى منتقِدوهم– «استَهلُّوا دراستَهم بإمعانِ النظر في كُنهِ علم النحو في مهد نَشأتِهِ، لَأَدرَكُوا بأنّ العِلمَ الثاني علم المعانِي ما هو إلّا الوجه الآخَر الذي فَاتَ مُتَأَخّرِي النحَاة فَاستَدرَكَهُ علماءُ المعاني، ولَعَلِمُوا أنّ النحو وعلم المعاني يَجرِيَانِ في ينبوعٍ واحدٍ»[3].

ثمّ لَتَبَيَّنَ لهم أخرى مَدَى ما بين هَذَينِ العِلمَينِ من تَمَاثُلٍ وتَقَارُبٍ شَدِيدَينِ في الأصلِ والمَعِينِ الذي عنه صدورُ أصولِهما الأُولى فَصِيحًا من بَلِيغِ الكلام العربي، ولئن كان علم المعاني «عِلمًا مُستَخرَجًا من تتبُّع خواصِّ تراكِيب الكلامِ للإفادَة، ويَعنُونَ بِتراكِيبِ الكلام التّراكيبَ الصَّادرةَ عمّن له فضلُ تمييزٍ ومعرفةٍ، وهي تراكِيب البلغَاء، لا الصَّادرة عمّن سواهم. فلا رَيبَ أنّ مادة هذا العلم تكَاد تكون هي مادة علم النحو. فقد بَنَى النحويون قواعِدهم على كلامِ الأعرَاب الصّحَاحِ، فَوضَعوا ضوابِط زمانيةً ومكانيةً تُؤخَذ منها مادة الدراسَة. ووِفقًا لذلك ظهر تَمَاثُلٌ بَيّنٌ بين العِلمَين، وهو تماثُلٌ في المادَّة التي استقَى العِلمَانِ منها أُصُولَهُمَا، وهي مَادَةٌ قِوامُهَا الطَّبعُ وسَلَامَةُ السّليقةِ. فَلَمَّا تَمَاثَلَا في المادَّة اشتَرَكَا في تَناولِ مَفاهيمَ ومَوضُوعاتٍ غايتُها الإحاطةُ بالمَادّةِ والحفاظِ عليها»[4].

ولعلّ من أبرز المحدثين الذين تَصَايَرُوا إلى هذا الحكم الدكتور تمّام حسّان في معرِضِ بيانهِ لِوثقى الأَصِرَةِ والوِصَالِ بين هذين العِلمَينِ (عِلمَي البلاغة والنحو) انتِحاءً وانتِخابًا من علم المعاني "للمعنَى" له مُدَّخَلًا، وقد انتهى الباحث إلى أنّ الواقع اللّغوي يُثبِتُ أنّ دراسَة علم المعاني إنّما هي دراسةٌ «للمعنى، وهي دراسة معانٍ وظيفيةٍ في صمِيمها، وتبدو أكثر صلةً بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أُريدَ به خطأً أن

---

(1) نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997، ص3.

(2) السياق والدلالة، ص22.

(3) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص135.

(4) المرجع نفسه، ص65–66.

تَكُونَهُ. ومن هنا نشأَت هذه الفكرة التي تَتَرَدَّدُ على الخواطِر منذ زمنٍ طويلٍ أنّ النحو العربي أَحوَجُ ما يكون إلى أن يَدَّعِي لنَفسهِ هذا القسمَ من أَقسَامِ البلاغةِ الذي يسمَّى "علم المعاني"، حتّى إِنَّهُ لَيَحسُنُ في رأيي أن يكون علم المعاني قِمَّةَ الدِّرَاسَاتِ النَحوِيةِ أو فَلسَفَتهَا إن صَحَّ هذا التَّعبِيرُ»[1].

وحتّى لا يَنحَانَا هذا النظر ويَتَشَعَّبَنَا مديدَ شِعَبٍ من التّفصيلِ والمماحاةِ والملاحاةِ البعيدة عن غايةِ تحقيقهِ هنا، لِيَقِينِنَا بأنّ «موضوع الصّلة بين النحاة وآرائِهم البلاغية موضوعٌ كبيرٌ، يأخذ أبعادًا هائلةً تجعَله أكبَر من أن يُلِمَّ به باحثٌ، أو يُطَوى بين دِفَّتَيْ رسالةٍ»[2]. فإنّ حسبنَا عن مطلقِ كفايتهِ تلك، عنايتُهم النحوية المتقدِّمة والمُبكِّرة البَدءَ بدرس "المعنى" في مُتَمثِّلِهِ ومُتَعلّقِهِ من "معاني النحو" خاصّةً، فإنّ مُصطلَحهُ (معاني النحو) عندهم لِـ"عِلمِ المعانِي" لَمُصطلَحٌ رَدِيفٌ يُطَارِحُهُ ويُنَاظِرُهُ الاصطلاح غالبًا، حيث «يُلاحَظُ أنّ كلمةَ "معانِي النحو" كانت سَائِدةً عند عبد القاهر ثمّ اختَفت وحَلَّت محلّها كلمَة "علم المعانِي"، والألف واللّام من المعاني بدل الإضافةِ، لأنّ المرَاد من غير شَكٍّ "عِلمُ معانِي النحوِ"»[3].

ودرسُ "معاني النحو" هذه جرجانيًا هي بحسب هؤلاءِ المُوسِعِينَ في مفهوم النحو، المجالُ والإطارُ الكلّيُ الأَعَمُّ الذي ينبَغي لعلم المعاني أن يختصَّهُ[4] هنا الدّرسَ الدلالي، بالنظر لما بين هَذَينِ العِلمَينِ من تكاملٍ ووصالٍ، وإن تَبَايَنَاهُ شكليًّا "المبنى" و"المعنى" منطلقًا ومنتهًى، «فالنحو ليس مجرَّد قاعدةٍ تُطَبَّقُ، بل يبحَث في معاني التَّركيبِ وأسرارِ حسنِها وقوّتِها، وإذا كان النحو ينطلِق من المبانِي للوصول إلى غايتِه من المعاني، في الوقت الذي يتَّجه فيه علم المعاني اتّجاهًا معاكسًا لاتِّجاه النحو، فَبَدَأَ من منطلَق المعنى بَاحِثًا عن المبنى، وهو ما قاله البلاغيون لِكلِّ مَقامٍ مقالٌ. فإنّ ذلك لا يَعنِي التّناقضَ بينهما، بل التّكامل والتّرابط والاتّحَاد من أجل هدَف صحَّة المعنى العربي وجَودَتِهِ، ولِشِدَّةِ هذا التّرابط بين علم النحو وعلم المعاني سَمَّى البلاغيون الأخِير عِلمَ معانِي النحوِ»[5].

---

(1) اللّغة العربية معناها ومبناها، ص18.

(2) أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، ص6.

(3) المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني، دراسات إسلامية وعربية، مقالات مهداة إلى العلامة الأستاذ فضل حسن عباس، إشراف: جمال أبو حسّان، محمد محمد أبو موسى، دار الرازي، عمّان، 2003، ص546. وينظر نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص137. ولنا مع مصطلح "معاني النحو" هذا عودٌ من نظرٍ أَتٍ.

(4) غايةً نحويةً تتقدّمنا هنا نظرَ موضوعِه، انطلاقًا ممّا أثبتناهُ قبلُ عن تحديد نحاتنا الأوائل لِموضُوعِ النحوِ على ضَوءِ الهَدفِ منه.

(5) الدرس النحوي في القرن العشرين، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004، ص90.

ولربَّما عَضَّدَ هذا الفهم هنا لحقيقة هذا "النحو"، الإمام الجرجاني حين اعتدَّ وَظِيفَتَهُ جمعًا جامعًا لِمَلَكَةِ حُسنِ نَظمِ الكَلِمِ، مع حَسَنٍ من مُراعَاتِهِ لأحوالِ مخاطَبِيه ومتبَايِنِ مقامَاتهم، إجابةً وإفادةً منه لِمُتَعدِّدِ غاياتِهم ومقاصِدهم الكلاميةِ من التَّواصل وإصابةِ الفهمِ والإفهَام، فما وظيفَة النحو عنده إلّا «معرِفَة تأليفِ الكَلامِ كما نطَق به الفصحَاء من العرب، وأنّه وسِيلةٌ للإبلاغِ وإيصَال الفكرة، مع العنَاية بأغراضِ المتكلّمين ومقَاماتِ الكلامِ»[1].

وعلى أساسِ هذا المعتبَر، أَمكَنَنَا الآن فهم بعض أسرارِ إلحَاحهِ على مبدَأ "توخِّي معانِي النحو" بين الكَلِمِ مؤلَّفةً متعَالقةً متنَاسقةَ التّرتِيب بحسبِ ترتِيبها في النَّفس أوّلًا، كأساسٍ مَكِينٍ لإقَامةِ نظريته في "النّظم"، لأنّ «النَّظمَ ليس شَيئًا غَيرَ تَوَخِّي مَعَانِي النَحوِ فِيمَا بين الكَلِمِ، وأنّك تُرَتِّبُ المَعَانِي أَوَّلًا في نَفسِكَ، ثمّ تَحذُو على تَرتِيبِهَا الأَلفَاظَ في نُطقِكَ»[2].

ولذلك جعل النحاة جُلَّ جُهدِهِم لتحصيلِ معاني النحو –غايةً وعنايةً نحويةً متقدّمةً من درسٍ وتحقيقٍ– مُنصَبًّا أساسًا على النظرِ في صُورِ ائتلافِ "الجُملِ" بعضها وبعضٍ، في الْتِماسٍ مُتَقَدِّمٍ منهم لِمعَالِمِ ومَلامِحِ "نَحوٍ نَصِّيٍّ" أَعَمَّ أَوسَعَ يتهَادى جَمالِياتِ "المعنَى" له غايةً.

والتي دُونَ تَمامِ تحصِيلها لَمسَةٌ من مَلَكَةٍ بَيَانِيَةٍ نَابِهَةٍ، وثاقبٌ من فكرٍ مُتَّقِدٍ، وصَبرٌ واصطِبَارٌ من رَوِيَّةٍ مُستَعمَلةٍ، فاستِدعاءٌ من حِذقٍ وفَرَاسَةٍ مُستُحضَرَةٍ، لعلَّها تُدرِكُ وتُصيبُ باجتمِاعها وتَمَامِهَا بعض جَمَالياتِ التّراكيبِ تلك النَّاشِئةِ عن تَبايُنٍ وامتِيَازِ صُوَرِهَا في حسنِ النّظم والتَّأليفِ الآنفةِ الذِّكر، وما يمكن أن يَعرِضَ لِنَظمِهِ حينها وقد ارتَقَى في مُستَوياتِ درسهِ مُستوَى الكلمةِ المُفرَدةِ، إلى "الجملةِ" فـ"النّصّ" من أسرارٍ في التّقديمِ والتّأخيرِ، والذِّكر والحذفِ، والتّعريف والتّنكيرِ و...، في استجابَة واضحةٍ لقانونِ "الاختيَار" الذي يَتَهَادَاهُ المتكلّم أو النَاظِمُ غالبًا آنَ تأليفِهِ لِنَظامِ التَراكيبِ النحوية «على حَسَبِ مقتَضياتِ المعانِي التي يرِيد أن يُعَبِّرَ عنها»[3]. ما يعني ويؤكِّد لنا أخرى أنّ هذا المتكلِّم هو الذي «يختارُ من هذا

---

[1] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص58.

[2] دلائل الإعجاز، ص454. ولربّما طَالَ بنا الحديث هنا لو أفضنا في شرحِها وتبيَان أوجه إفادَتها من وجهةٍ نحويةٍ سياقيةٍ حاليةٍ، وللدّارسين المحدثين في تفصيل شرح نظرية "النظم" الجرجانية هذه بيانٌ طويلٌ يُلحَظ في مواضِعه، ينظر من بلاغة النظم العربي، عبد العزيز عبد المعطي عرفة. ونظرية النظم، وليد محمد مراد. ونظرية عبد القاهر في النظم، وليد الجندي. ونظرية النظم، حاتم الضامن ... وغيرها كثير.

[3] البلاغة والأسلوبية، ص42.

النظامِ ما يَتَوَاءَمُ مع المفرداتِ التي اختَارها كذلك، ومجمُوع هَذَينِ الاختِيَارَينِ هو التَّفَاعُلُ الذي يُسمَّى المعنَى النحوِي الدلالِي»[1].

وقد تلمّسَ باكِرًا معالمَ هذا اللّحظ الإمام السيرافي (...-368هـ)، حين رأى أنّ «مَعَانِي النَحوِ مُنقَسِمَةٌ بين حَرَكَاتِ اللَّفظِ وسَكَنَاتِهِ، وبين وَضعِ الحُرُوفِ في مَوَاضِعِهَا المُقتَضِيَةُ لها، وبين تَأْلِيفِ الكَلَامِ بِالتَّقدِيمِ والتَّأْخِيرِ، وتَوَخِّي الصَّوَابِ في ذلك، وتَجَنُّبِ الخَطَإِ من ذلك. وإن زَاغَ شَيءٌ عن هذا النَعتِ فإنّه لا يَخلُو من أن يكون سَائِغًا بِالاستِعمَالِ النَّادِرِ، والتَّأْوِيلِ البَعِيدِ، أو مَردُودًا لِخُرُوجِهِ عن عَادَةِ القَومِ الجَارِيَةِ على فِطرَتِهِم»[2].

ولربّما أَكَّدَ هذا الأمر فائقُ عنايتِهم تلك بصورِ «تأليفِ الجُمَلِ وفقَ النهج الذي سَنَّتهُ العربُ لكلامها، واهتمُّوا بِالمَسمُوعِ اهتِمامًا فائقًا وقدَّموه على المعيَار القاعدِي، وكانوا بذلك يفاضلون بين الأساليب، ويُبَيّنُونَ موضِع كلٍّ منها ودرجته، ويُظهرون ما ينشَأ عن الكلماتِ حين تتغيَّر مواقِعها من المعانِي المتجدِّدة المختلفة، وهذا في الحقيقَة هو لُبُّ علم المعاني كما كان لُبَّ علم النحوِ»[3].

بل إنّهم ليَذهبون من هذا النظر بعيدًا، فَيَعتَدُّونَ كثيرًا إعراضَ نحونا العربي وتَقَاصُرَهُ عن دَركِ ودرسِ هذه المعاني "معانِي النحو" أو ما يسمِّيه محمد حماسة عبد اللّطيف بِـ"المعنى النحوي الدلالي"[4] -استِجابةً منهم لمن ادَّعَى مُطلَقَ انفصِال هَذَينِ العِلمَينِ واستِقلالِيةَ كُلٍّ منهما عن الآخرِ بِخوَاصِّهِ مَوضُوعًا وغايةً مبنًى عن معنًى- لَوَاحِدَةً من كبرَى الرَّزَايَا والبلايَا التي ابتُلِيَ بها نحونا العربي، فَأَفسَدَهُ واستَغلَقَهُ واعْتَاصَهُ وأَوهَنَهُ وأذهَبَ حُسنَ جَمَالَهِ ورَونَقَهِ، فغدَا من حَجَرٍ صَلدٍ أَقسَى. وليس يخفَى على ذي بَصرٍ ونظرٍ أنّ «ضُعفَ المُتعَلِّمِينَ الذي نشهَده اليوم، تعود جذوره إلى آثار الفصلِ الذي يَجِدُونَهُ في الدّرسِ النحوي عن المعاني النحويةِ التي تَقتَضِيهَا التَرَاكِيبُ وتُبنَى من أَجلِهَا»[5].

وما مَرَدُّ هذا الضَّعفِ غالبًا إلّا لأنّ بعض متأخّرِي النحاة «أخذوا ينظرُون إلى النحو على أنّه جانبٌ قاعِديٌ لا جدوَى منه، ولا خطرَ له في فهم بِنَاءِ النّصوصِ، ثمّ تَدَرَّجَ الأمر إلى النَظر إليه على أنّه قيدٌ

---

(1) النحو والدلالة، ص235.

(2) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011، 96/1-97.

(3) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص68.

(4) النَّاشِئ عن تّفاعل «مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية». النحو والدلالة، ص105.

(5) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، مرجع سابق، ص138.

ثقيلٌ على المتكلِّم، وعَائِقٌ من عوَائقِ الخَلقِ الشِّعرِي»[1] الذي تمتزجُ فيه جَودةُ النَّظمِ النحوي بجماليَاتِ المعاني الأسلوبية بلاغيًا. وهذا في واقعٍ من الأداءِ والمُمَارَسَةِ النحوية العمليةِ الإبداعيةِ الخَلَّاقَةِ، والبعيدةِ ما أمكنَها عن مَثَالبِ الصِّناعةِ النحويةِ ومنطقِها التّعليمي المعياري التّجريدي غير العمَلي العَسيرِ الجَّافِ والمعقَّد الذي «يُرهِق الذِّهن، ويصعِّب مسائِل النحو، ولا فائِدة تُرجَى منه في التوصُّل إلى تعلُّم كلام العرب»[2].

وتَأسِيسًا منهم على ما سبَقنا بَيَانَهُ، ونأيًا بنحونا العربي عن مشقّةِ هذا الجفاءِ وهذه المكابدةِ في تلمّسِ مناحي الإبداع النحوي وجمالياتهِ الدلاليةِ غايةً، فإنّ حسبَهم عن مفهوم هذا النحو مَوضُوعًا تنادِيهم ذاك إلى وجوب مَدِّ آفَاقهِ وإيسَاعهَا إلى أُطُرٍ أبعدَ من ضَيّقِ ومُنحَصِرِ "الأَصواتِ المُفردِةِ" في تِمثَالِهَا لمفهومِ "العلامةِ الإعرابيةِ" أو "العملِ النحوِي" الآنفِ بَيَانهُما إجابةً لأثرٍ من عاملٍ ومعمولٍ نَحوِيَينِ، وهذا لِتَتَخَطَّاهُمَا وتَتَجَاوزهُمَا إلى واسعٍ وبَعيدٍ من أَمَدِ نَظَرٍ نحويٍ يَتَهَادَى صُوَرَ نَظمِ "الجملةِ" وتأليفِها[3] له موضوعًا، وهكذا فإنّ «موضوعَ الدّرس النحوي هو الكلِمة مُؤلَّفةً من غيرها، أو هو "الجملَة"، وتُدرَسُ "الجملَة" فيه من حيث نوعِها، ومن حيث ما يطرَأ لأركانِها من تَقديمٍ وتأخيرٍ، أو ذِكرٍ وحذفٍ، أو إضمَارٍ وإظهارٍ، ومن حيث ما يطرَأ عليها –أي الجملة– من استِفهامٍ أو نفيٍ، أو توكيدٍ. كلّ هذا ممّا يرتبِط ارتباطًا بموضوعِ الدّرس النحوي –أعنِي الجملة– ارتباطًا وثيقًا، لا يَصحُّ إغفَالهُ، أو إهمَالهُ»[4].

ومعتبَرًا بحقيقِ هذا اللّحظ مَكِينِهِ عن "الجملة" موضوعًا للدّرس النحوي، فقد تراءَى لكثيرٍ من الدّارسين أنّ إعمال الدّرس في "دلالتِها"، ما ينبَغي قَصرُهُ بحالٍ على مجرَّد النظر في بنيتِها الدلاليةِ التّركيبِيةِ الدّاخليَة/المقاليَة حسبُ صِحَّةً أو فَسَادًا، وإنَّمَا أَوفَاهُ وأَنسَبُهُ وأَحَقُّهُ منها عنايةً، واجبُ مَدِّهِ الدلالي واسعًا صوبَ مُعتبَرَاتِ "الحال السياقيةِ" أيضًا، بِمُتَعَدِّدِ مقولاتِها وعناصِرها شخوصًا وأحوالًا ومقاصدًا و...، ولذلك فإنّنا «حين نتأمّل حقيقَة المنطِق البياني في الجملَة بوصفِها موضُوع النحو، يَتَبَيَّنُ لنا أنّ علم المعاني أَدخَلُ في النحو ودلالة الجملَة منه في مسائل البلاغةِ، فليس يكفِي في الجملَة أن تستَوفي شرائِط

---

[1] النحو والدلالة، ص236.

[2] تيسير النحو في ضوء علم اللّغة الحديث، ص16.

[3] الموضوعَة له كَحَدٍّ أَدنَى فَ"النَّصّ له حدًا أعلى، وكفانَا هنا بنظرية "النظم" هاديًا ودليلًا.

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص28.

الصحَّة النحوية، بل لا بُدّ في ذلك من مُطَابَقَتِهَا مُتَطَلَّبَاتِ المُنَاسَبَاتِ، ومُقتَضَيَاتِ الأَحوَالِ، وما يَستَتبِعُ ذلكَ من الأغراضِ والمقاصدِ التي يَتَوَخَّاهَا المتكلّمون فِيمَا يَتَوَجَّهُونَ به إلى المُخَاطَبِينَ»[1].

وحقيقُ هذا النظر وصريحِ هذا القول، مُقتَضٍ –وِصَالًا وتكَامُلًا– بِتَمَاثُلِ عِلمَيْ "النحو" و"علم المعاني" في "موضوعِ" الدّرس، فإنّ «من يَتأمَّلُ مباحِث علم المعانِي يُدرِكُ التّواصُل والتّوافُق بين العِلمَيْنِ، إذ إنّ من مباحِثه: الإسنَاد وأركَانه، وما يعترِض أركَان الجملَة من تقديمٍ أو تأخيرٍ، ومن حذفٍ أو ذِكرٍ، وتعريفٍ أو تنكيرٍ، وفصلٍ أو وصلٍ، وما يختصُّ به الفعل ومتعلّقاته، والجملة الإنشائِية والخبريَة ... وغير ذلك، ولا يَخفَى أنّها من مسَائل النحوِ ومَوضُوعَاتِهِ، هذا من حيث التّماثُل الموضوعي»[2].

وإعمالُ التّحقيق والدّرس في جملة هذه الظّواهرِ اللّغوية، هو بموضوعِ النحوِ أَحَقُّ وأَولَى منه بِعلمِ المعانِي بلاغيًا بحسب كثيرٍ من الدّارسين، فَ«الدّرس النَحوي أَولَى بهذه المَوضوعَاتِ لولا انصِراف النحاة إلى العنايَة بالإعرابِ والبِناءِ، والعواملِ والتّقديراتِ، ممّا أَبعدَ النحو عن هدفِه وأَحَالهُ قوَاعدَ لا رُوحَ فيها. وسَنَظَلُّ نؤمِن بأنّ هذه الدراسَة من البلاغة حتَّى تعودَ إلى النحوِ أَصَالَتُهُ، وحتّى نجد أساتِذة النحو يُغَيّرُونَ طُرقَ تدريسِه، ويعنون بالأسَاليب البلاغية كعِنايتِهم بالقواعدِ والإعرابِ»[3].

هذه القواعد التي أَهَمَّهُم وأَحَالَهُم بالغُ احتِفائِهم واشتِغالِهم بها –شكلًا غالبًا لا مضمونًا– عن تهادِي روح هذا النحو، وتَلَمُّسِ أَغوارِ أَسرَارِهِ واستِكناهِ مَكَامِنِ جَماليَاتِهِ وإبدَاعِهِ، «فالنحوُ ليسَ مَوضُوعًا يَحفَلُ به المشتغلونَ بالمثُلِ اللّغوية، والذينَ يَرَونَ إقامَةَ الحدودِ بين الصّوابِ والخَطَإِ، أو يَرَونَ الصَّوَابَ رَأيًا وَاحِدًا. النحو مَشغَلَةُ الفَنَّانِينَ والشُّعَرَاءِ، والشُّعَرَاءُ أو الفَنَّانُونَ هم الذينَ يَفهَمُونَ النَحوَ، أو هم الذين يُبدِعُونَ النَحوَ، فَالنَحوُ إبدَاعٌ»[4].

---

[1] في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى، الطيب دبّه، مجلة الدراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مج. 8، ع. 2، ربيع الآخر– جماد الآخرة، مايو–يوليه، 2006، ص70.

[2] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص65.

[3] أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، د/ط، 1980، ص6.

[4] النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج. 1، ع. 3، جمادى الآخرة 1401هـ–أبريل 1981، ص36.

هذا الإبداعُ الذي أخطأهُ طويلًا –ومن غير قصدٍ غالبًا– نظرُ بعض متأخِّري نحاتنا، لِيَستَأثِرَ به «دارسون آخرون سُمُّوا بعلمَاء المعاني، وهم النحاة الحقِيقيون فيما أزعُم، وهم الذين دفَعوا بالدّرس النحوي إلى أمامٍ، وقدَّموا للدّارسين فيه نتائجَ طيّبةٍ خَلِيقةٍ بأن يُستفادَ منها»[1].

وكثيرًا ما استدلَّ وتأصّلَ هؤلاء المُتَنَادُونَ بمدادِ هذا النحو مجالًا من موضوعٍ وغايةٍ لِصِحّةِ مُحتَكَمِهِم هذا، بالمنهجِ اللّغوي الجَمعِي عند سيبويه وهو يدرس ويحلِّل الظّاهرة النحوية والذي ذكرناهُ قبلُ، وهو ما تُقِرُّهُ للنظرِ العَيَانِ بَيِّنَةً جملَة المباحث والقضايَا التي طرقَها وعالجَها في كتابهِ، فهو «وإن تَكَلَّمَ في النَحوِ، فقد نَبَّهَ في كَلَامِهِ على مَقَاصِدِ العَرَبِ، وأَنحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا في أَلفَاظِهَا ومَعَانِيهَا، ولم يَقتَصِر فيه على بَيَانِ أنّ الفَاعِلَ مَرفُوعٌ والمَفعُولَ مَنصُوبٌ ونحو ذلك، بل هو يُبَيِّنُ في كُلِّ بَابٍ ما يَلِيقُ به، حتّى إنّه احتَوَى على عِلمِ المَعَانِي والبَيَانِ، ووُجُوهِ تَصَرُّفَاتِ الأَلفَاظِ والمَعَانِي»[2].

وهذا لَحظٌ ومنهجٌ نحويٌ مُتَأَسًّى من لدن كثيرٍ من نحاتنا الأوائل والمحدَثين ممّن انتَهجوا بِفَهمِهِم لِحَقِيقَةِ النحو ذات الفهمِ السّيبويهي الآنِف، و«لعلّ الرُّجُوعَ إلى أَقدمِ الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذه الدراسة، أعنِي كتاب سيبويه وكتاب معاني القرآني للفرّاء يوضّح لنا الفرق بين نهج النحاة الأوائلِ، ونهج النحاة المناطِقة الذي أبعَدوا في تجمِيد هذه الدّراسة الحيَّة، وإثقالها بالقيودِ»[3] المنطقيةِ المعياريةِ التعليميةِ الجَوفَاءِ التي حَالَت بنا أمدًا طويلًا عن إدراكِ حقيقةِ جوهر هذا النحو، بعد أن قَيَّدَتهُ مجالًا، وموضوعًا، وغايةً ومنهجًا. قيدٌ تَقاصَرتْ معه الأذهانُ وتَصَلَّبَت عن اسْتِكنَاهِ جَمالِياتِ رُوحِهِ ورَوحِهِ ورَيحَانِهِ الإبداعي. بسبَب غيَاب الفهم الصّحيحِ الثّاقبِ لِحَقيقتِه هذه، والذي «نَتَجَ عن جهلِ القومِ بِموضُوعِ دراستِهم، وبِمَا كان يجِب أن يَسلُكوهُ من نهجٍ يلائِم طبيعةَ موضوعِها، ولو كانوا عَرَفُوا هذا وذاك، إذن لَتَغَيَّرَت مَلَامِحُ الدّرس النحوي، ولَكَانَ النحو خَلقًا آخَرَ»[4].

كانت هذه إذن بعضُ لُمَحٍ من نظرٍ نحويٍ أصيلٍ مَكِينٍ، يتهادَى من خلالِه "عِلمَ المعانِي" له قَسِيمًا ورَدِيفًا لازمًا وتابعًا، ويَمتَدّهُ ويَتَدَاخَلهُ كثيرًا من مباحثِ الدّرسِ والنظرِ الدلالي التداولي. حتّى لقد خلص كثيرٌ من الدّارسين إلى أنّ "عِلمَ المعاني" هو بالنحوِ أشدُّ صلةً وأكثر وَثَاقًا وولِايَةً منه بعلوم البلاغةِ، ورَأَوا في حسنِ هذه الصّلة والولايةِ انعِتاقًا بَيِّنًا وخُرُوجًا أنسبَ وأَرْوَحَ لنحونا العربي عن سَمْتٍ من الجُمودِ

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص29.

(2) الموافقات في أصول الشريعة، 54/5.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق ص35.

(4) المرجع نفسه، ص29.

والجَفاءِ الذي ما انفكَّ يُطارِحهُ ضَيْقَ المفهوم ومجَال الدّرسِ موضوعًا ووظيفةً وغايةً، إلى رَحبٍ أوسعَ منهما يَتَهَادَاهُ أيضًا دلائلية وتداولية السياق الحالي، التي سَيَستَكنِهُ ويَستَهِيمُ على هَديِها نَفحَاتٍ من التّذوّقِ والجمالِ الإبداعِي والإعجازِ البيانِي الذي تَستَسيغُهُ عين الناظرِ والمُحقِّقِ، وتَطِيبُ بها نَفسُهُ وتَستَكِينُ، وهو يَطرُقُ ويَستَهِيمُ جَمَاليَاتِ المعنَى النحوِي الدلالِي.

2. الموضوع[1]:

يأتِي تحقِيقنا المتَجدِّد هنا في "موضوعِ النحو" في مفهوم "النحو" المُتَّسِعِ، لِيُتِمَّ لَنَا سابقَ نَظَرِهِ الضَيّقِ (مفهوم النحو) الذي ما تَخطَّى وما تجاوَز في تَحلِيلِهِ للمعنَى النحوي عند بعض متأخّرِي النحاة دلالةَ الحركةِ الإعرابيةِ إلى «الاهتِمامِ بالتَّركيبِ الكلّي للأسلوبِ، ولا الأفكارِ»[2] التي اهتمَّ بدرسِها أوائِلهم وأئمّتهم وبعض المحقِّقين من متأخّريهم الذين لم يَقِفُوا و«لم يَقصُرُوا "موضوعَ النحو" على أواخِرِ الكَلِمِ، بل تجَاوزوا ذلك إلى تأليف الجملة ودلالتِها على المعنى المرَاد، لذلك فقد اعتَبروا موضوعَه: اللّفظ الموضوع باعتِبار هَيئَتِهِ التّرَكِيبيَةِ وتأديتِها لمعانِيها الأصليَّة»[3]. وقد جاء في أصولِ ابن السرّاج أنّ «النَحو إنّمَا أُرِيدَ به أن يَنحُو المُتَكَلِّمُ إذا تَعَلَّمَهُ كَلَامَ العَرَبِ، وهو عِلمٌ استَخرَجَهُ المُتَقَدِّمُونَ فيه من استِقرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ، حتّى وَقَفُوا منه على الغَرَضِ الذي قَصَدَهُ المُبتَدِئُونَ بهذه اللُّغَةِ»[4].

وبنحوه مقولُ السكاكي في المفتاح من أنّ «عِلمَ النَحوِ هو أن تَنحُو مَعرِفَةَ كَيفِيَة التَركِيبِ فيما بين الكَلِمِ لِتَأدِيَةِ أَصلِ المَعنَى مُطلَقًا بِمَقَايِيسَ مُستَنبَطَةٍ من استِقرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ، وقَوَانِين مَبنِيَة عليها، لِيحتَرزَ بها عن الخَطَأ في التَّركِيبِ من حيث تلك الكَيفِيَةِ، وأَعنِي بِكيفِيةِ التَّركِيبِ تَقدِيم بعض الكَلِمِ على بعض، ورِعَايَةِ ما يكون من الهَيئَاتِ إذ ذاك، وبِالكَلِمِ نَوعَيهَا المُفرَدَةِ وما هي في حُكمِهَا»[5].

وحسبُنا عن جمعِ هذه النّصوص تِبيَانًا لموضوع النحو هذا، ما تَقَدَّمَنَا من حَدِّ ابن جنّي له موضوعًا وغايةً، فما "النحو" عنده كما ذكَرنا إلّا «انتِحَاءُ سَمتِ كَلَامِ العَرَبِ، في تَصَرُّفِهِ من إعرَابٍ وغَيرِهِ، كَالتَّثنِيَةِ،

---

[1] وقد عرَضنا لبعض قضَايا نظرِه قبلُ، في معرض حديثنا عن حدّ ومجال المفهوم الموسَّع للنحو.

[2] البلاغة والأسلوبية، ص39.

[3] البحث النحوي عند الأصوليين، ص26-27.

[4] الأصول في النّحو، 35/1.

[5] مفتاح العلوم، ص75.

والجَمعِ، والتَحقِيرِ، والتَّكسِيرِ والإضَافَةِ، والنَّسَبِ، والتَّركِيبِ، وغيرِ ذلك، لِيَلحَقَ من ليس من أَهلِ اللُّغَةِ العَرَبِيةِ بِأهلِهَا في الفَصَاحَةِ، فَيَنطِقَ بها وإن لم يَكُنْ منهم، وإن شَذَّ بعضُهم عنها رُدَّ بِهِ إليها»[1].

ثمَّ إنّ موضوعَ النحو هذا عند هؤلاء، لَيَستَشرِفُ بَعدَ مستوى "الجملةِ" الواحدةِ مُؤتَلِفَهَا من آفَاقِ "النَّصِ" فَضَاءً رَحبًا أَوسَعَ له في الدّرسِ: تركيبًا ودلالةً، أحكامًا وأَسَالِيبًا، «فالنَحو كَمَا نَرَى وكَمَا يجُ أن يكونَ هو قَانُونُ تَأليفِ الكَلامِ، وبَيَانٌ لِكُلِّ ما يجبُ أن تكونَ عليهِ الكَلِمَةُ في الجُملَةِ، والجُملَةُ مع الجُمَلِ، حتّى تَتَّسِقَ العِبَارَةُ ويُمكِن أن تُؤَدِّي مَعنَاهَا»[2].

وكفايتنا نظر هؤلاءِ في نَسَقِ التَّأليفِ المُعجِزِ للنّص القرآني هاديًا ودليلًا، وهذا من خلال تَوجِيههِم «الدّراسةَ النحويةَ إلى نَوَاحٍ جَمَالِيَّةٍ تَركِيبِيَّةٍ، عن طريقها تبرزُ ملامح الإعجاز القرآني برَصد العلاقاتِ التّركيبيةِ في الآياتِ ونَسَقِهَا المَعنَوِي، وهي أُمُورٌ لا عهدَ للنحوِ التَّقعِيدِي بها»[3].

وما هذا إلّا لِشَريفٍ من غايةٍ نحويةٍ أوسَع، تَتَأَمَّلُ بلوغَ الجَماليات الإبداعيةِ للمعاني النحوية على مستوَى "النَّص" كوحدةٍ أعلى في التّحليل النحوي، وإصابةَ وظيفتِه التداولية التواصليَة الأساس من حسنِ الفَهم والإفهَام. وهي الغايةُ التي ما يَراهَا كثيرٌ من الدّارسين يَسِيرةَ الإدراكِ، إلّا إذا امتلَكنا القدرَة على «الانتِقالِ بالنحو العربي واللّسانيَات العربية بعَامّةٍ من طَورٍ ظَلَّ فيه حَبِيسَ أَسوَارِ الجُملةِ، أي الكَلامُ المُفِيدُ فَائِدَةً يَحسُنُ السُّكوتُ عليها، إلى طَورٍ يكون فيه النحو بالمفهوم الواسِع للمصطلح قادرًا بِوسَائِلِهِ على محَاصرةِ النَّصِ ووَصفِهِ، والكشفِ عن عَلَاقَاتِهِ التي تَتَحَقّقُ بها نَصِيَّةُ النَّصِ بِمَا هو حَدَثٌ تَوَاصِلِيٌ مركّبٌ، ذو بِنيَةٍ مُكتَفِيَةٍ بِنَفسِهَا قادرةٍ على الإفصاحِ والتّأثيرِ والفعلِ»[4] التداولِي التّواصِلي فهمًا وإفهامًا.

وهي الغاية الجليلة التي سَيتَقَاصَرُ حتمًا عن مبلغِ إدراكِها وتَحصِيلها تفكيرنا النحوي، حَالَ اكتِفائِهِ في تحليل التّراكيب النحوية بضيّقٍ من مفهوم النحو ودلائليةِ العلامة الإعرابيةِ –إعرابًا أو بناءً، ظاهرًا أو مقدّرًا– على أواخِرِ الكَلِمةِ المُفردةِ حسبُ، غير مُؤتَلِفةٍ ولا متَعالقةٍ في إطارٍ أَوسَعَ من نَسَقِ نَظمِ التّركيبِ الذي يَتَهادَاهُ دُعَاةُ التّجديدِ النحوي هؤلاءِ، والذين خرج نَفرٌ منهم «من دائِرة الخطَأ والصَّواب إلى النَّسق

---

(1) الخصائص، 34/1.

(2) إحياء النحو، ص1.

(3) البلاغة والأسلوبية، ص39.

(4) نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، سعد مصلوح، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، م. 10، ج. 1، يوليو–أغسطس 1991، ص153.

والتَّركيب، فليس الأمر مُجَرَّد وَضعِ الألفاظ بإزاءِ مَعَانٍ فحَسب، وإنّما الأمر يتخطَّى كلّ ذلك إلى عملِية التَّركيب على حسَب مقتَضَياتِ المعاني التي يريد أن يُعَبِّرُ عنها الأديبُ»[1].

ثمّ أنّى لِهؤلاءِ المُوسِعينَ ألّا يزدادوا نَقِيصَةً ومَثْلَبَةً لمحدوديةِ الدلالة النحويةِ النَّاشئةِ عن فكرة "العاملِ" هذه، وهم يَتَّكِئُونَ ويَتَهَادَونَ عن أسلافِهم كابن جني ورضي الدين الاستراباذي وأبي حيّان الأندلسي وغيرهم من أئمّة النحاةِ أثرًا نحويًا نفيسًا، مُؤَدَّاهُ إقرَارهم ذاكَ بأنّ "العَامِلَ" الحقِيقي المُحدِثَ والمُوجِدَ للعَلاماتِ الإعرابِيةِ إنّما هو "المتكلّم" لا "العَامِلُ" ذَاتُهُ لفظيًّا كان أم معنويًّا، «وإنّمَا قَالَ النحويون: عَامِلٌ لَفظِيٌّ، وعَامِلٌ مَعنَوِيٌّ، لِيُرُوكَ أنّ بعض العَمَلِ يَأتِي مُسَبَّبًا عن لَفظٍ يَصحَبُهُ، كَمَرَرتُ بِزَيدٍ ...، وبعضُه يَأتِي عَارِيًا من مُصَاحَبَةِ لَفظٍ يَتَعَلَّقُ به، كَرَفعِ المُبتَدَأ بِالابتِدَاءِ ... هذا ظَاهِرُ الأَمرِ، وعليه صِفَةُ القَولِ. فأمّا في الحَقِيقَةِ ومَحصُولِ الحَدِيثِ، فَالعَمَلُ من الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزم إنّما هو لِلمُتَكَلِّمِ نَفسِهِ، لا لِشَيءٍ غَيرِهِ. وإنّما قالوا: لَفظِيٌّ ومَعنَويٌّ لَمَّا ظَهَرَتْ آثَارُ فِعلِ المُتَكَلِّمِ بِمُضَامَّةِ اللَّفظِ لِلَّفظِ، أو بِاشتِمَالِ المَعنَى على اللَّفظِ، وهذا وَاضِحٌ»[2].

وبمثله ذَكرَ الاستراباذي أنّ المُوجِدَ والمُحدِثَ الحقيقي للمَعاني النحوِية الوظِيفية من الفاعِلية، والمفعولِيَة، والإضافَة، و... –أثرًا من دلالة الحَركة الإعرابيةِ– إنّما هو "المتكلِّم"، وقد جاء في شرح الكافية ما نَصُّهُ: «وكَذَا المُوجِدُ لِعَلَامَاتِ هذه المَعَانَي هو المُتَكَلِّمُ. ولكن النُحَاةَ جَعَلُوا الآلَةَ كَأَنَّهَا هي المُوجِدَةُ لِلمَعَانِي ولِعَلَامَاتِهَا، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ الآلَاتُ عَوَامِلَ»[3].

ومن هنا كان تَنَادِيهِم ذاك الأصيلُ المتَجدِّدُ لِإيسَاعِ مفهوم "الإعرَاب"، ومَدِّهِ وإخرَاجِهِ من ضيّقٍ من شكلِيتهِ ومعيَارِيتِهِ ومنحصرٍ من مفهوم "العامل"، إلى رَحبٍ واسعٍ من دلالة التّركِيب النحوي على مستوى النّص خاصّةً، والذين «يَزعمُونَ أنّ النحو لا يَعنِيهِ إلّا أن تُضبَطَ حركَات الأواخِر لا يَفهَمونَ النحو، لأنّ النحو الذي يعرِفه علمَاء هذه الأمَّة هو النحو الذي يبحَث مَنطِقَ اللِّسَانِ، ويحلّلُ ضُروبَ العلاقاتِ بين كلماتهِ، ويشرح سليقَة الأمَّة المنعَكسة في هذا البناءِ الإعرابي المُعجِبِ»[4].

حتّى إنّ مفهومَ "الإعرابِ" هنا، لَيُقَارِبُ ويُداني مفهومَ "البيانِ" بمتّسعٍ من ماهيتهِ الاصلاحيةِ اقتدارًا مكينًا من كفاءةِ التّواصلِ، تحقيقًا لغايةِ الإفهامِ مخاطِبًا، وتحصيلِ الفهم مخاطَبًا، حتّى إنّه ليَكاد يُدانِي

---

[1] البلاغة والأسلوبية، ص41–42.

[2] الخصائص، 109/1–110.

[3] شرح الرضي على الكافية، 72/1.

[4] دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1987، ص269.

بِماهِيتِهِ الاصلاحيةِ هذه واسعًا من مفهوم "النحو" هنا، ولئن «أَرَدنَا أن نُسَمِّيَ النَحوَ العَرَبِي، فلن نَجِدَ أَقرَبَ دِلَالةً على ذلك بِتَسمِيتِهِ نَظَرِيَةَ الإعرَابِ. والمَقصُودُ من الإعرَابِ هنا هو البَيَانُ، ونَعنِي بذلكَ كيف يُبَيِّنُ المتكلّمُ ويَتَبَيَّنُ المُخَاطَبُ»[1].

وحسبنا عن لمحِ هذا الاعتبارِ المُبتَسَرِ هنا بكلٍّ من عُنصُرَي "المتكلِّم" و"المُخَاطَبِ"، حسن إفادةِ نحاتنا الأوائل من بعض مُتصَوَّراتِهِ (الإعراب) موصولًا والمُتصَوَّراتِ الدلالية التداولية لسيَاق الحَال في ارتِسَامِ مَعَالِمِ نظريةِ "المعنَى النحوي الدلالي" في أصيلٍ من نحونا العربي، من خلال سَعيِ نحاتِنا وعَمَلِهِم على «ربطِ اللُّغَةِ بِمُحِيطِهَا الخارجِي، ومُرَاعَاةِ الظُرُوفِ والأحوالِ المُلَابِسَةِ للمقالِ لاستِجلَاءِ الغُمُوضِ وأَمنِ اللَّبسِ، وغَايَة ذلك المَعنَى، لأنّ الإعرابَ فَرعُهُ»[2].

3. الغاية والوظيفة:

الإعرابُ فَرعُ المعنى، ومن ثمّ فهو «خَادِمٌ لِلمَعَانِي، وتَابِعٌ لها»[3]، ثمّ إنّ لَمِنْ جليل غاياتهِ أنّه «يُمَيِّزُ المَعَانِي ويُوقِفُ على أَغرَاضِ المُتَكَلِّمِينَ»[4]. بمثل هذا النظر الثّاقبِ لحقيقةِ "الإعرَابِ" انتهَى فكر أئمةِ نحاتنا العرب الأوائل في نحونا العربي حقيقةً وغايةً دلاليةً تداوليةً مُتَّسِعَةً، ما تَرَاهُ ضرورةً بِالحَركاتِ والعوامِلِ النحوية قرينًا مُلازمًا لِامتِيَازِ حقيق المعاني النحوية.

وإنّما تَتَهَادَاهُ هي البَدءَ "التّركيبَ" صِحَّةً في "النّظمِ والتّأليفِ" –إيجابًا لقوانين الصّناعةِ النحويةِ، واحترازًا عن خَطَإٍ الوقوعِ فيها– منتهَى مرامِ غَايَاتهَا المُتَقَدّمةِ، فكان أن جعَلوا بهذا أُولَى غاياتِ هذا النحو وأَولَاهَا بالعنايةِ «الاحتِرَازُ عن الخَطَأِ في اللِّسَانِ، والاستِعَانَةُ به على فَهمِ مَعَاني الكِتَابِ والسُنَّةِ، ومَسَائِلِ الفِقهِ، ومُخاطَبةِ العَربِ بَعضِهِم لِبَعضٍ. وفائدته: مَعرِفَةُ الخَطَأ من الصَّوَابِ في التَّعبِيرِ»[5]. وقد تَذَاكَرنَا قبلُ

---

[1] جدل النص والقاعدة، ص37.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص38.

[3] ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، 396/2.

[4] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008، ص384. والبرهان في علوم القرآن، 301/1.

[5] فيض الانشراح من روض طيّ الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2، 2002، 242/1.

نصّ ابن مالك في خُطبَةِ كافيته الشّافية يعتدُّ صلاحَ الألسنةِ، وانكشافَ حُجُبِ المعاني، وجلوةَ المُفهُومِ، شريفَ الغايةِ النحويةِ في واسعٍ من حَدِّهِ هذا:

وبَعدُ: فالنحو صلاحُ الألسنةِ والنّفسُ إن تُعدَم سَنَاهُ في سِنَةٍ
به انكشافُ حُجُبِ المعاني وجَلوَةُ المَفهُومِ ذَا إذْعَانِ[1]

ولَرُبَّمَا فَسَّرَ نظرُهم هذا له، بعض ما تَصَايَرُوا إليه من مفهوم "النحو" حَدًّا أَشمَلَ وأوسعَ «يبحَث مَنطِقَ اللِّسَانِ، ويحلّلُ ضروبَ العلاقاتِ بين كلماتهِ، ويشرح سَلِيقَةَ الأُمَّةِ المُنعَكِسَةِ في هذا البِنَاءِ الإعرَابِي المُعجِبِ»[2] الذي استَهَامَهُم بِبَيَانِهِ ووظيفتهِ غايةً أُخرى من جَمَالٍ وإبدَاعٍ، فَرَأَوهُ «مَشغَلَةَ الفَنَّانِينَ والشُّعَرَاءِ، والشُّعَرَاءُ أو الفَنَّانُونَ هم الذينَ يَفهَمُونَ النَحوَ، أو هم الذينَ يُبدِعُونَ النَحوَ، فَالنَحوُ إبدَاعٌ»[3].

وبِسَعيِهِم الحميدِ هذا لإفادةِ جمالياتهِ واستِكناهِ أغوارِ إعجازِهِ تركيبًا ودلالةً، تَتَحَقَّقُهم أُخرَى وَاحِدةٌ من أَسمَى وأشرَف غَايَاتِهِ ووَظَائِفِهِ أسلوبًا وبَيَانًا، وتلك هي الوظِيفة الأسلوبية أو الشّعرية التي غالبًا ما «يوظِّفها مُنتِجُ النَّصِ الأدبي عن قصدٍ لإحداثِ تأثيرٍ أسلوبيٍ خَاصٍّ على المتلقِي»[4].

وبنحوها أساسًا دلاليًا وتداوليًا أَهَمَّ متقدِّمٍ الوظيفةُ التواصليةُ فهمًا وإفهامًا، والتي لا يعدو الخطابُ اللّساني فيها إلّا أن يكون «أَيَّ إنتاجٍ لغويٍ منظورٍ إليه في عَلاقَتهِ بالظّروفِ المَقاميةِ وبالوظيفةِ التَواصُلِيةِ التي يُؤَدِّيهَا في هذه الظروفِ»[5] المقاميةِ أو الحاليةِ، والتي ما عَدِمنَا لأهمّيتها وإفادتهَا نحو هذا الحضورِ المفاهيمي المُتَّسِعِ لِـ"النحو" مفهومًا مجالًا من موضوعٍ، وغايةً مُنتَهَاهَا «مَعرِفةُ تَأليفِ الكَلَامِ كَمَا نَطَقَ به الفُصَحَاءُ من العَرَبِ، وأنّه وَسِيلَةٌ لِلإبلاغِ وإيصَالِ الفِكرةِ، مع العِنايَةِ بِأغرَاضِ المُتَكَلِّمِينَ ومَقَامَاتِ الكَلَامِ»[6].

وهكذا كان حَسَنًا وحَرِيًا بِنَا «أن ننظر إلى النحو على أنّه العِلمُ الذي نَرتَضِي تَسمِيَتَهُ "نَحوَ المَعنَى"، ذاك الذي يَندَمِجُ فيهِ جَانِبَانِ رَئِيسَانِ هما: معرفةُ قَوَاعِدِ النَحوِ وقَوَانِينِهِ، من أجلِ استِقَامَةِ الكَلَامِ وإقَالَةِ

---

[1] شرح الكافية الشافية، 155/1.

[2] دلالات التراكيب، ص269.

[3] النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، ص36.

[4] نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص440.

[5] قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر، الرباط، ط1، 2003، ص17.

[6] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص58.

عَثْرَةِ اللَّحنِ، وتَدَبُّرُ الدَّلائِلِ التي تَنجُمُ عن اختِلَافِ الحَركَاتِ الإعرَابِيةِ في بعضِ التَّراكِيبِ. وإتقَانُ التَّعبِيرِ وسَلَامَةُ التركِيبِ، وهي مَسؤُولِيَةٌ يجبُ أن تَنطَلِقَ من النَظَرِ في شُرُوطِ الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ وكيفَ يَتَحَقَّقُ بها جَمَالُ الأُسلُوبِ. والبَحثُ عن حُسنِ النَّظمِ الذي يَقتَضِي النظرَ في النِظَامِ النَحوِي جُملَةً، بِمَا فيهِ من عَلَاقَاتٍ بين الأَلفَاظِ وإشَارَاتٍ وقَرَائِنَ تَعمَلُ على إيضَاحِ المَعنَى بين المُتَكَلِّمِ والمُتَلَقِي، والنَظرُ في طَرَائِقِ تَركِيبِ الكَلَامِ، وأَغرَاضِ كُلِّ تَركِيبٍ ودَلَائِلِهِ في حَالِ التَركِيبِ على الأَصلِ أو التَّغيِيرِ بِالتَقدِيمِ والتَّأخِيرِ، أو الحَذفِ، أو الزِّيَادَةِ، أو الفَصلِ والوَصلِ، أو القَصرِ أو غير ذلك»[1].

وختامًا فإنّه لا يَسَعُنَا بعد هذا التّحقيق المفصّل في مفهوم النحو وحُدودِهِ –ضَيّقًا ومُتَّسِعًا– مجالًا وموضوعًا ووظيفةً وغايةً، إلّا انتِخابُ واصطِفاءُ مفهومِه الواسِعِ الذي نَظَرنَا بعض أهمّ مَعَالِمِهِ النحوية قبلُ، والمُمتَدِّ في تَحقِيقِهِ للمعنى النحوي الدلالي –وعلى هَدي من مُعطَى سياق الحال– إلى متعدّدٍ من أضربِ المعرفةِ اللّسانيَة والإنسَانيةِ الاجتِماعيَة والنّفسيّةِ والثقافيةِ و...، وهي المعارِف التي تَتَعَالَقُهُ وتُطَارِحُهُ في ضَبطِ وتوجِيهِ كثيرٍ من الأحكامِ والمعانِي النحوية.

وهذا منهجٌ في التَّحليلِ والتَّقعيدِ والتَّخريجِ والتّرجيحِ والتّوجيهِ النحوي الدلالي أصيلٌ متقادِمٌ كفايتهُ أنّ «النحو العربي بُنِيَ منذ بدايته الأولى المُتمَثِّلَةِ بكتابِ سيبويه على رَبطِ اللُّغَةِ بِمُحِيطِهَا الخَارِجِي، ومُرَاعَاةِ الظُروفِ والأَحوَالِ المُلَابِسَةِ لِلمَقَالِ لِاستِجلاءِ الغُمُوضِ وأَمنِ اللَّبسِ»[2]. وهي الحقِيقة الدلالِية النحويَة التي سَنَتَأَكَّدُ تَمثُّلاتِها العمليَّة في أصيلٍ من درسِنا النحوي العربِي في الفصلِ الرابِع والأخيرِ من هذا البحث.

المبحث الثاني: درس المعنى في نظرية النحو العربي:

المطلب الأول: المعنى النحوي: أنموذج التكامل اللّساني بين النحو والدلالة:

يُجمِع الفكر اللّساني العربي والغربي، القديم منه والحديث على فكرةِ "التَّلازم والتَّكامل" تلك الجامِعة بين مستوياتِ الدّراسة اللّسانيّة المختلفةِ، ما اجتَمعَت واتَّخذَت لها "المعنى" غايةً أساسًا من الدّرس والبيان، باعتِبارها أَجمَعُ «مُتَفَرِّعَةً من أصلٍ واحدٍ لغايةٍ واحدةٍ هي الفهم والإفهَام من أقرب غايةٍ، وبِخيرِ وَسِيلةٍ لِلأَدَاءِ»[3]. وهذا فهمٌ لغويٌ عربيٌ أصيلٌ مُتَقادِمٌ، مُدرَكَةٌ حقائقهُ في فكرِ لُغَوِيِينَا الأوائل، وثابتٌ حُصُولهُ في واقعِ استِعمالِهم اللّغوي ومِرَاسِهِم التّقعيدي التّأصِيلي، فَمَا تَنْبُوا عن صِحَّتهِ إلّا أَنَفَةُ جاحدٍ ومُكابِرٍ.

---

(1) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، المرجع نفسه، ص129–130.

(2) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص38.

(3) اللّغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، د/ط، 1966، ص174.

وعلى الجملة فقد كانت علوم اللّغةِ عند هَؤلاءِ «مُتدَاخلةً، يَصُبُّ بعضها في بعضٍ، ويُثرِي بعضها بعضًا. فاللّغَة والنحو والبلاغة كانت كلُّها بِمثَابةِ رَوَافدَ متَعدّدةٍ تَصُبُّ في مَجرًى واحدٍ هو إثراءُ اللّغةِ، والمحافظَة على سلامتِها، وإبرازِ جَمَالِهَا»[1].

ورِدفُ هذا الحكم من متَعدّدِ علوم اللّغَة وِصَالًا وتَداخلًا وتَكاملًا، مُستويَاتُها اللّسانيَة أيضًا في تَراتُبيَّتها من الصَّوت إلى الدلالة، وهذا إلى حَدٍّ يبدو معه «الفصلُ بين هذه المُستَوياتِ أثنَاء التّحليلِ اللّغوي مستحيلًا، فكما تَستَعينُ علوم اللّغة الأخرى بالدلالة للقيَام بتحليلاتِها، يحتَاج علم الدلالةِ لأدَاء وظِيفتهِ إلى الاستِعانةِ بهذه العلوم»[2]. ولنا في وُثقَى الصّلةِ بين عِلمَيْ النحو والدلالة خاصّةً خيرٌ مَثَلٍ وهَادٍ، فإنّها لَـ«علاقةٌ جَدليةٌ لا تَحتَملُ الفصلَ ولا التَّجزئةَ»[3]، وأدركنَا معه جيّدًا سِرَّ تَنَادِي اللّسانيات الحديثة بِلُزُومِ «العودةِ إلى مَنَاهجِ القدامَى في إدراكِ قيمةِ تَلازمِ العلومِ وتكَاملهَا»[4]. ودَعوَتهَا الأخرى إلى ضَرورةِ الاعتدادِ بالنحو «جزءًا من علمِ اللّغة، فهو أحَد فروعِه بالمعنَى الحديث»[5].

ولربّما ما كان هذا التّركيز النحوي على فكرة "العامِل" أو "العلامة الإعرابِية" لدى ثلّةٍ من متأخّري النحاة إفادةً للمعاني النحوية، إلّا ضَربًا بَيِّنًا يعكِس عَمَليًّا مدى بَوْنِ ذلك التّباينِ المنهجِي بينهم وبين مُتَقدِّمِيهِم في فهم حقِيقة "النحو"، وهي الحقيقة التي لَطَالمَا اعتَدَّ فيها أولئكَ المُتقدّمونَ «المعنَى جزءًا من المقولاتِ النظريةِ في الفكر النحوي، ومَلحَظًا ثَابِتًا في وضع المَعاييرِ وتقريرِ القواعدِ ورسمِ الحُدودِ بين الصَّوابِ والخَطأ، فقد أدركَ النحاة أنّ صِناعةَ البحثِ عن المعنَى، وتَعمُّقَ اللّغةِ أمرانِ يُشرفُ أحدهما على الآخرِ، ومن ثمّ كانت قَضَايَاهُ المتنوِّعةُ حاضرةً بقوّةٍ في أذهانِ النحاةِ خلال فهمِ النّصوصِ وتحليلِ العَنَاصِرِ التّركيبِيةِ فيها والتَّنظيرِ لها»[6].

وهذا ضربٌ من جملةِ تَمثّلاتِ أصالةِ هذا التَّداخل والتَّكاملِ نحوًا بدلالةٍ في أصيلٍ من تراثنا النحوي العربي، ممّن حَسبُنَا منه هنا مثلًا وتمثّلًا نحويًا عَمليًّا متقدّمًا وصريحًا من هذا التَقصّي، فطنَة سيبويه وعميق فهمهِ وإدراكُه المُبكّرُ لحَقيقَة "النحو" المتَّسعةِ حُدودُهُ، والمتَعالقةِ ضرورةً في درسِ قضيَّة "المَعنَى"،

---

[1] المختصر في تاريخ البلاغة، ص56.

[2] السياق والدلالة، ص22.

[3] قضايا مطروحة للمناقشة في اللّغة والنحو والنقد، ص72.

[4] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص100.

[5] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص142.

[6] ضوابط الفكر النحوي، 392/2.

فقد هَدَاهُ فِكرُهُ الثَّاقِبُ مبكّرًا إلى «إدراكِ تداخلِ العلوم وربطِ النحو بالمعانِي، فَنَفَثَ في النحو روحًا مُشِعَّةً لها جَلَالُهَا وقيمَتهَا»[1]، حتّى لقد جاء منهَجهُ النحوي منهجًا متَداخلًا مُتكَاملًا جَامِعًا لأَضربٍ متَعدّدةٍ من عُلومِ اللّغة، مُصدِّقًا بذلك وَصفَ الشاطبي لمنهَجه هذا في التَّأليف والتّصنِيف بأنّه «وإن تَكَلَّمَ في النَّحوِ، فقد نَبَّهَ في كَلَامِهِ على مَقَاصِدِ العَرَبِ، وأَنحَاءِ تَصَرُّفَاتِهَا في أَلفَاظِهَا ومَعَانِيهَا، ولم يَقتَصِر فيه على بَيَانِ أنّ الفَاعِلَ مَرفُوعٌ والمَفعُولُ مَنصُوبٌ ونحو ذلك، بل هو يُبَيِّنُ في كُلِّ بَابٍ ما يَلِيقُ به، حتّى إنّه احتَوَى على عِلمِ المَعَانِي والبَيَانِ، ووُجُوهِ تَصَرُّفَاتِ الأَلفَاظِ والمَعَانِي»[2].

ومصنّفه "الكتاب" يزخرُ بِمسَائلَ وأبوابَ نحويةٍ شَاهدةٍ صدقَ عِنايتَهِ البالغةِ بدرس المعنَى نحوًا من "باب اللّفظ للمعانِي"، و"باب الاستِقامة من الكَلام والإحَالة" وغيرِهما كثيرٌ. وعلى الجملة فإنّ سيبويه لم يَكتفِ بوضعِ «القَوَاعِدِ جَامِدَةً، كَمَا تَوَهَّمَ بعضُهم، ولكن كانَ لِلمَعنَى وُجُودٌ في ذِهنِهِ قبلَ أن يضعَ القاعدةَ النحويةَ، فإنّهُ لم يُقَدِّم أو يُؤَخِّر أو يَحذِف أو يُضمِر إلّا لأجلِ خِدمَةِ المَعَانِي»[3].

وما يُقالُ عن سيبويه هنا، يقالُ أيضًا عن عددٍ كثيرٍ من النحاة بعده، ممّن نهَجوا بالنّحو ذات مَنهجِه، كَالمبرّد وابن جني وعبد القاهر الجرجاني الذي يُعَدُّ «أوّلَ عالِمٍ أخرجَ النحو من نِطاقِ شَكلِيتهِ وجَفافِهِ، وسَمَا به فوق الخِلافَاتِ والتَّأوِيلاتِ حَولَ البناءِ والإعرابِ، لقد أَخضَعَ النحوَ لفِكرةِ النظمِ»[4]، وهذا بعد أن اعتَدَّ "معاني النحو" من جلِيل غايَاتها، فما النّظم عنده إلّا «تَوخِّي معانِي النحو بِمعنَاهُ الواسِع من دلالةٍ وصرفٍ وإعرابٍ، ومواضعَ ورسمٍ، وهي مستَوياتٌ متَهاونةٌ لتحريرِ المعاني الإضَافيةِ التي تُصوِّرهَا معاني النحو، وهو تجَاوزٌ لمفهومِ أواخرِ الكلماتِ»[5]، أو مفهوم "العامِلِ" اختصارًا، فَمَا "الإعراب إلّا فرعُ المعنى".

وهي النظرةُ التي انزَاحَتْ ومَالَتْ بشمسِ ذلك الفَهمِ النَيِّرِ الثَّاقبِ الآنفِ لِروحِ النحوِ: ماهيةً، وموضوعًا، ووظيفةً، نحوَ الأفولِ على يد ثلّةٍ من متأخِّري النحاةِ ممّن انصبَّ جُلُّ وَكدِهِم واهتِمامِهم على نظرية

---

(1) المختصر في تاريخ البلاغة، ص56، بتصرّف.

(2) الموافقات في أصول الشريعة، 54/5.

(3) فلسفة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د/ط ، 1983، ص56.

(4) نظرية النظم تطور وتاريخ، حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د/ط، 1979، ص47.

(5) تطور الجهود اللّغوية في علم اللّغة العام، وليد محمد مراد، دار الرشيد للنشر والتوزيع، دمشق–بيروت، ط1، 1984، ص156.

"العامل"، مُوَجِّهِينَ بذلكَ كُلَّ «هَمِّهِم إلى صِياغةِ القاعدةِ النحويةِ أوّلًا، صِياغةً عِلميَّةً منهجِيّةً تكشفُ عن مَدَى التّأثّرِ بالنَظرياتِ والمَبادئِ الفلسفيةِ: تعريفٌ، ثمّ تقسيمٌ للأنواعِ، ثمّ حصرٌ للنَماذجِ المستَعملةِ»[1].

وقد لَاحَتْ مَلامحُ ومعالِم هذا التَّمنطُق النحوي بيّنةً في آفاقِ فلسفةِ النحو، حتّى لقد اسْتَحَالَتْ عند بعض متأخِّري النحاة إلى سَمتٍ غالبٍ من المعياريةِ التّعليميَة الجوفاءِ التي صَرَمَتْ –إلى حَدٍّ بعيدٍ– حبلَ وِصَالِهِ وعلومَ اللّغة بِعامّةٍ، والدلالة أو المعنى منها على نحوٍ أخصَّ مع «السكّاكي حين فَصلَ بَعضَهَا عن بعضٍ»[2].

كما أنّ في تَحقُّقِ جدلِ "علم المعاني" بين النحو والبلاغةِ، لتأكيدًا صريحًا عن واحدٍ من أَجَلِّ مَلامحِ هذا التَّداخُلِ والتَّكاملِ والعنايةِ النحويَة الأصِيلةِ بالمَعنَى. فَلطَالمَا كان «منهجُ النحاةِ الأوائلِ المِهادَ الذي بَنَى عليه علماءُ المعاني مَنهَجهُم الذي عَنَوا فيه بالدلالةِ، ومَا لَهَا من أثرٍ في الفهمِ والإفهامِ، وبِعلاقاتِ أجزاءِ الجملةِ بعضِها ببعضٍ، وتَفسِير ذلك في إطارِ معاني النحوِ وأَحكَامِهِ»[3].

وعمومًا فإنّ درسَ "المعنى" في أصيلٍ من نحونا العربي، وبيان بعضِ أَجَلِّ أُطُرِهِ فيه –مهادًا تأصيليًا لبحثنا هذا، وإيجابًا لِخوَاصّ من زَوايَا تَحقِيقِهِ– مُستوجِبةٌ حسبنَا عودًا من لحظٍ آخرَ أكثرَ اتِّسَاعًا وشمولًا، وأبعدَ غورًا في ثلّةٍ من مَعَالِمَ نحويةٍ أخرى تَنضَافُ إلى ما تَقدَّمهَا من مقدِّماتٍ، وتَتّصلهَا ضرورةً بدرسِ تجلّياتِ المعنى فيه، ومن جملةِ هذه المَعَالِمِ التي ما انفكَّ درسنَا النحوي الحديث يُثيرُها ويُطارِحُهَا ويَتدَاخلُها ويُبَايِنُهَا ويُكابدُ صعبًا من تحقِيقها، جدليَة "المَعنَى"، وهذا لمحٌ من الدّرس يَتهادَاها ويَتَحقَّقها موجزًا من فَيضِ البيَان والتِّبيَانِ.

المطلب الثاني: المعنى في النحو العربي:

كَدَأبِنَا مع أَنِفِ القَضَايَا والمسائِل التي يطارحُها بحثنا هذا الدّرسَ والتّحقيق، فقد غَدَا اختِلافُ الرُّؤَى وتَبَايُنُهَا سَمتًا أَعَمَّ غالبٍ في كثيرٍ من قضايَا درسنا اللّغوي العربي بعامّةٍ، والنحوي منها خَاصَّةً. ولئنِ احتَملَ هذا التّباينُ في هذا الأخير خاصّةً في سَلبيٍ من شَأنِهِ مَشَقَّةً وعَنَتًا يكابِدُهُمَا الدّارس له، وأساسًا متى ما استَحَالَ وَجهُ التّحقيق فيه عن سَمِي غَايَاتِهِ من البيانِ عن المعاني النحوية واسْتِكنَاهِ أغوارِ جَمَاليَاتها تحقيقًا لِكفاءةِ التّواصلِ اللّغوي فهمًا وإفهَامًا، إلى ضَربٍ مُبتَذَلٍ من السَّفسَطةِ والجدلِ العَقِيمَينِ،

---

[1] تطور الدّرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط1، 1970، ص39.

[2] المختصر في تاريخ البلاغة، ص56.

[3] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص119.

على نحوِ ما نَتَلَمَّسُهُ بَيِّنًا عند بعضٍ من متأخِّري النحاةِ، الذين استَحَالتْ غَايتُهُ عندهم عن قويم مَسَارِهَا الآنفِ الذي تَهَادَاهُ أئمَّتهم الأوائل من صَلاحِ الألسِنةِ، وانكِشافِ حُجُبِ المعاني، وجَلوةِ المَفهُومِ، كما ذكره ابن مالك في حَدَّ "النحو" مُوجَزًا من خُطبَةِ كافيته الشّافية[1]. فكان أن نَهَجُوهُ ونَحَوهُ غَايَةً منحَصرةً وقَاصِرةً حسبُ على ضَيِّقِ مفهومهِ ومُستَوَاهُ الشّكلِي المعياري التّعليمي، رَصدًا لِمعَالِمِ الصَّوَابِ والخَطَأِ في الأَدَاءِ.

نقول إنّ سلبِية هذا المَسعَى النحوي في فهم حقِيقة هذا النحوِ حَدًّا ومجالًا وموضوعًا ووظيفةً وغايةً، ما يمكِنها أن تمنَع وتُغطِّي بحالٍ جانِبه الإيجَابي المشرِق أيضًا، الذي احتَمل في طَيَّاتهِ حيَويةً فيَّاضةً، وطبِيعةً عفوِيةً، وقُدرَةً فَذَّةً على تخطِّي حُدودِ هذا التَّضيِيقِ، إلى آفَاقَ أخرى أكثرَ سَعَةً ورَحَابَةً، بل وقَابِلِيةً على استِيعابِ كثيرٍ من مُستَجدّاتِ الدّرسِ اللِّسانِي الحديث، وفي مقدِّمتِها قضيّة "المعنَى" خاصّةً.

وهو ما نَتَأَكَّدُهُ من قدرة نحاتنا الأوائل على مجَاوزةِ مَضمُونِه حدود معانِيه الأُوَلِ الظَّاهرة، التي تُبِينُ عنها الحركَة الإعرابِية إلى «نَاحِيةِ الجمالِ والإبداعِ»[2]، باعتِبارها ثاني مستوياتِ الدّراسة النحوية التي اهتَمَّهُم درسُها، فما عاد النحو عندهم «موضوعًا يَحفَلُ به المُشتَغلونَ بِالمُثُلِ اللّغويةِ، والذين يرَون إقامَة الحدودِ بين الصَّوابِ والخَطَإِ، أو يَرَونَ الصَّوَابَ رَأيًا وَاحِدًا»[3]، بل هو عندهم «مَشغَلَةُ الفَنَّانِينَ والشُّعَرَاءِ. والشُّعَرَاءُ أو الفَنَّانُونَ هم الذينَ يَفهَمُونَ النَحوَ، أو هم الذينَ يُبدِعُونَ النَحوَ، فَالنَحوُ إبدَاعٌ»[4].

وبعض نواحِي هذا الإبداعِ الجمالي فيه اجتماعيًا خاصّةً، هي عينُ ما سَنَتَحَقَّقُهُ فيه بيّنًا آنَ عرضِنا لفكرة الحال السياقية عندهم بتفصيلٍ أكثرَ. وحسبُنا متقدِّمًا فيه، بيانُنَا لجلي حضرتها فيه نشأةً، ومفهومًا من: مجالٍ، وموضوعٍ، وغايةٍ ووظيفةٍ.

1. النحو العربي والمعنى: معالم النّشأةُ:

ليس من غايَات هذا البحث هنا تفصِيل البحث التاريخي في نشأةِ نحونا العربي –بعدَ أن تَضَارَبتْ واختلفتْ رُؤَى نشأتهِ حقيقةً– إلّا مَا اتَّصَلَ منهُ بدرس "المعنى" خاصّةً، وإن لم نَعدَم لاستِكنَاهِهِ واستِبيَانِهِ حَقَّ البيانِ أساسًا مَكِينًا اتّصَلت به هذه النّشأة، انطلاقًا ممّا يُصَارُ إليه من إقرارِ نُحَاتِنَا الأوائلِ بالحركة

(1) **وبَعدُ: فالنحو صلاحُ الألسنةِ والنّفسُ إن تُعدَم سَنَاهُ في سِنَةٍ**
به انكشافُ حُجُبِ المعاني وجَلوَةُ المَفهُومِ ذَا إذْعَانِ

ينظر: شرح الكافية الشافية، 155/1.

(2) البلاغة والأسلوبية، ص38.

(3) النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، ص36.

(4) النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، المرجع نفسه، ص36.

الإعرابية سبيلًا غالبًا ومُتَقَدِّمًا لحفظِ النَّصِ القرآني الكريمِ عن خَطَرِ "اللّحنِ" سَمعًا وقراءةً، فَإِصَابةً لِغايتِهِ الأساسِ من صحيحِ الفهمِ وجَلِيِّ المعاني ثانيًا، وحتّى «لو افترضنَا جدلًا أنّ النحو العربي قد نَشَأَ في البداية إثرَ حَادِثَةٍ مُعَيَّنَةٍ أبرزت خطورةَ اللَّحنِ في قراءةِ القرآنِ، فإنَّ النحاةَ رَأَوا فيه بعد ذلك وسيلةً فعَّالةً في ضبطِ الفهمِ وسلامةِ المعنَى»[1].

وسَمِيُ هذه الغاية "فَهْمًا" لمعاني النّصِ القرآني، لهو عند بعض الدّارسِينَ المحدثين الدَّافِعُ الأوّلُ والأسَاس لِنَشأَةِ نحونا العربي، فَلَطَالمَا «كان العَرَبُ شَدِيدِي العِنايَةِ بِالإعرَابِ، وكان حِسُّهُم به دَقِيقًا يَقِظًا، يَعُدُّونَهُ عُنوَانَ الثَقافَةِ التَّامَّةِ، والأَدَبِ الرَّفِيعِ، والخُلُقِ المُهَذَّبِ ... وكان العَرَبُ يَرقُبُونَ ذلكَ من أَنفُسِهِم، ويَتَعَمَّدُونَ الإعرَابَ ويَحرِصُونَ عليهِ أن يُخطِئُوهُ ... فَلَمَّا وقعَ اللَّحنُ في القرآنِ كان أَثَرُهُ عليهم أَشَدَّ، وكان إليهم أَبغَضَ، فَبَادَرُوا إلى إعرابِ القُرآنِ، وضَبطِ كَلِمَاتِهِ بِنُقَطٍ يَكتُبُونَهَا عند آخِرِ الكَلِمَاتِ تَدُلُّ على حَرَكَاتِهَا»[2].

وممّن ذهبَ هذا الرّأيِ أيضًا من الدّارسين المحدثين الدكتور عبده الراجحي، الذي تعلَّل تلكَ العنايةَ اللّغويّةَ العربيةَ المتقدّمةَ والبالغةَ بالنحو، وذلك الثَّرَاءَ الوَاسِعَ في تَصَانِيفِهِ وتَآلِيفِهِ بِسَمِيِ تلك الغايةِ، لا لِمجَرّدِ حِفظِهِ من "لَحْنِ" المَوَالي والمُتَعَرّبِينَ حينئذٍ، وَشَتَّانَ حَسبَهُ «بين عِلمٍ يسعى "لِفَهمِ" النَّصِ، وعِلمٍ يسعَى "لِحفظِهِ" من اللَّحنِ، ولو كانت الغَايَةُ منه حفظَ النَّصِ من اللَّحنِ لَمَا أنتَج العَربُ هذه الثَّروَةَ الضَّخمةَ في مجَال الدّرسِ النحوي، ومحاولة "الفَهمِ" هذه هي التي حَدَّدَت مَسَارَ المنهجِ، لأنّها رَبَطَت درسَ النحوِ بِكلِّ المحَاولاتِ الأخرى التي تسعَى إلى فهمِ النَّصِ»[3].

ثُمَّ أنّى لأوائلِ نحاتنا هؤلاء ألّا يَصِيرُوا إلى غيرِ شريفِ هذه الغايةِ، وقد تَأَكَّدَهُم «أَنَّ القُرآنَ إنَّمَا صَارَ مُعجِزًا، لأنّهُ جَاءَ بِأَفصَحِ الأَلفَاظِ في أَحسَنِ نُظُومِ التّأليف مُضَمَّنًا أَحسَنَ المَعَاني»[4]، التي من مِهادِهَا النظرُ البَدءَ في "الإعرابِ" (الحركَة الإعرابية) –من حيث هو فرعُ المعنى– تحقيقًا لِفهمٍ صحيحٍ سليمٍ

---

[1] السياق والدلالة، ص88–89.

[2] إحياء النحو، ص9–10.

[3] دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1980، ص10.

[4] ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط3، 1994، ص27.

ودقيقٍ لمعاني الذِّكر الحكيمِ، فَبِهِ «يُحقَّقُ التَّمييزُ بين المعانِي، ويُرفَعُ الاحتِمَالُ والإشكالُ لاختِيارِ إمكَانٍ وَاحِدٍ مُقَيَّدٍ، فَدَورُهُ تفريقٌ بِعَلَامَاتٍ لفظِيّةٍ تَدُلُّ على فَوَارِقَ دَلَالِيَةٍ»[1].

وعن جليلِ هذا الدَّورِ وهذه الوظيفة في امتِيازِ معاني الكلام بعضِها عن الآخرِ –والمَروِيّاتُ النحوية في هذا كثيرةٌ وشَاهدةٌ– تأتَّى القول باعتِبارِ هذه العَلامَاتِ الإعرابِية العامِلِ الأوّلَ والأساسَ في «نشأةِ النحوِ، وعليها مَدَارُ الفَهمِ والإفهَامِ في كثيرٍ من جوانبهمَا، فَلَقِيَتْ اهتمامًا كبيرًا بها من قِبَلِ النحاةِ، لأنّها السَّبَبُ الذِي أَوجَدَ العِلمَ»[2] علمَ النحو، وَوَطَّدَتْ من وِثيقِ عُرَاهُ ودرس المعنَى، وبخاصّةٍ ما ارتَقَى النحويُ بها طورَ الصّناعةِ النحويةِ إلى المَلَكَةِ والسّليقةِ، وتَخَطَّى بِإجَادَتِهِ لها حسنَ تِلاوةِ وفهمِ معاني النَّصِ القرآني حَسبُ، إلى ما دُونَهُ من سَائرِ الكلام العربي شِعرهِ ونَثرِهِ.

2. درس المعنى في النحو العربي: الأصالة، الأهميّة، الفائدة، المنهج:

قد تَذاكَرنَا قبلُ أنّ من يَتَحَقَّق أصيلَ وجوهرَ درسِنا النحوي العربي منذ نشأتِه، سَتَتأكَّدهُ يقينًا عُروَتهُ الوثقَى تلك الموصولَة نظرًا وتطبيقًا بدرسِ المعنَى، وما العَلامة/الحَركة الإعرابية إلّا آلةٌ من آلَاتِ بَيَانِهِ هذا، فقد «كان النحو العربي منذ نشأتِه الأولى مُهتَمًّا بالمعنَى، يَعتَدُّ به وبِدورِهِ في التَّقعِيدِ»[3]. وما الدّرس اللّساني الحدِيث عن هذا الإقرارِ بِيقِينِ نزوعِ النحو إلى هذا الوصالِ بالبعيدِ، باعتِبار أنّ «العلاقَة بين الجانب الدلالِي من جهةٍ، والجانِب اللّغوِي والنحوِي والصَّرفي من جهةٍ أخرى، علاقةٌ جدليةٌ لا تحتمِل الفصلَ ولا التَّجزِئَةَ»[4].

ومعه مرّةً أخرى تتأكَّد صعوبَة الفصلِ تلك «بين المعنَى والدّرس النحوِي، بل رُبَّمَا كان ذلك ضَربًا من المستَحيلِ، وحتّى لو كان هناك قَدرٌ من الاتّفاق ضَئِيلٌ حول وجُودِ نوعٍ من التَّميُّز والانفصَال بين هَاتَيْنِ العَمليتَينِ النَّفسِيَّتَينِ، فإنّ ذلك ليس بِكَافٍ، لكي نَفترِض أنّ إدرَاكَ أيّ قولٍ، أو فَهمَهُ يتوقَّف على التّحليل النحوي الكامِل دون التّحليل الدلالي»[5].

---

[1] ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص257–258.

[2] جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، ص35.

[3] النحو والدلالة، ص19.

[4] قضايا مطروحة للمناقشة في اللّغة والنحو والنقد، ص80.

[5] نظرية المعنى في كتاب سيبويه، عماد زاهي ذيب نعامنة، رسالة ماجستير مرقونة، كلية الآداب، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، 1999، ص12.

وأوبةً بِنَا إلى أصيلِ درسِنا النحوي، فإنّ من يَتقَصَّى ويَتهادَى جملةَ أُصُولهِ وضوابطهِ، فَسيَتحَقَّقهُ ويَتأكَّدهُ بل ويَستَيقِنُهُ أنّ هذا "المعنَى" كان عُنصُرًا أساسيًا وفاعلًا فيه، بل إنّه «هو الغايَة والعلَّة التي من أجلِها نَشَأَ، وحولَها يدور المرمَى الذي ينشُد الفكرُ النحوي، بل الفكر البيَاني كُلُّهُ الإمسَاكَ بِنَاصِيَتِهِ»[1].

وليس أدلَّ على حُظوَى مكانتهِ هذه عندهم، من كثرةِ اعتِمادهم عليه كأدَاةٍ فاعلةٍ في التّعبير عن الحَالاتِ الإعرابِية، التي «تَعتمِد في استِخلاص معاني تلك الحالاتِ عَلاقاتِ الألفاظِ دَاخلَ التَّركيبِ، كما تَعتمدُ في إبرازِ المعاني على ما يطرَأ على اللَّفظ من تَغييرٍ في البنيَة زيَادةً أو نُقصَانًا، وعلى ما يحدُث لِلألفاظِ من تَغييرٍ في مَواقعِها من تَقديمٍ أو تَأخيرٍ، وحَذفٍ وإضمارٍ، وما يَحمِله اللّفظ من عَلاماتِ التَّأنيثِ أو التَّذكيرِ، أو التَّعريفِ والتَّنكيرِ، والإفرادِ أو التَّثنيةِ أو الجَمعِ، وما يُرَاعَى فيه حَالَةُ المخاطَب وما يَقتضِيه السيَاق، وغير ذلك من السُّبل والوسَائل التي تَهدي إلى استِخلاصِ المعنَى أو التَّعبيرِ عنه»[2].

ولربَّما ما كان نظر نحاتِنا الأوائل مَبنًى في قواعد التَّركيبِ صِنَاعَةً ونظمًا، إلّا لِمِهَادٍ من استِجلاءِ هذا "المعنَى" غَايةً ومَرَامًا، وإجَابةً أُخرى لِعمُومِ السَّلِيقَةِ اللّغويَة العربيةِ في نَظمِ الكَلِمِ تعبيرًا عن مَكنُوناتِ المعانِي. يَدلُّنَا على صحّةِ هذا الحكم ما تَواضَعَ عليه جمهورهم من أنّ المَزيَّةَ الحَقَّةَ في بنيةِ الألفاظِ وتركِيبها إنَّمَا لِكونِهَا مَطِيَّةً ومَرقَاةً لاستِجلَاءِ المعاني وخِدمَةً لها.

ما يعنِي ويؤكِّد لناظِرنا أخرى، أنّ نحاتنا الأوائِل «حين كانوا يَستخرِجونَ قواعِد النحو، إنّما كانوا يَستَخرِجونَ أصولَ هذه السَّليقةِ نفسها ويحلِّلونها ويُصيِّرونها هي نفسها قواعِد علميّةً اقتنَصَها النحاة من بين اللّفظ ومعنَاه –بمهارةٍ مدهشةٍ– ونَسَّقوهَا في منظومَاتهم، حتّى غَدَا "المعنَى" أصلًا من الأصولِ المهمَّة التي نلحظُها بِدقَّةٍ مُتنَاهيةٍ في الدّرس النحوي القدِيم تَأليفًا وتَنظِيرًا»[3].

يوكِّد صحَّة هذا الحكم ما صَارَ إليه ابن جني في الخصائص من أَنَّكَ «إِذَا رَأَيتَ العَرَبَ قد أَصلَحُوا أَلفَاظَهَا وحَسَّنُوهَا، وحَمَوْا حَوَاشِيهَا وهَذَّبُوهَا، وصَقَلُوا غُرُوبَهَا وأَرهَفُوهَا، فَلا تَرَيَنَّ أنّ العِنَايَةَ إذ ذَاكَ إِنَّمَا هي بِالأَلفَاظِ، بل هي عندنا خِدمَةٌ منهم لِلمَعَانِي وتَنوِيهٌ وتَشرِيفٌ منها»[4].

---

[1] ضوابط الفكر النحوي، 379/2.

[2] نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2006، ص27.

[3] ضوابط الفكر النحوي، مرجع سابق، 379/2–380.

[4] الخصائص، 217/1.

وقبلهُ مُتقدِّمًا ذكر الكوفيين سِرَّ تقديمِ سيبويه العنايةَ بِـ"المعانِي" (الدلالة) على "الألفَاظ" (الدّوال)، فقالوا إنّه ««عَمِلَ كلامَ العَربِ على المعانِي وخَلَّى عن الألفاظِ»، أي أنّه أولَى الجانب الإدراكِي رعَاية واهتِمامًا على حسَاب الجانب الصَّوتي، أو بِعبارةٍ أخرى إنّه يَهتَمّ بالدلالة وليس بِالدَّالِ، أو بالمعنَى الداخِلي، وليس بالشَّكلِ الخارِجي»[1]. بل إنّهم غالبًا ما يَتَهَادَونَ للنحو هذه الغايةَ والوظيفةَ، فما يَرونَها غير «تَخصِيصِ المعنى وتَحدِيدِهِ، أكثر مِمَّا هي ضَبطُ المبنَى وتَنظِيمُهُ»[2].

ثمّ إنّ هذا المُحتَكَمَ الذي تَنَاهَى إليه هؤلاء النحاة، وما تَصَايَرُوا إليه من إقرارٍ بالمعنَى غايةً لمنظومِ الألفاظِ، لهو دليلٌ آخرُ ما انفَكَّ دعاة الفهم النحوي المُتَّسِعِ يُطَارِحُونَهُ، وبه يَتَنَادَونَ المِرارَ والتّكرَار بضرورةِ وَصلِ النحو بالدلالة لِحُسنِ إفادةِ وإصابةِ جوهر وصحيحِ المعانِي، فكَانوا بثاقبِ هذا النظر «أقربَ إلى فَهمِ روحِ النحوِ الذي يتحلّى بمنهجيةِ تَلازمِ العلومِ، الذي اختفى أثرُهُ في مرحلةِ انفصالِ العلومِ في عصر المتأخّرين»[3].

ثمّ إنّ لهذا "المعنى" عندهم بعد رَفيعِ هذه المنزلةِ سَمِيّهَا، لَفَضلَ مزيّةٍ وجَمَّ فائدةٍ أخرى تُرَامُ وتُجتنَى، وكِفايَتهُ ما نَتَلَمَّسُهُ من اعتِدادِهِم به في وضعِ «مناهجِ البحثِ النحوي وصياغةِ النحاة أصولَ النحوِ وقُرُوعَهُ، وتَعلِيلِهِم ظَوَاهِرَهُ وأَحكَامَهُ، ودِرَاسَتِهِم دَلالَةَ مُفرَدَاتِ اللُّغَةِ وتَرَاكِيبهَا، وفَهمِهِم أَسَالِيبَ الكَلامِ وطَرَائِقَ التَعبِيرِ، وجَدَلِهِم في اختِلافِ أَوجُهِ الإعرَابِ في اللَّفظِ الوَاحِدِ، وتَأوِيلِهَا وتَخرِيجِهَا، وغير ذلك ممَّا زَخَرَت به تَصَانِيفُهُم من مَسَائِلَ نَحوِيَةٍ وحُجَجٍ ومُوَازَنَاتٍ ومُنَاظَرَاتٍ ومُؤَاخَذَاتٍ»[4].

ولئن تَقَرَّرَنَا بهذا الحُكمِ مَبلَغُ مُرتَقَى هذه المنزلة النحوية للمعنى، ووَافَقَهُ في هذا الإقرارِ إقرارُ نحاتنا الآخرِ بذلك الوِصَالِ الوثيقِ بين النحو والمعنى. فإنّ وراءَ هذا الإقرار لَقضايًا ومَسَائِلَ نحويةٍ جَمَّةٍ ومتشعّبةٍ يُثيرُها النظر ويَستَدعِيها واجبُ التّحقيق ويَحتدِمها الجَدل، ويتطلّبها ثاقبٌ من الفكرِ يتهادى دُرُوبَ تمثُّلاتها وتشكُّلاتها النحوية الدلالية، ويَتَلَمَّسُ واسعًا من آلياتِ تَحصيلهَا، وحَظًّا وافرًا من الفِطنةِ والفَراسةِ والمِراسِ يَستَلهِم فيوضًا رحبةً من إبداعيَات جمالِها. ولأنّ البحث في جملةِ هذه القضايَا والمسائلِ مُتعَذّرٌ بحالٍ

---

(1) النحو والدلالة، ص48. وينظر طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1987، ص131.

(2) ضوابط الفكر النحوي، 378/2.

(3) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص99.

(4) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص11.

اجتِمَاعُهُ وحَصرُهُ بين دِفَتَيْ مصنَّفٍ نحويٍ دلاليٍ أَوحَدَ خَالصٍ، فإنّنا سَنَقِفُ منه بالبيانِ والدّرسِ فقط على ما نَرَاهُ أكثر صلةً بموضوعِ هذا البحث.

المطلب الثالث: مسالك المعنى النحوي سياقيًا بين دِلَالَتَيْ المقال والحال:

تَذَاكَرنَا قبلُ ما "للمعنَى" نحويًا من بَالغِ أهميّةٍ، وأنّ هذا النحو قد «قَامَ على أساسٍ من المعنَى الذي شكَّل نظريةً قائمةً بذاتِها»[1]، وبنحوه ما بَيَّنَاهُ أيضًا من أنّ نحاتنا الأوائِل قد كانوا «دِلاليِينَ في تناولِهم النحو، أو بعبارةٍ أخرى كانوا يَدرسُونَ التّراكِيب النحوية انطِلاقًا من دلالتِها، ويَحتكِمون إلى المعنَى في تعليلِ الظَّواهر اللّغوِية، فضلًا أنّ قسمًا كبيرًا منهم كان يؤيِّد الاستِعمال اللّغوي على القاعِدة المخالِفة له»[2].

ولئن تَحَقَّقنَا بمقول هذا النّص ما لهذا "المعنى" النحوي من عَلِيّ هذه المنزلةِ ومَبلَغِ هذه الأهميّةِ، فإنّ حسبنا أن نُنَبِّهَ أخرى إلى أنّ نحاتنا الأوائلَ قد خَلَصُوا وانتَهَوا إلى نَهجَينِ أو بُعدَينِ أَسَاسَيَينِ عليهما العِمَادُ لِاستِجلَائِهِ وتِبيَانِهِ، بُعدَانِ أوّلهُما مِهادٌ وتوطِئةٌ للثاني، ناهيكَ عن مُشَاكَلَتِهِ له في منهجِ ومنوَال التّحقيق لسابقٍ من حديثنا عن مفهوم "النحو" ضِيقًا واتِّسَاعًا، ذلك أنّهُ له هنا مِثلٌ وتَمَامٌ، وهذا لمحٌ من بيانهِ.

1. البعد المقالي التّركيبي الداخلي وشكليّة المعنى النحوي:

ومنزلة هذا البُعد السيَاقي من دلالة التّبيانِ النحوي الأصالةُ والتّقديمُ، وهو عند جمهور نحاتنا بُعدٌ داخليٌ تركيبيٌ صِرفٌ، سَمتُهُ الأساس أنّه قَوَالبُ جَامدةٌ من صناعةٍ نحويةٍ تعليميةٍ معياريةٍ شكليّةٍ مجرّدةٍ. يفسّرُ هذه الحقيقة ويؤكِّدها ما سبقَ لنحاتنا أن تَقَرَّرُوهُ من حصرِ مَجَالِ موضوعِ بحثِه في قضيَّة الإسنَاد والتَّأليفِ على مستوَى "الجملةِ" غالبًا، حيث «هَدَفَ النحو في المراحِل الأولى من نشأتِه الأولى إلى رَسمِ الحدود الفاصِلة بين الخطَأ والصَّواب، وتحديد العلاقاتِ، لأنّ هذه هي مهمَّته الأساسية، فالعَلاقات النحوية ما هي إلّا علاقاتٌ افتِراضِيةٌ يؤيّدها استِخدام الجماعة اللّغوية، حيث لا يمكن لِمُخَاطَبِينَ ومُتَكلِّمِينَ المشَاركةُ في أيّ نشاطٍ لغويٍ إلّا من خلال هذه الحدود النحويةِ»[3].

ولذلك رأينا كثيرًا من روّاد هذا الفهم النحوي الضيّقِ، ينتخبون لهم عنوانَ "العامِل" أو "العلامَة الإعرابيَة" دَالَّهمُ الأساسَ على المعانِي النحوية. فَدَنَوا بِمتَقَاصرِ هذا الفهم إلى أن يُقَارِبُوا به مفهومَ القَرِينَتَينِ "اللّفظية"

---

[1] نظرية المعنى في كتاب سيبويه، ص12.

[2] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص99.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، نصر الدين صالح سيّد، مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، مج. 13، ع. 4، 2004، ص651.

و"المعنوية" عند بعض المحدثِين[1]، أو "سيَاق المقَال" كما يَرتَضيهِ مُسَمَّى بعض السِيَاقِيِينَ. فِيمَا منتَهى الدلالة له غايةً: نظرُ المعاني الأُوَلِ، أَصلِيُّهَا، مُجمَلُهَا وظَاهِرُهَا.

وهذا ما يؤكّد للناظر مرّةً أخرى أنّ نحاتنا العرَب هؤلاء كثيرًا ما «صَدرُوا في وصفِ الظَّاهرة النحوية ورسمِ حدودِ العربية عن ظواهِرها الذّاتية المنكشِفة بقريبٍ من الاطِّراد، وأنّهم ضبَطوا هذه الصِّفة، وقرَّروا قواعِدها، وفسَّروها بملاحَظة الشَّكل النحوي، وعلاقَات العناصِر اللّغوية باعتِبار هيئَاتها الشَّكلية ومواقِعها واقترانِها وافتراقِها ... وما نظرية العامِل –على ما قد يكتنِفها من الشَّطط وما يغشِّيها من الغموضِ من دواعي الاعتِراض– إلّا مَثَلٌ من أمثلة هذا المنحَى»[2].

حتّى إنَّ هذا المُتَصَوَّرَ العربي الضَيِّقَ في ارتِسَامِهِ لِأُطُرِ الدلالة النحويةِ هذه، لَيُشَاكِلُ في منهجِهِ هذا آرَاءَ كثيرٍ من اللّسانيين البنيويين والتَحويليين المحدَثِين الذين اكتَفَوا بالتّفسير اللّغوي الدلالي الداخلي للظاهرة اللّسانية، ورَأَوْا «أنّ الظَّواهر اللّغوية تنضَبط من حيث المبدأ بشروطٍ نحويةٍ خالصةٍ قابلةٍ للتّشكِيل على نحوٍ محكمٍ. وأنّ العوامِل غير النحوية ممّا يُلابِس النحو ويتدَاخل وإيَّاه، كَمِثْلِ عقيدة المتحدِّث إزاء العالَم الذي يعيش فيه، والفروض القبليَة، وآثار موقِف الخطاب، واستراتيجِيات الحِسَّ وهكذا، لا تلعَب إلّا أدورًا فرعيَّة في تشكِيل المستوياتِ المتفاوِتة لأصولِية الجملة، أو كونها مقبولةً لدى أبنَاء اللّغة. والتحويليون يعتَقدون على نطاقٍ واسعٍ أنّ التَّفسير غير النّحوي خطيئَة لا يجوز أن نُقَارِفَهَا إلّا أن تفشَل التَّشكِيلات النحويَة المحكَمة، وأنّ العوامِل غير النحوية ممّا لا يمكِن تشكِيله بإحكامٍ، قليلة الأهميَّة في نظرية النحو»[3].

وتلكم مَثْلَبَةٌ ونَقِيصَةٌ أشدُّ خطرًا، بها كثيرًا وطويلًا ما وُسِمَ بها فهمُهم الضَيِّقُ المُتَقَاصِرُ هذا لحقِيقة وروحِ نحونا العربي، والإدراكُ الصّحيحُ لحقيقِ مَقَاصِدِهِ، والوقوفُ على منتَهى جَمَالِيَاتِهِ، التي يُتِيحُهَا حَسَنًا نظرُه في آفاق أَشمَلَ وأَوسَعَ من بُعدِهِ السياقي الحالي الخارجي. نعم إنّ «الإعرابَ يعني العَلَاقَةَ ولُحمَةَ النَّسَبِ بين الكلماتِ في الجملةِ الواحدةِ، وإذا صَحَّتْ العلاقَة الإعرابِية واستَقامَت في ذوقِ النحو، فهي تلك المناسَبة الصّحِيحة التي يَرضَاهَا ذوق البلاغة ... والذين يزعمُون أنّ النحو لا يَعنِيهِ من هذا إلّا أن

---

[1] والحقيقة أنّ في أقسامها هذه آراءُ أصُوليةٌ ولغَويةٌ ونَحويةٌ ولسَانيةٌ متَعدّدةٌ، حتّى إنّنا لنتهادَاها متباينةً بعض الأحيان لدى نفس الباحث، وذلك أنّها ما استقرّت بَعدُ على إجماعٍ في المفهوم ووحدةٍ في المصطلح. وعلى الجملة فقد أفاضَها درسًا وتصنيفًا الدكتور تمّام حسّان، وسار على دربِه كثيرٌ من الدّارسين المحدثين وِفَاقًا تارةً ومخالفةً أخرى.

[2] الصورة والصيرورة، ص121.

[3] المرجع نفسه، ص123.

تُضبَطَ حَرَكاتُ الأواخرِ لا يفهمُون النحوِ، لأنّ النحو الذي يعرِفه علمَاء هذه الأمّةِ هو النحو الذي يبحث مَنطِقَ اللّسَانِ، ويُحلّلُ ضروبَ العلاقاتِ بين كلماتهِ، ويشرح سَلِيقَةَ الأمّةِ المُنعَكِسَةِ في هذا البِناءِ الإعرابي المُعجِبِ»[1].

ولعلَّ هذا التَّقَاصُرَ البَيِّنَ لشكليّةِ هذا البُعد اللّغوي الداخِلي عن ضبطِ الأُطرِ الحقيقية لأَوفَى سُبُلِ التَّجلّي الدلالي للمعانِي النحويةِ، وقصرِها الغالب في إطارٍ ضَيّقٍ من دلالة الحركة الإعرابيةِ" ونظرية "العامل" حسبُ، هو ما حَدَا بكثيرٍ من النحاةِ والدّارسينَ –نحوًا ممّا وَقَفنَا عليه قبلُ مع مفهوم "النحو الضَيّقِ– إلى أن يَسُوقُوا ويوجّهوا وَابِلًا من نقدهم اللّاذعِ لهذا المنهجِ الذي تَقَاصرِ عن الإحَاطةِ الدلالية الأوسعِ والأشمَل بمُعطَيَاتِ العَالَمِ الخارجي المحيطَة بهذا المبنَى التّركِيبي والمُسَاهِمَةِ –أحيانًا كثيرةً– في استِجلاءِ وتوضيحِ ما قد يَظَلّ مُلتَبِسًا وغَامِضًا من مَعانِيهِ. وهذا تَحبِيبًا لِطُلّابِهِ في تحصيلِ دَرسِهِ، وارتِقاءً بِمَلَكَةِ تَذَوُّقِهِم الفنّي لِجَمَالِيَاتِهِ، وهكذا تكاد «تُشبِهُ محاكَمة النّظام اللّغوي إلى نوامِيس العالم الخارجِي ومواضَعاته أن تكون أصلًا معياريًا لدى المتَشدِّدينَ من أهل التَّصحيحِ، حتّى لكأنَّهم ظَنُّوا أنّ اللّغة، في معيارِ الصَّوابِ النَّموذَجِ تستوِي على مثالٍ يطابِق مطابقةَ الانعكاس المرآوِي صورةَ العالم الخارجِي ومنطق المعاني المجرَّدة»[2].

وعلى الجملة فقد ضَعُفَتْ بسبب هذا التَّقَاصُرِ والإهمالِ «صِلة النحو بمعانِيه، ثمّ لم تزَل تضعفُ حتّى صارَت المعاني بِمَنأًى عنه، وانتَهت إلى علم البلاغة. فقد كان المعنَى قبل هذا الفِصَامِ، الذي أَصِفُهُ دائمًا بأنّه "الفِصَامُ النَّكِدُ"، قرِينَ النحو يَمتزِج به ويدلُّ عليه، ويوضِّح صورتَه التّركيبِية، من تَقديمٍ وتَأخيرٍ، وإثباتٍ، ونَفيٍ، وتَوكيدٍ، ودعاءٍ، وتَمَنٍّ، وتَرَجٍّ، وتَعريفٍ، وتَنكيرٍ، وما إليها من أَسَاليب التَّعبير التي أعرَض عنها النحاة –للأسف– ولم يَعنوا منها إلّا بِمَا كان مَاسًّا بالإعراب أو متَّصلًا بأحكَامه، وفَاتَهُم لذلك كَثِيرٌ من فقه العربية وتقديرِ أساليبِها. مع أنّ هذه الأساليب تمثِّل المعنَى الذي هو المقصُود من الكلام. لقد اكتَفى النحاة بالإعرَاب وَحدَهُ من دون النظر إلى المعاني، مع أنّ الإعرَاب كان بَابًا من أبواب النحو وليس النحو كُلَّهُ، ثمّ ما لَبِثَ أن بالنحو، حتّى طَغَى عليه»[3].

بل إنّه من حقيقةِ "المعنَى النحوي الدلالي" لَفَرعُهُ، لا كُلُّهُ يقينًا، وعلى هذا المُعتَبَرَ ما كان وما غَدَا عجبًا أن نجد من نحاتنا من يتجاوَز أُطُرَهُ الضيّقةَ هذه إلى أفقٍ وطورٍ آخَرَ خارجيٍ أَبَعدَ مَدًى، وأكثرَ

---

[1] دلالات التراكيب، ص268–269.

[2] الصورة والصيرورة، ص139.

[3] دراسات نقدية في اللّغة والنحو، كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2003، ص72.

اتّسَاعًا وشموليةً في فهمِ وتوصيفِ وتفسيرِ الظّاهرة النحويةِ دلاليًا، وهذا من خلال «النظرِ إلى العوامِل الخارجِية التي تُؤثِّر في استِعمَالِنا للُّغة»[1] بمختَلف أبعادِها الاجتماعِية والنّفسيَّة والثَقافية والمنطقيَة و... ممّن يُحقِّقُ مُعتَبَرُها إصابةَ قصديَة الكلامِ التي يَتَوخَّاهَا المتكلِّم من فعله الكلامي، نعم إنّ «النَحوَ نظامٌ مُتَميِّزٌ، ولكنّه ليس نِظامًا معزولًا، حيث لا انفصَال بين النحو والمجتمَع والثقافة، ولا يمكن أن نفهم قاعدةً نحويةً ونشرحَها شرحًا كافيًا، إذا تجاهَلنا الواقع الاجتماعِي والثقافي، فكما أنّ اللّغة تحمِل عمقَ مشاعِر الجماعَة، وأهدافِها، ومَخاوِفها وآمالِها، فإنّ النحو العربي في عُمقِه يَستَرِدُّ جانبًا من جوانبِ فهمِه من هذه الحياة الحقيقِية للجمَاعة. إنّ النحو –إذا جَازَ التّعبيرُ– يَصنعُ آلياتِ العلاقَات المشتركَة بين المتكلِّم والمخاطَب، وهذه الآلياتُ هي التي تُعينُها على التَّواصلِ، والفَهمِ والإفهامِ، بل والإبداعِ الذي ينقل الرُّؤية الخاصَّة ويَفِي بالحَاجة إلى التَّصوير والخَيال، بل إنّ ملَكة النحو إذن هي ملكَة القوةِ التي هي أكبر من الموضوعِ والوعيِ، وملكَة النحو هي ملكَة الرُّوح الجيَّاشة التي ظَلَّتْ تَتَأَبَّى على النِّظام المنطِقي المتَأخِّر»[2].

وما نهج كثيرٍ من نحاتِنا الأوائِل فَسِيحَ هذا الدَّربِ، إلّا لِمَا تأكَّدَهُم واسْتَيَقَنَهُم من أنّ الاقتصارَ فقط «على البعد النحوي المجرَّد والشَّكل الخارجي للتَّراكيب لا يُقدِّمُ وصفًا شاملًا دقيقًا للنِّظام النحوي للّغة، وأنّه لا بُدَّ لتحقِيق هذه الغاية من استِبطان التّراكيب والتَّجاوز عن ظاهرِ العلاقَات، والنظر فيما يَثوِي وَرَاءَهَا من معانٍ خَفِيّةٍ وعلائِق دلاليةٍ لا يمكِن الوصول إليها في أحيَان كَثِيرةٍ إذا توقَّف التَّحليل عند ظاهرَة العبارةِ»[3] دلالةً.

بل إنّ له من الحسنِ والضَّرورة أَنَئِذٍ أن يُجَاوِزهَا –كما قلنا– عن هذا المَدى الضّيّق إلى آخَرِهِ الخارجي الأكثَر مِدَادًا وشموليةً، والسّائرِ على الجملة «ضمن أصولٍ نحويةٍ تُعنَى بالأحوَال والكيفيَات التي جاءَت عليها التّراكيب اللّغويَة المختلفة، وفهم العلاقَات التي تحكُمها وتوجّه بِنَاءَهَا حيث تَحتَكُّ الكلمَة بالكلمةِ، وما وراء هذا الاحتِكاك من فُيُوضَاتٍ معنويةٍ وملابساتٍ سياقيةٍ وعلائِق منطقيةٍ يمكن تجرِيدها من خلال حديث النحاة عن ثنائِية "المعانِي" و"الأغراضِ" وما يقتَضيه "السياق"، و"موقف الخطاب"، وما تَتَطَلَّبُهُ "مقاصِد الاستِعمال"، إذ تُمثِّل ثلاثَتها بعض خيوط النّسيجِ الفكري في الدّرس النحوي وفق منهجٍ في

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، بحث ألقي في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، جامعة بهلوي، شيراز، نيسان – أيار 1974، ونشر في مجلة حضارة الإسلام، دمشق، 1974، ص308.

[2] السياق غير اللغوي والنحو، ص650–651.

[3] منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص153.

التّحليل، يقوم على الإدراك الواعِي لأسرارِ هذا اللِّسَانِ»[1]. وهذا المنهجُ هو مَنَاطُ عنايَتنا الأساسِ في هذا البحثِ، وإليه الآنَ واسعٌ مفصَّلٌ من البيانِ والتّحقيقِ.

2. البعد الحالي وأثر منهج الاتِّساع النحوي في فهم وتفسير الدلالة النحوية:

يُجمِعُ البحث اللّساني الحديث ويُقِرُّ بأنّ لسيَاق الحَال في بُعدِهِ النحوي الدلالي التداولي الخارجِي، بالغُ الأثرِ في فهمِ حقيقةِ الظّاهرة اللّغوية، ذلك أنّه مَلحَظٌ لسانيٌ شموليٌ مُتَّسِعٌ «مبنيٌ على ملاحظَة المعاني اللّغوية وِفقَ معطيات العالم الخارجي»[2]. كما يعتبرُ أيضًا منهجًا نحويًا دلاليًا أصيلًا مكينًا وقويمًا في توصِيف الظّاهرة النحوية وتفسِيرها، وبناء قواعِدها، وتخريجِ أحكامِها، وتهذّي حقيقِ دلالةِ معانِيها، نعم «إنّ النحو نظامٌ مُتَميِّزٌ، ولكنّه ليس نظامًا معزولًا، حيث لا انفصَال بين النحو والمجتمعِ والثقافة، ولا يمكن أن نفهَم قاعدةً نحويةً ونشرحَها شرحًا كافيًا، إذا تجاهَلنا الواقِع الاجتماعِي والثقافِي، فكما أنّ اللّغة تحمِل عمقَ مشاعر الجماعَة، وأهدافِها، ومخاوِفها وآمالِها، فإنّ النحو العربي في عُمقِه يستَردّ جانبًا من جوانب فهمِه من هذه الحياة الحقيقِية للجمَاعة»[3] اللّغوية في مِرَاسِهَا للفعلِ اللّغوِي.

حتّى إنّ هذا البعد الخارجي الذي نتمثَّله المصطلحَ والمفهومَ هنا بمصطلَح "سياق الحال" –وإن أَعوَزَهُم عن صرِيح الذِّكرِ تَركِيبُه اللّفظِي– هو عند نحاتنا الأوائل أصيلًا مُبَكِّرًا لَ«أصلٌ آخر جديرٌ بأن يُضَافَ إلى أُصُولِ نَظرِيةِ النُحَاةِ العَرَبِ، فإنّه أَصلٌ مُستَأنَسٌ لديهم بِاطِّرَادٍ، مُستَشعَرٌ في تَحلِيلاتِهِم على نَحوٍ يُمَثِّلُ استِخرَاجُهُ إحيَاءً لِأَصلٍ من أُصُولِهم صَدَرُوا عنه، وإن لم يُصَرِّحُوا به تَصرِيحَ اللِّسَانِياتِ الاجتِمَاعِيةِ والحُقولِ المُلابِسَةِ لها في هذه الأَزمِنَةِ»[4].

وكَفَانَا من أصيلِ درسِنا النحوي العربي إعمالًا وتَحقيقًا في قضيّةِ "المعنى" عن هذا اللّحظ نبراسًا هاديًا، فإنّهُ لَأَكِدُ الثَّبتِ قَطعِيُّهُ ومُستَيقَنُهُ أنّه –مُتَّسِعًا في مَجَالِهِ وآفَاقِ درسِهِ– قد «بُنِيَ منذ بدايتِه الأولى المتمثِّلة بكتاب سيبويه على ربط اللّغةِ بمحيطِها الخارجِي، ومراعَاة الظّروفِ والأحوالِ المُلابِسَةِ لِلمَقَالِ لاستِجلَاءِ الغُمُوضِ وأَمنِ اللَّبسِ، وغَايَةُ ذلك المَعنَى»[5] استِجلَاءً لِصُورٍ وأضرُبٍ شَتَى من البَيَانِ والتِّبيَانِ النحوي، مُفرَدَةٍ حينًا ومُجتَمعةٍ متعَالقةٍ ومُتَضَافِرَةٍ حينًا آخرَ. وهي أضربٌ داخليّةٌ تركيبِيّةٌ شكليّةٌ غالبًا، قوامها

---

(1) ضوابط الفكر النحوي، 2/375–376.

(2) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص312.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص650–651.

(4) الصورة والصيرورة، ص125.

(5) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص38.

الأساسُ «ملاحظَة الشّكلِ النّحوي، وعلاقَات العناصر اللّغوية باعتبَار هيئاتِها الشّكليَّة ومواقعِها واقترانِها وافتراقِها...»[1].

وهذا لِتَتَخَبَ لها غالبًا نظريةَ "العامِل" لها عنوانًا، وضربًا آخرَ من اجتماعيةٍ لسانيّةٍ خارجيةٍ تُدَانِيهَا في المنزلةِ ذاتَ الأهميّةِ. وإنّها "عِلمَ بيانٍ"[2] من هذا التّبيانِ لَتَمَامُ البيانِ، لأنّه «يَبقَى من الأُمُورِ المُكتَنِفَةِ بِالوَاقِعَاتِ المُحتَاجَةِ لِلدَلَالَةِ أَحوَالُ المُتَخَاطِبِينَ أو الفَاعِلِينَ وما يَقتَضِيهِ حَالُ الفِعلِ، وهو مُحتَاجٌ إلى الدَلالَةِ عليه لأنّه من تَمَامِ الإِفَادَةِ، وإذا حَصَلَتْ لِلمُتَكَلّمِ فقد بَلَغَ غَايَةَ الإِفَادَةِ في كَلَامِهِ. وإذا لم يَشتَمِل على شَيءٍ منها فَلَيسَ من جِنسِ كَلَامِ العَرَبِ، فإنّ كَلَامَهُم وَاسِعٌ، ولِكُلّ مَقَامٍ عندهم مَقَالٌ يَختَصُّ به بعد كَمَالِ الإعرَابِ والإبَانَةِ»[3].

ثمّ إنّه ليس يُدَانِي هذا المعطَى الخارجي عندهم عِلّيَ هذه المنزلةِ سَمِيَّها، أن اعتَدَّهُ كثيرهم ثَالِثَ أُطُرٍ ثلاثةٍ عنها صدَروا في وَصفِ الظّاهرة النحوية وتفسِيرها وارتِسامِ مَعَالِمِهَا وضَبطِ أُصُولِهَا، فَلَطَالَمَا مَثَّلَ هذا «"البُعدُ الخَارِجِي" في التَّحليل النحوي ثالثَ المحاوِر –بعدَ "العامِل" و"الأصلِ والفرعِ"– التي دارَت عليها نظرية النحو العربي في وصفِ الظَّاهرة النحوية وتفسِيرها في تراثِنا الفكري، فلم يكن البحث النحوي في حقيقتِه لدى نحويِينا بحثًا في الأصول الكلّية التي كانت تضبِط ملَكة البيَان عند أصحَاب هذا اللّسان فحسب، بل كان أيضًا تحليلًا للسَّليقة اللّغوية بكلّ أبعَادهَا، ومنازِعها في الإبانةِ واستِشفَافِ القواعِد والقوانِين التي انطوَت عليها هذه السَّليقة، وكأنّه ضربٌ من التّحليل النّفسِي للّغة، أو ضربٌ من مُدارسَةِ الفكرِ والمَنطِقِ الكَامِنِ وَرَاءَ هذه اللُّغَةِ!، ومن ثمّ كان لِـ"البُعدِ الخَارِجِي" أهميَّة مركزيَّة في التَّنظِيرِ النَحوِي»[4].

وتلكم أهميّةٌ لا يَفقَهُهَا تَمَامَ الفقه إلّا من مَدَّ بَصَرَهُ فيها –تحقيقًا في الدلالة النحوية– غَورًا أَبعَدَ مَدًى، يُجَاوِزُ أُطُرَ شكليَة ومعيارِية بُنَاهَا التركيبية الذّاتية الداخلية، وأصلِي وظاهرِي دلالة الحركة الإعرابيةِ فيها خاصّةً، وما تُفِيدُهُ من معانٍ نحويةٍ أُوَلٍ أصليّةٍ مُجمَلةٍ ظَاهرةٍ غالبًا، إلى النظرِ واسعًا في ثَوَانِيهَا وتَفصِيلِيِّهَا وخَفيّهَا التي كثيرًا ما يَتَقصَّدهَا المتكلّم وينزاحُ إليها، لتحقيق غاياتِه الكلامية المتعدِّدة التي تَستَدعِيها

---

(1) الصورة والصيرورة، ص121.

(2) هكذا تهاداها ابن خلدون –على الأقل– مصطلحًا واصطلاحًا. وإن كانت من المفهوم المتّسع "للنحو" مجالًا وغايةً أُخرى من نظرٍ، وكفى بنا ما وَقفنَا عليه قبلُ من قولِهم في مفهوم النحو (مجالًا وموضوعًا وغايةً) موصولًا وعلم المعاني.

(3) مقدمة ابن خلدون، ص570.

(4) ضوابط الفكر النحوي، 2/374–375.

وتَقتضِيهَا، بل وتُوجِبها أحيانًا كثيرةً الظّروف والأحوال الخارجِية المُتَغايِرَةُ واللّامُتَناهِيَةُ الحَافَّةُ بِخِطَابِهِ الكلامي هذا.

وتلك ولا ريبَ عَوَالِمُ لغويةٌ ما يُصَارُ إلى رَحبِ أَفلَاكِهَا إلّا أن يُعتبَرَ مع آنِفِ البعد الدّاخلي –دلالةً نحويةً– بعدٌ آخَرُ خارجيٌ «يَسِيرُ ضِمنَ أُصُولٍ نَحوِيَةٍ تُعنَى بِالأَحوَالِ والكَيفِيَاتِ التي جَاءَتْ عليها التَّراكِيب اللُّغوِيَة المُختَلفَة، وفَهمُ العَلاقَاتِ التي تَحكُمُهَا وتُوَجِّهُ بِنَاءَهَا، حيث تَحتَكُّ الكَلِمَةُ بِالكَلِمَةِ، ومَا وَرَاءَ هذا الاحتِكَاكِ من فُيُوضَاتٍ مَعنَوِيَةٍ ومُلَابَسَاتٍ سِيَاقِيَةٍ وعَلَائِقَ مَنطِقِيَةٍ يُمكِنُ تَجرِيدُهَا من خِلالِ حَدِيثِ النُحَاةِ عن ثُنَائِيَةِ "المَعَانِي" و"الأَغرَاضِ" ومَا يَقتَضِيهِ "السَيَاقُ"، و"مَوقِفُ الخِطَابِ"، ومَا تَتَطَلَّبُهُ "مَقَاصِدُ الاستِعمَالِ"، إذ تُمَثِّلُ ثَلَاثَتُهَا بعضَ خُيُوطِ النَّسِيجِ الفِكرِي في الدَّرسِ النَحوِي وِفقَ مَنهَجٍ في التَّحلِيلِ، يَقُومُ على الإدرَاكِ الوَاعِي لِأَسرَارِ هذا اللِّسَانِ»[1].

وحسبنا من هذا اللّحظ برهانًا ودليلًا، أن غَدَا نهج "الاتِّساع" أو "التَّوسِيعِ" هذا –بابًا من سياق الحال– منهجًا نحويًا دلاليًا أصيلًا وقويمًا ومكينًا ومُحَكَّمًا في تحليلِ كثيرٍ من الظَّواهر النحوية وتوصِيفها توصيفًا دلاليًا، وتَخريجِ وتوجيهِ كثيرٍ من قواعِدها، وتفسيرِ وترجيحِ كثيرٍ من مُلتَبِسِ معانِيها.

وهو الموقوف عند جمعٍ من أئمَّتهم الأعلام –في هذا المجال الدلالي المتّسع بمتَعدّد صُورِهِ الاجتِماعية والنّفسيَّة والثقافية و...– حين جمَعوا في كثيرٍ من تحلِيلاتهم الدلالية التداولية للتّراكيب النحوية بين دَلالتَيْ التّفسِير اللّغوي وملاحظَة سياق الحال، وهذا من خلال «وصفِ المواقفِ الاجتِماعية التي تُستَعمَلُ فيها، وما يُلابِس هذا الاستِعمال من حال المخاطَب، وحال المتكلّم، وموضوعِ الكلام ...»[2]. ولذلك ما كان غريبًا أن نجد ابن جني مثلًا يَعتَدُّ بَابَ "الاتِّساعِ" هذا بابًا من أبواب شجاعَة العربية: « ... وكيفَ تَصَرَّفَتِ الحَالُ، فَالاتِّسَاعُ فَاشٍ في جَمِيعِ أَجنَاسِ شَجَاعَةِ العربيةِ»[3].

وما سيبويه عن حَقيقِ هذا النظر ببعيدٍ، فقد «تعرَّض لِمصطَلح "اتِّسَاع الكَلام"، ومَثَّلَ له بأمثلةٍ مختلفةٍ يُفهَم منها أنّ هذا المصطَلح له مدلولٌ واسعٌ، وتحت اتِّساعِ الكلام هذا يندرِج ما وَصَفَ به الشّاطبي كتاب سيبويه بأنّه تناوَل مقاصِد العرب ونَبَّهَ عليها، وأنّ سيبويه وإن تكلَّم في النحو، فقد امتَدّ كلامُه إلى أنحَاء

---

[1] ضوابط الفكر النحوي، المرجع نفسه، 2/375-376.

[2] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1980، ص88.

[3] الخصائص، 2/447.

تصرُّف العرب في ألفاظِها ومعانِيها، ولم يقتَصر على بيَان أنّ الفاعِل مرفوعٌ والمفعُول به منصوبٌ ونحو ذلك، بل إنّه كان يُبَيِّنُ في كُلِّ بَابٍ ما يَلِيقُ به»[1].

وعلى أساسٍ من هذا الاعتبار الدلالي التداولي في تفسِير الدلالة النحوية، أَمكَنَ لسيبويه «جَعلُ معطياتِ العالَم الخارِجي مَلحَظًا على في حُكمِهِ اللّغوِي»[2]. وحسبُنا بِبَابَيْ: "استِعمَال الفعلِ في اللَّفظ لا في المعنَى لِاتِّسَاعِهِم في الكَلام وللإيَجازِ والاختِصار"، و"باب ما يكون فيه المصدَر حِينًا لسَعة الكَلامِ والاختِصارِ" على هذا اللّحظ دليلًا.

ثمّ إنّ حكم الشّاطبي الآنف على منهج "التّوسيعِ" عند سيبويه لَثَبتٌ صحيحٌ، وإليه تناهت أيضًا أنظَار كثيرٍ من الدّارسِين المحدَثين، بعد أن تَلَمَّسُوا وِفَاقَ هداياتِ منهَجه "التَّوسِيعِي" هذا في حادثٍ من الدّرس اللّساني الاجتماعي. وهذا ما تحقَّقه وتَثَبَّتَهُ عندهم مَلِيًّا الدكتور نهاد الموسى[3] حين رأى أنّ «منهجَ البحث في علمِ اللّغة الحديث منهجٌ داخليٌ، يعتمد في تفسيرِ المتغيّراتِ اللّغويةِ على ظواهرَ لغويةٍ محضةٍ، ويقوم على قواعدَ لغويةٍ ذاتيّةٍ موضِعيّةٍ. ويستدرِك اللّغويون الاجتماعيون عليه أكبر ما يستدرِكون إغفَالَهُ للسياق الذي تُستعمَلُ فيه اللّغة، ثمّ يتطلَّعون من وراء ذلك إلى منهجٍ في درس اللّغة يستشرِفها من خلال بُعدٍ "أَوسَعَ"، يحاول أن يُبَيِّنَ كيف تتفَاعل اللّغة مع محيطِها. ويتمثَّل هذا البعد الأوسع عندهم في النظر إلى العوامِل الخارجية التي تؤثِّر في استعمالِنا للّغة، وأبرزها "التّشكِيل الاجتماعي"، فإنّ المتغيِّرات الاجتماعية كطبَقة المتكلّم ومركَزه، وطبيعَة الموقف الذي يُتَكَلَّمُ فيه: أَرَسمِيٌّ هو أم غير ذلك؟، تؤثِّر في استِعمالنا للّغة تأثيرًا بالغًا ... وكنت نَظرتُ في بحثٍ مختلفٍ في كتاب سيبويه، أَلتَمِسُ لديه هذا العنصرَ من عناصِر التّحليل، فوجَدته منذ ذلك العهد المبكِّر يفزَع إلى السياق والملابسَات الخارجية وعناصِر المقَام لِيَرُدَّ ما يعرِض في بناء المادَة اللّغوية من ظواهر مُخَالفةٍ إلى أصولِ النّظام النحوِي طلبًا للاطِّراد المحكَم. وهو يوافِق فيما صدَر عنه في الكتاب ملاحظاتٍ كثيرةً ممّا تنبَني عليه الوظيفِية ومناهج "التَّوسِيعِ" أو "اللّغويات الخارِجية" بعبارة دي سوسير. وتَلَقَانَا في الكتاب أمثلةٌ كثيرةٌ من الجمعِ بين التّفسيرِ اللغوي وملاحَظة السياق. وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيبَ مخصوصةٍ فَيَرُدَّهَا إلى أنماطَ لغويةٍ مُقَرَّرةٍ، ويُقدِّرُ ما يكون عَرَضَ لها من الوِجهة اللّغوية الخالصَة من حَذفٍ أو غيره، وفقَ نظرَة العامل. ولكنّه لا

---

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص663. وينظر: النحو والدلالة، ص86. والموافقات في أصول الشريعة، 54/5.

[2] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص313. ولبالِغ أهميّته الدلالية هذه في تخريجِ كثيرٍ من القواعد النحوية، وتخريجِ وتوجيهِ أحكامها، وتهدِّي حقيقِ معانيها لحظٌ آخر أخصُّ يُتبَعُ نظرُه.

[3] ونرى حَسَنًا إثباتَه هنا على طوله.

يقف عند ذلك، بل يتَّسع في تحليلِ التَّراكيب إلى وصفِ المواقف الاجتمَاعية التي تُستَعمَلُ فيها وما يلابِس هذا الاستِعمال من حَالِ المخاطَب، وحَالِ المتكلّم، وموضوع الكلام ... وقد هَدَاهُ هذا الاتِّسَاعُ إلى استِكنَاهِ البنيَة الجوَّانية للتّركِيب النحوي، ورسمِ خطوطٍ هاديةٍ في تَعلُّمِ العربية تَعَلّمًا يَضَعُ كلّ تركيبٍ مَوضِعَهُ، ويعرِف لِكُلِّ مَقَالٍ مَقَامَهُ»[1]، في إنجازيةٍ تداوليةٍ ثابتةٍ مُتَحقِّقةٍ من تواصلية فعله الكلامي. ما يؤكّد لناظرنا مرّةً أخرى أنّ «مسألة اعتِناء سيبويه بالاتِّساعِ راجعةٌ في جوهرِها لمسألة عنايَته بالقول الطبِيعي المُنجَزِ أو المُستَعمَل أكثر من اهتِمامه به في بُعدِهِ المجرَّد، ويظهر ذلك من خلال ربطِه عملية الكلامِ بعنصرَين رئيسَين هما المتكلّم والمخاطَب مُستَعمِلَا اللّغة»[2].

وفي هذا تأكيدٌ آخر على مدَى رسوخِ عمليَة المنهج السياقي الحالي في فِكرِهِ النحوي المُتَّسعِ، حتّى لقد استَحَقَّ بثاقبِ هذا الفهم وَسمَ السّبقِ والرِّيادة لِكُلِّ نحويٍ أتى من بعدِه، «ما يمكّننا من القول إنّ سيبويه قد أدرَك أنّ الظَاهرة اللّغويةَ يُفَسِّرُهَا مُحِيطُ استِعمَالِهَا، ولا يمكِن عَزلُهَا عنه، ممّا جعل النحاة بَعدَهُ يَسلُكُونَ هذا الطرِيق»[3].

ولهذا ما عاد عَجبًا إذن أن نراه يمزِج ويَصِلُ في كتابه مُوثُوقَ عُرَى «المعنَى النحوي بالمعنَى البلاغي، انطلاقًا من فهمِه أنّ الدّرس النحوي لا ينفصِل عن الدرس البلاغي، وأنّ علم المعاني يقوم على تمثُّل علم النحو وقوانينِه وأصولِه، وأنّ المجَاز يجعَل التَّعبير أكثَر قوةً»[4].

حتّى إنّه لَيَدنُو بمدلولِ "الاتِّساعِ النحوي" هذا –مُعتَبَرًا بملابساتِ الحال السياقية فيه– إلى قريبٍ ممّا انتَهى وتصَاير إليه أهل البديع من البلاغيين قديمًا في حَدِّهِ، حين رأوا أنّ الشاعر «يأتي بِبَيتٍ يَتَّسِعُ فيه التَّأويل، فَيفسِّرهُ للناظر فيه بحسَب ثقافتِه وفَهمِهِ»[5].

---

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص86–88. كما ينظر أيضًا مجموع أبحاثه: الصورة والصيرورة، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه.

(2) تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه، فريدة بن فضة، مجلة الخطاب، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، مج. 4، ع. 4، 2009، ص263.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص177–178.

(4) الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، عطية نايف الغول، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص19.

(5) موسوعة علوم اللّغة العربية، إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، 192/1. وما نظرنا المتقدِّم في جدلِ التّنادي بضرورة إلحَاقِ علم المعاني بالنحو مجالًا في الدّرس، إلّا ضربٌ من هذا الفهم المتّسعِ لحقيقة الظاهرة النحوية العربية.

وهو تفسيرٌ محتاجٌ ولا ريبَ –لِتَحصِيله وتحقُّقه– إلى واسعٍ من إحاطةٍ ومَعرفةٍ لسانيّةٍ وإنسانيةٍ دَقِيقَتَينِ بأضرُب وتفاصِيل ملابساتِ الحال السياقية بِمتَعدّدِ عناصِرها، ومُتنَوّعِ ملاحِظها وأقسامها من «السياق الاجتماعِي، والسياق الثّقافي، والسياق الحضَاري، والسياق الدِّيني، والسياق النَّفسي، والسياق الإبداعِي، والسياق الفيزِيقي من زمانٍ ومكانٍ إلخ، والإشارَات الجسميَّة المصاحِبة للحدث الكلامِي، وأيضًا منطِق النحاة، وسياق الموقِف أو الحَال الخ، فإنّ هذه القرائِن لا يمكِن تحدِيدها على وجه الدقّةِ أو معرِفة معنَاها الوظيفي. فالسياقَات غير اللّغويَة التي تَشِيعُ في مجتمعٍ ما، هي التي تتحكَّم في الأنمَاط اللّغويَة وفهمِها من حيث إنشَاء الكلام أو التلقِّي، وبدونِها لا يمكِن فهم بعض التَّراكيب وتحلِيلها»[1]. وهو ما سنقِف على بعض أبرزِ مَلاحِظِهِ في بيانٍ آخَرَ مُفَصَّلٍ آتٍ من هذه الدّراسة.

المبحث الثالث: سياق الحال نحويًا:

المطلب الأول: سياق الحال والأهمية النحوية:

إصَابَةُ واضحِ "المَعنَى" صَحِيحهِ هي غَايَتُهُ الأولى والأهمّ من التّبيَانِ والتَجَلّي الدلالي، عن هذا المَرَامِ الأَسَاسِ صَدَرَ جُلُّ من نظر دلالة "السِياق" عَامًّا، و"الحَال" منه خَاصّةً، دلالةً حادثةً من اللّسانِ، ومن النحو أَصِيلَةً مُتقَدّمَةً: سَمِيَّ المنزلةِ، ومِحوَرِيَةَ الدَّورِ، وبَالِغَ الأهميّةِ، وجَلِيلَ النّفعِ والأثرِ. فأمّا الدّرس اللّساني الحديث فَلَيسَ أَدنَاهُ وأقلُّه إقرارُ رُوَّادِهِ ومُنَظِّرِيهِ –ودُونَ مُبَالَغَةٍ أو مُغَالَاةٍ– بأنّ «نظريةَ السياقِ إذا طُبِّقَتْ بِحِكمَةٍ، تُمَثِّلُ حَجَرَ الأَسَاسِ في عِلمِ المَعنَى»[2].

وعلى أساسٍ من هذا المُعتبَرِ ما عاد غريبًا أن يَستَقِلَّ مجال درسِه هذا بعلمِ "الدلالة الوصفي" ينظُره ويختَصّه بيان الدلالة الاجتماعية خاصّةً، ذلك أنّ «فكرة المَقَامِ هي المركزُ الذي يدور حولَه علم الدلالةِ الوصفيَةِ في الوقتِ الحاضرِ، وهو الأساس الذي يَنبَني عليه الشّقُّ أو الوَجهُ الاجتماعي من وجوهِ المعنَى. وهو الوَجه الذي تَتَمَثَّلُ فيه العلاقَات والأحدَاث والظّروف الاجتِماعية التي تسُود ساعةَ أداءِ المقال»[3].

فيما تتجلّى أهميَّة هذا "السِيَاقِ" عَامًّا وبخاصّةٍ في تَفَرُّدِهِ اللّساني الأَخَصّ بِسَمتَيْ "العَمَلِيَةِ" منهجًا، و"الآنِيَةِ الحُضُورِيَةِ" التَّزَامُنِيَةِ وُقوعًا وأَدَاءً، لِيَنتَفِيَ ويَتَبَدَّدَ بِاجتِمَاعِ هذا السَّمتِ لها كلّ خَوفٍ من أَيِّ لَبْسٍ

---

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص652. وحسبنا هنا تذكيرًا مُتجَدّدًا بما كنّا قد نهَجناه مُتقدِّمًا من ردّ متعدّد أقسام السياق هذه وملاحِظه إلى قسمٌ أوحد يشتمِلها أجمع، وذاك هو "سياق الحال" هنا.

[2] دور الكلمة في اللّغة، ص61.

[3] اللّغة العربية معناها ومبناها، ص337.

دلاليٍ قد يَعرضُ له ويُدَاخِلُهُ. وهذا من عَظيمِ نفعِ السياقِ وجميلِ أثرِهِ الدلالي، ذلك أنّ «الذي يعيِّن قيمة الكلمةِ في كلّ الحالاتِ .. إنّما هو السياق، إذ إنّ الكلمة توَجد في كلّ مرّةٍ تُستَعمَلُ فيها في جَوٍّ يحدِّد معناها تحديدًا مؤقتًا. والسياق هو الذي يفرِض قيمةً واحدةً بِعَينِهَا على الكَلمةِ، بِالرّغمِ من المعاني المُتنوّعةِ التي في وسعِها أن تدلّ عليها. والسياق أيضًا هو الذي يخلِّص الكلمةَ من الدلالاتِ الماضيةِ التي تَدَعُهَا الذاكرةُ تَتَرَاكَمُ عليها، وهو الذي يَخلُقُ لها قِيمَةً "حُضُورِيَةً"»[1].

وعن هذه "الحُضُورِيَةِ" أو "الآنيةِ" الزّمانيةِ أيضًا تتأتّى أساسًا أهمّيَّة بُعدِهِ "الحَالِي" في مُعطَاهُ الاجتماعي خاصّةً، باعتبارِهِ «حَصِيلَةَ الظُّرُوفِ الوَارِدَةِ في الوَقتِ الذي تَمَّ فيه أَدَاءُ المَقَالِ، طَبِيعِيَةً كانت أو اجتِمَاعِيَةً أو غير ذلك»[2]. والتي يُسهِمُ اعتِبَارُهَا مُجتَمِعَةً مُتَعَاضِدَةً وبُعدَ السياق "مقالًا" في استِجلاءٍ بَيّنٍ للمعنى، «لأن إجلاَءَ المعنى على المستويَات اللّغوية الصَّوتية والصَّرفية والنحوية والمعجميَّة لا يعطينا إلا معنى المقال، أو المعنى الحرفِي، وهو معنى فارغٌ من محتواه الاجتماعِي والثقافي، مُنعَزِلٌ عن القرائِن ذات الفائِدة الكبرى في تحديد المعنى، ولذلك كان من الضَّروري العناية به، ومن ثم فإن المعنَى الدلالي يشمل جانبَين أوّلهما يتمثَّل في المقال والآخر في المقام أو سياق الحال»[3].

وبَيِّنُ هذا التّعالق والتّعاضد السياقي مقالًا بحالٍ اهتمامًا وعِنَايَةً مُجتَمِعٌ أَسَاسًا في مفهوم فيرث "للمعنى"، من حيث هو «عَلَاقَةٌ بين العناصر اللّغوية والسياق الاجتِماعي، إذ تتحدَّد معاني تلك العناصر على وفقِ استِعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لِكَلِمَةٍ أو جملةٍ ما معنًى لا يلبَث أن يتغيَّر نسبةً إلى الموقف المتغيِّر الذي تُستَعمَل فيه»[4].

ولئن تَبَوَّأَ "السِياقُ" عَامًّا، و"الحَالِي" منه خَاصّةً في الدّرس اللّساني والدلالي الحديث نحوًا من هذه المنزلةِ جَلَالَةً، والدَّورِ مِحوَرِيَةً، والأهميّةِ مَبلَغًا، والنّفعِ عَظيمَ أثرٍ، فما هو عنها في أصيلِ درسنا اللّغوي العربي بِمتقاصِرٍ ومُقِلٍّ دَانٍ، وإن أَلفَيناهُ غالبًا في كَلامِ المُفسّرِينَ والأصوليينَ وَاضِحًا صريحًا عنه عند جمهورِ اللّغوِيينَ عامّةً والنحويينَ منهم على نحوٍ أخصَّ. ومن ذلك نَصُّ ابن القيّم في تبيانِه لأهميّة السياق وجليلِ وجَمِّ فوائِده الدلالية، فقد ذكر في البدائِع أنّ «السيَاق يُرشِدُ إلى تَبيِينِ المُجمَلِ، وتَعيِينِ

---

[1] اللّغة، جوزيف فندريس، ص231.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص24.

[3] نظر في نظرية السياق: دراسة بين القدماء والمحدثين، خالد عبود حمودي الشيخلي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ع. 5، 2006، ص5.

[4] الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص197.

المُحتَمَلِ، والقَطعِ بِعَدَمِ احتِمَالِ غيرِ المُرَادِ، وتَخصِيصِ العَّامِ، وتَقيِيدِ المُطلَقِ، وتَنوُّعِ الدلالة، وهو من أعظَم القرائِنِ الدَّالةِ على مُرادِ المتكلِّم، فمن أَهمَلَهُ غَلَطَ في نَظَرِهِ، وغَالَطَ في مُنَاظَرَتِهِ»[1].

ولئن تذاكرَ ابن القيّم أهميّةَ هذا "السياق"، دَفعًا لكلِّ وَهْمٍ دلالي قد يُلَابِسُ كَلامَ المتكلِّم، وترجيحًا لِكُلِّ ظَنِّيٍ مُحتَمَلٍ قد يُدَاخِلُهُ ويَعتَوِرُهُ، فَيَنزَاحُ به عن حقيقِ المعنى المُرَادِ المَقصودِ منه حَقِيقةً وصِحَّةً. فإنّه لكذلك أيضًا عند الإمام الزركشي حين تَهادَى لِهَذِهِ الأهميّةِ تفصيلَ طرائقِ تَحرّيهَا وتِبيانِها، فرأى أنّ "الاحتِمَالَ" متى ما التَبَسَ دلالاتِ الخطابِ، فإنّه «لا يُعرَفُ المُرَادُ منه حقيقةً إلّا بِانضِمامِ قرينةٍ إلى اللَّفظ. وهذه القرينَة إمّا لفظٌ مكشوفٌ، وإمّا إحَالةٌ على دَليلِ العقلِ، وإمّا قرائنُ أحوالٍ من إشاراتٍ ورموزٍ وحركاتٍ وسَوَابِقَ وَلَوَاحِقَ لا تدخُل تحت الحَصرِ والتَّجنِيسِ، يَختَصّ بِدَرْكِهَا المشَاهِدُ لها، فَيَنْقُلُهَا المشَاهِدُونَ من الصَّحابة إلى التّابِعين بألفَاظ صَريحةٍ، أو مع قرَائن من ذلك الجِنس، أو من جنسٍ آخرَ، حتّى تُوجِبَ عِلمًا ضَرُورِيًّا بفهمِ المُرَادِ، أو تُوجِبَ ظَنًّا»[2].

وكذلك تَدَاعَى الشاطبي إلى أهميّةِ هذه "الحَالِ" خَاصَّةً، فَأَولَاهَا من الاهتِمَامِ والعنايَة سَمِيَّ المنزلةِ وعِلِيَّ المرتبةِ، بعد أن تَأَكَّدَهُ أنّ مَدَارَ صحّةِ التِّبيانِ وكَمَالِ البيانِ مَوقُوفَانِ ولا رَيبَ على حُسنِ إفادتِها ضرورةً لا اختِيارًا، إذ هي عنده "مَلَاك البَيَانِ" أَجمَع، وضَابِطُهُ عن كُلِّ زَيغٍ قد يَعتَوِرُهُ، ولَبسٍ قد يَعرِضُ له ويُدَاخِلُهُ، فَ«وُجُوهُ الاستِعمَالِ كَثِيرةٌ، ولكنّ ضَابِطَهَا مُقتَضَيَاتُ الأَحوَالِ التي هي مَلَاكُ البَيَانِ»[3].

وأمّا اللّغويون وأئمةُ نحاتنا الأوائل فَمَا هم عن الإقرارِ بِبالغِ هذه الأَهميّةِ بِالمُنكِرِينَ ولا المُتَغَافِلِينِ، وإن تَهَادَوهَا غالبًا لَمْحًا من التّعريضِ لا التَّصريحِ. ونَظَرُنَا جوامعًا من كَلِمِهِم، ورَوَائِعًا من حِكمِهِم، فيه من الكفايةِ التي تَدُلُّ على شَريفِ عِنَايَتِهِم به، وبَالغِ وَعيِهِم لِأَثَرِهِ ودَورِهِ، ما يَقطَعُ لِسَانَ كُلِّ مُنكِرٍ وجَاحِدٍ له. نحوًا من جميلِ قولهم: "لِكلِّ مَقامٍ مَقَالٌ"، و"لِكلِّ كَلِمةٍ مع صَاحِبتِهَا مَقَامٌ"، و"لِكُلِّ مَوقِفٍ ومُقتَضَى حَالٍ تَركِيبٌ يَتَلاءَمُ معه"، و"البَيَانُ في اللِّسَانِ والبَنَانِ"، و"لِسَانُ الحَالِ أَبيَنُ من لِسَانِ المَقَالِ".

فإنّ في جمعِ روائعهمِ هذه وغيرها، لَمَا يدلُّ ويؤكّدُ للناظرِ أخرى أنّهم قد «تَنَبَّهُوا منذ وَقتٍ مُبَكّرٍ إلى دورِ السياقِ في فهمِ النّصِ اللّغوِي والتَّعاملِ معه، بل إلى الدَّور الخطيرِ الذي يشغله في نظرية المعنى

---

[1] بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيّوب ابن قيّم الجوزية، تح: علي بن محمّد بن عمران، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، جدّة، د/ط، د/ت، 1314/4.

[2] المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمّد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997، 22/2-23.

[3] الموافقات في أصول الشريعة، 21/4.

عندهم، ومن ثمّ انطَلقت تحليلاتهم للنّص من خلال تصوِير الموقف الذي أُطلِق فيه النّص أو ارتُجِلَ فيه، حتّى يَتَيَسَّرَ لتلامِيذهم الوقوفُ على مُجمَلِ المُلابَسَاتِ والدَّوَاعِي التي رافقَت عملية التَّعبير وأسهَمت في توجِيهها واختِيار الصِّيغة الملائِمة لها»[1].

وأمّا العِنَايَةُ النحوية الأَخَصُّ بِـ"سياق الحال" هذا وعَنَاصِرِه، فليس أَدنَاهَا به موصولًا من عنايةٍ ورعايةٍ، أن ارتبطَ به نحونا العربي البَدءَ النّشأةَ والصُّدُورَ، ودَلِيلُهُ الأكيدُ البَيِّنُ «ارتِبَاط نشأة النحو العربي بالاستعمالِ الحَيّ لِلّغَةِ، فَمعظَمُ الرِّوَايَاتِ التي وَرَدَت في ذلك تُبَيِّنُ أنّ سوءَ ربطِ الإنتاجِ الكلامِي والحَالِ المُعبَّرِ عنها، هو الدَّافِعُ الذي أَدَّى بأبي الأسود الدؤلي إلى وَضعِ العِلمِ الذي يُبَيِّنُ كَيفِياتِ استِعمَالِ الكَلامِ»[2].

وأمّا حُسْنُ إِفَادَتِهِ في تجلِّي حقيقِ المعاني النحويةِ، في خَاصّ من مُعطَاهَا الاجتماعي الأساس، فقد جَسَّدَتهُ عِنَايَتُهُم بِـ«تأليفِ الجُمَلِ، والكَلامِ على وَجهِ الخُصَوصِ، مُشِيرِينَ إلى تَأثِيرِ دِلالةِ السياقِ اللّغوِي، وسياقِ المَوقِفِ المُلابِسِ له على العَناصِرِ النَحوِيةِ، فَبَنَوا تَخرِيجَاتِهِم وتَأوِيلاتِهِم النَحوِية على "المَقَامِ" أو "مُقتَضَى الحَالِ"، فَوَضَعُوا لمَقَامِ التَعجُّبِ أَدَوَاتٍ يَستَخدِمُهَا المُتكَلِّمُ ... وجَعَلُوا التَّقدِيمِ والتَّأخِيرَ في المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه لِغَايَةٍ بَلاغِيةٍ ونَحوِيةٍ ...»[3].

كما وتَبَدَّتْ ملامح هذه العنايةِ بهذا البعد السياقي الحالي عند نحاتنا الأوائلِ جَلِيَّةً ظاهرةً في ثُلَّةٍ واسعةٍ من القضَايا والمسائِل والمَوَاضِعِ النحويَة التي أَمكنَهُم استِثمَارُ معطيَاته في دَرسِهَا. يَتقدَّمُهَا في ذلك ضرورةً تَنَبُّهُهُم الفَطِنُ الثَّاقِبُ ذاك لِعَظِيمِ دَورِهِ في رفعِ ودفعِ كُلُّ عَارِضٍ من لَبْسٍ أو احتِمَالٍ دلالِيٍ قد يَعرِضُ للبنيةِ الشّكليّةِ الداخليةِ للتركيبِ النحوي مَقطُوعًا مَبتُورًا عن سياقِهِ الحالي الخارجي الحَافّ به والمصاحبِ له، وما قد يَنشَأُ عن ذلكَ حينها من معانٍ أصليّةٍ أُوَلٍ ظاهرةٍ ما هي المَقصُودَةُ أَسَاسًا وأصالةً بغايةِ الإفادةِ. وهذا ما نتحقّقهُ ثَبتَ الوجودِ عند سيبويه مثلًا الذي «تَنَبَّهَ إلى دورِ السياقِ في أَمنِ اللَّبسِ، وتحديدِ البِنَاءِ الجُوَّانِي المقصودِ من البِنَاءِ البَرَّانِي ذي الاحتِمَالَاتِ ... ولاحظَ أيضًا أنّ سياق الكَلامِ والحَالِ وما يَكتَنِفُهُ من قَرَائِنَ، ومَوضِعُ الجملةِ منه، هو العَاملُ الحَاسِمُ في التَّمييزِ ونَفيِ اللَّبسِ، قال:

---

[1] دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص213.

[2] سياق الحال في الفعل الكلامي، ص52-53.

[3] خصوصيات المقام في الخطاب عند القدماء في ضوء الدراسات الحديثة، فاتح زيوان، مجلة البحوث والدراسات، ع. 6، جوان 2008، جامعة الوادي، الجزائر، ص67.

"يَقُولُ الرَّجُلُ: أَتَانِي رَجُلٌ، يُرِيدُ: وَاحِدًا في العَدَدِ لا اثنَينِ، فَيُقَالُ: مَا أَتَاكَ رَجُلٌ، أي: أَتَاكَ أَكثَرُ من ذَلكَ، أو يَقُولُ: أَتَانِي رَجُلٌ لا امرَأَةٌ، فَيُقَالُ: مَا أَتَاكَ رَجُلٌ، أي: امرَأَةٌ أَتَتْكَ. ويَقولُ: أَتَانِي اليَومَ رَجُلٌ، أي: في قُوَّتِهِ ونَفَاذِهِ، فَتقُولَ: مَا أَتَاكَ رَجُلٌ، أي أَتَاكَ الضُّعَفَاءُ"»[1].

كما نَتَهَادَاهُ عنده أخرى جَلّيًا بَيِّنًا في بِضعِ مَواضِعَ من أبواب كتابِه، نحوًا من بَابِ "اللّفظ للمعاني" في قوله: «اعلَم أنّ من كَلامِهِم اختِلَافَ اللَّفظَينِ لاختِلَافِ المَعنَيَينِ، واختِلافَ اللَّفظَينِ والمَعنَى وَاحِدٌ، واتِّفَاقَ اللَّفظَينِ واختِلافُ المَعنَيَينِ، فاختِلَافُ اللَّفظَينِ لاختِلَافِ المَعنَيَينِ هو نحو: جَلَسَ وذَهَبَ. واختِلافُ اللَّفظَينِ والمَعنَى وَاحِدٌ نحو: ذَهَبَ وانطَلَقَ. واتِّفَاقُ اللَّفظَينِ والمعنى مُختَلفٌ قولك: وَجَدتُ عليه من المَوْجِدَةِ، ووَجَدتُ إذا أَرَدتُ وِجدَانَ الضَّالَّةِ»[2]. ومثله أيضًا ما سَاقَهُ من حديثٍ عن الكلام "المُستَقِيمِ الكَذِبِ" في "بَابِ الاستِقَامَةِ من الكَلامِ والإحَالَةِ" من مقوله: «وَأَمَّا المُستَقِيمُ الكَذِبُ، فَقَولُكَ: حَمَلتُ الجَبَلَ، وشَرِبتُ مَاءَ البَحرَ، ونَحوَهُ»[3].

هذا وقد أجمع جُلُّ من نظرَ ضرب "الكَذِبِ" هذا الذي رَامَهُ سيبويه هنا بالذّكر والبيانِ، فَتَأَكَّدَهُ أنّه – ولا ريبَ– كذبٌ "دلاليٌ" لا أخلاقيٌ"، فَ«الكَذِبُ هنا –بطبيعة الحال– ليس كَذِبًا أخلاقيًا، لأنّ كثيرًا من الكَذِبِ الأَخلَاقِي المُعَبَّرِ عنه بالكلامِ يمكن أن يكون من "المُستَقِيمِ الحَسَنِ" على حَدِّ وصفِ سيبويه، ولكن "الكَذِبَ" هنا يمكن أن يُطلَقَ عليه "كَذِبٌ دَلَالِيٌ"»[4].

والعامل الحاسِم في امتياز صَحِيحِ الدلالة هنا –ولا رَيبَ– إنّما هو غالبًا مُعطَى"السياقِ" عامًّا، و"الحَالِ" منه على نحوٍ أخصّ، لِيَستَحِيلَهُ عن سَمتِ "الكَذِبِ" إلى "الحَسَنِ" (الكَلامُ المُستَقِيمُ الحَسَنُ)، وهذا متى ما انزاحَ المتكلّمُ بمثلِ هذا الكَلامِ "المُستَقِيمِ الكَذِبِ" عن دَلَالتَي "الجَبَلِ" و" مَاءِ البَحرِ" حقيقةً إلى ضربٍ من "المجازِ" يُرِيدُهُ[5].

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، ص321.

[2] كتاب سيبويه، 24/1.

[3] المرجع نفسه، 26/1.

[4] النحو والدلالة، ص71–72.

[5] وحسنًا من مزيد بيانٍ، ينظر تعقّبات الدكتور محمد حماسة عبد اللّطيف في تحقيقِهِ، ص71–81، وكذا تفصيله في أقسَامه الأُخَر "المُستَقِيمُ الحَسَنُ"، و"المُحَالُ"، و"المُستَقِيمُ القَبِيحُ"، و"المُحَالُ الكَذِبُ". إذ ما مَوضِعُ درسنا هنا بِمَوضِعِ نَظَرِهَا جُملَةً.

بل إنّ سيبويه لَيَذهبُ ويَصِيرُ من أهميّة "سياق الحالِ" هذا إلى منتَهى مَدَاهُ، ترجيحًا وتوجيهًا للأحكام النحوية صِحَّةً وخَطَأً، حتّى إنّه لَ«يجعَله فيصلًا في الحُكمِ بصِحّةِ التّراكيبِ النحويةِ وخَطَئِهَا، ومن ذلك أنّك تَرَاهُ يقف إلى الجملَة الواحِدة فيحكُم عليها في موقفٍ من الاستِعمال بأنّها "خَطَأٌ"، وفي موقفٍ من الاستعمالِ آخَرَ بأنّها "صَوَابٌ". وهذه الجملة لو اكتَفَى فيها بِالنَظرةِ الشَّكلِيَةِ الذَّاتِيَّةِ، جُملَةٌ نَحوِيةٌ جَائِزَةٌ. ولكنّ اللّغة عنده لم تكن تَنفَكُّ عن مُلابَسَاتِ استِعمَالِهَا، ومَقايِيسُ اللُّغةِ عنده تُستَمَدُّ من معطياتِ النظامِ الداخلِي لِلبِنَاءِ اللُّغَوِي، كما تُستَمَدُّ من معطياتِ السياقِ الاجتِماعِي التي تكتَنِفُ الاستِعمَالَ اللُّغوِي»[1].

كَمَا وتتجلّى هذه العنايَة بيّنَة من نظر نحاتنا في دلالةِ "الجملةِ" أيضًا، والتي كثيرًا ما رَأَوهَا «خَاضِعَةً لمُناسَبَاتِ القَولِ، وللعلاقةِ بين المتكلّم والمخاطَبِ، ولا يَتِمُّ التَّفَاهُمُ في أَيَّةِ لُغَةٍ إلّا إذا رُوعِيَتْ تلك المُنَاسَبَاتُ، وأُخِذَتْ العَلاقَةُ بين أصحابها بنظرِ الاعتِبارِ، ولن يكون الكلام مفيدًا ولا الخبرُ مُؤَدِّيًا غَرَضَهُ ما لم يكن حَالُ المُخَاطَبِ مَلحُوظًا لِيَقَعَ الكَلاَمُ في نَفسِ المُخاطَبِ مَوقِعَ الاكتِفَاءِ والقَبُولِ»[2].

ونحوه ما نَتَهَادَاهُ –بَالِغَ عنايةٍ بعناصرِهِ– من حُسنِ إفَادَتِهِم و«استِعَانَتِهِم بِإِرَادةِ المتكلّم والمخَاطَب في تَعيِينِ معنى التّركيب، واهتمَامهم بمضمُون الرسَالة وضرُورة اختيَار المفرَدات المناسِبة لكلّ بَابٍ، واستِعانتِهم بِملابساتِ الحَالِ في التّوجيهِ النحوِي»[3]، وأمثلته في كتب النحاة كثيرةٌ، ما يسعنا الوقوفُ عليها جملةً.

كما ويتعذّرُ علينا أُخرى الوقوفُ جملةً على كُلِّ مظاهر هذا الاحتفاءِ والاحتِفَالِ النحوي بـ"سياقِ الحَالِ" هذا، بالغَ أهميّةٍ، وعَظِيمَ دورٍ، وجليلَ نفعٍ، وقَوِيمَ سَبِيلٍ، في ترجيحِ وتوجيهِ وتخريجِ ثلّةٍ واسعةٍ من القضايَا والظَواهر النحوية التي سنقف على بعض تمثّلاتِها العملية في الفصل الرابع من هذا البحث.

تلك القضَايا التي كثيرًا ما يُقتَصَرُ في تحصِيل دلالاتها النحوية –صَحَّةً وصَوَابًا– على مُجَرَّدٍ من النظر الشَّكلي في دلالة بُنَاهَا التركيبيةِ الدّاخليةِ حسبُ، بعيدةً منعَزلةً ومقطُوعةً عن مُتَّسِعٍ مُمتَدٍّ وموصولٍ من سياقها الحالي الخارجي الذي يَحُفُّهَا ويُصاحِبهَا ويُلابِسُها[4]، وحسبنَا منه سَمِيَ المنزلة، وجلالةَ

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص323–324. وينظر الصّورة والصّيرورة، ص125.

[2] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص225.

[3] الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى، حمدان رضوان أبو عاصي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، مج. 17، ع. 2، يونيو 2009، ص81.

[4] كما وأشار بعض الدارسين إلى واسعٍ من هذه الأهمية لِـ"سياقِ الحَالِ" نحويًا، ينظر في ذلك مثلًا الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى، ص80–81. وفصول في علم الدلالة، ص148–163. وسياق الحال في كتاب سيبويه،

المُرتَقَى، أن اعْتدّهُ جُلُّ من تحقَّقهُ «ثَالِثَ المحاورِ"" –بعد "العَاملِ" و"الأَصلِ والفَرعِ"– التي دارت عليها نظرية النحو العربي في وصفِ الظاهرةِ النحوية وتفسِيرها في تراثنا الفكري، فلم يكن البحث النحوي في حقيقتِه لدى نحوِيينا بحثًا في الأصولِ الكُليَّةِ التي كانت تَضبِط مَلَكَةَ البَيَانِ عند أصحابِ هذا اللِّسَانِ فحسبُ، بل كان أيضًا تَحلِيلًا للسَّلِيقَةِ اللُّغوِيَةِ بِكُلِّ أَبعَادِهَا، ومَنَازِعِهَا في الإبَانَةِ واستِشفَافِ القَوَاعِدِ والقَوانِينِ التي انطَوَتْ عليها هذه السَّليقَة، وكأنّه ضَربٌ من التَحلِيلِ النَّفسِي لِلُّغةِ، أو ضَربٌ من مُدارَسَةِ الفِكرِ والمَنطِقِ الكَامِنِ وَرَاءَ هذه اللُّغةِ!، ومن ثمّ كان لِـ"البعدِ الخَارِجِي" أهميّةٌ مركزيةٌ في التّنظيرِ النحوِي»[1].

والتي ليس أَدنَاهَا شَرَفًا أن اعْتَدّهُ وتَصَيَّرَهُ مرّةً أخرى كثيرٌ من الدّارِسينَ المحدَثِينَ أَصلًا نحويًا مَكِينًا وجديرًا بأن «يُضَافَ إلى أُصُولَ نَظرِيةِ النُحَاةِ العَرَبِ، فإنّه أَصلٌ مُستَأنَسٌ لديهم بِاطِّرَادٍ، مُستَشعَرٌ في تَحلِيلاتِهِم على نَحوٍ يُمَثِّلُ استِخرَاجُهُ إحيَاءً لِأَصلٍ من أُصُولِهِم صَدَرُوا عنه، وإن لم يُصَرّحُوا به تَصرِيحَ اللِّسَانِيات الاجتِمَاعِيةِ والحُقولِ المُلابِسَةِ لها في هذه الأَزمِنَةِ»[2].

المطلب الثاني: سياق الحال وجدلية التكامل النحوي السياقي بين دِلَالَتَيْ المقال والحال:

وهذا اللَّحظُ بِأَنِفٍ من جدلية التّداخلِ والتّكاملِ بين "النحو" و"الدلالةِ" موصولٌ، كما أنّه تَبَعٌ وتمامٌ لسابِق بيانِنا لِسَمِي منزِلة سياق الحال، ومحورِية دَورِهِ، وبَالغِ أهمّيتِهِ الدلالية التداولية. وقد تَدَاعَاهُ بالتّحقيقِ والتّبيانِ جمعٌ متكاثرٌ من الدّارسين اللّغويين قديمًا وحديثًا، واستَوقَفَهُم طويلًا نَظرُهُ الاجتماعي مَوصُولًا مُتَعَالِقًا ومُقَابِلِهِ اللّغوِي المقالِي، وهذا لِضَربٍ من الكَفَاءَةِ والاقتِدَارِ الدلالي على تِبيَانِ المعاني النحوية، حتّى لقد تَوَاضَعُوا تعبيرًا عن علاقةِ الوِصَالِ ومُتَلازِمةِ الاقتِرَانِ ذي بينهما ثُلَّةً من مُسَمَّيَاتٍ سياقيةٍ تُفِيدُ سَمْتَهَا المفاهيمي الاصطلاحي هذا وعليه تدلُّ، نحوًا من ألفاظِ: "المُصَاحِبةِ"، و"المُلابِسَةِ"، و"الحَافَّةِ"، و"المحيطةِ"، و... في نحوٍ من عبارتِهم: الظّروف/الحال الكلامية "المصَاحِبة"، أو "مُلَابَسَاتُ" المسرح اللّغوي ...

وأطلقَ عليها الدكتور نهاد الموسى في بعض دراساته مسمَّى "بُلُوغُ البُعدَينِ"، وتَهَادَى لَمحَهُ المُبكِّرَ مَاثِلًا عند سيبويه، إذ كان هذا الأخير على تقدّمه الزّماني «قد استشرفَ هذين البُعدينِ اللّغوي والاجتِماعي في وَصفِهِ لنحوِ العربية، ومزَج بينهما مَزجًا مُتنَاسِبًا مُتكَامِلًا. ففي كتابه صورٌ متَوافرةٌ من التّحليل اللّغوي

ص53–56. وسياق الحال: دراسة نظرية تطبيقية، محمد محمد الحسيني العشري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2014، ص41–44.

[1] ضوابط الفكر النحوي، 2/374–375.

[2] الصورة والصيرورة، ص125.

الداخلي، وفي كتابه كذلك صورٌ مُعجِبةٌ من تجاوزِ الدائرة اللّغويةِ الذّاتية، تتمثّل في الْتِفَاتِهِ إلى "المعنى"، وتَنَبُّهِهِ إلى "السياق" وما يُلابِسُهُ من الّظروفِ، والمتغيّرات والمُعطَياتِ الخَارجِيةِ التي تَكتَنِفُ المَوقِفَ الكَلامِي، من حَالِ المُخاطَب، وحَالِ المتَكلّمِ، ومَوقفِ الخِطَابِ»[1].

وأكثرُ ما يقعُ من ذِكرِ هذه الألفاظِ خاصّةً، أَنَ النظر في بعض مفاهيم "سياق الحالِ" أَسَاسًا، كمثل حدِّهم السابق له بأنّه «توالِي الأحدَاث التي "صَاحَبَتْ" الأداءَ اللّغوي، وكانت ذات علاقةٍ بالاتِّصال، ومن هذه النّاحية يسمَّى السياق سيَاق الموقِف»[2] أو "الحال". وقد بَيَّنَّا بلاغيًا قبلُ أنّ البلاغيين كثيرًا ما تَذاكَرُوهُ بِلَفظِ "المَنَاسَبَةِ" أو "الاعتِبَارِ المُنَاسِبِ"، مُنَاسَبَةُ الكلام لمقتَضى حَالِهِ «فَمُقتَضَى الحَالِ هو الاعتِبَارُ المُنَاسِبُ»[3].

كما كنّا تَقَدَّمْنَا بالإشارةِ والتّنبيهِ قيامَ نظريةِ "سياق الحال" الحديثة لدى مالينوفسكي وفيرث في درسها للدلالةِ اللّسانيّةِ على أساسٍ مَكِينٍ من هذا النظر السياقي الحالي المُعتَمِدِ «تحليلَ اللّغةِ في ضَوءِ رَصدِ علاقاتها بِالسِّمَاتِ والتغيّراتِ التي تجري في الموقف الكلامي»[4].

غير أنّ إثَارَتَنَا نظر علاقة الوصالِ هذه بين شِقَّيْ السياق مَقَالِهِ بِحَالِهِ، ما هي بالمُنصَبَّةِ غَايَةً على تقصّي ألفاظه الآنفة دلالة عدَديةً عليها، بقدر ما هي مَوقُوفَةٌ ومُنصَبَّةٌ أَسَاسًا على تهادي حقيقِ المنزلةِ وأولويةِ الرُّتبَةِ والتَّقدِيمِ بينهما ("المقال" و"الحال") كَفَاءَةً واقتِدَارًا وقُوَّةً في التّبيانِ عن الدلالةِ النحوية، وعلى هُدَى سَنَاهَا تُرفَعُ وتُدفَعُ مُلتَبِسَاتُهَا، وتُعتَبَرُ وتُحَكَّمُ وتُوَجَّهُ وتُخَرَّجُ مَرجُوحَاتُها وأحكامُها، وهذا طبعًا إيجابًا لهدي من مُعتَبَرَاتِ الحال السياقية الكلامية التي تَكتَنِفُهَا وتُلابِسُهَا وتَقتضِيهَا وتُفِيدُهَا ضَرُورَةً، بل وأَخطَرُهُ أنّ صياغةَ نظم الكلام وأَولَوِيَاتِ تَرَاتُبِيَتِهِ مقالًا، خاضعةٌ في كثيرٍ من الأحيان لِاعتِبارَاتِهِ، وهذا انطلاقًا من جامعِ قولهم "لِكُلِّ مقامٍ مقالٌ"، و"لِكُلِّ كَلِمَةٍ مع صَاحِبَتِها مَقَامٌ"، وأنّ "لِكُلِّ مَوقِفٍ ومُقتَضَى حَالٍ تَركِيبٌ يَتَلاءَمُ معه"، كما أنّ "لِكُلِّ مَعنًى صُورَتُهُ من اللَّفظِ".

فَمُعتبَرَاتُ "الحالِ الكلاميةِ" ومُقتَضَيَاتُ التّبيَانِ الدلالي عنها، و"أَفضَلِيَتُهُ"، تَبقَى إذًا العاملَ الأوّلَ، والأساسَ الفَاعِلَ المُعتَبَرَ والمُتحَكِّمَ في أَولَوِيَةِ التَّراتُبيةِ هذه، وبخاصّةٍ إذا ما اعتَبَرنَا بِعَوامِلِ "التَغَيُّرِ" و"التَعَدُّدِ" و"التَّبَايُنِ" سَمتًا أَسَاسًا لهذه "الحَالِ" الكلامية، سَمتٌ يُداخلُهَا ويَستَعصِيها حسنَ الضّبط والدَّرس.

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، ص309.

[2] مقالات في اللّغة والأدب، 65/2.

[3] الإيضاح في علوم البلاغة، ص20.

[4] اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1998، ص161.

ولذلك كان حَسَنُ القول عند جُلِّ من نظرها وتَثَبَّتَ من جوامعِ مقولهم الآنفِ: أنّ لِكُلِّ "حَالٍ" منها أَوحَدَ مُفرَدَةٍ حُكمٌ يتحقَّقها ويصيبُها في إفادةِ البيانِ والتِّبيَانِ، ويختصُّها أولويةَ التّرتيبِ بين "المقال" أو "الحال". وهذا مع احتياطٍ أساسٍ واجبٍ التّنبيه إليه، وهو أنّ تراتبيةَ التَّجلِّي الدلالي –كما قُلنَا وأكَّدنا مرارًا قبلُ– تَبقَى أولويةً معتبَرَةً لِبُعدِ "المقالِ" أَوَّلًا ومُتَقَدِّمًا بالضّرورةِ على بُعدِ "الحال"، ولذلك أَلفَينَاهَا «في كتابِ سيبويه أَصلًا غَالِبًا»[1].

فِيمَا يَبقَى عَجْزُ "المقالِ" –إن كُلِّيًا أو جُزئِيًا" عن تجلِّيها الدلالي تَمَامَ الجلاءِ والوضوحِ، السَّمْتَ الدلالي الأساسَ والفَاعِلَ الأوّلَ والأَهَمَّ الموجِب لاستِدعَاءِ البُعدِ السياقي "الحالي" الخارجي، وواجبِ تَحكِيمِهِ في اختِيارِها وامتِيَازِهَا للمعنى الدلالي الأوحدِ، وكذا تَرجِيحِهَا وتَوجِيهِهَا الغَالِبِ لوَجهٍ وحُكمٍ نحويٍ أَوحَدَ بالصحَّة أو الإحَالةِ النحوية الدلالية.

ولذلك كثيرًا ما تعاهَدنا سيبويه في كتابه مُهتَمًّا «بَبَيَانِ "الحال المصَاحبة" للتّركيب، أو بما يُسمَّى "مُلابَسَات" المسرحِ اللّغوي، وما يَتَرَتَّبُ عن ذلك من "المفاضلة" بين التّراكيب، أو الحكم على العبارة بالحسن أو الإحَالة الدلالية، كما في قوله: "وذَلكَ أَنَّ رَجُلًا من إخوَانِكَ ومَعرِفَتِكَ لو أَرَادَ أن يُخبِرَكَ عن نَفسِهِ أو عن غَيرِهِ بِأَمرٍ فقال: أَنَا عبدُ الله مُنطَلِقًا، وهو زَيدٌ مُنطَلِقًا كان مُحَالًا، لأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أن يُخبِرَكَ بِالانطِلاقِ ولم يَقُلْ هُوَ ولا أَنَا حَتَّى استَغنَيتَ أنت عن التَّسمِيَةِ، لأنَّ "هُوَ" و"أَنَا" عَلامَتَانِ لِلمُضمَرِ، وإنّما يُضمِرُ إذا عَلِمَ أَنَّكَ قد عَرَفتَ مَن يَعنِي. إِلَّا أَنَّ رَجُلًا لو كان خَلفَ حَائِطٍ، أو في مَوضِعٍ تَجهَلُهُ فيه فَقُلتَ مَنْ أنتَ؟ فقال: أَنَا عبدُ الله مُنطَلِقًا في حَاجَتِكَ، كَانَ حَسَنًا"»[2].

ونحوها أيضًا ما تَحقَّقناهُ مع لَفظِ "المصَاحبةِ" قبل، وما يمكن أن يَحتَمِلَهُ أصالةً ودلالةً من معاني "التَبَعِيَةِ" و"العَونِ" و"التَّمَامِ" الحالي لِبُعدِ "المَقَالِ". وهو الحكم الذي تَقَرَّرَهُ وأَكَّدَهُ الجاحظ مرارًا وتكرَارًا، حين ذكر أنّ «الإشَارة واللَّفظ شَرِيكَانِ، ونِعْمَ العَوْنُ هي له، ونِعْمَ التُّرجُمَانُ هي عنه. ومَا أكثرَ ما تَنُوبُ عن اللَّفظِ، وتُغْنِي عن الخَطِّ»[3].

وكان ابن خلدون في مقدّمتهِ قد أجملَ حُكمَ "العَونِ" و"التَّمَامِ" هذا وأوجَزه، فذكر –في بابِ "علم البيان" بعد تَهَادِيهِ سُنَنَ النحاة في صنَاعة "النحو"– أنّه «يَبقَى من الأُمُورِ المُكتَنِفَةِ بِالوَاقِعَاتِ المُحتَاجَةِ لِلدَلَالَةِ أَحوَالُ المُتَخَاطِبِينَ أو الفَاعِلِينَ وما يَقتَضِيهِ حَالُ الفِعلِ، وهو مُحتَاجٌ إلى الدَلالةِ عليه لأنّه من "تَمَامِ"

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص309.

[2] سياق الحال: دراسة نظرية تطبيقية، ص39. والكتاب، 2/80–81.

[3] البيان والتّبيين، 1/78. وهذا اعتبارًا باحتمالِ "الإشَارةِ" دلالةَ "الحَالِ"، و"اللَّفظِ" دلالةَ "المقالِ".

الإفَادَةِ، وإذا حَصَلَتْ لِلمُتَكَلِّمِ فقد بَلَغَ "غَايَةَ" الإفَادَةِ في كَلَامِهِ. وإذا لم يَشتَمِل على شَيءٍ منها فليس من جِنسِ كَلَامِ العَرَبِ، فإنّ كَلَامَهُم وَاسِعٌ، ولِكُلِّ مَقَامٍ عندهم مَقَالٌ يَختَصُّ به بعد كَمَالِ الإعرَابِ والإبَانَةِ»[1].

وأمّا إنَابَةُ "الحال" دلاليًا ونحويًا مقامَ "اللّفظ" أو "المقال"، والاستِغناءُ بها كثرةً عن الخَطِّ أو الرَّسمِ، فذلك أَمرٌ جَلِيٌّ تُوجِبُهُ كما قلنا مقتَضياتُ الكلام ومقاصِد الاستِعمالِ ومَحَاسِنُ التّبيَان والإفَادةِ، وإنّ نَظَرَهُ النحوي لَفِي بَابٍ من "الحذفِ" خاصّةً كثيرٌ يُعتبَرُ، وبعض تحقُّقَاتِهِ جليّةٌ عند سيبويه مثلًا، فَ«على نحو ما يلاحِظ سيبويه أنّ الكلام يتألَّف من عناصر لغويةٍ خالصةٍ، يلاحظ أنّه قد يقوم على عنَاصر لغويةٍ، وعناصِر أخرى من العالم الخارجي نَرَاهَا، أو نَسمَعُهَا، أو نَمَسُّهَا، أو نَشُمُّهَا، أو نَتَذَوَّقُهَا. وتصبح هذه الأشياء الواقِعة في مجال خبرَة الحَوَاسّ عنده كأنّها أجزاء في بناء اللّغة، تقوم مقام العناصِر اللّغوية الخالصَة من الألفاظ. قال في بابٍ عقَده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: «وذَلكَ أَنَّكَ رَأَيتَ صُورَةَ شَخصٍ فَصَارَ آيَةً لك على مَعرِفَةِ الشَّخصِ فَقُلتَ: عبدُ الله وربِّي، كَأَنَّكَ قُلتَ: ذَاكَ عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سَمِعتَ صَوتًا فَعَرَفتَ صَاحِبَ الصَّوتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ على مَعرِفَتِهِ فَقُلتَ: زَيدٌ ورَبِّي. أو مَسِسْتَ جَسَدًا أو شَمِمْتَ رِيحًا فَقُلتَ: زَيدٌ، أو المِسْكُ. أو ذُقْتَ طَعَامًا فَقُلتَ: العَسَلُ ...». وهذه آياتٌ دالّةٌ على أنّ سيبويه أدرَك ما يكون من اندِغام اللّغة في نظامِها الدّاخلي الخاصّ، وبالحياة في مجالِها الخارجي العام، أو أدرك أنّ بين اللّغة وسياقِها الاجتماعي علاقةٌ عضويةٌ كما يُعَبِّرُ النّاس هذه الأَيَّامِ»[2].

ويعضد سابقَ قولنا عن عجزِ "المقال" مفردًا عن "كفايةِ" البيَانِ الدلالي، أن يَقَعَ أو يَعرِضَ أيضًا من وَاقِعِ الحال الكلاميةِ الخارجيةِ ما قد "يُخَالِفُ" أو "يُعَارِضُ" مقالًا مُخرَجَاتِ الدلالة النحويةِ[3]، وخاصّةً أنّنا كنّا قد وَقَفنَا قبلُ على إجماعِ نحاتنا بِاعتِبَارِ "صحّةِ المعنى" وسلامتِه الأَسَاسَ الأوّل المتقدّم في التِّبيان عن المعاني النحوية، وإن خَالَفَ عندهم ظاهرَ اللَّفظِ إعرابًا من عاملٍ أو أثرًا دلاليًا ناشئًا عن علامةٍ

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص570.

[2] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص319. وينظر الكتاب، 130/2.

[3] مُعتَبِرِينَ في هذا النظر واسعًا من مفهوم "النحو" يجاوز أُطرَ "العلامة الإعرابية"، وبه يُقَابَلُ مفهومُه ويُعارِضُ واسعًا آخَرَ من ماهيةِ "السياق" مُجتمِعًا بُعدَي "المَقالِ" و"الحَالِ"، نحوًا ممّا يطالعنا بعض الدّارسين المحدَثين، ممّن غَدَا "النحو" عنده بمثابةِ «شَبكةٍ من العلاقاتِ السياقية التي تقوم كلّ عَلاقةٍ منها عند وضوحِها مقَام القرينة المعنويَة التي قد يعتَمد وضوحُها على التَّأَخِي بينها وبين القرائن اللّفظيَة في السياق. وإذا وضعنا ذلك في مقابِل ما تعنِيه النظرية السياقية بكلّ عناصِرها من سياقٍ لغويٍ، وسياقٍ صوتيٍ، وسياقٍ اجتماعيٍ أو ما يُسمَّى بسياق الحال أو المقام، فإنّنا نجد أنّ النحو في الدّرس اللّغوي الحديث ذو علاقةٍ وطيدةٍ بما تعنِيه نظرية السياق، بل إنّ الدّراسات النحوية بهذا المفهوم هي دراسةٌ سياقيةٌ في جميعِ جوانِبها». نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص111.

إعرابيةٍ، وكيف لا يكون ذلك وقد «استَقَرَّ في الفِكرِ النَحوِي: أنّ الإعرَابَ لا يَستَقِيمُ إلّا بعد فَهمِ المَعنَى، حتّى يَجرِي على حَقِّهِ والوَجهِ الذي هو له، ومن مقولاتِهم في ذلك: "الإعرَابُ فَرعُ المَعنَى" و"الإعرَابُ خَادِمٌ لِلمَعَانِي وتَابِعٌ لها"»[1].

وهذا إيجابًا لمبدإٍ نحويٍ عَامٍّ أوسعَ عندهم قوامه "الحَملُ على المعنى"، حتّى لقد اعتَدّهُ ابن جنّي بَابًا من "شجاعةِ العربيةِ"، وجرَيانُه عندهم في باب "الحذفِ" بَيِّنٌ، وتَمثُّلاتُهُ الواضحة عندهم ما يَسَعُهَا جَمعٌ أو حَصرٌ. ولهذا ربّما كان الاحتِكامُ في نَحوِ هذه المواضعِ والأحوالِ إلى دلالة "الحال" أَنسَبَ وأَولَاهُ منه الاكتِفاءُ بدلالة "المقالِ" حسبُ. ولذلك كان من جواهر العرب ودُرَرِهَا قديمًا قولها: «لِسَانُ الحال أَبيَنُ من لِسَانِ المَقَالِ»[2]. وهذا الحكم كما أكَّدناهُ مرارًا وتكرارًا معتبَرٌ في مواضعَ ومقاماتٍ وأحوالٍ للكلامِ بِعَينِهَا بعضًا لا كُلًّا يقينًا، وأمثلتهُ في مَظَانِّ مصنّفاتنا النحوية جَمٌّ كثيرٌ، ما يَسَعُهَا الجَمعُ ولا الحَصرُ.

المطلب الثالث: الوصف السياقي الحالي النحوي زمنيًا بين الآنِية والبَعدية: الأداء والحكاية:

«ليس المُخبَرُ كَالمُعَايِنِ»[3]، بِجَامعِ هذه العبارة مانِعها، امتاز ابن جنّي قوّةَ ودِقَّةَ الدلالةِ المستفادةِ – تصويرًا وتوصيفًا للحدث الكلامي– من آنِيَةِ "الحال" مُشَاهَدةً من حَضرَةٍ، عن بَعدِيّها حكايةً وروايةً عن غَيبَةٍ من وصفِي دلالة "المقالِ"، و«لو كان استِمَاعُ الأُذُنِ مُغنِيًا عن مُقَابَلَةِ العَينِ، مُجزِئًا عنه لمَا تَكَلَّفَ القَائِلُ، ولا كَلَّفَ صَاحِبَهُ الإقبَالَ عليه، والإصغَاءَ إليه»[4]. وإنّ لَحظَ ابن جني هذا لَلَحظٌ لغويٌ مُتَفَرِّسٌ مُتَبَصِّرٌ فَطِنٌ، جليلٌ بليغٌ، وفي أَنِ اعتبارِهِ –كما قلنا– مُمكِنٌ مُتَّسِعٌ وكبيرٌ لاقتدارٍ دلالي جَلِيٍّ قويٍ ثَبتٍ وقَويمٍ، وبِاعتِبارِهِ إمكَانُ امتِيازِ حَقيقِ معاني مَنطُوقِ الكَلامِ ومَسمُوعِهِ لفظًا[5] عن مَرسُومِهِ نَظمًا.

---

[1] ضوابط الفكر النحوي، 396/2.

[2] معجم الاستشهادات، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001، ص176.

[3] الخصائص، 246/1.

[4] المرجع نفسه، 246/1–247.

[5] ضربًا من مشاهدةٍ وسمعٍ أَنَا مَعًا. وهذا لتعلّقٍ من النظر النحوي ترى أنّ «السَّمَاعَ هو مُشَاهَدةٌ، لا الكَلامُ فقط، بل لكلّ ما يجري في التَّخَاطُبِ من حركاتٍ وإيماءٍ، وكلّ ما يوجد فيه من قرائنِ حَالِ الحَدِيثِ. ثمّ الكلامُ هو ألفاظٌ ومعانٍ وأغراضٌ زيادةً على ذلك، يقصِدها هي بالذّاتِ المتكلّمُ. وكُلُّ هذا يشاهده ويسجّله الباحث أو يَستَنتِجُهُ من حال الحديث والقرائن». ينظر منطق العرب في علوم اللّسان، عبد الرحمن حاج صالح، دار موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012، ص97.

فالجدل الأساس المعتبَرُ هنا والمُرَامُ دقّةً في توصِيف الحدث أو الفعل الكلامي، هو جدلُ "الآنِيّ" والبَعدِيّ" أو "الحَضرةِ المشاهَدة" و"الغَيبَةِ المَحكِيَةِ"، جدلُ الحَوَاسّ الإنسانيةِ "مشاهَدةً" و"سمعًا"، أيُّها الأعلى منزلةً والأَولَى تقديمًا وعنايةً وكفايةً لإفادةِ حقيق المعاني "صِحَّةً" وخَطأً"، "صِدقًا" و"كَذبًا".

وقد تداعَى واسعًا درسَ هذا الجدل الدلالي المُتَقَادِمِ المُستَجَدِّ، جمعٌ غفيرٌ متكاثرٌ من اللّسانيين المحدثين: نُحَاةً ونقّادًا، دلاليين وتداوليين، واجتماعيين منهم خاصّةً، وانتَخبوا لهم جدل "المنطوقِ" و"المكتوبِ" عنوانًا لتوصِيفه، توصِيف "المسرح اللّغوي المفقود"، وإعادة بناءهِ على سَنًا من هداياتِ الحال الكلاميةِ المصاحبةِ له، أَنَ ولحظةَ وقوعهِ وتَحقُّقِهِ الفعلي حَضرَةً لا حكايةً، مشاهدةً لا سمعًا حسبُ، في بيئةٍ ومسرحٍ كلامي زمانيٍ ومكانيٍ محدّدٍ. ذلك أنّ "الكَلام" عندَهم وهو «مُنعزِلٌ عن مسرحِه أو مقامِه ضربٌ من الضَّوضاء، ومن ثمّ وَجَبَتْ دراسَته في إطَار هذا المسرحِ وفي حدودِه، إذ الكلام في هذا الوضعِ يعيش في بيئتِه الحقيقيَة التي تُعِينُ الباحث على فهمِه وعلى درسِه كذلك»[1].

وكما سبقنا بالذّكرِ فإنّ صحّةَ هذا البيانِ والاستِيفاءِ الدلالي هي في مسموعِ هذا "الكلام" منطوقهِ ومُشَاهَدِهِ، أقوَاها وأبلَغها دلالةً وأَوفَرُهَا حَظًّا، منها في رَسمِهِ وخَطِّهِ المفتقرِ "مقالًا" لعمليةِ المسرحِ اللّغوي وأَنِيَتِهِ التي جرى في كَنَفِهَا وحضرتهَا النُطق والوقوعُ الفعلِي للحدث الكلامِي حقيقةً مشاهدةً، لا –كما ذكَرنا– كفايةً من حِكايةٍ ورِوايةٍ يَختطُّها الرَّسمُ حسبُ، وتُعوزُها عملية "المسرَح اللّغوي" وأَنِيَةُ أَدَائِهِ وتحقّقه الفعلي، لأنّ «عَزلَ الكلامِ عن الموقف الحَي يُحيلُهُ إلى شيءٍ مُشَوَّهٍ مَمسُوخٍ أو شيءٍ جامدٍ. وهذا الكلام مُنصَبٌّ على الكلام المنطوقِ، إذ هو المادَّة الحقيقيَة للدّرس اللّغوي. أمّا اللّغة المكتوبة –بالرّغم من صلاحيتِها مادةً للدرس اللّغوي– فتقابِلها في طريق تحقيقها صعوباتٌ جمَّة لعلّ أهمّها فقدان المسرحِ اللّغوي، وفقدَان عنصر النطق الفعلي»[2] الذي تتحقّقُ في كنفِ أَنَيةِ وقوعهِ الفعلي فَاعِليةُ الفعل الكلامي.

وبهذا تغدو هذه "الآنِيَةُ" الزّمانيةُ عن "بَعدِيّهَا" ولاحقها عاملًا لسانيًّا حاسمًا، ومحورًا دلاليًا وتداوليًا مِفصَلِيًّا في العملية الكلامية. وفي حال نظره وتحقيقه إمكَانٌ بَيِّنٌ وواسعٌ لامتيازِ جليّ دلالةِ هذا الفعلِ الكلامي وقوّتهِ تِبيانًا وإفادةً دلاليةً، وخاصّة أَنَ الاعتبارِ الابتدائِي بِمعلومِ امتِيازِ قوّةِ الوصفِ مَنطُوقَ سمعٍ آنيّ[3]، عنه حكايةً بَعدِيَّةً من مرسومِ خَطٍّ يُروَى كتابةً أو بالحكايةِ مشافهةً، فهذا هو إذًا الاعتبار الدلالي الأوّل. وأمّا ثانيهِ فَبِمَعلُومٍ آخَرَ من مُعتَبَرٍ ومقتضَى "التّراتبية الحسِّيّة" لِمَسمُوعِ هذا المنطوقِ من

---

[1] دراسات في علم اللّغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986، ص57–58.

[2] المرجع نفسه، ص58.

[3] وكما ذكَرنا فإنّ مرادَنا بالمنطوق هنا مُشتَمَلُهُ من "المُشَاهدَةِ" و"السَّمعِ" آنًا معًا.

"المشاهدةِ" و"السّماعِ"[1] يتحقَّق، وهذا في مُتَبَايِنِ حالِهما من الاجتِماعِ تارةً والإفراد أخرى. ولِكُلٍّ من هذين الاعتبَارين الأوّل والثاني تفصِيلٌ من البيان، هذا نحوه:

فأمّا الأوّل فكثيرٌ تحقيق نظره وجَرَيَانُ درسِهِ على ألسنة ثلّةٍ من اللّسانيين المحدثين خاصّةً، ومنهم جمعٌ من الدّارسين العرب الذين «امتَدّت أنظَارهم إلى ما وراء اللّغة المُستَعمَلَةِ، وحَاوَلُوا الكشفَ عن المعنَى في نصوصِ الفصحَى في إطار معرفتِهم بظروفِ السياق الخارجي إذا أُتيحَت لهم معرفة تلك الظّروف، وربَّما حاولوا "تَصَوُّرَ" هذا السياق وشرح المعنى في ضَوئِهِ»[2].

حتّى إنّهم انتخَبوا لهم عناوين لدرسِ سُبُلِ عَودِ توصِيفِ مُشَاهَدِ هذه الحال الكلامية "الغَائبةِ" توصيفًا لسانيًّا مُتَجَدِّدًا، نحوًا من أقوالهم: "المنطِق الفعلي للكلام"، "المَسرح المَخلوقِ"، "جدَل المنطوقِ والمكتوب"، عَوْدُ بناء "المقام الأصِيل" "للمسرح اللّغوي المفقودِ". والمفتقِر وِفقًا لِمَبدَأ "الحَضرَةِ" للمُشَاهَدَةِ الحسّيّةِ الآنِيَةِ من رؤيَا العَينِ واستِماعِ الأذنِ، مُجتَمِعينِ آنًا معًا في منطوقٍ من الكَلامِ، أَدنَاهُ وأقلُّهُ عنه في مَرسُومِهِ.

إذ كلّما تَبَايَنَتْ آلَاتُ التّوصيفِ اللّساني الحسّي وفقَ تراتبيتِها في قوّةِ الدلالة: رؤيةً، فَسَمعًا، فَخَطًّا آلتُه اليَد، وتباعَدت في التّوصيف الزّمانِي آنِيَّةً عن بَعدِيَّةٍ، كان الاحتِمَالُ بوقوعِ اللَّبسِ في الدلالةِ أكثرَ وَفرَةً، وأَشَدَّ قربًا، وكان امتِيَازِها قوّةً ووضوحًا أَقَلَّ إمكَانًا وأَشَدَّهُ بُعدًا، وما ذلك إلّا لإمكانِ تَقَاصُرِهَا البَيّنِ والأَكِيدِ عن إدراك سمتِ "الأدائِية" و"العمليَة" الدلالية، التي يتيحها ذلك الاعتِبار اللّساني الدلالي الآخرُ بِاجتماعيَة الظّاهرة اللّغوية ممثّلةً في فكرة "سياق الحال" أو "المقام" منهجًا قَوِيمًا وسبيلًا حَسَنًا لإفادةِ دَرسِها وحقيق معانِيها.

وهذا هو السَّمتُ الأساسُ الذي يُحوِجُ "اللّغة المكتوبة" ويُعوِزُهَا عن دَركِ منتهى الوضوحِ الدلالي تَمَامِهِ تصويرًا وتَوصِيفًا خَطِّيًّا بَعدِيًّا للحال الكلاميةِ، مقارنةً بِمُشَاهَدِهَا آنًا وحَضرَةً، نظرًا لافتِقارها وفقدانِها لِ«عنصُرين من عناصر سياق الحال هما: 1– المنطِق الفعلي للكلام. 2– ما يتّصل بالحدث الكلامي من ظروفٍ وملابساتٍ أو ما يُسَمَّى بِـ"المسرَح اللّغوي"»[3].

وإقرارًا بحقيق هذا اللّحظ وصحّةِ هذا النظر، تأتّتْ أهميّة الاعتبارِ اللّساني الدلالي ذاك بِبُعدِ "المقام" أو "الحال السياقيةِ"، والتَّهدِّي بِسَنِي معطياتهِ قبلَ وآنَ الشّروعِ في فعل التّوصيفِ الخَطِّي البَعدِي لِسَابِقِ الحال الكلاميةِ المشاهَدة. وهكذا فإنّ «الاهتمامَ بالمقام أمرٌ لا يختَلف فيه أحدٌ، بل هو ممّا يُصِرُّ اللّغويون

---

[1] و"المُشَاهَدَةُ" و"السَّمَاعُ" في هذه الحال آلَتَانِ حِسِّيَتَانِ، فَلِرُؤيَا البصرِ "المُشاهَدةُ"، ولِاستِماعِ الأُذُنِ "السَّمعُ".

[2] دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص66.

[3] فصول في علم الدلالة، ص134.

المحدثون على مراعَاته، ولكن لا بالصُّورة التي تبنَّاها علماء العربية، وإنّما على وجهٍ آخر. ويتلخَّص هذا الوَجه في أنّ الكَلام مُنعزلًا عن مَسرحِه أو مقامِه ضربٌ من الضَّوضَاءِ، ومن ثمّ وَجَبَتْ دراسته في إطارِ هذا المسرح وفي حدودِه، إذ الكلام في هذا الوضعِ يعيش في بيئتِه الحقيقية التي تُعِينُ الباحث على فهمِه وعلى درسِه كذلك. و"المقام" إطارٌ اجتماعيٌ ذو عناصرَ "متكاملةٍ" آخِذٌ بعضها بحجزِ البعض ... وهذا الكلام في حقيقَة الأمر، ليس إلّا عنصرًا واحدًا من عناصِر المسرح اللّغوي بِأكمَلِه، ولا يتِمّ فهمُه إلّا في هذا الإطار العَامّ بما فيه من شخوصٍ وديكورٍ وعددٍ وآلاتٍ إلخ. وفي هذا المقام ينبغِي ألّا نُهمِلَ حركاتِ الشّخوص وسلوكِها، وما يتبَع الكلامَ أو يصحَبه من حركاتِ الجسمِ وإشَارَاتِهِ وإيمَاءَاتِهِ. وعزل الكلامِ عن هذا الموقفِ الحَيّ يُحِيلُهُ إلى شيءٍ مُشَوَّهٍ مَمسُوخٍ أو شيءٍ جَامِدٍ»[1].

ومَوفُورِ هذا الجَمادِ –كما ذكرنا قبلُ– في احتماليةِ وقوعِ اللَّبسِ الدلالي، هو في منطوقٍ من الكلامِ سَمْعَ أُذُنٍ دونه رُؤيَا عَينٍ، أقلّهُ حَدَثَانًا، وأخفّهُ ضَرَرًا، فما بَالُنَا به في مَرسُومِهِ حكايةً وروايةً. فإنّ مُحتَمَلَهُ هناك لأشدُّ وأَجَلُّ، أو لِنَقُلْ –بمصطلحات هذا البحث– إنّه في "حالي" من السياقِ مُشَاهَدَةً وسَمعًا، أَجَلُّهُ منه في "مَقَالِهِ" رِوايَةً من خَطٍّ، وحِكَايَةً عن مَسمَعٍ، وهذا لحظٌ يُقرِّهُ أُمِّيُ النّاس، فما بَالُنَا بِعَالِمِهِم.

ولذلك ما كان عَجَبًا أن تطالعنا دون مَبلَغِ هذه الغايةِ ومُنتَهَى هذا المُرتَقَى، من إعادةِ بِنَاءِ أصيلِ المقامِ والحَالِ الكلاميةِ رَسمًا حاضرًا عن حَالٍ مشاهدةٍ غائبةٍ، وإصبَاغها من حُسنِ التّصويرِ والتّوصيفِ اللّساني قَوِيمِهِ وتَمَامِهِ ثُلَّةٌ من صعوباتٍ جمّةٍ تتأكّدنَا كَبَدَ ومشقّاتِ هذا التّوصيفِ، والتي ليس أدنَاها افتِقارُ مرسومِ الكلام هذا مكتوبهِ فاعليةَ "أَدَائِيَتِهِ" و"عَمَلِيَتِهِ" السياقية الدلالية التداولية الأوسع التي تذاكرناها مرارًا قبل، والمتَحقّقةِ أساسًا في كنفٍ من النظرِ السياقي الحالي، لأنّ «دلالة الحال قد تُثْقَلُ لنا إذا لم نكن حاضِرين بِفَضلِ الوصفِ الدَّقيق للبيئَة لحظَة القول. وليس ذلك إلّا قَناعَةً بأنّ ما نُشَاهِدُهُ يُسَاهِمُ مسَاهَمةً فَعَّالَةً في إحداثِ الدلالةِ وإثرَائِهَا»[2].

وبناءً على مُعتَبَرِ هذا النظر، فإنّنا مُحتَاجونَ دلاليًا وتداوليًا إلى ضَرورةِ إعادةِ خلقِ وبناءِ "أصيلِ" هذا "المقام" أو "المسرحِ اللّغوِي" المفقود بناءً مُتَجَدِّدًا، ومَنحِهِ من صَحِيحِ هذا التّوصيفِ السياقي تَمَامَهُ ومُنتَهَاهُ من «صُنعِ مَوقِفٍ مُنَاسِبٍ للنّص موضوعِ الدّرسِ، بحيث يكون الموقف المخلوق أقربَ شَبَهًا بالموقفِ الأصلي»[3].

---

[1] دراسات في علم اللّغة، ص57–58.

[2] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص50.

[3] فصول في علم الدلالة، ص134.

وهذا من خلال الاستعانةِ بجملةِ معطياتٍ سياقيةٍ حاليةٍ خارجيةٍ كثيرةٍ، أبرزها ضرورة التعرّف على «كُلِّ ظروفِ هذا النّص: زمانه، مكانه، كاتبه، ثقافَة هذا الكاتب، مناسبَة كتابتِه، والجو العامّ والخاصّ الذي يحِيط بتأليف هذا النّص وكاتبِه. ومعنى ذلك أنّنا قد نكون في حاجةٍ إلى استِشارة علوم التاريخ والأدب والسياسَة والاجتِماع، كما قد يكون من الضَّروري أن نعرِف شيئًا عن عاداتِ بيئة المؤلِّف وتقاليدها. ويمكِننا في كلّ الحالات أن نتصوَّر مَوقِفًا أو مسرحًا حَقيقيًّا، مُستَمِدًّا تَصوُّرَكَ له من واقعِ المواقِف الحيَّة الموجودَة بالفعل أو التي كانت مَوجُودةً في البيئَة المعيَّنة: موقفًا ملائمًا –فيما نتصوَّر– لهذا النّص باعتبارِه وحدةً من عَنَاصِرِهِ المتكامِلة»[1].

كان هذا كلامًا عن أجدَى وأمثَلِ سُبُلِ إعادةِ بِنَاءِ وتوصيفِ مقام الحَالِ الكلاميةِ العَامّةِ الغائبةِ غير المشاهدةِ توصيفًا خطّيًا مكتوبًا بآلةِ اليَدِ، وأمّا توصيفُ منطوقهِ السّمعِي بآلةِ اللِّسَانِ، فإنّ من الدّارسين من يرى أنّ أَوفَى سبيلٍ وأصحَّ منهجٍ لِتَحقِيقِه، إنّما يكون عبر«تطبيقِ ما يسمَّى بفكرة "النّطق الضِّمني" the implication of utterance، ومعنى ذلك أنّنا نلجَأ إلى هذا النّص –بعد وضعِه في مسرحِه المناسِب الذي تصوَّرناه– ونحاوِل نطقَه نطقًا طبيعيًا لا تكلُّف فيه ولا صَنعةً، حتّى "لا نُفقِدَهُ أَصالَتَهُ وحَقيقَتَه". وهذا النُّطق الذي يقوم به الدّارس فيما بينه وبين نفسِه له شروطٌ مُهمّةٌ، منها: أن يكون الدّارس لغويًا مُتَمرِّنًا، وأن يكون متكلّمًا قوميًا بالنسبَة للّغة المكتوبِ بها هذا النَّص، وأن يكون نطق النَّص مستوحًى من نفسِه ومن المسرح المَخلوقِ لهذا الغرض»[2].

وبُلوغُ هذا التّوصيفِ اللّساني مُنتَهَاهُ من وضوحِ الدلالة وصحَّتها، مُوجِبٌ –حُسْنًا وتَمَامًا– دِقَةً وتفصيلًا مُستَفِيضَينِ من التِّبيَانِ لهذا المقام، و«كلّما كان وصف المقام أكثرَ تفصيلًا، كان المعنَى الدلالي الذي نرِيد الوصولَ إليه أكثر وضوحًا في النهايةِ، حين تصبِح كلّ عبارةٍ من عباراتِ النّص واضحةً بما يجلِّيها من القرائِن الحاليَة التاريخيَة والقرائِن المقالية التي في وَصفِ المَقَامِ»[3].

وكما أكَّدنا مِرارًا فإنّه كلّما ازْدَادَ الواصفُ لهذا المقامِ علمًا بدقيقِ معطياتِهِ وخَفِيِ أَبعَادِهِ وجمعِ سِمَاتِهِ، وتَزَيَّنَ أكثرَ بثوبِ الفراسةِ والحِذقِ، كان بُلُوغُهُ من دَركِ تَمَامِ هذا البيانِ الدلالي أَأْمَنَ مَسلَكًا، وأدنَى قُربًا،

---

[1] دراسات في علم اللّغة، ص58–59.

[2] المرجع نفسه، ص59.

[3] اللّغة العربية معناها ومبناها، ص346.

وأَيسَرَ إصابَةً، وكلَّما «كان وصفُ المقام مفصّلًا، كان فهم النَّص أعمَق، والوصول إلى دلالتِه الحقيقِية أكثرَ إمكَانًا»[1].

غير أنّ تَمَامَ هذا التّوصِيف وبلوغه منتَهاهُ من الدّقةِ والصِّحةِ، ما يمكن أن يَبلُغَ بِحَالٍ منزلةَ الكمال التي يحصّلها مبدَأ "الحَضرة" العَينيّةِ المشَاهَدةِ حِسِّيًّا رُؤيَا عينٍ وسَمعَ أُذُنٍ. وتلك حقيقةٌ في الفهمِ وتحصِيل البيانِ تَنَاهَى إليها مبكّرًا فِكر نحاتنا الأوائل في جامعٍ من حكمِهم: «ليس المُخبَرُ كَالمُعَايِنِ»[2]، و«ليست كُلُّ حِكَايَةٍ تُرْوَى لنا ولا كُلُّ خَبَرٍ يُنْقَلُ إلينا يُشفَعُ به شَرحُ الأَحوَالِ التَّابِعَةِ له المُقتَرِنَةِ –كانت– به. نعم ولو نُقِلَتْ إلينا لم نُفِدْ بِسَمَاعِهَا ما كُنَّا نُفِيدُهُ لو حَضَرنَاهَا»[3]. و«لَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمَر، والخليلُ، وأبو الحسن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطَّبَقَةِ والوَقتِ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ المُشَاهَدَةِ وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه "إِشَارَةٌ" لا عِبَارَةٌ، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحْضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ. فهذا حَدِيثُ مَا غَابَ عَنَّا فَلَمْ يُنقَلْ إِلَينَا، وكَأَنَّهُ حَاضِرٌ مَعَنَا، مُنَاجٍ لَنَا»[4].

وقد صار عبد الفتاح عبد العليم البركاوي إلى جامعِ تَرَاتبيةِ حِكَمِ ابن جني النحوية هذه بالشّرح والتّبيانِ، فرأى أنّه قد تَقَسَّمَ "الكلام" باعتبارِ «المقَام أو الأحوالِ المصاحِبة للأداءِ إلى ثلاثَة أقسَام: الأول: ذلك الذي نشاهِد فيه ظروفَ الأداءِ، ونستَوضح فيه من مُشاهَدةِ الأحوالِ ما لا يمكِن تحصِيله من أكابِر العلمَاء إذا غُيّبَتْ عنهم هذه الظّروف. الثاني: ذلك الكَلامُ المَشفُوعُ بروايةِ الحَالِ، وهذا يمثّل "منزلةً وسطَى" بين النّوعِ الأول والنّوعِ الثالث". الثالث: وهو ذلك الكلام المنقولُ إلينا مقطوعًا عن سياقِه ومُجَرَّدًا عن ذِكرِ أَحوَالِهِ وأَسبَابِهِ»[5]. فللأوّلِ إذن آنيةُ المشَاهدةِ حَضرةً حِسّيةً من رؤيةٍ وسمعٍ مُجتَمِعَينِ آنًا معًا، وللثاني من غائبِها منقولُ حالِها الكلاميَة حكايةً ورِوَايَةً، فيما للثالث مقطوعُها جملةً عن هذه "الحَالِ" حَضرَةً وروايةً.

---

[1] فصول في علم الدلالة، ص135.

[2] الخصائص، 246/1.

[3] المرجع نفسه، 246/1.

[4] المرجع نفسه، 248/1.

[5] دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص63-64.

والحقيقة أنّ مُتَقَدِّمَ مقول ابن جني الآنِفِ، لهو على إيجَازه دُرَّةٌ من جوامِع الكلمِ وروائعِ الحِكَمِ النحويةِ التي تقَاربُ وتُدانِي في مكنونِها المعرفي كثيرًا ممّا انتهَى إليه الفكرُ اللّساني الحديث، وهو ينظر فكرة قُوَّةِ "الدلالةِ النحوية" هذه، وامتيازِ بَيِّنِ صحَّتها وصوابِها، وتمام إفادتِها بين آنيَّة الفعل الكلامِي المشاهَدِ عن بَعدِيّهِ حكايةً وروايةً، فهذا هو مُعتَبرُها الأول وقد تحقَّق، وإنّها عنده «لَلمرحَلة القصوَى التي تتحقَّق فيها الإفَادة وتكتمِل بها عناصِر المعنى، وهي حضُور الحَالِ ومُشَاهَدتُهَا»[1].

وكذلك هو اعتبَارها الثاني فرقًا في قوَّة الحال الكلاميَة حَضرَةً: بين مشَاهدةٍ حِسَّيَةٍ جامعةٍ إلى رؤيَا العينِ استِمَاعَ الأذنِ، أو هي بِرُؤيَا البَصرِ –على الأقلِّ– حسبُ مفردةً، وبين من هي بِسَمعِ الأذنِ فقط أخرى موقوفَة. حتّى لقد تَصَايَرَ هذا الحكم مثلًا عربيًّا سَائرًا، ومن أَجوَدِهِ عندهم قولهُم: «يَرَى الشَّاهِدُ ما لا يَرَى الغَائِبُ»[2].

وهكذا إذن يغدو للرّؤيَة الحسيّةِ مُجتَمعةً أو مفردةً –دقّةً في الوصفِ والتّصويرِ– المُعتَبرُ الأوّل الغالب صحّةً في البيانِ، وقوّةً في الدلالةِ والتّبيانِ، وصدقًا في الرِّوايةِ، عنها كفايةُ السّمعِ مفردًا مُحوِجًا مُعوِزًا إيَّاهَا (الرّؤيةُ الحِسِّيَةُ). إذ هي والحال هذه روايةً وحكايةً من مقالٍ فقط، مَطيَّةٌ أكثرُ للكذبِ والهَذرِ زيادةً أو نقصانًا عن حقيقِ كَينُونَة الفعل الكلامِي، وحقيق حَالِهِ المُشاهَدةِ حَضرَةً آنِيَّةً، ممّن يَعجَزُ عن إدراك مُنتَهَى مَبلَغِهَا البليغُ النِّحريرُ، مهما تَعَالتْ بلاغتهُ في الوَصف، وجادَت قريحَته في التَّصوِير.

وكذلك هو رَاوِيهَا وحَاكِيهَا مهما حُكِّمَت ضَوَابطهُ وقوَاعِدهُ دِقَّةً في النّقل والضّبط. إذ يبقَى عجزُه عن إدراكِ منتهى مُشَاهَدِهَا فعلًا وحقيقةً مطلقةً من دِقَّةِ التَّصويرِ، ومُحكَمِ التّوصيفِ حكايةً وروايةً أمرًا مُستَيقَنًا وُرُودُهُ ووُقُوعُهُ، ولهذا كان هذا النَّوع من حكايةِ الحدث الكلامي معزولًا عن سياقِه الحالي «هو منطِقة الخطَأ، وموطِن الزَّلَلِ الذي يقع فيه الباحث اللّغوي عند إرادَة الكشفِ عن المعنَى مُعتمِدًا على عنصرِ المقال وحدَه»[3].

ولربّما احتَملَ هذا الفهم معنى "الشَّفَاعَةِ" الذي تذاكره ابن جنّي في آنِفِ مقولهِ: «ولَيسَتْ كُلُّ حكايةٍ تُرْوَى لنا ولا كُلُّ خبرٍ يُنْقَلُ إلينا يُشفَعُ به شَرحُ الأَحوَالِ التَّابِعَةِ له المُقترِنَةِ بِهِ»[4]. فأكّد بحقيقِ هذا الفهم والحكم مُستَقِرًّا من نَظرٍ مُؤدَّاهُ أنّ «محاولَة تعويضِ دلالة الحالِ بالوصفِ الدَّقيق لا تنجَح كلّ النجَاح، إذ

---

(1) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص63.

(2) معجم الاستشهادات، ص303.

(3) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص64.

(4) الخصائص، 246/1.

رغم الإضَافة والإفادة الحَاصِلتَيْنِ فإنّها لا تبلغُ مستوَى المشاهَدة، وهذا برهانٌ أكبَر على أنّ دلالة الحالِ أقوَى وأَبلَغُ من دلالِة الألفاظِ»[1].

وقد تَمَثَّلنَا ابن جني قريبًا من هذا اللّحظ، واستَدلَّنا على صحِيحهِ بثبتٍ من كلام ابن السرّاج في تعقُّبه على بعض ما تَصَايَرَ إليه أبو إسحاق الزّجاج من ارتِكَابِ طريق الاشتِقاق في نحو قولهم: "رَفَعَ عَقِيرَتَهُ". قال ابن جني: «وقد احتَجَّ أبو بكر عليه بأنّه لا يُؤمَنُ أن تكون هذه الأَلفَاظُ المَنقُولَةُ إلينا قد كانت لها أَسبَابٌ لم نُشَاهِدهَا ولم نَدرِ ما حَدِيثُهَا .. قال أبو بكر: فلو ذَهَبنَا نَشتَقُّ لقولهم: ع ق ر من مَعنَى الصَّوتِ لَبَعُدَ الأَمرُ جِدًّا. وإنّما هو رَجُلٌ قُطِعَتْ إحدى رِجلَيهِ فَرَفَعَهَا ووَضَعَهَا على الأخرَى، ثمّ نَادَى وصَرَخَ بِأعلَى صَوتِهِ، فقال النّاس: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ، أي رِجلَهُ المَعقُورَةَ، قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لستُ أَدفَعُ هذا. ولذلك قال سيبويه في نحوٍ من هذا: أو لأنّ الأَوَّلَ وَصَلَ إليه عِلمٌ لم يَصِل إلى الآخِرِ، يَعنِي ما نحن عليه من مُشَاهَدَةِ أَحوَالِ الأَوَائِلِ»[2].

كما أنّنا لسنا نرى مُرَادَهُ بفعل "الشّرحِ" الآنفِ في نحو موضعه ذاك، غير دقّةِ الحكايةِ توصيفًا وتصويرًا لأصيلٍ من الحال الكلامية أو المسرح اللّغوي المفقودِ غير المشاهَد رُؤيَا العينِ والمُرَادِ عَودُ بنائِهِ. وهي الحقيقة النحوية التي تَنَبَّهَ إليها مُبَكِّرًا سيبويه، فقد ذكَر في معرِض حديثِه عن باب "ما يكون فيه الشَّيءُ غالبًا عليه اسم"، ومن ذلك أنّ «كُلَّ شَيءٍ جَاءَ قد لَزِمَهُ الأَلِف واللّام فهو بهذه المَنزِلَةِ. فإن كان عَرَبِيًا نَعرِفُهُ ولا نَعرِفُ الذي اشتَقَّ منه فإنَّما ذاك، لأنّا جَهِلنَا ما عَلِمَ غَيرُنَا، أو يكون الآخِرُ لم يَصِل إليه عِلمٌ وَصَلَ إلى الأَوَّلِ المسمّي»[3]. قال ابن جنّي: «يَعنِي ما نحن عليه من مُشَاهَدَةِ الأَحوَالِ»[4].

وازدادت الدكتورة عواطف كنوش المصطفى هذا القول فيضًا من البيان، فذكَرت أنّ المرَاد بـ"الأوّل" عند سيبويه هنا هو الشّخصُ «الذي يَعرِفُ السَّبَبَ الذي من أجلِه وقعَت عليه التَّسمِية، والآخَر لم يعرِف السَّبب "لِبُعدِهِ عن الحَالِ". وهذا يدلّ على إدراكِ علمائِنا الأوائل إلى سياقِ الكلام وظروفِ المقام وأهمّيتها في التّواصل البشَري»[5].

---

(1) المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص51.

(2) الخصائص، مرجع سابق، 248/1.

(3) كتاب سيبويه، 102/2-103.

(4) الخصائص، مرجع سابق، 248/1.

(5) الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص94.

وقد زاد ابن جنّي مُستَقَرَّ هذه الحقيقة اللّسانية تأكيدًا وتفصيلًا، فَبَيَّنَ أنّها منهجٌ في فكرنا النحوي ثَبتٌ مُعتَبَرٌ، وعنه صُدُورٌ وتَخرِيجٌ مُلاحَظٌ ومُحَكَّمٌ لكثيرٍ من أحكامهِ وتوجيهاتهِ الإعرابيةِ، فـ«الذي يَدُلُّ على أنّهم قد أَحَسُّوا ما أَحسَنَا، وأَرَادُوا وقَصَدُوا ما نَسَبنَا إليهم إِرَادَتَهُ وقَصدَهُ شيئانِ: أحدهما حَاضِرٌ معنا، والآخر غَائِبٌ عَنَّا، إلّا أنّه مع أدنَى تَأَمُّلٍ في حُكمِ الحَاضِرِ معنا. فَالغَائِبُ ما كانت الجَمَاعَةُ من عُلَمَائِنَا تُشَاهِدُهُ من أَحوَالِ العربِ وَوُجُوهِهَا، وتُضطَرَّ إلى مَعرِفَتِهِ من أَغرَاضِهَا وقُصُودِهَا: من استِخفَافِهَا شَيئًا أو استِثقَالِهِ، وتَقَبُّلِهِ أو إنكَارِهِ، والأُنسِ به أو الاستِيحَاشِ منه، والرِّضَا به، أو التَعَجُّبِ من قَائِلِهِ، وغير ذلك من الأَحوَالِ الشَّاهِدَةِ بِالقُصُودِ، بل الحَالِفَةِ على ما في النُّفُوسِ، ألا ترى إلى قوله:

تَـقُـــولُ –وَصَكَّـتْ وَجـهَـهَـــا بِيَمِـيـنِـهَـا– أَبَـعْـــلِي هـــذا بِـالـــرَّحَى الـمُـتَـقَـــاعِسُ.

فلو قال حَاكيًا عنها: أَبَعْلِيْ هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسِ –من غير أن يذكرَ صَكَّ الوَجْهِ– لأَعلَمَنَا بذلك أنّها كانت مُتَعَجِّبَةً مُنْكِرَةً، لكنّه لمّا حَكَى الحال فقال:" وَصَكَّتْ وَجْهَهَا " عُلِمَ بذلك قوّة إنكارِها، وتَعَاظُمُ الصُّورة لها. هذا مع أنّك سامعٌ لحكَاية الحال، غير مُشَاهِدٍ لها، ولو شَاهَدتَها لَكُنْتَ بها أَعرَفَ، ولِعِظَمِ الحالِ في نَفْس تلك المرأة أَبيَنَ، وقد قيل: ليس المُخْبَرُ كَالمُعَايِنِ، ولو لم ينقُل إلينا هذا الشَّاعر حالَ هذه المرأة بقوله: وَصَكَّتْ وَجْهَهَا، لم نعرِف به حقيقَة تَعَاظُمِ الأمرِ لها»[1].

ويفيض الدكتور عبد النعيم خليل –على هدًى من المقولات اللّسانية الدلالية الحديثة– على مقول ابن جنّي: "أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ معنا، والآخَر غَائِبٌ عَنَّا" بالتّعقِيب والتّفسِيرِ، والكشفِ من منتَهى حقيق المعانِي تلك المستَفادةِ "حَضرَةً" مُشَاهَدَةً، وأُخرَاهَا المُستَفادَةِ "غَيبَةً" مَحكِيَّةً مَروِيَّةً، فيرى أنّ «المعنى الدلالي الكامل ذو شِقَّيْنِ: أحدهما: حَاضِرٌ معنا، وهو الحديث اللّغوي الذي يتمثَّل في التحليل النّحوي والتحليل الصَّرفِي، والتحليل الفونولوجي، والتحليل الصّوتِي. والثاني وهو الذي أسمَاه ابن جني "غَائِبًا عَنَّا". وهو تلك الظّروف والملابَسات التي تحِيط بالحدَث اللّغوي والتي تسَاعد مُسَاعَدةً فعَّالةً في إبراز المعنَى الدلالي الكامل، وقد أطلَق عليه "غَائِبٌ" عَنَّا لأنّه بصدَد الحديث عن النّصوص اللّغوية المنقولة، والتي لم يُشَاهِدْ أحدٌ أحوالَها ولا مُلابَساتِها التي قِيلَتْ فيها، ولذلك فهو يقول: "ولو نُقِلَتْ إلينا لم نُفِدْ بِسَمَاعِهَا ما كُنَّا نُفِيدُهُ لو حَضَرنَاهَا". بمعنى أنّ الحضُور والمشَاهدةَ والوقوف على الظّروفِ الاجتماعيةِ للحدثِ الكلامِي، تُلقي ضوءًا على المعنَى الدلالي الكامِل الذي لا يتوَافر في تلك المجرَّدة منها»[2].

---

[1] الخصائص، 1/245-246.

[2] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص151-152.

ثمّ إنّ ابن جني ليذهب من هذا البيان مدًى أبعَد، وغورًا أعمَق في الإقرار بأهميّة هذا المنهجِ، وحسن الإفادة الدلالية منه، ووَاجبِ الاعتدادِ والاعتبارِ به، سبيلًا نحويًا دلاليًا مَكِينًا وقَوِيمًا لِاستِكناهِ حقيقِ الدلالة النحويةِ، فَيَرَاهُ منهجًا نحويًا مُعتَبَرَ الأَخذِ به، مُعتَدَّ الاحتِكامِ إليه من لدن نحاتنا الأوائل قبل سيبويه، حتّى إنّ مُنيَتَهُ من مُتَأَخِّرِيهم لَحُسنُ اعتِباره، وسَلكُ نهجِ هذا السَّلَفِ في الاعتِدادِ به، والاحتِكامِ إليه لفهم صَحِيحِ هذه الدلالة، ودفعِ مُتَوَهَّمٍ مُلتَبِسِهَا، وترجيحِ مُحتَمِلِهَا، وتَهَدِّي كثيرٍ من التَّوجيهَات الإعرابيةِ على سَنَا ضَيِّهَا، «فَلَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمَر، والخليلُ، وأبو الحسن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطَّبَقَةِ والوَقتِ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ المُشَاهَدَةِ وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرِّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه "إِشَارَةٌ" لا عِبَارَةٌ، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحْضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ. فهذا حَدِيثُ مَا غَابَ عَنَّا فَلَمْ يُنقَلْ إِلَينَا، وكَأَنَّهُ حَاضِرٌ مَعَنَا، مُنَاجٍ لَنَا»[1].

ولربّما كان لنا في فعل "المُنَاجَاةِ" هنا، وما يحتَمله من دلالة "الإسرَارِ" وشِدَّةِ القُربَةِ المكانيةِ متكلّمًا بِمُخَاطَبٍ ما يزيدُ هذه "الحَضرة" المُشَاهَدةَ أهميّةً، بالنظر لما فيها من إمكانٍ آخَرَ أكثرَ سَعَةً، وأعمقَ معرفةً لإدراكِ خَفِيّ بعض المعاني التي يمكن لِحَاضِرهَا المشَاهَد أن يُغنِيهَا مزيدًا من الفهم وحسنًا من تمامِ البيانِ والإفادة، وبخاصّةٍ أن يَقَعَ ويَصحَبَ مَقُولَ الكلام منطوقَه ما قد يُوَافِقُهُ أو يُخَالِفهُ من دلالةِ الإشارةِ أو الحركةِ الجسديَةِ المصاحِبة، وما يمكن أن يَنشَأَ عن ذلك من وفاقٍ وتباينٍ، بل وتعارضٍ في دلالة كُلٍّ منهما على حقيقةِ المعنى النحوي الدلالي المراد.

وتلك ولا ريبَ غَايَةٌ عُليَا وأسمَى ما تُدرَكُ تمامَ الإدراكِ غالبًا، إلّا بصحبةٍ من المشاهَدة الحسّيةِ رؤيَا العينِ تُنظَرُ وتُعتَبَرُ، وما استِماعُ الأذن منها منفردًا بالكَافي وَحدَهُ لإفَادَةِ دلالتها بالكلّيةِ في نحو هذا الموضع ونحو هذه الأحوال، إذ «كان يبلُغ من تأثيرِ عناصرِ الموقفِ الخارجِي في استِعمَالِ اللّغة أنّ سبعين في المائة من درجَة تأثيرِ الكَلامِ في مواقِف الخطَاب مرجِعها إلى ما يكون من النَظرَاتِ المتبَادلةِ عند الحديث. وأنّ قيمَة الدلالة التَعبِيريَة وتأثِيرها يَتَدَنَّيَانِ إلى ثلاثين في المائة حسب، إذا اقتصَر الأمر على مُجرَّد الكلام المنطوقِ»[2].

---

[1] الخصائص، 248/1.

[2] الصورة والصيرورة، ص125-126.

وهذا لحظٌ في اللّسانِ يقرّ حقيقتَه في النّاسِ –كما ذكرنا قبل– عَامِيُّهُم وأُمِّيُّهُم قَبلَهُ نِحرِيرُ عَالِمِهِم بِمُتَغَايِرِ أحوال الكَلامِ وِفقهِ عَمِيقِ وغائِرِ أسرارِه، «وبَعدُ فَالحَمَّالُونَ والحَمَّامِيُونَ، والسَّاسَةُ، والوَقَّادُونَ، ومن يَلِيهِم ويُعتَدُّ منهم، يَستَوضِحُونَ من مُشَاهَدَةِ الأَحوَالِ ما لا يُحَصِّلُهُ أبو عمرو من شِعرِ الفرزدق إذا أُخبِرَ به عنه، ولم يَحضُرهُ يُنشِدُهُ. أَوَلاَ تَعلَمُ أنّ الإنسَانَ إذا عَنَاهُ أمرٌ فَأَرَادَ أن يُخَاطِبَ به صَاحِبُهُ، ويُنْعِمَ استِعطَافَهُ له في نَفسِهِ استَعطَفَهُ ليُقْبِلَ عليه، فيقول له: يَا فُلَانُ، أَيْنَ أَنْتَ، أَرِنِيْ وَجْهَكَ، أَقْبِلْ عَلَيَّ أُحَدِّثُكَ، أَمَا أَنْتَ حَاضِرٌ يَا هَنَاهْ. فإذا أَقبَلَ عليه، وأَصغَى إليه، اندَفَعَ يُحدِّثُهُ ويَأمُرُهُ ويَنهَاهُ، أو نحو ذلك. فلو كَانَ استِمَاعُ الأُذُنِ مُغنِيًا عن مُقَابَلَةِ العَينِ، مُجزِئًا عنه لَمَا تَكَلَّفَ القَائِلُ، ولا كَلَّفَ صَاحِبَهُ الإقبَالَ عليه، والإصغَاءَ إليه ... وعلى ذلك قالوا: «رُبَّ إشارةٍ أبلَغُ من عِبَارَةٍ ... وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أُحْسِنُ أنْ أُكَلِّمَ إنسَانًا في الظُّلْمَةِ»[1].

وهكذا تحقّقننا بفيض هذا النظر، ما لِآنِيَةِ الحَضرةِ المشاهَدة من بالغِ أهميّةٍ في تجلّي حقيقِ المعاني النحوية الدلالية، واستِكنَاهِ خَفَايَا وعميقِ أغوارِها من الأغراضِ والمقاصد الكلاميةِ التي كثيرًا ما ينزاحُ إليها المتكلّم أداءً عَمَلِيًّا بِعبَارَاتِهِ أو إشَارَاتِهِ، أو بِحَاسَّةٍ من خَاصِّ حَوَاسِّهِ رؤيةً بالعينِ، وسمعًا بالأذنِ، في حَالٍ من اجتماعِها أو إفرادِها قوّةً في الأداء والدلالة، والتي كثيرًا ما يتعذَّر دقيقُ الوَصف اللّساني بَعدِيُّهُ روايةً من منطوقٍ أو مرسومٍ، عن إدراكِ مُنتَهَاهَا بالكلّية المُطلَقةِ صِحَّةً وقوّةً وتمامًا في البَيَانِ. وهذا لحظٌ في اللّسانِ سابقٌ اعتِبَارهُ والاعتِداد الوَاسِعُ به في أصيلٍ من درسنا اللّغوي والنحوي العربي، قبل أن يَزيدَهُ الدّرس اللّساني الحديث إقرارًا وتأكيدًا.

المطلب الرابع: تقعيد الأحكام النحوية في ضوء سياق الحال:

الاستِقامة والاستِحالَة نحوًا، والحُسنُ والكذبُ والقبحُ دلالةً، بمثل هذه المعياريةِ امتازَ سيبويه ماهيةَ "الكلامِ المستقيمِ الحسَن" نحوًا ودلالةً عن سائرِ أضربه الأخر: المُستَقيمُ الكذِب، والمُستَقِيم القبِيح، و"المُحَالُ"، "المُحَالُ الكذِب. جاءَ هذا في باب حديثه عن "الاستِقامة من الكلامِ والإحالَة" قال: «فَمِنهُ مُستَقِيمٌ حَسَنٌ، ومُحَالٌ، ومُستَقِيمٌ كَذِبٌ، ومُستَقِيمٌ قَبِيحٌ، وما هو مُحَالٌ كَذِبٌ. فأمّا المُستَقِيمُ الحَسَنُ فقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسِ وسَآتِيكَ غَدًا. وأمّا المُحَالُ فأن تَنقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ فتقول: أَتَيْتُكَ غَدًا، وسَآتِيكَ أَمْسِ. وأمّا المُستَقِيمُ الكَذِبُ فقولكَ: حَمَلْتُ الجَبَلَ، وشَرِبتُ مَاءَ البَحرِ، ونحوه. وأمّا المُستَقِيمُ القَبِيحُ فأن تَضَعَ

[1] الخصائص، 1/246-247.

اللَّفظَ في غَيرِ مَوضِعِهِ، نحو قولك: قد زَيدًا رَأَيتُ، وكي زَيدًا يَأتِيكَ، وأَشبَاه هذا. وأمّا المُحَالُ الكَذِبُ فأن تقولَ: سوف أَشرِبُ مَاءَ البَحرِ أَمْسِ»[1].

فَتَحقَّقَ بمفهوم المخالفة هذا –على قول الأصوليين وانطلاقًا من مفهومِ سيبويه للكلام "المحَال"– أنّ إرَادَتَهُ بِـ"الكلامِ المستَقيم الحسَن" إنّما هو «الكَلام المستَقيم استِقامةً نحويةً ودلاليةً، فالكَلام المستَقيم نحويًا تَتَوزَّعُ استِقامتُه على ثلاثَة أنواع هي: المستَقيم الحسَن، والمستَقيم الكذِب، والمستَقيم القبِيح. فكلّ جملةٍ صحيحةٍ "نحويًا" تعدُّ جملةً مستقيمةً، ولكن الحكم على هذه الاستِقامة بالحسنِ أو الكذبِ يتعلَّق بالمعنَى الذي تُفِيدُهُ عناصِر الجملة عندما تترابَط نحويًا»[2] على مستوى النَّظم والتَّركيب مقالًا، وعلى هدًى أوسعَ من بُعدِ السياق حالًا. إيجابًا لإرادة المتكلِّم وغاياتِ قصدِه من حُسنِ وتَمامِ الإفادةِ، واعتِبارًا به أوّلًا وآخرًا الفاعل الحقيقي للكلام، وأنّه هو الذي «يملِك المعنى الحقيقِي للعبارةِ، وهو الأدرَى بِمقَاصِدِهِ وأغراضِ الكلام، ولذا كان ظَاهِرُ البِنيَةِ وشَكلِهَا من اختِصَاصِه هو دون غيره»[3].

وعلى هذا المعتبر تأتّى لهذا المتكلّم مبدأ "الاختِيار" النحوي الذي يُتِيحُ له –اعتمادًا على سعة الظَاهرة النحوية العربية ومُرُونَتِهَا، وإيجابًا لِمقتَضياتِ الفهمِ مُخَاطَبًا– إمكَانية انتخابِ واجتِباءِ واحدٍ من متعدِّد الأوجه الإعرابية الجَائزةِ، وإعَادةِ تَوجِيهِهَا وتَرجِيحِ محتمِلها وما يتناسَب ومقاصِده الكلامية بِمتَعدّدِ ومُتَباينِ أحوالِها ومقامَات استعمَالها.

وهذا وِفَاقًا ومقولة "الجواز الإعرابي" الذي تتِيحُه وتبيحُه نظرية "الاحتِمالاتِ الإعرابيَة"، وذلك أنّنا «كثيرًا ما نرى النحاة يَجرُونَ وراء المعاني التي يُبِيحُها التَّركيب ويُجِيزُها الإعراب في العبَارة الواحِدة، فَيُقَلِّبُونَ القول على كلّ وجهٍ يحتمِله التّركِيب وتُجَوِّزُهُ عَلاماتُ الإعرابِ، ويؤدِّي إليها حسنُ بَصرٍ بسياق الكلام وتوجِيه المعاني، فَمَا من رأيٍ أو إعرابٍ إلّا وكان وَرَاءَهُ معنًى يؤدِّي إليه ويَستقِيم به. على أنّ تعدَّد الأوجه في حقيقتِه ليس غموضًا، ولا تَلبِيسًا ولا قُصُورًا في التَّفسِيرِ النحوي، بل قد يكون ثراءً وخصوبةً في البناء اللّغوِي وقدرةً على تعدُّد العطَاء الذي يتنوَّع بتنوُّع التّفسير، لأنّ المُعَوَّلَ في اختيَار أحد التّفسِيرين على الآخر يكون على فَهمِ السياق والمعنى الذي يُحَدِّدُهُ. إنّ نظرية الاحتِمالاتِ الإعرابيةِ هي في الحقيقة نظريةٌ في تعدُّد أنواع التّراكيب الممكِنة، ومن الواضح أنّ كلّ تركيبٍ يتميَّز بخصائِصه الدلالية وتعدُّد المعاني الإعرابية ... ومن ثمّ فإنّ التَّعبيرَ الوَاحدَ في المقامِ الواحدِ، لا يُمكِنُ بحالٍ أن يُقبَل فيه وَجهٌ واحدٌ

---

[1] كتاب سيبويه، 1/25–26.

[2] النحو والدلالة، ص66.

[3] في اللّسانيات التداولية، ص220.

من الإعراب، ذلك الوجه الذي يقتَضيه ذلك الموقف وما تتطلَّبه ملابساتُ الحال، فإذا ما تعدَّدت وجوه الإعرابِ كما يفعل النحاة أحيانًا، اقتَضى ذلك في الحَال تعدُّد المواقف وتعدُّد المعنى كذلك، ومن ثمّ فلا تناقض بين صنِيعهم هذا وبين قولهم: يَختَلفُ الإعرابُ حسب اختِلافِ المعنَى، لأنّهم يخصِّصون – بالفعلِ– كلَّ إعرابٍ لِمَعنًى»[1] يروم المتكلّم تحصِيله وإصابَته، تحقيقًا لوظيفتهِ وغايَته التداولية الأساس من الإبلاغِ والتواصُل وإصابَة حُسنِ الفَهمِ والإفهامِ، والتي تصبحُ معها «غَايَةُ الشَّكلِ المُختَارِ للتَّعبيرِ مُوَافَقَةَ حال المخاطب والسَّامِعِ تَحقِيقًا لمَطلبِ الإبلاغِ فيه»[2].

وقد تبدّت معالم هذه الحقيقة النحوية ماثلةً بجلاءٍ عند سيبويه، الذي كثيرًا ما نراه «يَنفُذُ إلى إدراك العلاقة بين اختيارِ إحدى صورٍ جائزةٍ في تركيبٍ نحويٍ واحدٍ، واختِلاف أحوال المتكلِّم في موقفِه من عناصِر ذلك التّركيب ... وواضحٌ بذلك أنّه تَنَبَّهَ إلى أثر المتَغيّراتِ الخارجيةِ كالمتكلّم وموقفِه الخاصّ من كلٍّ من العنصرَين في اختيارِ أحد وجهَين جائزَين في مقياس النحو. وواضحٌ بذلك أنّه يرسم لأبنَاء اللّغة أن يُسَاوِقُوا بين المتغيّراتِ الخارجيةِ والوجوهِ الجائزةِ المناسبةِ عند استعمالِ اللُّغة. وقد طَرَدَ سيبويه هذه العلاقَة على نحوٍ يدلّ على أنّها كانت قائمةً في نفسِه جزءًا من منهجِه النحوي ... وواضحٌ أنّه يُحَاكِمُ التَّعبير اللّغوي إلى ملابسَاته الخارجية، فينظر في حال المتكلِّم ويجعَله فيصلًا في الحكم النحوي جوازًا ومنعًا، ويكون هذا الفرق قائمًا على حقيقةٍ خارجيةٍ»[3] قد تُنَافِي وتعارِض بحقيقة دلالتِها المشاهَدة – أحايينَ كثيرةٍ– تمامَ استقَامة دلالتها التّركيبيَة الشّكليَة، ليغدو معيَار التَّحكِيمِ والتَّصحِيحِ والتَّصوِيبِ الآنَ ذَا بها قائمًا، وعليها مستنِدًا، وضابِطه حَاكِمًا «فَيصَلًا في تحدِيد الصَّواب والخطَأ يجاوِز المعيَار الشَّكلي»[4].

ولذلك ما كان يَضِيرُ نحاتنا في هذا المقام أن يُخالِفَ منهجُ "الاختيارِ" هذا –في إطار المسموح من قوانين النحو ضَرُورةً– بعض قواعِدهم وأحكامِهم النحوية التي كثيرًا ما يُعَادُ تخرِيجها وتوجِيهها وفقًا لمقاصد المتكلّم، لأنّ هذا «الاختِيار الشّخصِي للمتكلّم هو مصدرٌ لمخَالفة القاعدة في هذه التَّراكيب، إذ

---

[1] ضوابط الفكر النحوي، 2/414–415. بتصرّف.

[2] الصورة والصيرورة، ص131.

[3] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص93–94. وينظر الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص324–325.

[4] الصورة والصيرورة، مرجع سابق ص137.

إنّ بإمكانِ النحوي ملاحَظة اختِلافِ اختيارِ المتكلّم عن البدائِل المتّفِقة مع القَاعدة اللّغويةِ»[1] على مستوَى بنيتها الشّكلية التّركيبية الداخلية، ومن ثمّ إعَادة محاكمتِها وتَعليلِها وتوجيهِها المُتَجدّد استقامةً وإحالةً، صِحَّةً وخطأً على هدًى من نَظَرٍ نَحوِيٍ دلالي أَوسَعَ يُسَاوِقُ بينها وبين بُعدٍ آخَرَ خارجيٍ للحال السياقية، ومقتضياتِ الاستِعمال النحوي، ومُوجِبَاتِهِ من تَمَامِ حسن الإفادةِ الدلاليةِ وامتِيازِها حسنًا وكذبًا وقبحًا.

وهو لحظٌ اعتبَره وتمثّله سيبويه جليًّا في فهمه المتّسعِ للظاهرة النحوية وبنيانِ قواعدها، ومن يتحقّق كتابه يُلفِهِ «يَعرِض لأنماطَ مُتَعَارفةٍ في الاستعمالِ. فلا يكتَفي بأن يُخرّجَ لها معانيها النحوية. بل يمضِي يُفسّر هذا التّلازمَ التّركيبِي بين عناصِرها. ويَحتكِمُ في ذلك إلى مدلولاتِ هذه الأنمَاط عند أبنَاء اللّغة، فيلاحِظ أنّ هذه المدلولاتِ في مقتَضياتها الخارجيةِ مركّبةٌ، وأنّها تَستَلزمُ في التّعبيرِ عنها "مُرَكَّبًا" من العناصر اللّغوية ... ويبلغ سيبويه من اعتبَار موقف الاستِعمال أن يجعَله فيصلًا في الحُكمِ بصحَّة التّراكيب النحوية وخطئِها. ومن ذلك أنّك تراهُ يقف إلى الجملة الواحِدة فيحكم عليها في موقفٍ من الاستِعمال بأنّها "خَطَأٌ"، وفي موقفٍ من الاستِعمال آخرَ بأنّها "صوابٌ". وهذه الجملة لو اكتَفى فيها بالنظرَة الشّكلية الذّاتية، جُملَةٌ نحويةٌ جائزةٌ. ولكنّ اللّغة عنده لم تكن تنفكُّ عن ملابساتِ استِعمالِها، ومَقاييسُ اللّغة عند تُستَمَدُّ من معطيات النّظام الداخلي للبناء اللّغوِي، كما تُستَمَدُّ من معطَيات السياق الاجتماعي التي تكتَنفُ الاستِعمال اللّغوِي»[2].

وهي الحقيقة النحوية التي فَقِهَهَا تمامَ الفقه مبكّرًا جدًّا سيبويه، وهو النهج القيّم القويم الذي سَارَ على هَديِهِ جَمعٌ وَاسِعٌ من النحاة والدّارسين المحدثين بعده، ممّن تأكّدتهُم مَرَّةً أخرى أهميّة الاحتِكامِ في درسِ الدلالةِ الشّكليَة الداخلية للتّراكيب النحوية، إلى معطياتِ الحال السياقية الخارجيةِ بمتعدّدِ تمظهراتها الاجتماعية والنّفسيّة والطبيعية و... قبل الصّدعِ والصُّدورِ بِمُطلَقِ الحُكمِ النحوي على بنيةِ هذه التّراكيب استِقامةً أو إحالةً، ودِلالَاتهَا حسنًا أو كذبًا أو قبحًا. لأنّ «معرِفةَ كَمٍّ من المعلومَات الاجتماعية أمرٌ ضروريٌ لتَجنُّب التّصوّرَات الخاطِئة بأنّ اللّغات أنظِمةٌ مُحكَمةٌ كَامِلةٌ من القواعد مُغلقَة على ذاتِها، وقد انتَقلَت تلك الفرضِيّة إلى مجَال الأحكَام الخاصّة بالنحوية Grammaticality ، وأحكام التّكوين Well-Formedness، ودرجة القبول Acceptability، حيث إنّها لا تعكِس خصَائص تَراكِيبٍ بِعينِها فحسب، بل

---

[1] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع. 20، شوال1421هـ-يناير 2001، ص314.

[2] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص323-324.

تعكس أيضًا الخلفيَة الاجتماعيَة، ولا يمكن أن تكون الجملَة صَحِيحَةً من حيث السياق اللّغوي دون أن تكون لها صحَّتها في سياقِها غير اللّغوي، أو بمعنًى آخر دون مطابَقة التَّراكِيبِ اللّغوية لِلمُصَاحبَاتِ السياقيَة غير اللّغويةِ»[1] المحيطة والحافَّة بفعله الكلامي، والمسَاهمَة وإيَّاهَا في تجلِّي وبيان حقيق المعاني النحوية الدلالية، ورفع ودفع حُجبِ الشَّكِّ والوَهمِ التي قد تظَلّ غَامِضَةً مُلتَبِسَةً على المخاطَب، فما يدرك معها غايَة الفَهمِ والإفهَامِ التي يتوخَّى المتكلّم إصابتَها فيه.

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص663.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

عناصر سياق الحال

في نظرية النحو العربي

الفصل الثالث: عناصر سياق الحال في نظرية النحو العربي:

المبحث الأول: عناصر "سياق الحال" نحويًا: الأهميّة والسّمت الدلالي التداولي:

المطلب الأول: عناصر سياق الحال: الأهمية النحوية:

يجمع الدّارسون للظاهرة النحوية العربية على أنّ لها سَمتًا لسانيًا اجتماعيًا دلاليًا وتداوليًا واضحًا، سَمتٌ يُجاوِزُ في أُطُرِ تصوّره لحقيقة هذا النحو –كما ذكرنا مرارًا وتكرارًا– كثيرًا ممّا شَابَهُ من ضَيّقِ مفهومِه من شكليّةٍ تعليميّةٍ معياريّةٍ صارمةٍ جوفاءَ لازمته أمدًا طويلًا، أمدٌ ما تَصَيَّرَتْ معه أذهَان وأفهامُ بعض النحاة إلى غير هذا الفهم المُنقَاصِر، على مُستَشكِلٍ من مَسائِلِهِ يُقَرُّ، وتَنَاءٍ عن نَبعِ فيض جمَالياتهِ يُلحَظُ ويُعتَبَرُ.

ولو أنّ بعض هؤلاءِ النحاة أَوسَعُوا في فهم حقيقتِه قليلًا بَعدُ، ودَنَوا خطوةً إلى ضوابِط أصولِه ومعانِيه بمزيدٍ من الدّرس والتّحقيق، فَتَبَيَّنُوهَا واستَرشَدوهَا واسعَ الفهم، وتهادوا إلى مناهج درسه وتحليله بوافرٍ من فقهٍ ورشادٍ، لَوَجَدُوا وأَلفُوا أصالةً أنّ هذا «التَّحليل النحوي ظَنِّيٌ في طبِيعته، مُحتَملٌ في تفسِيراته، مفتَرضٌ في أحكامِه، ويدلّ على ذلك اختِلاف التحلِيلات النحوية لتركيبٍ واحدٍ تبعًا لاختِلاف فهم النحاة للموقف الخطابِي له، وقد ورد عن علماء النحو ما يُفِيدُ احتِمالَه لِلظَنِّيَةِ»[1].

ولَتَحَقَّقَهُم وتأكّدهم آنَئِذٍ من فَدَاحَةِ خَطَئِهِم في فَهمِ حقيقته، جَسَارَةُ ما إليه قد تَصَايَرُوا، وما به أمدًا مَديدًا تَقَاوَلُوا، وما عليه مُطلَقًا قد حَكَمُوا، ولو أنّهم أَمعَنُوا النظر مليًّا في درسِ معانِيه خطابًا، لَأَلْفَوهَا أساسًا ذات طبيعةٍ اجتماعيةٍ، ومنهجٍ تداوليٍ عمليٍ، ووظيفةٍ إبلاغيةٍ تواصليةٍ، ولَتَأَكَّدَهُم واسْتَيقَنَهُم حينها أنّ أئمتهم الأوائل «قد فَطِنُوا إلى العناصِر اللّغويَة التي تُعِينُ على تحدِيد الدلالِة كطبيعة جرسِ الكلمة، أو بنيتِها الصّرفية أو النحوية، ووَقَفُوا مليًا على طبِيعة النّظام الذي تُصَاغُ فيه الجملة اللّغوية، وهنا نكون مع السياق اللّغوي. وبما يَكتَنفُ هذا السياق من ملابساتٍ خارجيةٍ تشمَل موقِف المتكلّم، وحال المخاطَب، والمتغيِّرات التي يجرِي فيها، وهنا نكون مع السياق الحالي»[2].

وحسبنا بريادةِ سيبويه لهذا المنهج المُتَّسِعِ في فهم حقيقة هذا النحو، أن نَرَاهُ «يقِف إلى تَرَاكِيبَ مَخصُوصةٍ فَيَرُدّهَا إلى أنمَاط لغويةٍ مُقَرّرةٍ، ويقدِّر ما يكون عَرَضَ لها من الوِجهة اللّغوية الخالصَة من حذفٍ أو غيره، وفق نظرةِ العامل. ولكنّه لا يقِف عند ذلك، بل يتّسع في تحلِيل التّراكِيب إلى وصفِ

---

[1] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص303.

[2] علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص285–286. وينظر اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، ص164.

المواقِف الاجتِماعية التي تُستَعمَلُ فيها، وما يُلابِسُ هذا الاستِعمال من حَالِ المخاطَب، وحال المتكلِّم، وموضوع الكَلام. وقد هَدَاهُ هذا الاتِّسَاعُ إلى استِكناهِ البنية الجوّانِية للتّركِيب النحوي، ورسمِ خطوطٍ هاديةٍ في تعلُّم العربية تَعَلُّمًا يَضَعُ كلّ تَركيبٍ موضِعه، ويَعرِفُ لكلّ مَقَالٍ مَقَامَهُ»[1].

ولعلّ هذا ما يجزم النظر ويَستَيقِنُهُ بأنّ جمعًا كثيرًا من هؤلاءِ النحاة الروّاد ما كانوا أبدًا «بَعِيدِينَ عن دراسَة المعاني في تحلِيل "الجمل"، بل إنّ منهم من كان على صِلةٍ وثيقةٍ بـ"معانِي الكلام" وبأغراضِ الأسلوبِ ومقاصِده، وبِطُرقِ وأحوالِ الاستِعمال اللّغوي، وبطبِيعة العلاقَة بين المتكلَّمين والمخاطَبين، وبملابسَات الخطاب ودلالتِه وأغراضِه، ولم يكن نحوهم كلّه "نَحوًا شكليًّا خالصًا"، إذ لم تكن عبقريَة نحوهم أنّه يفصِل فصلًا صَارِمًا بين الشَّكل البنيوِي للجملَة وبين مقامَات وأحوَال استعمَالات الجملة كَخِطابٍ تواصلِي، كما يصوّره بعض الباحثين المعاصِرين. بل لعلّ من مظاهِر العبقرِية عند بعضِهم أنّهم لم يفهَموا من اللّغَة أنّها مَنظُومةٌ من القواعِد المجرَّدة فحسب، وإنّما فَهِمُوا منها أيضًا أنّها "لَفظٌ مُعَيَّنٌ" يؤدِّيه "مُتَكَلِّمٌ مُعَيَّنٌ" في "مقامٍ مُعَيَّنٍ" لأداءِ "غرضٍ تواصلِي إبلاغِي مُعَيَّنٍ". ولذلك جعلوا من أهدافِ الدراسة النحوية إفادَة المخاطَب معنَى الخطاب وإيصَال رسالةٍ إبلاغيةٍ إليه ... وكلّ هذا يعنِي أنّهم درسُوا اللّغة دراسةً وظيفيةً تداوليةً»[2].

فتأكّد بجليِّ هذا الفهم، أنّ إصابَة أهدافِ الدراسة النحوية دلالةً وتداولًا، مَوقُوفةٌ أخرى –ولا ريب– على شرطِ توَافر رُكنَيْ التخاطُب الأَسَاسَينِ من "المتكلِّم" و"المخاطَب"، باعتِبارِهما عِمَادَا عناصِر الحال السياقية أجمَع اللّامتناهية عددًا، حيث «لا يمكِننا أن نَبنِي تراكيبَ صَحِيحةٍ نحويًا لكنَّها بمعزلٍ عن السياقَات الخارجِية للمتكلِّم والمخاطَب»[3].

والتي بها وعبرَها –غالبًا وفي بعدِها الدلالي الخارجي الأوسَع– يَتَدَاعَى واسعُ الفَهمِ لمَدلولِ "الخطَاب النحوِي" لِاستِكنَاهِ خَفِي وحقيقِ "المعانِي النحوية"، وإدراكِ وتَحصِيلِ وإفادةِ منتَهى جمالياتِ أغراضِها ومقاصِدها النحوية الكلاميَة. هذه المعاني التي أمكَن لنحاتنا الأوائل تَصنِيفُها وتحدِيدها وضبطُها «بِضَوابِطِهَا لتؤدِّي دورَها في إيضَاح المعنَى المرَاد، كلّ ذلك بملاحَظة الأبعادِ الخارجِية التي تحِيط بالعمليَّة اللّغوية، وتحدِّد المواقف الاجتماعِية وأحوَال المتكلِّمين، ومقاصِدهم وغايَاتِهم، وأحوَال السّامعِين،

---

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص88.

(2) التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص174–175.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، نصر الدين صالح سيّد، ص666.

والمواضِع التي يدور حولَها الكلام، من نَفيٍ، أو استِفهامٍ، أو إخبَارٍ، أو نِدَاءٍ، أو تَعَجُّبٍ، أو مَدحٍ أو ذَمٍّ ...»[1].

وكلّ هذا كما قلنا مبنيٌ وموقوفٌ على فهمٍ ووعيٍ نحويٍ مُتَّسِعٍ وعميقٍ يجاوزُ في فهمه وتحلِيله وتفسِيره للدلالة النحويَة أُطُرَ "الكلمَة" المُفرَدةِ وجدَل العامِل والمَعمولِ ودلائليةَ العلامَة الإعرابية الضَيِّقةِ، إلى أفقٍ أَبعَدَ وأَشمَلَ منه يتَّخذ من "نحوِ الجملة" أدنَى مُستَوَيَاتِهِ في التَّحليل، لِيَرقَاهَا ويمتَدّها أعلَى إلى "نحوٍ نصّيٍ" أوسعَ يكون فيه تجلِّي تَمثُّلاتِ هذه العناصِر الحالية وتأثِيراتها وصورِ متغيّراتها الدلالية أكثرَ حضورًا، وأشدَّ وضوحًا.

مُؤَكِّدًا في كلّ مستوًى من مستَويات الارتِقاء هذه تلك الحقِيقة اللّسانيَة الأساس، التي مُؤَدَّاهَا أنّ «النّظام اللّغوِي نظامُ إفادةٍ لِتبلِيغِ أغراضِ المتكلِّم للمخاطَب، وهما رَكِيزةٌ أساسيةٌ فيه لا يمكِن عزلُه عنها، إذ لا يمكِن أن تُفهَم النّصوص ما لم يُعرَف قصدُ قائلِها والفائِدة التي يجتَنيها السَّامع، لأنّ هَمَّ المتكلِّم أن يُبَلِّغَ أكبرَ عددٍ مُمكِنٍ من الفوائِد بأقلّ عددٍ مُمكِنٍ من الجهُود. ولا شكّ في أنّ الجملة العربية خاضِعةٌ لِمنَاسبَاتِ القول وللعَلاقةِ بين المتكلِّم والمخاطَب، ولا يَتِمُّ التَّفَاهُمُ في أيَّة لغةٍ إلّا إذا رُوعِيَتْ تلك المناسبَات، وأُخذَت العلاقة بين أصحابِها بِالحسبَان»[2].

وهذا وِفَاقًا والعُرفِ اللّساني النحوي الدلالي السيَاقي الأعَمّ القاضِي بأنّ «لكلّ كلامٍ ظروفًا ومناسباتٍ، ويعرِف المتكلّم كما يعرِف السّامع ما تتطلَّبه هذه الأمور من تعابيرَ لغويةٍ، فليست اللّغات مفرداتٍ ترِد في المعاجم، ولا جُمَلًا منفصلةً منعزلةً تُدَوَّنُ في الصُّحف، وإنّما الأصل في كلّ لغةٍ أن تكون في صورةِ كلامٍ يتَّصل اتّصالًا وثيقًا بالمتكلِّمين والسّامعين، فهم أَعرَفُ بمواضِعه وملابسَاته، لا يَشُقُّ عليهم تمييزُ الفاعل من المفعول في أَيِّ كلامٍ على ضوءِ تلك الظروفِ والملابساتِ»[3].

وضَربٌ من تمثُّلات هذه العلاقة النحوية بين "المتكلِّم" و"المخاطَب/السَّامع"، و"العلائقِ المشتَركة" بينها، ناهِيك عن سائِر ملابسَات الحال الكلاميَة الحافَّة بهما والمساهِمة وإيَّاهما –قوةً أو ضعفًا– في تجلِّي صحيحِ "المعاني النحوية" المُرامَة والمُجتَباةِ، هي ما سَيَقودُنَا إلى بيانها وتِبيانها حادِي نظرنا الآن.

المطلب الثاني: عناصر سياق الحال: تعدادها وسَمتُهَا الدلالي التداولي:

---

[1] علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص288.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص56–57.

[3] من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص232.

تَدَاعَى البحث اللّساني قديمه وحديثه إلى عناصر الحال السياقية حصرًا وتِعدادًا، ذِكرًا وبَيَانًا، وخَلصَ منها بعد طول تحقيقٍ وتمحيصٍ، إلى أنّها تندرج ضمن أُطُرٍ عامّةٍ ثلاثةٍ أساسةٍ ذات تأثيرٍ فعّالٍ في فهمنا للحدث اللّغوي، والتي قوامها: «1- شخصِيّة المتكلِّم والسّامعِ وتكوِينهما الثقافي، وشخصِيات من يشهَد الكَلامَ من غير المتكلِّم والسَّامع -إن وُجِدُوا- وبيان ما لذلك من علاقةٍ بالسّلوكِ اللّغوِي، ودورهم أيَقتصرُ على "الشُّهود" أم يشارِكون من أَنٍ لِأَنٍ بالكلامِ، والنّصوص الكلامِية التي تصدر عنهم. 2- العوامِل والظواهِر الاجتماعِية ذات العلاقة باللّغةِ والسّلوك اللّغوي لمن يشارِك في الموقف الكلامِي كحالةِ الجَوّ إن كان لها دخلٌ، وكالوضعِ السياسي، وكمكَان الكلام الخ. وكلّ ما يطرَأ أثناء الكلام ممّن يشهَد الموقف الكلامِي من انفِعالٍ أو أيّ ضربٍ من ضروبِ الاستِجابةِ، وكلّ ما يتعلَّق بالموقف الكلامِي أيًّا كانت درجَة تَعَلُّقِهِ. 3- أثر النَّص الكلامي في المشترِكين، كالإقتِناعِ، أو الألم، أو الإغراءِ أو الضَّحك الخ»[1].

وتَتَّسِعُ هذه الأطر الثلاثة بدورِها إلى ثلّةٍ من عناصر أخرى فرعيةٍ وثانويةٍ مُتعدِّدةٍ لا مُتَنَاهيةٍ أهمّها:

1- القرائِن الحالِية، وأنمَاط الوقائِع المحيطَة بالمقال اللّغوي.

2- الحالة النّفسيَّة أو العاطِفية لأطرَاف العمليَّة اللّغوية، وهنا نكون مع السياق العاطِفي، والدلالاتِ الإيحائِية أو الضِّمنيَّة.

3- مدى تعلُّق النّص الذي بين أيدينا بما سبَقه من نصوصٍ، بل يجب ملاحظَة الجمل السَّابقة واللَّاحقة التي تحِيط بالنَّص الذي يُرَادُ فهمُه.

4- مكَان الكلام، وجنس المتكلِّمين، وجنس من يشهَد الموقف الكلامِي.

5- التارِيخ، أو الزّمن الذي تَجرِي أو جرَت فيه العملية اللّغويَة، فالتاريخ جزءٌ من فعل السياق في تحدِيد الدلالة.

6- قناة التّواصل شفهيةً كانت أو كتابيةً، أو إذاعيةً، أو تلفازيةً.

7- الأبعَاد اللّغوِية الثقافية المتعدِّدة، سواء كانت ثقافيةً مَحضَةً، وهنا نكون مع السياق الثقافي، أو اجتماعيةً (السياق الاجتماعي)، أو دينيةً (السياق الدِّيني)، أو سياسيةً أو بيئيةً، ...

8- نوع الخطاب الذي يحمِله النّص اللّغوي، كأن يكون خِطَابًا قَضائيًا، أو فَنِّيًا، أو سياسيًا، أو دعائيًا.

9- طبيعَة النّص وغايَته المتوخَّاة في المشترِكين، إقنَاعًا، أو إغرَاءً، أو سُخرِيةً، أو تَجرِيحًا، أو جَذبًا ...

---

[1] علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، ص311. وينظر علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة وأخرون، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1989، ص53. والسياق والدلالة، ص53.

10– الإشارَات المصاحِبة للعمليَة الكلامِية، كالإشَارة بالطَّرف أو الحاجِب، أو اليَدَينِ، أو الرّأس، وغير ذلك من الجوارِح[1].

والحقيقة أنّه ما لِجَمعِ هذه العناصِر عَدَدًا حصرٌ يَوقَفُ على مُنتَهاهُ، بل حسب هذا "التَعَدُّدِ واللَّاتَنَاهِي" لها سَمْتًا يُقَرُّ ويُعتَبَرُ، إذ هي جملةً «قَرَائِنُ أَحوَالٍ من إِشَارَاتٍ ورُمُوزٍ وحَرَكَاتٍ وسَوَابِقَ ولَوَاحِقَ لا تَدخُلُ تحت الحَصرِ والتَّجنِيسِ، يَختَصُّ بِدَرْكِهَا المُشَاهِدُ لها»[2].

إلى مثل هذا الحكم انتهى مُبَكِّرًا وأَقَرَّ صريحًا درسنا الأصولي، حين أكّد على أنّ هذه العناصِر «لا يمكِن حَصرُهَا في جِنسٍ، وضَبطُهَا بِوَصفٍ»[3]. وقد أفرزَ تعدُّد هذه العناصِر تعدّدًا آخرَ في مَسَاقاتِ هذا الضَّرب من السياق الحالي ذاتِه، فهو بهذا السَّمتِ الدلالي «مُتَعدِّدٌ بحسَب حال المتكلِّم والسَّامع والظروف المحيطَة من زَمَانٍ ومَكَانٍ ومُجتَمعٍ .. إلخ»[4].

ونحوًا من سَمتِ التِّعداد والحَصرِ هذا، سَمتُ "التّغايرُ والتّداخُل" لها أخرى سَمْتًا مُلازمًا يُلحَظُ ولا يُحفَظُ، وبحقيقِ هذا اللّحظ عبارتهم: «أمّا الأحوَال فَلَا سَبِيلَ إلى ضَبطِها تَجنِيسًا وتَخصِيصًا»[5]. وإلى صحيحِ مُستَقَرّ صريح هذا الحكم الأصولي السياقي الحالي المُتقدِّمِ عناصرَ وأحوالًا كلاميةً، ما انتهى إليه أيضًا نظر بعض اللِّسانيين المحدثين ممّن استَيقنَهم أنّ هذه الأحوال أو «المقامَات الاجتمَاعية لا تخضَع للتّقعيد والضَّبط كما يخضَع تقعِيد الأنظِمة اللّغوِية. ولكن الباحث مع ذلك يستطِيع أن يصِل إلى أنواع منها، وأن يرصد ما يُستَعمَل من "مَقَالٍ" في كلّ "مَقَامٍ" بحسب العَادة، دون أن يَدَّعِي لارتِباطِ هذا المقَال بما نُسِبَ إليه من مَقامٍ أَيّ نوعٍ من أنواعِ الحتميَّة»[6].

ولئن استَقَرَّ البحث اللّساني الحديث في محَاولتِه لِحَصرِ وتَعدِيدِ هذه العناصر الحالية نحوًا من حكم الإطلاق واللّاتناهي الأصولي واللّساني هذا، فإنّنا صَائِرونَ أيضًا ولا ريبَ إلى مثلِهِ في أصيلٍ من درسنا النحوي العربي، الذي وإن تَقَاصَرَهُ النظر عَدًّا وإحصاءً لها، فإنّ هذا ما ينفي بحالٍ إعمَاله التّحقيق في

---

(1) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص264–265 بتصرّف.

(2) المستصفى من علم الأصول، 23/2.

(3) المرجع نفسه، 115/2. بتصرّف.

(4) السياق غير اللغوي والنحو، ص668.

(5) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2002، ص264.

(6) اللّغة العربية معناها ومبناها، ص42.

أكثرها دورانًا وجريانًا على ألسنة نحاتنا الأوائل. وهذا ما نروم ونبتَغي هاهنا حسنَ تَقَصِّيهِ واستِيضَاحِهِ الجلِيّ عندهم نحوًا من هذا البيان.

المبحث الثاني: عناصر "سياق الحال" نحويًا: ثلاثية الأركان: المتكلّم، المخاطَب، العلائق المشتركة:

المطلب الأول: المتكلّم في الخطاب النحوي العربي:

1. المنزلة والأهميّة النحوية:

بِانتِفاء وُجُودِهِ وحَضرتِهِ انتفاءُ فعل الخطاب بالكلّيةِ، كذلك هو "المتكلّم" في تداولية الخطاب اللّساني رفعةً في المنزلة، وبالغًا من أهميّةٍ. ذلك أنّ اللّغة في أصلِ وظِيفتها اللّسانيّة إنّما «وُجِدَتْ لِأَجلِ المُتكلِّمِ لأن يُعبّر بها أفكاره. فلمّا كانت اللّغة وسيلةَ التّعبيرِ عن الأفكارِ، وهذه الأفكَار ناتِجةٌ عن المتكلِّم، إذن يمثِّل "المتكلِّم" محورًا أساسيًا من محاورِ العملية اللّغوية، ذلك أنّ النّزوع لإنشَاء النّص، أو الشّروع في الكلام، إنّما يكون من مُتكَلِّمٍ ويخضَع بالدّرجة الأولى لِمرَادِهِ وغَرَضِهِ»[1].

ومُعتَبَرًا بِبَالِغِ أهمّيتِه هذه في تحقيق فاعلية الفعل التواصلي، ما عاد عَجَبًا إذن أن يُوسَمَ هذا المتكلّم «بأنّه مَلِكُ عملَية الكلام»[2]. وإنّ لِكُلِّ دقيقٍ مُتَنَاهٍ من مُتَغايِرِ أحوالهِ وحركاتهِ عبارةً وإشارةً، لَسَمْتًا دلاليًا تداوليًا بَيِّنًا يُلحَظُ ويُعتبَرُ في تجلِّي مُتَباينِ ومُلتَبِسِ معاني الكلام وامتيازِ حقيقِ مقاصِده. وهذا حكمٌ في الدّرس اللّسانِي الحديث ثَبتٌ مُقَرٌّ، فَ«أغلَب الدّراساتِ اللّغوية الدلالية والألسنِية الحديثة أضحَت تركِّز في رصدِها للعملية الإبلاغية والتواصليَة على "المتكلِّم"، حتّى صارت طبيعة الدلالة المحمولَة في الكلام موقوفةً على "قصدِ المتكلِّم" في إعلامِه المتلقِي بالخبَر»[3].

بل وما كان وما عاد عجبًا أيضًا أن يغدو هذا "المتكلّم" هو «الذّات المحورِية في إنتاجِ الخطابِ، لأنّه هو الذي يتلفَّظ به، من أجل التّعبيرِ عن مقاصِد معيَّنة، وبغرضِ تحقيق هدفٍ فيه»[4]. وقد تبدَّت محورِية وفاعلية هذا الفاعلِ الكلامي (المتكلّم) جليّةً في البحث التداولي، الذي يرى أنّ «له من حقوقِ التصرُّف

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص60-61.

[2] انزياح اللّسان العربي الفصيح والمعنى، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2008، ص47.

[3] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: مقاربة تداولية، ص77.

[4] استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ص45.

في اللّغة ما لا يملِك النحوي معه القدرةَ على تقييده وتتبُّعه واستِقصاء أفراد كلامِه، فهو دائِم التصرُّف في الألفَاظ خِدمَةً لما يقصِده من المعاني التي تتنوَّع بحسبِ الأحوالِ والمقاماتِ وسياقاتِ التخَاطب»[1].

وهو ما يؤكِّده صَبُّ هذا البحث واسِع جهدِه على النظر المستفِيض الشَّامل والعميقِ «في معنَى المُتكلِّم وقصدِه ونوايَاه في الخطاب، لذلك كان من أجل تأويلِ العناصِر التي ترد في خطابٍ ما، من الضَّروري معرِفة من هو المتكلِّم؟، ومعتَقداته ومقاصِده وشخصِيته وتكوِينه الثقافي»[2]. وهو بمحورِية هذا المركزِ، وأهميّة هذا الدّور، وعِلّيَةِ هذه المنزلةِ، يتسَاوى في قَرَارِهِ اللّساني الحديث، مع ما انتَهى إليه أصيلًا متقدّمًا نحاتنا العرب الأوائل الذين لطالَما كان «المتكلِّم مدارَ بحثِهم، لأنّه غايَة نحوِهم»[3].

وقد تَبَدَّتْ واضحةً مبَكّرةً أولى مَعَالِم اعتدادِهم به في ارتِسَامِ ملامح نظريتِهم النحوية، وبناء قواعِدها وتعليل وتخريج أحكامِها عند سيبويه الذي كان كثيرَ الاعتِماد على هذا «المتكلِّم في التّقعِيد النحوي، مُرَاعِيًا محِيطه الخارجي لتحلِيل النّصوص اللّغويةِ وتفسِيرِ ظواهِرها، وبِإمعَانِ النظر في الكتاب تَلَقَاهُ يهتمّ بِاستِعمَال المتكلّم وقصدِه، وبمرَاعاة حال المتكلّم وتوجِيهه نحو الأمثَل في استِعمال التّراكِيب»[4].

ومن يقف البدء عند مباحث "الكلام" في هذا النحو، فلن يُطيلَه إعمَال النظر والتّحقيق رؤيةَ ما لهذا المتكلّم من واسِع حَضرةٍ وبَالِغِ احتِفاءٍ، ومبلَغ اعتِدادٍ به، واعتِمادٍ عليه في امتيازِ «كثيرٍ من المباحِث، نحو الفرقِ بين الكَلامِ والتَّكلِيمِ، فَ«التَّكلِيمُ تَعلِيقُ الكَلامِ بِالمخاطَب، فهو أَخَصُّ من الكَلامِ، وذلك أنّه ليس كلّ كَلامٍ خَطَابًا لِلغَيرِ»، ويُضيف أبو هلال العسكري يقول: «والمُتكلِّمُ هو فَاعِلُ الكَلامِ»[5]، فقد سُمِّي «مُتَكلّمًا بالنظر إلى الفعلِ الذي يؤدِّيه»[6]، فهذا بيانٌ عن أصلِ مُسَمَّاهُ "مُتَكَلِّمًا".

وأمّا سائِر أوجه العناية النحوية به، فالحَسب أن «اسْتُفرِيَتْ لأجلِه اللّغة، وقُعِّدَتْ لصِيانة لسانِه من اللّحن، ولِفَهمِ مُرَادِهِ ومقصودِه في كلامِه، فقد رَاعَى النحاة المتكلِّم في مسائِل نحويةٍ كثيرةٍ، وعلى أساسِه فسَّروا ظواهرَ نحويةٍ وأساليبَ لغويةٍ، فكان "غرَض" المتكلِّم أو "قَصدُهُ" والغايَة التواصلية التي يرِيد المتكلِّم

---

(1) إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص79.

(2) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص62.

(3) المرجع نفسه، ص64.

(4) إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص77.

(5) الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت، ط4، 1980، ص27.

(6) في اللّسانيات التداولية، ص220، بتصرّف.

تحقيقَها من الخطاب وقَصدِهِ منه المحورَ الذي بُنِيَت على أساسِه قواعِد النحو واللّغة»[1]. وحسبنا بجدلية "العامِل" نحويًا[2] أنّه إلى هذا "المتكلّم" عَودُ فعل "العمَل" أصالةً، بمِثل هذا قال ابن جني أنّ «العَمَلَ من الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ والجَزمِ إنَّمَا هو لِلمُتَكَلِّمِ نَفسِهِ، لا لِشَيءٍ غَيرِهِ، وهذا وَاضِحٌ»[3].

ووافقَه في ذلك الرّضي الاستراباذي الذي رأى أنّ الفاعل الحقيقي المُوجِدَ للمعاني النحوية الوظيفية من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، و... إنّما هو للمتكلّم ابتداءً، فَ«المُوجِدُ لِعَلَامَاتِ هذه المَعَانَي هو المُتَكَلِّمُ. ولكن النُحَاةَ جَعَلُوا الآلَةَ كَأَنَّهَا هي المُوجِدَةُ لِلمَعَانِي ولِعَلَامَاتِهَا، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ الآلَاتُ عَوَامِلَ»[4].

وليس يخَفى على ذي عِلمٍ وبَصِيرةٍ –في تَمَامِ هذا السياق ومَقامِ تبيانه– ما لهذا العنصر الحالي من فاعليةِ دورٍ وقوّةِ تحكّمٍ في تَرجِيحِ وتوجِيهِ واسعٍ من الأوجه الإعرابيةِ، امتيازًا لحقِيق دلالاتها النحوية، وإجابةً لِمُتعَدّدِ ومتغايرِ المقاصِد الكلامية المُرَامِ إفادتُها من لدنه، فلهذا المتكلّم إذن دورٌ و«أثرٌ رئيسٌ في الحركَات الإعرابِية، فهو الذي يَرفَعُ، ويَنصبُ، ويَجُرُّ، ويَحذِفُ، ويَزِيدُ، ويَضَعُ كلمةً موضِع أخرى، وغير ذلك ممّا يُخضِعُهُ لسلطانِ معتقداتِه، وأعرافِه، وعاداتِه، وما يُكِنُّهُ من مَعَانٍ، ويرغَب أن يوصِله إلى المخاطَب، أو المخاطَبين، أو السّامع، أو السّامعين بوسائلَ مؤثّرةٍ في هؤلاء، يمكن أن تتبدَّى لهم من كلام المتكلّم، الذي يجب أن يكون مُحِيلًا لهم على أشيَاء يعرِفونها حقّ المعرفة، من خلال وسائِل وقرائن متَعدّدةٍ تكون في داخِل الكلام، أو خارجه، فهذا المتكلِّم مُنتِجٌ، أو مُؤلِّفٌ، وهؤلاء السَّامعون قُرَّاءٌ محلِّلون، وناقدون غايتُهم القصوى تبيُّن مرَاد هذا المتكلّم ... فالمتكلِّم هو الذي "يقصِد" ما يرِيد أن يوصَله إلى السّامعِين، أو المخاطَبين بِشَكلٍ مُؤَثّرٍ جَلِيٍّ»[5].

وإلى مبدأ "القصدِية" هذا المُتَقدّم، وثلّةٍ من عَوَامِلَ وملاحِظ لسانيّةٍ ونفسيّةٍ واجتماعيةٍ و... أخرى كثيرةٍ تلابِس شخصَ "المتكلّم" وتداخِله، تأتّى تهذّي نحاتنا المُبَكِّرِ لِمتَعدّدِ أَحوَالِهِ وسِماتِهَا وخصائصِها التي عن حقيق مقاصِده تُبِينُ وتفصحُ، وهذا لِإيمانِهِم الرّاسخ بأنّ «الشُّروع في الكلامِ إنّما يكون من المتكلِّم، ويخضَع لِمُرَادِهِ وغَرَضِهِ، ثمّ إنّ الكلام يُفهَم في ضوءِ شخصيَّة المتكلّم المُتَشَكِّلَةِ من خصائِص معيّنةٍ تنعكِس في حديثه لتصبح أسلوبًا خاصًّا بالمتكلّم، ومن أهمّ تلك الخصائص: طريقَة الكلام، حيث المميِّزات

---

(1) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص64.

(2) وقد تقدّمناها بالإثباتِ قبل.

(3) الخصائص، 109/1–110.

(4) شرح الرضي على الكافية، 72/1.

(5) انزياح اللّسان العربي الفصيح والمعنى، ص47–48.

الصّوتية الخاصَّة بالمتكلّم، كَالتَقعُّرِ والتَّفاصُح، ومن الخصائِص: جنس المتكلِّم، ذكرًا أو أنثى، وكذا المستوى الثقافي والاجتِماعي ومجتمَعه، ودوره فيه، إضافةً إلى عمرِه وعقيدتَه»[1]. ولمحٌ عن هذا "القصد" نحويًا: أهميّةً، وسُبُلَ تحصيلٍ وإفادةٍ، وثُلَّةً من تَمَثُّلاتٍ، هذا لمحٌ من بَيانِهِ.

2. المتكلّم نحويًا: مرتكزات التحليل وعوامل التجلّي:

1.2. المتكلّم ومبدأ "القَصديَة" لسانيًّا ونحويًا:

قواعد ذهبيَّة تلك التي اختطَّها لغويونا العرب الأوائل مبكّرًا في درسِهم لمقوّم "القصدِ" دلاليًا وتداوليًا، ولئن كان لهذا المُقَوّمِ عند الأصوليين والمفسّرين والبلاغيين سَابقُ عنايةٍ وبَالِغُ حَظوةٍ، فإنّه لكذلك أيضًا عند النحاة. وهو ما سَنَسعَى لتجلّي أهمّ مَعَالِمِهِ وأصولِه هنا بِتفصِيلٍ أكبر، انطِلاقًا من بياننا لأهمّيته الدلالية والنحوية، ووصولًا إلى بيان أوفَى سُبلِ إفَادتِه وتَحصِيلِهِ النحوي، وانتهاءً بعرضٍ موجزٍ لبعض أبرزِ تجلّياتِه الدلالية التداوليةِ في درسنا النحوي خاصّةً.

وهذا في ظلّ ما يَجتمِعُ التّحليلَ النحوي "طَبِيعةً" و"تَفسِيرًا" و"أَحكَامًا" من سِمَاتِ "الظَنِّيةِ" و"الاحتِمالِيةِ" و"الافتِراضِيةِ" الدلالية التي غالبًا ما تَسِمُهُ وتطبَعه، ذلك أنّه في جُملَتِه «ظَنِّيٌ في طَبِيعتِه، مَحتَملٌ في تَفسِيراتِه، مفترضٌ في أحكَامه، ويدلّ على ذلك اختِلاف التَّحليلاتِ النحوية لِتركيبٍ واحدٍ تَبَعًا لاختِلافِ فهم النحاة للموقِف الخطابِي له، وقد ورد عن علماءِ النحو ما يُفِيدُ احتِمالَه لِلظَنِّيةِ»[2].

1.1.2. الأهميّة النحوية:

فأمّا أهميَّته اللّغوية المتقدِّمة في أصيلٍ من فكرِنا اللّغوي العربي، فليس أدنَاها قيمةً مُستَيقِنُ الوَعيِ اللّغوي المتقدِّم ذاك المُعتَدِّ بمَبدأ "القَصد" شرطًا ومقوّمًا دلاليًا أوّلًا وأساسًا لتحقيق شرطِ "الإفادَة" في الكلامِ، «فَأَهلُ العربيةِ يَشتَرِطُونَ القَصدَ في الدلالةِ، فَمَا يُفهَمُ من غيرِ قَصدٍ من المتكلّمِ لا يكونُ مدلولًا للّفظِ عندهم، فَإِنَّ الدلالةِ عندهم هي فهمُ المُرَادِ، لا فَهمُ المعنَى مطلقًا»[3]. حتّى لقد غَدَا جامِع قولهم: «الأَصلُ في الكَلامِ القَصدُ»[4] حكمًا دلاليًا تداوليًا متواترَ الدَّورَان والجرَيان على ألسنتِهم، وهذا لشدَّة تعلُّقه الدلالي

---

[1] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص77. وينظر النحو والدلالة، ص114. ولسانيات النّص: مدخل إلى انسجام الخطاب، ص49-51.

[2] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص303.

[3] كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 792/01.

[4] اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص103.

بِالبُعدَينَ والبَاعِثَينِ النِّفسِي والاجتماعِي يَتَجَاذَبَانِهِ الدّرسَ، فَكثيرًا ما «تَرتبِطُ المقاصِد بالبواعِث المجتمعية، والأغراض ممّا له صلةٌ بِالبواعِثِ النّفسيَّة للمتكلِّم ممّا يَرُومُ إيصَاله لِمُتَلَقِّيهِ»[1].

وحسبنا عنه بالغَ أهميّةٍ وعنايةٍ، أن اعتدَّه كثيرٌ منهم شرطًا مفاهيميًا أساسًا واجِب الاعتبارِ في ارتِسَامِ حَدِّ "اللّغَة" من حيث هي «أَصوَاتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قَومٍ عن أَغرَاضِهِم»[2]. فيما هي عند ابن خلدون: «عِبَارَةُ المُتَكَلِّمِ عن مَقصُودِهِ. وتلكَ العبارةُ فِعْلٌ لِسَانِيٌ نَاشِئٌ عن القَصدِ بِإِفَادَةِ الكَلَامِ، فَلَا بُدَّ أن تَصِيرَ مَلَكَةً مُتَقَرِّرَةً في العُضوِ الفَاعِلِ لَهَا وهو اللِّسَانُ، وهو في كُلِّ أُمَّةٍ بَحَسَبِ اصطِلَاحَاتِهِم، وكانت المَلَكَةُ الحَاصِلَةُ لِلعَرَبِ من ذلك أَحسَنَ المَلَكَاتِ وأَوضَحَهَا إِبَانَةً عن المَقَاصِدِ»[3]. كما كنّا قد تحقَّقنا أنّ هذا الفعل اللّساني (القَصد) في الخطَاب القرآني هو «الرُّكن الأعلَى من بين الأركَان، لأنّ بقيَة الأركَان تابعةٌ له، من حيث إنّها وَسِيلةٌ مُبَيِّنَةٌ له»[4].

ولئن غدَونا بفعل "القصد" هذا نحوًا من سَمِيّ هذه المنزِلة الدلالية في أصيلٍ من فكرنا اللّغوي العربي، فإنّنا ما نراها عنها في حادثٍ من درس اللّسان دلاليٍ ووظيفي تداوليٍ أخصَّ بِالبعيدةِ المتباينة، حتّى إنّه لَـ«يُمكِن أن يُقَالَ إنّ أغلَب الدراساتِ اللّغويةِ الدلاليةِ والألسنيةِ الحديثةِ أضحَت تركِّز في رصدِها للعملية الإبلاغِية والتواصليَة على المتكلِّم، حتّى صارَت طبيعة الدلالَة المَحمولَة في الكَلامِ مَوقوفةً على "قصدِ المتكلِّم" في إعلامِه المتلقي بِالخَبرِ»[5].

بل إنّ طابِع التَّقاربِ بين هذين الدّرسين العربي الأصيلِ المتقادِم واللّساني الحديث موجودٌ مشاهدٌ معتبرٌ في "أصول" الدّراسة، وإنّما تَبَايَنوهَا –لربّما– "عَارِضَ التّبيان مُجمَلَهُ وموجزه" في الأوّل، عنه "مقصودًا مُتَّسِعًا دقيقًا مفصّلًا" في الثاني[6]. ولعلّ من أجلّ معالِم هذا التّقارب، صَيرورَة البحث التداولي الحديث خاصّةً إلى كثيرٍ ممّا صَارَ وانتَهى إليه كثيرٌ من لغوييِنَا القدامى، في تأكِيدهم على أهميَّة فعل

---

[1] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص93.

[2] الخصائص، 33/01.

[3] مقدمة ابن خلدون، ص565–566.

[4] وظائف السياق في التفسير القرآني، عقيد خالد العزّاوي ومحمد شاكر الكبيسي، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2015، ص69.

[5] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص77.

[6] ولربّما تَدَثَّرنَا بسمتِ التطوّر المعرفي المتجدّد المتّسع خير مبرّرٍ لضرب التّباين ذا بينهما.

"القَصد" هذا، الذي يمثِّل «أَحَدَ موضوعَات الدراسَات التداولية، وبها تظهَر الوظيفة الإبلاغِية للكلام، ويرتبط النحو بِسيَاقاتِه الاستِعماليَة»[1].

وما هذا إلّا لاجتِماعِه الأَعَمّ الأشمَل لمنتَهى غَايَاتِهم منه في الدراسة اللّسانية، وهذا من جهة "اجتِماعية" الطبِيعة اللّغويّة ابتداءً، إلى "عمليَة/أدائيَة" الفعل الكلامِي إنجازيتِه المُعتَمِدةِ بُعدَ السياق الحالي –بخاصّةٍ– منهجًا للدّرس ثانيًا، فَ"تواصلِية" الوظيفة اللّسانيّة إبلاغيّها ثالثًا، والموقوف تحقُّقها الأساس على شرطِ انعِقاد واجتِماعِ عَامِلَيْ "الاجتماعِية" اللّغوِية و"العمليَة" السياقية المُتَقَدِّمَتَينِ آنًا معًا.

وهذا ما يعني في المحصِّلة أنّ فعل "القصدِ" هذا، يمثِّل في بُعدِهِ اللّساني الدلالي الوظيفي التداولي الأعمّ الأوسع، الغايَة والمَرَامَ الأول الذي يتهَادى كلّ مُتَكلّمٍ في النهايَة إدراكَه وتحصِيله في كلّ جزءٍ من «أجزاءِ التَّركِيبِ مُستَندًا إلى الاستِعمال اللّغوي وبما يتوافَق وروح اللّغة، والقَصد الإبلاغِي. وما دام المتكلِّم مختارًا لألفاظِ عباراتِه، سَنرَاهُ يختَار ما يتلاءَم مع نفسيَّته وحالتِه، وما يَسترسِلُ في مخيَاله من أفكارٍ، مدفوعًا بعوامل منها: تفاعله مع المواقف ممّا يُملِي عليه صِيغَةً دون صِيغَةٍ، لفظًا دون آخر، وكذا شعورُه بضرورَة الاختِصار أو الاسترسَال وفقًا للحال الرَّاهنة»[2].

ولئن غدَونا بفِعل "القصد" هذا نحوًا من بَالِغِ هذه الأهميّةِ الدلالية في أصيلٍ من درسنا اللّغوي العربي، وحديثٍ من النظر اللّساني التداولي خاصّةً، فإنّ نحونا العربي ما كان عن هداياتِ هذا اللّحظ بالغريب البعيدِ والغُفْلِ، وإن افتقرَ نظريًا صريحَ التّنصيصِ النحوي بِمدَى أهمّيتِه وفاعليَته في درسِ المعنى النحوِي الدلالي.

وعلى كلّ حالٍ فإنّه يمكننا تَبَيُّنُ مدى هذه الأهميَّة الدلالية له البدءَ، أَنَ النظر في أهميَّة عنصرِ "المتكلّم" ذاته[3]، باعتِباره مَلِكَ عمليَة الكلام وفاعِلها الأوّل والأسَاس، «فهو الذي يملِك المعنَى الحقيقِي للعبارة، وهو الأدرَى بِمقَاصِدِهِ وأغراضِ الكلام، ولذا كان ظاهرُ البنيَة وشَكلِهَا من اختصِاصه هو دون غيرِه»[4].

ولأنّه (المتكلّم) الفاعِل الأصلِي للكلام، والمالِك الحقيقي لمَعانيهِ، والشَّخص الأَوحَدُ الأَعلَمُ والأَدرَى مُطلَقًا بحقيقِ مقاصِده، كان "الاختِيار" في تحرّي آليةِ صِيَاغَتِه (قصد المتكلّم) وحسنِ الإصابةِ والإفادةِ

---

[1] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص92–93.

[2] المرجع نفسه،، ص78.

[3] وقد تذاكرنا لمحًا عنها متقدّمًا.

[4] في اللّسانيات التداولية، ص220.

من دلائليتِه نظمًا من عبارةٍ، أو حركةً من إشارةٍ خاضعًا أيضًا لإرادة هذا المتكلّم ورَغبَتِهِ، وبما أنّه «يَرُومُ من كلامِه القصد لِكلِّ أجزاء التّركِيب مُستَندًا إلى الاستِعمال اللّغوي وبما يَتوَافقُ وروح اللّغة، والقَصد الإبلاغِي، وما دام مُختَارًا لألفاظِ عباراتِه، سَنَرَاهُ "يختَار" ما يتلاءَم مع نفسيَّته وحالتِه، وما سَيَتَرَسَّلُ في مِخيَالِهِ من أَفكَارٍ»[1].

وعلى هذا المعتبر تأتّت للمتكلّم نحويًا حرية "الاختِيار" في توجِيه الحركَات الإعرابِية، وترجِيح مُحتَمِلِ أوجه دلالاتِها، وتخرِيج أحكامِها بِالتَّسوِيغِ أو المَنعِ، تبعًا لغايَته من القَصد وموجبَاته من حسن تمامِ الإفادةِ، فهو «الذي يَرفَعُ، ويَنصِبُ، ويَجُرُّ، ويَحذِفُ، ويَزِيدُ، ويَضَعُ كلمةً موضِع أخرى، وغير ذلك ممّا يُخضِعُهُ لسلطَان مُعتقَداتِه، وأعرَافه، وعادَاته، وما يُكِنُّهُ من مَعَانٍ، ويرغَب أن يُوصِلَهُ إلى المخاطَب، أو المخاطَبين، أو السَّامع، أو السَّامعِينَ بِوسَائلَ مؤثّرةٍ في هؤلاءِ يمكن أن تَتَبَدَّى لهم من كَلام المتكلِّم الذي يجب أن يكون مُحِيلًا لهم على أشيَاء يَعرِفونهَا حَقَّ المعرِفة من خلال وسائِل وقرائِن متعدّدةٍ تكون في داخِل الكلام، أو خارجه، فهذا المتكلِّم مُنتِجٌ، أو مُؤلِّفٌ، وهؤلاء السَّامِعونَ قُرَّاءٌ محلِّلون، وناقِدون غايَتهم القصوَى تبيُّن مراد هذا المتكلّم. فالمتكلّم هو الذي "يقصِد" ما يرِيد أن يوصِله إلى السَّامعين، أو المخاطَبين بشكلٍ مُؤثّرٍ جَلِيّ. وحَملًا على ما مَرَّ فإنّ المتكلِّم يَرفَعُ، ويَنصِبُ، ويَجُرُّ على "حسب قَصدِهِ"، ونِيَّتِهِ، ورَغبَتِهِ في تحقِيق مَعنًى ما، أو فِكرةٍ ما»[2].

ويَستَتبِعُ هذا النظر ثانيًا مُتَعَلِّقُ "أغراضِه" الكلامية، وهو الذي يبحَثه في المحصّلة والنهاية قلّةً وكثرةً مدَى التَحَقُّقِ أو الانتِفَاءِ، الإصابةِ أو الإخفاقِ. حيث تعدّ هذه «المقاصِد والأغرَاض المحصّل النهائي من مرادِ المتكلِّم الخاصّ من التَّركِيبِ الذي أَنشَأَهُ حذفًا وذكرًا، تقديمًا وتأخيرًا، مراعًى فيه أحوالُ مخاطَبه وعِلمِه ومَعرفَتِه المُسبَقَةِ بفحوَى الكلام»[3].

ومُعتَبرًا بوجِيه هذا الحكم حقيقِه، كان مبدأ "الاختِيار" هذا في تواصلي من بُعدِهِ الاجتِماعي التداولي النحوِي الأَعَمِّ متكلّمًا وسامعًا قرينًا لفعل "القَصدِ"، مع ما يمكن أن يُتِيحَهُ ويُفِيدَهُ آنَئِذٍ مبدَأ "الانزيَاح" من لدن المتكلّم –لغايةٍ نفسيّةٍ أو اجتماعيةٍ تخصُّه– من إمكانٍ لِخَرقِ نظَام تَأْلِيفِ وتَركِيبِ الكَلامِ على مستوَى المقَال، إجابةً وإصابةً لما يتهَاداه من أغرَاض ومقاصِد كلاميةٍ يَتَهَادَاهَا ويَرُومُهَا، حيث «يُؤلِّفُ المتكلّم كلامًا بِقَصدِ إحدَاث رَدِّ فِعلٍ من السَّامع، ويقدّم الكلامَ بِطريقةٍ تجعَل السَّامع يعرِف القصد، فيؤدِّي فعلًا

---

[1] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص78.

[2] انزياح اللّسان العربي الفصيح والمعنى، ص47–48.

[3] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص92.

مُتوَافقًا مع الكلام، أو يتجَاوب معه في ضوءِ موقِفه من قصدِ المتكلّم. ويتيسَّر التّأليف والتّقديم وإصابَة القصد على أساسِ شروطٍ موضوعةٍ في العُرف اللّغوي الاجتماعي الذي يُعَدُّ من عناصِر "الموقِف"، والحالة النّفسيَّة للمتكلِّم والسَّامع، وقوانِين الاستِخدام اللّغوي. ويقِف المتكلِّم في معظَم الأحيَان مَوقِفًا خَاصًّا من السَّامع، ويتَّضح هذا الموقِف في اختِيار الكلمَات وتنظِيمها في الكَلامِ. ويأتِي دور السَّامع المتقبِّل في تقبُّل بُنَى لغويةٍ مخَالفةٍ لما اعتَادَهُ في الاستِخدامِ اللّغوي في مفاهِيم خاصّةٍ به، ومن المُتَوَقَّعِ أن يختَار إحدَى الدَلالاتِ المتَعدِّدةِ للرسَالة التي يتقبَّلها. ويَصدُقُ هذا أيضًا في استِقبالِ الأحدَاث الكلامِية حيث يختَار السَّامع في الغالب ما يُحِبُّ أن يسمَعه في ضَوءِ الاعتِقاد الفردِي والجماعِي»[1].

ثمّ إنّ من يتحقّق شروطَ إصابة "الإفَادةِ" في حَدِّ مفهوم هذا "الكلام" نحويًّا أخرى، يُلفِهَا بفِعل "القصدِ" هذا مَوصُولةٌ، وعلى معتبرِ تحقُّقها مَوقُوفَةً، «فَالعِلمُ بِالقَصدِ ضَرُوريٌ لِإفادَةِ الكَلامِ»[2]. بمثل هذه الأهميّة تذاكَره ابن هشام في المغني فقال أنّ «الكَلامَ هو القَولُ المُفِيدُ بِالقَصْدِ»[3].

ووَافَقَهُ في ذلك السيوطي الذي عَدَّدَهُ ثالثَ ثلاثةِ شروطٍ باجتِماعِها إصابَة غايَة "الإفادَة" تلك، فأمّا الأوّل فَ«أَلَّا تَبدِئَهُ بما يُخَالِفُهُ. والثاني: أَلَّا تَختِمَهُ بما يُخَالِفَهُ. وله شَرطٌ ثَالِثٌ أَيضًا، وهو: أن يكونَ صَادِرًا عن قَصدٍ، فَلَا اعتِبارَ بِكَلامِ النَّائِمِ والسَّاهِي»[4].

ومَوصُولًا بعلِّية هذه "المقاصِد" منزلةً وأهميّةً، ما نَرَاهُ من اتِّسَاعِ مجالِ درسِها النحوي الذي يتخطَّى ضَيِّقًا من أصلي الدلالة الشَّكلية للعلامَة الإعرابية، إلى رَحبٍ مُتَّسِعٍ مُتَعدِّدٍ من المعانِي النحوية الأخرى التي يمكِنه إفادَتها وظيفةً وأسلوبًا، فَ«دراسَة المقاصِد والأغراض تتعدَّى حدودَ العامِل والصَّنعةِ والإعرابِ، فَتَصِلُ إلى معاني النحو وأحكَامِه الوظيفية»[5].

ويُدَانِي مَبلَغَ أهميَّة فعل "القَصدِ" هذا لدى المتكلِّم في التّفسِير والتّقعِيد النحوي، تَهَدِّي نحاتنا الأوائل أخرى لِـ"نِيَّتِهِ"[6] (المتكلِّم) سبيلًا قويمًا معتبرًا لِكَشفِ غايَات المتكلِّم وأغراضِه من مَرَامِي الإفَادةِ الكلامِية،

---

[1] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص309-310.

[2] في اللّسانيات التداولية، ص221.

[3] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 07/05.

[4] المزهر في علوم العربية وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د/ط، 1986، 39/1.

[5] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص92.

[6] في مدلولها النّفسي الأخصّ ممّن له عنها البَّعث والصّدور، وإن تَرَادَفَا في الاستعمَال النحوي كما الأصولي كثيرًا، وذلك من حيث كون "النيّة" هي قَصدُ فعل الشّيءِ، وأنّها لا تحتَاج إلى التلفُّظ بها في النّفس.

فعنها نشأته وصدُوره، وبها انعِقادُهُ، وإلى إصابَتها حقيقةً انصِرافُهُ، ومن ينظر عباراتهم "في النيَّةِ"، "على النيَّةِ"،"المَنْوِيُّ"، "على نَيَّةِ كذا"، "لأنّهم نَوَوْا كذا"[1] ... يُلفِهِم قد اعتَمدُوا كثيرًا «على قَصدِ المتكلِّم ونِيَّتِهِ في تفسيرِ الظَّاهرة اللّغوية، وهذا يكشِف عن سِمَةٍ هَامَّةٍ من سِمَاتِ هذا التَّفكيرِ، وهي اهتِمام النحاة بِدَواخِلِ النَّفسِ البشرِية ومَرَامِيهَا»[2]. وهي في عرفهم الاصطِلاحي: «قَصدُ المتكّلم الإتيَان بلفظٍ مُعَيّنٍ دونَ أنْ يأتيَ به، مما يُشَكّلُ أثرًا في النمط اللّغوي، فيغيِّره عن وِجهَتِهِ التي كان ينبَغي أن يكونَ عليها لولا ذلك القَصدُ»[3]. مُنتَهِينَ بهذا الفهم إلى نَحوٍ ممّا تصَاير إليه نظراؤهم من الأصوليين في بعض قواعِدهم الأصولية الذّهبِية القائلة بأنّ إصَابة «مَقَاصِدِ اللَّفظِ عَلَى نِيَّةِ اللَّافِظِ»[4] مَوقُوفَةٌ.

2.1.2. آليَات التّحصيل وأوجُه الإفادة:

وقد سبقَ لبعض الأصوليين أن تذاكروا بعض آلياتِ وطرائقِ إفادة "القصد" والمكاشفةِ الدلالية هذه من عند المتكلّم، ومن ذلك أنّها قد تكون «إشارةً، أو كتابةً، أو إيمَاءً أو دلالةً عقليةً، أو قرينةً حاليةً، أو عادةً له مطَّردةً لا يُخلُّ بها»[5]. وما نحونا العربي عن منهجِ هذا التِّبيانِ[6] بالبعيد الغريب، وإن تَدانَى دونه حسنَ التَّبويبِ والتَّنظِيرِ، وقِلَّةَ الذّكرِ والتّفصيلِ لها بِنَصٍّ أَوحَدَ جامعٍ.

ولكن حسبنا عن مَثلَبِ هذا التقَاصرِ ما يمكن أن تُفِيدَنَا إيَّاه وتدلَّنا عليه ثلّةُ مصطَلَحاتِهم وعباراتِهم: "القَرينَة"، و"الحَال"، و"الإشَارة"، و"الآيَة"، و"الأمَارة"، و"الدَّلِيل"، و"دَلِيلُ الحَالِ"، و"الحَالُ المشَاهدَة"، و"الحَالُ الشَّاهدَةُ بِالقُصُودِ، الحَالفَةُ على ما في النُّفوسِ"، و...[7]، من مثل قول ابن جني آنفِ الإثباتِ:

---

[1] حتّى لقد احتملت بعض أبواب كتاب سيبويه 277/01 هذا المصطلح ، ومن ذلك: "هذا باب ما يكونُ معطوفًا في هذا البابِ على الفاعلِ المُضمرِ في النيَّة، ويكون معطوفًا على المفعول، وما يكون صِفةَ المرفوعِ المُضمَرِ في النيَّة ويَكونُ على المفعول".

[2] أثر النيّة في الدرس النحوي عند القدماء، جزاء المصاروة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج. 2، ع. 2، 2006، ص12. بتصرّف.

[3] المرجع نفسه، ص18.

[4] المنثور في القواعد، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000، 374/2.

[5] إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيّم الجوزية، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمّام، ط1، 1423هـ، 385/2.

[6] وقد سبَقنا إلى تبيَان بعضِه في مواضِع مُتعدِّدةٍ قبل، نحوًا من حديثِنا عن مصطَلح "سياق الحال" نحويًا.

[7] وقد سبَقنا بيَان هذه المصطلحَات قبل في درسِنا لمصطَلح "سياق الحال" ومرادفَاته نحويًا.

«لَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمَر، والخليلُ، وأبو الحسن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطَّبَقَةِ والوَقتِ من عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ "المُشَاهَدَةِ" وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرِّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه "إِشَارَةٌ" لا "عِبَارَةٌ"، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ»[1].

وبنحوها أيضًا عبارَته الأخرى: «والذي يَدُلُّ على أنّهم قد أَحَسُّوا ما أَحسَنَا، وأَرَادُوا وقَصَدُوا ما نَسَبنَا إليهم إِرَادَتَهُ وقَصدَهُ شَيئَانِ: أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ معنا، والآخر غَائِبٌ عَنَّا ... فَالغَائِبُ ما كانت الجَمَاعَةُ من عُلمَائِنَا تُشَاهِدُهُ من أَحوَالِ العَرَبِ وَوُجُوهِهَا، وتُضطَرُّ إلى مَعرِفَتِهِ من أَغرَاضِهَا وقُصُودِهَا: من استِخفَافِهَا شَيئًا أو استِثقَالِهِ، وتَقَبُّلُهُ أو إنكاره، والأُنْسُ به أو الاستِيحَاشِ منه، والرِّضَا به، أو التَعَجُّبِ من قَائِلِهِ، وغير ذلك من الأَحوَالِ الشَاهِدَةِ بِالقُصُودِ، بل الحَالِفَةُ على ما في النُّفُوسِ»[2].

ومن مثله أيضًا ما ذكره السّهيلي في تَعدِيدِهِ لقنواتِ التَّواصِلِ اللِّسَانِي أَنَ حديثه عن "تَفسِيرِ المُضمَرَاتِ": «اعلَم أنّ الكَلَامَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ في نَفسِ المُتَكَلِّمِ يُعَبِّرُ لِلمُخَاطَبِ عنها بِلَفظٍ أو لَحظٍ أو بِخَطٍّ»[3]. وبنحوِه ما ذكره ابن هشام في باب"الحَذفِ أو الإضمَارِ" حين عدّد شروط الحذف ثمانيةً، «أَحَدُهَا: وُجُودُ "دَلِيلٍ حَالِيٍ"»[4] .

ناهِيك عمّا استَتبَعَ ثُلَّةَ مصطَلَحاتِهم وعباراتِهم هذه من حديثٍ مُسهِبٍ عن "إِشَاراتِ" المتكلِّم "وحركَاته الجسدِية" و"تطرِيزاته الصَّوتِيةِ"، وحواسِّه «من البَصرِ والرُّؤيَةِ، والسَّمعِ، والشَّمِّ، واللَّمسِ والذَّوقِ. وهي حواسٌ ترتبِط بالمتكلِّم الذي يُشارِكهُ السّامع في الحدَث والكلام، وهذه الحواسّ تؤدِّي دورًا هَامًّا في فهمِ القواعد النحوية»[5].

ونحوها متعدِّد أحوالِه النّفسيَّة والاجتماعِية المختلفَة، وعموم معطياتِ بيئتِه الخارجيةِ الحَافَّةِ بمُنجَز فعلِه الكلامِي، وغيرها من مُتَعَدّدٍ ولا مُتَنَاهِي القرائِن الحاليةِ التي يتهادَاها ويرومها هذا المتكلِّم بقصِده

---

(1) الخصائص، 248/1.

(2) المرجع نفسه، 245/1.

(3) نتائج الفكر في النحو، ص170.

(4) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 317/6.

(5) السياق غير اللغوي والنحو، ص672.

سبيلًا قويمًا لتجلِّي وإصَابة حقيق المعانِي النحوية، وكَشفِ الحُجُبِ عن مُلتَبِسِهَا، وسَبرِ دقائِق أغوارِها، وتَلَمُّسِ بدائِع جمالياتِها ولطائِفها، واستِكناهِ مَرَامِي غاياتِها التداولية.

وعلى الجملة فقد سلك نحاتنا الأوائِل «في محاولاتِهم تَعرُّفَ مقاصِد المتكلِّمين في أحاديثِهم، مسَالك متَعدّدةٍ منها معرِفة القرائِن الخاصَّة والعامَّة، وتحدِيد المعهودِ اللّغوي، أو الشَّرعي، واستغلال المعلومَات التداولية القريبَة والبعيدَة التي قد يحِيط بها النحوي، إضافةً إلى معرِفة الأعرَاف الثقافيَة، والمعتَقدات، ومحاوَلة شرحِ معنَى النّص، وفهمِ المعنى العُرفي لعناصِر التّركِيب»[1].

وما إلى هذا من سائِر القرائن الحالية التي يَصِحُّ الاعتِداد بها كَأدَواتٍ وآلاتٍ لتَفسير "مقَاصدِ" المتكلّم، وكَشفِ حُجُبِ المعاني النحوية التي يتهَاداها ويرومُها، وهي في آنيَّة أحوالِ الكلام المَنطوقةِ المُشَاهَدةِ أكثر تجليًّا وإفادةً له، منه في بعديِّ منقولِه حِكايةً ورِوايَةً، لأنّ «الجمل المَنطُوقةَ ينطِقها المتكلِّم بأداءٍ صوتيٍ مُمَيّزٍ مُفْهِمٍ للمخاطَب على وَجهٍ مَخصُوصٍ ما يُرِيدُ أن ينقلَه المتكلِّم إليه»[2].

ولعلّ من بَيِّنِ أمثلته ما تصايرَ إليه ابن جني في خصائصه أَنَ تعليله حذف "الصّفة" اعتمادًا على بعض الظواهر الصّوتية التَّطريزية من التَّطويع والتَّطريح والتَّفخيم في قول العرب: «سِيرَ عَلَيهِ لَيلٌ، وهم يُرِيدُونَ: لَيلٌ طَوِيْلٌ...، وذلك أنّك تُحِسُّ في كَلَامِ القَائِلِ لذلك من التَّطوِيعِ والتَّطرِيحِ والتَّفخِيمِ والتَّعظِيمِ ما يَقُومُ مَقَامَ قَولِهِ: طَوِيلٌ أو نحو ذلك. وأنّك تُحِسُّ هذا من نَفسِكَ إذا تَأَمَّلتَهُ، وذلك أنّك تكون في مَدحِ إنسَانٍ والثَّنَاءِ عليه فَتَقُولُ: كَانَ وَاللهِ رَجُلًا، فَتَزِيدَ في قُوَّةِ اللَّفظِ بِاللهِ هذه الكَلِمَةَ، وتَتَمَكَّنَ في تَمطِيطِ اللَّامِ وإطَالَةِ الصَّوتِ بها وعليها، أي رَجُلًا فَاضِلًا أو شُجَاعًا أو كَرِيمًا أو نحو ذلك. و كذلك تقول: سَأَلنَاهُ فَوَجَدنَاهُ إنسَاناً! وتُمَكِّنَ الصَّوتَ بِإنسَانٍ وتُفَخِّمَهُ، فَتَستَغنِي بذلك عن وَصفِهِ بقولِك: إنسَانًا سَمحًا أو جَوَادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذَمَمتَهُ ووَصَفتَهُ بِالضّيقِ قلت: سَأَلنَاهُ وَكَانَ إنسَانًا! وتزوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبَهُ، فَيُغنِي ذلك عن قولِك: إنسَانًا لَئِيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلًا أو نحو ذلك. فَعَلَى هذا وما يَجرِي مَجرَاهُ تُحذَفُ الصِّفَةُ. فأمّا إن عَرِيَتْ من الدِّلالَةِ عليها من اللَّفظِ أو من الحَالِ فإنّ حَذفَهَا لا يَجُوزُ»[3].

وأمّا تمثّلاتِ الإفَادة من هذه الآلاتِ والقرائنِ الحالية، فَمتَعدِّدةٌ كثيرةٌ مَجالاتُها وقَضايَاهَا النحوية وظائفًا وأساليبًا، ولعلّ من أبرزِها ظواهِر «التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ لِعنَاصِرِ التّركيب وأجزَائِهِ بعضِها على بعض، وحَذف

---

[1] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص318. وقد استَزاد الباحث هذه الآلات والأدوات مزيدًا من بيانٍ نلحَظه في الصفحات:317-325، فَحسَنًا التوسُّع في نظره هناك.

[2] السياق غير اللغوي والنحو، ص663-664.

[3] الخصائص، 2/370-371.

بعض الأجزَاء، وتَعدِيدِ الوظَائف المُعجَميَّة لبعض الكَلمَاتِ داخِل التَّركِيبِ، وتَعديدِ الوظائِف النحوية لبعض الكلمَات، ومنها تعدِيد الأوجُه الإعرابية للكَلمة داخل التّركيب الواحِد، وكذا إعمَال بعض الكلمَات داخِل التّركيب أو إهمَالها»[1] .

ناهيك عن أساليب "النّداء" و"النّدبة" و"الاستِفهام" والتعجُّب" وغيرها من الظَّواهِرِ أو العوارِض النحوية التي تحمِل «قيمةً تَعبِيريَةً تحقِّق غرضًا يقصِد إليه المتكلّم»[2]، ولعلّ من أبرز أمثلته «في كتاب سيبويه: الإخبَارُ، والتَّعرِيفُ، والتَّنبِيهُ، والتَّبيِينُ، والتَّثبِيتُ والتَّزجِيةُ، والرَّفعُ من الشَّيء وشَأنِه، أو النَّيلُ منه وشَأنِهِ»[3].

وأمّا التّسَاؤل ختامًا عن مدى إمكانية المتكلّم إصابَة مقاصِده الكَلاميةِ، وحسنِ إفادتِها بالكليَّة طَرِيقًا من التّفسِير النحوي خاصّةً. فَتَسَاؤُلٌ مُمعِنَةٌ في الإطالةِ إجابَته، ومُتدَاخلةٌ مُعَقَّدَةٌ في النظر والتّحقيق مَسَائِلُهُ، ومُتعَدّدةٌ في التّفصِيل وطرائقِ التّحصِيل إفادَته. وهو مُحوِجٌ أكثر ما يكون إلى بحثٍ مستقلٍّ «يضَع في الاعتِبار طبيعَة هذا الكلام والمعلومَات المتوافِرة عنه، والقرائِن المحِيطة بِوُرُودِهِ، والأبعَاد الزّمنيَّة والموضِعيّة له، وخصَائص المُتَقَبِّلِينَ له، والقائمِين بتحلِيله، أو إعادة صيَاغتِه لتوضِيح مراد صاحِبه منه»[4]، وهذا من مُتَعذِّر هذا البحث الوقوف على تفصيلِ بَيَانَهِ بالكلِّيةِ.

المطلب الثاني: المخاطَب في الخطاب النحوي العربي:

وهذا العنصر الحالي لِمتَقدِّمهِ "متكلّمًا" تَبَعٌ وتمامٌ، وباجتِماعه وإيَّاهُ في عموم الخطاب اللّساني انعِقاد سَمْتٍ من الاجتماعية اللّغوية، وتحَقّقٌ للوظيفة التداولية التواصلية، ولهذا كانت مراعاة متعدّدِ أحوالِ "المخاطَب" ثابتِها ومتغيِّرها طارئِها، أمرًا واجبَ النظر والاعتبارِ في كلّ تحليلٍ لسانيٍ دلاليٍ تداوليٍ يتهَادى له كغَايةٍ إفادةَ وإصَابة صِحيح المعنى.

وعلى هذا المعتبر ما كان عجبًا أن تُشَدَّ أنظارُ الدّارسين قدماءَ ومحدثينَ على اختلاف مشاربِهم المعرفية لسانيًّا وإنسانيًّا إلى تحقيقِ درسِه، وتقصّي دروب تهادِيه، نحوًا من تداوليات الخطاب والحجاج

---

[1] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، ص79.

[2] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص317.

[3] إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص105.

[4] تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، ص329.

ونظرية التلقي، وما أصِيل نحونا العربي به مبلغَ عنايةٍ واهتمامٍ عنه بمتقَاصرٍ وبعيدٍ، وهذا الآن لمحٌ موجزٌ[1] يتهادى في خطَى تجلِّيه دربَ آنفِه "المتكلِّم".

1. المنزلة والأهميّة النحوية:

«اللُّغَةُ أَصوَاتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قَومٍ عن أَغرَاضِهِم»[2]، بجَامعِ هذه العبارة الموجزة انتهى ابن جني قديمًا إلى غايةِ اللّغة وظيفةً أساسًا في الإبلاغِ والتواصل والتّفاعل والتّأثير و...، وهي غايةٌ ما تُنَالُ وما تُحَصَّلُ مطلَق "إفادتِها" في عموم الخطاب اللّساني جملةً، إلّا وكينونةٌ من ذاتِ المخاطَب أو السّامع لدن المتكلّم حَاضِرَةٌ مُستَحضَرَةٌ، سواء أَكَانَ شكلُ الحضورِ هذا عَينِيًّا أم ذِهنِيًّا مُفترَضًا/مُتَخَيَّلًا، و«هذا الشّخوص أو الاستِحضار للمرسَل إليه، هو ما يُسهِم في حركِية الخطَاب»[3].

وكذا بتحقيقه لآنفٍ من متعدّد الوظائف اللّسانيّة التي يتهَاداها غايةً من إصابَة مفهوم "الإفادَة"، إفادَة "الإفهامِ" متكلّمًا، و"الفَهمِ" مخاطَبًا[4]. باعتبار أنّ النّظام اللّغوي إنّما جُعِلَ و«خُلِقَ لِلإفَادةِ، أي لتَبليغِ أغراضِ المتكلّم للمستَمعِ، فهو آلةٌ للتّبليغِ جوهَره تابعٌ لما وَلِيَ من أمر الإفادَة، فهو إلى قوانِين فن المواصَلات أقرب منه إلى قواعِد المنطق ... وفي هذا الأمر ينبَغي أن نشِير إلى مسألةٍ مُهِمَّةٍ هي الفيصل في تحدِيد ما إذا كانت الألفَاظ كلامًا أم لا وهي "الإفادَة"، وحين لا تحقِّق الألفَاظ فائدةً يستَفيد منها السّامع لا يُعَدُّ كلامًا»[5].

---

[1] نظرًا لما حظِي به هذا العنصر الحالي من تفصِيل الدّارسين لِمتعَدّدِ قَضَايَاهُ وتمظهرَاته وتمثُّلاته النحوية، فإنّنا لن نوسِعه في موضِع البحث هذا تفصيل البيان، وإنّما حسبنا الإحَالة على ثلّةٍ من الدراسات التي نحَته مفصَّل التّبيان هذا، نحوًا ممّا نطالعه عند الدكتورة بان الخفاجي في كتابها "مراعاة المخاطب في النحو العربي". والدكتور كريم حسن الخالدي في بحثه الموسوم بـ" مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه"، والدكتور أسعد خلف العوادي في كتابه "سياق الحال في كتاب سيبويه"، وغيرها من أبحاث تفصيليّةٍ.

[2] الخصائص، 33/1.

[3] استراتيجيات الخطاب، ص48.

[4] على متعدّدِ آلاتِ الإفادةِ التي ينحاها سبيلًا لتحقيق ذلك إن بِضربٍ من العبارة أو الإشارة، أو بمجتمِعِهما معًا أَنًا واحدًا، وعلى مُتبَاينٍ آخر من صورِ التّوصِيف اللّساني السياقي بين حَالِيٍّ أَنيٍّ مُشَاهدٍ من منطوقِ حَدَثَانِهِ، ومقالِيٍ بَعدِيٍ مَروِيٍ حكايةً أو رسمًا.

[5] مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ص15. وينظر مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، كريم حسين ناصح الخالدي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مج. 30، ع. 3، 2002، ص22-23.

وهذه حقيقةٌ ثابتة في الحقل اللّساني، وكما متقدِّمها "المتكلّم" قبلُ مبلغَ عنايةٍ وحَظوةٍ ورفعةَ مَنزلةٍ في تداولية الخطاب اللّساني بمتعدِّد وظائفه، كذلك هو قرينه "المخاطَب" بذاتِ الأهميّة التداولية التواصلية ينحَاه ويتعلَّقه، باعتبَاره «الطرَف الثاني الذي يسهِم مع المتكلِّم في تشكِيل الفعل الاتصَالي، فهو الذي يتلقَّى الخطاب اللّغوي ويؤوِّله، فَتَمَامُ الكلام من تمَام إصغَائه وتأوِيله»[1].

ولهذا اهتَمَّهُ وأَولَاهُ علماء اللّغة القدامى منهم والمحدثون وعلى اختِلاف تخصّصاتهم المعرفية بَالِغَ العنايَة والاهتِمام «لِكونِهِ أحد أطراف العمليَة اللّغوية، ووصول الأفكارِ الملقَاة إليه بجَلاءٍ ووضوحٍ هي الغايَة المنشودَة التي يسعَى المتكلِّمون إلى تحقِيقها بمفردَات اللّغة. إذ إنّ اللّغة إشَاراتٌ يحاول المتكلّم إيصَالها إلى المخاطَب، لذلك يجب أن تُبنَى أُسُسُهَا على وفق العلاقَة القائمة بين هذين الرّكنَين، وأن تُراعي الظّروف الخارجِية التي تُحيط بها، لأنّ المخاطَب جزءٌ مُهِمٌّ منها ينبَغي مراعَاتهُ في اللّغة لكي يَتَسَنَّى تحقيق هدفِها المنشود. لِذَا انصَبّ اهتمام اللّغويين على المخاطَب وفُسِّرَتْ به كثيرٌ من إشكالياتِ الخطَاب اللّغوي وبُنِيَتْ على وِفقِ مُراعَاتهِ كثيرٌ من قواعد اللّغة، فقد أَخَذَ حَيِّزًا واسعًا في الدراسَات اللّسانية الغربية والعربية»[2].

وليس أدلّ على ذلك بالغَ أهميّةٍ وجليل حظوةٍ واحتفاءٍ تجلّيًا واستكناهًا لمدلولات هذا الخطاب، أن اختصُّوا به حديثًا حقل "نظرية التلقي" مجالًا لسانيًا يبحثه ويتدارسه، تلك النظرية التي ظهَرت «في الثلاثينِيات من القرن العشرين التي من أهمّ معطياتها أنّ كُلًّا من "المعنى" و"المبنى" ينتجَان عن التّفاعل مع القارِئ، لِكونِهِ إلى حَدٍّ ما المُبدِع المشَارك، لا النّص نفسه، بل لِمَعنَاهُ وأهمّيَته وقيمتِه ... وربّما كان الاهتِمام النظري بالمخاطَب من لدن الغربيين سَبَبًا في جعلِه عنصرًا مهمًّا تُبنَى عليه أغلب نظريَّاتهم اللّغوية، فكانوا أصحَاب تنظيرٍ وتطبيقٍ في هذا الشّأن»[3].

ومنطلقًا من سَمِيّ منزلتِه وبالغِ أهميَّته هذه في تحقيق فعل وفاعِلية التّواصل/التراسل اللّساني بينه وبين المتكلّم، تأتّى ذلك التّنادِي اللّساني المتقدِّم المتأخِّر الدّاعي إلى ضرورة مراعَاة ثلّةٍ واسعةٍ من عواملَ مُعتَبرَاتٍ نفسيّةٍ واجتماعيةٍ و... تَتجَاذبُ متباينِ أحوالهِ ومُتغَايرَ سيرورتِها في متعدِّد مواقفِه الكلاميَة بين

---

[1] سياق الحال في الفعل الكلامي، ص32.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص15.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص71.

فَينَةٍ وأخرى[1]، سعيًا لتحقِيق فعل "الفَهمِ" فيه، ذلك أنّ الكَلامَ «وَاسِطُةُ المتكلِّم لنقل أفكَاره وما يجول في ذهنِه إلى المخاطَب، وكان عليه أن يُراعِي المخاطَب ويضَعه في حسبَانه عند صياغَته للتَّراكيب اللّغوية، فالكلام إذا لم يكن مفهومًا من لدن المتكلِّم انتفَت الحاجَة إلى وجوده لعدَم فهم الطرَف الثاني معنَى حوارِه مع الأوّل، وهكذا يكون التّراسل بين الطرفَين محكومًا بعوامِل عِدَّةٍ يبتغِيها المتكلّم، ويجعلها تتحكَّم في صياغة عباراتِه، ومنها الحالة النّفسيَّة للمخاطَب، ومدى استقبَاله وما يُلقَى إليه، ومدى فِطنَتِهِ ونَبَاهَتِهِ أو بَلَدِهِ أو غَبَاوَتِهِ، أو مِقدَارِ عِلمِهِ بما يحِيط بالنّص اللّغوي، أو ظَنِّهِ أو جَهلِهِ أو غَفلَتِهِ وسَهوِه أو تَوقُّعِه وتَرقُّبِهِ، وكذلك الحوَاسّ التي لها أثرٌ رئيسٌ في استِقبال الأفكار واستِجلاء ما في نفس المتكلِّم، فكانت قرينةً خارجيةً تعاضَدت مع الألفَاظ لرسم صورَة الحدث اللّغوي، فهذه الأمور كلّها تحكُم العملية اللّغوية وتُضفِي عليها طابع المعرفة لصياغَة النّسَق التعبيري المُعَبّرِ عن الحالَة التي يبغِي المتكلّم نقلَها، وترسم مَسَارًا للتَّعبيرِ ينحرِف عنه أَحيَانًا انسِجامًا وتَوافُقًا مع حَالَة المخاطَب»[2].

ولئن غدونا بهذا المخاطَب نحوًا من هذه المنزلة مبلغَ أهميّةٍ وحَظوةٍ في عموم الدّرس اللّساني الحديث، فإنّها لكذلك أخرى في أصيلٍ من درسنا النحوي العربي، فَ«فِكرة المخاطَب هذه فكرةٌ قدِيمةٌ عند النحاة، وقد اتّكأ عليها سيبويه والفرّاء والزجّاج وغيرهم»[3]. ما يعني أنّهم كانوا في ذلك أسبقَ من البلاغيين في العناية به، حتّى لقد أبدَعوا «في هذا الجَانب أيّمَا إبداعٍ، فهم أوّل من قال بمرَاعاة الأحوَال المحيطَة بِكُلِّ من المتكلِّم والمخاطَب»[4]. وحسبنا من بالغِ هذه الأهميّة النحوية البَدءَ، أن تَكرَّرَهُ سيبويه بكثرَة الذِّكرِ في كتابه سِتًّا وثمانين 86 مرّةً، وهذا في سيَاق إحصاءٍ عَامٍّ قام به المستشرق "جيرار تروبو" Gerard

---

[1] وقد تَحَقَّقَنَا هذا الحكم العربي متقدِّمًا، أَنَ ربطِ بعض بلاغيينا القدامى مفهوم "البلاغة" بضرُورة مراعَاة أحوال السّامع/المخاطَب، ذلك أنّ «بناء الخطاب وتداولَه مَرهُونٌ إلى حَدٍّ كبيرٍ بمعرفَة حاله، أو بافتراضِ ذلك الحال. و"الافتراض المسبق" ركنٌ ركينٌ في النظام البلاغي العربي، إذ العنايَة في المقام الأوّل موجَّهة إلى المرسَل إليه، حتّى في ما يُعرَفُ بالمحسّنات البديعية بوصفِها تحقّق هدف المرسَل من الخطاب، وذلك بالتّأثِير فيه، فالعنايَة بالمحسّنات ليست من قبيلِ الزّخرفة اللّفظية، أو إبراز قدراتِ المرسِل اللّغوية كما يُشَاعُ عن ذلك». استراتيجيات الخطاب، ص47-48.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص3.

[3] دلالات التراكيب، ص73.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص74.

Troupeau «لِلمصطَلحاتِ الدّالة على "سيَاق الحَال context of situation في كتاب سيبويه، فوجَد أنّ كلمَة "المخاطَب" Addressee قد وردت في الكتاب ستًّا وثمانين 86 مرّةً»[1].

وما كثرة التّوارد هذه إلّا لَدلالةٍ قطعيّةٍ على ما لهذا المخاطَب من مَركزيةٍ محوريةٍ في تداولية الفعل التواصِلي القَائِم والمنعَقد بينه وبين المتكلّم. وهو نظرٌ تَقَدَّمَهُ نحاتنا الأوائل الإثباتَ والتَّنبِيهَ على بالغِ أهمّيتهِ وجليلِ دَورِهِ الدلالي التداولي هذا نحويًا، سَعيًا منهم لِفَهمٍ أمثَل لدلالاتِ هذا الخطاب النحوي. وقد بَيَّنَ السهيلي مُبكِّرًا أهميّته النحوية التواصلية هذه بموجزِ قوله: «اعلَم أنّ الكَلَامَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ في نَفسِ المُتَكَلِّمِ يُعَبِّرُ لِلمُخَاطَبِ عنه بِلَفظٍ أو لَحظٍ أو بِخَطٍّ. ولولا المخاطَب ما احتِيجَ إلى التّعبيرِ عَمَّا في نفس المتكلّم. ثمّ لَمَّا كان المخاطَب مُشَارِكًا لِلمتكلِّمِ في مَعنَى الكَلَامِ، إذ الكَلَامُ مَبدَؤُهُ من المُتَكَلِّمِ ومُنتَهَاهُ عند المُخَاطَبِ، ولولا المُخَاطَبُ ما كان كَلامُ المُتَكَلِّمِ لَفظًا مَسمُوعًا، ولا احتَاجَ إلى التَّعبِيرِ عنه»[2].

ومن مُثبَتِ أهمّيته النحوية التواصلية هذه أيضًا، ما نَتَحَقَّقُهُ منها بَيّنًا أخرى عند سيبويه الذي كثيرًا ما عَنِيَ «بقول المخاطَب سواء أمقولًا كان حقيقةً أو مُتَخَيَّلًا، لاعتِقاده بأنّ المخاطَب أساسٌ في استِمرار التّفاهُم والاتّصال بين المخاطَب والمتكلِّم، لذا لا يستطِيع المتكلِّم أن يجعَل كلامَه في منأًى عن إدراك المخاطَب وفهمِه، فهو لا يستطِيع الاستِمرار في الكلامِ من غير معرفةٍ بالظُّروف الاجتِماعية والنّفسيَّة للمخاطَب»[3].

وما هذا إلّا لخالص إيمان نحاتنا بأنّ عمِيق النظر في جَمعِ هذه الأحوالِ النّفسيّة والاجتِماعية المُتَبَايِنَةِ وواجِب مراعَاتها تُفضِي معرفَته ولا ريبَ –آلَةً للتجلّي الدلالي– إلى إصَابةِ غايَة "الفَهمِ" فيه سامعًا خاصّةً، وتحقيقًا لأغراضِ ومقاصِد "الإفَادَةِ الكَلَامِيَةِ" فيه متكلّمًا بعامّةٍ، حيث «لن يكون الكَلام مفيدًا، ولا الخبَر مُؤَدِّيًا غرضَه ما لم يكن حال المخاطَب ملحوظًا، لِيَقَعَ الكَلامُ في نَفسِ المخاطَب موقِع الاكتِفاء والقبولِ»[4].

ولعلّ من أَجَلِّ مَعَالِم عِنَايَتهِم بدرسِه احتفاءً واحتفالًا، صَرِيحُ دعواتِهم النحوية تلك المُتَنَادِيَة بضرورةِ مراعاةِ مُتَعَدِّدِ ومُتبَايِنِ أحوالِه النّفسيّةِ والاجتماعيةِ، الثّابتِ منها والطَّارِئِ المُتَغايِرِ خاصّةً، أَنَ العَرضِ لِكُلِّ تحليلٍ نحويٍ دلاليٍ تداوليٍ للمعاني النحوية. وعلى أساسٍ من هذا الاعتِبار النحوي رأينا سيبويه يَعتَدُّ بالغَ

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، المرجع نفسه، ص78. وينظر الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص109.

[2] نتائج الفكر في النحو، ص170–172.

[3] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص28.

[4] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص225.

أهميَّته وجَليلَ دَورِهِ الدلالي التداولي هذا سلطانًا فيصلًا «في تقريرِ التّراكِيب النحوية، ومُرَاعَاتُهُ هي الغايَة الأولى التي لأجلِها وُضِعَ النحو وأُحكِمت قواعِده»[1].

كما تَبَدَّتْ أخرى مراعَاة نحاتنا القدامى هؤلاء لِمُتَغَايِرِ هذه الأحوالِ جليّةً واضِحةً أَنَ ربطِهم لِ«أحكامِهم وتَعلِيلاتِهم وتفسِيراتهم بِحَالَاتِ المخاطَب بِوَعيٍ وإدراكٍ لتلك الحالَات، فَاكتَسَبَت حال المخاطِب اهتمامًا جعل النحويين يشِيرون إلى علاقة تلك الأحوالِ بالأوضَاع الاجتمَاعية والنفسيّة لِكُلٍّ من المتكلِّم والمخاطَب من غير أنّ يخوضُوا في تفصِيلاتها التي آلَ إليها الدرس اللّغوي الحديث. وهكذا كان النحويون القدَامى رُوَّادًا في الكشف عن تلك الأحوالِ التي كان المخاطَب عليها، وكانوا مُبدِعِينَ في بيانِهم لطرَفي الحوارِ، وأثرِ كلٍّ منهما في الآخرِ في صياغَة الكلام»[2].

ومن يتحقَّق واسعًا كثيرًا من قواعدنا النحوية بِنَاءً، وتَخريجِ أحكامِها إعرابًا، وتوجِيه مُلتَبِسِ معانِيها دلالةً، يُلْفِهَا بمراعَاة مُتَبَايِنِ هذه الأحوال قد اعتُبِرَتْ. وقد بَدَا لحظُها هذا بَيّنًا «وَاضِحًا في أحكَام النحاة وتَعلِيلِهم لتلك الأحكام، وفي تَوجِيهِهم لمسَائل الخلاف النحوي وتقوِيمها، وغير ذلك ممّا يلحَظه المطَّلع على كتبِهم. وتبعًا لذلك نجِد أنّ المخاطَب كما كان شَرِيكَ المتكلِّم في العملية الخطابِية، فإنّه أيضًا يمكِن أن يكون شريكَه في القاعدة النحوية، ولا جَرَمَ أن تكون له اليد الطُولَى في العمَل النحوي»[3]، ولنا في تهدِّي ثلّةٍ من مُعتَبَرَاتِ تَمثُّلاتهِ النحوية الآتية خيرُ مِثَالٍ وبُرهَانٍ.

2. من تمثّلات المخاطَب نحويًا:

وقد أفاض عددٌ من الدّارسين قبلنا بعض هذه التمثّلاتِ[4] بضربٍ من البيان، وحسبنا من متعدِّدها مُعتَبَرَاتٌ أربعةٌ أساسٌ نسوقها هنا مَثَلاً وبرهانًا هي:

1.2. مراعاة أمن اللَّبس:

---

(1) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص170.

(2) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص28.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص76-77.

(4) ينظر بعض تفصيلاتِها النحوية الأخرى من خلال الأبحاث: مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص57-111. ومراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص19-28. وسياق الحال في كتاب سيبويه، ص79-83 ... وغيرها من الأبحاث التفصيليّة الكثيرة التي تدارسَت مُتعدِّدَ أضربَ تمثّلاته النحوية هذه.

بجلّي معاني الكلام وتحقّق فَهمِ السّامع لها رِبَاطُ انعِقَادِهِ، هكذا هو مفهوم "اللَّبْسِ" في الخطاب اللّساني: «صِفَةٌ نِسبِيَّةٌ تَتَعَلَّقُ بفهم المخاطَب للعبَارة أو النَّص وتَعيِينِهِ لدلالتها»[1]. وقد تهدَّى ابن فارس قديمًا حَدَّ "الكلام" فذكَر أنّه «ما سُمِعَ وفُهِمَ، وذلك قولنا: "قَامَ زَيدٌ" و"ذَهَبَ عَمرُو"»[2]. وبَيَّنَ أنّ من مراتِبه "وَاضِحَهُ"، وهو ذاك «الذي يَفهَمُهُ كُلُّ سَامِعٍ عَرَفَ ظَاهرَ كَلَامِ العَرَبِ»[3].

فَتَأَكَّدَنَا بهذا الفهم أنّ وضوحَ معاني الكلام مَوقُوفَةٌ ولا ريبَ «على مدَى فهم السّامع له، بناءً على الأساليب اللّغوية التي يعرِفها»[4]. وهو فَهْمٌ موجبٌ على المتكلّم –مراعاةً لحَال مخاطَبِهِ وحُسنَى إفادةٍ لمقاصِده الكلامية– البُعدَ به –أسلوبًا في النظم وآلةً للإفهام– عن كُلِّ شَائِبةٍ وعارضةٍ من عَوارضِ اللَّبْسِ قد تَحتَمِلُهُ وتَتَصَايَرُهُ إلى مَهَاوٍ عميقةٍ من الغموضِ والإبهَامِ[5] الذي يَعسُرُ ويَتَعَذَّرُ معه على المخاطَب تَمَامُ فهمِه، وتحقيقه فاعليةَ فعله التواصلي والمتكلّمَ.

ذلك أنّ من شَأنِ إمكَانِ وقوع خطر هذا "اللَّبْسِ" دلالةً وتداولًا، غلقُ باب التّواصل الفعَّال بين المخاطِب والمخاطَب فهمًا وإفهَامًا، نظرًا لاحتِمالِ وقوعِ خَطَرِ الاختلاطِ في ذِهنِ هذا الأخير لتَعذُّرِ فَهمِه لِحَقيقِ قَصدِ الأوّل، باعتبار أنّ «المتكلِّم حين يقصِد إفهَام المخاطَب رسالته اللّغوية، فإنّه يرتّبها على مِنوَالٍ لا يَدَعُ معه لِلَّبْسِ مجالًا، حتّى يُدرِكَ مَقَاصِدَهُ ذلك الإدراكَ الذي يَتَوَخَّاهُ، فَالالتِباسُ ممنوعٌ أبدًا لِمنَافَاتِه القَصدَ مِن وَضعِ اللّغة»[6].

نَاهِيكَ –كما ذكَرنا– عن تَمَاشِي تحقِيق أَمْنِهِ هذا وطبيعة اللّغة في نزوعِها الأصلِّي الأَعَمِّ الدّاعِي إلى مُجَانَبَةِ ومُنَافَاةِ هذا اللَّبْسِ، إذ هي بطبِيعتها «تَهجُرُ التَّعمَيَةَ واللَّبْسَ في الغالب، لأنَّهما لَيْسَا من سماتِها، لأنّ اللُّغة المُلْبِسَةَ لا تصلح أن تكون وسيلةً للتَّفاهم والتّخاطُب»[7]. وتماشيًا آخر أَخَصَّ وأسس قواعد

---

(1) أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص22.

(2) الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص47.

(3) المرجع نفسه، ص40.

(4) في اللّسانيات التداولية، ص222.

(5) لَبْسًا في الإبانة عن المعاني عَارِضًا لا مقصودًا من المتكلّمِ بالإلغازِ والتَّعمِيَةِ فيه. وهذه "العَرَضِيَةُ" هي غايَتنا من تَهذّي بيانِه هنا.

(6) أمن اللّبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، رشيد بلحبيب، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 45، 1998، ص45–46. وينظر مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، ص97.

(7) مواضع اللّبس في العربية وأمن اللّبس، عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج. 2، ع. 1، 1987، ص09–10.

نحونا العربي التي «تُرَاعِي هذا الجانِب من أحوَال المخاطَب»[1]. ولأنّ الحَقِيقَتَينِ اللّغوية الأَعَمُّ والنحوية الأَخَصُّ هي كذلك، فقد غَدَا السَّعي إلى تحقِيق أَمْنِ اللَّبس في الكَلام على المخاطَب هو «الغايَة القصوَى لِلاستِعمَالِ اللّغوي»[2].

كما أنّ احتِمالَ اللَّبس هذا في أَنِي من منطوقِ الكلام مُشَاهَدِهِ –عبارةً وإشارةً– أكثره أمنًا، وأقلّه حَدَثَانًا ووُقُوعًا منه في مكتوبُه من مُفتَقَرِ رؤيةِ أحوالِه بالتَّمام والكلِّية، لأنّ «الجُملَ المنطوقةَ ينطِقها المتكلِّم بأَداءٍ صَوتِيٍ مُمَيَّزٍ مُفْهِمٍ للمخاطَب على وجهٍ مخصوصٍ ما يُرِيدُ أن ينقلَه المتكلِّم إليه. ويتوقَّف فهمُنا للتّراكيب في شطرٍ كبيرٍ منه على هيئَة نظمِ الكلام، ذلك لأنّ كثيرًا من الجمَل المُلبِسَةِ التي تحتَمل الواحِدة منها مَعنَيَينِ أو أكثر، إنّما يرجِع اللّبس فيه إلى هيئَة النَّظم وسَمتِهِ. وواضحٌ أنّ حركَات الإعراب وغيرها من القرائِن لا تُسعِفُ هنا نفي نَفسِ اللَّبس. فهذه التّراكيب يقف السياق غير اللّغوي وحده كأساسٍ للتّحليل وقاعدةً للفهم»[3]، والمخاطَب واحدٌ من عناصر هذا الضَّرب من السياق الحالي غير اللّغوي.

وقد تَبَدَّتْ هذه الحقِيقة اللّسانيّة جَلِيَّةَ النظر، جِدّيَةَ الأَخذِ والاعتِبارِ في أَصِيلٍ من فكرنا النحوي الذي كثيرًا ما كانت أحكَامه «تُرَاعِي أن لا يُحدِثَ الكَلام لَبْسًا، فتختَلط المعاني وتتداخَل فلا يُعلَمَ المقصود منها، لذا صار "عدَم اللَّبس" مصطلحًا نحويًا يُرَادُ به مراعَاة الوضوحِ في الكَلامِ، والبَيَانِ في التَّركِيبِ، لكي يدرِك المتكلِّم المعنَى المرَاد من غيرِ لَبْسٍ أو خَلطٍ في الدلالة»[4] سَعيًا لتحقِيق صِحَّةِ الفهمِ، وتحصِيل تَمَامِ الفائِدة الكلامِية في مخاطَبه. وهذا لحظٌ ثبتُ الاعتِبار والمراعَاة واسعًا عند نحاتنا القدامى ممّن تأصَّلوا أسس ضبطِ قواعدِهم النحوية على ضرورةٍ من تحقّق هذا الشّرط، شرط «حصولِ مبدَأ الفائِدة للمخاطَب، باعتِبارها كُلُّ ما يَحسُنُ السُّكُوتُ عليه ويَستَغنِي به الكلام بِتَمَامِ المعنى، وعَدُّوا ما لا يَستَدعِي تلك الفائِدة ضَربًا من اللَّغو لا يصلح به التَّفَاهُمُ، ولا خيرَ من إِيرَادِهِ»[5].

بل إنّ نحاتنا الأوائل هؤلاء قد اجتَمعوا وتَصَيَّرُوا "أَمنَ اللَّبسِ" هذا –تحقيقًا لمبدَأ الوضوحِ والإفادةِ في الكلام– غايتَهم الأولى من نَحوِي البيانِ والتِّبيانِ، وتَهَاتَفُوا لذلك بِشِعَارٍ أَوْحَدَ أساسٍ عنوانه: «وإِنْ بِشَكلٍ

---

(1) مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، ص98.

(2) اللّغة العربية معناها ومبناها، ص34.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص663–664.

(4) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص25.

(5) أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، ص28.

خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ»[1]. كما تذاكَر السيوطي أيضًا هذا العنوان "اللَّبس محذور" قال: «ومن ثَمَّ وُضِعَ له ما يُزِيلُهُ إذا خِيفَ، واستُغنِيَ عن لَحَاقِ نَحوِهِ إذا أُمِنَ»[2].

وحسبنا دليلًا مرشدًا من تَوَاصِيهِم هذا وَاجِبَ حِفظِ اللّغة من "اللَّحنِ" غايةً للدّرس النحوي، قال ابن مضاء: «وإنّي رَأَيتُ النَحوِيينَ، رحمة الله عليهم قد وَضَعُوا صِنَاعَةَ النَحوِ لِحِفظِ كَلَامِ العَرَبِ من اللَّحنِ، وصِيَانَتِهِ عن التَّغيِيرِ، فَبَلَغُوا من ذلك إلى الغَايَةِ التي أَمُّوا، وانتَهوا إلى المَطلُوبِ الذي ابتَغَوا»[3].

بل إنّهم تواضَعوا على ذلك حَدَّ "الكلام"، فقالوا أنّه «اللَّفظُ المُفِيدُ فَائِدَةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها»[4]. وهذا السّكوتُ يَقِينًا، هو سُكُوتٌ من غير إبهامٍ أو لَبْسٍ أو شَكٍّ وظَنٍّ يُسَاوِرُ ويُخَالِطُ ذهنَ المخاطَب، ويتعارَض وقصدَ المتكلّم آلةً في بَيَانِهِ من عبارةٍ أو إشارةٍ، أو بهما مَعًا مُجتَمِعَينِ. ومعه كان لِزَامًا على هذا المتكلّم واجِب الحِرصِ على مُجَانبَة هذا "اللَّبسِ" النحوي ومُبَاعَدَتِهِ، والسَّعيُ حَثِيثًا ما أَمكَنَهُ –نظمًا وتأليفًا– على تَحقيقِ أَمنِهِ وإصابَة منتَهى غايتِه الخطَابية التواصلية إفهامًا وفهمًا، وهذا بأن «يَتَدَارَكَ ما قد يقَع في كلامِه من لَبْسٍ، فيَصوغَ عبارَته على وِفقِ تلك العلاقَة صَوغًا رصينًا يُبعِد كلّ ما من شأنِه أن يحقّق هذا اللَّبس والاختِلاط في الفَهمِ، فهناك دلائِل تشِير إلى أنّ هذا النّسَق التّركِيبي يحقّق في ذهن السّامع اختلاطًا، فَيَسبِق إلى ذِهنِهِ معنًى غير المعنى الذي يقصِده المُخبِرُ، فلا يستطِيع المُخبَرُ أن يستنبِط دلالة المعنَى المقصود من هذا الخلط»[5].

وسَعيًا منهم لتحقِيق أمن هذا اللَّبس في الكَلام[6]، فقد تهادَى الدّارسون مُتَعَدِّدًا واسعًا مُتَبَاينًا من المُعتَبَرَاتِ اللّسانيّة والقرائِن السياقية المقالية والحالية –مُفرَدةً ومُجتَمِعةً مُتضَافرةً– التي تَرَاءَتْ لهم كفاءتها آلَةً وسَبِيلًا قويمًا لإفادة مقاصِد هذا الكلام وحسنِ التّبيان عنه، ومن ذلك «سياق الحال، وتكَامل السياق

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1980، 117/2.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1985، 314/2.

(3) الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1979، ص64.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 14/1.

(5) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص81.

(6) على تعدُّد مستويَاته الصّوتيّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والمعجميّة، والدلالية السياقيّة، ومصادره الصّوتيّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والمعجميّة، والأسلوبيّة، والدلالية السياقيّة، ممّن لسياق الحال إمكَان التجلّي النحوي فيها بصورةٍ ووجهٍ ما.

البنيوِي، وحقائِق الحياة ومنطِق الأشياء في العالَم الخارجي، والاعتِياضُ، كالاستِدراك الكلامي بالجمل المعترِضة، والتّرقِيم، وإعادة النظرِ في هيئَة النّظم»[1].

واعتِبارُ نحاتنا القدامى بحَال المخاطَب هنا قرينةً حاليةً فاعلةً تُسهِمُ مراعَاتها في رفعِ ودفعِ كثيرٍ من حُجُبِ المعاني النحوية الغامضة المُلتَبِسَةِ بَيِّنٌ لا لَبْسَ فيه، وقد تبدَّت مَعَالِمُهُ جليّةً في ثلّةٍ واسعةٍ من المسائِل والظّواهر النحوية التي تهادَاها هؤلاء –بِمُستَوَيَيْهَا التركيبي الوظيفي والأسلوبي تعليلًا وتوجيهًا لأحكَامها جوازًا ومنعًا– التّحقيق والتّبيان، وهذا بعد أن تَرَاءَى لهم وتَأكَّدَهُم إمكَانُ احتِمَالِ ظَاهِرِهَا[2] لَبْسًا في الدلالة يتعذَّر على المخاطَب إصابَتها بالفَهم كليّةً، نَاهِيكَ أن تَتَنَافَى أصالةً وقصدَ المتكلّم الذي هو «الأصلُ في الكلامِ»[3].

ومن أمثلتِه ما نطالِعه من حديث نحاتنا في باب "الحال" عن قضيَّة الرّتبة بين "الحال" و"صاحبِها"، وأثر التّقديم والتّأخير –النَّاشِئِ عن إرادة المتكلّم ومرَام قصدِه التواصلي من الفهم مخاطَبًا– في إمكَانِ رفع مُحتمَلِ هذا اللّبس عن المخاطَب، جاء في شرح الرّضي للكافية: «ثمّ اعلَم أنّ الحَالَ قد يكون عن الفَاعِلِ وَحدَهُ، كَ"جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا"، وعن المفعولِ وَحدَهُ، نحو: "ضَرَبتُ زَيدًا مُجَرَّدًا عن ثِيَابِهِ"، فإذا قلت: "لَقِيتُ زَيدًا رَاكِبًا"، فإن كان هناك قَرِينَةٌ حَالِيَةٌ أو مَقَالِيَةٌ تُبَيِّنُ صَاحِبَ الحَالِ، جاز أن تَجعَلَهَا لِمَا قَامَتْ له، من الفَاعِلِ أو المفعولِ، وإن لم تكن، وكان الحَالُ عن الفَاعِلِ، وَجَبَ تَقدِيمِهِ إلى جَنَبِ صَاحِبِهِ، لِإزَالَةِ اللَّبسِ، نحو: "لَقِيتُ رَاكِبًا زَيدًا"، فإن لم تُقَدِّمْهُ، فهو عن الفَاعِلِ»[4].

ونحو أهميّة التقديم والتأخير هذه دفعًا لِوَهمِ اللَّبسِ عن المخاطَب بابًا من "الحال"، كذلك هو الحذف مثلًا للموصوف في باب الصّفة، ومن نحوه ما بيَّنه ابن جني في خصائصه، قال: «وقد حُذِفَ المَوصُوفُ وأُقِيمَت الصِّفَةَ مُقَامَهُ ... وذلك أنّ الصِّفَةَ في الكَلَامِ على ضَربَيْنِ: إمّا "لِلتّخصِيصِ والتَّخصِيصِ"، وإمّا لِلمَدحِ والثَّنَاءِ. وكلاهما من مَقَامَاتِ الإسهَامِ والإطنَابِ، لا من مَظَانّ الإيجَازِ والاختِصَارِ. وإذا كان كذلك لم يَلِقْ الحَذفُ به ولا تَخفِيفُ اللَّفظِ منه. هذا مع ما يَنضَافُ إلى ذلك من الإلبَاسِ وضدّ البَيَانِ. ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: مَرَرتُ بِطَوِيلٍ، لم يَستَبِنِ من ظَاهِرِ هذا اللَّفظِ أنّ المَمرُورَ به إنسَانٌ دون رُمحٍ أو ثَوبٍ أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حَذفُ المَوصُوفِ إنّما هو مَتَى قَامَ الدَّليلُ عليه أو شَهِدَتْ الحَالُ به. وكلّما

---

[1] ظاهرة اللّبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمّان، ط1، 2003، ص253.

[2] نحوًا من احتمال التّرادف والاشتِراك في الدلالة.

[3] اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص103.

[4] شرح الرضي على الكافية، 11/2.

استَبهَمَ المَوصُوفُ كان حَذفُهُ غير لَائقٍ بِالحدِيثِ»[1]. وشهَادة الحال على تَحقُّقِ فعل الفَهمِ في المخاطَب، قرينةٌ حاليةٌ دَالَّةٌ –ولا ريب– على مدَى انتِفاءِ هذا اللَّبس، وتحقُّقِ أَمْنِهِ.

ونحوًا من هذه التَّعلِيلاتُ على مُتَعَدِّدِ مَوَاضِعِهَا وموضوعَاتها، ذلك اللَّبسُ في الدلالة النحوية النّاشِئ عن "الحركَة الإعرابية"[2] أَنَ الاكتِفاء بها حسب –مفردةً غير مُتَضَافِرةٍ ومتعدِّد القرائِن السياقية الأخرى المقالية والحالية– مُحَدِّدًا دلاليًا نَحويًا أَوحَدَ فيصلٍ في تَرجِيحِ مُحتَمَلِ المعاني النحوية التي لربّما تُنَافِيهَا دلالة القَصد، بل وقد تعارضَها أحيانًا إيّاه لتُحِيلهَا إلى خلافِه، انطلاقًا من ذهبيِ قواعدِهم: "الإعرَابُ هو فَرعُ المَعنَى".

ولهذا كانت مراعَاة "القيَم الخلافيَة" في دلالاتِ هذه الحركة نحوًا من هذا الموضع أمرًا واجبَ الاعتِبار والتّدقيقِ والتحقيقِ، دفعًا لأيّ إبهامٍ أو إيهامٍ في الفِهم قد يخالِط ذهن المخاطَب، فهذه «الحرَكات الإعرابِية قد لا تُمَكِّنُ من الفهمِ، لأنّ هناك الإعراب بالحذفِ، والإعراب المقدَّر .. إلخ، كما أنّ الحركَة الواحِدة تَدُلُّ على أكثرَ من بابٍ واحدٍ»[3].

وحسبُنا عن هذه الأخيرة مثلًا وأثرًا في رفعِ ودَفعِ كُلِّ إبهامٍ وإيهامٍ دلاليٍ مُحتَمَلٍ، يُلبِسُ على المخاطَب صحيحَ الفهم في امتِياز حقيقِ المعاني النحوية المستَفادة بالقَصد، أن ننظرَ وَاحِدةً من قَصَصِ نشأة نحونا العربي، فَفِيهَا المُعتَبَرُ، وذلك هو وجه العطف في قِراءةِ من قرأ "ورَسُولِهِ" عطفًا على لفظِ "المُشرِكِينَ" في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة 3].

ولنا في مَروِي قصَّة الأعرابي مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ خيرٌ من مثلٍ وبرهانٍ، فقد ذكَر أهل الأثَر أنّه «قَدِمَ أَعرَابِي في خِلافَةِ أَميرِ المُؤمِنِينَ عمر بن الخطاب ﷺفقال: من يُقرِئُنِي شَيئًا ممّا أَنزَلَ الله على محمّد ﷺ؟. فَأَقرَأَهُ رَجُلٌ سورةَ بَراءَة، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ورَسُولِهِ﴾، بِالجرّ، فقال الأعرابي: أَوَ قَدْ بَرِئَ اللهُ من رَسُولِهِ!، إن يَكن الله بَرِئَ من رَسُولِهِ فأنا أَبرَأُ منه!، فَبَلَغَ عُمر ﷺ مَقالَة الأعرابي، فَدَعَاهُ فقالَ: يا أعرابي، أَتَبرَأُ من رسولِ اللهِ!، فقال: يا أَميرَ المُؤمِنِينَ إنّي قَدِمتُ المَدِينَةَ، ولا عِلمَ لي بالقُرآنِ، فَسَأَلتُ من يُقرِئُنِي، فَأَقرَأَنِي هذا سورةَ براءة، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ورَسُولِهِ﴾،

---

[1] الخصائص، 366/2.

[2] على الرّغم من أهمّيتها النحوية، إذ كثيرًا ما يتحقّق بها «التَّمييزُ بين المعانِي، ويرفعُ الاحتِمَالُ والإشكَالُ لاختِيارِ إمكَانٍ وَاحِدٍ مُقَيَّدٍ، فدورهَا تفريقٌ بِعَلَامَاتٍ لفظِيّةٍ تَدُلُّ على فَوَارِقَ دَلَالِيَةٍ». ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، ص257–258. بتصرّف، وقد ذكرنَاه قبل.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص670.

فَقُلتُ: أَوَ قَدْ بَرِئَ الله تعَالى من رَسُولِهِ!، إن يكن بَرِئَ من رَسُولِهِ، فأنا أَبرَأُ منه. فقال له عمر ﷺ : ليس هكذا يا أعرَابي، فقال: كيفَ هي يا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ؟، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾، فقال الأعرابي: وأنا واللهِ أَبرَأُ مِمَّنْ بَرِئَ اللهُ ورَسُولُهُ منه. فَأَمَرَ عمر ﷺ أَلاَّ يُقرِئَ القُرآنَ إلاّ عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، وأَمَرَ أبا الأسود الدؤلي أن يَضَعَ النَحوَ»[1].

وكما تَخطِئَتِهِ ﷺ وَجهَ قِراءَة الجرّ هذه، كذلك قال جمهور القرّاءِ والمفسّرين والنحاة، وهذا بالنظرِ لإمكَان استِحالَة ظاهِر دلالَة قراءَة الجَرّ فيها حَالَ الإيمَانِ كفرًا[2]، قال السّمين الحلبي (ت756هـ) في الدّر المصون: «وهذه القَرَاءَةُ يَبعُدُ صِحَّتُهَا عن الحُسنِ لِلإبهَامِ. قال أبو البقاء: ولا يكون عَطفًا على المُشرِكِينَ لأنّه يُؤَدِّي إلى الكُفرِ، وهذا من الوَاضِحَاتِ»[3]. ونظَائر أمثلة هذا الضَّرب من أمن اللَّبس في دلالَة الحركَة الإعرابِية مُراعَاةً لفَهم السّامع كثيرةٌ متكاثرةٌ مَسَائِلُهُ ومَوَاضِعُهُ في نحونا العربي، مُتَعَذِّرةٌ عن العَدِّ والجَمعِ والحصرِ، وقد أوسعَها بعض الباحثين غيرنا إفرادَها الدّرس والتّفصِيل.

2.2. مراعاة علم المخاطَب وجهله:

يُعَدُّ علم المخاطَب وجهله من المُعتبَرَاتِ الدلالية التداولية الأولى والعِمَادِ الواجِب على المتكلّمِ حسنُ مُرَاعَاتِهَا في فعله الخطابِي والمخاطَب، تحقيقًا لغايَة التّواصلِ الأساسِ من إصَابةِ الفهمِ والإفهَام. ولعلّ هذا ما يُفَسِّرُ مَبلَغَ اعتِدادِ واحتِفاء نحاتنا به حَكَمًا أساسًا وفَاعِلًا في بناءِ وتخرِيج كثيرٍ من القواعد النحوية وتعلِيل أحكَامها، وتَوجِيهِ وتَرجِيحِ مُتَعدِّدٍ واسعٍ من مُلتَبِسِ معانِيها، فَ«حين نتأمَّل في الأحكَام النحوية نجد أنّ جُلَّ هذه الأحكَام قد بُنِيَت على أساس "عِلمِ المخاطَب" ... ويبدو أنّه أُخِذَ بنظر الاعتِبار من لدن النحويين، وكان ماثلًا أمام أعينِهم عند بنائِهم لقواعد النحو العربي وتَوجِيههِم لها، وإبدَاء التّعلِيلات لبعض الظواهر النحوية، ومنعِ بعضها، إدراكًا منهم أنّ القاعدة النحوية يجب أن تولد في الواقِع اللّغوي، لِتَنسَجِمَ مع الواقِع والمحِيط»[4].

---

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د/ط، 1998، ص17-18.

[2] وأجَازها بعضُهم بِتخرِيجاتٍ نحويةٍ مَخصُوصةٍ.

[3] الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات دار القلم، دمشق، د/ط، د/ت، 6/08-09.

[4] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص61-71 بتصرّف.

وكما تَنصِيصِهم على بالغِ أهميَّته هذه، كذلك كانت تفصِيلات نحاتنا لِمَوَارِدِهِ وأوفَى السُّبُلِ لتهذِّيه وتَحقّقِه بِجَلِيّ البيانِ، حيث يُثبِتُ الاطّلاعُ «على كتب النحو العربي بجَلاءٍ البرَاعةَ التي تُسَجَّلُ لهم في قدرتِهم على استنبَاط الموارِد التي يَتَأَتَّى منها علم المخاطَب، وحصر هذه الموارِد التي تُكَوّنُ حالة العِلمِ لديه لتأسِيس قواعِد تنسَجم وهذه الحالة»[1]. وعمَاد هذه الموارِد أجمعُ مُتَقَدِّمِهَا –على تعدُّدها وتباينِها– منعقدٌ موصولٌ بِحِسِّيٍ غالبٍ من مُشَاهَدِ الحال الكلامِية/الفعل الكلامِي التي يتهَاداها المتكلّم تحقيقًا لمبتَغاه التواصلي، وإفهامًا لسامِعه أَنَ حَضرَةِ وقوعِها وحَدَثَانِهَا.

وهذا جَليُّ اللّحظ ثَبتُ التَمَثُّلِ بَيِّنُهُ في كُلِّ تفسيرٍ لِضَربٍ أخصَّ من "الحذف" النحوي[2] عنه يُدَلُّ، وبه يُعتَدُّ ويُعَلُّ. بل وبِمُعتُبَرٍ من مبدأ "الافتِراض المُسبَقِ" تداوليًا أيضًا ينعقِد ويتّصل، لأنّ «المتكلِّم هنا يروم الاختِصار والإيجاز لتوافرِ الأسبَاب التي يمكن أن تُغنِي عن المحذوف لقدرَة الألفاظِ على الدلالة على ما حُذِفَ من الكلام فضلًا عمّا يمتَلك المخاطَب من مَعرفةٍ بقصدِ المتكلِّم، كلّ ذلك جعل المتكلَّم يميل إلى الإيجاز، ويترك ما يمكِن أن يستغنِي عن ذِكره، فضلًا عمّا يؤدِّيه هذا الإيجَاز من حلاوة التأمُّل والاستِنباط من لدن المخاطَب. وهذا يذكِّرنا بما يسمَّى بِـ"الافتِراض المسبَق" في التداولية، إذ يوجِّه المتكلّم حديثه إلى المخاطَب على أساس ما يفترِض سَلَفًا أنّه معلومٌ له. وكلّ هذا موصولٌ بسيَاق الحال وعلاقة المتكلِّم بالمخاطَب»[3].

وعلى الجملة نحويًا، فإنّ الناظر المحقِّقَ «بعمقٍ إلى قواعِد النحو، وتتبُّع ما جاء منها منسَجمًا وعِلمَ المخاطَب، يستطِيع أن يَستَشِفَّ منها أنّ السُّبل إلى تحقِيق عِلمِ المخاطَب ليست واحدةً، فقد يتأتَّى من كونِه حاضرًا في موقِع الكلامِ ومُشَاهَدَتِهِ لِمُجرَياتِ الأحداثِ، فكلٌّ من المتكلِّم والمخاطَب حاضرٌ في المشهَد الكلامِي يرى ويسمَع أطرافَ الحديث، "فَالمَشهَد" يوحِي بالدلالة المَقصودَة فلا يحتَاج المتكلِّم إلى ذكرِ تفصيلاتِ ما يشاهِده المخاطَب، وإنّما يذكر له الحدَث الأهَمّ الذي يبغِي المخاطَب أن يسمَعه، ولو

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، المرجع نفسه، ص61.

[2] أو ما يسمّى بِـ"الاقتصَاد اللّغوي"، أو ما يطلق عليه عبد السلام المسدّي بِـ"طاقة الاختزالِ" التي يحقّقها فعل المشاهدَة ومبدَأ التّفاهُمّ بين المتكلّم والسّامع، يقول عبد السلام المسدي: «والذي يَعنِينَا من كلّ استِقراءَاتِ سيبويه في هذا المِضمَار، ونحن على مسَار تحديد الطاقة الاستيعابيَة في اللّغة، هو استنبَاطه لقانون "التّناسب العَكسي" بين طاقة التّصرِيح في الكَلام وعلم السَّامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجِبه تكون الطَاقة الاختِزالية مُمكِنةً بقدر ما يكون السّامِع مُستَطلعًا على مَضمونِها الخبري». التفكير اللّساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986، ص332.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص161–162.

لم يكن يكن المخاطَب مُشَاهِدًا الحال التي يُتَكَلَّمُ عنها، لأصبَح الكلام غريبًا عليه يكتنِفه الغموضُ غير مفهومٍ عنده، لأنّه "لم يَرَ" شيئًا، لأنّ رؤيَة العَينِ تُعِينُ على نَقلِ الأحداثِ، وتَصَوُّر الأفكارِ، فتكون بديلًا عن ذِكر تفصيلاتٍ قد يحتَاج إليها المتكلِّم المرِيد إيصالَ فِكرةٍ أو نقلَ حَدثٍ إلى المخاطَب الذي لم يشاهِد بِعينِهِ الحدَث. وعلى هذا الأساس يعمَد المتكلّم إلى الاختِصارِ في كلامِه فيَذكُر منه ما كان بِالاهتِمامِ وبالإفهامِ أَعنَى ويحذِف سوى هذا. والمُسَوِّغُ لهذا الحذف هو أنّ المخاطَب مُشَاهَدٌ أمامَه يعرِف ما يريد المتكلِّم إبلاغَه إليه. فَحَوَاسُّ المخاطَب تكون مُعِينًا لمدلولِ الفكرَة التي يراد إبلاغه بها، فالسَّمع والبصَر يُغنِيَانِ عن ذكر بعض الألفَاظ التي لا طائِل من ذكرِها. فَرُؤيَةُ المخاطَب ومُشَاهَدَتُهُ هي العلَّة التي يَتَّكِئُ عليها المتكلِّم حين يحذِف رُكنًا من أركَان الجملة مُستَغنِيًا عنه بعلمِ المخاطَب بالمقصود، ومعرفَته بالمحذوف، وكونه على وَعيٍ تَامٍّ بالفكرَة التي يرِيد المتكلّم الإفصَاح عنها، لأنّه يشَاهد ويسمَع ما يدور، ولولا المشَاهدَة والسَّمَاعُ، لَأَدَّى الحذف إلى خَلَلٍ في إبرازِ الفكرة المرادِ التّعبير عنها، ولَمَا تَسَنَّى للسَّامع معرِفة المقصود»[1].

بمثل هذا قال نحاتنا، وإليه تَصَايَرُوا في كثيرٍ من تعليلاتِهم النحوية، ومن ذلك ما ذكره ابن السراج في أصوله من أنّ «المَحذُوفَاتِ في كَلَامِهِم كَثِيرَةٌ، والاختِصَارُ في كَلَامُ الفُصَحَاءِ كَثِيرٌ مَوجُودٌ إذا أَنِسُوا بِعِلمِ المُخَاطَبِ ما يَعنُونَ»[2]، وبنحوه أيضًا ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي (513–592هـ) الذي رأى أنّ الحذف في الصِّناعة النحوية أضربٌ ثلاثةٌ، ومنها «مَحذُوفٌ لا يَتِمُّ الكَلَامُ إلّا به، حُذِفَ لِعِلمِ المخاطَب به ... والمَحذُوفَاتُ في كِتَابِ الله تعالى لِعِلمِ المخاطَبين بها كثيرةٌ جدًّا، وهي إذا أُظهِرت تَمَّ بها الكَلَامُ، وحَذفُهَا أَوجَزُ وَأَبلَغُ»[3].

وكما "عِلمُهُ" مبلغَ عنايةٍ واعتبارٍ في بِنَاءِ بعض تقعِيداتِ أحكامِهم النحوية، وتخريجِ ثُلَّةٍ واسعَة منها، كان لِمُعتَبَرِ ظَنِّ "جهلِه" أيضًا «نَصِيبٌ من عنايتِهم، إذ رصَدوا الكيفيَة التي يتعَامل بها المتكلِّم عند خطابِه مع من يجهَل مضمونَ الخبرِ الذي يَنقُلُهُ إليه»[4].

وقد تبدّت أهميَّته هذه عندهم في مُتعدِّدٍ من مَسَائِلَ وقضايا تَدَاعَوهُ إيَّاها بضربٍ من التَّعليلِ والتّوجيه، نحوًا من اعتِدَاهِم العملِي به مَلمَحًا تَمييزيًا فارقًا بين الأسمَاء تَعرِيفًا وتَنكِيرًا، فجَهلُه هذا «هو المقيَاس

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص62–64. وينظر سياق الحال في كتاب سيبويه، ص141–142.

[2] الأصول في النّحو، 324/01.

[3] الرّد على النحاة، ص71–72.

[4] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص72.

الذي استعَانوا به للتَّمييز بين الأسماء من حيث التَّعريف والتَّنكير فما يجهَله لم يكن إلّا نكرةً. وهذا ما أقرَّه الواقع اللغوي، واتّضَح لدى علماء النحو فَعُدَّ أَسَاسًا من أُسُسِهِم»[1].

ومن ذلك ما عرضَ له من نحوها ابن الورّاق (ت325هـ) في حديثه عن "باب الصِّفة" قال: «واعلَم أنّ في الأَسمَاءِ أَسمَاءً تُضَافُ إلى المَعرِفَةِ ولا تكون مَعرِفَةً، لِمَعَانٍ تَدخُلُ فيها، فمن ذلك: "شَبَهُكَ ومِثْلُكَ"، لم يَتَعَرَّفَا بِالإِضَافَةِ، لأنّ المُمَاثَلَةَ تكون من جِهَاتٍ، وإنّما تُفِيدُ المُخَاطَبَ أنّه مِثْلُهُ، وليس يَعلَمُ من أَيِّ وَجهٍ يُمَاثِلُهُ، فلذلك لم يَتَعَرَّفَا ألَّا يكون شَخصَانِ وقد اشتَهَرَا في الشَّبَهِ بين النَّاسِ، فيكون من هذا الوَجهِ مَعرِفَةً ... وأمّا "غَيرُكَ": فلا يكون إلّا نَكِرَةً، لأنّ مَعنَاهُ عند المُخَاطَبِ مَجهُولٌ، فلذلك لم يقَع مَعرِفَةً»[2]، ونظائر هذه التّعلِيلات كثيرةٌ قضايَاها ومواضِعها في نحونا العربي.

3.2. مراعاة إقبال المخاطَب وانصرافه:

وكما مراعاتِهم لحالة المخاطَب عِلمًا وجهلًا، كانت مراعَاتهم الأخرى لحَاله إقبالًا وانصرافًا، مع ما تحتَمله هذه المُراعَاةِ النّفسيَّة لِحَالِهِ من جَلِيِّ أَثَرٍ لتداولية البعدِ التواصلي فيه، «ذلك أنّ إقبَال المخاطَب على المتكلِّم وتنبُّهه له، وإصغَاءه إليه، ذو أثرٍ كبيرٍ في نفسِ المتكلِّم، لإيصَال ما يريد إبلاغَه إلى السَّامع، ولكي يَتَيَقَّنَ أنّه وَعَى ما ذَكرَهُ بِفهمٍ وإدراكٍ، وقد يصِل الأمر إلى حَدِّ الاستِعطاف إذا عَلِمَ أنّ مُجرَّد السَّمَاعِ لا يُغنِي»[3].

وقد تذاكر ابن جني هذه الأهميّة فقال: «أَوَلَا تَعلَمُ أنّ الإِنسَانَ إذا عَنَاهُ أَمرٌ فَأَرَادَ أن يُخَاطِبَ به صَاحِبَهُ، ويُنعِمَ تَصوِيرَهُ له في نَفسِهِ استَعطَفَهُ لِيُقبِلَ عليه، فيقول له: يَا فُلَانُ، أَينَ أَنتَ، أَرِنِي وَجهَكَ، أَقبِلْ عَلَيَّ أُحَدِّثْكَ، أَمَا أَنتَ يَا هَنَاهْ. فَإِذَا أَقبَلَ عليه، وأَصغَى إليه، اندَفَعَ يُحَدِّثُهُ أو يَأمُرُهُ أو يَنهَاهُ، أو نحو ذلك. فلو كان استِمَاعُ الأُذُنِ مُغنِيًا عن مُقَابَلَةِ العَينِ، مُجزِئًا عنه، لَمَا تَكَلَّفَ القَائِلُ، ولا كَلَّفَ صَاحِبَهُ الإِقبَالَ عليه، والإِصغَاءَ إليه»[4].

ومن مُعتَبرِهَا في تعليلِ بعض الأحكَام النحوية، ما تَصَايَرَ إليه سيبويه في الكتاب من حديثه عن إلحَاقِ "الكَافِ" ودخولِها على لفظ "رُوَيْدَ" حَالَ إقبالِ المخاطَب على المتكلِّم، تَخصِيصًا لحال هذا المخاطَب

---

(1) مراعاة المخاطب في النحو العربي، المرجع نفسه، ص75.

(2) علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999، ص384.

(3) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص19.

(4) الخصائص، 01/246-247.

بين الإفرادِ والتَّثنية والجمعِ، التَّذكير والتَّأنيث، وتوكيدًا للكلام ودفعًا لِمُتَوَهَّمِ اللَّبسِ فيه. لأنّ «إقبَالَ المخاطَب على المتكلِّم يجعَل دُخُولَ "الكاف" على "رُوَيْدَ" توكيدًا في الكَلام، لأنّ المخاطَب إذا كان في حال إقبالٍ لم تكن به حاجةٌ إلى ضميرِ الخطَاب»[1]. جاء في الكتاب: «واعلَم أنّ "رُوَيْدًا" تَلحَقُهَا "الكَاف" ... وهذه "الكَاف" التي لَحِقَتْ "رُوَيْدًا" إنّما لَحِقَتْ لِتُبَيِّنَ المخاطَب المَخصُوصَ، لأنّ "رُوَيْدَ" تقعُ لِلوَاحِدِ ولِلجَمِيعِ، والذَّكَرِ والأُنثَى، فَإنَّمَا أَدخَل "الكَافَ" حين خَافَ الْتِبَاسَ مَنْ يَعنِي بِمَنْ لا يَعنِي، وإنَّمَا حَذَفَهَا في الأَوَّلِ استِغنَاءً بِعِلمِ المخاطَب أنّه لا يَعنِي غَيرَهُ. فَلَحَاقُ "الكَاف" كقولك: يَا فُلَانُ، لِلرَّجُلِ حتّى يُقبِلَ عليكَ. وتَركُهَا كقولك للرَّجلِ: أنتَ تَفعَلُ، إذا كان مُقبِلًا عليك بِوَجهِهِ مُنصِتًا لَكَ. فَتَرَكْتَ يَا فُلَانُ حين قُلتَ: أنتَ تَفعَلُ، استِغنَاءً بِإقبَالِهِ عليكَ. وقد تقول أيضًا: رُوَيْدَكَ، لمن لا يُخَافُ أن يَلتَبِسَ بِسِوَاهُ، تَوكِيدًا، كما تقول لِلمُقبِلَ عليكَ المُنصِتَ لك: أنتَ تَفعَلُ ذَاكَ يا فُلَانُ، تَوكِيدًا»[2].

ونظائر هذه التمثُّلات نحوًا من "تَنبِيهِ" المخاطَب ومراعَاة "ظَنِّهِ"، ومُعتَبَرَاتها التعليليّة دلالةً وتداولًا لِوَاسِعٍ من أحكامِنا النحوية مُتعدِّدةٌ مواضِعه ومسائِله في نحونا العربي، وقد أوسَعها –كما ذكَرنا قبل– عددٌ من الدّارسين قبلنا وَافِرَ البيان والتِّبيان، فَحَسَنًا نظر مفصّلها عندهم[3].

4.2. مراعاة ترقّب المخاطب وتوقّعه:

وتَصَيُّرنَا إلى هذا المُعتَبَرَينِ بخاصّ الذّكر هنا، إنّما مَرَدُّهُ الأساس إلى تمثُّل البُعدَينِ النّفسي والسيميولوجي الإشاري فيهما جليًّا بَيِّنًا، ذلك أنّ هَاتَينِ الحالتين إنّما «تَطرَأَنِ على المخاطَب في نفسهِ وقلبهِ نَتِيجةً لما هو عليه من انتِظارِ سماعِ حَدَثٍ مُعَيَّنٍ مُتَوَقِّعًا ومُتَرَقِّبًا لحصُوله فهو شَغِفٌ مُتَلَهِفٌ لإخبَاره به. فَمَلامِح الوجه والنظرَات كلّها إشاراتٌ ودلائل مُوحِيةٌ على هذا التَرَقُّبِ والتَوَقُّعِ، فالمخاطَب يُعَبِّرُ عن هذا الانفِعال الداخلي نتيجةً للمشاعِر غير المستقرَّة في أعمَاق نفسِه، فملامِح الوجه تحكِي هذا الانفِعال، ومن ثَمَّ فإنّ هذه الإشاراتِ السيميائية تنتَقل إلى المتكلّم لِيَصُوغَ كلامَه على وفقِ تلك الحالة، فيركَن إلى أسلوبٍ دون آَخَرَ مُرَاعِيًا الحال التي عليها المخاطَب لِيُرضِي فضولَه ويُشبِعَ رغبَته في سمَاع ما يبحَث عنه»[4].

---

[1] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص19.

[2] كتاب سيبويه، 244/01.

[3] ينظر مراعاة المخاطب في النحو العرب، ص61–111. ومراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص19–29. وسياق الحال في كتاب سيبويه، ص74–83. وغيرها من سائر الدّراسات المتخصّصة التي تدارسته مفصّلًا.

[4] المرجع نفسه، ص77.

وقد تَنَاهَتْ واسعًا إلى أهميّة هذا المُعتَبَرِ في بناءِ وتعليلِ كثيرٍ من الأحكام النحوية أنظار نحاتنا الأوائل، حتّى لقد غَدَتْ هذه «الحال التي يكون عليها المخاطَب في إقبَالِهِ أو إنصَاتِهِ أو انشِغَالِهِ أو ترقُّبه مَدعَاةً لتوجِيه الكلامِ وصياغتِه بناءً وإعرابًا في ضَوءِ ما تقتَضيه تلك الحال»[1].

كما وتَبَدَّتْ أهميّته عندهم أخرى جَلِيَّةً من خلال «صياغَة قَواعِدهِم وتَحلِيلاتِهم للتّرتيب الذي جاء عليه البنَاء اللّغوي، وتَوجِيههِم له وتَعلِيلِهِم لطرِيقة التَّعبِيرِ التي وردت عليها مجموعةٌ من النّصوص الخطَابية، ووضعِهم لبعض الشّروط المتعلّقة بهَيأة الألفاظ اللّغوية»[2].

ومن بَيّنِ أمثلته ما نراه من اشتراطِهم في باب "المسنَد والمسنَد إليه" مَجِيءَ المبتدأ معرفةً حتّى يكون معروفًا لدى المخاطَب، و«من ذلك: قَامَ زَيدٌ، والابتِداءُ خَبرُهُ، وما دَخَلَ عليه نحو "كَانَ" و"إنَّ" وأَفعَالُ الشَّكِ والعِلمِ والمُجَازَاةِ. فَالابتِداءُ نحو قولك: زَيدٌ. فإذا ذَكَرتَهُ فإنّما تَذكُرُهُ لِلسَّامِعِ، لِيَتَوَقَّعَ ما تُخبِرُهُ به عنه، فإذا قُلتَ "مُنطَلِقٌ" أو ما أَشبَهَهُ صَحَّ معنى الكلامِ، وكانت الفَائِدَةُ للسَّامعِ في الخَبَرِ، لأنّه قد كان يَعرِفُ زَيدًا كما تَعرِفُهُ، ولولا ذلك لم تَقُلْ له زَيدٌ، ولَكُنتَ قَائِلًا له: رَجُلٌ يُقَالُ له زَيدٌ، فَلَمَّا كان يَعرِفُ زَيدًا، ويَجهَلُ ما تُخبِرُهُ به عنه- أَفَدْتَهُ الخَبَرَ، فَصَحَّ الكَلامُ، لأنّ اللَّفظَةَ الوَاحِدةَ من الاسمِ والفِعلِ لا تُفِيدُ شَيئًا، وإذا قَرَنتَهَا بما يَصلُحُ حَدَثَ معنًى، واستَغنَى الكَلَامُ»[3].

ومن نحوه أيضًا ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في كلامِه على ضميرِ الفصل في باب الأفعال الناقصة، جاء في باب "ما يكون فيه هُوَ وأَنتَ وأَنَا ونَحنُ وأخواتهنّ فصلًا": «اعلَم أَنَّهُنَّ لا يَكُنَّ فَصلًا إلّا في الفِعلِ، ولا يَكُنَّ كذلك إلَّا في كُلِّ فِعلٍ الاسمُ بَعدَهُ بِمَنزِلَتِهِ في حَالِ الابتِداءِ، واحتِيَاجِهِ إلى ما بَعدَهُ كَاحتِيَاجِهِ إليه في الابتِدَاءِ. فَجَازَ هذا في هذه الأَفعَالِ التي الأَسمَاءُ بعدَها بِمَنزِلَتِهَا في الابتِداءِ، إعلَامًا بأنّه قد فَصَلَ الاسمَ، وأنّه فيما يَنتَظِرُ المُحَدَّثُ ويَتَوَقَّعُهُ منه، مِمَّا لا بُدَّ له من أن يَذكُرَهُ لِلمُحَدَّثِ، لأنَّك إذا ابتَدَأتَ الاسمَ فَإِنَّمَا تَبتَدِئُهُ لِمَا بعده، فإذا ابتَدَأتَ فقد وَجَبَ عليك مَذكُورٌ بعد المبتَدأ لا بُدَّ منه، وإلَّا فَسَدَ الكَلامُ ولم يَسُغْ لَكَ، فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ هُوَ لِيَستَدِلَّ المُحَدَّثُ أَنَّ ما بعد الاسمِ مَا يُخرِجُهُ مِمَّا وَجَبَ عليه، وأَنَّ ما بعد الاسمِ ليس منه»[4].

---

[1] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، المرجع نفسه، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص77.

[3] المقتضب، 126/4.

[4] كتاب سيبويه، 389/2.

ونظائِر هذه التّعليلَات وأمثلتِها في كتب نحاتنا كثيرةٌ جدًّا. ناهيك أنّ درس "المخاطَب" إجمالًا في نحونا العربي، وتحرِّي كلّ أحوالِه بالمطلَق، موضوعٌ يطُول نظرُه وتفصِيله، وقد سَعَى غيرنا جاهدًا لتَجلّي أهمِّيته هذه ومتعدِّد تمثّلاتِها واسِعها في نحونا العربي، فأجَاد في تفصِيل تِبيَانِهَا، وقد أَحَلنَا على بعضِها متَقدّمًا قبل، فَمَا على الرّاغب في واسعٍ مُستَزَادٍ من فيضِ بيانِها إلّا نظرها هناك.

المطلب الثالث: العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في الخطاب النحوي:

وهذ لحظٌ طرَق بَابَ بحثِه بِوافِرٍ من التقصّي والتجلّي الدكتور علي بن موسى شبير في مقاله "العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في كتاب سيبويه"[1]، وقد تهدَّى واسعًا من بيانها النحوي في خُطواتٍ من التحليل أربعٍ هي: 1- تأكِيد مبدَأ الحوارِية. 2- مراعَاة مواطِن اللَّبس في الكَلام. 3- العنايَة بالأشكَال التواصليَة غير اللّفظِية/الشّفويَة. 4- مراعَاة المجال الزمانِي والمكانِي لطرَفي الخطاب. غير أنّنا لن نطرق بِعارِضِ البيان هنا إلّا أوّلها[2] اعتبارًا به الترجمان الأهمَّ والفِعلي لمبدَأ "العلائقِ" المشتَركة بين المتكلِّم والمخاطَب وسائِر الحضورِ المشاركِين في تداولية الخطَاب اللّساني النحوي.

وأمّا عن ثاني هذه الخطوات فقد تَقَدَّمَنَا فيضٌ من تحقِيقه قبلُ، فيما سيكون لنا مع تَالِيَيهِمَا الآخرين – من حيث كونِها آلاتٍ للتجلّي والتّهدِّي الدلالي- متّسِعٌ من مَلَاحِظَ تفصيليّةٍ أُخَرَ آتيةٍ اجتماعيةٍ ونفسيّةٍ وثقافيةٍ وطبيعيةٍ و... تَتَهَادَاهُمَا البيان والتّبيان النحوي، ذلك أنّها أَجمَعُ من تَمَامِ تفصيلِ تمثّلاتِ "الأحوال المشتَرَكة" بين أطرافِ هذا الخطاب.

وبِالعودَة إلى تَأكِيدِ مبدَأ "الحوارِية" وأهمِّيته التواصلية في تداولية الدّرس اللّساني. فحسبنا تَهَادِيهِ ثلّةً من مبادِئ "التعَاون" و"الملاءَمة" تحكُم أركَانه العمَاد متكلّمًا ومخاطبًا، انطلاقًا من أنّ «التواصل هو التّبادل الكلامِي بين الشّخص المُتكلِّم الذي يُنتِجُ ملفوظًا ما مُوَجَّهًا إلى متكلِّم آخر، وهذا المخاطَب يلتمِس الاستِماع الصّرِيح أو المضمَر حسب نمط الملفوظ. والعلاقة التي تربط طرفَي التواصل تُحِيلُ إلى التَّفَاعُلِ التواصلي بوصفِه ماهيَة الحوار ومُكَوِّنِهِ الأساس، فهو تبَادل الأخذ والعطَاء بين ممثِّلي الخطاب في سياقٍ

---

[1] وهذا دون أن ننكِر جهود غيره من الدّارسين ممّن عَرَضُوا عن قُربٍ أو بُعدٍ لهذا الموضوع بالدّرس، سواء أَمكَنَنَا الوقوف عن فضل دراسَاتهم تلكم فيه أم تَعَذَّرَنَا.

[2] وإن كُنَّا طَرَقنَا بعض ملامحِه هو الآخر في مواضعَ متعدّدةٍ قبل في ثنايَا بحثنا ذا.

حواريٍ يحكمه التعاون وينبَني على الملاءَمة»[1] أو "المناسَبة": «مناسَبة الكَلام وملاءَمته لمقتضَيات أحواله السياقية المختلِفة»[2].

ومن هنا وجبَ على «المتكلِّم الذي يَرُومُ نَقلَ ما يدور في ذِهنِه إلى المخاطَب أن يتعرَّف على الجوانب المتعدِّدة التي تحِيط بذلك المخاطَب لكي يكون خطَابه "مُلائِمًا" لمخاطَبه، ويستطِيع أن يُوصِلَ رسالتَه بسهولةٍ ويُسرٍ. فلا بُدَّ للمرءِ من أن يسأل في ذلك عن هويَّة المخاطَب، وموضوع خطَابه، وكيفيَة إبراز الموضوعِ في الخطاب، وظروف فَهمِ السَّامع وتأويلِه، ودَخلُ هذه الظروف في علاقَة الخطَاب باللّغة، وكيفِية انعكَاس العناصِر غير اللّغوية في التّنظِيم اللّغوي لعناصِر الخطاب»[3].

ومع توافر هذه المبادئ تتأتَّى أخرى أهميَّة الإحاطَة بالعلاقَة و"المعرِفة المشتركَة" الجامِعة بين أطراف الخطاب أجمَع: متكلّمًا ومخاطَبًا وسائِر الحضور والمشارِكين آنَ وقوعِ الفعل الكلامي وحَدَثَانِهِ، لِتُحَقِّقَ مزيدًا من "فاعليَته" التواصلية تلك، وتصِيب مَرَامَهُ الأساس من غَاياتِ القَصد والإفَادة إفهَامًا وفَهمًا، إقنَاعًا واقتِنَاعًا، تأثيرًا وتأثّرًا، ... ذلك أنّ «كلّ عمليَة خطابٍ تنتج بين طرفين أساسيين هما: المتَكلِّم والمخاطَب، فالمتكلِّم يُعبِّر عمّا في فِكرِهِ من معانٍ بِلغتِه المهيَّأة لذلك، ويحاول أن يسلك السُّبل الكفِيلة بإيصَال ما يريد إلى السَّامع، وهذا يقتضِي أن تكون العلاقَة بين المتكلِّم والسَّامع ذات ملامِح واضحةٍ، ومن أجل هذا يُراعِي المتكلِّم كلّ ما من شأنِه تحقيق ذلك كالمخاطَب. لذا يسعَى المتكلِّم جَاهدًا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطَب، لِيَتَسَنَّى له صياغَة كلامِه على وفقِ تلك الحال، لأنّ مراعاتِها تُسهِم كثيرًا في كيفيَة صيَاغة البناء التّركيبِي للجملة»[4].

ولذلك رأينا كثيرًا من الدّارسين يَرُدُّونَ ويعلّلون آلية بناء وتَكَوُّنِ جملة هذه العلاقاتِ الداخِلة في التّركيبِ على مُعتبَرٍ وهديٍ أساسٍ من تلك العلاقَة المنعقِدة والجامِعة بين أطراف هذا الخِطاب، وهذا «من خلال

---

[1] العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في كتاب سيبويه: مقاربة تداولية، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع. 13، 2017، ص358.

[2] مدخل إلى اللّسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط1، 2004، ص100-101. وينظر التداولية عند العلماء العرب، صحراوي مسعود، ص36.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص58.

[4] المرجع نفسه، ص57. وينظر استراتيجيات الخطاب، ص48-52.

العلاقَة والصِّلة التي تجمَع بين المتكلِّمين والمخاطَبين، وهي العلاقة الحاسِمة للأنمَاط التّركيبِية التي تتَّخذ شكلَها المحدَّد من خلال السياق اللّغوي»[1].

ومن يطالِع أصيلًا من فكرنا النحوي العربي يُلفِهِ –وإن على قِلَّةٍ وعارضٍ من إلمَاحٍ وتَنصِيصٍ– بهذه الحقيقة الدلالية التداولية قد عَنِيَ واهتَمّ، حتّى لقد جعَلوا من أهدَاف دراستِهم النحوية «إفادَة المخاطَب معنَى الخطاب وإيصَال رسالةٍ إبلاغيةٍ إليه. وهذا مَبنِيٌ على أساس وعيِهم أنّ النظام اللّغوِي نظامُ إفادةٍ لِتَبلِيغِ أغراضِ المتكلِّم للمخاطَب، إذ لا يمكِن أن تُفهَم النّصوص ما لم يُعرَف قصد قائِلها والفائِدة التي يجتنِيها السّامع، لأنّ هَمَّ المتكلِّم أن يبلغ أكبَر عددٍ مُمكِنٍ من الفوائد بأقَلّ عددٍ ممكنٍ من الجهود. ولا شكّ في أنّ الجملة العربية خاضِعةٌ لمناسَبات القول وللعلاقَة بين المتكلِّم والمخاطَب، ولا يَتِمُّ التّفاهم في أيَّة لغةٍ إلّا إذا رُوعِيَتْ تلك المناسَبات، وأُخذَت العلاقَة بين أصحَابها بالحسبَان. فالذي يبدو أنّ طريقَة التّواصُل بهذا المعيَار لم تَستَوفِ دقائِقها وتفاصِيلها لدى شَعبٍ من الشعوب على النحو الذي تهيَّأ له في الفكر العربي لدى روَّاده وعلمائِه، فلم يتركوا معنًى يتَّصل بمهمَّة المتكلِّم في إفهَام السَّامع إلّا نبَّهوا عليه، ولم يغفلوا عن شيءٍ يتَّصل بمهمَّة المتلقي في فهم ما يُلقَى إليه إلاّ وقد وَقَفُوا عنده وأشَاروا إليه»[2].

وهذا ما يؤكِّد للناظر أخرى مدَى عميقِ فَهمِهِم لحقِيق الظاهرة النحوية سياقيًا في بُعدِهَا الاجتِماعي العملِي التداولي الأوسعَ، وأنّ هذا النحو ما كان أبدًا في جوهرِ حقيقتِه «تناولًا للبِنية اللّغوية دون نَظرٍ إلى أحوالِ الاستِعمال المختلفة، حيث اهْتَمَّ بمسَائل مُرتَبطةٍ بالمتكلِّم بِعَدِّهِ منتِج الخطاب، ممّا يظهر أثره على البنيَة ذاتها، وكذلك السَّامع ونصّ الخطاب، وذلك أنّ اللّغة وهي موضوع النحو، تقوم على مفَاهيم الاستِعمالِ والتَّداولِ»[3].

وهذا فهمٌ نحويٌ تَرَسَّخَ لحظُه واستقرَّ مُبَكّرًا ثَبْتًا جليًّا في فكر سيبويه، الذي يرى أنّ النحو إنّما «وُضِعَ لِتَسهِيلِ العملية الخطابِية بين المتكلِّم والمخاطَب»[4] عَبَارَةً وإشارةً، رَسمًا ومُشَافَهةً. وأضرب هذا النظر متعدِّدة مواضِعه وقضَاياه وأمثلته في الكتاب، ومن ذلك ما تصايرَ إليه من مَنعِ قول القائِل: «"كَلَّمتُهُ فَاهُ"

---

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص674.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص56–57.

[3] في اللّسانيات التداولية، ص217.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص185.

حَتَّى تقول: "إلى فِيَّ"، لأنَّك إنَّما تُرِيدُ مُشَافَهَةً، والمُشَافَهَةُ لا تكون إلاَّ من اثنَينِ، فإنَّما يَصِحُّ المعنى إذا قُلتَ: "إلى فِيَّ"»[1].

ومن تجلّيات هذا الفهم أيضًا، ما نقفه مع ابن عصفور (ت669هـ) في معرض بيانِه لمدَى أهميَّة وأثر هذه العلاقَة بين المتكلِّم والمخاطَب في البنيَة التّراتبيَة للجملة الاسميَة بين المبتدأ والخبرِ داخِل التّركِيبِ قال: «وإذا اجتَمَعَ في هذا البَابِ اسمانِ، فلا يَخْلُو أن يَكُونَا مَعرِفَتَينِ أو نَكِرَتَينِ، أو أَحَدُهُمَا مَعرِفَةٌ والآَخرُ نَكِرَةٌ، فإن كَانَا مَعرِفَتَينِ جَعَلتَ الذي تُقَدِّرُ أنّ المُخَاطَبَ يَعلَمُهُ مُبتَدَأ، والذي تُقَدِّرُ أنّ المُخَاطَبَ يَجهَلُهُ خَبَرًا، وذلك نحو قولك: "زَيدٌ أَخُو عَمرُو"، إذا قَدَّرتَ أَنَّ المُخَاطَبَ يَعلَمُ زَيدًا ويَجهَلُ أنّه أَخُو عمرُو، فإن قَدَّرتَ أنّ المُخَاطَبَ يَعلَمُ أَخَا عمرُو، ويَجهَلُ أنّه مُسَمًّى بِزَيدٍ، قلتَ: "أَخُو عَمرُو زَيدٌ"، وذلك أنّ المُستَفَادَ عند المُخَاطَبَ إنّما هو ما كان يَجهَلُهُ، والخَبَرُ هو مَحَلُّ الفَائِدَةِ، فلذلك جَعَلتَ الخَبرَ هو المَجهُولَ منهما»[2].

ما يعنِي أخرى أنّ العامِل الأول الحاسِم والفاعل الحقيقِي الأصِيل في إحداثِ هذه التّراتبيَة الإسناديَة المكوّنية للجملة الاسمية مبتدأً وخبرًا جهةَ التَّعريفِ والتَّنكيرِ، قد اعتَمدَت «في أساسِها على العلاقة بين المتكلِّم والمخاطَب، لا العلاقَة اللّغوية داخل التَّركيب، فالألفَاظ وترتِيبها لا دَخلَ لها في حَتميَّة أن يكون أَيُّ الطَّرفَينِ مبتدأً وخبرًا، حيث يَستوِي أن يكون الأول مبتدأً، ويكون الثاني خبرًا ... إنّ العنصر الفارِق بين هذين التَّركِيبَينِ في تلك الرسَالة التي يُرِيدُ المتكلِّم أن يُظهِرهَا، إنّما هي العلاقة التي تجمَع بين المتكلِّم والمخاطَب، وفي ضَوء تلك العلاقَات، والمُتَاحَاتِ المعرفِية بينهما يتمّ تحدِيد التّركِيب وأركَانِه»[3].

كان هذا لمحًا نحويًا دلاليًا تداوليًا حول مدَى أهميَّة العلاقة التواصلية المشتركَة بين المتكلّم والمخاطَب، وأثرِها البَيِّنِ في ارتِسَامِ وتَعليلِ كثيرٍ من قَضَايَانَا النحوية المُلتَبِسَةِ، والتي كثيرًا ما تحتَاج لِجليِّ بِيَانِهَا وتَمَامِ إصابتِها مُستَفَاضًا من عَمِيقِ الفهمِ صَحِيحِهِ. وما إيجازنا تفصِيلها النظر هنا إلّا لأَنَّ في آَتٍ من تَهدِّياتِ وقفاتنا على مَلاحظِها الأُخَرِ: الاجتماعيَة والنّفسيَّة والثقافيَّة و... في أصيلٍ من نحونا العربي فَيضٌ من تِبيَانٍ آخر يُتِمُّ ويُبِينُ.

---

[1] كتاب سيبويه، 392/1.

[2] شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 338/1.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص674.

المبحث الثالث: "الملاحِظ" السياقية الحالية[1] نحويًا:

المطلب الأول: الملحظ "الاجتماعي"[2]:

وهذا اللّحظ لِمُتَقَدِّمِ تحقيقنا عن أهميّة وأثرِ البعد السياقي الحالي الخارجي المُتَّسِعِ في فهم حقيقِ الظاهرة النحوية تحليلاً وتوصيفًا وتفسيرًا، ناهيك عن لحظ أركانِه الخطابيَة متكلِّما ومخاطَبًا من تَمامِ بيانِه. ومُؤَدَّاهُ أنّ حَدَّ اللّغة أصالةً إنّما هي «أَصوَاتٌ يُعَبِّرُ بها كُلُّ قَومٍ عن أَغرَاضِهِم»[3]. وهذه عبارة لسانيّة جَامِعةٌ مُحكَمَةٌ أمكَن لابن جنّي بإيجازها هذا اجتماع الأسس الكليّة لأصل اللّغةِ طبيعةً ومنهجًا ووظيفةً.

فأمّا الطبيعة فاجتِماعيةٌ، وأمّا المنهَج فَسِياقِيٌ عمَليٌ تداوليٌ، فيما أساسُ الوظِيفة اللّسانية وغايَتها تحقِيق حسن التَّوَاصُلِ والبَيَانِ إِصَابَةً لِلفَهمِ والإفهَامِ، ذلك أنّ سياق «الموقِف الكلامي يتطلَّب مرسِلًا ومستقبِلًا –على أيَّة صورةٍ من صور الإرسَال والاستِقبال– يتبادَلان خطابًا لغويًا مفهومًا في وسطٍ يساعِدهما على التّواصل، فَيُضحِي خطابهم دالًّا ومدلولًا عليه ... وهذا السياق يمكن أن يكون عنصرًا مُؤَثِّرًا في نقل الخطاب الكَلامِي بينهما على نحوٍ ما، لأنّ السياق هو المجتمع الحيّ اجتماعيًا، واقتصاديًا، ونفسيًّا، وثقافيًّا، وسياسيًا، و يكَاد السياق الاجتماعي يَعُمُّ هذه الأبعاد كلّها، لأنّ الاستِقبال والتلقِي في صمِيمه عمليةٌ اجتماعيةٌ، واللّغة لا وُجُودَ لها خارج الإطَار الاجتِماعي»[4].

وهذا اللّحظ لحظٌ لغويٌ ثَاقِبٌ تَنَاهَى إليه بالإثبات وعليه بالتّأكيد الدّرس اللّساني الاجتماعي الوظيفي الحديث، وهو يتهَادى ويَختَطّ معطى السياق عامًّا والحال خاصّةً له مَنهَجًا في استِكناهِ مدلولات الخطاب اللّساني في بُعدِهِ الوظيفي الأساس استعمالًا وتداولًا.

هذا المنهج الذي لَطَالَمَا أهمَله وتَغافلَ وتَقاصَرَ عن الإقرارِ بِمَبلغِ أهمِّيته الدلالية التداولية البنيويون، وبه عَنِيَ الاجتماعيون واهتَمّوا، لأنّ منهجَهم اللّساني المُستَجَدَّ هذا إنّما «يَسعَى في أصلِ القصد منه أن يَمُدَّ في دراسة اللّغة بُعدًا جديدًا يتجَاوز المدى الذي بَلَغَهُ علم اللّغة الحديث. وذلك أنّ منهَج البحث في

---

[1] وهي المَلَاحِظُ التي كثيرًا ما يشَار إليها ويُعتَدُّ بها أيضًا سياقيًا أضربًا وأقسامًا للسياق غير اللغوي –عند من يرتَضون تسميَته بهذا المصطلح طبعًا– فيقولون: السياق الاجتماعي، والسياق الثقافي، والسياق الجغرافي و...

[2] وكثيرًا ما يشار إلى هذا المَلحَظ بالسياق الاجتماعي Social Context.

[3] الخصائص، ابن جني، 33/1.

[4] في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية: المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية، حسن خميس الملخ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع. 20، يناير 2001م، ص348–349.

علم اللّغة الحديث –فيما يَرَونَ– مَنهَجٌ دَاخِليٌ يعتَمد في تفسِير المتغيّرات اللّغوية على ظواهر لغويةٍ مَحضَةٍ، ويقوم على قواعد لغويةٍ ذَاتِيّةٍ مَوضِعيّةٍ. ويَستَدرِك اللّغويون الاجتماعيون عليه أكبر ما يَستدرِكون إغفَالَهُ للسياق الذي تُستَعمَلُ فيه اللّغة، ثمّ يتطلَّعون من وراء ذلك إلى منهجٍ في درس اللّغة يَستشرِفهَا من خلال بُعدٍ "أَوسَعَ"، يحاول أن يَتَبَيَّنَ كيف تتفاعَل اللّغة مع محيطِها. ويتمثَّل هذا البعد الأوسَع عندهم في النظر إلى العوامِل الخارجية التي تؤثِّر في استِعمالنا للّغة، وأبرزها التَّشكِيل الاجتماعي، فإنّ المتغيِّرات الاجتِماعية كطَبقة المتكلّم ومركزِه، وطبيعَة الموقف الذي يُتَكَلَّمُ فيه: أَرَسمِيٌّ هو أم غير ذلك ... تُؤَثِّرُ في استعمَالنا للّغة تأثيرًا بالغًا»[1].

وإلى جانب هذا التّشكيل الاجتماعي ينضاف عاملان اثنان آخران، أوّلهما "المعنَى" وهو مُتَقَدِّمٌ على الثاني من "التَّفاوت الفردي بين المتكلِّمين". فأمّا «المَعنَى: فإنّنا على التّحقيق نختَار الكلمَات والجُمَلَ لِنَنقُلَ مَعنًى من نوعٍ ما ... وأمّا التَّفَاوُتُ الفردِي بين المتكلِّمين: فإنّ هذا العامِل محدود التّأثِير، وهو يتبدَّى مثلًا في أنّ لكلّ فردٍ ألفاظًا خاصّةً مُفضَّلةً تدور في كلامِه على سَعَةٍ، كما أنّ له في صَوتِهِ خَاصِيَّةٌ ذَاتِيَّةٌ مُمَيِّزَةٌ، ومن أمثلته أيضًا ما يكون من التِزام بعض الأشخَاص سَمتًا أكثر رَسمِيَّةً في كلامِهم ...»[2].

وإلى اجتِماعيِ هذا اللّحظ اللّساني السياقي الثّاقب تَنَاهَى مُبَكِّرًا وأصيلًا مُتَقَدِّمًا فِكرُنَا اللُّغوِي العربي، حتّى إنّ لُغَوِيِينَا الأوائل لَمِن سَدِيدِ نظرِه الفَذِّ الحَصِيفِ المُحكَمِ المُحَكَّمِ تأصيلًا وحسنَ إِفَادَةٍ لَرُوَّادٌ سَابِقُونَ، حيث «يَبدُو للناظِرِ المُنصِفِ في تُرَاثِ اللُّغَوِيِينَ والمفكِّرِينَ العربِ القدمَاء في هذا المجال أنّهم قد تَعَجَّلُوا قَطعَ مَسَافَةِ التطوّر التي وصَل إليها الدّرس اللّغوي الحديث في كثيرٍ من وُجُوهِهَا، ولَعَلَّ أَغلَبَ ما اهتَمَّ به علماءُ اللّغةِ الاجتِماعيون اليَومَ وتَوَصَّلُوا إليه في نِطَاقِ دِرَاسَتِهِم المُستَوَيَاتِ اللُّغَوِيَة، قد أَلِفنَا لُغَوِيِينَا القدمَاء يَهفُونَ إليه، محقِّقين بذلك نَوعًا من السَّبقِ الذي يُمكِنُ للباحث المُتَأَنِّي تَشخِيصُهُ وجَلَاءُ مُعطَيَاتِهِ النظريةِ والتّطبيقيةِ»[3].

ولعلّ من أبرزِ مَعَالِمِ هذا الوَعيِ عندهم نظرًا وتطبيقًا –لمحًا من النظر هنا مُتَقَدِّمًا عابرًا– ما تصايَرَ إليه نحاتنا هؤلاء في درسِهم "للدلالة النحوية" على سَنًى من هِدَايَاتِ هذا البعدِ السياقي الحالي الخارجي،

---

[1] نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص86–87. وينظر الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص308.

[2] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص308.

[3] اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، ص149.

فَمَا نَرَاهُم اقتَصَرُوا في تَحقِيقِهِ على مجرَّد «النَظرِ في بِنيَةِ النَّصِ اللُّغَوِي، كَمَا لو كَانَ شَكلًا مُنعَزِلًا عن العَوامِلِ الخَارجِيةِ التي تَلُفُّهُ وتُحِيطُ به. وإنَّمَا أَخَذُوا مَادَّتَهُم اللُّغَوِيَةَ –كَمَا يَبدُو من مُعَالَجَتِهِم لها– على أنّها ضَربٌ من النَشَاطِ الإنسَانِي الذي يَتَفَاعَلُ مع مُحِيطِهِ وظُرُوفِهِ»[1] الخارجيةِ الاجتماعيةِ بخاصّةٍ، مُتَسَاوِقًا معها، ولذلك ما غَدَا عَجَبًا أن تطَالعنَا أصواتٌ نحويةٌ تعليميّةٌ أصيلةٌ وحادثةٌ تَتَدَاعَى وتَتَنَادَى حَسَنًا ضرورةَ تدريس «قواعِد النحو على أساسِ أنّ اللّغة ظَاهرةٌ اجتِماعيةٌ يُرجَعُ إلى واقعِ المتكلِّمين بها في تَقعِيدهَا»[2].

ولعلَّ في هذا النظرِ وِفَاقٌ بَيِّنٌ واستجَابَةٌ نحويةٌ أصيلةٌ صريحةٌ لحقيقةِ اللّغةِ في معطاها اللّساني الاجتماعي طبيعةً، وعمليتِّها منهجًا، وتواصليتها الأساسِ وظيفةً. وتلك غايةٌ جَلِيلَةٌ في الدّرس ما يَرُومُ وما يتهَادى لها الدّارسون المحدثون من الدلالةِ اللّسانِية إلّا غَالِبًا من "سياق الحال" سبيلًا أَوفَى وأَقوَمَ في التّحقيقِ والتّبيَانِ، وبخاصّةٍ أن تَأَكَّدَهُمْ واستَيقَنَهُمْ بَعدُ «أنّ الكَلامَ له وَظِيفةٌ ومَعنًى في عمليَة التواصل الاجتماعي، وأنّ هذه الوظِيفة وذلك المعنَى لهما ارتباطٌ وثيقٌ بسِياق الحال أو المقَام وما فيه من شُخُوصٍ وأحداثٍ، وقد ظهَر هذا كلّهُ في دراستِهم، وإن لم ينصُّوا عليه كَمَبدَإٍ من مبادِئ التّقعِيد، أو أصلًا من أصول نظريتِهم اللّغويةِ»[3].

هذا وقد تَبَدَّتْ عنايَتهم المُبَكِّرَةُ بدلالة هذا المعطَى السياقِي الاجتِماعي في ثلّةٍ من مباحث ومسَائل نحويةٍ إليه كان المحتكم في تقعِيدها وتخريجِها، بل وعَودُ توجِيهِها على سَنَا هَديٍ من مُحتَمَلِ دلالاتها ومُلتَبِسِهَا، ترجيحًا وتصويبًا وحُسنَ إفادةٍ قد يتقاصَر عن إدراكها تَمَامَهُ بالكلِّية المطلقة مُجَرَّدُ الوقوف عند شَكليَّةِ دلالتِها الإعرابية التّركيبية المقالية فقط.

وهو الفهم الصَّحيح القَوِيمُ الذي وَعَاهُ تَمَامَ الوَعيِ وبَلَغَهُ بحسن الضَّبط سيبويه، الذي استَشرفَ باكرًا جِدًّا في ذلك الزّمن المُتَقَادِم منذ اثني عشر قرنًا «هَذَينِ البُعدَينِ: اللّغوِي والاجتماعِي في وصفِه لنحو العربية، ومَزَجَ بينهما مزجًا متَناسبًا متكاملًا. ففي كتابه صورٌ مُتَوافِرةٌ من التّحليلِ اللّغوي الداخلي، وفي كتابه كذلك صُورٌ مُعجِبةٌ من تجاوزِ الدائرَة اللّغوِية الذّاتية، تتمثَّل في التِفاتِه إلى المعنى، وتَنَبُّهِهِ إلى السياق وما يُلَابِسُهُ من الظّروف، والمتَغيّرات والمعطَيات الخارجِية التي تَكتَنِفُ الموقِف الكلامِي، من حال المخاطَب، وحال المتكلِّم، وموقِف الخطاب ... وفي كتابه أيضًا لَمَحَاتٌ رائدةٌ إلى العلاقة بين اللّغة

---

[1] دراسات في علم اللّغة القسم الثاني، ص69.

[2] الخلاف بين النحويين، ص616.

[3] دراسات في علم اللّغة القسم الثاني، مرجع سابق، ص69.

وحَاجَاتِ الاجتِماع، وإلى أثر الدِّينِ في اللّغة، وفيه قبل ذلك وبَعدَهُ وَعيٌ عَمَلِيٌ عميقٌ على دَورِ اللّغة في صياغَة المجتمع، يتمثَّل في تَوجِيهِهِ لِشَوَارِدِ اللّهجاتِ وشَوَاذِّهَا توجيهًا استَلهَمَ فيه حركَة المجتمع يَومَذَاكَ في نزوعِه إلى التَوَحُّدِ»[1] لِسَانيًّا واجتماعيًا وسياسيًا و... لِوِحدَةٍ أصليّةٍ أصيلةٍ في الدِّينِ واللّغة جامعةٍ.

هذا ومن يتحقّق الأمثلة النحوية التي انتَخبَهَا نحاتنا في استِشهَاداتِهِم وتَقعِيدَاتِهِم يُلفِهِم كثيرًا بِمعتَبرِ هذا المعطَى الاجتماعي عامّةً قد عَنَوا واهتَمّوا، ومن أولئك إمامهم ورائدهم سيبويه الذي «كان مُدرِكًا لأهميَّة السياق الاجتِماعي في تحلِيل الظَّاهرة اللغوية نحويًا، وقاصدًا –فيما يبدو– الدلالة الاجتماعِية العامَّة لأمثلتِه، لهذا استَطاع بِتَقلِيبِ النظر في أمثلته استِثمَارَ البعد الدلالي الاجتِماعي في التَّقعيد النحوي»[2].

ثمّ إنّ عنايَة نحاتنا الأوائل بدرسِ مُتَمَايِزِ سِمَاتِ هذه "اللَّهَجَاتِ" نطقًا وأداءً –على ما قد يلحَقها ويختصُّها لسانيًّا من معياريةٍ، وقَبليًّا من تَعدُّدٍ وتَبايُنٍ لسانيٍ صوتيٍ وصرفيٍ ونحويٍ ودلاليٍ اجتماعيٍ وجغرافيٍ وثقافيٍ و...– لَهُوَ عندهم مَنزِعٌ سياقيٌ اجتِماعيٌ أساسٌ في بناءِ وصياغةِ كثيرٍ من القواعدِ النحويةِ وتخريجِ أحكامِها وتوجِيه مُلتَبِسِ ومَرجُوحِ معانِيها.

وذلك أنّ تحقيق درسِها عندهم لهو المَرَامُ العمَاد الذي ما يبرَح هذا المعطَى الاجتِماعي يَتَوَسَّلُهُ له غايةً، فهو كثيرًا ما يُعنَى «بِإظهَارِ دور القبائِل العربية بِعَدِّهَا وَحَدَاتٍ اجتماعيةٍ كبرى، تشكِّل الخصائص المتفرِّدة للّغة العربية، في ضَوءِ تَنَوُّعِ الجَمَاعَاتِ اللّغوية المستخدِمة إيّاها. كما أنّ الخلفيَة اللّغوية لهذه القبائل أَلقَتْ بِسِماتِهَا إلى داخِل الدرس النحوي منذ أن وَعَى النحويون واللّغويون أهميَّة أن تقوم الدراسة اللّغوية على جَمعِ النّماذِج اللّغوية التي تُعِينُهُم على تحدِيد المعاييرِ والأَقيِسَةِ لِبِنَائِهِم النحوي واللّغوي»[3].

ولذلك رأينَاهم تهَادوا لهم باكرًا هذه اللَّهجَاتِ ولُغَاتِهَا قِبلَةً وغايةً في الدّرس تُؤَمُّ، ومُتَأَمَّلًا من مُجتَبَى امتِيَازِهَا وانتِخَابِ أَفصَحِهَا وأقربِها "وِحدَةَ" اللِّسَانِ اللّغةَ المشتَركة لهم مطلبًا ومَرَامًا آخر يُتَوَخَّى ويُرتَجَى، ومن الثّابت «المَعروف أنّ النحاة العرب دَرَسُوا لَهجَاتٍ عربيةً متعدِّدةً لِيَستَخرِجُوا نِظامًا نحويًا مُوَحَّدًا»[4]، على الرّغم ممّا يقرِّه لحظهم الاجتماعي من وجودِ ثلّةِ فَوَارقَ لَهَجِيَّةٍ تحكُم أَدَاءَهُمْ اللّغوي بِمتَعدّدِ مستويَاته

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص309.

[2] في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية، ص368.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص681.

[4] اللّغة العربية معناها ومبناها، ص14.

صوتًا وصرفًا وتركيبًا ومعجمًا بِنيَةً وأَدَاءً، بين جَمعِ القبائل التي عنها أخَذوا مَادَّتهُم اللّغوية، وبها قَوَّمُوا فَصِيحَ أَلسِنَتِهِم.

حتّى لقد تهَادوا من رَحبِ اختِلافها اللَّهَجِي هذا مُتَعدِّدَهُ نُطقًا، مَلحَظًا اجتماعيًا ثَبتَ الأخذِ والمعتبرِ في ارتِسَامِ وتقعِيد كثيرٍ من قواعِدهم النحوية وتخرِيج أحكامِها وعَودِ تَوجِيهِهَا تركيبًا ودلالةً على هَديِهِ، فلطالمَا «كان لِاختِلافِ القبائِل العربية في لهجَاتها، أثره في النحو العربي، حيث لاحَظ النحاة أنّ العَرَبَ لم يستخدِموا في بعض الأحيَان مُستَوًى لغويًّا واحدًا، ولم يُنشِئُوا تراكِيب لغويةٍ واحدةٍ، بل وجد النحاة أَنفسَهُم أمام مُشكِلةٍ أخرى، ليس في اختِلاف المستَوياتِ اللّغويةِ والتَّراكيبِ، بل الاختِلاف في نُطقِ التَّركِيبِ الوَاحدِ حيث الألفاظ هِيَ هِيَ، إلّا أنّ لكِلّ قبيلةٍ نُطقُهَا الخاصّ، وعَلاقتهَا الإعرابِية نَصبًا وجَرًّا ورَفعًا التي تَشِيْ بالتّوجِيه الإعرابِي، والوظِيفة النحوية لعناصِر التَّركِيبِ. وهذا ما دَعَا النحاة إلى ضرورة تسجِيل هذه الاختِلافات النابِعة من اختِلاف الجماعات اللّغوية القَبَلِيَة، وحَدَا بهم إلى ضرورة مراعَاة ذلك حين حدَّدوا لأنفسِهم أَقيِسَةً للقواعِد، وحُدُودًا للصَّواب والخطَأ. فكثيرًا ما نرى في القاعدة الواحِدة توجيهاتٍ مختلفةٍ، وللعناصِر المكوِّنة للتّركيب وَظَائِفَ نَحويَة مختلفَة ليست نابعةً من السياق اللّغوي ومنطِق النحاة، بله نابعَة من السياق الاجتماعي، وأعنِي القبيلة المَأخوذَ عنها ذلك السياق اللّغوي، أو بِمَعنًى أَدَقَّ اللّهجَة القبلية التي قبِل النحاة أنّها تكون مِحَكًّا للصحّة والسلامَة. ومن الملاحَظ أنّ النحاة اعتَمدوا على قبائِل معيَّنة من أهمِّها: 1- أهل الحجاز. 2- بنو أسد. 3- بنو الحارث بن كعب. 4- تميم. 5- ربيعة. 6- سليم. 7- طيء. 8-عقيل. 9- كنانة. 10- هذيل. وهذه الأسمَاء كَثِيرةُ الدَّورَانِ في المصَادر النحوية، وهي نفسها التي ارتَكز عليها النحاة كثيرًا في معالجَة قضَايا الاختِلاف في القاعِدة النحوية الواحِدة»[1].

وقد تبدَّت مَعَالمُ هذا السَّعيِ الحَثِيثِ بَيِّنَةً عند سيبويه في موقِفه من هذه "اللّهجاتِ"، والذي «يُتَرجِمُ مُلاحَظَاتِهِ في إدرَاك العلاقَة بين اللّغة والمجتَمع، فهو في مَوقِفهِ منها يُعَبِّرُ عن وَعيٍ بَصِيرٍ بدورِ اللّغة الواحِدة المشتركَة في صياغَة المجتمَع الواحِد، ذلك أنّنا نَرَاهُ في كتابه يتجَاهل واقع اللّهجَات القائِم على التّفَاوت، ونراه يتنَاول هذه اللّهجَات مع اختِلافها، على أنّها مَوَادُّ نظامٍ لُغويٍ وَاحِدٍ أو طبَقات صَرحٍ لغويٍ واحدٍ. وهكذا نجد لديه اللَّهجَتَينِ المُتَبَايِنَتَينِ تدخُلان في بناءِ العربيةِ الوَاحِدِ، وتخضَعان لِنَسَقٍ من الأحكام واحدٍ، ونراه يتجاهَل الإزدواجَ النّاجِم عن ذلك في إطار التّوجِية المقدَّس للتوحِيد ... أمّا المذهب المزدوَج فهو المثل الشّمولي المتَّحد الذي يرسِمه سيبويه. ومن أمثلة أيضًا، ما نجد لديه من جَعلِ السِّمَةِ اللّهجِية الخاصّة بِمنزِلةِ الظّاهرة اللّغوية العامَّة، وهو في ذلك يُلمِّحُ إلى أنّ تلك سِمَةٌ لَهجِيّةٌ، ولكنّه يتجَافى عن

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص682-683.

عَزوهَا فلا ينسِبها، وتلك خُطوَةٌ حَاسِمَةٌ في إغفَال التميُّز القبلي ... ونَرَاهُ يَلُمُّ شوارِد اللّهَجات الخاصَّة، ويضبِطها بأصلٍ في اللّغة المشتركَة فلا يفهمها على حِدَتِهَا وِفْقَ قواعِد مُستَقِلّةٍ، بل يسلكُها جميعًا في النِّظام الفصِيح المَنشُودِ»[1].

والمسائل النحوية التي تمثَّل فيها نحاتنا جَدَلَ لُغَاتِ هذا الملحَظ اللّهجِي الاجتماعي المتباين كثيرةٌ، وأمثلة أبوابِها عندهم أكثَر من أن تُعَدَّ وأن تُحصَى، ومن ذلك ما صَارَ إليه نحاتنا في تَحقِيقِهِم القول في مسألة "مَا" المشبَّهة بِـ"ليس" النافية بين التّميميين والحجازيين، إهمالًا من التّميميين وإعمالًا من الحجازيين، فقد ذكر سيبويه في "باب ما أُجرِي مجرَى "ليس" في بعض المواضِع بلغة أهل الحجَاز ثمّ يصِير إلى أصلِه" قال: «وأمّا بنو تميم فَيُجرُونَهَا مُجرَى "أَمَّا" و"هَلْ"، أي لا يُعمِلُونَهَا في شَيءٍ. وهو القِيَاسُ، لأنّه ليس بِفِعلٍ وليس "مَا" كَـ"لَيْسَ"، ولا يكون فيها إِضمَارٌ. وأمّا أَهلُ الحِجازِ فَيُشَبِّهُونَهَا بِـ"لَيْسَ" إذا كان مَعنَاهَا كَمَعنَاهَا»[2]، أي إفادتها معنَى النفي، ومن ثمّ إعمَالها عمل "لَيْسَ" بِشُروطٍ خمسةٍ تذاكَروها.

ومن حُسنَى أمثلته أخرى، ما تصَايروا إليه في درس "الابتِداء بالمشتَقّ" في صَدرِ الكَلامِ لِقَصدِ "الدُّعَاءِ" بين قولِ الرّفعِ على "الخبر" عند التّميميين، والنَّصبِ على "الحال" عند الحجازيين، «ومن ثَمَّ قَالُوا: مُصَاحَبٌ مُعَانٌ، ومَبرُورٌ مَأجُورٌ، كأنّه قال: أنت مُصَاحَبٌ، وأنت مَبرُورٌ. فإذا رَفَعتَ هذه الأَشيَاءَ فالذي في نَفسِكَ ما أَظهَرتَ، وإذا نَصَبتَ فالذي في نَفسِكَ غيرُ ما أَظهَرتَ، وهو الفعلِ، والذي أَظهَرتَ الاسمُ ... وإن شِئتَ نَصَبتَ فَقُلتَ: مَبرُورًا مَأجُورًا .. حَدَّثَنَا بذلك عن العرَب عيسى ويونس وغيرهُما، كأنّه قال: رَجَعتَ مَبرُورًا»[3].

وخلاصة القول من كلّ هذا، أنّه ولئن «كانت لغَة الرّفعِ ولغَة النّصبِ مُتَّفِقَتَيْنِ على أنّ القَصدَ بذلك الدُّعَاءُ، فإنّه لا يَخفَى وضوحُ معنَى الدّعَاء على تقديرِ الحجازيين، وغُمُوضُهُ على تقدِير بني تميم، إذ لا يُفهَمُ من قولِهم: أَنتَ مَبرُورٌ مَأجُورٌ، مَعنَى الدُّعَاءِ كما يُفهَم من قول الحجازيين: اذهَبْ مَبرُورًا مَأجُورًا، وذلك رَاجِعٌ لاعتِمَادِهِم في وضوحِ المعنى على القرينَة الحاليَة»[4].

---

[1] الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص330-331.

[2] كتاب سيبويه، 57/1.

[3] المرجع نفسه، 271/1.

[4] اللّهجات العربية في كتاب سيبويه: دراسة نحوية تحليلية، عبد الله بن عبد الرحمن سعد العيّاف، أطروحة دكتوراه مرقونة، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002، ص64.

وكما عنايتِهم واعتدادِهم باللّهجَات مَلمَحًا لسانيًّا نحويًا اجتماعيًا لَهَجيًّا تمييزيًّا مُعتَبرًا في فهمِ وتفسيرِ كثيرٍ من الظّواهر النحوية وبناءِ قواعدِها وتخريجِ أحكامها، كان التِفَاتُهُم أخرى إلى ثلَّة تلك القواسِم والفروقِ الاجتمَاعية التي تميِّز شَخصَ الفردِ البشرِي بعضَه عن بعضِه الآخر جِنسًا ذكرًا عن أنثَى[1]، وعُمرًا: صَغِيرًا عن كَبيرٍ، ومَنزِلةً اجتماعيةً: فَقرًا عن غِنًى، و... إلى غير ذلك من سَائرِ السِّماتِ الاجتماعِية المشتركَة حينًا والمتبايِنة أخرى كَ«المستَوى التّعليمِي، والمستَوى الاقتصادِي، ومنها التّقويم الذّاتِي، والرّغبَة الخاصَّة، والحَالة الصحّية، وغير ذلك ممّا يكوّن أساسًا كافيًا لتحدِيد موضوعِ علم اللّغة الاجتمَاعي، ومجَالاته»[2]، والتي كثيرًا يؤدِّي اعتِبارها دورًا فاعلًا في تقريرِ وامتيازِ بعض القواعِد والأحكام النحويَة وتوجِيه دلالاتِها.

وحسبنا من معتبر جمع هذه السِّمات هنا مثلًا، لَمحُ تلك الفروقِ الممتَازة لغَة الرَّجُلِ عن لغة المَرأَةِ عبارةً وإشارةً، والنَّابِعةِ أساسًا «من اختِلاف الجنسِ، والتربيَة والثقافَة اللَّتَينِ تُعنَيَانِ بالتّنشئةِ»[3]. وهو لحظٌ أدركَه وَوَعَى مَبلَغَ أهمّيته التواصلية في تداولية خطَابنا النحوي –وإن على قِلَّةٍ في الذِّكرِ– نحاتنا الأوائل، وباب "التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ" عندهم مَعلَمٌ صرفيٌ رفيعُ العِمادِ مُجَلَّاهَا في العناية به، واستِدلالِهِم به في اختِصاصِ وامتِيازِ كثيرٍ من المعاني النحوية لا يُوقَفُ لها على حَصرٍ، وما باب "النّداء" ورَافِدِهِ من "النّدبَة" عنها بِبَعِيدٍ. مُتَنَبِّهِينَ إلى «ما يُشبِهُ حِسَابَ تَواترِ أسلوبٍ من الأساليب الكلامِية وفقًا لجنس المتكلِّم»[4].

ومن ذلك مثلًا ما خلصُوا إليه من اختِصاصِ صِيَغٍ –سماعيةٍ لا قياسيةٍ– "لِلسَّبِّ والذَّمِ" تلازمُ وتقالُ لِمُسَابَّةِ المرأةِ حصرًا، دونَها الرَّجُلُ الذي تختَّصه هو الآخر صِيَغٌ بعينِها. قال ابن مالك في الألفية باب "أسمَاء لَازَمَتْ النِّدَاءَ":

وَ"فُـلُ" بَـعْـضُ مَـا يُـخَـصُّ بِـالـنِّـدَا "لُـؤْمَـانُ، نَـوْمَـانُ" كَـذَا، وَاطَّـرَدَا
فِي سَـبِّ الأُنْـثَـى وَزْنُ "يَـا خَـبَـاثِ" وَالأَمْـرُ هَـكَـذَا مِـنَ الـثُّـلاَثِـي
وَشَـاعَ فِي سَـبِّ الـذُّكُـورِ فُـعَـلُ وَلَا تَـقِـسْ، وَجُـرَّ فِي الـشِّـعْـرِ "فُـلُ"

---

(1) ويطلق عليه نصر الدين صالح سيّد بِ"السياق الاجتماعي المتعلّق بالجنس". ينظر: السياق غير اللغوي والنحو، ص684.

(2) اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، ص25.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص684.

(4) الصورة والصيرورة، ص133.

وقد جاء في التوضيح والتكميل شرحًا وتعليقًا عن ثلّة هذه الأبيات ما نصّه: «وأَشَارَ بقولِه: "... وَاطَّرَدَا فِي سَبِّ الأُنْثَى" إلى أنّه يَنقَاسُ في النِّدَاءِ: استِعمَالِ "فَعَالِ" مَبنِيًّا على الكَسرِ في ذَمِّ الأُنثَى وسَبِّهَا، من كُلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍ، نحو: "يَا خَبَاثِ، ويَا فَسَاقِ، ويَا لَكَاعِ" ... وكَثُرَ استِعمَالِ "فَعُلَ" في النِّدَاءِ خَاصَّةً، مَقصُودًا به سَبُّ الذُّكُورِ، نحو: يَا فُسَقُ، ويَا غُدَرُ، ويَا لُكَعُ، ولا يَنقَاسُ ذلكَ»[1]. ونحوًا من لَمحِ "النّداء" هذا، ما خلصُوا إليه أيضًا من اختصَاص "النُّدبَةِ" بجِنس النّساء غالبًا، فَ«أَكثَرُ من يَتَكَلَّمُ بها النِّسَاءُ»[2].

بل إنّ نحاتنا لَيَتَلَمَّسُونَ ويَتَحَقَّقُونَ بِفَرَاسَتِهِمْ ودقيقِ لحظِهم مَعلَمَ الامتيازِ هذا تأنيثًا لأسلوب "النّدبَة" هنا في بنيَته اللّفظيّة أساسًا، حيث «يُمكِنُ أن يكون غَنِيًّا بتلك التَّراكِيبِ والسِّمَاتِ الخَاصَّةِ بِلُغَةِ المرأةِ»[3]. بمثل هذا قال ابن عصفور الإشبيلي في شرحه لجمل الزجاجي بأنّ «النُّدبَةَ نِدَاءُ المَيّتِ بِمَا هو منه بِسَبَبٍ. فَمِثَالُ نِدَاءِ المَيّتِ: "يَا زَيدُ"، و"وَاعَمرُو" ... وفيه لُغَتَانِ: "يَا زَيدُ"، و"يَا زَيدَاهُ". وزَعَمَ الأخفش أَنَّ لَحَاقَ هذه العَلامَةِ ليسَت من كَلَامِ الرِّجَالِ، وإِنَّمَا تَتَكَلَّمُ بها النِّسَاءُ مع أنّ النِّسَاءَ يَقُلْنَ: "يَا زَيدَاهُ"، و"يَا زَيدُ"، فَحَصَلَ من هذا أنّ الرِّجَالَ لا يُلحِقُونَهَا»[4].

وكما عنايَتهم بأهميَّة الجِنسِ الإنساني الذَّكر والأنثى في امتِيازِ بعض القواعِد والأحكام والمعاني النحوية الدلالية، تَأَتَّتْ التِفَاتُهُمْ ودَعَواتِهم –وإن بِعابِرٍ ولَمحٍ من القول يستَفاد مقَارنةً وقول البلاغيين في ذلك– إلى ما به امتِيازُ الأحوال الاجتماعيةِ لِعنَاصِر الخطاب متكلّمين وسامِعين، ذلك أنّ العبَارة عندهم «تَتَنَوَّعُ على وِفقِ منزلة المتكلِّم وقَدرِه، فإذا كان المتكلِّم من سَوَاءِ النَّاسِ حَدَّثَ عن نفسِه بِمِثلِ "أَنَا" و"أَقرَأُ"»[5]، وأمّا إن كان من عِلّيَةِ سادَة القوم وأمرائِهم حَدَّثَ عن نفسِه بلفظ الجمَاعة من مِثلِ "إِنَّا" و"نَحنُ"، ولله تعالى ﷻ من هذا اللَّحظ المَثَلُ الأعلَى.

ويضرب لنا ابن خالويه (...–370هـ) من هذا اللّحظ مثلًا بقوله تعالى في سورة "الكوثر" ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ قال: «والله تعالى يُخبِرُ عن نَفسِهِ بِلَفظِ مَلِكِ الأَملاَكِ نحو ﴿نَحۡنُ قَسَمۡنَا﴾ و﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ وهو

---

(1) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003، 253/2.

(2) اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1988، ص86.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص685.

(4) شرح جمل الزجّاجي، 229/2.

(5) الصورة والصيرورة، ص133.

وَحدَهُ لا شَرِيكَ له، لأنّ القُرآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ العَرَبِ، والمِلُّكُ والرَّئِيسُ والعَالِمُ يُخبِرُونَ عن أَنفسِهِم بِلَفظِ الجَمَاعَةِ، فيقول الخلِيفة: قَدْ أَمَرنَا بِكَذَا، وهو الأَمِرُ وَحدَهُ»[1].

ونظائِر تَمثُّلاتِ هذا البعد الاجتِماعي في نحونا العربي مُتَعدِّدةٌ أبوابه، ومُتدَاخِلةٌ حَدَّ التَّعقِيدِ –وبُعدَ السياق المقالي تركيبًا– أكثرُ مَسَائِلِهِ، وإنّها لَإلى أوسَع وأشمَل من بَحثٍ مُفصَّلٍ ينظرُها لَأَحوَجُ، وحسبنا منها عن هذا التّبيان ذِكرًا، وإنّ لها في آتٍ من مَوصُولِ مَلحَظِهَا "الثقافي" لَتَمَامٌ من البَيَانِ.

المطلب الثاني: الملحظ "الثقافي"[2]:

أصل القول في هذا الملحَظ اللّساني الدلالي عند كَثيرٍ من الدّارسين أنّه تبعٌ وتَمَامٌ للملحَظ الاجتماعِي المُتَقدِّمِ بيانه، وقد ذكرنا قبلُ أنّهم يريدون به «المحِيط الثقافِي بِمفهُومِهِ الوَاسِعِ، وفيه يتَحدَّد مدلولُ الكلمَة، ويظهَر في استِعمَال كلماتٍ مُعَيَّنَةٍ في مُستوًى مُحَدَّدٍ»[3]. ولعلّ اتِّساع مجَاله المفاهيمِي هذا هو ما حَدَا بفيرث إلى اعتِدادِهِ واعتِبارِهِ عِمَادَ سائِر أقسَام السياق الأخرى أجمَع، فَعَنهُ «تَتَفرَّعُ بقيَة السِياقَاتِ بما فيها سياق الحال أو المقام»[4]. وهو جَدلٌ لَسْنَا نَرتضِي خوضَه هنا، ولكن حسبنا منه فطنَة لغوِيينَا العرب الأوائِل لأهميَّته[5] وتَعوِيلِهِم عليه في تجلِّي صَحِيحِ المعاني، إذ «يُمَثِّلُ الاختبَار الثقافِي المُشتَرك بين أهل اللّغَة ملحظًا إضافيًّا في ضَبطِ قَواعِدِهِم»[6].

وقد وَعَى نحاتنا هذا الاختِبارَ والمَلحَظَ تَمَامَ الوَعيِ، واعتَدُّوهُ خير ترجمانٍ لِتَوصِيفِ متَعدّدٍ ومختلفٍ من مَجَالاتِ الحيَاة العربية القديمَة وصورِها الثقافية بِشِقَّيهَا المادّي والمعنوِي دِينِيًّا واجتِماعيًا من العَادَاتِ والأَعرَافِ، وأدبيًا من الأمثالِ والحِكم، و ... والتي لا يَسَعُهَا جملةً جمعٌ ولا حَصرٌ، انطِلاقًا من طبِيعة هذا السياق الثقافي ذاتِه، والتي تَتَّسِعُ حاضنَتها الاجتِماعية والنحوية لتشمل «مَنَاحِي حيَاة العربِ جَميعِها، من حيث التَمَدُّنِ والتَحَضُّرِ، والعاداتِ والتّقالِيد، أو ما يطلَق عليه "العُرفُ" وما يتعلَّق بالدِّين والسّلوك

---

[1] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، دار ومكتبة الهلال للنشر، بيروت، ط1، 1985.

[2] وكثيرًا ما يشار إلى هذا المَلحَظ بالسياق الاجتماعي Social Context.

[3] محاضرات في علم الدلالة: نصوص وتطبيقات، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012، ص156.

[4] نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص93.

[5] علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص108.

[6] الصورة والصيرورة، ص134.

اليومِي ...إلخ. كما أنّه يتَّسع في الدرس النحوي حتّى لَيَكَادُ يشمل أبواب النحو كلّها، فلا يخلو بَابٌ منها إلّا ونجِد فيها تَأَثُّرًا بهذا السياق الثقافي»[1] ماديًّا كان أم معنويًا.

وما تجلِّي كلّ تَمظهراتِه وتَمثّلاتِه النحوية بالأمرِ اليسيرِ، ذلك أنّها إلى بحثٍ تفصيليٍ ينظرها أجمعُ أَحوَجُ. ولذا فإنّ حسب المُقِلِّ جهدًا منها هنا تَتَبُّعُ أكثرِهَا شيوعًا وتواردًا على ألسنَة النحاة، ممّن سُبِقنَا إلى نظر تحقيقهم هذا فيها بأبحاثٍ أُخَرَ جَادَّةٍ ومُستَجَدَّةٍ أَفَاضَتهَا من واسعِ التّبيان وتمامِ الضَّبط والتّصنيفِ أَحسَنَهُ[2]. وهذا الآن لَمْحٌ موجزٌ من تحقِيقها يتهَاداها بِخَاصِّ التِّبيَانِ بُعدَهَا "المعنوِي" بِمَعلَمَينِ اثنَينِ عِمَادَينِ كثر جَرَيَانُهما على ألسنَة النحاة وهما[3]: 1- السيَاق الدّينِي. 2- سيَاق العُرفِ.

1. السياق الثقافي الديني:

وهذا الضَّرب الثقافي من هذا السياق بِكُلِّ «ما يَتَعَلَّقُ بالدِّين والأحكَام، وأثرِها على السياق اللّغوي»[4] في بُنَاهُ التَّركيبيَّة الدّاخلية نَظمًا ودلالةً مُتَعلِّقٌ. وكثيرًا ما يُراعَى مُعتَبَرُهُ في رَسمِ وضَبطِ حُدودِ التَّفكِيرِ النحوي ألفاظًا ومصطلحاتٍ، وبنائِه قواعدًا، وتخريجِه وتوجِيهه أحكامًا ودلالاتٍ، وقد «تأثَّر النحاة بِمعتَقداتِهِم في توجِيه التَّراكِيبِ النحوية وإثبَات صحَّتها، ووجَّهوا التَّراكِيبَ اللّغوية توجيهًا عَقَدِيًا يُثبِتُ مدى توافقِها مع القواعِد اللّغوية، ويعكِس معتَقدات القائِمين بالتحليل اللّغوي»[5].

وهذا أمنًا منهم واحترازًا عن الوقوعِ في مَهاوِي الوَهمِ، ومَغالِطِ سوءِ الفَهمِ والتّأويلِ الكلامِي الخَاطِئِ عَقَدِيًا للخطاب القرآني، أَنَ العَرضِ له نحويًا بشكليَّة وسطحيَّة التَّحليلِ والتّفسيرِ وظيفةً وأسلوبًا، ذلك أنّ النحوي «لا ينسَلخ من خلفيتِه الثقافية ومعتَقداته الدّينيَة واتجاهاتِه الفكرية»[6]. وليس كلّ ما يَصِحُّ ويَصلُحُ أن يكون وَصفًا للمَخلوقِين يَصِحُّ وَصفًا للذَّات العليّةِ. ومن هنا لربَّما كان لمَفهوم "المُحتَرزاتِ الاعتِقادية"

---

[1] السياق غير اللغوي والنحو، ص701.

[2] ينظر في هذا مثلًا السياق غير اللغوي والنحو، ص701-708. وكذا مجموع كتب الدكتور نهاد الموسى وجمهرة مقالاته. ونحوهما أيضًا ثلّةٌ من دراساتٍ تهادته التّحقيق والتّبيان.

[3] وقد سَبَقَنَا إليها بحسنِ التحقيق والتّصنيفِ نصر الدين صالح سيّد السياق غير اللغوي والنحو، ص702-708.

[4] السياق غير اللغوي والنحو، ص705.

[5] التحليل النحوي العقدي: بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغوي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ماليزيا، م: 3، ع: 12، أفريل 1998، ص148. نقلًا عن: أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية، ص33.

[6] أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية، محمد ربّاع، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، مج. 11، ع. 1، 2005، ص33.

عندهم ما يُبَرّرُ صحَّة هذا المسعَى اعتبارًا بها «ألفاظًا وعباراتٍ آثَرَ النحَاة استخدامَها في مجال التّعبير عن المسائِل النحوية ذات الصّلة بالعقِيدة، تَحَرُّزًا منهم عن الخطَأ في مثل هذه المسائِل الجليلة، ممّا يكشِف عن ارتبَاط النحاة العرب بالمنهَج الإسلامي السَّائد في الثقافة الإسلامية والعربية»[1].

ومن أبرز صورِ ذلك ألفاظًا ومصطَلحاتٍ، ما نرصُده من تحرُّز نحاتنا «بِتَوجِيهِ العقيدةِ على بعض مصطَلحاتِهم، فَتَحَرَّجُوا أن يطلِقوه على كلّ كَلامٍ، فإنَّه إذا كان كلام الله عزّ وجلّ تَوقَّفَ إجرَاء المصطَلح»[2]. فصَاروا بِدَقِيقِ لحظِهم وحقيقِ فهمِهم هذا المتَقدِّمِ القائِم على اختِصاصِ «تَراكيبَ مَعلومةٍ لِمَواضِعَ مَعلُومةٍ بِتوجِيهٍ دينيٍ خالصٍ»[3]، إلى ذات ما انتهَى إليه حديثًا روّاد البحث اللّساني الاجتِماعي من اختِصاص «ألفاظٍ وتراكِيب مَعلومَةٍ بِموَاقفَ دِينِيةٍ أو تَقلِيديةٍ مَعلومَةٍ»[4].

وقد تَبَدَّتْ هذه الحقيقة الدّينية العقَدية عند نحاتنا هؤلاء جليّةً في ثلّةِ مواضعَ متَعدّدةٍ تذاكَروها، نحوًا من دعوتِهم المُعرِبَ إلى الاحتِراز من القول عن حَرفٍ في كتاب الله تعالى "أنّه زَائِدٌ" «لأنّه يَسبِقُ إلى الأَذهَانِ أنّ الزَّائِدَ هو الذي لا مَعنَى له، وكَلامُ الله سبحَانه مُنَزَّهٌ عن ذلك»[5]، وهذه حقيقةٌ عقَديةٌ لا مجالَ للخَوض الكلامي فيها بحالٍ، ولكن «يبدو أنّ النحاة لم يكونوا يَقصِدونَ بالحَرف الزَّائِدِ أنّه مُجَرَّدٌ من المعنَى، أو مُهمَلٌ لا حاجَة إليه، وإنّما أَرَادُوا به الذي لم يُؤتَ به إلّا لِمُجَرَّدِ التّقويَة والتَّوكِيدِ، فأثبَتوا له معنَى التَّوكِيد، وهو ما يَبتَغيهِ البلاغيون، والمرَاد: أنّه زَائِدٌ على أصلِ المعنَى النحوي»[6].

وبنحوه المصطَلحي أخرى، ما تصَاير إليه بعضهم من ضرورَة الاحتِراز –كما ذكر ابن مالك في الألفية– عن تسمِيّة "بدل الكّلِ من الكُلِّ "بدلًا مطابقًا"، لأنّه «إنَّمَا يُطلَقُ الكُلُّ على ذِي أَجزَاء، تعالى الله عن ذلك»[7].

---

(1) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، دار البصائر للنشر، القاهرة، ط1، 2012، ص381.

(2) الصورة والصيرورة، ص134.

(3) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص333.

(4) المرجع نفسه، ص96.

(5) الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي فودة نبيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1، 1981، ص108.

(6) أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص385.

(7) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2003، بيروت، 638/2.

كما وتجلَّت تَمثُّلاتُ وصورُ هذا البعدِ الدّيني العَقَدِي –ألفاظًا وأساليبَ– في ثلّةٍ من مواضعَ نحويةٍ أُخر تأكَّد سبقُ نحاتنا إلى القول بضرورة مراعَاتها، والحُكم على بعضِها في الاستِعمال بِالمَنعِ والقُبحِ، وما وَرَدَ منها كَلَامِيًا مخالفًا لأصولِهم العقَدية أعادوا حَملَهُ وتأويلَه التّأوِيل الحَسَنَ ليتناسبَ وصَحيحَ الفَهمِ لها، ومن أمثِلته ما قرَّره المبرّد من امتِناعِ جوازِ إجراءِ معَنى "التعجُّب" على الله ﷻ في نحو قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم 38] «ولا يُقَالُ لله –عَزَّ وجَلَّ– تَعَجَّبَ»[1].

ومن نحو قولهم هذا في مسألة "التعجُّب" هذه، قولهم الآخر في مسأَلة "الرّجَاء" أيضًا مَتَى ما جرَت وصدرَت على «لسَان الله سبحانه وتعالى، فإنَّهم يَتَأوَّلونَهُ على أنّه تَرَجٍّ باعتِبار حال المخاطَبين، لا باعتِبار حالِه عزّ وجلّ، لأنّه العَالِم والقادِر على كلّ شَيءٍ، ومن ثمّ فلا يجوزُ في حقِّه رَجَاءٌ، وهذه المسأَلَة من المسَائل التي أكثَر منها النحويون خاصّةً وعلمَاء العربية عامّةً، لأنّها تنطَلق من مبدَأ عقَدي لا يمكِنهم إغفَاله وهم يَصُوغُونَ قواعِده»[2].

وقد ذكر المبرد نحوَه أيضًا في مثل قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾ [طه 44] «ولا يُقَالُ ذلك لله»[3]، وبَيَّنَ سيبويه حقِيقة المعنَى المرَاد من هذه الآية، فذَكر أنّ «العِلمَ قد أَتَى من وَرَاءِ ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما في رَجَائِكُمَا وطَمَعِكُمَا ومَبلَغِكُمَا من العِلمِ، وليس لهما أَكثَرُ من ذا ما لم يَعْلَمَا»[4].

وممّا يُدانِيهَا من مُعتَبراتِ هذا المنحَى الدّيني العقَدي في أصيلٍ من ثقافتنا النحوية العربية أيضًا، ما نراه من اختِصاصِ نحاتنا بِاستِعمالِ واستِخدامِ «بعض الصّيغِ استِخدامًا خاصًّا لا يُبَاحُ لغيرِها، ولم يسمَح بِاستِخدامِ هذه الإبَاحةِ لِغيرِهَا»[5]، ومن ذلك ما تذاكَروه من عدم جوازِ الجمعِ بين «حَرفِ النِّدَاءِ، و"أَلْ"، في غيرِ اسمِ الله تعالى»[6].

وبِنَحوِهِ أيضًا ما انتَهوا إليه من إحَالةِ ما شَاعَ في الجاهلية من قَسَمٍ بِغَيرِ الله تعالى إلى صَحِيحِ ما وَافَقَ شِرعَةِ عَقِيدَتِهِم، فَ«جَهدُوا بأن يَرُدُّوا ما بَدَا مخَالفًا إلى معهُود العقِيدة، فَأَوَّلُوا ما بَدَا خَارِجًا عن

---

(1) المقتضب، 183/4.

(2) السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، ص247.

(3) المقتضب، مرجع سابق، 183/4.

(4) كتاب سيبويه، 331/1.

(5) السياق غير اللغوي والنحو، ص706.

(6) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، 241/2.

ذلك»[1]. ومن ذلك ما صَار ابن خالويه في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١﴾ [الطارق 1] من إقامَة عمَل "واو القَسَم" هنا عمَل حَرفِ "البَاءِ" في الجرّ، فَ«وَ"السَّمَاءِ" جَرٌّ بِوَاوِ القَسَمِ. وإنّما جَرَّتِ الوَاوُ لأنّها عَوَضٌ من البَاءِ، والتقدير: أَحلِفُ بِالسَّمَاءِ، ثمّ أَسقَطُوا "أَحلِفُ" اختِصَارًا إذا كان المَعنَى مَفهُومًا ... فإن سَأَلَ سَائِلٌ فقال: قد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "لا تَحلِفُوا إلّا بالله"، فَلِمَ جازَ الإقسَامُ أن يَقَعَ بِغيرِ الله؟، فَقُلْ: التقدير: وَرَبُّ السَّمَاءِ، ورَبِّ الفجرِ، فَحُذِفَ المضاف وأُقيمَ المُضَافُ إليه مُقَامَهُ»[2].

ونظائِر هذه المَحَاذِيرِ والاحترازاتِ العقَدية في إطلاقِ عُمُومِ الأوصافِ البشريَة على الذّاتِ الإلهيةِ العليّةِ، ناهِيك عن بعض مَحَاذِيرِ استِعمَالاتِها في مَوَاضِعَ نحويةٍ مُعيَّنةٍ، لا يمكِننا الوقوف منها على مُفصَّلٍ من ذِكرٍ يَتَّسِع، وكَثِيرٍ من جَمعٍ يَنحَصِر.

2. سياق العُرف:

وكما اعتِدادِهِم وإقرارِهِم بأهميَّة البعد الدّيني وبَالِغِ أثرِه في تَعلِيلِ وتَخرِيجِ بعض الأحكَام النحوية وعَودِ توجِيهِهَا وما يتنَاسب وأصول عقيدتِهم الإسلامية الصَّحيحة، تأتَّت هذه المرّة الْتِفَاتَةُ نحاتنا إلى معطَى "الأعرَاف" و"العَادَاتِ"[3] في المجتمَع العربي القديم، والتي تعكِس بوضوحٍ وجَلاءٍ اجتِماعيٍ كَثيرًا ومتَعدّدًا من أصيلِ صُور بيئتِهم وحياتِهم الثقافية الجَمعِيَةِ التي فيها نَشَأَ فكرُهم النحوي هذا وتَرَعرَعَ، وبها وتَأَثَّر: أَدَبًا وأَخلَاقًا، زِيًّا وطَعَامًا، رِحلَةً ومُعَامَلةً، فَرحًا وتَرَحًا، حَربًا وسِلمًا ...

ومن يتحَقّق كثيرًا من منتخَب أمثلتِهم التي تصِف كثيرًا من صورِ حياتِهم الثقافية هذه، واستِدلالِهِم بها على كثيرٍ من قواعدِهم النحوية وتَعلِيلِهِم وتخريجِهم لأحكَامها –ولو خَالَفَ هذا ثابتًا من بعضِها– يُلْفِهَا حَتمًا بِمتَعدّدِ صُورِ هذه الحياة قد اصطَبغت واحتَمَلَتْ. وحسبنا من هذا الفهمِ هنا البَدءَ مثلًا ما خلصُوا إليه من أوجه حذف المبتدأ وجوبًا، أَنْ كان الخبَر فيه صَرِيحًا في القَسَمِ، ومن ذلك ما حكَاه «الفارسي من كَلامِهِم: «في ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ، فَ"فِي ذِمَّتِيْ" خَبرٌ لمبتَدإٍ مَحذُوفٍ وَاجِبِ الحَذفِ، والتَّقدِيرُ: فِي ذِمَّتِيْ

---

[1] أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية، ص33.

[2] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص37.

[3] ويطلِق عليه نصر الدين صالح سيّد بِـ "سياق العُرفِ"، ويُعنَى «بما تَعَارَفَتْ عليه الجماعَة اللّغوية، وشَاعَ في استخدامِها ممّا كان له أثره على الصّيغ والتّراكِيبِ، وبذلك يكون "سِيَاقُ العُرفِ" هو سياقٌ غير لغويٍ متعلّقٌ بثقافة المجتمع العربي، ممّا يُكسِبُ العناصِر اللّغوية في التّركِيبِ توجيهًا نحويًا نابعًا من الوعي الثقافي الجمعي». السياق غير اللغوي والنحو، ص707.

يَمِينٌ. وكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وهو مَا كَانَ الخَبَرُ فيه صَرِيحًا في القَسَمِ»[1]، فتأكَّد بوجوبِ توافرِ هذا الشَّرط أنّ صَرَاحَةَ هذا القَسَمِ إنّما «تَتَحَقَّقُ بأن يَكونَ مَعلُومًا في العُرفِ أنّه يَمِينٌ»[2].

وهكذا ومع إصابتِهم حقيقةَ هذا المعطَى الاجتِماعي الثقافي، تكون النظريَة النحوية عندهم قد تَبَوَّأَتْ «في هذا السياق مَوضِعًا مِحوَريًا يؤصِّل الروابِط بين أعرافِ المجتمَع ومسِيرة العربية، فقد امتَثل النحاة لمعطَيات الوقائِع الاجتماعية واستنطَقوها على نحوٍ فاعلٍ في تأسيسِ أصولِهم وتوجِيه أنظارهم، وفي أثناء ذلك انطوَت تَوجِيهَاتُهُم على إجرَاءاتٍ عَرَضِيَّةٍ كان لها أثرٌ في توجِيه بعض مسَالك العربية، ومثلُها ما كان له أن يكون لو لم يكن النحاة أبنَاء بيئتِهم تلك. وهكذا تكون النظرية النحوية التي تأثَّرت بأعرَاف المجتَمع محتكَمًا ودليلًا ينقل ما تناثَر من علاقَة اللّغة بِمجتَمعِها، ثمّ تغدو في بعض جوانبِها مُتَحكِّمًا يُؤثِّرُ في مجرَى العربية وينحرِف بها عمّا أُرِيدَ لها، ولمّا أن قُدِّرَ للعربية أن تُوصَفَ وتُستَخرَجَ قواعدها وتُؤَصَّلَ أنظمتها ويُوَجَّهَ استخدامُها، نَهَدَ لذلك رِجَالٌ، رِجَالٌ من حولِهم رِجَالٌ، وهم في جُملَتِهِم من بيئةٍ ثقافيةٍ غايةٍ في الوَقَارِ والامتِثالِ لِأعَرافِ المجتَمع وأخلاقِه، كان أولئِكم من أهل الذِّكر والفِقهِ، وكانت حلقَات درسِهم في المسَاجد، ولا نساءَ فيها، فإن غادَروا المسجِد انصرَفوا إلى تواصلٍ مع أهلِ اللّغة، عَايَشُوهُم وتَلَقَّوا عنهم سَمَاعًا، وتَفحَّصُوا سِيَاقاتِ الكَلام ومُلابَساتِه، سمِعوا كلامَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ والأطفَال ...، كلّ أولئِك كان مُؤذِنًا بِموجِّهاتٍ نَاطقةٍ أو مستَنطَقَةٍ أَثَّرَتْ في مجرياتِ النظرية النحوية ومَسِيرةِ العربية على حَدٍّ سواءٍ. فروايَة الشّواهِد وتفسِيرها، وصياغة الأمثلة وتَوجِيهُهَا تنطِق بإيقاعِ بيئةٍ رُجُولِيَّةٍ مُنغَمِسَةٍ في مِثالِيّةِ أَعرَافِ المجتمعِ كاشِفةٍ عن بعض مَستُورِهَا ... وتجاوَز النحاة التحكُّم في الرِّواية والتّفسِير إلى التَّحكُّم في بعض الأنمَاط التَّركِيبيَة التي بَدَتْ لهم مُخَالفَةً لِمَألوفِ عَاداتِهِم، وما هي بِمخَالفةٍ نِظَامَ اللّغةِ»[3].

ومن أمثلة ظاهر هذه المخَالفة ما ذكَره المبرّد في "باب تثنِية الأسمَاء التي هي أعلامٌ خاصَّة" من قول العرب: «هَذَانِ ابْنَا عَمِّ، وهَذَانِ ابْنَا خَالَةٍ»[4]. وقد عَلَّقَ ابن برّي (ت582هـ) على هذا المَثَلِ بالقول: «يُقَالُ ابْنَا عَمِّ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما يَقُولُ لِصَاحِبِهِ يَا بْنَ عَمِّي، وكَذَلِكَ ابْنَا خَالَةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ يَا بْنَ خَالَتِي، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُمَا ابْنَا خَالٍ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ يَا بْنَ خَالِي

---

(1) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، 208/1.

(2) المرجع نفسه، 208/1. والسياق غير اللغوي والنحو، ص708.

(3) أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية، ص30–32، بتصرّف.

(4) المقتضب، 327/4.

والآخَرَ يَقُولُ لَهُ يَا بْنَ عَمَّتِي، فَاخْتَلَفَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هُمَا ابْنَا عَمَّةٍ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ يَا بْنَ عَمَّتِي، والآخَرُ يَقُولُ لَهُ يَا بْنَ خَالِي»[1].

ومن أمثلة هذا التجلّي الثقافي لِبُعدِ "العُرفِ" الاجتماعي نحويًا، وأثرِه في توجِيه وتَخرِيجِ بعض القواعِد والأحكَام النحوية بين الحسن والقبحِ، ومن أمثلتِهم في الزِّيِّ واللِّباس توصِيف سيبويه لِزِيِّ أهل البصرة، فالعرَب تقول: «أَدخَلتُ في رَأسِي القُلنسُوَةَ، والجَبّةُ أَدخَلتُ في القُلنسوَةِ رَأسِي»[2].

وفي هذا المثل إشارةٌ بيّنةٌ إلى «عادةٍ اجتماعِية وهي شيوعُ لبس القلنسوَة على الرّأسِ، بدلِيل أنّ الشُّيوع والوضوحَ يُصبِحَانِ مُسَوِّغَينِ للتَّخفُّفِ من بعض قيودِ النحو، لأنّ الجملة الأولى غير دقيقةٍ، فليست القلنسوَة هي التي تَدخُلُ في الرَّأسِ، بل الرَّأسُ هو الذي يَدخُلُ في القلنسوَة، لهذا وَصَفَ سيبويه الجملة الثانية بقوله: والجَبّةُ أدخلتُ في القلنسوةِ رأسي»[3].

وبنحوه أيضًا ما تَذاكَرُوهُ من متعَارف عَادَاتِهِم في الطَّعَامِ أَكلَةُ "الثَّرِيدِ"، وقد جرَى ذكرُها على ألسنتِهم من نحو قول سيبويه في "باب معنَى الواو فيه كَمَعنَاهَا في الباب الأول": «وَكَيفَ أَنتَ وقَصْعَةٌ من ثَرِيدٍ»[4]، حيث يُستَفَادُ منه حَملُ "واو" العَطفِ هنا ضَربًا من عَطفِ الاسمِ على الاسمِ على معنَى المعيَّة معنَى "مَعَ".

ونظائِر هذه الصُّور الثقافِية المتعدِّدةِ المُستَمَدَّةِ من عُرفِ العَربِ وعَادَاتِهِم في شَتَّى مَجَالاتِ حياتِهم الاجتِماعية بَدوًا وحَضَرًا ممَّن أفصَحت عنها جمهَرة أمثلتِهم، لَهِيَ أكثرُ وأَوسَعُ من أن يُحِيطَ بها جَمعٌ أو حَصرٌ، وإنّها لَإِلَى بحثٍ آخر أكثر تَفصِيلًا لَأَحوَجُ، وكفايَتنا نحن من عَارضِ هذا اللَّمحِ والتِّبيَانِ إيرَادًا وذِكرًا.

المطلب الثالث: الملحظ النّفسي والعاطفي:

ونحوًا ممّا وَقَفنَا عليه والْتَمَسنَاهُ في تحلِيلاتهم من بَالِغِ اعتِدادٍ وكثيرِ اعتمادٍ على المَلحَظَينِ الاجتِماعي والثقافِي في فَهمِ وتفسيرِ وتوجِيه كَثيرٍ من مُلتَبسِ القضَايا والمسَائل النحوية، كان للمَلحظِ النّفسي –نظرًا في الأحوالِ النّفسيَّة للمتكلِّم والسَّامع خاصّةً– عندهم أخرى نظرٌ ومُعتَبرٌ، وحسبُ المحقِّق في نَاظِرِه هنا ملحظًا ثَبتًا صُرَاحًا، ما صَارَ إليه وانتَهى البَدءَ الإمام عبد القاهر الجرجاني أَنَ رَدّهِ لتراتبيَّة نَظمِ كلّ مَعنًى

---

(1) لسان العرب، مج 4، 3111/35.

(2) كتاب سيبويه، 181/1.

(3) في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية، ص360.

(4) كتاب سيبويه، مرجع سابق، 299/1.

من معاني النحو إلى أصلٍ من تَرَاتُبِيَتِهَا في النّفسِ أوّلًا، فليس النَّظم «شَيئًا غَيرَ تَوَخِّي مَعَانِي النَحوِ فِيمَا بين الكَلِمِ، وأَنَّكَ تُرَتِّبُ المَعَانِي أوّلًا في نَفسِكَ، ثمّ تَحذُو على تَرتِيبِهَا الأَلفَاظَ في نُطقِكَ»[1].

ولئن كان هذا الملحظ السياقي قد عُنِيَ دلاليًا أَعَمَّ بدرسِ «المعنَى الذي يُعبِّرُ عن شعورِ المتكلِّم أو اتّجَاهه أو رأيِه نحو أمرٍ ما في سيَاق معيَّن درجةً وقوّةً وضغطًا، ويقتضِي تأكيدًا أو مبالغةً»[2]، فإنّه لَنحويًّا أَخَصُّ أَعنَى «بِبَيَانِ أثرِ مجموعة الانفِعالاتِ النّفسيَّة غير العاديَة، وكذلك عناصِر من السُّلوك الإدراكِي على التَّراكِيبِ، ومن ثمّ الأقيِسة النحوية التي قَعَّدَهَا النحاة»[3].

وقد تَبَدَّتْ جَلِيَّةً مَعَالِمُ هذه العنايَة في كثيرٍ من قضايَاهم النحوية التي تدارَسوها، حيث «إنّهم أدرَكوا من خلال استِعراضِهِم للتّراكِيب اللّغويَة أنّ بعض التَّراكِيبِ ليست تراكيبًا عاديةً مثل غيرها، وأنّها ارتبَطت بمواقِف كلامِيةٍ معيَّنةٍ، لذا فإنّ المدقِّق في هذه التَّراكِيبِ يدرِك اختلافَها عن غيرها، وأنّها تمثِّل استِجابةً لانفِعالاتٍ مُحدَّدةٍ، كما يدرك أيضًا التّوافقَ بين هذه التَّراكِيبِ غير العاديَة ودَوافِعِ السُّلوكِ والانفعَالاتِ المتفاعِلة في الموقف الكلامِي»[4] بِظواهِرِهِ النّفسيَّة المختلفَة السُّلوكيَة الادراكيَة منها والانفعاليَة –وفقًا لمبدَأ اللذّة والألم– من الفَرحِ والحُزنِ، والغَضَبِ والسَّكينَةِ، والطُّمَأنِينَةِ والخَوفِ، والأمَلِ واليَأسِ، والعِلمِ والجَهلِ ...

ولأنّنا ما نرى في هذا الموضِع من الدّرس من ضرورةٍ لسانيّةٍ نحويةٍ مُلحَّةٍ تقتَضينا ضرورةَ النظر التّفصِيلي في تحقِيق ماهيَة هَذَينِ البُعدَينِ نَفسِيًّا، وخاصّةً أن كان قد سَبَقَنَا بِحُسنِ بيانِهما الدكتور نصر الدين صالح سيّد مُفصَّلَين[5]، فإنّ حسبنا هنا العرض مباشرةً لبعض أبرزِ مَعَالِمِ تَجلِّياتِهِ تلك في نحونا العربي.

ولعلّ أوّل ما يطالعنا من جملة هذه المَعَالِمِ والتّمثّلاتِ ما نَقِفُهُ عندهم البَدءَ من مَبلَغِ اعتِدادٍ به عَاملًا فَيصَلًا عمادًا لِفَهمِ أساسِ اعتِمادهم "الكَلَامَ" أقسامًا ثلاثةً فقط لا رابع لها هي: الاسم والفِعل والحَرف.

---

(1) دلائل الإعجاز، ص454.

(2) علم الدلالة في المعجم العربي، ص105.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص729.

(4) المرجع نفسه، ص729.

(5) المرجع نفسه، ص729–743.

ومن يتحقَّق سِرِّهِم المكنون في هذا التَّقسِيمِ، يرى أنّ "الكَلَامَ" عندهم «يُشبِهُ أن يكون انعِكَاسًا لِمَا في أقطارِ النَّفسِ من خَطَرَاتِ البَالِ وأَوهَامِ الخَيَالِ»[1].

بمثل هذا الفهم تعلَّلوا هذا السِرَّ: «فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قُلتُمْ إنّ أقسَامَ الكَلامِ ثَلاثَةٌ لا رَابِعَ لها؟، قيل: لِأَنَّا وَجَدنَا هذه الأَقسَامَ الثَلاثَةَ يُعَبَّرُ بها عن جَمِيعِ ما يَخطُرُ بِالبَالِ، ويُتَوَهَّمُ في الخَيَالِ، ولو كان هَاهُنَا قِسمٌ رَابِعٌ لَبَقِيَ في النَّفسِ شَيءٌ لا يمكِن التَّعبِيرِ عنه، أَلَا تَرَى أنّه لو سَقَطَ أَحَدُ هذه الأَقسَامِ الثَّلاثَةِ لَبَقِيَ في النّفسِ شَيءٌ لا يمكِن التَّعبِيرُ عنه بِإِزَاءِ ما سَقَطَ؟. فَلَمَّا عُبِّرَ بهذه الأَقسَامِ عن جَمِيعِ الأَشيَاءِ دَلَّ على أنّه ليس إلّا هذه الأَقسَامُ الثَّلاثَةُ»[2]. ونحوه من مَعَالِمِ تمثّله النحوي هنا مَعلَمَانِ اثنانِ آخران، نَقِفُهُمَا الآن ذا بِلَمحٍ من البَيَانِ والتَّبيِينِ: "التعجُّب" و"النّدبَة".

1. التعجّب:

وتَجلّي هذا الملحَظ النّفسِي الانفِعالِي الخارجِي الفُجَائِي غير المَألوفِ أو المُعتَادِ الذي يَبعَثُ على استِعظامِ الشَّيءِ والدّهشةِ على ما فيه «من حُسنٍ أو جَمَالٍ أو فَضلٍ أو خِصَالٍ»[3]، آكِدُ النظر مُتَحَقِّقُ هذا السَّمتِ المفاهيمي أصِيله في هذا الباب النحوي، الذي يعدُّ «أوّل أبواب النحو دراسةً على يد النحاة الأوائِل»[4]، وقد تذاكَر نحاتنا حَدَّهُ فقالوا أنّه «انفعالٌ يحدثُ في النَّفسِ عند استِعظامِ فعلٍ ظاهرِ المَزِيَّةِ، بسببِ زيادةٍ فيه خَفِيَ سَبَبُهَا»[5] وجُهِلَ، وحيث إنّه «انفِعالٌ خَاصٌّ، فإنّ له أيضًا تراكِيب لغوية مُحَدَّدَةٍ»[6] تَختَصُّهُ أسلوبًا بِصِيغٍ قياسيةٍ اصطلاحيةٍ: "مَا أَفْعَلَهُ" و"أَفْعِلْ بِهِ"، وهما «وَزنَانِ يُستَعمَلانِ عند إرادةِ التَعَجُّبِ من شيءٍ تَنفَعِلُ به النَّفسُ»[7]. وأخرى سَمَاعيةٍ مطلقةٍ نحوها: سُبحَانَ الله، لله دَرُّكَ!، يَا لَهُ، يَا

---

(1) الصورة والصيرورة، ص126.

(2) أسرار العربية، ص23.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص733.

(4) أسلوب التعجّب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي، باسم يونس البديرات وحسين محمد البطاينة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، مج. 10 ، ع. 1، 2015، ص29. ومشهور قصّة أبي الأسود الدؤلي مع ابنتِه ودورها في نشأة نحونا العربي من هذا اللّحظ خير دليلٍ وبرهانٍ.

(5) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، 117/2. وشرح الرضي على الكافية، 228/4.

(6) السياق غير اللغوي والنحو، ص734.

(7) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجدّدة، عباس حسن، مطابع دار المعارف بمصر، ط3، 1974، 341/3.

لَكَ فَارِسًا[1] ... ممّن «لا تَحدِيدَ لها ولا ضابِط، وإنّما تُترَكُ لِمقدِرةِ المتكلِّم، ومَنزلتِهِ البلاغية، وتُفهَمُ بِالقرِينةِ»[2] الحاليةِ غالبًا.

2. النُّدبَة:

ونحوًا من أسلوب "التعجّب" تحقّقًا وتجلّيًا لهذا الملحظ النّفسي، أسلوب النُّدبَة" أيضًا بما يحتمِله مُسَمَّاهُ أصالةً من دلالةٍ نَفسِيَّةٍ تُخالِطُ أَعماقَ أَغوَارِ الإنسانِ لِتَبعَثَ على البكاء و«الحُزنِ الشَّدِيدِ والغَمّ، أو التَفَجُّعِ، والتَوَجُّعِ»[3]، وبيان ذلك أنّ «المتكلّم يُبَيِّنُ للمخاطَب بوسَاطةِ هذا الأسلوب شِدَّةَ الأَلَمِ والمَرَارَةِ التي لَحِقَتْ به، وينقُل إليه أحَاسِيسَهُ الدّاخلية، مُبَيّنًا له تَفَجُّعَهُ على من يَندُبُهُ»[4].

وهذا سَمتٌ انفِعاليٌ بَيّنٌ تَقَرَّرَهُ نحاتنا الإثباتَ أصالةً في حَدِّهَا، فقالوا أنّ «النُّدبَةَ نِدَاءُ المَيّتِ بِمَا هو منه بِسَبَبٍ»[5]، كما بَيَّنَ سيبويه أنّ «المَندُوبَ مَدعُوٌّ ولكنّه مُتَفَجَّعٌ عليه»[6]. وازدادَها المبرّد تبيانًا وتوضيحًا فذكر أنّها «عُذرٌ لِلتَفَجُّعِ، وبها يُخبِرُ المتكلّم أنّه قد نَالَهُ أمرٌ عظيمٌ، ووَقَعَ في خَطبٍ جَسِيمٍ»[7]، ومعها فإنّ «المَندُوبَ مَدعُوٌّ ولكنّه مُتَفَجَّعٌ عليه»[8].

وحسبنا أنّ من يتحقَّق قولهم في دلالة حروفِها يُلفِهِم بحَقيقِ هذا الفَهمِ قد أحاطُوا، حيث الْتَفَتُوا مبكّرًا إلى أنّ «توظيفَ أدواتِ النّداء في النّدبَة، لَجَأَ إليه المتكلِّم لِمَا وَجَدَهُ من خصائِص في هذه الأدواتِ تُمَكِّنُهَا من التَّعبِيرِ عَمَّا في نَفسِهِ من لَوعَةٍ وشِدَّةِ عِنايةٍ بِالمندُوبِ. فكان اختِيار المتكلِّم لأسلوبِ النِّداء مُعَبِّرًا به عن النّدبة نَابِعًا من وجودِ ترابطٍ بين المعَاني التي تحمِلها أدوات النّدَاء، وبين ما يَكمُنُ في نَفسِهِ ويبتَغي البَوحِ به قد عَنَى بها المتكلِّم ورَاعَاهَا في تَعبِيرِه، فكما أنّنا نُنَادِي من نرِيد أن يُقبِلَ علينا، فكذلك المُتَفَجِّعُ يُنادِي من يَندُبُهُ فيه حَاجَةٌ لِقُربِهِ إليه بعد أن ابتَعدَ عنه»[9]. بل إنّ تحقيقهم هذا الملحظَ فيه لَيَمتَدُّ إليه

---

(1) كتاب سيبويه، 237/2.

(2) النحو الوافي، 340/3. بتصرّف.

(3) السياق غير اللغوي والنحو، ص734.

(4) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص245.

(5) شرح جمل الزجّاجي، 229/2.

(6) كتاب سيبويه، 220/2.

(7) المقتضب، 268/4.

(8) كتاب سيبويه، مرجع سابق، 220/2.

(9) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص245.

غورًا أبعدَ من مجرّد هذه التعلّةِ، ذلك أنّهم اختَصُّوا به النّساء أكثر منه الرّجال، لأنّ وَقْعَ أَلَمِ الحزنِ عليهنّ أشدّ لَوْعَةً ومَرَارَةً، فَ«أَكثَرُ من يَتَكَلَّمُ بها النِّسَاءِ لِضَعفِ قُلُوبِهِنَّ»[1].

ونحوًا من أُسلُوبَيْ "التّعجّب" و"النّدبة" هذين تجلّيًا نحويًا لهذا الملحَظ النّفسي السياقي الحالي، سَائِرُ الأساليبِ النحوية الأُخَرِ –وما يمكِنها إفادته من مَعَانٍ نحويةٍ وأغراض بلاغيةٍ– التي يتداخَلها ويتعَالقها دَرسُهُ ولَحظُهُ هذا بالتّحليلِ والتّفسيرِ قِلَّةً وكثرةً.

المطلب الرابع: الملحظ "الطبيعي" الجغرافي المكاني/الزماني:

وحسبنا من هذا المَلحَظ نظرًا أن نُعمِلَ فيه الدَّرس بِيئَةً من المكان والزّمان فقط، لَعَلَّنَا نُفِيدُ من تحقُّق دلالة الحال المشاهَدة التي يُولَدُ فيها الكَلام[2] مَرمَى غايتِنا من حُسنَى الإفَادةِ وجَلِيّ البيانِ. وهذا أملٌ ما نَضمَنُ تَمَامَ مبلغِه ولا حُسْنَ تمثُّله بالكلّية المطلَقة وغالبٌ من درسِنا النحوي ما جاوزَ في مجَاله وأُطُرِ تَحلِيلِهِ الدلالي للمعنى النحوي ضَيِّقًا مُنحصِرًا من مستوَى الجملةِ، لا يَعدُوهُ إلى مُمتَدٍّ واسعٍ من التحليل النَّصِي (نحو النّص) الذي يكون فيه التَّمَثُّلُ والتَجلّي الدلالي التداولي الحقيقي لِمَسرَحِ هذه الحَالِ السياقية المُشاهَدةِ –مع تَصويرٍ وتَوصِيفٍ دلاليٍ تداوليٍ آنِيٍ دَقِيقٍ لِبِيئتِهِ المكانيَة والزّمانيَة– على الوجهِ الذي يُحَبِّذُهُ ويَرتَضِيهِ بَيِّنًا كثيرٌ من دعَاة المنهج السياقي الحديث.

وعلى كُلٍّ فإنّ هذا التّقاصرَ الغالبَ الذي خَالَطَ فكرَ كثيرٍ من نحاتنا الأوائل في تَحدِيدِهِم وارتِسامِهم للأُفُقِ الصَّحيحَة والأُطُرِ الحقيقية المتَّسعَة لِمجَالِ هذا الدّرس، ما يَمنَعُ ولا ينفِي بحالٍ مَبلغَ أهمّيتِه التداولية في نَحوِهِم، ومدَى اعتِدادِهِم به واعتِمادهِم عليه «في توجِيه التَّركِيبِ، وتحدِيد العناصِر اللّغوية التي تُعَبِّرُ عن القُربِ والبُعدِ في المكَان والزّمَان، وبيان وجهةِ المتكلّم التي يرمِي إليها»[3]. وهذا الآن لمحٌ من بيانِها:

1. السياق الحالي المكاني[4]:

والمراد بهذا البعد السياقِي الحالِي هنا «وضعيَّة المتكلِّم والمخاطَب والمسَافة المكانيَّة الفاصِلة بينهما»[5]، وأمّا أهميّته في تداولية الخطَاب اللّساني عامّةً –كما بُعد الزّمان أيضًا– فَتَكمُنُ في قدرتِه على

---

[1] اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، 342/1.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص84.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص693.

[4] أو ما يسمّى تداوليًا بالإشاريات المكانية.

[5] العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في كتاب سيبويه، ص366.

تحدِيد مرجِعية «التَّعبِيراتِ الإحاليةِ المستَخدمةِ في التّركيبِ»[1] لِعنَاصرِ العَمليةِ التَخاطبِيةِ الخطَابيةِ التي شَهِدَتْ وتَشَارَكَتْ مَسرحَ إنجَاز الحدَث الكلامِي أشخاصًا وأشياءَ، فهو بهذا الفهم «يُحِيلُ إلى المَواضِعِ التي تَفاعَل معها الخطَاب»[2]. ومن هنا غدت الإحَالة المرجِعية بِـ"الإشَارَةِ" بواحدٍ من طَرِيقَيهَا «التَّسمِيَةِ أو الوَصفِ من جهةٍ أولى، وبتحدِيد أماكنِها من جهةٍ أخرى»[3] أحَد آلاتِ هذا التّحدِيد المكَاني قُربًا وبُعدًا.

وتلك غايةٌ لا تُطلبُ ولا تُنَالُ إلّا ومُعتَبَرٌ من لحظِها النحوي واجبُ الأخذ والنظر، وإنّه بِتَفصِيلِ درسِها هذا لَمُلِمٌّ مُحَقِّقٌ، بل إنّه لمن دقيقِ لحظِها هذا لَسَبَّاقٌ مُبكِرٌ مُتَقَدِّمُ العنايَة والاهتمَام. وقد تجلَّت معالِمه عند سيبويه في جانبين اثنين: «الأول: الظّرف الذي تَتضمَّنُه الجملة، والثاني: ظَرفُ الجملَة، وتمثُّله البيئَة التي تَتِمُّ بها عمليَة التواصلِ ... وقد مَثَّلَ الاهتمَام به في التّحليل النحوي عند سيبويه رِيَادةً له وإحسَاسًا منه باللّغة المُؤَدَّاةِ فَاقَ مرحَلتَه على نَحوٍ نَزعُمُ به ولأمورٍ أخرى بعربِية سيبويه وبَصرِيَتِهِ. تلك العربية التي تمثِّلها ثقافته، ونمَط تفكيره وانتمَاؤه إلى المكَان، وإلى هذه اللّغة التي درسَها ... و"المكَان" من بَعدُ عنصرٌ غير لغوي، إلّا أنّ المتكلِّمين يعمَدون إلى اكتِنازِهِ في أدائِهم. وإنّ استِرجَاعَهُ أو استِحضَارهُ في التحليل النحوي عند سيبويه يمثِّل جانبًا من الإحسَاس العميق إلى البيئَة البَصْرِيَةِ العربية، وكان له أثر فاعلٌ في تَوَجُّهَاتِ الدّرس السيبويهي وإثراءِ بعض جَوانِبِهِ»[4].

وهذا ما نتحقَّقه عنده البدءَ بَيّنًا جَلِيًّا من إطلاقِه مصطلحَ "الحَالِ"[5] مرادًا به دلالة "المكَان"، وإنّ في كثرَة جريَان فِعلَيْ السّمع والرّؤية "أَسمَعُ" و"أَرَى" على لسَانه ولسَان النحاة بعده ما «يُحِيلُ مباشرةً إلى هذا الإطَار المكَاني والزّمَاني، إذ كلّ حَدثٍ مُقَيّدٌ بِزمَانٍ ومَكَانٍ ... واستِعمَال فِعْلَيْ "تَسْمَعُ وتَرَى" يضَع حُدُودًا

---

(1) السياق غير اللغوي والنحو، ص693.

(2) النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية، ص85.

(3) استراتيجيات الخطاب، ص85، بتصرّف. وبيان هذا النظر أنّ "المكان" في النص يبدو «بِواحِدٍ من طريقين من طرق التّعبيرِ اللّغوي: إحداهما: بواسطَة الظّروف الدّالة على المكان سواء أكانت جامدةً أم مشتقّةً، أعني بالجامِدة تمثَال: حَيثُ، عِندَ، والجِهَاتُ السِّتُّ فَوقَ، تَحتَ، يَمِين، يَسَار، أَمَامَ، خَلفَ، وقَبلُ وبَعدُ ... الخ ...، والآخر: بواسطَة أسماء المواضِع الجغرافية، كمكَّة، والمدينة، و ...». دلالة السياق، ص519. بتصرّف.

(4) أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية جامعة واسط، 13-14 نيسان 2012، ص77-79.

(5) المرجع نفسه، ص91.

زمَانيةً ومَكانِيةً فَيُحَتِّمُ حضُور الطَّرفَينِ في لَحظَةٍ تخَاطبيةٍ واحدةٍ»[1]. حتّى لقد جرَى في سُنَنِ العرب ومتَعارفِ أقوالِهم أَنْ «ليس المُخبَرُ كَالمُعَايِنِ ... ولو كان استِمَاعُ الأُذُنِ مُغنِيًا عن مُقَابَلَةِ العَينِ، مُجزِئًا عنه لَمَا تَكَلَّفَ القَائِلُ، ولا كَلَّفَ صَاحِبَهُ الإِقبَالَ عليه، والإِصغَاءَ إليه»[2].

وحسبنا بِلَحظِ "أسمَاء الإشَارة" و"ضمَائر الخطَاب"[3] في هذا الدّرس –آلَةً لتحدِيدِ مرجعياتِ هذه التَّعبيرَاتِ الإحاليةِ– هاديًا ودليلًا، فهناك «تَعبِيراتٌ إِحَاليةٌ في منطِقة المتكلِّم وتتضمَّن ضمائِر المتكلِّم وأسمَاء الإشَارة: هَذَا وهُنَا. وتَعبِيراتٌ إحاليةٌ أخرى تقَع في منطِقة السّامع وتتضمَّن ضمائِر المخاطَب وأسمَاء الإشارَة ذلك وتلك ... حيث يُحدِّدُ المكَان التَّعبِيراتِ الإحَاليةِ التي ستكون في التَّركِيبِ. ومن ثمّ فإنّ البَاعثَ على وجودِها في التّركِيب، ليس السياق اللّغوي، وإنّما هو السياق غير اللّغوي، المتعلِّق بالمكَان»[4] قربًا وبعدًا.

هذا وقد أحسَن سيبويه مُبكِّرًا إفادَة هذه الإشاريَات المكانية في «تَحليلِ بعض التَّراكِيبِ النحوية وتَوجِيهِهَا»[5]، حتّى لقد غَدَا مُعتَبَرُ القُربِ والبُعدِ المكاني هذا عنده أساسًا لِتَراتُبِيَتِهِ في تقسِيم ضمائِر الغيَاب والحضورِ أَنفِيْ الذِّكرِ، بل وأكثر من هذا أن عَدَّ كُلَّ ترتيبٍ مُخالِفٍ لها قبيحًا، ومن ذلك استِحسَانُهُ تراتبيَّة الضّمائِر في قولنا: "أَعْطَانِيهِ وأَعطَانِيكَ"، وقَبَّحَهَا في قولنا: "أَعْطَاكَنِي وأَعْطَاهُونِي"، جاء في الكتاب في "باب إضمَار المفعولَين اللَّذَين تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل": «... فقولك: أَعْطَانِيهِ وأَعطَانِيكَ، فَهَذَا هَكَذَا إذا بَدَأَ المُتَكَلِّمُ بِنَفسِهِ. فإن بَدَأَ بِالمُخَاطَبِ قَبلَ نَفسِهِ فقال: أَعْطَاكَنِي، أو بَدَأَ بِالغَائِبِ قَبلَ نَفسِهِ فقال: قد أَعْطَاهُونِي، فهو قَبِيحٌ لا تَتَكَلَّمُ به العَرَبُ، ولكنّ النحويين قَاسُوهُ. وإنّما قَبُحَ عند العَرَبِ كَرَاهِيَةُ أن يَبدَأَ المُتَكَلِّمُ في هذا المَوضِعِ بِالأَبعَدِ قبلَ الأَقرَبِ ... وإِنَّمَا كان المُخَاطَبُ أَولَى بِأَنْ يُبدَأَ به من قِبَلِ أنّ المُخَاطَبَ أَقرَبُ إلى المُتَكَلِّمِ من الغَائِبِ، فَكَمَا كان المُتَكَلِّمُ أَولَى أن يَبدَأَ بِنَفسِهِ قَبلَ المُخَاطَبِ، كان

---

(1) المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص40.

(2) الخصائص، 1/246–247. هذا وقد تَقَدَّمَنَا قبلُ لَمحٌ سياقيٌ حاليٌ دلاليٌ تداوليٌ في نظر هذه البيئة المكانية الزّمانية أَنَ عرضِنا لجدَل توصِيف مسرح الحدث الكلامِي بين "الآنيَّة" و"البَعديَّة"، فَحَسَنًا العودة إليه.

(3) بِمتَعدِّدِ أقسَامها بين غَيبَة وحضُور المتكلّم والمخاطَب، والاستتَار والبروزِ المتَّصل منها والمنفصِل، وعلى ما قد يَشُوبُ عمومَ ظاهر هذا التّقسِيم من تَعِلَّاتٍ وقصورٍ تُنَافيهِ اجتهادات بعض الدّارسين المحدثين الذين عدَّدوها أقسامًا ثلاثةً أَعَمَّ وأشمل هي: ضمَائر الأشخاصِ من المتكلّم، والمخاطب، والغائب، وأسمَاء الإشَارة، والأسمَاء الموصولَة. ينظر الخلاصة النحوية، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص91.

(4) السياق غير اللغوي والنحو، ص694.

(5) العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في كتاب سيبويه، ص366.

المُخَاطَبُ الذي هو أَقرَبُ من الغَائِبِ أَولَى بأن يُبدَأَ به من الغَائِبِ. فإن بَدَأتَ بِالغَائِبِ فقلتَ: أَعطَاهُوكَ، فهو في القُبحِ وأنَّه لا يَجُوزُ، بِمَنزِلَةِ الغَائِبِ والمُخَاطَب إذا بُدِئَ بهما قبلَ المُتَكَلِّمِ، ولكنَّك إذا بَدَأتَ بِالغَائِبِ قُلتَ: قد أَعْطَاهُ إِيَّاكَ»[1].

بل إنّ نحاتنا هؤلاء لَيَصِيرُونَ في امتِياز قوَّة تراتبيَة هذه الضّمائر جِهَتَيْ التّعريفِ والتّنكيرِ مدًى أبعدَ غورًا، حتّى إنّهم لَيَرَوْنَ أنّ «أَعرَفَ المُضمَراتِ المُتكَلّمُ، لأنّه لا يُوهِمُكَ غَيرَهُ، ثمّ المُخَاطَبُ، والمُخَاطَبُ تِلوُ المُتَكَلِّمِ في الحُضُورِ والمُشَاهَدَةِ. وأَضعَفُهَا تَعرِيفًا كِنَايَةُ الغَائِبِ، لأنَّه يكون كِنَايَةً عن مَعرِفَةٍ ونَكِرَةٍ، حتّى قال بعض النحويين: كِنَايَةُ النَكِرَةِ نَكِرَةٌ»[2].

ويدانِي نظرهم هذا، ما انتَهوا إليه أيضًا –امتِيازًا للحال من الخبرِ– من تَسوِيغِ مجِيء الحال من الضَّمائر حَالَ «اشتِراك المتكلِّم مع المخاطَب في المكَان»[3]. ذلك أنّ المُضمَرَاتِ عندهم –مقَارنةً بالأسمَاء الظّاهرة كثِيرة الاشتِراكِ اللّفظي– «لا لَبْسَ فيها، فَاستَغنَتْ عن الصِّفاتِ، لأنّ الأَحوَالَ المقتَرنةَ بها قد تُغنِي عن الصِّفاتِ. والأَحوَالُ المُقتَرِنَةُ بها حُضُورُ المتَكلِّم والمُخاطَب، والمُشَاهَدَةُ لهما، وتَقَدُّمُ ذِكرِ الغَائبِ الذي يَصِيرُ بِمَنزِلَةِ الحَاضِرِ المُشَاهَدِ في الحُكمِ»[4].

ويسوق لنا سيبويه عن هذا التّسويغِ مثلًا بِمخَاطبةِ المتكلّم لِرَجُلٍ مُخاطَبٍ لا يَرَاهُ رُؤيَا العينِ، كأن يكون واقفًا خَلفَ حائطٍ مثلًا، أو يكون في مَوضِعٍ آخر من مسرحِ الحدثِ الكلامي يجهَله هذا المتكلّم. جاء في الكتاب: «وإنّما ذَكَرَ الخليل رحمه الله هذا لِتَعرِفَ ما يُحَالُ منه وما يَحسُنُ، فإنّ النحويين مِمَّا يَتَهَاوَنُونَ بالخَلفِ إذا عَرَفُوا الإعرابَ. وذلك أنّ رَجُلًا من إِخوَانِكَ ومَعرِفَتِكَ لو أَرَادَ أن يُخبِرَكَ عن نَفسِهِ أو عن غَيرِهِ بِأَمرٍ فقال: أَنَا عبدُ الله مُنطَلِقًا، وهُوَ زَيدٌ مُنطَلِقًا، كان مُحَالًا، لأنّه إنّما أَرَادَ أن يُخبِرَكَ بالانطِلاقِ، ولم يَقُلْ هُوَ ولا أَنَا حَتَّى استَغنَيتَ أنت عن التَّسمِيَةِ، لأنّ هُوَ وأَنَا عَلَامَتَانِ لِلمُضمَرِ، وإنّما يُضمِرُ إذا عَلِمَ أنّك قد عَرَفْتَ مَنْ يَعنِي. إلّا أنّ رَجُلًا لو كان خَلْفَ حَائِطٍ، أو في مَوضِعٍ تَجهَلُهُ فيه فَقُلتَ: مَنْ أَنتَ؟، فقالَ: أَنَا عبد الله مُنطَلِقًا في حَاجَتِكَ، كان حَسَنًا»[5].

---

[1] كتاب سيبويه، 2/363–364.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 2/292–293.

[3] أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، ص93.

[4] شرح المفصّل للزمخشري، مرجع سابق، 2/292.

[5] كتاب سيبويه، 2/80–81.

وهكذا كان لتعذُّر رؤيَة المتكلِّم لمكَان مخاطَبه بالغُ الأثر في «صِحَّةِ الجملة، فَافتَرَضَ سيبويه أنّ المتكلِّم لو كان خَلْفَ جدارٍ لَصَحَّ أن يقول: أَنَا عَبدُ الله، وإن لم يُرِدْ أن يُخبِرَ أنّه عبد الله، بل لِيُخبِرَ أنّه مُنطَلِقٌ في حَاجَةٍ أو نحو ذلك. فَتَسبِيقُ الجملة مَكَانيًا واجتِماعيًا هو من جملة ما تفرَّد به الخليل وسيبويه في تَحلِيلِهِم لِكَلامِ العَربِ»[1]، وقد قال لي بعض مشايخنا رحمه الله: «أَنَا لَا أُحسِنُ أن أُكَلِّمَ إنسَانًا في الظُّلمَةِ»[2].

كما الْتَفَتَ نحاتنا في تَحلِيلاتِهِم إلى كثيرٍ من مواضِع هذه التَّعبِيرَاتِ الإحاليَة التي يحدِّد المكان مرجعِيتها الحقيقة، ناهيك عَمَّا تحتَمله دلاليًا من امتِيازٍ للمسَافة المكانِية –الحسّية منها والمعنوية– بين المتكلِّم والمخاطَب قربًا وبعدًا خاصّةً، ومن ذلك مثلًا ما تَصَايَرُوا إليه في امتِيازِ دِلالاتِ حروفِ النّداءِ وفاقًا ومعتَبر المسَافة والغرض، باعتِبار أنّ الناظر «المُتَأَمّلَ في هذه الحروفِ يجد لها دِلالاتٍ مُختَلفةً وِفقَ استِعمال المتكلِّم وتنبِيه المخاطَب تختَلف عن دلالة غيرِها من الحروف، فالأدوَات "يَا وهَيَا وأَيَا وأَيْ" لها استِعمالٌ يختلِف عن استعمَال الهمزَة إذ يُنادَى بها البعِيد المُعرِضُ عن المتكلِّم ... فهذه الحروف المنتَهية بالألِف لها القدرَة على مَدَّ الصّوت، لأنّ صوتَ "الأَلِفِ" ذو قُوَةِ إسمَاعٍ عاليةٍ يمنَح المتكلِّم القابليَة على مَدِّ الصَّوت به طويلًا، وصوت "الأَلِفِ" يناسِب الحيَاة البدويَة، لأنّ الأشخَاص فيها يكونون على مَسَافَاتٍ بَعِيدةٍ يحتَاج المتكلِّم فيها إلى أن يَمُدَّ صَوتَهُ بهذه الأحرفِ»[3].

وقد جاء في شرح المفصّل لابن يعيش تبيانًا لهذا الحكم وتفصيلًا له، ما نصُّه أنّ حروف النِّداء في العربية «سِتَّةٌ، وهي: "يَا"، و"أَيَا"، و"هَيَا"، و"أَيْ"، والهمزة، و"وَا". والخَمسَةُ يُنَبَّهُ بها المَدعُوُّ، فَالثَلَاثَةُ الأُوَلُ يَستَعمِلُونَهَا إذا أَرَادُوا أن يَمُدُّوا أَصوَاتَهُم لِلمُتَرَاخِي عنهم، أو لِلإنسَانِ المُعرِضِ، أو النَّائِمِ المُستَثقِلِ، و"أَيْ" والهمزَة تُستَعمَلانِ إذا كان صَاحِبُكَ قَرِيبًا، وإنّما كان كذلك من قِبلِ أنّ البَعِيدَ والمُتَرَاخِي والنَّائِمِ المُستَثقِلِ والسَّاهِي يُفتَقَرُ في دُعَائِهِم إلى رَفعِ صَوتٍ ومَدِّهِ»[4]. ونظائِر هذه الاعتبَارات النحوية بِبُعدِ "المكَان" في تَخرِيجِ وتَوجِيهِ بعض الأحكَام النحوية كثيرةٌ مُتعدِّدةٌ في نحونا العربي ما يسعنا الوقوف عليها جملةً، وكفايتنا من هذا الإثباتِ إيرادًا وذِكرًا.

---

(1) أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، ص93.

(2) الخصائص، 247/1.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص177.

(4) شرح المفصّل للزمخشري، 48/5.

2. السياق الحالي الزماني[1]:

ونحوًا من أهميّة البعد المكَاني في تداولية الخطَاب اللّساني عامّةً والنحوي على وجهٍ أخَصّ، كذلك هو رَدِيفهُ وقرِينُه الزّمَاني الذي يُحِيلُ –بِقسِيمَيهِ النحوي والكونِي الخارجي[2]– على وَقتِ وقوعِ الفعلِ الكلامِي أَنَ حَدَثَانهِ[3]. وأمّا مُعجَميًّا فكفَى بِاحتِمالِ لفظ "الحال" فيه أصالةً معنَى الزَّمان، أن يُصَيِّرَهُ ويُدنِيهِ قريبًا من ماهيَة دلالتِه في النظرية النحوية العربية، فهو «لفظٌ ذو دَلالاتٍ مُعجَميّةٍ مُتَنوّعةٍ وذو وَظَائِفَ مُتَبَايِنَةٍ. فهو المَقَامُ، وهو الهَيئَةُ التي تَتَجَلَّى في وَظِيفَةِ الحَالِ، وهو زَمَانُ الحَاضِرِ»[4].

ونحوًا من قَرينِه "المكان" قبلُ، فإنّ تجلّيات هذا الملحَظ السياقي الحالي الزّمانِي تَتَبَدَّى في النّص اللّغوي بأحدِ طَرِيقَينِ اثنَينِ، أمّا الأوّل فبواسِطة «صِيغِ الأفعالِ المختَلفة، وذلك هو الزّمَن الصَّرفي، ثمّ ما يضَامّ الأفعَال من ضمَائم من الأدوات مثل كان وأخواتِها، وحروف التَّنفِيسِ، وأدواتِ النَّصبِ والجَزمِ، وكِلَا الزَّمَنَينِ الصَّرفِي والنحوي يمكِن أن يسمَّى الزّمن التّركِيبي، ويُضَافُ إلى هَذَينِ النَّوعَينِ من الزَّمَنِ التركِيبي التّعبِير بأسمَاء الزَّمَانِ المُشتَقَّةِ. وأمّا الآخر: فَبِواسطَة أسمَاء الأعَلام للأيَّام والشُّهُورِ، ويلحَق بها التّأرِيخُ العدَدي الرقمِي لأوقاتِ الأحدَاث، ثمّ بالأحدَاث الكبرَى المرتبِطة بِأزمَانِ حدوثِها»[5].

وأمّا أهميَّته الدلالية التداولية في تواصليَة الفعل التخاطبِي، فَتَتَأَتَّى من خلال «قدرتِه على تحدِيد زمن الرسَالة التي ينقلهَا كلام المخاطَب إلى السَّامع، كما أنّ له دورَه في ضبط استقَامة هذه الرسَالة وفهمِها ... كما أنّ السياق غير اللّغوي الذي يتعلَّق بالزَّمان يمكِن أن يكشِف نَقضَ الكَلامِ، واستِحَالةَ قَبُولِهِ، وذلك إذا تضمَّن التّركِيب رغم صحَّته ما يناقِض الواقِع الزّمنِي ولا يتَّفق معه»[6].

---

[1] أو ما يسمّى تداوليًا بالإشاريات الزمانية.

[2] فأمّا الزّمن النحوي فَزَمَنُ الجملة، وأمّا الزّمن الكونِي الخارجِي فالمرَاد به: جملة الظّروف التي تُحِيلُ إلى العالم الخارجِي مثل: الظّروف، وأسمَاء الوقت والزّمَن التي يكون تقدِيرها في العالَم الخارجي. ينظر النظرية البراجماتية اللّسانية، ص85.

[3] ونَوَدُّ أن نُذَكِّرَ هنا مرةً أخرى بأنّنا سبَقنا الخوضَ في جدلية هذا الملحَظ السياقي الحالي طريقًا من تَوصِيفِ الحال المشاهدَة الزّماني بين "الآنيَّة" و"البَعدِيَة"، فَحَسَنًا نظره والعودة إليه مرّةً أخرى هناك.

[4] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص49.

[5] دلالة السياق، ص622. فيما يرتضِي بعض التداوليين عَدَّهُ قسمَين اثنين: نحويٌ، وكونيٌ خارجيٌ. فأمّا الزّمن النحوي فهو زَمَنُ الجملة، وأمّا الزّمن الكونِي الخارجي فيراد به: جملة الظّروفِ التي تُحيل إلى العالم الخارجي مثل: الظروف، وأسماء الوقت والزمن التي يكون تقديرها في العَالم الخارجي.

[6] السياق غير اللغوي والنحو، ص695.

وطَرْقُهُ نُظُمَ التّركيب لحظٌ نحويٌ مُتَقَدِّمُ النظر، مُعتَبَرُ الأَخذِ، حتّى إنّ سيبويه لَيَعتَدُّهُ ويَتَّخِذُهُ قَيدًا ومعيارًا مُحَكَّمًا في الحكمِ على هذه التّراكيب نظمًا ودلالةً، بين استِقامةٍ وإحَالةٍ، وصِدقٍ وكَذبٍ، حتّى إنّها لتتَمثّل وتتجسَّد عنده في ثلاثةٍ من أقسامِ "الكلامِ" التي هي: "المُستَقِيمُ الحَسَنُ"، و"المُحَالُ"، و"المُحَالُ الكَذِبُ"، «فَأَمَّا المُستَقِيمُ الحَسَنُ فقولُك: أَتَيتُكَ أَمسِ وسَآتِيكَ غَدًا. وأمّا المُحَالُ فأن تَنقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ فتقول: أَتَيتُكَ غَدًا، وسَآتِيكَ أَمسِ ... وأَمَّا المُحَالُ الكَذِبُ فأن تقولَ: سَوفَ أَشرَبُ مَاءَ البَحرَ أَمْسِ»[1].

كما واستَطاعَ سيبويه وغيره من أئِمة النحاة بَعدَهُ من إفادِة هذا المعطَى الزّماني في إعَادةِ توجِيه بعض الدلالات النحوية المُلتَبسَةِ في بعض التَّراكيبِ، ومن ذلك صَيرُورَتُهُم إلى تقييد إعمَالِ "لَاتَ" العامِلة عمل "ليس" في نفيِها لمعنَى الخبرِ شرطَ احتِمال مَعمُولَيهَا (اسمِها وخبرِها) دلالة الزّمَان، فإنّها لا تعمَل عندهم إلّا مع «الزّمن الذي تَدُلُّ عليه ألفَاظٌ دَالَّةٌ على ذلك، ومُتطَابِقةٌ مع سياقٍ غير لغويٍ مُتعَلّقٍ بِالزَّمَنِ»[2].

ومن ذلك ما ذكَروه من أنّ «"لَاتَ" لا تَعمَلُ إلّا في "الحِينِ". واختَلَفَ النَّاسُ فيه، فَقَالَ قَومٌ: المُرَادُ أَنَّهَا لا تَعمَلُ إلّا في لَفْظِ "الحِينِ"، ولا تَعمَلُ فِيمَا رَادَفَهُ، كَالسَّاعَةِ ونَحوِهَا. وقَالَ قَومٌ: المُرَادُ أَنَّهَا لا تَعمَلُ إلّا في أَسمَاءِ الزَّمَانِ، فَتَعمَلُ في لَفظِ "الحِينِ"، وفِيمَا رَادَفَهُ من أَسمَاءِ الزَّمَانِ»[3].

وازداد ابن هشام شرط هذا الإعمال تقييدًا وتفصيلًا، فذكر أنّ "لَاتَ" هذه «لا تَعمَلُ إلّا في ثَلاثِ كَلِمَاتٍ، وهي "الحِينُ" بِكَثْرَةٍ، و"السَّاعَةُ" و"الأَوَانُ" بِقِلَّةٍ»[4]. ونظائر هذه الأمثلة المؤكِّدة مَبلَغَ اعتِدادِهِم واعتِمادِهِم على هذا البعد "الزّماني" شرطًا لتخريجِ بعض قَواعِدهِم النحوية وتوجِيه أحكَامها وِفاقًا ومُعتَبَرُ قَيدِهِ هذا، كثيرةٌ مواضِعه عندهم، وما يسَعنا المجال لنظَرها وحَصرِها أجمَع.

المطلب الخامس: الملحظ "الإشاري": الحركة الجسميّة والبعد الصّوتي:

عَدَّدَ أهل البلاغة والبيانِ قديمًا أصنافَ الدلالاتِ على المعاني من لفظٍ وغير لفظٍ، أو من صائِت العبارة وصامِت الإشارة أَصنَافًا خمسةً «لا تَنقُصُ ولا تَزِيدُ: أوّلها اللَّفظُ، ثمَّ الإشارةُ، ثمّ العَقْدُ، ثمّ الخَطُّ،

---

[1] كتاب سيبويه، 1/25-26.

[2] السياق غير اللغوي والنحو، ص696.

[3] التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، 1/252.

[4] شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ط1، 2004، ص228.

ثمَّ الحَالُ التي تُسمَّى نِصبَةً. والنِّصبَةُ هي الحَالُ الدَّالَةُ التي تَقُومُ مَقَامَ تلك الأَصنَافِ، ولا تُقَصِّرُ عن تلك الدِّلَالَاتِ»[1].

ثمّ إنّهم نظَروا تراتبية قوَّتها في الاستِعمال، فَكَفَتهُم وأَغنَتهُم منها دلالة "ثُمَّ" تَفصِيلَ هذا التِّبيانِ، على مُتَقرِّرٍ هاهنا يلحَظ ويُؤَكَّدُ من أنّ لكلٍّ منها –بالإفراد غالبًا– مواضِع تختصُّها وتمتَازها بحُسنِ البيانِ، فَ«هذه الأشيَاء الخمسَة مُتمَايزةٌ، ولكنّها تكشِف –في الجملة– عن المعانِي، ولعلّ تَعيِينَهَا في هذا التَّرتِيبِ يُومِئُ –فيما نرى– إلى تَمايُزِهَا في كثرَة الاستِعمالِ أكثَر من تَمايُزِهَا في القِيمةِ أو الوظيفةِ. فإذا كانت الوظِيفة العامَّة الجامِعة بينها هي الإبَانةُ، فإنّ لِكُلِّ نَوعٍ وظيفَته الخَاصَّةُ التي عَيَّنَتْ له محلًّا طبيعيًا في هذا التّمييزِ، ومن ثمّ يسقُط التّفاضُل الوظيفي بينها، ليقوم التّكَاملُ»[2] الدلالي الاستِدلالي فيها مَقَامَهُ. إلى مثل هذا الحكم تصَاير الدّارسون المحدثون، وإنّهم لمن نظر الجاحظ فيه لَمتَأَخِّرونَ، إذ إليه سَبقُهُ بالتَّنبيه والتّأكِيد على أنّ «لِكُلِّ وَاحِدٍ من هذه الخَمسَةِ صُورَةٌ بَائِنَةٌ من صُورَةِ صَاحِبَتِهَا، وحِلِيَةٌ مُخَالِفَةٌ لِحِلِيَةِ أُختِهَا»[3].

وبَيِنُونَتُهَا هذه مُتَعدِّدةٌ معالِمها وملامِحها، ولكن حسبنا منها هنا ممتَاز تصنِيفها الأساس ذاك بين اللّفظيَّة وغير اللّفظيَّة، أو لنقُل –إيجازًا واختصارًا– بين العبارةِ والإشارةِ، فأمّا لفظيُّها فَبِمُجتَمعٍ من "اللّفظِ" (الصَّوتِ) و"الخَطِّ" (الكتَابة) يختصُّ، وأمّا غير اللّفظي منها فبِأضربٍ من "الإشارةِ" و"العقدِ"، و"النِّصبَةِ" يشتَمِل. وهكذا «وبناءً على كلام الجاحظ، سَيصبِحُ "اللّفظُ" أساسًا للدلالةِ اللّفظيّةِ على المعنَى، بينما تُبنَى الدلالةُ غيرُ اللّفظيّةِ على الأنواعِ الأربَعةِ الأخرى، وهي على التَّرتِيبِ: الإشَارةُ، والعَقدُ، والخَطُّ، والنِّصبةُ. وربَّما جاز لنَا –في ضوء نظرية الاتِّصال الحديثة– أنّ نجعَل "اللَّفظ" و"الخَطَّ" مُمَثِّلَيْنِ معًا للاتِّصال اللّفظي، من جهَة القصدِ باللَّفظ الاتّصالَ اللّفظِي المنطوقِ، والقَصد بِالخَطِّ الاتّصَال اللّفظِي المكتوب»[4].

ولئن أمكَننا هنا وفقَ هذا التّصنِيف اعتِماد ملمَح "اللّفظِي" و"غير اللّفظِي" المعتَبر الأوّل لِجَدَلِ هذا التّقسِيم –بعيدًا عن مَزيدٍ من جدلِ جزئِياته وفروعِه– لِأصنَافِ هذه الدلالاتِ على المعاني، فإنّه يمكِننا أخرى اعتِبار "الإشَارة" منها هاهنا عمَاد غير لَفظِيِّها بِمُشتَمِلِهَا من "العَقدِ" و"النِّصبَةِ" أيضًا. ناهيك عن

---

[1] البيان والتبيين، 76/1.

[2] العبارة والإشارة، ص143–144.

[3] البيان والتبيين، مرجع سابق، 76/1.

[4] العبارة والإشارة، مرجع سابق، ص144–145.

عنصرِ "اللَّفظ" أخرى –وإن تقدّمَنَا أنّه بالعبَارة أو الاتّصال اللّفظي غالبًا يختصُّ– حَالَ النظر في مَلمَحِهِ التّطرِيزي من النّبرِ والتّنغِيم و...

ولعلّ في تراتبيَة الجاحظ لهذه الإشَارة تَاليَةً للّفظ عِبارَةً ما يؤكِّد هذا الفهم، اعتبارًا بها «رأس العلامَات غير اللّفظيَّة، كأنّها تحتَل المركَز الأوَّل بين العلامَات غير اللّفظيَّة من حيث الوظِيفة الاتِّصالية أو الدلالة على المعنَى، وكأنّها –بالتالي– تحتَلّ المركَز الثاني بعد اللَّفظ بين وسائِل الاتِّصال على الإطلاق»[1]. وعن سَمِيِّ هذه المنزلة، وعظِيم هذا الدّور تأتَّت أهمِّيتها الدلالية في دَفعِ ورَفعِ كثيرٍ من حُجُبِ المعاني حينًا، وبِتأكِيدِها كثيرًا أخرى، ذلك أنّ هذه «اللّغةَ الصّامتةَ قد تؤدِّي معاني كما اللّغةِ الصّائتةِ»[2].

كما تأتَّت أخرى أهميّتها التداولية التواصلية في عمليَة التخاطب، باعتبار أنّ «اللّغة لا تقتَصر على مجرَّد الكلامِ المنطوق، أو على صورَته المشاهَدة المكتوبَة، فهناك وسائِل أخرى مُتنوِّعةٌ، ومنها وسِيلةٌ مُشَاهَدَةٌ ليست مكتوبةً ولا ملفوظةً، وهي الإشَارة والإيمَاء، أو لُغَةُ الجسدِ. وهي لُغَةٌ سَهلَةٌ مُيَسَّرَةٌ، لا تُكلِّفُ مستخدِمها أَيَّ عَنَاءٍ، فالابتسَامة تَعنِي السُّرُورَ في الأصل، والحوَاجِب المَعقُودةُ تشير إلى الحزنِ أو اليأسِ والغضبِ ...»[3].

وعلى هذا المعتبَر كانت دلالة الإشَارة لدَلالة اللَّفظ على حسن التّبيَان مُعضِّدًا من معضِّداته وعَونًا مُتَمِّمًا من مُتمِّماتِه، فَ«الإشَارَةُ واللَّفْظُ شَرِيكَانِ، ونِعْمَ العَوْنُ هي لَهُ، ونِعْمَ التُّرْجُمَانُ هِيَ عَنْهُ. وَمَا أَكْثَرَ مَا تَنُوبُ عن اللَّفْظِ، ومَا تُغْنِي عن الخَطِّ»[4] في كشفِ كثيرٍ من خَوَاصِّ المعاني، مُستكِنِّها وخَفِيِّها، وإنّ لفي «الإشَارةِ بِالطَّرفِ والحَاجِبِ وغير ذلك من الجَوَارِحِ، مِرفقٌ كَبِيرٌ، ومَعُونَةٌ حَاضِرَةٌ، في أُمُورٍ يَستُرهَا بعضُ النَّاسِ من بعض، ويُخفُونَهَا من الجَلِيسِ وغيرِ الجَلِيسِ. ولولا الإشَارَةُ لم يَتَفَاهَم النَّاسُ مَعنَى خَاصِّ الخَاصِّ»[5]، ممّن عنه عَجزُ اللَّفظ مفردًا –نطقًا ورسمًا– إفادَته من تَمامِ حُسنِ البيَان.

---

[1] العبارة والإشارة، المرجع نفسه، ص146.

[2] لغة الجسد وأثرها في الإبانة: دراسة في التراث اللغوي والبلاغي، مهدي أسعد عرار، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج. 33، ع.1، 2006، ص18.

[3] أثر الإشارات البدنية في القواعد النحوية، محمد علي نور المدني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، كلية الآداب، البحرين، ع. 21، 2011، ص242.

[4] البيان والتبيين، 1/79–80. والحيوان، 1/78.

[5] المرجع نفسه، 1/79–80.

ونحوًا من تهادِيه رفيعَ منزلتِها الدلالية هذه، كذلك كان بَيَانُهُ –طَريقًا من تَعدِيدِهِ لبعض آلاتِها– لِمَاهِيَتِهَا المفاهيمِية من حيث هي «اصطِلاحٌ عَامٌّ تدخُل في حَوْزَتِهِ الإشَارةُ والإيمَاءاتُ والحَركَاتُ الجِسمِيّةُ وتَعبِيراتُ الوَجه والعَيْنَيْنِ جميعًا، فالإشَارة عنده هي –في اختِصارٍ– المصطَلح المقَابلُ للعبَارة»[1].

وقد جاء في كتابه الحيوان ما يحقِّق ويؤكّد هذا المفهوم، فَأَمَّا «الإشارةُ فأقرَبُ المفهومِ منها: رَفعُ الحَوَاجِبِ، وكَسرُ الأَجفَانِ، وَلَيُّ الشِّفَاهِ وتَحرِيكُ الأَعنَاقِ، وقَبضُ جلدةِ الوَجهِ. وأَبعَدُهَا أن تَلْوِي بِثَوبٍ على مقطعِ جَبَلٍ، تُجَاهَ عَينِ النَاظِرِ، ثمّ يَنقَطِعُ عَمَلُهَا ويُدرَسُ أَثَرُهَا، ويَمُوتُ ذِكرُهَا، ويَصِيرُ بعدُ كلُّ شيءٍ فضَل عن انتِهاء مَدَى الصّوتِ ومنتَهى الطَّرفِ»[2].

وكما تَراتبِيةِ الإشَارة بعد اللَّفظ عندهم قوةً في الإبَانة عن دلالات المعانِي، كذلك هي تَراتبِيَة آلاتِها الحسيَّة خاصّةً في الكشف عن حقِيق هذه المعانِي خَفِيّهَا ومُستكِنّهَا، فَلِرُؤيَا البَصَرِ منها أُولَى المَراتبِ وعَلِيَّ المَنَازِلِ، فيما لِسَمعِ الأذنِ من مُطَرَّزِ الأصوات خَاصّةً ثانيها وتاليها، إلى ما يَتلُو هَاتَيْنِ الحَاسَّتَينِ من سَائِرِ الحَوَاسّ الأُخرِ قُوَّةً في الإبَانةِ، لِمِثلِ هذا النظر جرَى المثَل العربي القديم السّائر:«ليسَ مَنْ سَمِعَ كَمَنْ رَأَى»[3].

ثمّ إنّه لمن الثّابِت المَعلومِ بالضّرورةِ أيضًا أنّ جَمعَ سِيمِيَاءِ هذه الإشَاراتِ والإيمَاءاتِ والحَركاتِ الجِسمِيّةِ وتَعبِيراتِ الوجهِ والعَيْنَيْنِ وغيرها، إنّما هي آلاتٌ للمتكلِّم تتعَاضد وتتكَامل وتتَعالَقُ مَنطُوقَهُ اللّفظِي عِبارةً سياقَه المقالي، لِتُؤَدِّي غايَته الدلالية من الكشفِ عن صحِيح المعاني حقيقِها، وما قد يبدو مُلتَبسًا مَرجُوحًا منها. ممّن لا يَسَعُ ولا يُمكِنُ، بل ويُعجِزُ دلالَة العبَارة –أحيانًا كثيرةً لفظًا وخطًّا– بلوغها ودَفع ورَفع مُتَوَهَّم اللَّبس عنها، ناهِيك عن تمَام الإفصَاح والإبانَة عن خَفِيّهَا ومُستكِنّهَا. ثمّ عَمَّا يَتبَعُ وينتُج عن هذا القصُور الدلالي من تَقَاصُرٍ تداوليٍ آخر أشَدّ، دونَه تحقيق المتكلِّم فاعليَة تفاعليَة فعلِه التواصلي والسَّامع، وإصابَته فيه منتَهى آمَاله وغايَاته الإبلاغيَة البلاغية من تمَام الإفادَة، وحسنِ الفهمِ والإفهامِ، فَ«مَدَارُ الأَمرِ والغَايَةِ التي إليها يَجرِي القَائِلُ والسَّامِعُ، إنّما هي الفَهْمُ والإفهَامُ، فَبِأَيّ شَيءٍ بَلَغْتَ الإفهَامَ وأَوضَحْتَ عن المَعنَى، فذلك هو البَيَانُ في ذلك المَوضِعِ»[4].

---

(1) العبارة والإشارة، ص148، ص146.

(2) الحيوان، 48/1.

(3) معجم الاستشهادات، ص229.

(4) البيان والتبيين، 76/1.

وجاء فيه أيضًا –بعد مُتَقدِّم قوله في "اللّفظ"– في تفصِيل بيانه "للإشارة" آلةً وأهميّةً دلاليةً، وبلاغيةً تداوليةً أخرى، أنّ "الإشارة" إنّما تكون «بِاليَدِ، وبِالرَّأسِ، وبِالعَيْنِ والحَاجِبِ والمِنْكَبِ إِذَا تَبَاعَدَ الشَّخصَانِ، وبِالثَّوبِ والسَّيفِ. وقد يَتَهَدَّدُ رَافِعُ السَّيفِ فَيكُون ذلك زَاجِرًا، ومَانِعًا رَادِعًا، ويكون وَعِيدًا وتَحذِيرًا. والإِشَارَةُ واللَّفظُ شَرِيكَانِ، ونِعمَ العَونُ هي له، ونِعمَ التُّرجُمَانُ هي عنه. وما أكثَر ما تَنُوبُ عن اللَّفظِ، وما تُغنِي عن الخَطِّ. وبعدُ فهل تَعدُو الإِشَارَةُ أن تكون ذَاتَ صُورَةٍ مَعرُوفَةٍ، وحِلِيَةٍ مَوصُوفَةٍ، على اختِلافِهَا في طَبَقَاتِهَا ودَلَالَاتِهَا. وفي الإِشَارَةِ بِالطَّرفِ والحَاجِبِ وغير ذلك من الجَوَارِحِ، مرفِقٌ كَبِيرٌ ومَعُونَةٌ حَاضِرَةٌ، في أُمُورٍ يَستُرُهَا بعض النَّاسِ من بعضٍ، وُيخفُونَهَا من الجَلِيسِ وغيرِ الجَلِيسِ. ولولا الإِشَارَةُ لم يَتَفَاهَمُ النَّاسُ مَعنَى خَاصِّ الخَاصِّ، ولَجَهِلُوا هذا البَابَ البَتَّةَ ... هذا ومَبلَغُ الإِشَارَةِ أَبلَغُ من مَبلَغِ الصَّوتِ. فهذا أيضًا بَابٌ تَتَقَدَّمُ فيه الإِشَارَةُ الصَّوتَ ... وحُسْنُ الإِشَارَةِ بِاليَدِ والرَّأسِ مِنْ تَمَامِ حُسْنِ البَيَانِ بِاللِّسَانِ، مَعَ الذي يَكُونُ مَعَ الإِشَارَةِ مِنَ الدَّلِّ والشِّكْلِ والتَّثَنِّي واستِدعَاءِ الشَّهْوَةِ وغير ذلكِ من الأُمُورِ»[1].

وحسبنا من لُمَحٍ ونُبَذٍ هذا المهَاد البلاغي حديثًا وتِبيَانًا لِمنزِلة "الإشَارة" في نظرية الاتِّصال عامّةً، وتواصليَة الفعل الكلامي بلاغيًا وتداوليًا خاصّةً، ذلك أنّ له أيضًا في أصيلٍ من فكرنا النحوي العربي ضَربًا أخصَّ من الحال الكلامية المشَاهدَة آلةً من رُؤيَا البَصَرِ تارةً، ومُلَوَّنٍ ومُطَرَّزِ الأصواتِ آلَاتٍ من اللِّسَانِ والسَّمعِ أخرى سبقٌ آخر من بَيَانٍ، وعِنايةٍ واهتِمامٍ. ومن يتحقَّق مثلًا حديث ابن جنّي عنها، يتأكَّده ما لها عندهم من مَبلغِ أهميّةٍ، وحُسنِ فضلٍ، وعَظيمِ دورٍ وجليلِ أثرٍ في توضِيح وكشف كثيرٍ من خَفِيّ المعاني النحوية مُستكِنّها حينًا، ومن مُتقرَّرِهَا ومؤكَّدها حينًا آخر.

حتّى إنّها لتَدنو عندهم أن تَبلُغَ مَنزِلةَ الحَلْفِ والقَسَمِ قدرةً وقُوَّةً في تَأكيدِ مُتَقَرَّرِ المعاني. وهذا لحظٌ دلاليٌ أصلٌ وثَبتٌ في عميق وَعيِهِم وفكرِهِم النحوي ما يَخفَى وما يُنفَى، «فَلَيْتَ شِعرِي إذا شَاهَدَ أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عُمَر، والخليلُ، وأبو الحسن، وأبو زيدٍ، وخَلَف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطَّبَقَةِ والوَقتِ مِنْ عُلَمَاءِ البَلَدَينِ، وُجُوهَ العَرَبِ فِيمَا تَتَعَاطَاهُ من كَلَامِهَا، وتَقصِدُ إِلَيهِ من أَغرَاضِهَا، أَلَّا تَستَفِيدَ بِتِلكَ المُشَاهَدَةِ وذلك الحُضُورِ مَا لا تُؤَدِّيهِ الحَرَكَاتُ، ولا تَضبِطُهُ الرِّوَايَاتُ، فَتُضطَرَّ إلى قُصُودِ العَرَبِ، وغَوَامِضِ ما في أَنفُسِهَا، حَتَّى لو حَلَفَ منهم حَالِفٌ على غَرَضٍ دَلَّتْهُ عليه "إِشَارَةٌ" لا عِبَارَةٌ، لَكَانَ عند نَفسِهِ وعند جَمِيعِ من يَحْضُرُ حَالَهُ صَادِقًا فِيهِ، غَيرَ مُتَّهَمِ الرَّأيِ والنَّحِيزَةِ والعَقلِ. فهذا حَدِيثُ مَا غَابَ عَنَّا فَلَمْ يُنقَلْ إِلَينَا، وكَأَنَّهُ حَاضِرٌ مَعَنَا، مُنَاجٍ لَنَا»[2].

---

[1] البيان والتبيين، المرجع نفسه، 1/76–79.

[2] الخصائص، 1/248.

ولعلّ أبرز ما يُتَلَمَّسُ من مقول ابن جني هذا، ما يمكِن لكلمة "الوُجُوهِ" فيه دلاليًا احتِماله من ضَربِ المشتَرك اللّفظِي، ذلك أنّها هنا كلمةٌ «فَضفَاضَةٌ تَستَغرِقُ حَركَاتٍ جِسمِيّةً وجَوارِحَ مُتعَدِّدةً، ففي الوَجهِ العَينُ، والعَينُ في دلالاتِها الحَركِيّةِ وإيمَاءَاتِهَا عُيُونٌ، وهناك الخَدُّ، والفَمُ، واللّسَانُ، والحَاجِبُ، والشّفَاهُ»[1].

ثمّ إنّنا كُنَّا قد تَقَدَّمنَا لَفْتَ النظرِ قبلُ إلى ما لِتَراتُبيّةِ حِسيّ دلالاتِ هذه الإشَارة مُجتَمِعًا من رُؤيَا البَصَرِ واستِماعِ مطرَّز الأصواتِ أُذُنًا –خاصّةً في آنٍ من موصوفِ حدثَان الفعل الكلامي– من قُوَّةٍ وقُدرَةٍ على امتِيازِ حَقيقِ دلالاتِ الإشَارة خَفِيّهَا، عنها كفايَة التّوصِيف والحِكاية لفظًا أو رَسمًا بعد.

ولربَّما كان في حديث نحاتنا عن دلالة "الحَضرَةِ" في "الحال المشَاهدَة" –مُجتَمِعًا من رُؤيَا البصَر واستِماع الأذن ذات الآنِ– ما يؤكِّد بعضًا من حقِيق هذا الحكم والنظرِ، وقد جاء في الخصائص أخرى ما نصُّه: «وَبَعدُ فَالحَمَّالُونَ والحَمَّامِيُونَ، والسَّاسَةُ، والوَقَّادُونَ، ومن يَلِيهِم ويُعتَدُّ منهم، يَستَوضِحُونَ من مُشَاهَدَةِ الأَحوَالِ ما لا يُحَصِّلُهُ أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبِرَ به عنه، ولم يَحضُرهُ يُنشِدُهُ. أَوَلاَ تَعلَمُ أنّ الإنسَانَ إذا عَنَاهُ أَمرٌ فَأَرَادَ أن يُخَاطِبَ به صَاحِبَهُ، ويُنْعِمَ استِعطَافَهُ له في نَفسِهِ استَعطَفَهُ لِيُقْبِلَ عليه، فيقول له: يَا فُلَانُ، أَينَ أَنتَ، أَرِنِي وَجهَكَ، أَقبِلْ عَلَيَّ أُحَدِّثْكَ، أَمَا أَنتَ حَاضِرٌ يَا هَنَاهْ. فإذا أَقبَلَ عليه، وأَصغَى إليه، اندَفَعَ يُحدِّثُهُ ويَأمُرُهُ ويَنهَاهُ، أو نحو ذلك. فلو كان استِمَاعُ الأُذُنِ مُغنِيًا عن مُقَابَلَةِ العَينِ، مُجزِئًا عنه لَمَا تَكَلَّفَ القَائِلُ، ولا كَلَّفَ صَاحِبَهُ الإقبَالَ عليه، والإصغَاءَ إليه ... وعلى ذلك قالوا: "رُبَّ إشارةٍ أبلَغُ من عِبَارَةٍ "... وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أُحسِنُ أن أُكَلِّمَ إنسَانًا في الظُلمَةِ»[2].

1. الإشارات الجسميّة kinesics:

وهي المَعروفَة أيضًا نَفسِيًّا وتَواصُليًا بمسمَّى "لغَة الجسَد" body language، وهي «لغَة تَواصُلٍ حديثةٍ، تعتَمد على تعابِير الجسَد ومُصطَلحاتِه، وهو علمٌ يدرس طرُق التّواصُل غير اللّفظي»[3]. ويُعَدُّ هذا المعطَى الإشارِي الصَّامت على تعدُّد آلاتِه من إشَارةِ اليَدِ والرّأسِ والعَينِ و«رَفعِ الحَوَاجِبِ، وكَسرِ الأَجفَانَ، ولَيِّ الشّفَاهِ وتَحرِيكِ الأَعنَاقِ، وقَبضِ جِلدَةِ الوَجهِ»[4] أحد أبرز الأنسَاق التواصليَة غير اللّفظيَّة التي تلعَب

---

(1) لغة الجسد وأثرها في الإبانة، ص19. هذا وإنّ لكلّ حَركةٍ من حَركاتِ هذه الجوارِح –بالإفراد أو التّعاضُد– معانٍ لامتناهيةٍ تؤدِّيها وتُفيدُهَا، وتلك ممّن لا يَسَعُ هذا البحث تفصيل تحقيقها.

(2) الخصائص، 1/246–247.

(3) فن لغة الجسد: كيف تفهم الآخرين من نظرة العين، ياسر حماية، دار كنوز للنشر، القاهرة، 2012، ص5.

(4) الحيوان، 1/48.

دورًا فاعلًا في الكشفِ عن حقِيق وصحيحِ المعاني التي يرومُها ويَتهَادَاهَا المتكلِّم بِقَصدِهِ، ممَّن عن كثيرٍ من خَفِيّهَا المُستكِنِّ عجز ملفوظِ الكلام وحده بلوغه وإصابَته، لأنّ «لِلجِسمِ لغةً بَرانِيّةً تَشِي بأعراض نَفسيّةٍ جَوانيّةٍ، وتفيدُ معاني، وتؤدِّي أغراضًا، وكلّ هذا يَنتَسبُ إلى بابِ القولِ على التّواصلِ والإبَانةِ، ولكن قد تَرِدُ على المَرءِ أحداثٌ كلاميةٌ يَعتَريهَا لَبسٌ وإشكَالٌ، وقد يَقعُ المَرءُ في مِضمَارِ الإلباسِ والتَّعمِيةِ، والحقّ أنّ هذا اللَّبسَ أو الإلباسَ قد يَقَعَانِ في اللُّغتَينِ الصَّائِتةِ والصَّامِتةِ. أمّا في الصَّائتةِ فمثل ذلك متكاثرةٌ، والأثرُ بها مُستفِيضٌ ... وأمّا في الصَّامِتةِ فقد يُحاوِلُ المَرءُ أن يَستعينَ بلغةِ الجِسمِ ليقولَ بها ما لا يُضمِرُ، وما يُخفِي صَدْرُهُ أكبرُ، وأنَّى له ذلك إلّا في القَلِيلِ النَّادِرِ»[1]. ولعلّ هذا ما يؤكِّد أخرى بالغَ أهميَّة هذه اللّغة الصَّامتة في تحقِيق فاعلية الفعل التواصلي في آنِي مُشَاهَدٍ من الحَدثِ الكلامي التخاطبي، وحسبنا هنا مثلًا بِـ«سُهمةِ الوُجُوهِ المُشَاهَدةِ في التَّواصلِ والإبَانةِ؛ إذ إنّها دَلِيلٌ على ما في النُّفُوسِ»[2].

وأخصُّها من آلاتِها في ذلك قوةً في الدلالة والإبَانة "لُغَةُ العُيُونِ"، وقد ثبَت حديثًا في علم النّفس الاجتماعي واستَقرّ أنّ «سَبعِينَ في المائة (70%) من درجَة تأثِير الكَلام في مَواقفِ الخطَاب مَرجِعُهَا إلى ما يكون من النظرَات المتَبادَلة عند الحديث، وأنّ قيمَة الدلالة التعبيرِية وتأثِيرها يَتَدَنَّيَانِ إلى ثلاثينَ بِالمَائَةِ (30%) حسب إذا اقتَصرَ الأمر على مجرَّد الكَلامِ المَنطوقِ»[3].

ولربّما أَيَّدَ هذا الحكم أخرى وأَكَّدَهُ، ما تَصَايَرَت إليه دراساتٌ إشارِية أُخَرُ قَدَّرَتْ أنّ «الإنسَان يمكِنه القيام بِسبعِمَائةِ ألفِ إشارةٍ عضويةٍ، منها أكثر من عشرين ألف إشارةٍ تعبيريةٍ خاصّةٍ بالوجهِ»[4]. على ما قد يَسِمُ عَدَدهَا الكثير المتكَاثر هذا من امتِيازٍ آخر بَيّنٍ بينها في الطَبِيعةِ التَواصلِيةِ بين الفِطرةِ والاكتِسابِ، والإرَادة وغير الإرادةِ.

ويستوي في هذا أن يتأتَّى التّبيان الإشارِي عن مُستَكِنّ هذه المعاني بِمفرَدِ حَركاتِ هذه الأعضَاء الجسميَّة أو بمتعاضِدها مُجتمِعًا. وعلى نحوٍ من منطوقِ اللّغة الذي تتعَالق قرائِنه المقالية والحالية إفَادةً لحقِيق المعاني، وتَحقِيقًا لفعلِه التواصلِي الجَمَاعِي الاجتماعي، فكذلك هي حَالُ هذه الحركاتِ أخرى، حيث تُوجِبُ مقتضياتُ أحوالِ الكلام اجتِباءَ أنسبِها سبيلًا، وأَوفَقِهَا آلةً لِحُسنِ الإفادَة في آنِ ذلك المقام

---

[1] لغة الجسد وأثرها في الإبانة، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص19.

[3] نظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ص96 بتصرّف.

[4] أثر الإشارات البدنية في القواعد النحوية، ص244.

الاجتماعي، فَ«اللّغَة المكتوبَة، واللّغَة الجانبِية، ولغَة الحركَة الجسميَّة عناصرُ متكَاملةٌ لا يَستَغنِي أحدها في الغالب عن الآخَر، وهي تشكِّل مُجتَمِعةً عناصِر الاتّصال الإنسانِي»[1].

ويدانِي هذا النظر أخرى استِواءُ الإشَارة –كما قَسِيمَتِهَا العبَارة– اجتِماعُ سَمتِ "المشترَكِ " و"التّرادفِ" أيضًا، غير أنّ هذا الاستِواء هنا استِواءٌ "حَرَكيٌ" لا "لفظيٌ"، ويوجز لنا مهدي أسعد عرّار مؤدَّى بيانه، فيذكر لنا أنّ «الحَركةَ الجسَديّةَ قد يقعُ تحتَها مَعنَيَانِ أو أَزيَدُ، فَتُنتَسَبُ إلى ظَاهرةِ "المُشتَرَكِ الحركِي"، فَهزّةُ الرَّأسِ يَقعُ تحتَها مَعَانٍ مُتعدِّدةٌ، ومِن ذلك "الطَّرب"، أو "القَبول"، أو "الرّفضُ" ... وتحرِيكُ أصَابعِ اليدِ إلى الأعلى والأَسفَلِ حَركةً مَوضِعيّةً مع بقاءِ الإبهامِ مرفوعًا ذو دِلالاتٍ مُتعَدّدةٍ، ومِن ذلك أنّها تَقُومُ مَقامَ النّداءِ، أو تَعَالَ، وقد تعنِي: ليس لَدَيَّ، أو غيرَ موجودٍ، أو تعنِي الرّفضَ كقولِنا "لا". كلّ هذا المُحتَملِ لا قِبَلَ لنا بِاستِشرافِ مَدلولِهِ على وجهِ الإحكامِ والتّعيِينِ إلّا بالسياقِ الذي يَرِدُ فيه هذا الدَّالُ الحَرَكِي ... وكما أنّ المعنَى الواحِد قد تعتوره كلمتَان، بل كلماتٌ، لِيَنشَأَ مِن بعدِ ذلك التّرادف، فإنّ طَائفةً مِن الحَركاتِ قد تَلتقِي على معنى واحدٍ، لِيَنشَأَ بعدَ هذا "التّرَادف الحركِي"، ومِن ذلك معنَى الرّفضِ، فله دَالّانِ أو أَزيَدُ، كَالرَّفضِ بِهزّةٍ في الرّأس، والرَّفضِ بِالإشَارةِ بِاليَدِ، والرَّفضِ بِرفعِ الحَاجِبَينِ إلى الأعلَى مع تَوسُّعِ العَينَينِ، فحَركةُ كلّ جارحةٍ كفيلٌ أمينٌ بتَأديةِ المعنَى الذي قد تأتِي به اللّغَة الصَّامِتَةِ»[2].

وما يقَال هنا عن دَوَالِّ الإشَارة بالرّأس واليَدِ، يقال أيضًا عن سائِرِ الحَركاتِ الجِسميَّة الأخرى التي يمكِنها تقريبًا أدَاء ذات هذه الأدوارِ، وإفادَة ذاتِ المقاصِد وتحقِيق الأثرِ النّفسِي والاجتماعي ذَاتِهِ المرَام إصابَته وإحلالهُ في ذَوَاتِ المتَخاطِبِينَ أَجمَعِينَ، متكلِّمين ومستَمعين وحُضورًا مُشَاهِدِينَ لِحدثِهمَا الكلامِي، مع الإقرارِ بإمكَان تفاضُل وامتِياز بعضِها مُفرَدًا حُسنَ التَّعبِيرِ والإبَانَة عن خواصِّ بعض المعاني.

ولعلّ هذا ما يؤكِّد للناظر أيضًا أنّه وكما يوجد مُرَكَّبٌ تفاعليٌ من دالٍّ ومدلولٍ لِدَلالِي ملفوظِ العبَارة الصَّائتة، فكذلك هي أيضًا أخرى دلالَة لغَة الجسَد هنا إشارةً. ولئن عُدَّتْ "الحَركَاتُ الجِسميَّة" هنا دوالًّا، فإنّ مُؤَدَّى القصد منها هو المدلولاتِ. فيما يبقَى سياق الحال مرّةً أخرى هو المتَحكِّم الفعلِي في آليةِ أداء هذه الدَّوال وطريقة تعبِيرها عن دوالِّ المعاني على نحوٍ مخصوصٍ ينَاسبُ ويلائِم مقتضَيات الحال الكلامية في سعيِها لتحقِيق غَايَاتِ الكَلام من تَمامِ حسنَى الإفادَة فهمًا وإفهامًا، حيث يَستَدعِي «سياق الحال حركةً جسميَّة معيَّنة لتعطِي دلالةً معيّنةً تناسِب مقتَضى الحال، فسِياق الحال هو الذي يشكِّل هذه

---

[1] علم الدلالة في المعجم العربي، ص124.

[2] لغة الجسد وأثرها في الإبانة، ص05.

الحركَات، وينتِجها لدى المتكلّم، كما يجعل المتكلّم يُنتِجُ كلماتٍ أو عباراتٍ مناسبةٍ لمقتَضى الحال»[1] يمتَاز بها صَحِيحَ الأغراضِ والمقاصِد الكلاميَة التي يتهادَاها حقيقةً.

ولا يكفِي أداءه ملفوظَ الكَلام حسبُ حسنَى إفَادةٍ ومبلغَ إصابةٍ، بل وامتيازًا بعيدًا بَيِّنًا بين نَقِيضَيْ القصِد عبارةً وإشارةً، كأن يُفيدَ ظاهِر العبارةِ مدحًا، وتُصَيّرَهُ الحركَة الجسميّة المشَاهدَة ذَمًّا وهجاءً. وعلى الجملة فقد «تحدُث عن المستمِع إشَاراتٌ أخرى يُفهَم منها الموافَقة على مضمون الكلامِ، أو رفضُه أو الرَّغبَة في تَعدِيلهِ، كما أنّ الْتِفَاتَ السّامع بِبَصرِهِ عن المتكلّم مَدعَاةٌ لفَهمِ الإعراضِ عن المتكلِّم، والإشَارة إلى عدم أهميَّة ما ينطِق به»[2].

هذا ومن يتحقّق كثيرًا من تعلِيلات ظاهرة "الحذفِ" خاصّةً في نحونا العربي، يُلفِهَا بموصُول درس الإشَارة هذا قد انْعَقَدَتْ، وتفصِيل بيانِه أنّ «السياق اللّغوي يتلازَم مع الإشارَات الجِسميَّة، فلا تَدْعُ الحاجَة المتكلّم إلى المزِيد من القولِ، أو التّراكِيب، استِنادًا إلى ما قام به من إشَاراتٍ جِسميَّةٍ رآها في السَّامع أو انتَبَهَ إليها»[3]. ويضرِب لنا ابن جني من مَحذُوفِ الصّفة في هذا النحو مثلًا بذَمّنَا لإنسَانٍ مَا فيقول: «وكذلك إن ذَمَمْتَهُ ووَصَفتَهُ بِالضّيقِ، قلتَ: سَأَلنَاهُ وكان إنسَانًا!، وتَزوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبُهُ، فَيُغنِي ذلك على قولِك: إنسَانًا لَئِيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلاً أو نحو ذلك»[4].

والحقيقة هنا أنّ عبارةَ "سَأَلنَاهُ فَوَجَدنَاهُ إنسَانًا" «مُنسَلخةً مِن سياقِها، قد تغدو مِن المُشكِلِ المتأبّي عن الدّلالةِ، ولكنّها عند استِشرافِ سياقها الحيّ بما يَشتَمِلُ عليه من حرَكاتِ الجَوارحِ وهيئةِ التَّنغيمِ ودرَجةِ الصَّوتِ، كلُّ ذلك يَفعَلُ في تَعيِينِ معنى الصّفةِ المَحذوفةِ، ولذا قد يكون المحذوف: إنسانًا كريمًا مِفضالًا، فَالحَركةُ الجِسميَّةُ، ولتكنْ حركَة الكَفّ مع الذّراعِ، أو تَعابِير الوَجهِ والجَبِينِ، سَتَشِي بالمعنَى المُتَعَيّنِ، وسَتَقومُ مقامَ الصّفةِ المَحذوفَةِ. وقد يَكونُ المحذوف بِالضِّدِّ، فتَغدو الحَركَاتُ الجِسميَّةُ دالّةً على صِفةٍ أخرى غيرِ المَتقدّمةِ، كتَقطِيبِ الوجهِ والامتِعاضِ وإنغَاضِ الرّأس، "وكذلك إذا ذَمَمتَهُ ووَصَفتَهُ بِالضّيقِ، قُلتَ: سَأَلنَاهُ وكانَ إنسانًا!، وتَزوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبُهُ، فَيُغنِي ذلك على قَولِكَ: إنسَانًا لَئِيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلًا أو نحو ذلك»[5]. ونحو هذه الأمثلة في واقِع استِعمالنَا اللّغوي كثيرةٌ ما يُوقَفُ لها على حَصرٍ.

---

[1] فصول في علم الدلالة، ص148.

[2] دلالة السياق، ص518.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص728.

[4] الخصائص، 371/2.

[5] لغة الجسد وأثرها في الإبانة، ص17.

وهكذا يغدو التّصوير بالحَركة الجسميَّة عامّةً –إن بِوَصفٍ آنِيٍ للحال المشاهَدة، أو بِمحكِيٍ مرويٍ لها بعدُ– أبلغَ في الإبانَة عن دقيقِ هذه المعاني، وأَكَدُ في التّبيان وحسنِ الإفادَة عن حَقِيقِ مقاصِد الكلام، وفي الخصائص أمثلةٌ كثيرةٌ تفِيد صحَّة هذا الفهم، ومن ذلك مثلًا قول الشاعر:

تَـقُـولُ وَصَكَّـتْ وَجهَـهَـا بِـيَـمِـيـنِـهَـا أَبَـعْـلِـي هـذا بِـالـرَّحَى الـمُـتَـقَـاعِسُ

وقد تَعَقَّبَ ابن جني هذا البيت بِتَعلِيقٍ دقيقٍ يَستَشِفُّ من خلاله «فَضلَ روايةِ هذه الحَركةِ الجِسميّةِ في تعزيزِ المعنى، فقد جُعِلتْ هذه الحركَة الجسمِيّة كالمَنْبَهةِ على فَرْطِ التَّعجُّبِ والإنكارِ والتّعاظمِ»[1]. ذلك أنّ الشاعر هنا «لو قَالَ حَاكِيًا عنها: أَبَعْلِيَ هذا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ –من غيرِ أن يَذكُرَ صَكَّ الوَجهِ– لَأَعلَمَنَا بذلك أنّها كانت مُتَعَجِّبَةً مُنكِرَةً، لكنّه لَمَّا حَكَى الحَالُ فقال: وَصَكَّتْ وَجْهَهَا، عُلِمَ بذلك قُوَّةِ إنكَارِهَا، وتَعَاظُمِ الصُّورَةِ لها. هذا مع أنّك سَامِعٌ لِحِكَايَةِ الحَالِ، غير مُشَاهِدٍ لها، ولو شَاهَدتَهَا لَكُنتَ بها أَعرَفَ، ولِعِظَمِ الحَالِ في نَفسِ تلك المَرأَةِ أَبْيَنَ»[2].

ثمّ إنّ لهذه الحركاتِ نحويًا لَجَلِيلًا من الدّور وبالغًا من الأثر في تعليلِ وتقديرِ كثيرٍ من مواضِع الحذف، باعتبارها دليلًا وقرينةً حاليةً أخرَى تَنُوبُ مَنَابَ المحذوف في السياق المقالي للتَّركيب النحوي، وما سقنَاه مُتَقَدِّمًا من مقول ابن جني من إمكَانِ إنابَة هذه الحركَة مَنَابَ الصِّفة المحذوفَة في معرِض الذَّمِ خير مثالٍ: «وكذلك إن ذَمَمتَهُ ووَصَفتَهُ بِالضّيقِ، قلتَ: سَأَلْنَاهُ وكان إنسَانًا!، وتَزوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبُهُ، فَيُغنِي ذلك على قولك: إنسَانًا لَئِيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلًا أو نحو ذلك»[3].

ومتّصلًا بهذا النظر أيضًا، ما كان من حدِيث نحاتنا عن "الحَواسِّ الخَمسِ" من الرُّؤيَةِ، والسَّمعِ، والشَّمِ، واللَّمسِ، والذَّوقِ، وبالغ أهمّيتها في درسنا النحوي، فهي «حَوَاسٌ ترتبِط بالمتكلِّم الذي يُشارِكهُ السَّامع في الحَدَثِ والكَلام، وهذه الحَوَاسُّ تؤدِّي دورًا هامًّا في فهم القواعِد النحوية، وبخاصّةٍ ذات الصِّلة بالحَذف»[4].

وقد تهدَّى سيبويه مُبكِّرًا جدًّا أثر هذه الحقيقة الدلالية في فَهمِ وتفسِير وتعلِيل بعض الظواهر النحوية، وفي مقدِّمتها ظاهِرة الحذف خاصّةً. وعلى نحو ما تَبَدَّى له من تَأَلُّفِ "الكَلامِ" من «عناصِر لغَويةٍ خَالصَةٍ، يلاحظ أنّه قد يقوم على عناصِر لغويةٍ، وعناصِر أخرى من العالَم الخارجِي نَزَاهَا، أو نَسمَعُهَا،

---

[1] لغة الجسد وأثرها في الإبانة، ص20.

[2] الخصائص، 245/1–246.

[3] المرجع نفسه، 371/2.

[4] السياق غير اللغوي والنحو، ص672.

أو نَمَسُّهَا، أو نَشُمُّهَا، أو نَذُوقُهَا. وتصبِح هذه الأشيَاء الواقعَة في مجَال خبرَة الحَوَاسِّ عندَه، كأنّها أجزَاء في بنَاء اللّغَة تقوم مَقَامَ العَناصِر اللّغويَة الخَالصَة من الألفَاظ»[1].

ويسوق لنا من هذا اللّحظ مثلًا، بحَال حذف المبتَدأ وذِكرِ خبرِه فيقول: «وذلكَ أَنَّكَ رَأَيتَ صُورَةَ شَخصٍ فَصَارَ آيَةً لك على مَعرِفَةِ الشَّخصِ فَقُلتَ: عبدُ اللهِ وربِّي، كَأَنَّكَ قُلتَ: ذَاكَ عبدُ اللهِ، أو هذا عبدُ اللهِ. أو سَمِعتَ صَوتًا فَعَرَفتَ صَاحِبَ الصَّوتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ على مَعرِفَتِهِ فَقُلتَ: زَيدٌ وَرَبِّي، أو مَسَسْتَ جَسَدًا أو شَمَمْتَ رِيحًا فَقُلتَ: زَيدٌ أو المِسْكُ، أو ذُقْتَ طَعَامًا فَقُلتَ: العَسَلُ»[2].

وفي اجتِماع هذا القول جَمعَ الألفاظِ الحسِّية من الرُّؤيَةِ، والسَّمعِ، واللَّمسِ، والشَّمِّ ما يَدُلُّ دلالةً وَاضِحةً على «معرفَة سيبويه هذه الحَوَاسّ واعتِقادِهِ بِقدرتِهَا على تَقريبِ الحال المُدرَكِ بِالشَّمِ أو اللَّمسِ أو المَسّ ليكون دليلًا يسوِّغ التصرُّف في بناء التّراكِيب من غير حَاجةٍ إلى تقديرِ مَحذوفٍ، بل تصبِح الحال كَاشِفةً عن المعنَى المَقصُودِ»[3].

ثمّ إنّ في مقولِه هذا أيضًا لَمَا يؤكِّد للناظرين أخرى بالغَ الأهميَّة الدلالية التي تؤدِّيها هذه الحَوَاسُّ – طريقًا من الحذفِ والتّقديرِ النحوي– لإكمَالِ ما ظَنَّ ناقصًا مَبتُورًا غير مُكتَملٍ من المعاني التي يتهَادى المتكلِّم إصابَتها في سَامِعِهِ، ومنها إصابَته لمنتَهى مُرَادِهِ وغايَاته من فعل التّواصِل فَهمًا وإفهَامًا، ولولا «هذا الوَعيُ بوظِيفة هذه الحَوَاسّ في إكمَال المعنَى لدى المتكلِّم ثمّ نقل هذا المعنَى إلى المتلقِي، الذي لا يَحتَاجُ مزيدًا من الإيضَاح حيث امتزَج التّركِيب اللّغوي بما نَقَلَتهُ الحواسّ، ومن ثمّ تَكامَلت الرسَالة اللّغوية. فَالحَوَاسُّ المصَاحبة للحَدث الكلامِي للمتكلِّم ومن ثمّ التّراكِيب اللّغويَة هي نفسُها المُصاحِبةُ لِلحَدَثِ نَفسِهِ عند استِماع المتلقِي له. فالرّابِط الاتّصَالي الذي يَفُكُّ الشِّفرَةَ اللّغوية إنّما هي الحَوَاسُّ»[4]. وحسبنا من مفصَّل النظر في جملَة هذه الحَواسّ الوقوف منها خاصّةً على حَاسَتَيْ "الرُّؤيَةِ" و"السَّمعِ"، بيانًا نحويًا لأهميَّتهما وجَلِيلِ دورِهما الدلالي التداولي نحويًا.

2. فعل الرّؤية والمشاهدة:

يَرَى كَثِيرٌ من الدّارسِين أنّ لِفعلِ "الرُّؤيَةِ" (رَأَى) عند سيبويه عُمقَينِ دِلالِيَين، ومَعنَيَينِ نَحوِيَين. فأمّا العُمقَانِ الدِلَالِيَانِ: فَحِسِيٌ مَلمُوسٌ آلتُه المُشَاهَدةُ البصَريّة بِرُؤيَا العَينِ، وآخَر مَعنوِيٌ مَحسُوسٌ على «مَعنَى

---

[1] نظرية النحو العربي، ص90.

[2] كتاب سيبويه، 130/2.

[3] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص21.

[4] السياق غير اللغوي والنحو، ص673.

العِلمِ الضِّمنِي»[1]، وعلى هدًى من هذين العُمقَينِ امتِيَازُ مَعنَيَيْهِ النَحوِيَينِ بين كِفايتِه المفعول به الواحِد حَالَ حِسِّيِّهِ المَلموسِ أن كان على معنَى "البَصَرِ"، وبين تعدِّيه له إلى مفعولين اثنَين أو مفاعِيل ثَلاثَةٍ حال مَعنوِيِّهِ المَحسُوسِ أن كان على معنَى "البَصِيرَةِ"، فيغدو بذلك فعلًا من أفعَال "القلوب" الدَّالة على معنَى "اليَقِينِ"، وأمثِلته أكثَر من أن تُعَدَّ وتُحصَى.

هذا وقد عرضنا مرارًا قبل لِأَنِفِ دِلَالِيِّهِ الحِسِّيِ المَلمُوسِ في أَنِيٍّ من تَوصِيفِ مَنطُوقِ الحال الكلامِيَة المُشاهَدَةِ، وتَبَيَّنَا حينها مَبلَغَ الكفَاءة والصِحَّةِ الدلالية التي يُفِيدُهَا الحضُور العَينِيُ المُشَاهَدُ للفِعل الكلامِي التخَطابي في أَنِيٍ مُبَاشِرٍ من زَمَانٍ ومَكَانٍ وُقُوعِهِ وحَدَثَانِهِ، وفي مُجتَمِعٍ من رُؤيَا العَينِ واستِمَاعِ الأذنِ تَشهَدانِهِ أَنًا معًا، ممّن عنه كِفَايةُ الإخبارِ البَعدِي عنه بَمَروِيٍ الحكَاية حسبُ، وذلك أنّ «الإخبَارَ في ذلك لا يُؤَدِّي ما تُؤَدِّيهِ رؤيةُ العَينَينِ التي تنقُل للمتكلِّم الأحدَاث التي تَمُرُّ بالمخاطَب والحَالاتِ التي تَجرِي حَولَهُ، ذلك أنّ رؤيَة العَينَينِ تُعَيِّنُ الحَالَ ليكونَ الفعل الصَّادر من المتكلِّم مُنسَجمًا مع تلك الحَالِ»[2].

ولربَّما كان في حقيقِ هذا الفهم ما يبرِّر كثرةَ تواردِ الفِعلَينِ "تَرَى وتَسمَعُ" في الكتاب، نظرًا لما فيهما من إحَالةٍ «مباشرةٍ إلى الإطارِ المكَاني والزّمانِي، إذ كلّ حَدَثٍ مُقَيَّدٌ بِزمَانٍ ومَكَانٍ ... واستِعمَال فِعْلَيْ "تَسمَعُ وتَرَى" يضَع حدودًا زمَانيةً ومَكانيةً، فَيَتَحَتَّمُ حضُور الطَرَفَينِ في لَحظَةٍ تَخاطُبيةٍ وَاحِدةٍ»[3].

وقد تعلّل سيبويه مُبَكِّرًا أثر هذه المشاهَدة الحسِّية المباشِرة في تقديرِ بعض مَحذوفاتِ الكَلام التي يَتشَاركُ المتكلِّم والسَّامع عِلمَهَا حقيقةً، ومن ذلك ما ذكَره في باب "ما يُضمَرُ فيه الفعل المستعمَلُ إظهارُهُ في غير الأمر والنهي" يقول: «وذلك قَولُكَ إذا رَأَيتَ رَجُلًا متوجِّهًا وِجهَةَ الحَاجِّ، قَاصِدًا في هَيئَةِ الحَاجِّ، فَقُلتَ: مَكَّةَ ورَبِّ الكَعبَةِ. حيث رَكِنتَ أنّه يُرِيدُ مَكَّةَ، كأنَّك قلتَ: يُرِيدُ مَكَّةَ واللهِ ... أو رَأَيتَ رَجُلًا يُسَدِّدُ سَهمًا قِبَلَ القِرطَاسِ فَقُلتَ: القِرطَاسَ واللهِ، أي يُصِيبُ القِرطَاسَ، وإذا سَمِعتَ وَقْعَ السَّهمِ في القِرطَاسِ قُلتَ: القِرطَاسَ واللهِ، أي أَصَابَ القِرطَاسَ. ولو رَأَيتَ نَاسًا يَنظُرُونَ الهِلالَ وأنت منهم بَعِيدٌ فَكَبَّرُوا لَقُلتَ: الهِلالَ ورَبِّ الكَعبَةِ، أي أَبصَرُوا الهِلَالَ، أو رَأَيتَ ضَرْبًا فَقُلتَ على وَجهِ التَّفَاؤُلَ: عبد اللهِ، أي يَقَعُ بِعبدِ اللهِ أو بعبدِ اللهِ يكونُ»[4].

---

[1] نظرية النحو العربي، ص90.

[2] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص20.

[3] المشيرات المقامية في اللّغة العربية، ص40.

[4] كتاب سيبويه، 1/257-258.

ويداني هذا المثَل أخرى ما تصَايروا إليه أَصَالةً من اعتِدادٍ واضحٍ بِحسِّي الإشارَة البَصَرِيَةِ آلةً ووَسِيلةً من محَكم آلَاتِهِم ووَسائِلِهِم لِدَفعِ ورَفعِ اللَّبسِ عن مُبهَم المعاني، وفي حَدِّهِم لاسمِ الإشَارة ما يحقِّق صحَّة هذا النظر، فعند الخضري أنّ "اسمَ الإشَارة": «ما وُضِعَ لِمُشَارٍ إليه أي حِسَابًا لِأصبعٍ ونحوه. فلا بُدَّ من كَونِهِ حَاضِرًا مَحسُوسًا بِالبَصرِ، فَاستِعمَالُهُ في المعقولِ والمَحسُوسِ بغيرِه مجازٌ بالاستِعارةِ التّصرِيحيةِ التّأصِيليةِ، أو التَّبَعيَةِ على الخِلافِ في ذلك»[1].

وهي كذلك أيضًا عند ابن يعيش في شرحه للمفصّل، حيث يقال لأسماء الإشارة «مُبهَمَاتٌ، لأنّها تُشِيرُ بها إلى كُلِّ ما بِحَضرَتِكَ، وقد يكون بِحَضرَتِكَ أَشيَاءُ، فَتُلبِسُ على المخاطَب، فَلَمْ يَدْرِ إلى أَيِّهَا تُشِيرُ، فكانت مُبهَمَةً لذلك. ولذلك لَزِمَهَا البَيَانُ بِالصِّفَة عند الإلبَاسِ. ومعنى الإشَارةِ الإيمَاءُ إلى حَاضِرٍ بِجَارِحَةٍ أو ما يَقُومُ مَقَامَ الجَارِحَةِ، فَيَتَعَرَّفُ بذلك، فَتَعرِيفُ الإشارةِ أن تُخَصِّصَ لِلمُخَاطَبِ شَخصًا يَعرِفُهُ بِحَاسَّةِ البَصَرِ، وسَائرُ المَعارِفِ هو أن تَختَصَّ شخصًا يَعرِفُهُ المخاطَب بِقَلبِهِ، فلذلك قال النحويون: إنّ أَسمَاءَ الإشارةِ تَتَعَرَّفُ بِشَيئَينِ: بِالعَينِ وبِالقَلبِ»[2].

3. فعل السّمع: التّلوين والتّطريز الصّوتي Embroidered Sound

وأمّا فعل "السَّمع"، فعلى نَحوٍ من أَنِفِ مُعتَدِّهِم بقرينِه البَصَرِي، تأتَّى اعتِدادُهم الدلالي الآخَر بعظِيم دورِه في تفسيرِ وتعليلِ بعض الظّواهِر النحوية، ورفعِ ومُدافَعةِ حُجُبِ الإبهَام عن كثيرٍ من مُلتَبِسِ المعاني النحوية مَرجُوحِهَا، في شَفوِيٍ مَنطُوقٍ من الكَلام خاصّةً، ذلك أنّ «الجمَل المنطوقَة ينطِقها المتكلِّم بِأدَاءٍ صَوتِيٍ مُمَيَّزٍ مُفْهِمٍ للمخاطَب على وَجهٍ مَخصُوصٍ ما يُرِيدُ أن يَنقلَه المتكلِّم إليه»[3] من مَعَانٍ نحويةٍ دلاليةٍ ومقاصِد إبلاغيةٍ وأغراضٍ بلاغيةٍ لا مُتنَاهيةٍ، مَشحُونةٍ بعَواطفَ انفِعاليةٍ مختلفةٍ متنَوّعةٍ من فَرَحٍ وحُزنٍ وغَضَبٍ و ... يُفِيدُ امتِيَازَها الدلالي التداولي جَمعُ تلك التّلوينَاتِ التَّطرِيزيَة التَّطرِيبيَّة المُتعدِّدةِ، والمنبَثقة أساسًا عن طرِيقة أداءِ هذا الفعل الصَّوتي من نَبرٍ وتَنغيمٍ خاصّةً.

ولا يَتقدَّمهمَا من ذلك أداءً صوتيًّا يَمتَاز دلالاتَها الوظيفية والأسلوبية على هذا المستَوى النحوي، إلّا أصِيلٌ من مُعتَبَرٍ دلالي صوتي آخر أَهَمَّ تُفِيدُهُ "الحَركَاتُ الإعرابِية" أصالةً، فَعَمَلُهَا الدلالي على هذا المستَوى ذو«خَطَرٍ وشَأنٍ، ويكفِي أن نُدرِكَ أنّ الإعرابَ في جملتِه يقوم على الحَركاتِ، فهي علامَاته الأصليَّة في كلّ الحَالاتِ، وهي كذلك دَالَّتُهُ في الإعرَاب "النائب" في معظم الحَالاتِ. كما أنّ الاختِلاف

---

[1] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، 122/01.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 352/02.

[3] السياق غير اللغوي والنحو، ص663-664.

في حرَكاتِ الإعرابِ دلِيل الاختلافِ في الوظيفةِ النحويةِ للكَلمة، والفتحَة كما هو مَعرُوفٌ علامَة النّصب، على حين أنّ الضَّمَّة علامَة الرّفع، والكَسرَة علامَة الجَرّ»[1].

وبِالعَودَةِ إلى مُتقدِّم الظواهر الصّوتيَة التَّطريزيَة، فإنّ "التَّنغِيمَ" هو عُمدَتهَا، وهو عُنصُرٌ صَوتيٌ دلاليٌ فَعَّالٌ ورُكنٌ أساسٌ «في الأَداءِ يتَحكَّم على نحوٍ واضحٍ في تحدِيد المعنى وتَوجِيهِهِ، اعتِمادًا على كيفيَة نُطقِ الجملة وتَنغِيمِهَا، إذ هو الذي يُضفِي على التَّراكِيبِ المنطوقَة معانِي إضَافيةٍ لا يمكِن الوصول اليها بِمجرَّدِ معرِفة معاني مفرَدات هذا التّركِيبِ أو ذاك، ولا تفهَم غالبًا من تركِيب الجملَة المَكتوبِ، وإنّما تكون طريقَة نُطقِ تلك التّراكِيبِ بصورٍ تَنغِيميَّةٍ مختلفةٍ هي الوسِيلة لِفَهمِ تلك المعاني الإضَافية، وهذه المعاني يقصِدها المتكلّم تمامًا ويرِيد أن يضَع أصبُع السّامع عليها. لأنّ المتكلِّم قد يهدف بحدِيثه –بِصورةٍ تَنغِيميّةٍ مُعَيَّنةٍ – إشعَارَ السَّامعِ مَعنَى العِتَابِ أو لَفتَ النَظرِ أو الامتِعاضِ أو الحَثّ على أمرٍ مقصودٍ أو إظهارَ الرِّضَا أو الغَضَبِ أو اليَأسِ أو الأَمَلِ أو التَأَثُّرِ أو اللَّامبَالاةِ أو الإعجَابِ وغيرها من المعاني التي يكون التَّنغِيمُ هو صاحِب اليد الطُولَى التي تمكِّننا من التَّعبيرِ عنها وعن كل المشَاعر والدِلالاتِ الذّهنيَة المختلفَة»[2].

والحقيقة أنّ تَمثّلاتِ وإفَاداتِ هذه المعاني ما هي بِالمقتَصرَةِ والمُنحصِرةِ دلاليًا في المجَال البلاغِي التداولي حسب، بل إنّ لها لَمِدَادًا وتَجَلّيًا نحويًا آخر جِهَتَيْ الوظائِف والأساليب. فأمّا الوظائِف فمن نحوها مثلًا ما صار إليه ابن جني مرّةً أخرى من تَعلِيلٍ لِأَوجُهِ حذفِ الصّفة –تمامًا لِمتَقدِّمِهِ الذي اسْتَسَاغَ فيه جوازَ حذف هذه الصّفة بِدَلِيلٍ من إشارةٍ جسميّةٍ تُلمَحُ وتُرَى في وجهِ السَّامع– اعتِمادًا على مَلمَحِ "التَّنغِيمِ" الصَّوتي هذا الذي كثيرًا ما ينحَاه المتكلِّم –نحوًا من الحركَة الجسميَّة مُتَقَصّدًا أداءَ وإفادةَ بعض خَفِيّ المعاني مُستَكِنّهَا، حتّى إنّه ليَجعَل من هذا «التَّنغِيمِ أَسَاسًا في فَهمِ البَابِ النحوي هنا، بل دليلًا كاملًا في تَحدِيدِهِ»[3].

---

[1] دراسات في علم اللّغة، ص202.

[2] أثر التّنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني: الاستفهام أنموذجًا، مزاحم مطر حسين، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق، مج. 6، ع .3–4، 2007، ص40–41. نقلًا عن: التنغيم في التراث العربي، عليان بن محمد الحازمي، مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ع. 5، كانون الثاني، 2007، ص7.

[3] النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص106.

وممّا جاء في الخصائص تَحقِيقًا لهذا الحكم نصُّه: «وقد حُذِفَت الصِّفَةُ ودَلَّتْ الحَالُ عليها، وذلك فيما حَكَاهُ صَاحِبُ الكتابِ من قولهم: "سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ، وهم يُرِيدُونَ: لَيْلٌ طَوِيْلٌ. وكأنّ هذا إنّما حُذِفَتْ فيه الصِّفَةُ لِمَا دَلَّ من الحَالِ على مَوضِعِهَا. وذلك أنّك تُحِسُّ في كَلَامِ القَائِلِ لذلك من التَّطوِيحِ والتَّطرِيحِ والتَّفخِيمِ والتَّعظِيمِ ما يَقُومُ مَقَامَ قولِه: طَوِيْلٌ أو نحو ذلك. وأنّك تُحِسُّ هذا من نَفسِكَ إذا تَأَمَّلتَهُ، وذلك أنّك تكون في مَدحِ إنسَانٍ والثَّنَاءِ عليه، فتقول: كَانَ وَاللهِ رَجُلًا!، فَتَزِيدَ في قُوَّةِ اللَّفظِ بِـ"اللهِ" هذه الكلِمة، وتَتَمَكَّنَ في تَمطِيطِ اللَّامِ وإطَالَةِ الصَّوتِ بها وعليها، أي رَجُلًا فَاضِلًا أو شُجَاعًا أو كَرِيمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سَأَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ إنْسَانًا!، وتُمَكِّنَ الصَّوتَ بِإنسَانٍ وتُفَخِّمَهُ، فَتَستَغنِيَ بذلك عن وَصفِهِ بقولك: إنْسَانًا سَمْحًا أَوْ جَوَادًا أو نحو ذلك ... فَعَلَى هذا وما يَجرِي مَجرَاهُ تَحذِفُ الصِّفَةَ. فأمّا إن عَرِيَتْ من الدلالةِ عليها من اللَّفظِ أو من الحَالِ فإنّ حَذفَهَا لا يجُوز»[1].

وجمهور الباحثين في الحقل الصَّوتي بعامّةٍ مُتصَايِرُونَ –انطِلاقًا من الدلالة اللّغويةِ وبِإجمَاعٍ غَالبٍ– إلى جَمعِ مُطَرَّزِ هذه الظواهرِ الصّوتِية من التَّطوِيحِ والتَّطرِيحِ والتَّفخِيمِ والتَّعظِيمِ وتَمطِيطِ اللَّام وإطَالةِ الصَّوتِ تحت مُسَمَّى "النّبر" و"التّنغيم" خاصّة. وفي إشارتِه لِجَمعِهَا هذا «دلالةٌ بَارِعَةٌ مُدرِكَةٌ لِظَاهِرَتَيْ النَّبرِ والتَّنغِيمِ، وإن لم يُصَرِّح بِاسمَيْهِمَا ... وتشِير ألفَاظ التَّطويحِ والتَّطريحِ والتَّفخيمِ من خلال معانِيها اللّغوية إلى رَفعِ الصَّوتِ وانخِفاضِهِ، والذَّهَابِ به كلَّ مذهبٍ، وهي على هذا إشَارةٌ إلى "النَّبرِ"، وليس النَّبرُ غير عمليةٍ عُضويةٍ يقصد منها ارتِفاع الصَّوت المَنْبُورِ وانخِفاضُه. كما أنّ تَمطِيطَ اللَّام وزَوْيَ الوجهِ وتَقطِيبَه مَظهَرٌ من المظَاهر التي تَستَدعِيهَا ظاهِرة التَّنغِيمِ»[2].

وهو الفهم الذي تجلَّى وَعيُهُ النحوي مُبكِّرًا في فكرِ سيبويه –وإن لم يُشِرْ بتفصيلٍ أكثرَ إلى أثرِ هذه التّلوينَاتِ التَّطرِيزيَة التَّطرِيبيَّة في امتِيازِ المعاني النحوية– الذي لَطَالَمَا «استَعملَ فعل "السَّمعِ" لاستِجلاءِ الأحوالِ التي تُرفَعُ فيها الأصواتُ على مَقربةٍ من المخاطَب، فيكون سمَاعه دليلًا معنويًا لإيصَال المعنى المرَاد ... فالصَّوت عنده "قَرينةٌ حَاليةٌ" تجعَل المتكلِّم يَصُوغُ أقوالَه في ضوءِ سمَاع هذا الصَّوت، سواء بمعرفَة المخاطَب أم بِإدرَاكِهِ أنّ المخاطَب يفهَم دلالة هذا السَّمَاعِ. وفي كلّ هذه الأحوالِ رَاعَى المتكلِّم حالًا تُعرَفُ عن طرِيق السَّمعِ»[3].

---

[1] الخصائص، 2/370-371.

[2] في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، د/ط، 1983، ص67-68. وينظر: النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، ص106.

[3] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص21. بتصرّف.

وفي مُتَقَدِّمِ نصِّه الآنفِ في باب "ما يُضمَرُ فيه الفِعل المُستَعمَلُ إظهَارُهُ في غير الأمرِ والنّهي" تَبْتُ هذا النظر: «وإذا سَمِعتَ وَقْعَ السَّهمِ في القِرطَاسِ قلتَ: القِرطَاسَ واللهِ، أي أَصَابَ القِرطَاسَ»[1]. ونَحوَهُ مُتَقَدِّمُهُ الآخر من محذوفِ المبتدأ ومذكورِ الخَبَرِ: «... أو سَمِعتَ صَوتًا فَعَرَفتَ صَاحِبَ الصَّوتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ على مَعرِفَتِهِ فَقُلتَ: زَيدٌ ورَبِّي»[2].

وأمّا الأساليب، فإنّ فحسبنا منها مثلًا أساليبُ الاستِفهامِ والتَّوكِيدِ والتَّحذِيرِ والإغرَاءِ وسائِر أساليب النِّداء وأضربِه من الاستِغاثة والنّدبَة والتّرخِيم و«التَعجُّبِ والمَدحِ والذَّمِ ... وكلّها تتحقَّق في صورَة صَيحَاتٍ انفِعاليةٍ تَأثّرِيةٍ، ومعنى ذلك أنّه يمكن أن يُقَامَ عليها بناءٌ تَنغِيميٌ يكون جزءًا من النظَام النحوي»[3]. ومن ذلك مثلًا ما نَتَهَادَاهُ في باب النّدبَة، إذ اختِصاصُها «في النِّدَاءِ أمرٌ يَقُومُ على النَّغمَةِ»[4].

ومن أحسنه مثلًا حَدًّا وحروفًا ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصّل يقول: «اعلَم أنّ المَندُوبَ مَدعُوٌّ، ولذلك ذُكِرَ مع فُصُولِ النِّدَاءِ، لكنَّه على سَبِيلِ التَفَجُّعِ، فأنت تَدعُوهُ، وإن كنتَ تَعلَمُ أنّه لا يَستَجِيبُ كَمَا تَدعُو المُستَغَاثَ بِهِ وإن كان بِحَيثُ لا يَسمَعُ، كأنّه تَعُدُّهُ حَاضِرًا. وأكثر ما يَقَعُ في كلامِ النِّسَاءِ لِضُعفِ احتِمَالِهِنَّ، وقِلَّةِ صَبرِهِنَّ. ولَمَّا كان مَدعُوًّا بحيث لا يسمَعُ، أَتَوا في أَوَّلِهِ بِـ"يَا" أو "وَا" لمدِّ الصّوتِ، ولمَّا كان يُسلَكُ في النُّدبَةِ والنَّوحِ مذهبُ التَّطرِيبِ، زَادُوا الأَلِفَ آخِرًا لِلتَرَنُّمِ، كما يَأتُونَ بها في القوافِي المطلَقَةِ. وخَصُّوهَا بِالأَلِفِ دون الوَاوِ واليَاءِ، لأنّ المَدَّ فيها أَمْكَنُ من أُختَيْهَا»[5]. وأمّا المقاصد الكلامية الإبلاغية والأغراض الجمالية البلاغية التي تخرج إليها جملة هذه الأساليب وتفيدها، فَأَوسَعُ وأكثرُ من أن يَسَعَهَا حَصرٌ وأن يُحِيطَ بها عَدٌّ.

---

(1) كتاب سيبويه، 257/1.

(2) المرجع نفسه، 130/2.

(3) النحو والسياق الصوتي، ص106.

(4) المرجع نفسه، ص107.

(5) شرح المفصّل للزمخشري، 358/1.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

من دلالات سياق الحال

في النحو العربي

الفصل الرابع: من دلالات سياق الحال في النحو العربي:

المبحث الأول: الدلالة النحوية السياقية:" الماهية والأضرب:

بِمُتَسَارعٍ من الخُطَى، وحَثِيثٍ من السَّعي، ها هو بحثنا هذا يَبلُغُ فصله الأخِير من التَّحقِيقِ والمدارسَة، فصلٌ رابعٌ أخيرٌ يَتهَادَى عَمَلِيًّا الوقوفَ على أَهَمّ تَمثُّلاتِ المتَصوَّراتِ النظريَة التّأصِيليَة لنظريَة الحال السياقية في أَصِيلٍ من درسنا النحوي العربي. بعد أن تَقَدَّمنَا طويلًا بعض مَسَائلهَا بِمُفَصّلٍ من البيانِ والتّبيَان تَارةٍ، وبِعَارضٍ مُوجَزٍ من اللّمحِ أخرى، والتي أَبَنَّا في جملةِ خُلاصَتهَا عن دورٍ دلاليٍ تداوليٍ فاعلٍ لهذه الحال السياقية في ارتِسَامِ وتَخريجِ كثيرٍ من أحكَام القواعِد النحوية تَركِيبًا ودلالةً مَعًا آنًا واحدًا، إيجابًا لِمفهُومِ الكَلامِ الحَسَنِ المُستَقِيمِ الذي انتَخبَ لأجلِه سيبويه "المعاني النحوية" مَرَامَ الدّرس النحوي وغايتَه الأولى والأهَمَّ.

ولئن اقتَفى وانتَهجَ السَّيرَ على هذا الدّربِ والمنهج القَويمِ ثلّةٌ من أئمَة النحاة بَعدَهُ ممَّن فَهِمُوا النحو فَهمًا وَاسِعًا، فَرَأَوهُ انتِحَاءً لِـ«سَمتِ كَلَامِ العَرَبِ، في تَصَرُّفِهِ من إعرَابٍ وغَيرِهِ، كَالتَّثنِيَةِ، والجَمعِ، والتَحقِيرِ، والتَّكسِيرِ والإِضَافَةِ، والنَّسَبِ، والتَّركِيبِ، وغيرِ ذلك، لِيَلحَقَ من ليس من أَهلِ اللُّغَةِ العَرَبِيةِ بِأهلِهَا في الفَصَاحَةِ، فَيَنطِقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شَذَّ بعضُهم عنها رُدَّ بِهِ إليها»[1].

وعن صحِيح هذا الفهم لِحَقِيقَةِ النحو ورُوحِهِ ورَوْحِهِ، حَادَتْ وزَاغَتْ كثيرٌ من خُطَى وأنظَار النحاة بعد سيبويه، بأن استَحَالَهُ بعضهم بِضَيّقٍ من الفهمِ –نَظمًا ودلالةً– مجرَّد أحكامٍ وقواعِد شكليّةٍ تَعلِيميةٍ معياريةٍ جَوفَاءَ مَلُولَةٍ تَتَجَهَّمهَا العقول الحَصِيفَةُ، وتَنبُوا عن تَذَوُّقِ جَماليَاتهَا القلوبُ المُرهَفة المبدِعة، فالنحو كما ذكَرنا مِرَارًا «ليس مَوضُوعًا يَحفَل به المُشتَغِلونَ بِالمُثُلِ اللّغوية والذين يَرَونَ إقامَة الحدودِ بين الصَّواب والخطَأ أو يَرَونَ الصَّوابَ رأيًا واحدًا، النحو مشغَلة الفنَّانينَ والشُّعرَاء. والشُّعرَاء أو الفنَّانونَ هم الذين يَفهمُونَ النحو أو هم الذين يُبدِعونَ النحو، فالنَحو إبداعٌ»[2].

وتلك كما قلنا هي الحقيقة التي حَادَتْ عن إصَابتها جُلُّ مؤلّفاتنا النحوية العربية مُتقدّمهَا ومُتَأخّرِهَا على كثرتِها، فما نَرَاهَا على هذا الملحَظ السياقي الحالي تُحِيلُ. ولذلك فلن يَغدُو عَجَبًا أن يَتهَادَانَا ناظِر هذا البحث –تَحقِيقًا لِدلالاتِ هذا الملحَظ وتَمثُّلاتِهِ– قد تَكَرَّرنَا الإحَالة مِرَارًا على ثلّةٍ أَخَصَّ من جملة هذه المُؤلَّفَاتِ دون غيرها، على ما يَستَتبِعُ إقرَارنَا هذا من آخرَ يؤكِّد للناظر أنّ جُلَّ هذه الأخيرة قد تَهَدَّتْ

---

[1] الخصائص، 34/1.

[2] النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، ص36.

وتَمَثَّلت مُتصوَّراتِه –مَفَاهيمَ وعَنَاصرَ– لُمَحًا ونُبَذًا من إشَاراتٍ مَبثوثةٍ مُتنَاثرةٍ تَتوزَّعُ لحظَه هنا وهناك في غَالبٍ يَمتَدُّ ويَطرُقُ جُلَّ الأبواب النحوية. وإن تَبدَّى للناظر ظاهريَا أنّ أهمّ وأبرَز مَعالِم تهدِّيها تَجلِّيًا وتَمَثُّلًا ما نَتهَادَاهُ في ثلّةِ ظواهِر نحويةٍ تَختَصُّها وتُفيدُهَا جِهَةَ الوظَائف النحوية خَاصَّةً، نحوًا من ظواهر "الحَذفِ والذِّكرِ"، و"الحَذفِ والذِّكرِ"، و"التَقدِيمِ والتَّأخِيرِ" و"التّعرِيفِ والتَّنكِيرِ".

فيما كُنَّا نَبتغِي عقد مطلبٍ رابعٍ أوسعَ يَتَقَصَّى –على هديٍ من مقولاتِ نحاتنا– الجَمَالِياتِ الأسلوبية لهذه الحال السياقيةِ، غير أنّ إعمالنا النظر مَلِيًا في مَقُولاتِ نحاتنا حولَها أَلفَاهَا –غَالبًا– نُبَذًا مُتَفرّقةً مُتنَاثِرةً مُحوِجَةً إلى كثيرٍ كثيرٍ من الجمعِ وحسنِ الضَّبطِ.

ومن يتحقّق بعض الدّراسات النحوية الحديثة المتخصِّصة التي سَعَتْ لِبَحثِ هذه الأساليب النحوية نحوًا من: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون. والتوابع والأساليب النحوية، حسن محمد نور المبارك. وأساليب البيان في النحو العربي: دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم، خديجة عبد الله سرور الصبّان. وغيرها من الدّرسات المتخصِّصة الكثيرِ وُجُودُهَا، يُلفِ أغلبها بهذه الدلالةِ قليلَ العنايةِ اللّهم إلّا ما نَزَرَ ونَدَرَ. وهذا القليل في حَدِّ ذاتِه مُوجَزٌ وربّما مُستَشكِلٌ أيضًا. ولذلك لم يطرقها مُفَصَّلةً جليّةَ الوُضُوحِ والبيانِ جُلُّ من بحث وجهةَ دلالتِها هذه في أصيلٍ نحونا العربي[1].

بل إنّ نَاظِرَ بعضِها منهم، ليجد أنّ اللَّمحَ الموجَز المختَصرَ فيها كان سَمتَهُ، على نحوٍ ممّا نطالِعه عند أسعد خلف العوادي في كتابه سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة. وفي بحث الدكتور إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، الموسوم بِـ: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه (ص ص253–282). بل إنّ مضمون بعضها ليكَاد يتَعارَض، بل ويَتَنافَى أحيانًا كثيرةً مع متأمَّلنا تحصِيله من عنوان الكتاب ذاته، نحوًا من كتاب السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، لعرفات فيصل المنّاع.

ولأنّنا ما وَقَفنَا حَقِيقةً إلّا على دراسة إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة (قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه) دراسةً نحويةً جَادَّةً تَنَاوَلَتْ ووَلَّتْ أساليبنا النحوية هذه الوجهة الدلالية السياقية الحالية، ولم نجِد في تراثنا النحوي العربي –على الأقلّ فيما وقفنا عليه منها– ما

[1] وهذا على الأقلّ فيما وقفنا عليه من درسها، ومراجعُ هذا البحث خير دليلٍ.

به نَستَزِيدُهَا فَيضَ بَيَانٍ وفَضلَ تِبيَانٍ، ارتَأَينَا حَسَنًا إحالَة نظر الباحث عليها مبَاشرةً، لا عَودَ سَردِ وتِكرَارِ مَقولِهِ فيها جملةً[1].

نَاهِيكَ أنّ تَمامَ حُسنِ بيانِها، إنّما يكون في خطابٍ نحوِيٍ أَعَمَّ يبحَثها ويَطرقُهَا واسعًا من الدّرس على مستوى النَّصِ ملفوظًا كان أو مَكتُوبًا، لا على مستوَى الجملةِ فقط[2]. وما آَنِفُ نظرنَا في جدلية مفهومِ النحو بين الضّيقِ والاتّسَاعِ عن هذا الإعراضِ بالبَعيدِ، وذلك أنّ كثيرًا من نحاتنا ربّما ارتَضَى وارْتَأَى إلحَاقَ هذه المباحث الأسلوبية –طريقًا من علم المعاني خَاصَّةً– بِالبَلاغَةِ أكثَر منها بالنحوِ.

وبالعودة إلى آَنِفِ مَسَارِ حدِيثنا عن دِلالاتِ هذا السياق الحالي نحويًا، فإنّنا سَنُعمِلُ التّحقِيقَ البَدءَ في مَاهِيَتِيْ "الدلالة النحويَة" و"الدلالة السياقية الحالية"، ناهيك عن عَارضٍ من اللّمحِ والإشارةِ الموجزةِ إلى عماد الظّواهر النحوية من "الذِّكرِ والحَذفِ"، و"التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ"، و"التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ"، التي سَنَنحَاهَا نظريًا مِهَادَ هذا التَّحقِيقِ النحوِي الدلالي.

مع مَعلومٍ من التَّنبِيهِ والتّأكيد المُسبَقِ البَدءَ، على مُتَوَهَّمٍ من الظَنِّ قد يَسبِقُ إلى أذهَانِ بعض ناظِرِي هذا البحث في مُتَعلّقِهِ من مُرادِنَا بِعبَارةِ "ودِلالاتِها النحويَة" التي احتَملهَا عنوَانه هذا: "سياق الحال في النحو العربي: أصَالة النظرية ودلالاتها النحوية"، أن ليس المرَاد بهذه الدلالة عندنا أَصَالةً مَاهِيَة "الدلالة النحويَة" التي يَتذَاكرُها بعض النحاة واللّغويين، على ما في هذه المَاهيَة ذَاتِهَا من قولٍ ونَظرٍ، وإنّما إرَادَتُنَا بها حَقِيقةً بَحث وتَجلِّي الأَثَرِ الدلالي والتداولي لسياق الحال في بِنيَة النّظَام التّركِيبِي لِنَحوِنَا العربي.

ما يعنِي أخرى أنّ مَنَاطَ بحثنا هنا سَيَنصَرِفُ أسَاسًا إلى تَجَلِّي الآَثَارِ الدلاليَة لسياق الحال نحويًا، لا إلى مَاهيَة "الدلالة النحوية" ذاتِها في الاصطِلاح النحوي والدلالِي[3]. وما تَحقِيقنَا القَولَ في هذه الأخِيرةِ كما قلنا، إلّا مِهَادٌ نظريٌ لِتَحقُّقِ وتَمَثّلِ دلالاتِ هذه الحال السياقيَة في أصِيلٍ من درسِنا النحوي العربِي نحوًا من هذا البَيَانِ.

---

[1] ولربّما دلّت قلّة هذه الدّرسات التي تتهادى هذه الأساليب النحوية على هدي من دلالة سياق الحال، على مدى صعوبة بحثها وتحقيقها في أصيلٍ من نحونا العربي، ولهذا كانت أخرى إلى مُفَصّلٍ من البحث والمدارسة المتخصّصة أَحوَجَ ما تكون.

[2] والنَّصّ/الخطَاب القرآنِي والشّعري على المستوى الخطِّي المكتوب –ناهيك عن عملية الفعل التداولي الكلامي المنطوق المباشِر بين المتخاطِبين في واقعِ الحياة اليومية– فَضَاءٌ نحويٌ ودلاليٌ تداوليٌ حَسَنٌ لِتَمثُّلِ دلالة هذا البعد السياقي الحالي وتذوّقِ واسعٍ وكثيرٍ من جَماليَاتهِ الأسلوبية.

[3] ذلك أنّ تعرِيفهَا فيه مَيَّالٌ ومنزاحٌ غالبًا وجهَة السياق اللّغوي المقالي.

المطلب الأول: الدلالة النحوية السياقية المقالية:

يَتَذاكَرُ أهل اللّغة أنواعًا متَعدّدةً للدَلالة اللّغويَة تُغطِّي مستويَات الدّرس اللّغوي أجمَع المُمتَدّةِ من الصَّوتِ إلى الدلالة، ومن جملة هذه الأنواع التي تذاكَروها بالدّرسِ "الدلالة النحوية"، وماهيَتها عندهم انعِكاسٌ جَلِيٌّ بَيّنٌ لِمُتبَاينِ مفهوم النحو عندَهم ضِيقًا واتِّسَاعًا. فأمّا وِفَاقُهَا وإيَّاهُ ضَيّقًا من المفهوم فما نَلحَظهُ من إرادَة بعضِهم بها ذلك «المعنَى المُستَفَادِ من تَرتِيبِ العِبارةِ أو من حَركَاتِ الإعرَابِ»[1].

ويزدَاد هذا الوِفاق تأكّدًا وجلاءً عند من يَرَاهَا منهم «تلك الدلالة التي تأتِي أساسًا من الحالَة الإعرابِية للأسمَاء في الجملة، أو من تَرتِيبِ كَلمَاتِ الجُملة أو من ذِكرِ هذه الكَلمَاتِ أو حذفِها أو من المطابَقةِ بين عَناصِر الجملَة حين تكون هذه المطابَقة ضَرُورِيةً. كما قد تأتِي من اختِيار أنواع معيَّنة من الكلمَات في الجملة. فهي إذن دلالة تُتنَاوَلُ على المُستَوَيَينِ الأفقِي الخاصّ برصفِ الكلمَات، والرّأسِي المتعلِّق باختِيار كلماتٍ بِعينِهَا»[2].

فَمَفهُومُ هذه الدلالة وفقَ هذا المفهومِ الضَيِّقِ مُنحصِرٌ في أُفُقٍ من الحَالة الإعرابيَة وبِنيَتهَا التّركِيبيَة وما يَعترِي تراتبِيتها في النّظم على مستوَى المقال من ذِكرٍ وحَذفٍ، وتَقدِيمٍ وتَأخِيرٍ وتَعريفٍ وتَنكيرٍ وغيرها. وهذا الفهم هو الغالب المُستَقِرُّ لدى جُلُّ النحاة والدّارسِين.

وأمّا وفَاقها ومُتَّسِع مفهومِ النحو الذي يجعَل لِمعطَى تداولية الحال السياقية فيه حظًّا وافرًا وأثرًا مُعتبَرًا، فمن بَيّنِهِ نظر من اعتَدّهَا جملةَ «المُعالَجاتِ النحوية التي انتَهجَهَا النحاة العرَب، مُعتَمِدِينَ القواعد النحوية في تفسيرِ النّصوصِ اللّغويَة وتَأوِيلِها للوصولِ إلى معَانيهَا وقِيمِهَا التَّعبِيريَة والفنّية والإبلاغيَة، التي يَشترِكُ المتكلِّم والمخاطَب في تكامُلِهَا»[3].

---

(1) المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، دار العلم للملايين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، أيلول سبتمبر 1987، 636/1. وينظر الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص46.

(2) الدلالة النحوية بين وجهي رفع الاسم ونصبه في القراءات القرآنية، عالية أكرم، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات، قسم الدراسات اللّغوية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد–باكستان، 28 سبتمبر 2003–2004، ص1. وينظر: اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، ص170.

(3) الدلالة النحوية عند النحاة العرب، عبد العزيز ياسين عبد الله، عبد السلام مرعي جاسم، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ع. 66، 2013، ص6.

ونحوه أيضًا ما نطَالعه عند فايز الدّاية الذي رأى أنّ "الكلمَة" –في دلالاتها النحوية «تَكتَسِبُ تحديدًا وتُبرِزُ جزءًا من الحيَاة الاجتِماعية والفكريَة عندما تَحُلُّ في مَوقعٍ نحويٍ مُعيّنٍ في التَّركِيبِ الإسنَادي وعَلاقَاتِهِ الوظِيفيَةِ: الفَاعِليَة، المَفعوليَة، الحَاليَة، النَّعتيَّة، الإضَافة، التَّمييز، الظَّرفيَة»[1].

المطلب الثاني: الدلالة النحوية السياقية الحالية:

ونحوًا من نظرنا قبلُ في "الدلالة النحوية" وِفَاقًا ومفهوم النحو ضِيقًا واتِّسَاعًا، كذلك هو مفهوم "الدلالة السياقية" في استِوائِهِ وخاصّ مفهوم "السياق" مَقَالًا أو حَالًا الذي نظرنَاه طويلًا في مطلِع هذا البحث. فأمّا اختِصاص هذه الدلالة بِبُعدِ السياق مقالًا، فَبَيّنٌ نَظرُهُ عند من عرَّفها بأنّها «فَهمُ النّص بِمرَاعاةِ ما قَبلَهُ، وما بَعدَهُ»[2]. وأمّا اختِصَاصُها بمفهوم السياق حالًا، فقولهُم في حَدِّهَا بأنّها «دلالةٌ لا تُستَفَادُ من الكَلماتِ في حَدِّ ذاتِها، وإنّما تُستَفَادُ من الموقِف أو المقَام»[3].

كما يَتحدَّد مفهوم هذه الدلالة الحالية انطِلاقًا من الطَابع العملِي للمنَهج السياقي في تَقصّيهِ لِأضرُبٍ مُتعدِّدةٍ من الدلالات الاجتِماعية والنّفسيَّة و... للألفَاظ والعبَارات بِمتَعدِّدِ مَقامَاتهَا ووَظائِفهَا التداوليَة التواصليَة. ما يعني أخرى أنّه يمكنُنا تحديد مفهوم هذه "الدلالَة السياقيَة الحاليَة" أو "المقاميَة" انطلاقًا من كونِها دراسةً للّغة «في مجَال الاستِعمَال، فهي لا تدرُس البنيَة اللّغويَة ذاتَها، ولكن تدرسُ الطبَقات المقاميَة المختَلفة، أي بِاعتبَار أنّ الكَلامَ صَادرٌ من متكلِّم مُحدَّدٍ، ومُوجَّهٌ إلى مُخَاطَبٍ مُحدَّدٍ بِلفظٍ مُحَدَّدٍ في مقامٍ تواصليٍ مُحَدَّدٍ، لِتَحقِيقِ غرضٍ تواصليٍ مُحَدَّدٍ»[4].

واحتِمال هذه الدلالة بُعدَ الاستِعمال والتداول، يُدنِيهَا كثيرًا إلى ما يُعرَفُ بِـ"الدلالة الاجتِماعيَة" من حيث هي «تلك الدلالة الزّائِدة على تلك الدلالات الصَّوتيَة، الصَّرفيَة، النَحويَة، والتي تشمل مفهوم الكلمَة

---

(1) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الدّاية، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1996، ص21.

(2) دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير، عبد الحكيم بن عبد الله القاسم، دار التدمرية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012، 93/1.

(3) الدلالة المقامية بين النظرية والتطبيق: سورة البقرة نموذجًا، أحمد عبد الرحيم أحمد فراج، مجلة كلية البنات الإسلامية، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، ع. 16، 2019، ص163.

(4) المرجع نفسه، ص165.

بقواعِدها ودلالتِها واستِعمالاتِها، والذي على أساسها يَتِمُّ التّواصل بين أفرادِ المجتمع»[1]، إنّها إذن ببسَاطة «دلالَة اللَّفظ على معنًى مَعروفٍ في لغَة التَخَاطُبِ»[2].

هذا ومن يتحقَّق نحويًا ظواهِر "التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ"، و"الحَذفِ والذِّكرِ"، و"التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ"، وأغراضِ الكَلام ومَقاصِدِهِ المستَفادة من مُتعدِّدِ الأساليب النحوية، يُلْفِ لهذه الدلالة أثرًا واضحًا ومُعتبرًا في تَعلِيلِهَا وتِبيَانِهَا، ورفعِ اللَّبسِ عن الغامِض المُحتَملِ من دلالاتها، وعَودِ تَوجِيهِ المَرجُوحِ من أحكَامها.

المطلب الثالث: من قضايا الدلالة النحوية السياقية الحالية في النحو العربي:

وهذا الآن لمحٌ من النظرِ يتهادَى في إيجازٍ بيَان أثرِ دلالَة هذه الحال السياقية جِهَةَ الوظَائف النحوية في ثُلَّةٍ أَخَصَّ من ظواهِر: الذِّكرِ والحَذفِ، والتَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ، والتَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، والتي نَرومُ هنا تَهَادِيهَا لنا مهادًا نظريًا لِتَحقِيقٍ عَملي أوسعَ آتٍ يعقبُه، يَرُومُ مُفصَّلًا من التجلّي والتّبيَان تَمثُّلاتِ الدلالة الحالية لهَذه الظواهِر في مُتَعدّدٍ من القضَايا والمسَائل النحوية التي تَتضَحُ بها أبواب هذا العِلمِ.

1. في الحذف:

الأصل في الكَلام "الذِّكرُ" و"الحذفُ" خِلافُهُ، جاء في الكتاب: «اعلَم أنَّهم يَحذِفُون الكَلِمَ، وإن كان أَصلُهُ في الكَلَامِ غير ذلك»[3]. وعلى هذا المُعتَبرِ فقد أَجمَعُوا وتَحَاكَمُوا البَدءَ أنّه «لا يُصَارُ إليه ما أَمكَنَ، ولا يُستَحسَنُ إلّا إذا دَعَتْ إليه ضرُورةٌ فنّيةٌ»[4].

وأصل "الحَذفِ" في اللّغَة من قولنا: «حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ، وَمِنْ ذَلِكَ. وَالحُذَافَ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ ... وَالجَوْهَرِيُّ: حَذْفُ الشَّيْءِ إِسْقَاطُهُ مِنْهُ حَذَفْتُ مِنْ شَعْرِيْ وَمِنْ ذَنَبِ الدَّابَةِ أَيْ أَخَذْتُ. وَفِيْ الَحدِيْثِ: حَذْفُ السَّلَامِ فِيْ الصَّلَاةِ سُنَّةٌ»[5].

وأمّا في عُرفِ الاصطِلاح النحوي، فلم يقِف عليه نحاتنا الأوائِل من أمثال الخليل وسيبويه بِتَعريفٍ صريحٍ، وجملَة ما تذاكَروه منه أنّه خِلافُ "الذِّكْرِ". وأمّا عند متأخّريهم فما ذَكرَهُ الرمّاني (296–386هـ)

---

(1) الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص48.

(2) المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، 635/1.

(3) كتاب سيبويه، 24/1.

(4) ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، 351/2.

(5) لسان العرب، مج2، 810/10–811.

في حَدِّهِ من أنّه «إسقَاط كَلمةٍ لِلاجتِزاءِ عنها بدلالَة غيرِها من الحَالِ أو فَحوَى الكَلامِ»[1]. وبنحوِه ما جاء في برهان الزركشي من كونِه «إسقَاط جُزءٍ من الكَلامِ أو كلِّه لِدَلِيلٍ»[2] أو قَرِينةٍ دَالّةٍ عليه.

هذا وقد تَقَسَّمَ جمهور النحاة هذا "الدّليل" قسمين اثنين: أوّلهمَا القرائِن اللّفظيَة أو المقالية، وثانيهما "القرائِن الحالية أو المقامية". وهو ما أثبَته ابن هشام في المغني حين ذَكَرَ أنّ للحَذف شروطًا ثمانيةً «أَحَدُهَا: وُجُودُ "دَلِيلٍ حَالِيٍ" ... أو مقالِيٍ»[3] مِثَالِيٍ كما يَرتَضِيهِ الزركشي له المقالي مُسَمًّى، و«المثاليَة قد تَحصُل من إعرابِ اللَّفظِ»[4].

وبَعِيدًا عن هذا الدّليلِ السياقي المقالي أو اللّفظِي الذي ليس من غَايَاتِ هذا البحث تحقُّقه، وصَيرُورةً بنا أَخَصَّ إلى هذا الدّليل السياقِي الحالي، الذي كثيرًا ما توارَد نحاتنا الأوائِل إردَافَه قَرِينَ لَفظِ "المشَاهدَة" انطِلاقًا من أنّ «التَعبِيرَ بِالحَالِ المُشَاهَدَةِ مُصطَلَحٌ صَرِيحٌ من مُصطَلَحِهِم»[5]، فإنّنا واجِدون لهذا الدليل الحالي بخَاصّةٍ أهميّةً نحويةً ودلاليةً بالغةً، وجمالًا بلاغيًا بَيّنًا في الدلالة على مَحذوفِ جزءٍ من الكَلامِ سَاقِطهِ.

وهذا ناهيك عن أَمنِهِ الآن ذَاتِهِ مَنْعَ وقوعِ اللَّبس في الكَلام، على ما يَستَتبِعُ هذا الأمنَ من آخرَ يُجنِّبُ المتكلِّم خطَر الوقوعِ في مهَاوي مخَالفة صرِيح قواعِد الصّناعة النحوية وغيرها، فإليها وإلى مثلِها أشار ابن الشّجري في أماليه، حين بَيَّنَ أنّ الحَذفَ من «أفصَح كَلامِ العَربِ، لأنّ المَحذوفَ كَالمَنطوقِ به، من حيث كان الكَلامُ مُقتَضيًا له، لا يَكمُلُ مَعنَاهُ إلّا به »[6].

وبمثله قال الإمام الجرجاني في دلائِله من أنّه «بَابٌ دَقِيقُ المَسلَكِ لَطِيفُ المَأخَذِ، عَجِيبُ الأَمرِ شَبِيهٌ بِالسِّحرِ، فَإِنَّكَ تَرَى به تَركَ الذِّكرِ أَفصَحَ من الذِّكرِ، والصَّمتَ عن الإِفَادَةِ أَزيَدَ لِلإِفَادَةِ، وتَجِدُكَ أَنطَقَ ما تكون إذا لم تَنطِق، وأَتَمَّ ما تكون بَيَانًا إذا لم تُبِنْ»[7].

---

(1) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، ص76.

(2) البرهان في علوم القرآن، 173/3.

(3) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 317/6.

(4) ينظر البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، 111/3.

(5) الصورة والصيرورة، ص135.

(6) أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحَسَني العلوي، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992، 123/2.

(7) دلائل الإعجاز، ص146.

واعتبارًا بِمَبلَغِ هذه الأهميَّة ما غَدَا عجبًا أن نرى ابن جني يختطُّه ويمتَازه بَابًا من أبواب شجاعة العربية، فقال في بابها: «اعلَم أنّ مُعظَمَ ذلك إنّما هو الحَذفُ، والزِّيَادَةُ والتَّقدِيمُ، والتَّأخِيرُ، والحَملُ على المَعنَى، والتَّحرِيفُ ... وقد حَذَفَت العَربُ الجُملَةَ، والمُفرَدَ، والحَرفَ، والحَرَكَةَ. وليس شَيءٌ من ذلك إلّا عن دَلِيلٍ عليه»[1] من قرائِن مقاليةٍ أو حاليةٍ تحفَظ لِلكَلامِ نظمًا ودلالةً صحَّته ووُضُوحَهُ على الرّغم ممّا قد يَلحَقهُ من حذفٍ، ذلك أنّ "الحَذفَ" أوّلًا وآخِرًا إنّما يكون «جَيِّدًا إذا لم يكن اللَّفظُ قَاصِرًا عن أدَاء المَعنَى ... أمّا إذا كان قَاصِرًا عن أداءِ المعنَى فهو رَدِيءٌ»[2].

ومَوقُوفًا عند القرائِن الحالية، وجَدنا المتكلّم كثيرَ الحَذفِ لأحَد أو بعض أقسَام هذا الكَلِمِ من جملةٍ، ومفردٍ، وحرفٍ، وحركةٍ «لِيحقِّق غَرَضًا مُعَيَّنًا في نفسِه يؤدِّي إلى مطابقَة الكَلامِ مقتَضى الحال، لكن نجَاح عمليَة التواصل يقتَضي من المخاطَب معرِفة المَحذوفِ، لِيَتَسَنَّى له فهم الرسَالة اللّغويَة. ومن هنا يعتَمد المتلقي على قرائِن السياق اللّغوي والحالي في تقدِير المَحذوفِ، ومَلءِ الفراغ في العبَارة، ممّا يكسِب النّص الحركَة والتّفاعُل، ويُقحِم المتلقِي في خِضَمّ عمليَة إنشَاء الخطابِ وتَحلِيلِهِ»[3].

ثمّ إنّ نحاتنا نظروا مَلِيًّا في هذا "الحَذف"، فَرَأَوا أنّ له أسبابًا مُتعَدِّدةً قد تَطَّرِدُ في موضعٍ وتعوزه في آخر. علمًا أنّهم لا يفصِلون في توجِيهاتِهم النحوية تَعليلًا لِمحذُوفِ هذا الكَلِمِ بين قرينةٍ لفظيّةٍ مقاليةٍ وأخرى حاليةٍ، ومن أَهَمّ هذه الأسبَاب التي لها بِبُعدِ الحال السياقية مُتَعلِّقٌ نذكُر:

1- الحَذف لكَثرَة الاستِعمال: وهو الأكثَر شُيُوعًا عند النحاة، استِغناءً منهم بِمُشَاهَدِ الحال الكلامية متكلِّمًا ومُخَاطَبًا، جاء في الكتاب: «وما حُذِفَ في الكَلامِ لِكَثرةِ استِعمَالِهِم كَثِيرٌ »[4].

2- الحَذف لِلتَّفخِيمِ والإعظَام: وهذا حَذفٌ لقَصد المُتكلِّم من التَّخفِيفِ والتّعظِيم فيه معتبرٌ.

3- الحَذف للشُّهرَة: لأنّ حذفَه من مشهورِ العَادَةِ في الاستِعمال نحويًا واجتِماعيًا، حتّى «يكون ذِكرُهُ وعَدَمُهُ سواءٌ، قال الزمخشري: وهو نَوعٌ من دلالة الحَال التي لِسَانُهَا أَنطَقُ من لِسَانِ المَقَالِ»[5].

---

[1] الخصائص، 360/2.

[2] الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفي عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1992، ص27.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص87.

[4] الكتاب ، 130/2.

[5] البرهان في علوم القرآن، 108/3.

وهي الأسبَاب الحالية التي تنبَّه إليها مُبكِّرًا سيبويه في تَحلِيلاتِه وتَعلِيلاتِه لهذه الظَاهرة النحوية، وإن لم يُصرّح بها أجمَع تصرِيح المحدثين، ومن يُعمِل النظر في كتابه فَسَيَجِدُهُ «يَنُصُّ في مواضِع كثيرةٍ على ضرورَة الحذف لأسبَاب مقاميةٍ، كَعِلمِ المخاطَب والتَّخفِيفِ والإيجَازِ والسَّعَةِ وكَثرةِ الاستِعمالِ، ويُبَيّنُ أنّ العرَب قد جرَت عادتُها على الحذف، وحَبَّذَتهُ في غير موضعٍ»[1]. ومُتعلِّقًا بهذه الأسباب ومن تمامِها، ما تصَاير إليه جَمعُهُم أخرى من تَعدِيدٍ لِمُتعَدِّدِ غايَاته، ومن جملتها:

1- الحذف للإيجَاز والتّخفِيف لطُول الكَلامِ: وهذا طَلَبًا من المتكلِّم لِلإيجَاز والتَّخفِيفِ، فأكثَر «أنواعِ الحذفِ في التّراكِيب تنتُج عن رغبَة المتكلِّم في الإيجَاز والاختِصار»[2]، وبُعدًا ومجَانبةً للثِّقل الذي قد يَعتَرِي بعض التّراكِيب إذا طَالَتْ، ما يمنَح التَّراكِيبَ حال اللّجوء إليه شَيئًا من القوَّة. وفي المُشَاهَدَةِ الآنيَة لِلحَالِ الكَلاميَة ما يُغنِي المتكلّم عن مُستَفِيضِ الإخبَار والتَّوصِيفِ، جاء في برهان الزركشي: «ومنها التَّخفِيفُ لِكَثرةِ دَوَرَانِهِ في كَلامِهِم»[3].

كما أشار ابن يعيش في شرح المفصّل إلى أنّ «اللَّفظَ إذا كَثُرَ في أَلسِنَتِهِم واستِعمَالِهِم، آثَرُوا تَخفِيفَهُ، وعلى حسَب تَفَاوتِ الكَثرَةِ يَتَفَاوَتُ التَّخفِيفُ، ولمَّا كان القَسَمُ مِمَّا يَكثُرُ استِعمَالهُ، ويَتَكرَّر دَوْرُهُ، بَالَغوا في تَخفِيفِهِ من غيرِ جِهةٍ وَاحِدةٍ»[4]. وقد رأى ابن جنّي أنّ هذا المَيْلَ نحو التَّخفِيف أمرٌ واقعٌ في العربية، لأنّ العرب «قد يَحذِفُونَ بَعضَ الكَلِمِ استِخفَافًا»[5].

2- الإشعَار باللَّهفَة وأنّ الزَّمَنَ يَتقَاصَر عن ذِكرِ المَحذوفِ : ومَرَدُّ ذلك أنّ الاشتِغال بِذِكرِ المَحذوفِ كثيرًا ما «يُفِضي إلى تَفوِيتِ المُهِمّ، وهذه هي فَائِدَةُ باب التَّحذِيرِ نحو: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَالطَرِيقُ، الطَرِيْقَ، اللهَ اللهَ. وباب الإغراءِ هو لُزُومُ أمرٍ يُحمَدُ بِهِ ...»[6].

3- صيَانة المحذوفِ عن الذِّكرِ في مقامٍ مُعيَّنٍ تَشرِيفًا له: وذلك أنّ الموقِف الكلامِي يفرِض على «المتكلّمِ ألّا يذكُر ما له جَلالٌ في نفسِه صَونًا له وتَشرِيفًا»[7] ...، وإلى غير هذا من سائِر الأغراضِ النحوية

---

(1) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص88.

(2) ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، د/ط، 1998، ص100.

(3) البرهان في علوم القرآن، 106/3.

(4) شرح المفصّل للزمخشري، ابن يعيش، 248/5-249.

(5) الخصائص، 80/1.

(6) البرهان في علوم القرآن، 1/ 105

(7) ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص106.

البلاغِية الأخر التي يَتهَادَاهَا المتكلِّم من نهجِه دربَ الحَذف هذا، نحوًا من أغرَاض: الاتِّسَاعِ، وتَحقِيرِ شأن المَحذوفِ، وقَصدِ الإبهَام، والبيان بعد الإبهَام ... ممّن لها بالحَال السياقية موصُول التَعلُّقِ، ولها فيها جَلِيُّ الأثَر.

2. في التقديم والتأخير:

و"التّأخِير" في النحو أصلٌ و"التّقديم" فرعٌ حَادِثٌ عنه. وهو بترتِيب عناصِر الجملة حُسنًا وقُبحًا مُتَعلِّقٌ. و"التّقدِيم" في اللّغَة من قولنا: «قَدُمَ يَقْدُمُ. وَقَدَمَ فُلانٌ قَومَهُ، أي يَكُونَ أَمَامَهُمْ. والقُدْمَةُ والقَدَمُ: السَّابِقَةُ في الأَمرِ. والقُدُمُ: المُضِيُّ أَمَامَ»[1]. وعند ابن منظور في اللّسان: «والقَدَمُ والقُدْمَةُ : السَّابِقَةُ فِيْ الأَمْرِ. وَقُدَّامُ: نَقِيضُ وَرَاءَ. وَقَيْدُومُ كُلِّ شَيْءٍ وَقَيْدَامُهُ: أَوَّلُهُ. القَدَمُ وَالسَّابِقَةُ مَا تَقَدَّمُوا فِيْهِ غَيْرُهُمْ ... وَقُدَّامُ: نَقِيضُ وَرَاءَ»[2]. فيما "التّأخِير" معجمًا أيضًا: «ضِدُّ التَّقْدِيمِ، ومُؤَخَّرُ كُلِّ شَيءٍ خِلَافُ مَقَدَّمِهِ. وَالتَّأَخُّرُ ضِدُّ التَّقَدُّمِ، وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنهُ تَأَخُّرًا وَتَأَخُّرَةً وَاحِدَةً»[3].

وبالصَّيرورَة إلى مجَال الاصطِلاح النحوي، فقد ذكر النحاة أنّ "التّقدِيم" «خِلافُ التّأخيرِ، وهو أصلُ بعض العوامِل والمعمُولاتِ، ويكون طَارئًا في بعضِها الآخَر»[4]. وتذاكَره آخرون فقَالوا أنّه «في النحو على وَجهَينِ: تَقدِيمٌ على نيَّة التأخِير، كتقدِيم الخبَر على المبتَدأ، وتقديمٌ على نيَّة نقل الشَّيء من حُكمٍ إلى حُكمٍ، كأن تَجعَل أحدَهمَا مبتَدأ مُسنَدًا إليه، والثاني خبرًا مُسنَدًا نحو: «زَيدٌ المُنطَلِقُ» و«المُنطَلِقُ زَيدٌ»، فَالمتَقدِّم منهما هو المُسنَدُ إليه»[5].

هذا عن مفهوم "التَّقديمِ"، وأمّا "التّأخِير" فإنّه في عُرفِ الاستِعمال النحوي: «حَالةٌ من التّغيِير تطرَأ على جزءٍ من أجزاءِ الجملة، وتوجِب وَضعَهُ في مَوضِعٍ لم يكن له في الأصل، وذلك كالمبتَدأ في الجملة ... وقد يكون التّأخِير واقعًا للكلمَة ابتِداءً وبدون طَارئٍ –وهذا هو الأصل– وذلك كَتأخِيرِ الخبَر عن

---

[1] كتاب العين، 366/3.

[2] لسان العرب، مج. 5، 3552/39.

[3] المرجع نفسه، مج. 1، 38/2.

[4] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللّبدي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1985، ص183.

[5] موسوعة علوم اللّغة العربية، 627/4.

المبتدأ، والفعلِ عن المفعول عنهما، والحال عن فعلِه وصاحِبه، والتّمييز عن مُمَيَّزِهِ وهكذا»[1]. كما عُرِّفَ أيضًا بأنّه «حَالةٌ من التَغَيُّرِ تطرَأ على جزءٍ من أجزاءِ الجملَة، فَتُؤَخِّرُهُ عن مَوضِعهِ الأصلِي»[2].

و"التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ" أسلوبٌ من أساليبِ العربيَة، وسِرٌّ «من أَسرارِ التَّعبِيرِ، يُكسِبُ الكَلام تأثيرًا وجمالًا، لأنّه سَبِيلٌ إلى نَقلِ المعانِي في ألفاظِها إلى المُخاطَبِينَ، كما هي مُرتَّبةٌ في ذِهنِ المتكلِّمِ حَسَبَ أهمِّيتهَا عنده، فيكون الأسلوب صُورةً صَادقةً لإحسَاسِ المتكلِّم، وصِدقِ مَشاعِرِهِ»[3] وتبيانِ منتَهى مرامِي مَقاصِدِهِ الكَلاميَة.

وقد تَقَدَّمَ أهل البلاغة بيان عظِيم وجليلَ فَوائِدِهِ وجمِيل محاسِنه، فذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أنّه «بَابٌ كَثِيرُ الفَوَائِدِ، جَمُّ المَحَاسِنِ، وَاسِعُ التَّصَرُّفِ، بَعِيدُ الغَايَةِ، ولا يَزَالُ يَفْتَرُّ لَكَ عن بَدِيعَةٍ، ويُفْضِي بِكَ إلى لَطِيفَةٍ، ولا تَزَالُ تَرَى شِعْرًا يَرُوقُكَ مَسمَعُهُ، ويَلطُفُ لَدَيكَ مَوقِعُهُ، ثمّ تَنظُرَ فَتَجِدُ سَبَبَ أَنْ رَاقَكَ ولَطُفَ عِندَكَ، أن قُدِّمَ فيه شَيءٌ، وحُوِّلَ اللَّفظُ عن مَكَانٍ إلى مَكَانٍ»[4].

وبنحوه ما قاله الزركشي أيضًا من كونه «أَحَدَ أساليبِ البَلَاغَةِ، فإنَّهم أَتَوا به دَلَالَةً على تَمَكُّنِهِم في الفَصَاحَةِ ومَلَكَتِهِمْ في الكَلامِ وانقِيَادِهِ لهم، وله في القُلُوبِ أَحسَنُ وَقعٍ وأَعذَبُ مَذَاقٍ»[5]. ونحوًا بِمتَقَدِّمِهِ من "الحَذفِ"، فقد اعتدّ ابن جني أُخرَى هذا الأسلوب ضربًا من شجاعَة العربية[6].

ويرى كثيرٌ من الدّارسين المحقّقين أنّ فضل الإشَارة والعنايَة البَدءَ بهذا الأسلوب وطَرقِ بلاغيٍ أسرارِهِ نحويةُ الأصلِ والنَّشأَةِ، وإلى سيبويه تعُود أوَّلياتُها، فكثيرًا ما نراه «في صَدرِ كتابِه يُحدِّثنَا عن التّقدِيم والتّأخِير بكلامٍ يُعتَبَرُ هو العمدَة، وصاحِب الرّيادةِ فيه، وربَّما كان أوّلَ من طَرَقَ سِرَّ هذا اللّونِ البلاغي من العلمَاء، فنحن نلحَظ أنّ العلمَاء قبلَه كانوا يعرِفون التَّقديمَ والتَّأخيرَ، لكنّهم لم يَقِفُوا على أَسرَارِهِ البلاغيةِ»[7].

---

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مرجع سابق، ص9.

(2) المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، ص213.

(3) صفاء الكلمة: من أسرار التعبير في القرآن، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، د/ط، 1983، ص194.

(4) دلائل الإعجاز، ص106.

(5) البرهان في علوم القرآن، 303/3.

(6) ينظر الخصائص، 360/1.

(7) أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81.

ولأنّ هذا الأسلوب بدرس "الرّتبَة" النحوية غير المَحفوظةِ مُتعَلّقٌ، إذ هو عُدُولٌ عن أصلِها المحفوظ. فإنّ جَمعَ الدّارسِين من النحاة وغيرهم على وِفَاقٍ جامعٍ بأنّ للعربية سَمتًا من "المُرُونَةِ" اللّغويَة تُتِيحُ للمتكلِّم إلى حَدٍّ بَعِيدٍ –تماشيًا ومُتاحاتِ قواعِد الصنَّاعة النحوية ودون خروجٍ أو مُنافَاةٍ لِمُحكَمِها المتعلِّق أصَالةً بالرُّتبِ المحفوظة– إمكَانَ التَّصَرُّفِ بحريةٍ في نظام تراتبيَة عناصِر التّركِيب النحوي تَقدِيمًا وتَأخِيرًا وِفاقًا وضَروراتِ مناسَبة الحال الكلامية التي قد تَستدعِيه حَسَنًا تَقدِيمَ مُؤخَّرٍ، وتَأخِيرَ مُتقدِّمٍ، ذلك أنّ من حسنَى «مزايَا العربيةِ أنّ الجملَة فيها لا تخضَع لنِظامٍ صَارمٍ في ترتِيب عناصِرها، وإنّما يملِك المتَكلّمون بها حريةً وَافِرةً في صَوغِ الجملةِ، وتَقديمِ أو تَأخيرِ ما يَشَاؤونَ من عناصِرها استِجابةً لِدَوافعَ نَفسِيّةٍ معيَّنةٍ، أو مُجَاراةً لِظروفِ القولِ أو مُلابَسَاتِه»[1].

وللحركَة الإعرابيَة –انطِلاقًا من كونِها دوالًّا على مَعَانٍ– من هذه المرونَة والحرِية نَصِيبٌ آخَر مَوفُورٌ، وبخَاصّةٍ أن تقدَّمنا العِلمُ بأنّ العَامِلَ الحقيقِي المُوجِدَ لِعَلَامَاتِ «الرَّفعِ والنَّصبِ والجَرّ والجَزمِ إنّما هو لِلمُتَكَلِّمِ نَفسِهِ، لا لِشَيءٍ غَيرِهِ»[2]. ما يعني أنّ للمتكلِّم أخرى إمكَانيَة وحريَة التَّلاعبِ والتَّصرُّفِ في توجيهِ هذه الحركاتِ «وفقًا للمتغيِّرات الخارجِية وأثرِها في اختِيار وَجهٍ نحويٍ جائزٍ وتقدِيمه على وَجهٍ آخرَ في تَركِيبٍ وَاحِدٍ نَظرًا لأهميَّته»[3] الدلالية في تحقِيق مقصِدية الكَلامِ التي يتهَادى المتكلِّم إصابتَها في السَّامع.

وهكذا فإنّ هذه الحركَات الإعرابيَة التي «امتَازتْ بها اللّغَة العربيَة قد أعطَت لِلمتَكلِّمِ حريَة صِيَاغةِ الجملةِ وتَشكِيلَ عناصِرها التَّشكِيلَ الذي يجعَل الجملةَ أَدَقَّ إعرابًا عن نفسِه، وأكثَر استِجابةً لِتَصوِيرِ ما هو موضِع اهتمَامه من عناصِر التّركِيبِ ... إنّ خِصِّيصَةَ الإعراب في العربية أتاحَت للمتكلِّمين أن يقدِّموا ما يَشَاؤونَ من عناصِر الجملة لأغرَاض تقتَضيها مُلابَساتُ القولِ، دون أن يُسَبِّبَ ذلك غُمُوضًا في التَعبِيرِ، أو خَفَاءً لِلوظِيفةِ اللّغويةِ التي تؤدِّيها الكلمَات»[4].

ما يَعنِي ويؤكِّد أخرى أنّ نحاتنا قد تَخطَّوا وتجَاوزوا مُبَكّرًا في ثَنَايَا درسِهم لهذا الأسلوب النحوي، شَكلِيَ أُطُرِهِ النحوية الضَّيِّقَةِ من المعَاني الأُوَلِ التي تفِيدها هذه الحَركَات إلى «ما وراء ذلك وهو المعنَى الذي يَقصِدُهُ المتكلِّم وغايَته الأساسية ... فسيبويه قد جعَل سياق الحال ومُلابَسَاتِهِ الأَسَاسَ في تفسِير

---

[1] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مج. 10، ع. 3–4، 1981، ص121.

[2] الخصائص، 1/109–110.

[3] الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص121.

[4] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص121. بتصرّف.

هذه الظاهرة، إذ أنّه سَبرَ أغوارَ نفوسِ المتكلّمين فَنَفَذَ إلى مقاصِدهم وغاياتِهم في الكلام، وقد اتَّخذ ذلك قاعدةً عامّةً لِتَفسِير كثيرٍ من مواضِع التّقدِيم والتّأخِير، فكانت هذه الظّاهرة مَجَالًا خِصبًا عند سيبويه لسياق الحال وعنَاصرِه»[1]. وقاعِدته الذّهبيَة في مقَام هذا الكَلام خيرُ مِثَالٍ وبُرهَانٍ: «كَأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الذِّيْ بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ»[2]، والأمثلة والشّواهد النحوية الدَّالَةُ عليها كثيرةٌ.

ثمّ إنّ من ينظر ضوابِط وقواعِد التّقدِيم والتّأخِير نحويًا، فَسَيَتَأَكَّدُهُ أنّ مُعتَبَرَهُ الآنِف من التّقدِيم للعنايَة والاهتِمام ما هو بِالمطَّرد مُطلَقَ الإحسَانِ في كلِّ آنٍ، وفي كلّ مَوضِعٍ كيفَما جاء واعتَبر، بل الأصل والحقيقة أنّه مَحكُومٌ بجملَة ضوابِط وقواعِد نحويةٍ ودلاليةٍ تداوليةٍ مُعيَّنةٍ «يَحكُمهَا السيَاق والمجتمَع، ويَحتَكمَانِ إلى دلالة المُقدَّمِ أو المُؤخَّرِ من خلال الكَلامِ، كما يؤخَذ بنظرِ الاعتِبار إحسَاس ابن اللّغة وثقَافته وفَهمِهِ لِلمُقَدَّمِ والمُؤَخَّرِ»[3]، ما يُمَكِّنُهُ امتِيازَ حسن مَواضِعهِ عن قَبِيحِهَا.

وهذا ما يؤكِّد أخرى مَبلَغَ أهميَّة دلالة هذه الحال السياقية في درس هذه الظّاهرة النحوية، وبِخَاصَّةٍ في مُتَعلّقِهَا من العنايَة والاهتِمام، وأنّها مُعتَدَّةٌ مُعتَمِدَةٌ وإلى حَدٍّ بعيدٍ في امتِيازِهِ حسنًا عن قبيحٍ على مَدَى «مَعرِفةِ السَّامِعِ أو القَارِئِ بدلالة الجُملِ والتَّركِيبِ، أي معرفَة مُلابسَاتها الخَارجِيةِ وتَأثِيراتِهَا على علاقاتِها النحويةِ وما يَتطَلّبُهُ السياق من تَقدِيمٍ وتَأخِيرٍ»[4]. ولهذا الأسلوب من التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ غَايَاتٌ وجَمَاليَاتٌ أخرى نحويةٌ وبلاغيةٌ مُتَعدِّدةٌ يُؤدِّيهَا ويُفِيدُهَا.

3. في التّعريف والتّنكير:

"النَّكِرَةُ" في اللّغةِ أصلٌ، فيما "المعرفَة" عنها فرعٌ حَادِثٌ، احتَكَمَ أهل اللّغة في قولهم هذا إلى أنّ "النَكرَةَ" ما هي بِالمُحتَاجَة إلى قَرينةٍ دَالَّةٍ على المعنَى الذي وُضِعَتْ له، على خِلافِ وعَكسِ "المَعرِفةِ" التي تَحتَاجُهَا.

و"المَعرفَة" في أصل اللّغة مَصدَرٌ من قولِهم: «عَرَفَهُ يَعْرِفُهُ عِرْفَةً وعِرْفَانًا وعِرِفَّانًا ومعرفةً واعترفه. والعِرْفَانُ: العِلْمُ. ورَجُلٌ عَرُوفٌ وعَرُوفَةٌ: عَارِفٌ يَعْرِفُ الأُمُورَ، ولا يُنْكِرُ أَحَدًا رَآهُ مَرَّةً. والتَّعرِيفُ الإعلاَمُ.

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص90-91.

[2] الكتاب، 34/1.

[3] الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص122.

[4] المرجع نفسه، ص121.

وقد تَعَارَفَ القَومُ، أَيْ عَرَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»[1]. فيما "النَكرَةُ" مُشتَقَّةٌ من قولهم نَكِرَ فُلَانٌ يَنْكَرُ نَكْرًا، ونُكْرًا: «والنَّكِرَةُ إِنْكَارُكَ الشَّيْءَ، وهو نَقِيضُ المَعْرِفَةُ. والنَّكِرَةُ: خِلاَفُ المَعرِفَةِ. ونَكِرَ الأَمْرَ نَكِيرًا وأَنْكَرَهُ إِنْكَارًا ونُكْرًا: جَهِلَهُ»[2].

وأمّا في مجال الاصطِلاح النحوي، فلم يتواضَع جمهورُ نحاتنا على مَفهُومَيهِمَا –جِهتَي الشَّكل والدلالة آنًا معًا– بِحَدٍّ أَوحَدَ واضحٍ، حتّى لقد «أَقَرَّ بعض نحاة العربية بتشعُّب هذه الظاهِرة وتداخلِها، وصعوبَة تحدِيد مجالِها، حتّى إنّهم لم يستَطيعوا أن يَضَعُوا لِهَذَينِ المَفهُومَينِ "المعرِفة" و"النكِرة" حَدَّيْنِ سَالِمَيْنِ من الاستِدراك عليهما»[3].

وقد تقدَّم السيوطي بإثبَات حقِيق هذا الحكم والنظر، حين ذكَر أنّه «لَمَّا كان كَثِيرٌ من الأَحكَامِ الآتِيةِ تُبنَى على التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وكَانَا كَثِيرِي الدَّورِ في أَبوَابِ العَربِيةِ صَدَّرَ النحاة كتبَ النحوَ بِذِكرِهِمَا بعد الإعرَابِ والبِنَاءِ. وقد أكثرَ النَّاسُ في حُدُودِهِمَا، وليس منها حَدٌّ سَالِمٌ. قال ابن مالك: من تَعَرَّضَ لِحَدِّهِمَا عَجَزَ عن الوُصُولِ إليه دون استِدرَاكٍ عليه»[4]. وهذا على الرّغم من أنّ «مفهوم التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ يُعَدُّ وَاحِدًا من المبَاحثِ النحويةِ التي عُنِيَ بها النحويون، وكانت له أهمِيّةٌ في تفسِير كثيرٍ من الأَحكامِ النحويةِ»[5].

ومن بَيِّنِهِ وآكدِهِ مثلًا، أنّ سيبويه لم يُعرِّف "المعرِفة" بِحَدٍّ واضحٍ صَريحٍ، بل اكتَفى منها بِتعدِيدِ أنواعِها حسبُ مع حَدِّهِ لكلّ نوعٍ منها دونَها هي أصالةً. وأمّا ابن جني فذكَر أنّها: «مَا خَصَّ الوَاحِدَ من جِنسِهِ»[6]، وهي عند الزمخشري كلّ «ما دَلَّ على شيءٍ بِعَينِهِ»[7].

ويزيد ابن يعيش حَدَّ الزمخشري هذا تفصيلًا وتوضيحًا يدنيه كثيرًا سياقَ حالٍ إلى الاصطِلاح البلاغي والنحوي التداولي الحديث، فَيُبَيِّنُ أنّ: «المُرَادَ بِالمَعرِفَةِ ما خَصَّ وَاحِدًا من الجِنسِ، لا يَتَنَاوَلُ غَيرَهُ، وذلك مُتَعَلِّقٌ بِمَعرِفَةِ المُخَاطَبِ دون المُتَكَلِّمِ، إذ قد يَذكُرُ المُتَكلِّمُ ما هو مَعرُوفٌ له، ولا يَعرِفُهُ المُخاطَبُ، فيكون

---

(1) لسان العرب، مج. 4، 2897/34–2898.

(2) المرجع نفسه، مج. 6، 4539/50.

(3) التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة، دار التوني للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 1997، ص16.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 188/1.

(5) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص117. وينظر سياق الحال في كتاب سيبويه، ص91.

(6) اللّمع في العربية، ص75.

(7) المفصل في علم العربية، ص186.

مَنكُورًا، كقول القائلِ لمن يُخَاطِبُهُ: «في دَارِي رَجُلٌ»، و«لِي بُستَانٌ»، وهو يَعرِفُ الرَّجُلَ والبُستَانَ، وقد لا يَعرِفُهُ المُتكَلِّمُ أَيضًا، نحو قولك: «أنا في طَلَبِ غُلَامٍ أَشتَرِيهِ، ودَارٍ أَكتَرِيهَا»، ولا يكون قَصدُهُ إلى شَيءٍ بِعَينِهِ»[1].

وكما "المَعرِفَةِ"، لم يجتمِع نحاتنا الأوائل ولم يتواضَعوا على "النَّكرَةِ" بِحَدٍّ أَوحَدَ جامعٍ، حتّى لقد تعذَّر وتَعَسَّرَ على بعضهم إفرادُها بِحَدٍّ بَيّنٍ جامعٍ، قال السيوطي في همع الهوامع: «قال ابن مالك: حَدُّ النَّكِرَةِ عَسِرٌ، فهي ما عَدَا المعرفةِ»[2]. وبمثلِه مُتقدِّمًا قبل قول الخليل في لغوي معناها: «النَّكِرَةُ نَقِيضُ المَعرِفَةِ»[3]. وأمّا ابن السرّاج فيرى أنّها: «كُلُّ اسمٍ عَمَّ اثنَينِ، فَمَا زَادَ فهو نَكِرةٌ. وإنّما سُمِّيَ نَكِرَةً من أَجلِ أنّك لا تَعرِفُ به وَاحِدًا بِعَينِهِ إذا ذُكِرَ»[4]

في حين يجعلها الزمخشري أخرى قرين مبدَأ الشّيوع دلاليًا، فيرَى أنّ «النَكرَةَ ما شَاعَ في أُمَّتِهِ كقولك: جَاءَنِي رَجُلٌ، ورَكِبتُ فَرَسًا»[5]. وزادها ابن يعيش توضيحًا فَبَيَّنَ أنّها: «كُلُّ اسمٍ يَتَنَاوَلُ مُسَمَّيَيْنِ فَصَاعِدًا على سَبِيلِ البَدَلِ، فهو نَكِرَةٌ، وذلك نحو: "رَجُلٌ"، و"فَرَسٌ". ألا تَرَى أنّ "رَجُلًا" يَصلُحُ لِكُلِّ ذَكَرٍ من بَنِي آدَمَ. وعَلَامَتُهَا أن تَحسُنَ فيها "رُبَّ" واللَّامُ، نحو "رُبَّ رَجُلٍ والرَّجُلُ"»[6].

ثمّ إنّ نحاتنا قد أعمَلوا عميقَ فِكرِهِم في آلَاتِ وكيفياتِ امتِيازِ المعرِفة عن النَّكرَةِ، وكان من نتائِج إعمَال هذا الفكرِ أن اعتمَدوا «منذ سيبويه على مِعيَارَينِ أَسَاسَينِ في الحكمِ على الكَلمة بِتَنكِيرٍ أو تَعريفٍ تحت كلٍّ منهما فروعٌ، أحدهما: المعيَار الدلالي، والآخر المعيَار الشّكلِي. لكن أحدَهما ليس منفَصلًا عندهم عن الآخَر، بل قد يجمَع بينهما بعض النحاة في عِبارةٍ وَاحِدةٍ»[7]. ومن الفروعِ التي يَشتمِلها البعد الدلالي خاصّةً "علم المخاطَب" الذي «يُعَدُّ الجانِب المُهِمَّ في هذا المِعيَارِ»[8].

وليس يخفَى أنّ "عِلمَ المخاطب" هذا –وقد تَقَدَّمنَا بيَان بعض تَمَثُّلاتهِ قبلُ– بُعدٌ سياقيٌ حَاليٌ أساسٌ، وله جَليلُ الدَّور وبَالغُ الأثَر في إكسَابِ الكلمَة صفَة التّعرِيف والتّنكِير «لأنّهما مَبنِيَانِ على العلاقَة

---

(1) شرح المفصّل للزمخشري، 347/3.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 188/1.

(3) كتاب العين، 355/5.

(4) الأصول في النّحو، 148/1.

(5) المفصل في علم العربية، ص187.

(6) شرح المفصّل للزمخشري، 351/3.

(7) التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، ص17.

(8) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص118.

المُفترضَة بين المتكلِّم والمخاطَب، إذ يعمَد المتكلِّم إلى انتِقاء الوسائِل المعبِّرة عن الفكرَة التي يرِيد إبدَاءَهَا، آخِذًا بعين الاعتِبار ما يكون دَالًّا منها على معرفَة السّامع أو جهلِه ... فالتَّعريف يرتبِط ارتِباطًا وثيقًا بعِلم المخاطَب، فإذا تَحَدَّثَ المتكلِّم بِكَلامٍ مَعلومٍ لديه مَجهولٍ للمخاطَب كان كلامُه نَكرةً، لأنّ الكَلامَ في تَعريفِهِ وتَنكِيرِهِ يعتمِد مَعرفَةَ المخاطَب»[1].

وهو ذات الحَكَمِ الفَصل الذي اعتَمَدَهُ مُبكِّرًا سيبويه في امتيازِ المعرفَة من النَّكرَةِ، فَ"التّعرِيفُ" عنده أيضًا مُرتَبطٌ أساسًا «بعِلم المخاطَب، فهو المعيَار الأساسي في تعرِيف الاسم وتَنكِيرِه»[2]. جاء في نكت الأعلم الشنتمري تبيانًا لحقِيقة هذا الحكم: «اعلَم أنّ التَّعرِيفَ مُعَلَّقٌ بِمَعرِفَةِ المُخَاطَبِ دون المُتَكَلِّمِ، وقد يَذكُرُ المُتَكَلِّمُ ما يَعرِفُهُ هو، ولا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، فيكون مَنكُورًا، كقولكَ للمخاطب: في دَارِي رَجُلٌ، ولِي بُستَانٌ، فَتَعرِفُ الرَّجُلَ بِعَينِهِ والبُستَانَ وهو لا يَعرِفُهُمَا»[3].

وعلى الجملة فإنّ من ينظر ويتحقَّق كتاب سيبويه فَسَيُلْفِهِ «في أغلبِ مَسَائِلِ تَحدِيدِ النَّكرَةِ والمَعرفَةِ وأحكَامهمَا يجعَل سياق الحال وعُنصُرَيهِ أدواتٍ تَعلِيلِيةً يَستَعينُ بها لِتَبيِينِ مسَائل هذه الظَاهرة، كَعَدَمِ جوَاز الابتِداء بِالنَّكرةِ، والتَّمييزِ بين اسمِ "كَانَ" وغير ذلك ...»[4] من سَائِر المَسائِل النحوية التي تَتَعَالَقُ درسَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ هذا، والتي لِبُعدِ الحال السياقية فيها جليلُ الدَّور وجَلِيُّ الأثرِ في امتِيازِ مواضِعها ورُتَبِهَا الدلالية خَاصَّةً.

المبحث الثاني: من دلالات "الحال السياقية" في النحو العربي:

المطلب الأول: الحذف بدلالة سياق الحال:

1. حذف المبتدأ جوازًا:

الأصل في إسنَاديَة تركِيب الجملة العربيَة، قيامُها على رُكنَينِ اثنَينِ مُتلازِمينِ «أحدهما مُسنَدٌ إلى الآخَر مُتَمِّمٌ لِمَعنَاهُ ومُفتَقِرٌ إليه، ولا بُدَّ من وُجُودِهِ، وهَذَانِ الرُّكنَانِ هما المسنَد والمسنَد إليه، وهما عُمدَةٌ في الكلامِ لا يَصِحُّ تَأليفُهُ بدونِهما، فإذا أسنِد إلى الآخَر تَمَّ معنَى الجملة وحسن السُّكُوتِ عليها»[5]. وقد

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، المرجع نفسه، ص118.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص93.

[3] النّكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، د/ط، 1999، 36/2.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص93.

[5] نظرات في الجملة العربية، كريم حسين الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2005، ص29.

فصَّل سيبويه بيانَهما في بابهِما، فذكَر أنّهما «ما لا يُغْنَى وَاحِدٌ منهما عن الآَخَرِ، ولا يَجِدُ المُتَكَلِّمُ منه بُدًّا. فمن ذلك الاسمُ المُبتَدأُ والمَبنِيُّ عليه، وهو قولكَ: عبدُ اللهِ أَخُوكَ: وهَذَا أَخُوكَ. ومثل ذلك: يَذهَبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدَّ لِلفِعلِ من الاسمِ كما لم يكن لِلاسِمِ الأَوَّلِ بُدٌّ من الآَخرِ في الابتداءِ»[1].

وبِتَحقُّقِ سَمتِ هذا الإسنَاد بين المُسنَد والمُسنَد إليه تتَحقّقُ للكَلام فائِدتُه الدلالية التداولية التي يحسُن السُّكُوتُ عليها من تَمَامِ حُسنِ الفهم والإفهَام، «فَالمتكلِّم لا يستطِيع أن يبني أيّ جملةٍ ما لم تُبْنَ على الإسنَاد ... وهذا التَّلازُمُ ما بين هَذَينِ الرُّكنَينِ يكون أساسًا في إتمَام معنَى الكَلام، إذ به تَتِمُّ الفائِدة للمخاطَب، ومن خلالِه يستطِيع المتكلِّم التَّعبِيرَ عن أَفكَارِه، وعلى أساس هذا الإسنادِ كانت هناك جملةٌ اسميةٌ وجملةٌ فعليةٌ»[2]. وكفَى بالناظر نظرًا في ماهيَة "الكَلامِ" نحويًا لِتَتَبَدَّى له جليّةً هذه الحقِيقة الدلالية التداولية، ذلك «أنّ الكَلَامَ إنَّما وُضِعَ لِلفَائِدَةِ، والفَائِدَةُ لا تُجنَى من الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، وإنّما تُجنَى من الجُمَلِ ومَدَارِجِ القَولِ»[3].

ولأنّ أصالة الإسنَاد في الجملَة الاسمِية قائمة بين مُسنَدٍ إليه هو "المبتدأ" ومُسنَدٍ هو "الخبر"، فإنّ نحاتنا مُجمِعونَ مُتَّفقُونَ على جوازِ استِغناءِ «المتكلِّم عن أحدِهما بقرينَة حالٍ أو مقامٍ اعتِمادًا على فَهمِ السَّامِعِ لِمرَادِهِ»[4]. قال ابن يعيش في باب "حذف المبتدأ والخبر": «اعلَم أنّ المُبتَدَأَ والخَبَرَ جُملَةٌ مُفِيدَةٌ تَحصُلُ الفَائِدَةُ بِمَجمُوعِهِمَا، فَالمُبتَدأ مُعتَمَدُ الفَائِدَةِ، والخَبَرُ مَحَلُّ الفَائِدَةِ، فلا بُدَّ منهما، إلّا أنّه قد تُوجَدُ قَرِينَةٌ لَفظِيَّةٌ أو حَالِيَةٌ تُغنِي عن النُّطقِ بِأَحَدِهِمَا، فَيُحذَفُ لِدَلالَتِهَا عليه، لأنّ الأَلفَاظَ إنّما جِيءَ بها لِلدَلالَةِ على المَعنَى، فإذا فُهِمَ المَعنَى بدون اللَّفظِ جَازَ أن لا تَأتِي به، ويكون مُرَادًا حُكمًا وتَقدِيرًا. وقد جَاءَ ذلك مَجِيئًا صَالِحًا، فَحَذَفُوا المُبتَدَأ مَرَّةً، والخَبَرَ أخرَى. فَمِمَّا حُذِفَ فيه المُبتَدَأ قول المُستَهِلّ: "الهِلالُ واللهِ" أي: هذا الهِلَالُ واللهِ، والمُستَهِلُّ طَالِبُ الهِلالِ كما يُقَالُ لِطَالِبِ الفَهمِ: مُستَفهِمٌ، ولِطَالِبِ العِلمِ: مُستَعلِمٌ. ومثلُه إذا شَمَمْتَ رِيحًا طَيِّبَةً قلتَ: "المِسْكُ واللهِ"، أي: هو المِسْكُ واللهِ، أو هذا المِسْكُ»[5].

وجواز الحَذفِ في المبتدأ والخبر في مثل هذه الحال سَيَّانِ، ما تحقَّقت فائِدة الكَلام، وأَمِنَ المتكلِّم لَبْسَ الفَهمِ على السَّامِعِ، واستَدعَتهُ الحَاجَةُ واقتَضَتهُ مُوجِبَاتُ تَمامِ البيان إلى «أن يُنوِّعَ في كَلامِهِ تبعًا لِتَنوُّعِ

---

[1] كتاب سيبويه، 23/1.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص176.

[3] الخصائص، 331/2.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص99.

[5] شرح المفصّل للزمخشري، 239/1.

دَواعِي الكَلامِ ومُقتَضَياتِ الأحوالِ لِفَهمِ المخاطَبِ ومَعرفتِهِ وعِلمِهِ بِمضمُونِ كَلامِهِ، فمن هنا لَزِمَ أن يَحذِفَ من الكَلامِ أو يُضِيفَ أو يُكَرِّرِ تَبَعًا للمقامِ الذي هو فيه. ثمّ إنّ المتكلِّم يُرَاعِي الوضعَ الذي يكون عليه المخاطَب، ويُعنَى بِنفسِيَّتِهِ وطريقَة استقبَاله النّص، ويحَاول أن يبعِد كلّ ما من شأنِه أن يحقِّق سَأمًا أو مَلَلًا عند السّامِع لكي تصِل الفكرة إليه في جَوٍّ هَادِئٍ غير مُعكَّرٍ بأسلوبٍ يَألَفُهُ المخاطَب، فلا يكرِّر في النّص ألفاظًا لا طائِل من إعادتِها، وهذا الكَلام في المقام الذي يشعر المتكلِّم أنّ التّفصِيلَ في الكَلام وإعادَة ذِكرِ ما ذُكِرَ لا فائِدة منه، وهذا له مَقامَاتٌ أخرى قد تَستَدعِي مُنشِئَ الكَلامِ إلى الإطَالة والتّفصِيل والإعادَة لِدوَاعٍ في نفسِه متعلِّقة معظَمها بفهم المخاطَب وطبيعَة فهمِه للنّص اللّغوي الذي يَنقُلُهُ إليه المتكلِّم»[1].

وقد سُقنَا قبل مَقولَ سيبويه الذي يَتعلّلُ فيه إمكَان إنَابةِ الحواسّ من رُؤيَةٍ وسَمعٍ وشَمّ وذَوقٍ ولَمسٍ مَنَابَ المبتَدأ المحذوف في الدلالة على حقِيق مَقصُودِ المعاني، و إكمَال ما قد يَتبَدَّى نَاقِصًا غير مُكتَملٍ منها. جاء في الكتاب في باب "ما يكون المبتدأ فيه مُضمَرًا ويكون المبنِي عليه مظهرًا": «وذلكَ أَنَّكَ رَأَيتَ صُورَةَ شَخصٍ فَصَارَ آيَةً لك على مَعرِفَةِ الشَّخصِ فَقُلتَ: عبدُ اللهِ وربِّي، كَأَنَّكَ قُلتَ: ذَاكَ عبدُ اللهِ، أو هذا عبدُ اللهِ. أو سَمِعتَ صَوتًا فَعَرَفتَ صَاحِبَ الصَّوتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ على مَعرِفَتِهِ فَقُلتَ: زَيدٌ وَرَبِّي، أو مَسَسْتَ جَسَدًا أو شَمَمْتَ رِيحًا فَقُلتَ: زَيدٌ أو المِسْكُ، أو ذُقْتَ طَعَامًا فَقُلتَ: العَسَلُ»[2].

وللدكتور كريم حسين ناصح تعليقٌ حسنٌ على هذا المثل، يقول: «ولا يخفَى ما في هذا النّص من بيانٍ لِاستِخدامِ هذه الحواسّ، فهو يوضِّح أنّ المقصود هو زَيدٌ من خِلالِ مَسحِ يَدِ المتكلِّم أو أَنَامِلِهِ بجَسدِ زَيدٍ، أو وَجهِهِ من غير إعمَالٍ لِحَاسَّةِ الرُّؤيَةِ أو السَّمَاعِ. ويستَطيع المتكلِّم الحكمَ على أنّ الشَّيءَ الذي فَاحَ شَذَاهُ هو "المِسكُ" مُستَفيدًا من حاسَّة الشَّمِ. كما يَستَطِيعُ تَمييزَ العَسَلِ من غيرِه مُستَعِينًا بِلِسَانِهِ لِتَذَوُّقِ طَعمِهِ. فإن أدرَك هذه الأمورَ بِحَوَاسِّهِ لم تعُد به حَاجَةٌ إلى ذِكرِ المبتَدأ، بل يكتَفي بِذِكرِ الخبرِ، لأنّ المخاطَب أَحَاطَ عِلمًا بهذه الأشياءِ مِمَّا أدركَه المتكلِّم بِحَوَاسِّهِ، فَاستَغنَى المخاطَب عن ذِكرِ المبتَدأ لما أَنْبَأَتْهُ به الحالة المَلمُوسَةُ أو المَشمُومَةُ أو المُذاقَةُ»[3].

2. حذف الخبر جوازًا:

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص182-183.

[2] كتاب سيبويه، 130/2.

[3] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص21.

وكما تَسويغِهِم للمتكلِّم حذفَ المبتدأ أن دَلَّتْ عليه قرينةٌ من قرائِن الأحوَال، فكذلك هو تَسويغُهُم بحَذف "خبَره" أنّ دَلَّتْ عليه أخرى إحدَاها. عِلَّتُهُم في هذا أنّ «النمَط التّركِيبي للجملَة قد لا يَخضَعُ إلى قَاعِدةٍ نحويةٍ ثابتةٍ تُملِي على المتكلِّم إخراجَه على هَيأَةٍ مُعيَّنةٍ، وإنّما زمَام الأمرِ في ذلك بِيَدِ المتكلِّم وما تُوفِّرُ القرائِن الحالية له من جَوَازِ الاستِغناءِ عن أحد رُكنَيْ الإسنَاد»[1].

ومن هذا الضَّرب مثلًا ما انتَهوا إليه من جوازِ حذفِه لعِلم المخاطَب به، جاء في مقتضب المبرد: «فأمّا حَذفُ الخَبرِ فَمَعرُوفٌ جَيِّدٌ، ومن ذلك قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد 31]. لم يَأتِ بِخَبَرٍ لِعِلمِ المُخَاطَبِ، ومِثلُ هذا الكَلَامِ كَثِيرٌ، ولا يَجُوزُ الحَذفُ حتّى يكون المَحذُوفُ مَعلُومًا بما يَدُلُّ عليه من مُتَقَدِّمِ خَبَرٍ أو مُشَاهَدَةِ حَالٍ»[2] من إشارةٍ دالّةٍ يَتَبَصَّرُهَا المُخاطَب فَتَنُوبُ مَنَابَ الخبَر المَحذوفِ.

وبنحوه أيضًا ما صاروا إليه من حذف "الخبَر" لِكَثرَةِ الاستِعمال والدّورَان في الكَلامِ، حتّى إنّهم لَيَعتَدُّونَ مُبرِّرِ الكثرَة هذا «جزءًا من عناصِر سياق الحال مَرجِعُهُ إلى المتكلِّم، وهي تُكسِبُ المخاطَب المعرفَة بالمَحذوف وتؤدِّي إلى التَّخفِيفِ بحَذف أحَد عناصِر الجملة لِعِلمِ المخاطَب بالمَحذوف، وذلك لِكثرَة جرَيان الاستِعمال اللّغوِي بذلك التَّركِيبِ، ممّا يجعَل هذه العلَّة جزءًا من عناصِر سياق الحال»[3].

ثمّ إنّهم لَيَرَوْنَ في كَثرَةِ الاستِعمَال هذه ذهابًا «لِلقوَّةِ الانفِعاليَة والتَّأثِيريةِ للكَلماتِ بما كانت عليها في حالة إطلاقِها، وهذا تَأكِيدٌ من النحاة العرب وعلى رأسهم سيبويه أنّ اللّغة اجتِماعيةٌ تخضَع لِقَوانِينِ التَغيُّر، وتتعرَّض دلالاتها لِلبِلَى والاندَثار نتِيجةً لكثرَة استعمَالها في سياقٍ تسقُط فَائِدتُهُ، فلم يَعُدْ ذا تأثِيرٍ وفاعليةٍ»[4].

وقد ذكر نحاتنا أضربًا أخرى من حذف "الخبر" تعلُّلًا بكثرة الاستِعمَال هذه، ومن هذا مثلًا ما ساقوه من مَحذوفِهِ بعد "لولا" من حيث هي حرف امتناعٍ لوجودٍ، يربط بين «جُملَتَينِ إحدَاهُمَا مُبتَدَأ وخَبَرٌ، والأخرَى فِعلٌ وفَاعِلٌ، فَتُعَلِّقَ إحدَاهُمَا بِالأُخرَى، وتَربِطُهَا بها فَيَصِيرَانِ كَالجُملَةِ الوَاحِدَةِ، حتّى لو ذَكَرتَ إحدَى الجُملَتَينِ مُنفَرِدَةً لم تُفِدْ، ولم تكن كَلَامًا. فإذا أَتَيتَ بِـ"لَولَا" وقلتَ: "لَولَا زَيدٌ قَائِمٌ لَخَرَجَ مُحَمَّدٌ"، ارتَبَطَت الجُملَةُ الثَّانِيَةُ بِالجُملَةِ الأُولَى، فَصَارَتَا كَالجُملَةِ الوَاحِدةِ، إلاّ أنّه حُذِفَ خَبَرُ المُبتَدَأ من الجُملَةِ الأُولَى لِكَثرَةِ

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص101.

[2] المقتضب، 122/2.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص104.

[4] الدلالة السياقية عند اللّغويين، ص108.

الاستِعمَالِ حتّى رُفِضَ ظُهُورُهُ، ولم يَجُزْ استِعمَالُهُ»[1]، ما دفع النحاة لِتقدِيرِهِ إتمامًا للمعنَى، وتَحقِيقًا لِفائِدةِ الكَلامِ.

وبمثلِه ما قاله سيبويه في بَابٍ "من الابتِداء يُضمَرُ فيه ما يُبنَى على الابتِداء": «وذلك قَولُكَ: لَولَا عبدُ اللهِ لَكَانَ كَذَا وكَذَا. أَمَّا لَكَانَ كَذَا وكَذَا فحديثٌ مُعَلَّقٌ بحديثِ "لَولَا". وأمّا عبد اللهِ فإنّه من حديث "لَولَا"، وارتَفعَ بِالابتِداءِ كما يرتفِع بِالابتِداءِ بعد أَلِفِ الاستِفهامِ، كقولك: أَزَيدٌ أَخُوكَ، إنّما رَفَعتَهُ على ما رَفَعَ عليه زَيدٌ أَخُوكَ. غير أنّ ذلك استِخبَارٌ وهذا خبرٌ. وكأنّ المبنِيّ عليه الذي في الإضمارِ كان في مكانِ كَذَا وكَذَا، فكأنّه قال: لَولَا عبدُ اللهِ كان بذلك المكانِ، ولولا القتالُ كان في زَمَانِ كَذَا وكَذَا، ولكنّ هذا حُذِفَ حين كَثُرَ استِعمَالهُم إيَّاهُ في الكلامِ كما حُذِفَ الكلامُ من "إمَّالَا"، زَعَمَ الخليل رحمه الله أنّهم أَرَادُوا إن كنتَ لا تَفعَلُ غَيرَهُ فَافعَلْ كَذَا وكَذَا إمَّالَا، ولكنَّهم حَذَفُوهُ لِكَثرَتِهِ في الكلامِ»[2].

3. إضمار المعمول الأوّل في باب التّنازع:

ومن مُتعلِّقاتِ هذا الحَذفِ والإضمَار أيضًا في إسناديَة الجملة الفعلية ما يكون منه في باب التَّنازع، وهذا حين يَعمَدُ المتكلِّم إلى إسنَاد «فِعْلَيْنِ في اسمٍ واحدٍ، وهذان الفِعلَانِ قد يَطلُبَانِ هذا الاسمَ فاعلًا أو مفعولًا، وقد يَطلُبُهُ أحدُهما فَاعِلًا ويَطلُبُهُ الآخَر مفعولًا، أو على العَكسِ من ذلك»[3]. وانطلاقًا من فَيصَلِ قولِهم وقَطعِيّ حُكمِهِم بِتَعذُّرِ واستِحالَة أن يَطلُبَ ويَعمَلَ عَامِلانِ اثنانِ مَعًا الأَنَ ذاته في مَعمولٍ واحدٍ، بأن «يكون الاسم فاعلًا لِلفِعلَينِ معًا، قالوا تَنَازَعَ الفِعلَانِ على هذا الفاعل كلٌّ منهما يَطلُبُهُ»[4].

إلّا أنّهم لم يمنَعوا بِحَالٍ جوازَ إعمالِ أَيّ منهما مُفردًا. قال ابن يعيش في شرح المفصّل: «اعلَم أنّك إذا ذَكَرتَ فِعلَينِ أو نَحوَهمَا من الأَسمَاءِ العَامِلَةِ، وَوَجَّهتَهُمَا إلى مَفعُولٍ وَاحِدٍ، نحو: "ضَرَبَنِي وضَرَبتُ زَيدًا"، فإنّ كُلَّ وَاحِدٍ من الفِعلَيْنِ مُوَجَّهٌ إلى "زَيدٍ" من جهةِ المَعنَى، إذ كان فَاعِلًا لِلأَوَّلِ، ومَفعُولًا لِلثَّانِي، ولم يَجُزْ أن يَعمَلَا جَمِيعًا فيه، لأنّ الاسمَ الوَاحِدَ لا يكون مَرفُوعًا ومَنصُوبًا في حَالٍ وَاحِدَةٍ»[5]. غير أنّ

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 241/1.

[2] كتاب سيبويه، 129/2.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص115.

[4] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2000، 142/2.

[5] شرح المفصّل للزمخشري، 205/1.

الوِفَاقَ بينهم حولَه لم يَمنَعهُم البَتَّةَ تباين النظر حَولَ الأَوْلَى والأَحَقِّ منهما بِعمَلِهِ، «فَذَهَبَ البَصرِيُونَ إلى أنّ الثاني أَوْلَى به لِقُربِهِ منه، وذهَب الكوفيون إلى أنّ الأَوَّلَ أَوْلَى به لِتَقَدُّمِهِ»[1].

وعن جدَل أولويَة القُربِ والبُعدِ هذه، كان الخَلاصُ من رِبقتِهَا في نظر بعضهم بوجوبِ «أن يَعمَلَ فيه أَحدُهُمَا لَفظًا ومَعنًى، ويَعمَلَ الآخَرُ فيه من جِهَةِ المَعنَى لا غير. فتقولَ على مذهبِ سيبويه: "قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ، فَتُثَنِّي الفِعلَ الأَوَّلَ، لأنّ فيه ضَمِيرًا. وتقولَ: "قَامَ وقَعَدَ أَخَوَاكَ" على مذهبِ الكسائي. وتُوَحِّدَ الفِعلَين جَمِيعًا، الأَوَّلَ لأنَّ فاعِلهُ مَحذُوفٌ عِندَهُ. والثاني لأنَّه عَمِلَ في الظَّاهِرِ بَعدَهُ. وتقول على مذهب الفرّاء: "قَامَ وقَعَدَ أَخَوَاكَ"، فَتُوَحِّدِ الفِعْلَيْنِ جَمِيعًا أيضًا، لِخُلُوِّهِمَا من الضَّميرِ، لأنَّهما جَمِيعًا عَمِلَا في هذا الاسمِ الظَّاهِرِ ورَفَعَاهُ»[2].

ولأنّ بعض مفاتيح خَلَاصِ هذا الجدَل بالمعنَى مُتعَلّقٌ، فإنّ مذهب سيبويه في تعليله وتحقِيقه ما يَرَاهُ بِبُعدِ المقَال حسبُ مُنفَرجًا، بل إنّ للحال السياقية من قَصدِيَةِ المتكلّمِ وعِلمِ المخاطَب أيضًا دورًا فاعلًا وأثرًا بَيِّنًا في تعليله، اعتِبارًا بأنّ المتكلّمِ هو –أوّلًا وآخرًا– الفاعلُ الأساسُ في إعمالِ أيٍّ من هَذَينِ العَامِلَيْنِ (الفِعلَيْنِ)، إثباتًا لأحدِهما وإضمَارًا للآخَر وفقًا لما يَرَاهُ هو أَوْلَى بتَحقيقِ مَقاصِدِهِ، وإفادَة مخاطَبِهِ بِالمَعلُومِ الذي يَجهَلُهُ.

وهذا ما يعني أخرى أنّ هذا المتكلّمِ هو الذي يقرِّر «تَبَعًا لِمَا في ذِهنِهِ من فِكرةٍ ينوِي التّعبِير عنها بِمراعاةِ المخاطِب، فلذلك نراه إذا قصَد الحديث عن الفاعِل فإنّه يُعمِلُ الفعلَ الطَّالِبَ للفاعِل نحو: جَاءَ وأَكرَمَنِي زَيدٌ، فإنّ الحدِيث هنا عن الإكرامِ وفَاعلِهِ لا عن المَجِيءِ. وإذا قصَد الحدِيث عن المفعولِ فإنّه يُعمِلُ الفِعلَ الطالِب له نحو: جَاءَ وأَكرَمْتُ زَيدًا، وضَرَبَنِيْ وضَرَبْتُ زَيدًا»[3].

وقد أكّد سيبويه حقيق هذا اللَّحظ والنظر، في معرض حديثِه عن "باب الفَاعِلَيْنِ والمَفعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ منهما يَفْعَلُ بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الذي يَفعَلُ بِهِ" يقول: «وهو قولك: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِيْ زَيدٌ، وضَرَبَنِيْ وضَرَبْتُ زَيدًا، تَحمِلُ الاسمَ على الفِعلِ الذي يَلِيهِ. فَالعَامِلُ في اللَّفظِ أَحَدُ الفِعلَيْنِ، وأمّا في المعنى فقد يُعلَمُ أنّ الأَوَّلَ قد وَقَعَ، إلاّ أنّه لا يُعْمَلُ في اسمٍ وَاحدٍ نَصبٌ ورَفعٌ. وإنّما كان الذي يَلِيهِ أَوْلَى لِقُربِ جِوَارِهِ وأنَّه لا يَنقُضُ مَعنًى، وأَنَّ المخاطَب قد عَرَفَ أنّ الأَوَّلَ قد وَقَعَ بِزَيدٍ، كَمَا كان خَشَّنْتُ بِصَدرِهِ وصَدرِ زيدٍ، وَجهَ الكَلامِ، حيث كان الجَرُّ في الأَوَّلِ وكانتِ البَاءُ أَقرَبَ إلى الاسمِ من الفعلِ ولا تَنقُض مَعنًى. سَوَّوْا بينهما

---

[1] التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، ص426.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 1/211–212.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص117.

في الجَرّ كما يَستَوِيَانِ في النَّصبِ. ومِمَّا يُقَوّي تَركَ نحوِ هذا لِعِلمِ المخاطَب، قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾، فلم يُعمِلِ الآخِرَ فيما عَمِلَ فيه الأَوَّلُ استِغنَاءً عنه»[1].

وبمثله ما انتهى إليه المبرّد أيضًا من تَسويغٍ بِحَذفِ مَعمولِ الفعل الأوّل الذي يمثِّله المفعول به هنا، وهذا في نحو قولنا: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَبدُ اللهِ، وَجَلَسْتُ وَجَلَسَ إليَّ أَخَوَاكَ، وَقُمْتُ وَقَامَ إِلَيَّ قَومُكَ. فهذا اللَّفظ هو الذي يَختَارُهُ البصريون، وهو إعمَالُ الفِعلِ الآخِرِ في اللَّفظِ. وأَمَّا في المعنَى فقد يَعلَمُ السَّامِعُ أنّ الأَوَّلَ قد عمِلَ، كما عَمِلَ الثَّانِي، فَحُذِفَ لِعِلمِ المُخَاطَبِ»[2].

والحقيقة أنّ حذف مَعمولِ الفعل الأوَّل (المفعول به هنا) إنّما هو حذفٌ في اللَّفظِ دون المعنَى، لأنّ «إعمالَ الفعلِ الثاني أَولَى عند سيبويه لِقُربِ جِوارِهِ للاسمِ من الأوّلِ، ولأنّه لا يُغيِّر معنًى إذا أُعمِلَ في الاسمِ. أمّا الفعل الأوَّل فإنّ المخاطَب قد عَرَفَ وُقُوعَهُ بالاسمِ. وهنا يَتَضَافَرُ السِيَاقَانِ اللّغوي من خِلال جَانِبِ القُربِ والمُجَاورةِ بين الألفَاظ، والمَقامِي من خلال مُراعَاةِ المخاطَب»[3] في تَعلِيلِ هذا الحَذفِ.

4. الإضمار في باب "كَانَ":

ومن مُتعلِّقاتِ الحذف أيضًا لدلالةِ الحال عليه، ما يقَع في محذوفِ فاعِل "كان" التَّامَّةِ أيضًا في دلالتِها على الزَّمَانِ والحَدَثِ أَنَا معًا[4]. وقد ذكر نحاتنا جوَاز إضمَار هذا الفاعل لِعِلمِ المخاطَبِ به، ولِغَايةٍ عنده من طلَب الإيجَاز والاختِصار، وهذا في نحوٍ من قولنا: «"إِذَا كَانَ غَدًا فَأْتِنِيْ"، وهي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، والمَعنَى أنّه لَقِيَ رَجُلًا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السَّلَامَةِ أو كان ما نحن عليه من البَلاءِ في غَدٍ فَأْتِنِي، ولكنَّهم أَضمَرُوا استِخفَافًا، لِكَثْرَةِ "كَانَ" في كَلَامِهِم، لأنّه الأَصلُ لما مَضَى وما سَيَقَعُ ... وإِنَّمَا أَضمَرُوا ما كان يَقَعُ مُظهَرًا استِخفَافًا، ولأنّ المُخَاطَبَ يَعلَمُ ما يَعنِي، فَجَرَى بِمَنزِلَةِ المَثَلِ، كما تقول: "لَا عَلَيْكَ"، وقد عَرَفَ المُخَاطَبُ ما تَعنِي، أنّه لا بَأسَ عَلَيكَ، ولا ضُرَّ عَلَيكَ، ولكنَّه حُذِفَ لِكَثْرَةِ هذا في كَلَامِهِمْ»[5].

---

[1] كتاب سيبويه، 2/73-74.

[2] المقتضب، 4/72.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص116.

[4] وهذا بِخِلافِ "كان" النّاقصة الدّالّة على الزّمان فقط، ولا تَستَغنِي عن الخبر.

[5] كتاب سيبويه، 1/224.

وبنحوٍ من مقولِهم في حذف فاعِل" كَانَ" التّامَّة، ما نراه من استِساغَتهِم حذف "كَانَ" واسمِها والإبقَاء على خبرِها «اختِصارًا واعتِمادًا على فهم السّامِع. ويَكثُرُ ذلك بعد "إِنْ" و"لَوْ" الشَّرطِيَتَينِ، ومن ذلك قولهم: "النَّاسُ مَجزِيُّونَ بَأَعمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ". أي إِنْ "كَانَتْ أَعمَالُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وإِنْ كَانَتْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ"»[1].

ومن أضربِ هذا الحذف أيضًا في "كان" النّاقصِة، ما يقَع من إِضمَارِ ضَمِيرِ "الشّأن" فيها، وهذا لِغَايَةٍ من إِعلَامِ المخاطَب ورَفعِ ودَفعِ وَهمِ اللَّبسِ والإبهَام عنه، قال ابن جني في البيان: «اعلَم أنّ الغَرَضَ بِإضمَارِ الشَّأنِ والقِصَّةِ في "كَانَ" هو أن يُبهَمَ على المُخَاطَبِ الحَالُ لِتَتَوَفَّرَ دَوَاعِيهِ على مَعرِفَتِهَا، لأنّ الإنسَانَ يَبحَثُ عن عِلمِ ما أُبهِمَ عليه، فَحِينَئِذٍ يكون أَقرَبَ إلى فَهمِهِ. وأَكثَرَ ما يكونُ هذا الإضمَارُ في الزَّجرِ والوَعظِ والوَعِيدِ والإبعَادِ، وما جَرَى هذا المَجرَى، فيكونُ الشَّأنُ لِلمُذَكَّرِ، والقِصَّةُ لِلمُؤَنَّثِ، فتقول: كَانَ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ، فَزَيْدٌ مُنطَلِقٌ: مبتَدأ وخَبَرٌ، ومَوضِعُهَا نَصَبٌ بِخَبَرِ "كَانَ"، واسم "كَانَ" مُضمَرٌ، والتّقدير: كَانَ الشَّأنُ والأَمرُ والحَدِيثُ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ. وهذا الضَّمِيرُ لا يَظهَرُ»[2].

5. حذف المفعول به جوازًا:

الأصل في تكوِين الجملة الفعلية المُتعدِّيةِ الفِعلُ والفاعِل والمفعول به، ولئن غَدَا بنيَانها الإسنَادي مُقتَضٍ الفِعلَ والفاعلَ عُمَدهَا، فلا كينونَة ولا استِقلالية ولا فائِدة دلاليَة لها تَتَحَقَّقُ، وبها تنعَقد وترتجَى إلّا بِحضرَتِهمَا واجتِماعِهما آنًا معًا، إن بِظَاهرٍ مُثْبَتٍ من اللَّفظِ أم بِمضمَرِهِ مُقَدَّرًا. وهذا بِخِلافِ المفعول به مِمَّنُ هو منها فَضلَةٌ تَستقِّل الجملة دونَه[3]، فَ«حَذفُهُ وسُقُوطُهُ، وإن كان الفِعل يَقتَضِيهِ»[4].

وللنحاة في تعليل حذفِه هذا مُسَوِّغَاتٌ ومقاصِد دلاليةٌ وتداوليةٌ مُتَعدِّدةٌ، «وقد وَرَدَتْ عِلَلٌ لهذا الحذف من النحويين ارتبَط بعضها بعَلاقة المتكلِّم بالمخاطَب وقدرتِه على تمييز ما حُذِفَ من الكَلام، فضلًا عن المقام الذي يدور فيه الحدِيث والسيَاق العَامُ له»[5]. وفي مقدِّمة مُسوِّغاتِ حذف المفعول به هنا ما كان

---

[1] معاني النحو، 229/1.

[2] البيان في شرح اللّمع، ابن جني، تحقيق: علاء الدين حمويّة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2002، ص150.

[3] وإن كنّا لا نَعدَمُ وجُود أضربٍ للكلام يرتقِي فيها "المفعول به" منزلَة العمدة.

[4] شرح المفصّل للزمخشري، 419/1.

[5] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص203.

من حذفِه لغَايةٍ من التَّخفِيفِ والإيجَاز في الكَلامِ واستِغنَاءً من المتكلِّم عن لَغْوٍ يطول ذِكرُه، ما دَامَ لا يُضفِي على الكَلامِ جَدِيدَ فَائِدةٍ منه تُرتَجَى.

وقد تذاكر النحاة أنّ هذا المُسوِّغ أَحَدُ وَجهَينِ لِحذفِهِ جوازًا، فَمُؤَدَّى حذفِه عندهم إذًا واقعٌ «على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أن يُحذَفَ وهو مُرَادٌ مَلحُوظٌ، فَيكُونُ سُقُوطُهُ لِضَربٍ من التَّخفِيفِ، وهو في حُكمِ المَنطُوقِ به. والثاني: أن تَحذِفَهُ مُعرِضًا عنه أَلبَتَّةَ، وذلك أن يكونَ الغَرَضُ الإخبَارُ بِوُقُوعِ الفِعلِ من الفَاعِلِ من غَيرِ تَعَرُّضٍ لمن وَقَعَ به الفِعلُ، فَيَصِيرُ من قَبِيلِ الأَفعَالِ اللَّازِمَةِ، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ. فَالأَوَّلُ نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ﴾، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولٗا﴾، فَكُلُّ هذا على إِرَادَةِ الهَاءِ، وحَذفُهَا لِطُولِ الكَلَامِ بِالصِّلَةِ»[1].

ويسمِّي ابن هشام هذا الضَّرب من الحَذف هنا بالحَذف للاختِصار والاقتِصار، ولا يكون هذا الحَذف "لِلاختِصارِ" إلّا لِدَلِيلٍ يدلُّ عليه، ذلك أنّه وإن كان مَحذُوفًا لفظًا، فإنّه مُرَادٌ معنًى وتقديرًا، وهذا بخِلاف حذفِه "لِلاقتِصَارِ" الذي يَقَعُ من غيرِ دليلٍ عليه. وقد «جَرَتْ عَادَةُ النَحوِيينَ أن يَقُولُوا: "يُحذَفُ المَفعُولُ اختِصَارًا واقتِصَارًا"، يُرِيدُونَ بِالاختِصَارِ الحَذفُ لِدَلِيلٍ، وبِالاقتِصَارِ الحَذفُ لِغَيرِ دَلِيلٍ، ويُمَثِّلُونَهُ بنحو ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾، أي: أَوْقِعُوا هَذَينِ الفِعلَينِ ... والتَّحقِيقُ أن يُقَالَ: إنّه تَارَةً يَتَعَلَّقُ الغَرَضُ بِالإعلَامِ بِمُجَرَّدِ وُقُوعِ الفِعلِ من غَيرِ تَعيِينٍ من أَوْقَعَهُ أو مَنْ أُوْقِعَ عليه، فَيُجَاءُ بِمَصدَرِهِ مُسنَدًا إلى فِعْلِ كَوْنٍ عَامٍّ، فيُقَالُ: حَصَلَ حَرِيقٌ أو نَهْبٌ. وتَارَةً يَتَعَلَّقُ بِالإعلَامِ بِمُجَرَّدِ إِيقَاعِ الفَاعِلِ لِلفِعلِ، فَيُقتَصَرُ عليهما، ولا يُذْكَرُ المَفعُولُ، ولا يُنْوَى، إذ المَنْوِيُّ كَالثَّابِتِ، ولا يُسَمَّى مَحذُوفًا، لأنّ الفِعلَ يُنزَّلُ لهذا القَصدِ مَنزِلَةَ ما لا مَفعُولَ له، ومنه ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ إذ المَعنَى رَبِّي الذي يَفْعَلُ الإحيَاءَ والإمَاتَةَ ... وتَارَةً يُقصَدُ إسنَادُ الفِعلِ إلى فَاعِلِهِ، وتَعلِيقهُ بِمفعُولِهِ، فَيُذكَرَانِ نحو: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ ... وهذا النَّوعُ إذا لم يُذكَرْ مَفعُولُهُ قيل: مَحذُوفٌ»[2].

ومن مُسوِّغَاتِ هذا الحذف أيضًا ما يَقَعُ منه مُعلَّلًا بقرينةٍ حاليةٍ يتمثَّلها علم السّامع، ذلك أنّ «المتكلِّم يجتَهد لمعرِفة حال من يُلقَى إليه الكَلامُ، ليكُون مُطمَئِنًّا لِوُصُولِ الفكرَة التي يَرُومُ التَّعبِيرَ عنها على الرُّغمِ ممّا يحذف من كَلامِهِ»[3].

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 419/1. وينظر همع الهوامع، 14/3.

[2] مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، 355/6-358.

[3] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص203.

ومن ضرب هذا التّعليل مثلًا ما رأينَاه واقعًا في بابِ التّنازعِ، وكنّا قد تَقَدَّمْنَا بالإثباتِ قبل نَصَّ المبرّد في معرض تبيَانه لجَواز حذف هذا المفعول به من الفعل الأوّل في مثل قولنا: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي عَبدُ اللهِ، وَجَلَسْتُ وَجَلَسَ إليَّ أَخَوَاكَ، وَقُمْتُ وَقَامَ إِلَيَّ قَومُكَ. فهذا اللَّفْظ هو الذي يَختَارُهُ البصريون، وهو إِعمَالُ الفِعلِ الآَخِرِ في اللَّفظِ. وأَمَّا في المَعنَى فقد يَعلَمُ السَّامِعُ أنّ الأَوَّلَ قد عَمِلَ، كما عَمِلَ الثَّانِي، فَحُذِفَ لِعِلمِ المُخَاطَبِ. ونَظِيرُ ذلك في الحَذفِ قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾، ﴾، فقد يَعلَمُ المُخَاطَبُونَ أنّ الذَّاكِرَاتِ مُتَعَدِّيَاتٌ في المَعنَى، وكذلك الحَافِظَاتِ، لأنّ المعنى: والحَافِظَاتِهَا، والذَّاكِرَاتِهِ»[1]. ونحو هذه الأمثلة مَتوَارِدٌ ذكرها بِكَثرةٍ في كتب النحاة. كما أنّ لِحَذفِهِ جَماليَاتٌ دلاليةٌ وبلاغيةٌ أخرى تذاكرها جمعٌ من الدّارسين، وقد فصَّل القول في بعضها الدكتور فاضل صالح السامرائي في موسوعته معاني النحو[2].

6. حذف عامل المفعول به جوازًا:

وكما تَسوِيغِهِم حذف المفعول به وهو من إسناديَة الجملة الفعليَة فَضلَةٌ، فكذلك سَوَّغَ نحاتنا حذفَ عامِله من "الفعل" لِدَلِيلٍ يَدُلُّ عليه من قَرِينةٍ مقاليةٍ أو حاليةٍ، ولغَايةٍ من الإيجَاز والاقتصَاد في الكَلام تُغنِي المتكلّم عن الإطَالة والإطنَاب في ذِكرِ ما ليس للمُخاطَب فَائِدةٌ تُرتَجَى من معرفتِه عند سَمَاعِهِ، ولأنّه مَعلومٌ مُدرَكٌ عنده مُسبَقًا إن بِسَبقِ عبارةٍ، أو بدلالةِ إشارةٍ من حالٍ مشَاهدةٍ تُؤدِّي وتُغنِي عن ذِكرِ هذا المحذوف، وتحقِّق للكَلام أَمْنَ اللَّبس على سامِعه.

وعلى أساسٍ من مُستَقرِّ هذا النظر يكون «للسياق الحالي الحُكمُ الأخيرُ في إضمَار الأفعال، فَمَا فيه دَليلٌ حاليٌ أُضمِرَ، وما لم يكن فيه ذلك الدَّليل وجب إظهَاره، لأنّ المتكلِّم يضَع في حسبَانه الموقف وملابسَات حديثِه، وفطنَة مخاطَبه كي يتصرَّف في بناء جمَله وعبَاراته، فَمَتَى توافَر ذلك جاز له الأمرَان ... وهكذا فإنّ إضمَار الفعل من حيث الوجوبِ والجَواز مَظهَرٌ لغويٌ مُتَاحٌ في الاستِعمال بِشَرطِ أن تَدُلَّ عليه قَرِينَةٌ لَفظيَّةٌ أو قَرِينَةٌ حَاليَةٌ، أمّا إذا أدَّى الإضمَار إلى لَبْسٍ أو غُموضٍ في الدلالة نظرًا للافتِقار إلى ما يَدُلُّ عليه من السيَاق بِشِقَّيهِ، فإنّه يصبِح أمرًا مَرفُوضًا وغير جَائزٍ»[3]. وهي الحقيقة النحوية التي

---

[1] المقتضب، 72/4.

[2] معاني النحو، 93/2-101.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص146-148.

أكَّدها الرّماني حين ذكرَ أنّ «الأَصلَ في الأَفعَالِ التي تُحذفُ لِدَلَالَة الحَالِ عليها في الحَالِ المُشَاهَدَةِ، لأنّها الأَشهَرُ فيما يَدُلُّ على المَعنَى»[1].

كما أفاض ابن يعيش أيضًا تِبيَانَها في معرض حديثه عن "المنصوب بِالمُستَعمَل إظهَاره" بالقول: «قد تَقَدَّمَ قولُنا إنّ قَرَائِنَ الأَحوَالِ قد تُغنِي عن اللَّفظِ، وذلك أنّ المُرَادَ من اللَّفظِ الدَلَالَةُ على المَعنَى، فإذا ظَهَرَ المَعنَى بِقَرِينَةٍ حَالِيَةٍ أو غيرِها لم يَحتَج إلى اللَّفظِ المُطَابِقِ، فإن أُتِيَ بِاللَّفظِ المُطَابِقِ جَازَ وكان كَالتَّأكِيدِ، وإن لم يُؤتَ به فَلاستِغنَاءِ عنه، فلِذلك يَجُوزُ حَذفُ العَامِلِ. وهو في ذلك على ثَلَاثَةِ أَضرُبٍ: ضَربٌ لا يَجُوزُ حَذفُ العَامِلِ، وضَربٌ يُجُوزُ حَذفُهُ وإثبَاتِهِ، وضَربٌ يُحذَفُ ولا يَجُوزُ إثبَاتُهُ. فَالأَوَّلُ: أن تقول: "زيدًا" مَثَلًا، وتريد: اضْرِبْ زَيدًا، وليس ثَمَّ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عليه. فهذا لا يَجُوزُ لِاحتِمَالِ أن يكونَ المُرَادُ: اضْرِب زَيدًا، أو أَكرِمْ زَيدًا، أو اشتِمْ زَيدًا، أو غير ذلك، مِمَّا لا يُحصَى، فهذا يكون إلبَاسًا، فلذلِك لا يجُوز مِثلُهُ. والضَّربُ الثاني: وهو ما يَجُوزُ استِعمَالُهُ وحَذفُهُ وأنت مُخَيَّرٌ فيه، فهو أن تَرَى رَجُلًا يَضرِبُ أو يَشتِمُ، فتقول: "زَيدًا"، تريد: اضْرِبْ زَيدًا، ويَجُوزُ إظهَارُهُ فتقولَ: "اضْرِبْ زَيدًا" ... فإن حَذَفْتَهُ فَلِاستِغنَاءِ عنه، وإن أَظهَرتَهُ فَلِتَأكِيدِ البَيَانِ»[2]. ولِقَصدِ المتكلّم وعِلمِ المخاطَب بَيِّنُ الأثَر في تَعلِيلِ وتقدِير هذا المَحذُوفِ، «فقد يَستَغنِي المتكلِّم عن ذكرِ فعلٍ في الجملة بما يجِده مُحقِّقًا لِقَصدِهِ ومُبتَغَاهُ لِاطمِئنَانِهِ أنّ مُخَاطَبَهُ يَعلَمُ ما أَضمَرَ»[3].

وهذا عين ما انتهى إليه سيبويه أَنَ عرضِه لهذا الضّرب من الحَذفِ، اعتِدادًا واعتِمادًا على «قَصدِ المتكلِّم واستغنَائه عن الألفَاظ لدلالة أحوالِها عليها وعِلمِ مخاطَبه بِمضمونِها ... فسيبويه يجعَل حذف الفِعل جائزًا للمتكلِّم عند عِلم مخاطَبه بِمَضمُونِهِ عن طريقِ الحال الدَّالة التي يَعِيهَا كُلٌّ من المتكلِّم والمخاطَب، فَيكتَفِي المتكلِّم بها عن اللَّفظِ بالفِعل، لأنّها تقوم مقَام العامِل النَّاصِبِ»[4]. وازداد الرّماني هذه العلّة تفسيرًا وتوضيحًا، حين رأى أنّ سيبويه قد «شَرَطَ في الحَذفِ عِلمَ المُخَاطَبِ بِالمَعنَى. وإنَّما

---

(1) شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرّماني، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا–فرع اللّغة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1414–1415هـ، 546/2.

(2) شرح المفصّل للزمخشري، 310/1.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص145.

(4) المرجع نفسه، ص142.

حَقِيقَتُهُ دَلَالَةٌ تَقُومُ مَقَامَ اللَّفظِ في العِلمِ بِالمَعنَى، لأنَّه إذا كانت الدَلَالَةُ بهذِه المَنزِلَةِ فليس على المُتَكَلِّمِ أَلَّا يُفهِمَ المُخَاطَبَ، كما ليس عليه لو أَتَمَّ الكَلَامَ، فهذا هو حَقِيقَتُهُ»[1].

ويضرب لنا سيبويه من هذا اللّحظ مثلًا بما يجرِي في"باب الأمر والنّهي على إضمَار الفِعلِ المستَعمَلِ إظهَارهُ إذا عَلِمْتَ أنّ الرّجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل"، وذلك قولك: «زَيدًا، وعَمرًا، ورَأسَهُ. وذلك أنَّك رَأَيتَ رَجُلًا يَضرِبُ أو يَشتِمُ أو يَقتُلُ، فَاكتَفَيتَ بما هو فيه من عَمَلِهِ أن تَلفِظَ له بِعَمَلِهِ فَقُلتَ: زَيدًا، أَيْ أَوْقِعْ عَمَلَكَ بِزَيدٍ. أو رَأَيتَ رَجُلًا يقولُ: أَضْرِبُ شَرَّ النَّاسِ، فقلتَ: زَيدًا. أو رَأَيتَ رَجُلًا يُحَدِّثُ حَدِيثًا فَقَطَعَهُ فَقُلتَ: حَدِيثَكَ. أو قَدِمَ رَجُلٌ من سَفَرٍ فَقُلتَ: حَدِيثَكَ. استَغنَيتَ عن الفِعلِ بِعِلمِهِ أنّه مُستَخبَرٌ، فعلى هذا يَجُوزُ هذا وما أَشبَهَهُ»[2]. وبنحوه أيضًا أن «تَرَى الرَّجُلَ قد قَدِمَ من سَفَرٍ فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أو يقولَ الرَّجُلُ: رَأَيْتُ فِيْمَا يَرَى النَّائِمُ كَذَا وَكَذَا، فتقولَ: خَيْرًا وَمَا سَرَّ، خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لِعَدُوِّنَا»[3]، أي: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، وَرَأَيْتَ خَيْرًا، فَحُذِفَ الفعل هنا جوازًا لارتِباطِه بِقصدِ المتكلّمِ ولِعِلمِ المخاطَب به مُقَدَّرًا.

وبمثله أيضًا ما انتهَى إليه الرّماني من تسويغٍ بِحَذفِهِ لعلّةٍ وغايةٍ من الإيجَاز والاختصَار يُؤمَنُ معها وقوعُ اللَّبسِ على المخاطَب، فَ«الذي يَجُوزُ في إِضمَارِ الفِعلِ المَأمُورِ به أو المَنهِي عنه حَذفُهُ إذا كانت الحَالُ دَالَّةً على المَعنَى، تَقُومُ مَقَامَ اللَّفظِ به، وصَارَتْ خَلَفًا منه في إِحضَارِ المَعنَى لِلنَّفسِ، والإِفهَامِ به كَالإِفهَامِ بِاللَّفظِ المَحذُوفِ ... وإنّما يَجُوزُ إذا كان فيه إِيجَازٌ من غيرِ إِخلَالٍ بِالمَعنَى، ولا يكون هذا حتّى يُحضِرَ المَعنَى لِلنَّفسِ كَإِحضَارِ اللَّفظِ المَحذُوفِ سَوَاءً، على الحَدِّ الذي يكون في اللَّفظِ المَحذُوفِ. ولهذا جَازَ أن يُغَيِّرُوا الكَلَامَ عن حَدِّهِ في المَوضُوعِ لِلاستِغنَاءِ عنه بِدَلَالَةِ الحَالِ، فلا يَحتَاجُ إلى التَكَلُّمِ به على هذه الشَّرِيطَةِ، ويكون الحَذفُ أَوْلَى من الذِّكرِ، لأنَّه أَقرَبُ في إِفهَامِ المَعنَى، وأَقَلّ كُلفَةً فيما يُعمَلُ من النُطقِ بِهِ»[4].

ومن متعلّق هذا النظر أيضًا من ضَربِ هذا الحذف في غيرِ الأمر والنّهي، ما نراه من استِغناءِ النحاة بِمُشَاهَدِ الحال الكلامية التي يتشَارك المتكلِّم والسّامع عِلمَهَا حِسًّا من رُؤيَا البصَر، تعليلًا لمَحذوفِ هذا الفعل، «وذلك قَولُكَ إذا رَأَيتَ رَجُلًا متوجّهًا وِجهَةَ الحَاجِّ، قَاصِدًا في هيئةِ الحَاجِّ، فقلتَ: مكّةَ ورَبِّ الكعبةِ. حيث زَكِنتَ أنّه يُرِيدُ مَكَّةَ، كأنّك قلتَ: يُرِيدُ مَكَّةَ واللهِ ... أو رأيتَ رَجُلًا يُسَدِّدُ سَهمًا قِبَلَ القرطَاسِ فقلتَ:

---

[1] شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرّماني، 546/2.

[2] كتاب سيبويه، 253/1.

[3] المرجع نفسه، 270/1.

[4] شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرّماني، 545/2-546.

القِرطَاسَ واللهِ، أي يُصِيبُ القِرطَاسَ، وإذا سَمِعتَ وَقْعَ السَّهمِ في القِرطَاسِ قلتَ: القِرطَاسَ واللهِ، أي أَصَابَ القِرطَاسَ. ولو رأيتَ نَاسًا يَنظُرُونَ الهِلالَ وأنت منهم بَعِيدٌ فَكَبَّرُوا لَقُلتَ: الهِلالَ ورَبِّ الكَعبَةِ، أي أَبصَرُوا الهِلالَ. أو رَأَيتَ ضَرْبًا فَقُلتَ على وَجهِ التَّفَاؤُلِ: عبد اللهِ، أي يَقَعُ بِعبدِ اللهِ أو بِعبدِ اللهِ يكونُ»[1].

ولابن يعيش على استِسَاغَةِ سيبويه هذا الضَّرب من حذف الفعل هنا نظرٌ وقولٌ حَسَنٌ يجاوِز مَعلُومَ الحَوَاسِّ الخَمسِ في إفادتِها دلالة هذا المَحذوفِ، إلى ضَربٍ سَادِسٍ منها معنويٍ هذه المرّة، وذلك هو "حَدْسُ" المخاطَب بِمَعلومِ اللّفظِ المحذوفِ: «وكذلك إذا رَأَيتَ رَجُلًا يُسَدِّدُ سَهمًا قِبَلَ القِرطَاسِ فَقُلتَ: القِرطَاسَ واللهِ، أي يُصِيبُ القِرطَاسَ. كأنّك لمّا شَاهَدْتَ إجادَة التَّسدِيدِ، فَحَدَسْتَ الإصَابَةَ»[2].

ونَظِيرُ هذا اللّحظِ أيضًا ما يكون من حَذفِ الفِعلِ في أسلوبِ القَسَمِ، اعتِلالًا بِعلمِ السَّامِعِ أخرى بِمحذوفِ هذا الفعلِ، لأنّ «لِلقَسَمِ أدواتٌ تُوصِلُ الحَلفَ إلى المُقْسَمِ بِهِ، لأَنَّ الْحَلْفَ مُضْمَرٌ لِعِلمِ السَّامِعِ بِهِ»[3]. ونحوًا من محذوفِ عامِلِ المفعول به هنا جَوَازًا، ما يقَع منه واجبًا في ثلّةٍ من أساليب نحويةٍ أُخَرَ نظيرًا من النِّدَاءِ، والاختِصاص، والتَّحذِيرِ والإغرَاء وغيرها، ممّن لِمعطَى الحال الكلاميَة فيها إسهامٌ بَيِّنٌ ودورٌ فاعلٌ في تَعليلِ مَحذوفِ عَوامِلِهَا.

7. حذف الفعل وجوبًا في ما جرى كالمثل:

تَقَدَّمَنَا سَالِفُ الذِّكرُ والنظر النحوي بِتسوِيغِ حذف عامِلِ المفعول به كثيرًا في الكَلامِ العربي لِضَربٍ من الإيجَاز والاقتصَاد، ولِدَلالةٍ من الحال السياقية عليه تُغنِي المُتكلِّم عن ذِكرِهِ لِعِلمِ السّامعِ بِمُقَدَّرِ لَفظِهِ، وهذا في أبوابٍ من الأمرِ والنهيِ وغيرها من الأساليب اللّغويَة تذاكَر نحاتنا مواضِعه، ومن ثلّة هذه المواضِع الأُخَرِ التي استَوقَفَهُم لحظُها، ما تَقَرَّرُوهُ من واجِب حذفِه أن جرى عندهم مجرَى "المَثَلِ" من أقوالِ العرب، فَحَذَفوهُ لِكثرَةِ وقوعِه في الاستِعمالِ الذي صَيَّرَهُ معلومًا بالضَّرورةِ لدى المخاطَب وإن لم يُذكَر بِلَفظِهِ.

وقد عقد سيبويه لهذا الضَّرب من الحذف بابًا في الكتاب أسماه بباب ما "يُحذَفُ منه الفعل لِكثرَتِهِ في كلامِهم حتّى صَارَ بمنزِلة المثَل" «وذلك قولك: "هذا ولا زَعَمَاتِكَ". أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَمَاتِكَ. ومن ذلك قول ذو الرّمّة، وذَكَرَ الدِّيَارَ والمَنَازِلَ:

ديَـــــار مـيّـــةَ إذ مَيٌّ مُســاعِـفَـــةٌ ولا يـــــرى مـثـلَـــهـــا عُجْـمٌ ولا عَــرَبُ

---

[1] كتاب سيبويه، 257/1-258.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 312/1.

[3] المقتضب، 308/2.

كأنَّه قال: أَذْكُر دِيَارَ مَيَّةَ. ولكنَّه لا يَذكُرُ " أَذْكُرُ" لِكَثْرَةِ ذلك في كَلَامِهِم، واستِعمَالِهِم إِيَّاهُ، ولِمَا كان فيه من ذِكرِ الدِّيَارِ قَبلَ ذلك، ولم يَذكُرِ: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَمَاتِكَ لِكَثْرَةِ استِعمَالِهِم إِيَّاهُ، ولِاستِدلَالِهِ مِمَّا يَرَى من حَالِهِ أنّه يَنهَاهُ عن زَعْمِهِ»[1].

ويصير الرّماني إلى بيان هذا الحكم وتفصيله، فيرى أنّ «الذي يَجُوزُ في حَذفِ الفِعلِ الذي جَرَى الكَلَامُ به كَالمَثَلِ، أنّه إذا كَثُرَ إلى حَدٍّ يَبلُغُ به كَثْرَةَ المَثَلِ في ظُهُورِ المَعنَى جَازَ حَذفُهُ لِلاستِغنَاءِ عنه بِظُهُورِ المَعنَى بما أُبقِيَ من الكَلَامِ، ولا يَجُوزُ إِظهَارُهُ، لأنَّه يَصِيرُ بِمَنزِلَةِ استِعمَالِ ما لا يحتَاجُ إليه للمَعنَى اللَّازِمِ عنه، وذلك نحو قولهم: "هذا ولا زَعَمَاتِكَ"، فَالمَعنَى فيه "هذا عَظِيمٌ ولا أَتَوَهَّمُ زَعَامَتَكَ معه" استِعظَامًا لها في القُبحِ، وفيه مَعنَى النَّهيِ عن الزَّعمِ الذي يكُون منه»[2].

ومن مُتعارَفِ أمثال العرب أيضًا لذاتِ علّة هذا الحذف من كثرة الاستِعمال ومُشَاهَدِ أحوال الكلام قولها: «مَازِ رَأسَكَ والسَّيفَ، كما تقولُ: رَأسَكَ والحَائِطَ، وهو يُحَذِّرُهُ، كَأَنَّهُ قال: اتَّقِ رَأسَكَ والحَائِطَ. وإِنَّمَا حَذَفُوا الفِعلَ في هَذِهِ الأَشيَاءِ حِينَ ثَنَّوْا لِكَثْرَتِهَا في كَلَامِهِم، واستِغنَاءً بِمَا يَرَوْنَ من الحَالِ، وبِمَا جَرَى من الذِّكرِ»[3]، وإلى ما دون هذا المَثَلِ سائِر الأمثَال النحوية الأخر التي تذاكَرها النحاة قولًا بِجَوازِ حذف هذه الأفعَال أو بواجبِها، نحوًا ممّا تَنضَحُ به بعض الأساليب النحوية من التَّحذِيرِ والإِغرَاءِ وغيرِها.

8. حذف الفعل في التحذير:

"التَّحذِيرُ" أسلوبٌ من أساليب العربية، وهو «أسلوبٌ يلجَأ إليه المتكلِّم تَنبِيهًا للمخاطَب لِاجتِنَابِ مُخَوَّفٍ قد يَقَعُ به، فهو أُسلُوبٌ خَاصٌّ بالمتكلِّم مُوَجَّهٌ إلى المخاطَب»[4]، وأمّا في عُرفِ النحاة فهو «تَنبِيهُ المخاطَب على أمرٍ مَكرُوهٍ لِيَجتَنِبَهُ، أو هو اسمٌ مَنصُوبٌ يقَع مفعولًا به لعَاملٍ مَحذُوفٍ تَقدِيرُهُ: احْذَرْ»[5].

وعلى أساسٍ من هذا النظر ما كان لهذا الأسلوبِ عند النحاة تَعَلُّقٌ بِوظِيفةٍ نَحويةٍ تَختَصُّهُ المُسَمَّى، بل التّحقِيق أنّه بالمفعول به مُلحَقٌ، فيقَال مفعول به منصوبٌ على التَّحذِيرِ، كما يقولون مفعولٌ به منصوبٌ بفعلِ تَحذيرٍ مَحذوفٍ حَذفًا واجبًا حينًا، وجائزًا أخرى[6]، قال السيوطي في الهمع: «ومن

---

(1) كتاب سيبويه، 280/1.

(2) شرح كتاب سيبويه للرّماني، 591/2.

(3) كتاب سيبويه، مرجع سابق، 275/1.

(4) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص152.

(5) موسوعة النحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 2009، ص218.

(6) على ما في قول الجواز هذا من خلافٍ نحويٍ بَيِّنٍ.

المَنصوبِ على المَفعُولِ به بِإضمَارِ فِعلٍ لا يَظهَرُ بَابُ التَّحذِيرِ، وهو: إلزَامُ المُخَاطَبِ الاحتِرَازَ من مَكرُوهٍ بِـ"إِيَّا"، أو ما جَرَى مجرَاهُ. وإنّما يَلزَمُ إضمَارُهُ مع "إِيَّا" مُطلَقًا، نحو: إِيَّاكَ والشَّرَّ، فَالنَّاصِبُ لِـ"إِيَّا" فِعلٌ مُضمَرٌ لا يَجُوزُ إِظهَارُهُ. ومع المُكَرَّرِ نحو: الأَسَدَ الأَسَدَ، لأنّ أَحَدَ الاسمَينِ قَامَ مقَام الفَاعِلِ. ومع العَاطِفِ نحو ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾، استِغنَاءً بِذِكرِ المُحَذَّرِ منه عن ذِكرِ المُحَذَّرِ. وما عَدَا هذه الصُّوَرَ الثَّلَاثَ يَجُوزُ فيه الإِظهَارُ»[1]، أي فيما وقع منه بغير "إِيَّا" وكان والمحذَّر منه مفردًا غير مُكَرَّرٍ، «فَلَو قُلتَ: نَفسَكَ، أو رَأسَكَ، أو الجِدَارَ، كان إِظهَارُ الفِعلِ جَائِزًا نحو قولك: اتَّقِ رَأسَكَ، واحفَظْ نَفسَكَ، واتَّقِ الجِدَارَ»[2].

وقد تَبَايَنَ نحاتنا وتعدَّدوا لفظ الصّيغةِ التَّقدِيرِيةِ لهذا الفعلِ المحذوفِ، فَقدَّرُوهُ بِـ"احْذَرْ" تارةً، وبِـ"اتَّقِ"، و"نَحِّ"، و"بَاعِدْ"، و... تَارةً أخرى. وقد جَلَّى سيبويه هذه الحقيقة في "باب ما جرَى منه الفِعل على الأمرِ والتَّحذِيرِ"، «وذلك قولُك إذا كنتَ تُحَذِّرُ: إِيَّاكَ. كَأَنَّكَ قلتَ: إِيَّاكَ نَحِّ، وإِيّاكَ بَاعِدْ، وإِيَّاكَ اْتَّقِ، وما أَشبَهَ ذا»[3]، وإن كانت الحقيقَة أنّ كلّ ما صَحَّ به أَدَاءُ مَعنَاهُ صَحَّ به تقدِير لفظِه، قال الحفيد: «والأَوْجَهُ أنّه لا يَتَعَيَّنُ تَقدِيُر "بَاعِدْ" ولا غيره، بل كُلُّ فِعلٍ يَلِيقُ بِالحَالِ كَـ"دَعْ" و"اتَّقِ" و"خَلِّ" و"نَحِّ"، إذ المُقَدَّرُ ليس مُتَعَبَّدًا به»[4].

هذا وتَعلَّلَ هؤلاء النحاة أوجُه حَذفِ هذا الفِعلِ بالوجوبِ والجَوازِ بِثُلَّةٍ من قرائِن لَفظِيَّةٍ وحَالِيةٍ تذاكَروها، ومن مُتَعلِّق هذه الأخيرة حَذفُهُ من "إِيَّاكَ" لِعلَّةٍ من كثرةِ الاستِعمال، فَ«حَذَفُوا الفعلَ من "إِيَّاكَ" لِكثرَةِ استِعمَالِهِم إِيَّاهُ في الكَلامِ، فَصَارَ بَدَلًا من الفِعلِ ... ومن ذلك قَولُهُم: "مَازِ رَأسَكَ والسَّيفَ"، كما تقولُ: رَأسَكَ والحَائِطَ، وهو يُحَذِّرُهُ، كَأَنَّهُ قال: اتَّقِ رَأسَكَ والحَائِطَ. وإِنَّمَا حَذَفُوا الفِعلَ في هَذِهِ الأَشيَاءِ حِينَ ثَنَّوْا لِكَثْرَتِهَا في كَلَامِهِم، واستِغنَاءً بِمَا يَرَوْنَ من الحَالِ، وبِمَا جَرَى من الذِّكرِ، وصَارَ المَفعُولُ الأوّل بَدَلًا من اللَّفظِ بِالفِعلِ، حين صَارَ عندهم مثلَ: إِيَّاكَ لو أَفْرَدْتَهُ، لأنّه لم يَكثُر في كَلامِهِم كَثْرَةَ إِيَّاكَ، فَشُبِّهَتْ بِإِيَّاكَ

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 24/3. وينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، 678/2-680.

[2] كتاب سيبويه، 275/1.

[3] المرجع نفسه، 273/1.

[4] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، 679/2. وحاشية الصّبّان، 280/3.

حيثُ طَالَ الكَلَامُ وكان كَثِيرًا في الكَلَامِ»[1]. وبنحوه قال ابن النحاس في التعليقة: «إِنَّمَا لَزِمَ إِضمَارُ الفِعلِ في بَابِ التَّحذِيرُ لِكَثْرَتِهِ في كَلَامِهِمْ»[2].

ومن تَعلِيلَاتِ حذف هذا الفِعل أخرى، حَذفُهُ لدلالة الحال المشَاهدة عليه، كما أنّ مَحذوفَه ومُقَدَّرَهُ مَعلُومٌ مُؤْتَمَنُ اللَّبسِ على المخاطَب، ثمّ إنّ مقتضَى الكَلامِ ومَقصِدَ التّحذِير فيه بَادٍ ومفهومٌ من سياق الكَلام وإشَارة المُتكلِّم، فَمَسَاقَهُ مَسَاقُ طَلَبٍ من أمرٍ أو نهيٍ، ولذلك مَا عاد يَهتَمُّ المتكلِّم والمخاطَب – اعتدادًا بِمشتَرَك العلاقة التواصليَة بينهما– ذِكرُ لفظِه، فكان أن حُذِفَ لحَاجةٍ من الإيجَاز والاختِصار، وحِرصًا من المتكلِّم على تَنبِيهِ المخاطَب سريعًا إلى ضرورَة مجَانبةِ وتَلَافِي مَكرُوهٍ أو مَحظُورٍ يَدنُو أن يُصِيبَهُ أو يُقَارِفَهُ أو يَقَعَ فيه. ذلك أنّ المقصِد الأساس من التّحذيرِ هو «أن يَفرَغَ المُتَكَلِّمُ سَرِيعًا من لَفظِ التَّحذِيرِ حتّى يَأخُذَ المُخَاطَبُ حذرَه من ذلك المَحذُورِ، وذلك لأنّه لا يَستَعمِلُ هذه الأَلفَاظَ إلّا إذا شَارَفَ المَكرُوهُ أن يُرهَقَ، وهو المَعطُوفُ في إِيَّاكَ والأَسَدَ، والمكَرَّر»[3].

وبمثِله أيضًا ما ذكره الرّماني من أنّ «التَّحذِيرَ مِمَّا يُخَافُ منه وُقُوعُ المُخَوَّفِ، فهو مَوضِعُ إِعجَالٍ لا يَحتَمِلُ تَطوِيلَ الكَلامِ، لِئَلاَّ يَقَعَ المُخَوَّفُ بِالمُخَاطَبِ قَبلَ تَمَامِ الكَلامِ»[4]، بمثل هذه العلّة تَعلَّلَ نحاتنا حَذفَ فِعلِ التّحذيرِ في قَسِيمَيْهِ المَعطوفِ والمُكَرَّرِ.

9. حذف عامل الحال:

"الحال" في الاصطِلاح النحوي «وَصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لِبَيَانِ هيئَة الفاعل، أو المفعول به أو كِليهِمَا نحو "أَقبَلَ مُحمَدٌ ضَاحِكًا" و"أَشرَبِ المَاءَ بَارِدًا" و"كَلَّمتُ خَالِدًا مَاشِيَيْنِ"»[5]. هذا وإنّ للنحاة في مسألَة حذف فِعلِهَا أو ما جَرَى مجرَاه من الأسمَاء من اسم الفاعِل واسم المفعولِ والصِّفة المشبَّهة ... –أن كانت مُعرَبةً– قَولَانِ بِالوجوبِ، وبالجَواز أخرى ما دَلَّ على هذا العامِل المحذوف دَلِيلٌ من مَقَالٍ أو حَالٍ مُشَاهَدةٍ، فالحَال إذن «قد يُحذَفُ عامِله إذا كان فِعلًا وفي الكَلامِ دلالةٌ عليه، إمّا قَرِينةُ حَالٍ أو مَقَالٍ، فمن ذلك أن تَرَى رَجُلًا قد أَزمَعَ سَفَرًا أو أَرَادَ حَجًّا فتقول "رَاشِدًا مهديًا"، وتقدِيره: اذهَب رَاشِدًا مَهدِيًّا، ومثله

---

(1) كتاب سيبويه، 1/274–275.

(2) الأشباه والنظائر في النحو، 1/576.

(3) شرح الرضي على الكافية، 1/483.

(4) الأشباه والنظائر في النحو، مرجع سابق، 1/576.

(5) معجم النحو، عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1986، ص162–163.

لمن خَرَجَ إلى سَفَرٍ "مُصَاحبًا مُعَانًا"، وتقديره: اذهَب أو سَافِر مَصَاحبًا مُعَانًا، فدلّت قرينَة الحال على الفِعل وأَغنَتْ عن اللَّفظِ»[1].

وإلى مثل هذا الحكم أيضًا انتهى سيبويه قبلُ، مُعتَدًّا بِحِسِّي هذه الحال المشاهَدة مُسَوِّغًا وتَعلَّةً بِجَوازِ هذا الحذفِ، سواء أَكَانَ مَسَاقُ هذا الكَلام إخبَارًا أم استِفهَامًا، فَكِلَا الأَمرَينِ سَيٌّ. ومن ثَبتِهِ ما ذكَره في "باب ما ينتَصب من الأسماء التي أُخِذتْ من الأفعَال انتصَاب الفعل، استَفهَمتَ أو لم تَستَفهِم" «وذلك قولُك: أَقَائِمًا وقد قَعَدَ النَّاسُ، وأَقَاعِدًا وقد سَارَ الرَّكبُ. وكذلك إن أَرَدتَ هذا المَعنَى ولم تَستَفهِم، تقول: قَاعِدًا عَلِمَ الله وقد سَارَ الرَّكبُ، وقَائِمًا قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ النَّاسُ. وذلك أنَّه رَأَى رَجُلًا في حَالِ قِيَامٍ أو حَالِ قُعُودٍ، فَأَرَادَ أن يُنَبِّهَهُ، فَكَأَنَّهُ لَفَظَ بقوله: أَتَقُومُ قَائِمًا وأَتَقعُدُ قَاعِدًا، ولكنَّه حُذِفَ استِغنَاءً بما يَرَى الحَالِ، وصَارَ الاسُم بَدَلًا من اللَّفظِ بِالفِعلِ، فَجَرَى مجرَى المَصدَرِ في هذا المَوضِعِ. ومثل ذلك: عَائِذًا بِالله من شَرِّهَا، كأنَّه رَأَى شَيئًا يُتَّقَى فَصَارَ عِندَ نَفسِهِ في حَالِ استِعَاذَةٍ، حتّى صَارَ بِمَنزِلَةِ الذي رَأَهُ في حَالِ قِيَامٍ وقُعُودٍ، لأَنّه يَرَى نَفسَهُ في تلك الحَالِ، فقال: عَائِذًا بالله، كأنَّه قال: أَعُوذُ بِالله عَائِذًا بِالله، ولكنَّه حَذَفَ الفِعلَ لأنَّه بَدَلٌ من قوله: أَعُوذُ بِالله، فَصَارَ هذا يَجرِي ها هنا مَجرَى عِيَاذًا بِاللهِ»[2].

وهو الحكم الذي أكَّده أخرى المبرّد حين رأى أنّه «لَولَا دَلَالَةُ الحَالِ على ذلك لم يَجُز الإِضمَارُ، لأنّ الفِعلَ إنّما يُضمَرُ إذا دَلَّ عليه دَالٌّ»[3] من مَقَالٍ أو حَالٍ كما قال، وسواء أَكَانَ مَسَاقُ الكلام ومقامُه مقَام استِخبارٍ أم استِفهامٍ، فإنّ حذفَ الفعل هنا «لا يكون إلّا لِمَا تُشاهِدُ من الحَالِ، فلذلك استَغنَيتَ عن ذِكرِ الفِعلِ»[4].

ومن هذا النظر أخرى ما جاء في "باب ما جرَى من الأسماء التي لم تُؤخَذ من الفِعل مجرَى الأسمَاء التي أُخِذَت من الفِعل"، وهذا كأن يرَى المرء رَجُلًا في حَالِ تَلَوُّنٍ وتنَقُّلٍ فيقول «أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيسِيًّا أُخرَى"، فَ"العَامِلُ فيه فِعلٌ مَحذُوفٌ تقدِيره: أَتَحَوَّلُ تَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيسِيًّا أُخرَى. أو تَنتَقِلَ كأنَّه رَأَى رَجُلًا في حَالٍ يكون، ويَتَحَوَّلُ من حَالٍ إلى حَالٍ لا يَثبُتُ على شَيءٍ فقال: "أَتَمِيمِيًّا مَرَّةً وقَيسِيًّا أُخرَى". والمَعنَى أَتَتَخَلَّقُ

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 32/2.

[2] كتاب سيبويه، 340/1-341.

[3] المقتضب، 228/3.

[4] المرجع نفسه، 264/3.

مَرَّةً بِأَخلَاقِ تَمِيمٍ وتَارَةً بِأَخلَاقِ قَيسٍ، ولا تَعتَمِدُ على خُلُقِ وَاحِدٍ منهما. كأنَّه يُثبِتُ له هذه الحَالَ ويُوَبِّخُهُ عليها، وليس يَستَرشِدَهُ عَمَّا يَجهَلُهُ وإن كان بِلَفظِ الاستِفهَامِ»[1].

ونظير علَّة الحال المشاهَدة هذه مُسوِّغًا لجَواز هذا الحذف، ما تَعلَّلُوهُ منه أيضًا بِكثرَةِ الاستِعمال، فكان أن حَذفُوا هذا الفِعلَ العَاملَ لغَايةٍ من الإيجَاز والاختِصار عن الإطَالة في الكَلام، ما دام مَعلومًا مُقدَّرًا من لدن المخاطَب، فما عَادَتْ للمتكلِّم به إذًا حَاجَةٌ لِذِكرِهِ، وهذا نحوًا من قولهم: «"أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَصَاعِدًا وبِدِرهَمٍ فَزَائِدًا"، فَصَاعِدًا وزَائِدًا نَصبٌ على الحَالِ، وقد حُذِفَ صَاحِبِ الحَالِ والعَامِلِ فيه تَخفِيفًا لِكَثرَةِ الاستِعمَالِ، والتَّقدير: أَخَذتُهُ بِدِرهَمٍ فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، فَ"الثَّمَنُ" صَاحِبُ الحَالِ، والفِعلِ الذي هو "ذَهَبَ" العَامِل في الحَالِ ...»[2].

10. حذف المستثنى:

ومن المنصوبَات التي أجَاز النحاة حذفَها طلبًا لِلخِفَّةِ والإيجَاز في الكَلام، واستِغنَاءً بِعِلمِ المخاطَب في فَهمِ قَصدِ المتكلِّم، "المستَثنى" الوَاقِعُ بعد "إلّا" و"غير" المَسْبُوقَيْنِ حصرًا بـ"ليس"، دون غيرها من أَلفَاظِ الجَحْدِ التي مَنَعَ النحاة حذفَه بعدَها، نظرًا «لِتَوافرِ الأسبَاب التي يمكِن أن تُغنِي عن المحذوفِ لقدرَة الألفَاظ على الدلالَة على ما حذِف من الكَلام فضلًا عمّا يمتلك المخاطَب من مَعرفةٍ بقَصد المتكلِّم، كلّ ذلك جعَل المتكلِّم يمِيل إلى الإيجَاز، ويَترُكُ ما يُمكِنُ أن يَستَغنِيَ عن ذِكرِهِ، فضلًا عمّا يُؤَدِّيهِ هذا الإيجَاز من حَلاوَةِ التأمُّل والاستِنباطِ من لدن المخاطَب»[3].

وقد عقد سيبويه لهذا الضَّرب من الحذف بابًا: «يُحذَفُ المُستَثنَى فيه استِخفَافًا. وذلك قولك: لَيسَ غَيْرُ"، و"لَيسَ إلَّا"، كأنَّه قال: لَيسَ إلَّا ذَاكَ ولَيسَ غَيرُ ذَاكَ، ولَكِنَّهُم حَذَفُوا ذلك تَخفِيفًا واكتِفَاءً بِعِلمِ المُخَاطَبِ مَا يَعنِي»[4]. ووافقه هذا الحكم أئمة النحاة، ومنهم ابن يعيش في شرح المفصّل يقول: «قد حَذَفُوا المُستَثنَى بعد "إلَّا" و"غَيرُ"، وذلك مع "لَيسَ" خَاصَّةً دون غَيرِهَا مِمَّا يُستَثنَى به من أَلفَاظِ الجَحْدِ، لِعِلمِ المُخَاطَبِ بِمُرَادِ المُتَكَلِّمِ، وذلك قولك: "لَيسَ غَيرُ" و"لَيسَ إلَّا". والمراد: "لَيسَ إلَّا ذَاكَ" و"لَيسَ غَير ذَلكِ". ولو قُلتَ بَدَلَ "لَيسَ" "لا يُكُونُ إلَّا" أو "لم يكُن غَيرُ"، لم يَجُزْ. فإذا قالوا: "لَيسَ إلَّا" و"لَيسَ غَيرُ".

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 33/2.

[2] المرجع نفسه، 32/2.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص161-162.

[4] الكتاب، 344/2-345. والمقتضب، 129/2.

فإنّهم حَذَفُوا المُستَثنَى منه اكتِفَاءً بِمَعرِفَةِ المُخَاطَبِ، نحو: "مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيدٌ"، والمرَاد: مَا جَاءَ أَحَدٌ إِلَّا زَيدٌ. ومثل ذلك: "مَا مِنهُم إِلَّا قد قَالَ ذَاكَ"، يُرِيدُ: مَا منهُم أَحَدٌ إِلَّا قد قَالَ ذَاكَ»[1].

11. الاستثناء بـ"ليس" و"لا يكون":

وممّا يقَع من الحَذف في باب الاستِثناء أيضًا لِمُعتَبرٍ من دلالة الحال السياقية عليه، ما يكون من حذف الاسم المنصوبِ الواقع بعد "ليس" و"لا يكون"[2]، الذي رأى فيه النحاة مُخالَفةً لِأصلٍ من أصول قَواعِدهِم النحوية القاضِية بِوجُودِ مَرفُوعٍ ظاهرٍ بعدَهما، فكان أن حَاوَلُوا تفسِير هذا «التَّركِيبِ تَفسِيرًا نحويًا مُلائِمًا لما أَثبَتُوهُ من قواعِد ... فَقَرَّرُوا أنّ في ذلك إِضمَارًا على أنّه اسمُهمَا وخَبرُهُمَا ما يُستَثنَى، والتَّقدِيرُ: قَامَ القَومُ ليس أو لا يَكُونُ بَعضهُم زَيدًا»[3].

غير أنّ أَهَمَّ ما يُلحَظ في تَفسِيرهِم لهذا التَّقدير، تَعلِيلُهُم إِيَّاه بِضربٍ من المُعطَيَيْنِ الاجتِماعي الذي تتمثَّله ملامِح العلاقَة التواصليَة المشتركَة بين المُتكلِّم والمخاطَب في سِياقٍ تَخاطبيٍ مَعلومٍ بينهما. والنّفسِي وتتمثَّله قدرَة المتكلِّم على النَّفَاذِ بِحُسنِ بَصِيرتِهِ إلى فِكرِ وخَلَدِ مخاطَبه، ومعرفَة أنّ ما يَدورُ ويَجُولُ في خَاطِرِهِ هو المعنَى الصّحِيح المقصُود الذي يَتهَادَاهُ المتكلِّم حقيقةً. وذلك أنّ «تفاعُل المخاطَب مع عناصِر الخطَاب اللّغوِي ودلالة مجموعَة من الألفَاظ التي يُطلِقهَا على مَعَانٍ مُحدَّدةٍ لها، وإسهَامهَا في تَركِ وَقعٍ في نفسِ المخاطَب يجعَلها في بعض الأحيَان عند سمَاع المخاطَب إِيَّاهَا يَستَنتِج أفكارًا ويرسُم ملامِح لا يكون لها شَيءٌ من الصّدقِ في الواقِع، والْتِفَاتُ المتكلِّم إلى ما تترُكه هذه الألفَاظ من أَثَرٍ في نفسِ مُتَلَقِّيهِ وأثَر تلك الألفَاظ في إيصَال حكمٍ مغَايرٍ لحقيقَة الأمر، يجعَله يشِير ومن ألفَاظ اللّغة نفسِها إلى ما خَالَفَ الصّوَاب في فِكرِ المخاطَب وتصوِيب ذلك. ومن ذلك أن يَذكُرَ المتكلِّم فعلًا ما، فيقَع في نفسِ المخاطَب أنّ هذا الفِعل قد أُسنِدَ إلى مَجمُوعةٍ ممّن يَعرِفُهُم من دون استِثنَاءٍ، أي يَشملهُم حكم هذا الفعل جَميعًا فيبَادرُ المُتكلِّم إلى استِثناءٍ من خَرَجَ من هذا الحُكمِ لِيُبَيِّنَهُ للسَّامِعِ»[4].

وهي الحقيقة النحوية الدلالية التداولية التي تنبَّه إليها سيبويه، حين ذكر في "باب "لا يكون" و"ليس" وما أشبَهَهما أنّهما «إذا جَاءَتَا "لَا يَكُونُ" و"لَيسَ" وفيهِما مَعنَى الاستِثنَاءِ، فَإِنَّ فيهِما إِضمَارًا، وعلى هذا فقد وَقَعَ فيهِما مَعنَى الاستِثنَاءِ، كما أنَّه لا يَقَعُ مَعنَى النَّهيِ في "حَسْبَكَ" إلّا أن يكون مُبتَدَأ. وذلك قولُك:

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 83/2.

[2] وقد أجمَع النحاة أنّ هَذَينِ الفِعلَينِ إذا استُعمِلَا في الاستثنَاء كَانَا بِمَعنًى وَاحِدٍ، هو الإفرَاد والتَّذكِير.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص162.

[4] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص82.

مَا أَتَانِي القَومُ لَيسَ زَيدًا، وأَتَوْنِيْ لا يَكُونُ زَيدًا، ومَا أَتَانِي أَحَدٌ لا يَكُونُ زَيدًا، كأنَّه حين قال: أَتَوْنِي، صَارَ المُخَاطَبُ عِندَهُ قد وَقَعَ في خَلَدِهِ أنّ بعض الآتِينَ زَيدٌ، حتّى كأنَّه قال: بعضُهم زَيدٌ، فكأنَّه قال: لَيسَ بَعضُهم زَيدًا. وتَرَكَ إظهَارَ "بَعضُ" استِغنَاءً، كَمَا تَرَكَ الإظهَارَ في "لَاتَ حِينَ"»[1].

وهكذا أَلْفَيْنَا سيبويه يَنفُذُ إلى ضَربٍ من هذا الكَلام فَ«يصِف ما في نَفسِ المخاطَب كما يدرِكها المتكلِّم، وكأنّه يَسبِرُ غَورَ تلك النَّفسِ، ويعلَم ما فيها من أَحَاسِيسَ ومَشَاعِرَ ...، وعبارة «قد وَقَعَ في خَلَدِهِ أنّ بعض الآتِينَ زَيدٌ» وَصفٌ لبَاطنِ المخاطَب واستِجلَاءٌ لما يدورُ في عَقلِهِ، لذا قَدَّرَ الكَلامَ بما يَدُلُّ على بعض التَّبعِيضِ»[2].

وعن مثل هذا التعليل صَدَرَ الزجاجي أيضًا بالقولِ والإثبَات، فقد ذكر بدورِه أنّ «"لَيْسَ" و"لَا يَكُونُ" فِعلاَنِ، ويَلزَمُ إضمَارُ اسْمَيْهِمَا في هذا البَابِ، ويَكُونُ الضَّمِيرِ مُفرَدًا على كُلِّ حَالٍ، لأنَّه يُرَادُ به البَعضُ وهن مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ، ويَنتَصِبُ المُستَثنَى على أنَّه خَبَرٌ لهما، وذلك قولك: "قَامَ القَومُ لَيسَ زَيدًا"، و"قَامَ القَومُ لا يَكُونُ زَيدًا"، كأنَّك قُلتَ: قَامَ القَومُ لَيسَ هو زَيدًا، ولا يكُون هو زَيدًا، أي: لَيسَ بَعضُهُم ولا يكُون بَعضُهُم، ويكُون الضَّمِيرُ عَائِدًا على الفَاعِلِ الذي يَنطَوِي عليه الكَلَامُ المُتَقَدِّمُ. ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ أو عَنَيْتَ بذلك قَومًا من جُملَتِهِم زَيدٌ، حَصَلَ في خَلَدِ المُخَاطَبِينَ أنّ بعض القَائِمِينَ زَيدٌ، فتقول: "لَيسَ زَيدًا"، تريد: لَيسَ بَعضُهُم زَيدًا أيّها المُخَاطَبُ كما تَوَهَّمتَ من قولِي: "قَامَ القَومُ"، وتكون الجُملَةِ التي هي "لَيسَ زَيدًا"، و"لا يكُون زَيدًا"، في مَوضِعِ الحَالِ أو لا مَوضِعُ لها من الإعرَابِ كما تَقَدَّمَ في "خَلَا" و"عَدَا"»[3]، وجمهور النحاة على هذا الحكم متّفقٍ مُجمِعٌ.

12. حذف "التّمييز":

ومن المَنصوبَاتِ الفضلَة التي أجَاز النحاة حذفَها في مواضِع مَخصُوصةٍ لِمُعتَبرٍ دلالِي من مُعتَبراتِ الحال السياقية "التّمييزُ"، والذي يُقَالُ له أيضًا: المُمَيَّزُ، والتَّبيِينُ، والمُبَيِّن، والتَّفسِيرُ، والمُفَسِّرُ، و«المُفَسِّرُ لِلمُبهَمِ يُسَمَّى: تَمييزًا ومُمَيِّزًا، وتَفسِيرًا ومُفَسِّرًا، وتَبيِينًا ومُبَيِّنًا. والمُفَسَّرُ يُسَمَّى: مُمَيَّزًا ومُفَسَّرًا ومُبَيَّنًا»[4]. وهو في عُرفِ الاصطِلاح النحوي: «رَفعُ الإبهَامِ، وإزَالةُ اللَّبسِ، وذلك نحو أن تُخبَرَ بِخَبَرٍ، أو تَذكُرَ لَفظًا

---

[1] الكتاب، 347/2.

[2] مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، ص22.

[3] شرح جمل الزجّاجي، 394/2.

[4] جامع الدروس العربية: مذيّلًا ببحثَي البلاغة والعروض، مصطفى الغلاييني، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص567.

يَحتَمِلُ وُجُوهًا، فَيَتَرَدَّدُ المخاطَب فيها، فَتُنَبِّهُهُ على المرادِ بالنّص على أحَد مُحتمَلاتِه تَبيينًا لِلغرَضِ، ولذلك سُمِّيَ تَمييزًا وتَفسيرًا»[1].

فتحقّق بهذا التعريف أنّ غاية "التّمييز" إذًا هي دَفعُ ورَفعُ مُوهِمِ اللَّبسِ والغموضِ عن مُتقَدّمٍ في الكلامِ من ذاتٍ (التّمييز المفرد) أو نسبةٍ (تمييز الجملة). كما وامتَازوا ماهيَته الدلالية عن "الحال" بأن صَيَّرُوهُ على مَعنَى "مِنْ"، فيما "الحال" عندهم مُحتمِلةٌ معنى "في".

غير أنّ أهميَّته الدلالية هذه في بيانِ وتوضيحِ بعضٍ من مُلتَبِسِ الكَلامِ، ما منَعت النحاة بِحَالٍ عن القول بِتسويغِ حذفِه في بعض المواضِع كفايةً واستِغنَاءً بِدليلٍ أو قَرِينةٍ مَقالِيةٍ أو حاليةٍ دالّةٍ عليه ما عَلِمَ المخاطَب قَصدَ وإرَادةَ المتكلِّم من بيانِه، «فإن انعَدمَ الدّلِيل الذي يحفَظ للمعنَى سلامَته ويُحقّق إرادَة المتكلّمِ ولا يُوقِعُ السّامعِ في اللَّبسِ لم يَجُزْ حذف التّمييز، والمُعَوَّلُ في ذلك تحقُّق إرادة المتكلّمِ من الكَلام. فالوقوف على حال الخطَاب والإحاطَة بقرائِن الحال تُعِينُ على معرفَة إرادَة المتكلِّم، وبالتالي تحدِيد التّمييز المحذوف، وإلاّ دخَل المعنى في دائِرة اللَّبسِ، وافتَقد الأسلوب البيَان المطلوب الذي هو مدَار الكَلام»[2].

وهو الرّأي الذي به قال ابن جنّي، حيث أجَاز حذفَه، وهذا إذا «عُلِمَ من الحَال حُكمُ ما كان يُعلَمُ منها به. وذلك قولك: عِندِي عِشرُونَ، واشتَريتُ ثَلَاثِينَ، ومَلَكتُ خَمسَةً وأَربَعِينَ. فإن لم يُعلَم المُرَادُ لَزِمَ التَّمييزُ إذا قَصَدَ المُتَكَلِّمُ الإبَانَةَ. فإن لم يُرِدْ ذلك وأَرَادَ الإلغَازَ وحَذفَ جَانِبِ البَيَانِ، لم يُوجِب على نَفسِهِ ذِكرَ التَّمييزِ، وهذا إنّما يُصلِحُهُ ويُفسِدُهُ غَرَضُ المُتَكَلِّمِ، وعليه مَدَارُ الكَلَامِ»[3]. ولعلّ من أبرز المواضِع الأخرى التي يُسْتَسَاغُ فيها حذفُه ويُسْتَحْسَنُ، ما يكون منه بعد المقادِير، نحوًا من قوله ﷺ : «لَتُقَاتِلُنَّ اليهودَ شِبْرًا بِشِبْرٍ وذِرَاعًا بِذِرَاعٍ»، وقد «حُذِفَ التّمييز هنا لِلعِلمِ به وهو الأرضُ»[4].

وبنحوه –في إفادَة معنَى الكثرَة– ما يقع بعد صَريحِ العَدَدِ وكنايَاته، وبخاصَّةٍ بعد "كَمْ" الاستفهَاميَة، وهذا لكثرَة وقوعِه في الكَلام، واكتِفاءً بِعِلمِ المخاطَب عن معرفَة هذا المحذوف، من مثل قولنا: "عِندِي عِشرُونَ" جَوابًا لمن سَأَلَنَا –وقد رأى مثلًا المال في أيدِينا–: "كَمْ مَالُنَا؟". ففي نحو هذا الموضِع جاز حذف التَّمييزِ المُفَسّرِ «مع "كَمْ"، كما كان لك أن تَحذِفَهُ في العَدَدِ من نحو "عِشرِينَ" ونَظَائِرِه، وتكتَفِي

---

(1) شرح المفصّل للزمخشري، 36/2.

(2) قضايا الدلالة عند ابن جني في كتابه الخصائص، عبد اللاه محمد السيد زنباغ، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2018، ص257. وينظر ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص251.

(3) الخصائص، 378/2.

(4) ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص252.

بِدَلِيلٍ عليه إمَّا بِتَقَدُّمِ ذِكرِهِ، أو دَلِيلِ حَالٍ، وذلك نحو: "كَمْ مَالُكَ؟"، والمرَاد: "كَمْ دِرهَمًا، أو دِينَارًا مَالُكَ؟". ولا يَجُوزُ في "مَالُكَ" إلّا الرَّفعُ على الابتِدَاءِ، و"كَمْ" الخَبَر، أو "كَمْ" المُبتَدَأ و"مَالُكَ" الخَبَر. وجَازَ حَذفُ المُمَيَّزِ لِلعِلمِ بِمَكَانِهِ ووُضُوحِ أَمرِهِ. ولا يَحسُنُ حَذفُ المُمَيَّزِ مع "كَمْ" إلّا إذا كانَت استِفهَامًا، ولا يَحسُنُ مع الخَبَرِيَةِ، لأنّ الخَبَرِيَةَ مُضَافَةٌ، وحَذفُ المضاف إليه، وتَبقِيَةُ المضاف قَبِيحٌ»[1] لأنّ فيه نقصًا عن تمَام المعنَى، وإخلَالًا به يُفسِدُهُ.

13. حذف "المضاف":

ويَسرِي قول نحاتنا في إجَازة الحذف في مَرفوعَات الأسمَاء ومنصوبَاتها لدلالة الحال السياقية عليها على صنف المَجرورَاتِ أيضًا، ومن ذلك حذف المضَاف والمضَاف إليه. فمن حذف المضَاف ما أكَّده ابن جني من أنّ حذفَه «قد كَثُرَ، حتّى إنّ في القرآن –وهو أفصَح الكلامِ– منه أكثَر من مائَة مَوضِعٍ، بل ثَلاثمَائَةَ مَوضِعٍ، وفي الشّعرِ منه ما لا أُحصِيهِ»[2]، ونَسَبَ إليه السيوطي في الإتقان أنّ «في القُرآنِ منه زُهَاءَ أَلفِ مَوضِعٍ»[3].

ثمّ إنّ النحاة نظَروا صورَ حذفِه فَرَأَوْهَا واقعةً على نَوعَينِ اثنَينِ: «أوَّلهمَا وأكثَرهمَا وُرُودًا في اللّغَة أن يُحذَفَ المضَاف ويُقامَ المضَاف إليه مقامَه بشرطِ وجودِ قرينةٍ تَدُلُّ على المضَاف المحذوف ... والثاني: حذف المضَاف مع بَقَاءِ عمَله في المضَاف إليه، أي مع بَقَاءِ الأثَر الإعرابي الدَّالِ عليه»[4].

فأمّا موضِعه الثاني فأكثرُه بنظرية العامل النحوية مُتعَلِّقٌ، ولذا فما لنا به هنا حَاجَةٌ إلى مُتَّسِعٍ من دَرسٍ وبَيَانٍ. وأمّا أَوَّلُهُ فهو مَنَاطُ عنايَتنا وتحقِيقنَا هاهنا، لأنّه بقرائِن الأحوال مُتَعَلِّقٌ، وجُملتُهُ أنّ المضَاف قد يُحذَفُ كَثيرًا في الكلامِ ويُقَامُ المضَاف إليه مقامَه لضربٍ من الاتّساع والاختِصارِ، وهذا ما تحقَّق أَمْنُ لَبْسِهِ للدلالة عليه من حَالٍ مُشَاهَدةٍ، ثمّ لِعِلمِ المخاطَب بِمقصُودِ المُتكَلِّمِ أَيُّ المضَافاتِ هو المَحذُوفُ، فاكتَفى بِعِلمِهِ به دلالةً على مُقَدَّرِهِ المَحذوفِ.

وقد أجمل ابن يعيش في كلامٍ طويلٍ له مُفَصَّلٍ أثرَ هذه القرائِن الحالية في الدلالَة على ضَربِ الحذف هذا، فذكَر أنّ: «المضُاف قد حُذِفَ كَثِيرًا من الكَلَامِ، وهو سَائِغٌ في سَعَةِ الكَلَامِ، وحَالَ الاختِيَارِ، إذا لم يُشْكِل. وإنّما سَوَّغَ ذلك الثِّقَةُ بِعِلمِ المُخَاطَب، إذ الغَرَضُ من اللَّفظِ الدِلَالَةُ على المَعنَى، فإذا حَصَلَ المَعنَى

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 170/3. وينظر شرح الرضي على الكافية، 165/3.

[2] الخصائص، 452/2.

[3] الإتقان في علوم القرآن، ص543.

[4] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص233.

بِقَرِينَةِ حَالٍ، أو لَفظٍ آخَرَ، استُغنِيَ عن اللَّفظِ المَوضُوعِ بِإزَائِهِ اختِصَارًا. وإذا حُذِفَ المُضَافُ، أُقِيمَ المضاف إليه مقَامَه، أُعرِبَ بِإعرَابِهِ، والشَّاهِدُ المَشهُورُ في ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾. والمرَاد: أَهلَ القَريَةِ، لأنَّه قد عُلِمَ من حيث هي مَدَرٌ وحَجَرٌ، لا تُسْأَل، لأنّ الغَرَضَ من السُّؤَالُ رَدُّ الجَوَابِ، وليس الحَجَرُ والمَدَرُ مِمَّا يُجِيبُ وَاحِدٌ منهما. وقوله الزمخشري: و"العَلَمُ فيه"، يُرِيدُ أنّ الآيَةَ قد اشتُهِرَ أَمرَهَا بذلك، حتّى صَارَتْ عَلَمًا على جَوَازِ حَذفِ المضاف، إذ الأَمرُ وَاضِحٌ فيها من جِهَةِ المَعنَى ... فأمّا ما يُلبَسُ فلا يَجُوزُ لنا استِعمَالُهُ، ولا القِيَاسُ عليه. لو قلتَ: "رَأَيتُ هِندًا". وأنت تُرِيدُ غُلَامَ زَيدٍ، لم يَجُزْ، لأنّ الرُّؤيَةَ يَجُوزُ أن تَقَعَ على هِندٍ، كما تَقَعُ على الغُلَامِ. وقد جَاءَ من ذلك شَيءٌ يَسِيرٌ لِلثِّقَةِ بِدَلَالَةِ الحَالِ عليه، وإقبَالُ القَائِلِ أو مَعرِفَةِ المُخَاطَبِ، قال الشاعر:

عشيّــــةَ فَــــرَّ الحَــارِثِــيُّــــــونَ ... إلــخ.

قال ابن الكلبي: الهَوْبَرُ هو يزيد بن هوبرٍ، كان قُتِلَ في المَعرَكَةِ، فَحَذَفَ المضَاف، لأنّ المُخَاطَبَ مُشَاهِدٌ لذلك في الحَربِ، فلا يُشكِل عليه المَقتُولُ. يُؤَيِّدُ صِحَّةَ ما قُلنَاهُ عمر بن لَجَأ:

ونَحــنُ ضَرَبنَــا بــالكُــلَابِ ابــنَ هَــوْبَــرٍ وجَــمْــعَ بــني الــديّــــان حتّى تــبــــدَّدوا

فَصَرَّحَ بابن هَوْبَرٍ ... وقد جَاءَ من ذلك في الشِّعرِ أَبيَاتٌ مع ما فيه من الإلبَاسِ، كأنّ ذلك لِثِقَةِ الشَاعِرِ بِعِلمِ المُخَاطَبِ، أو نَظَرًا إلى كَثرَةِ المَحذُوفِ الذي لا لَبْسَ فيه، فلم يَعْبَأْ بِالإلبَاسِ»[1].

وبنحوه أيضًا ما صار إليه ابن جنّي في تسويغه لحذف هذا المضافِ بذات الشّرط أَمْنًا لِلَبْسِ الكَلامِ، وكِفايَةً بِعِلمِ المخاطَب وفَهمِهِ لِمُقَدَّرِ المُضافِ المحذوفِ، «فإن قِيلَ: يَجِيءُ من هذا أن تقول: ضَرَبتُ زَيدًا، وإنَّمَا ضَرَبتَ غُلَامَهُ ووَلَدَهُ. قيل: هذا الذي شَنَّعتَ به بِعَينِهِ جَائِزٌ، ألا تَرَاكَ تقول: إنّما ضَرَبتَ زَيدًا بِضَربِكَ غُلَامَهُ، وأَهَنتَهُ بِإهَانَتِكَ وَلَدَهُ. وهذا بَابٌ إنَّما يُصلِحُهُ ويُفسِدُهُ المَعرِفَةُ به. فإن فُهِمَ عَنكَ في قولِك: ضَرَبتُ زَيدًا أَنَّكَ إنّما أَرَدتَ بذلك: ضَرَبْتُ غُلَامَهُ أو أَخَاهُ أو نحو ذلك جَازَ، وإنَّما لم يَفهَم عنكَ لم يَجُزْ، كما أنَّك إن فُهِمَ عنك بقولِك: أَكَلتُ الطَعَامَ أنَّك أَكَلْتَ بَعضَهُ لم تَحتَجْ إلى البَدَلِ، وإن لم يُفهَم عنك وأَرَدتَ إفهَامَ المُخَاطَبِ إيَّاهُ لم تَجِدْ بُدًّا من البَيَانِ، وأن تقول: بَعضَهُ أو نِصفَهُ أو نحو ذلك. أَلَا تَرَى أنّ الشَاعِرَ لَمَّا فُهِمَ عنه ما أَرَادَ بقولِه قال:

صَبَّحْنَ من كَاظِمَــــةِ الخُــصِّ الخــرِبْ يَحْمِلْــنَ عَبَّــاسَ بــن عبــدِ المُطَلِبْ

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 2/192-194. وصدر البيت الأول من مجزوء الكامل، وهو لذي الرمّة وتمامه:

عشــيَّــة فــرَّ الحــارثــيّــونَ بــعــدمــا قَــضَى نَــحْــبَــهُ فِي مُــلْــتَــقَى الــقَــوْمِ هَــوْبَــرُ

وإنَّما أَرَادَ: عبد الله بن عباس، ولو لم يَكُنْ على الثِّقَةِ بِفَهمِ ذلك لم يَجِدْ بُدًّا من البَيَانِ»[1]. وأمثلة هذا الحذف لذات هذه التعليلات كثيرةٌ في كتب النحاة، ما يسعنا الوقوف عليها بالكلّية.

14. حذف "المضاف إليه":

وكما أجَازوا حذفَ "المضاف" على كَثرةٍ لدلالةٍ من الحال السياقية عليه، كان تَسوِيغِهُم الآخَر أيضًا بِحذفِ "المضَاف إليه" لَفظًا وتَقدِيرِهِ معنًى بناءً على نيَّة المتكلّم، لأنّ إصَابة «مَقَاصِدِ اللَّفْظِ عَلَى نِيَّةِ اللَّافِظِ»[2] مَوقُوفَةٌ، سواء ذُكِرَتْ بلفظِها، أم حُذِفَتْ وقُدِّرَتْ معانِيها. ومن جملة تلك المواضِع التي ذكروها –وتتداخَلها نظرية "العامِل" مقالًا– حَذفُهُ الكثِير في الأسمَاء التَامَّةِ، والقليلُ بعد ألفَاظ الغايَات من مثل: "قَبْلُ" و"بَعْدُ"، كما في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم 4]، فقد «حُذِفَ المضاف إليه ونُوِيَ معناه دون لفظه .. بمعنى: في أَوَّلِ الوَقْتَيْنِ وَفِي آخِرِهِمَا حِيْنَ غُلِبُوا وَحِينَ يُغْلَبُونَ، أي من قَبلِ انْكِسَارِهِم ومن بَعْدِ فَوْزِهِمْ ..أو بتقدير: من قَبلِ ذَلِكَ ومن بَعدِهِ»[3]، أو «من قَبلِ الغَلَبِ ومن بَعْدِهِ، فُحُذفَ المضَاف إليه لدلالةِ السيَاق عليه، وبُنِيَ اللَّفظَانِ على الضَّمِّ لِنيَّةِ معنَى المضَاف إليه»[4].

وهو الحكم والتخرِيج الذي تصَاير إليه أخرى ابن يعيش حين اعتَدّ عِلْمَ المخاطَب به، وتَحَقُّقَ أَمْنِ اللّبس عليه قرينةً حاليةً مسوِّغَةً لهذا الحذف، فَ«أمّا"قَبْلُ" و"بَعْدُ" ونحوهمَا من الظُرُوفِ، فَمَحذُوفُ منها المضَاف إليه، فإذا قُلتَ: "جِئتُ قَبلُ، وبَعدُ"، فَالمرَادُ: قَبلَ كَذَا، وبَعدَ كَذَا، مِمَّا قد عَرَفَهُ المُخَاطَبُ. قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾، والمُرَادُ –والله أعلم– من قَبلِ الأَشيَاءِ، ومن بَعدِهَا، فَحُذِفَ ذلك، وهو مُرَادٌ، فَذَهَبَ لَفظُهُ، وبَقِيَ حُكمُهُ، وهو التَّعرِيفُ، وبُنِيَ الاسمُ، لأنّ المضَاف إليه من تَمَامِ المضَاف. فإذا قُطِعَ عنه، فَكَأَنَّهُ قد بَقِيَ بعض الاسمِ، وبعضُه لا يَستَحِقُّ الإعرَابَ، فَقَامَ البِنَاءُ فيه مَقَامَ العَوضِ، إذ لو عَوَّضُوا النُّونَ كما في "يَومَئِذٍ"، "حِينَئِذٍ" ونَظَائِرِهِمَا، لم يُؤمَنْ الْتِبَاسُهُ بِالمَنكُورِ المُعرِبِ»[5].

15. حذف "الموصوف":

---

[1] الخصائص، 2/452–453. وينظر معاني النحو، 3/ ص142–143. وقضايا الدلالة عند ابن جني في كتابه الخصائص، ص250–251.

[2] المنثور في القواعد، 2/374.

[3] بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا، 7/600، وينظر همع الهوامع، 4/293.

[4] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص239.

[5] شرح المفصّل للزمخشري، 2/204.

ومن التوابِع التي سَوَّغَ النحاة حذفَها لدلالة الحال السياقية عليها "المَوصُوفُ"، وأكثر مواضِع حذفِه عندهم في الشِّعرِ، حتّى إنّه لا تكَاد تخلو قصِيدة منه، بمثل هذا قال ابن جني في خصائِصه: «وقد حُذِفَ الموصوف وأُقِيمَت الصّفة مُقَامَهُ، وأكثَر ذلك في الشِّعرِ. وإنّما كانت كَثْرَتُهُ فيه دون النَثرِ من حيث كان القِيَاسُ يَكَادُ يَحظُرُهُ»[1].

غير أنّ الناظر في مُسوِّغاتِ حذفِهم له، يجدِهم ما أطلَقوه على عَوَاهِنِهِ، بل إنّهم تَشرَّطوا لذلك عدَّة شُروطٍ تَتَعَالَقُ دِلَالتَيْ المقَال والحَال فيه مُجتَمِعَتَيْنِ، وفي مُقدِّمتِها تحقِيق أَمنِ اللَّبس على المخاطَب، وبخاصّةٍ أن علِمنَا تَنافِي وتعارضَ غايَة هذا الحذف في بلاغتِه من الإيجَاز والاختصَار، وغَايَةَ الوَصفِ نَعتًا ومَنعُوتًا من الإطنَاب والإسهَاب في الإيضَاح والبيَان، فـ«الصِّفَةُ والمَوصُوفُ لمّا كَانَا كَالشَّيءِ الوَاحِدِ من حيث كان البَيَانُ والإيضَاحُ إنّما يَحصُلُ من مَجمُوعِهِمَا، كان القِيَاسُ أن لا يُحذَفَ وَاحِدٌ منهما، لأنّ حَذفَ أَحَدِهِمَا نَقضٌ لِلغَرَضِ، وتَرَاجَعٌ عَمَّا اعتَزَمُوهُ، فَالمَوصُوفُ القِيَاسُ يَأبَى حَذفَهُ، لِمَا ذَكرنَاه، ولأنّه ربَّما وَقَعَ بِحَذفِهِ لَبْسٌ. ألا تَرَى أنّك إذا قُلتَ: "مَرَرتُ بِطَوِيلٍ"، لم يُعلَم من ظَاهِرِ اللَّفظِ أنّ المَمرُورَ به إنسَانٌ، أو رُمحٌ، أو ثَوبٌ، ونحو ذلك مِمَّا قد يُوصَفُ بِالطُّولِ؟. إلّا أنَّهم قد حَذَفُوهُ إذا ظَهَرَ أَمرُهُ، وقَوِيَتِ الدَلَالَةُ عليه، إمّا بِحَالٍ، أو لَفظٍ»[2] وهو قليلُ النَّوَادِرِ في الكلامِ.

وهي ذات العلَّة التي احتكم إليها ابن جني أيضًا، فقد ذكَر بدورِه أنّ «الصِّفَة في الكَلامِ على ضَربَينِ: إمّا لِلتَّلخِيصِ والتَّخصِيصِ، وإمّا لِلمَدحِ والثَّنَاءِ. وكِلَاهُمَا من مَقَامَاتِ الإسهَابِ والإطنَابِ، لا من مَظَانِّ الإيجَازِ والاختِصَارِ. وإذا كان كذلك لم يَلِق الحَذفُ به ولا تَخفِيفُ اللَّفظِ منه. وهذا مع ما يَنضَافُ إلى ذلك من الإلبَاسِ وضِدِّ البَيَانِ. ألا تَرَى إنّك إذا قُلتَ: مَرَرتُ بِطَوِيلٍ، لم يَستَبِنْ من ظَاهِرِ هذا اللَّفظُ أنّ المَمرُورَ به إنسَانٌ دون رُمحٍ أو ثَوبٍ أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حَذفُ المَوصُوفِ إنّما هو متى قَامَ الدَّلِيلُ عليه أو شَهِدَتْ الحَالُ به. وكُلَّمَا استبهَمَ المَوصُوفُ كان حَذفُهُ غيرَ لَائِقٍ بِالحَدِيثِ»[3]، لأنّ إصَابة حَقِيقِ مَعنَاهُ مُتعذِّرةُ الإدرَاك، مُلْتَبِسةُ الفهمِ على المخاطَب، مُتَنَافيَةٌ وقَصدَ المتكلِّم إفهَامًا.

---

[1] الخصائص، 366/2.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 253/2.

[3] الخصائص، مرجع سابق، 366/2.

وانطِلاقًا من تحقُّق شرط أمنِ اللَّبسِ الآنِف، أجَاز الجمهور حذفَ الموصوفِ وإقامَة الصّفةِ مقامَه[1]، أن دَلَّ عليه –ولو على قِلّةٍ– دَليلٌ من مَقالٍ أو حَالٍ، أو منهما معًا مُجْتَمِعَيْنِ مُتَضَافِرَيْنِ، وهذا ما يؤكّد للناظر أخرى أنّ القرائِن المقاليَة والحاليَة قد تَتَضَافَرُ لِتَحقِيقِ العِلمِ لَدَى المخاطَب، «فَيتَحقَّقُ عِلمُهُ من قَرينةٍ أو قَرِينَتَينِ أو أكثَر، كأن تكون الأولى مُتعَلّقَةً بِفهمِهِ المُتكوّنِ من المَخزون المعرفِي الذي يمتلِكه والذي يساعِده في الإحَاطة بغوامِض النّص، وفهم أسرارِه، والثانية ترتبِط بالدلالاتِ التي تحمِلها الألفاظ المعبِّرة عن معانِيها والمشِيرة إلى ما أسقَط المتكلِّم من ألفَاظ اقتَضى السياق حذفها مُتَّكِئًا على عِلمِ المخاطَب المتحقِّق من خلال ما يَتَوافَرُ لديه من قرائِن تُعِينُهُ على العِلمِ بذلك»[2].

ومن ذلك مثلًا اعتِمَادُهُ المقالي على وَصفٍ لِمَوصُوفٍ سَابِقٍ ذِكرُهُ في الكَلامِ، والحالي على مُشاهَدٍ حُضُورُهُ، أو مَعلومٍ عَقلًا وَصْفُهُ ونَعْتُهُ، فما عادَت بالمتكلِّم إذن حَاجَةٌ دَاعِيَةٌ ومُلزِمةٌ لِعَوْدِ تكرارِ ذِكرِه، ما دام معلومًا سَلَفًا أو مشَاهدًا من طَرَفِ المخاطَب. ولذلك فإنّ من جملة «وَسَائِلِ العِلمِ به أن يَتَقدَّمَ على النَّعتِ ما يَدُلُّ على المَنعُوتِ المَحذُوفِ الذي يُحَقِّقُ المَعنَى المُرَادَ، نحو: أَلَا مَاءً، أَلَا بَارِدًا؟»[3]. أي: أَلَا مَاءً باردًا؟، حُذِفَ المَوصُوفُ "المَاءُ" بالاعتِماد على عِلمِ المخاطَب به وتقدِيره له مَحذُوفًا.

ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ 10–11]، وتقدير المعنى: اعْمَلْ دُرُوعًا سابغاتٍ، «فَحُذِفَ المَنعُوتُ لِلعِلمِ به، مع أنّ النَعتَ لا يَختَصُّ بِالمَنعُوتِ، ولكن تَقَدُّمَ ذِكرِ الحَدِيدِ أَشعَرَ به، وحيث حُذِفَ المَوصُوفُ أُقِيمَتْ صِفَتُهُ مقَامَه، لكونِها صَالِحَةً لِمُبَاشَرَةِ ما كان المُنعُوت مُباشَرةً»[4].

ومن نحوه ثالثةً قول عمران بن حطّان:

---

[1] وللنحاة في تسويغِ حذفِ هذا الموصوف وإقامَة الصّفَة مقامه شُرُوطٌ صنَاعية مقاليةٌ متعدِّدة تذاكروها، وفي مقدِّمتها أن تكون «الصِّفَةُ مُفرَدَةً مُتَمكِّنةً في بابها غير مُلْبِسَةٍ، نحو قولك: "مَرَرتُ بِظرِيفٍ"، و"مَرَرتُ بِعَاقِلٍ"، وشِبهِهمَا من الأسمَاء الجَارِيَةِ على الفِعلِ، فإذا كانت الصّفَةُ غير جَارِيةٍ على الفِعلِ، نحو: "مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وأَيِّمَا رَجُلٍ"، فإنّه يَمتَنِعُ حَذفُ المَوصُوفُ، وإقامَةُ الصّفَةُ مُقامَهُ، لأنّ مَعنَاهُ كَامِلٌ، وليس لَفظُهُ من الفِعلِ. وكذلك لو كانت الصّفَةُ جُملَةً، نحو "مَرَرتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ. ولَقيتُ غُلامًا وَجْهُهُ حَسَنٌ"، لم يَجُزْ حَذفُ المَوصُوفُ فيه أيضًا، لأنّه لا يَحسُنُ إِقَامَةُ الصّفَةِ مقَام المَوصُوفِ فيه. أَلَا تَرَاكَ لو قُلتَ: "مَرَرتُ بِقَامَ أَخُوهُ"، أو "لَقِيتُ وَجْهُهُ حَسَنٌ"، لم يَحسُنْ؟». شرح المفصّل للزمخشري، 2/253–254. وينظر شرح التصريح على التوضيح، 2/127. والنحو الوافي، 3/493–496.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص66.

[3] النحو الوافي، 3/494–495.

[4] شرح التصريح على التوضيح، 2/127.

وَمَـا مِـنـهُـمَـا إِلَّا يُـسَـرُّ بِـنِـسْبَـةٍ تُـقَـرِّبُـهُ مِـنِّـي وإِنْ كَـانَ ذَا نَـفَـرْ

وقد ذكر المبرّد أنّ قوله: «وَمَا مِنهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِنِسبَةٍ» معناه: «وما منهما وَاحِدٌ، فَحُذِفَ المَوصُوفُ لِعِلمِ المُخَاطَبِ»[1].

ويدانِي هذا النظر في تعليلِهم لِحَذفِ الموصوف، ما سَاقَهُ ابن يعيش أخرى مثلًا بِحَذفِ "المَكَانِ"، اعتِمادًا على عِلمِ المخاطَب به، واعتِلالًا بِكثرَةِ شُيُوعِهِ في الاستِعمال، فكان في إقامَة مشهورِ الصّفة مُقَامَهُ ما يُغنِي عن عَوْدِ ذِكرِهِ. فَ«رُبَّمَا ظَهَرَ أَمرُ المَوصُوفِ، وعُرِفَ مَوضِعُهُ، فَيُستَغنَى عن ذِكرِهِ أَلبَتَّةَ، وتَقَعَ المُعَامَلَةُ مع الصِّفَةِ، وتَصِيرَ الصِّفَةُ كَاسمِ الجِنسِ الدَّالِ على مَعنَى المَوصُوفِ، وذلك نحو قولِهم: "الأَجرَعُ" و"الأَبطَحُ"، فَالأَجرَعُ: مَكَانٌ سَهلٌ مُستَوٍ لا يُنْبِتُ. يُقَالُ: "مَكَانٌ أَجرَعُ"، و"رَمْلَةٌ جَرْعَاءُ"، ثمّ اشتُهِر المَكَانُ بذلك، فَعُلِمَ مَكَانُهُ، وإن لم يُذكَر، فَقِيلَ: "الأَجرَعُ"، إذ لا يُوصَفُ بذلك إلّا المَكَانُ. وأمّا "الأَبطَحُ" فَالمَكَانُ المُتَّسِعُ، ومثله البَطحَاءُ، وأَصلُهُ أن يُقَالَ "مَكَانٌ أَبطَحُ"، ثمّ غَلَبَت الصِّفَةُ، وصَارَتْ كَاسمِ الجِنسِ»[2]. وفي تحقيقنا لآتٍ من حذف "الصّفة" تمَامٌ لهذا النظر.

16. حذف "الصّفة":

وكما تَسوِيغِهِم حذف "الموصُوف"، فقد سَوَّغَ النحاة أيضًا حذف "الصِّفةِ" وإن على قِلّةٍ، ذلك أنّ حذفَها عندهم «قَليلُ الوجودِ في الكَلامِ لِإمكَانِ استِبهَامِهِ»[3]. ثمّ لِمَا في دلالة حذفِها من الإيجَاز والاختصَار من إمكَانٍ لِمنَافَاةِ غايتِها الدلالية التداولية من إفادةٍ لمَعاني التَّخصِيصِ «والثَّنَاءِ والمَدحِ، وكِلَاهُمَا من مَقَامَاتِ الإطنَابِ والإسهَابِ، والحَذفُ من بَابِ الإيجَازِ والاختِصَارِ، فلا يَجتَمِعَانِ لِتَدَافُعِهِمَا»[4].

غير أنّ هذا الضّرب من التَّعارض ما يمنَع بالكلّيّة حذفَها، ما نُوِيَ تقدِير معنَاها، وأُمِنَ على المخاطَب لَبْسُهَا، ودَلَّتْ قرائِن الكَلامِ مَقَاليةً أو حاليةً عليها، فَمتَى تَحقَّقت جملة هذه الشروطِ جَازَ «حذفُ الصِّفة في اللّغة مع نِيَّةِ معنَاها في الموضِع الذي تدلّ فيه قرينَة لفظيةٌ أو حاليةٌ على أنّ المَوصُوفَ مُقَيَّدٌ أو مُخَصَّصٌ بِصِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، بحيث لو لم تُقدَّر صِفَةٌ مَحذوفَةٌ لأدَّى إلى خللٍ بالمعنَى المَقصُودِ ... وحَذفُ

---

[1] الكامل في اللّغة والأدب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، إصدار وزارة والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1998، 22/3. وينظر المقتضب هامش التحقيق، 137/2.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 256/2.

[3] الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص91، 23.

[4] شرح المفصّل للزمخشري، مرجع سابق، 257/2.

المَوصُوفِ وإقَامَةُ الصِّفةِ مقامَه أشهَر، وأكثَر في اللّغَة من حذفِ الصِّفةِ وإبقاء مَوصُوفِهَا مع نِيَّةِ مَعنَاهَا»[1].

وأكثَر ما يقَع من دلالة الحال عليها، ما كان مَنطُوقُ الكلامِ فيها قَرِينًا متَّصلًا بِإشَارةٍ جِسميةٍ، أو تَرنِيمةٍ وتَلوِينِ صَوتيٍ من نَبرٍ أو تَنغِيمٍ مصَاحبٍ دَالٍّ على حَقيقِ معنَاها ومنتهَى غاياتِ القصدِ المرادِ إصَابَتُهُ منها. وأكثر مواضعِ هذا الحَذفِ عندهم ما وَقَعَ في مقَاماتِ المدحِ والتّفخِيم والتّعظِيم، والذَّمِ والهِجاءِ والنَّفيِ خاصّةً[2].

ويسوق لنا سيبويه من هذا النحو مثلًا بقول العرب «"سِيرَ عليه لَيْلٌ"، وهم يُرِيدُونَ: "لَيْلٌ طَوِيلٌ". وكَأَنَّ هذا إنّما حُذِفَ فيه الصِّفَةُ لِمَا دَلَّ من الحَالِ على مَوضِعِهَا، وذلك بأن يُوجَدَ في كَلَامِ القَائِلِ من والتَّفخِيمِ والتَّعظِيمِ ما يَقُومُ مَقَامَ قوله : "طَوِيْلٌ"، وذلك إذا كُنتَ في مَدحِ إنسَانٍ والثَّنَاءِ عليه، فتقول : "كَانَ وَاللهِ رَجُلًا"، وتَزِيدَ في قُوَّةِ اللَّفظِ بِالله، وتَمطِيطِ اللاَّمِ، وإطَالةِ الصَّوتِ بها، فَيُفهَمَ من ذلك أنَّك أَرَدتَ كَرِيمًا، أو شُجَاعًا، أو كَامِلًا. وكذلك في طَرَفِ الذّمِ إذا قلت: "سَأَلْتُ فُلَانًا، فَرَأَيتُهُ رَجُلًا". وتَزوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبُهُ، فَتُغْنَى عن"«بَخِيلًا" أو "لَئِيمًا"»[3].

كما أنّ في سابقٍ من كلام ابن جنّي ما يفِيد هذا الحكم بالكليَّة، وهذا في معرِض تعليقِه على مشهور قول العرب الذي ساقَه لنا سيبويه قبل: «"سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ"، وهم يُرِيدُونَ: "لَيْلٌ طَوِيْلٌ". وكأنّ هذا إنَّما حُذِفَتْ فيه الصِّفَةُ لِمَا دَلَّ من الحَالِ على مَوضِعِهَا. وذلك أنَّك تُحِسُّ في كَلَامِ القَائِلِ لذلك من التَّطوِيعِ والتَّطرِيحِ والتَّفخِيمِ والتَّعظِيمِ ما يَقُومُ مَقَامَ قولِه: طَوِيْلٌ أو نحو ذلك. وأنَّك تُحِسُّ هذا من نَفسِكَ إذا تَأَمَّلتَهُ، وذلك أنَّك تكون في مَدحِ إنسَانٍ والثَّنَاءِ عليه فتقول: كَانَ وَاللهِ رَجُلًا، فَتَزِيدَ في قُوَّةِ اللَّفظِ بِالله هذه الكَلِمَةِ، وتَتَمَكَّنَ في تَمطِيطِ اللَّامِ وإطَالَةِ الصَّوتِ بها وعليها، أي رَجُلًا فَاضِلًا أو شُجَاعًا أو كَرِيمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سَأَلْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ إنْسَانًا!، وتُمَكِّنَ الصَّوتَ بِإنسَانٍ وتُفَخِّمَهُ، فَتَستَغنِيَ بذلك عن وَصفِهِ بقولِك: إنْسَانًا سَمْحًا أو جَوَادًا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذَمَمْتَهُ ووَصَفتَهُ بِالضِّيقِ قلت: سَأَلْنَاهُ وَكَانَ إنْسَانًا! وتَزْوِي وَجهَكَ وتُقَطِّبَهُ، فَيُغْنِي ذلك عن قولِك: إنْسَانًا لَئِيمًا أو لَحِزًا أو مُبَخَّلًا أو نحو ذلك. فَعَلَى هذا وما يَجرِي مُجرَاهُ تُحذَفُ الصِّفَةُ. فَأَمَّا إن عَرِيَتْ من الدِّلَالَةِ عليها من اللَّفظِ أو من الحَالِ فإنّ حَذفَهَا لا يَجُوزُ، أَلَا تَرَاكَ لو

---

[1] ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، ص245-247.

[2] وقد سَبَقْنَا إلى مثلٍ من هذا التّبيانِ في مَوضِعٍ مُتَقَدِّمٍ من هذا البحث، في معرض حديثنا عن ملحظ الحركَة والإشَارةِ الجِسمِيّةِ في دلالتها الحالية على بعض المعاني النحوية، ومنها "حذف الصّفَة" هنا.

[3] شرح المفصّل للزمخشري، 257/2.

قلت: وَرَدْنَا البَصْرَةَ فَاجْتَزْنَا بِالأَبِلَّةِ عَلَى رَجُلٍ، أَوْ رَأَيْنَا بُسْتَانًا، وَسَكَتَّ لم تُفِدْ بذلك شَيْئًا، لأنّ هذا ونَحوَهُ مِمَّا يُعَرَّى منه ذلك المَكَانُ، وإنّما المُتَوَقَّعُ أن تَصِفَ من ذَكَرتَ أو مَا ذَكَرتَ، فإن لم تَفعَلْ كَلَّفتَ عِلمَ ما لم تَدُلَّ عليه ، وهذا لَغْوٌ من الحَدِيثِ وجَوْرٌ في التّكليفِ»[1]. فَتأكَّدَ بهذا أنّ في كفايَة دلالة الإشارَة الحالية هنا ما يُغنِي عن ذِكرِ الصِّفَةِ المَحذُوفَةِ.

المطلب الثاني: التّقديم والتّأخير بدلالة سياق الحال:

1. التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المعرفتين جوازًا:

الأصل في تَرَاتُبِيَّةِ الجملة الاسميَة أن يَتَقَدَّمَ في الذِّكرِ المُسنَدُ إليه على المُسنَدِ، أي أن يَتقدَّمَ المبتدأُ الخبرَ، لِعلَّةٍ نحويةٍ أساسٍ مُؤَدَّاهَا أنّ «الخَبَرَ وَصْفٌ في المَعنَى لِلمُبتَدَأ، فَاستَحَقَّ التَّأخِيرَ كَالوَصفِ»[2]، وواجبُ هذا الحُكمِ بِمَحفوظِ الرُّتبَةِ مُتعلّقٌ مُختَصٌّ، فيما هو في غيرها من الرّتبَة غير المحفوظَة مُسْتَسَاغٌ «ويَجُوزُ تَقدِيمُهُ إذا لم يَحصُل بذلك لَبْسٌ»[3] في المعنَى لا يُحقِّقُ لِلكَلامِ فَائِدتَه التي يحسُن السُّكُوتُ عليها، ما يَستَحِيلُ هذا الجَوازَ مَنعًا.

ثمّ إنّ من ينظر أحوال "الخبَر" عند نحاتنا جهَة التّقدِيم والتّأخِير، يُلْفِهَا عندهم أقسَامًا ثلاثةً: «قِسمٌ يَجُوزُ فيه التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ، وقِسمٌ يجِب فيه تَأخِيرُ الخَبَرِ، وقِسمٌ يجِب فيه تَقدِيمُ الخَبَرِ»[4]، ولأنّه ما لنا بِغيرِ أوَّلها الجائِز حَاجَةٌ من بَيَانٍ وتِبيَانٍ، إذ الحكم فيها غالبًا مُنْتَهٍ نَظَرُهُ بِالمَنعِ[5]، ولأنّه ما لنا به حَاجَةٌ من تَحقِيقٍ وتفصيلٍ انطِلاقًا من مُوجبَاتِ هذا البحث التي تنظُر أَدلَّتَهُ الحالية حَصرًا، فإنّ حَسبَ هذا النظر أن يَتحقَّق مُستَسَاغَهُ الجَائِز الذي استَوى فيه المبتدأ والخبر جهَة التَّعرِيفِ خاصّةً، مِمَّنْ للحال الكلاميَة فيه أَثَرٌ مُعتَبَرٌ في امتِيازِهِ، امتِيازُ المبتدأ من الخَبرِ.

ولئن تذاكر ابن مالك في ألفيته أوجُه المنع الواجب بتقدِيم الخبر على المبتدأ بقوله:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

فإنّ مُطلقَ حُكمِ هذا المَنعِ هنا بِتقدُّمِ الخَبرِ المبتدأَ في حَالَتَيْ التّعريفِ والتّنكيرِ، مُقتَرِنٌ بشرطِ استوائِهما في عِلمِ المخاطب أو جهلِه وقدرتِه على امتِيازِ الأَعرَفِ منهما، إلى مثل هذا الشّرطِ احتَكم ابن هشام في

---

[1] الخصائص، 370/2-371. وينظر معاني النحو ، 202/3. وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص245-247.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 227/1.

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 227/1.

[4] المرجع نفسه، 232/1.

[5] على اختلافِ أقوالهم في ذلك طبعًا.

امتِيازِهمَا رُتبَةَ الابتِداء والخبَر هذه، فكان بأن صَيَّرَ الأَعرَفَ المعلومَ منهما عنده مبتدأً، والمجهول منهما خَبرًا، «والتَّحقِيقُ أنّ المُبتَدَأ ما كان أَعرَفَ كَـ"زَيدٍ" في المثال القَائِمُ زَيدٌ، أو كان هو المَعلُومَ عند المُخَاطَب، كأن يقول: "مَنِ القَائِمُ؟"، فتقولَ: "زَيدٌ القَائِمُ"، فَإِنْ عَلِمَهَا وجَهِلَ النِّسبَةَ فَالمُقَدَّمُ المبتدأُ»[1].

وما قول عبد القاهر الجرجاني –وإن من وجهةٍ نحويةٍ بلاغيةٍ مزدوجةٍ[2]– عن هذا التَّعليل من عِلمِ المخاطَب بِبَعِيدٍ أيضًا، وإن خَالَفَ مشهور قول النحاة من أنّ المبتدأ والخبر إذا كَانَا مَعرِفَتَينِ فأيُّهما قَدَّمْتَ فهو المبتدأ مطلقًا. جاء هذا في معرض بيانِه لأوجُه الفرق بين المبتدأ والخبر المَعرِفَتَينِ جهَة التَّقدِيم والتَّأخِير في نحو قولنا "المُنطَلِقُ زيدٌ"، و"زَيدٌ المُنطَلِقُ". فالقول في ذلك أنَّك وإن كنتَ تَرَى في الظّاهِر أنّهما سَوَاءٌ من حيث كان الغرَض في الحَالَينِ إثبَات انطِلاقٍ قد سَبَقَ العِلمُ به لِزَيدٍ، فليس الأمر كذلك، بل إنّ بين الكَلَامَينِ فَصلٌ ظَاهِرٌ، «وبَيَانُهُ أنّك إذا قُلتَ: "زَيدٌ المُنطَلِقُ"، فأنت في حَدِيثِ انطِلَاقٍ قد كان، وعَرَفَ السَّامِعُ كَوْنَهُ، إلّا أنَّه لم يَعلَم أَمِنْ زَيدٍ كَانَ أم من عَمرُو؟، فإذا قلتَ: "زَيدٌ المُنطَلِقُ"، أَزَلْتَ عنه الشَّكَّ وجَعَلتَهُ يَقطَعُ بأنَّه كان من زَيدٍ، بَعدَ أن كان يَرَى ذلك على سَبِيلِ الجَوَازِ. وليس كذلك إذا قَدَّمْتَ "المُنطَلِقُ" فَقُلتَ: "المُنطَلِقُ زَيدٌ"، بل يكون المَعنَى حِينَئِذٍ على أَنَّكَ رَأَيتَ إِنسَانًا يَنطَلِقُ بِالبُعدِ منكَ، فلم تُثْبِتْهُ، ولم تَعلَم أَزَيدٌ هو أم عَمرُو، فقَال لك صَاحِبُكَ: "المُنطَلِقُ زَيدٌ"، أي هذا الشَّخصُ الذي تَرَاهُ من بُعْدٍ هو زَيدٌ»[3].

ومن نحو هذا المثَل أخرى صَيرُورةً إلى جوازِ تقدِيم الخبرِ على المبتدأ لِعلَّةٍ من تحقيق أَمنِ اللَّبسِ على المخاطَب، ما قال به ابن يعيش تعقيبًا وتعليقًا على قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبنَاءُ الرِّجَالُ الأَبَاعِدِ

قال: «أَلَا تَرَى أنّه لا يَحسُنُ أن يكون "بَنُونَا" هو المُبتَدَأ، لأنَّه يَلزَمُ منه أن لا يكونَ له بَنُونٌ إلّا بَنِي أَبنَائِهِ، وليس المَعنَى على ذلك، فَجَازَ تَقدِيمُ الخبرِ هنا مع كَونِهِ مَعرِفةً لِظهُورِ المعنَى وأَمْنِ اللَّبسِ»[4].

---

(1) مغني اللبيب، 358/5.

(2) ولسنا نرتضي هنا مَدَّ النظر أخرى بَعيدًا في جملة الأغراضِ البيانية البلاغية التي يُفِيدُهَا تقديمُ الخبر على المبتدأ هنا من: عنايةٍ واهتمامٍ، وتّخصيصٍ وحصرٍ، وفخرٍ، وتشويقٍ، وتّفاؤلٍ أو تشاؤمٍ، وغيرها من سائِر المقاصِد التي يتوخَّى المتكلّم إصابَتها وإحدَاث أثرها في مخاطبه، لأنّ نظرها يطول تحقِيقه، وما نَرانَا في حاجةٍ إلى مُفصَّلٍ من تِبيانِه، بل حسبنا بِخالِصٍ من قول النحاة فيه هنا كفَايةً من إثباتٍ.

(3) دلائل الإعجاز، ص186.

(4) شرح المفصل للزمخشري، 248/5. وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، 332/1–338.

وعلى الجملة فإنّ ناظِر تَعلِيلاتِ نحاتنا هذه لأوجهٍ من جوازِ تقدِيم الخبَر على المبتدأ هنا، لَكَاشِفَةٌ مُبِينَةٌ –ولا شكّ– عن وعيٍ نحويٍ حَقيقٍ عَميقٍ بِمَبلغِ أهميَّة القرائن الحالية دلاليًا «في الحُكمِ على قِسمٍ من التَّراكِيبِ وتقعِيدها، فَاتَّكَأُوا هنا على فَهمِ المخاطَب والسياق والقرائِن المعنويَّة في الحكم على جوازِ تقدِيم الخبَر، وهذا جانبٌ من المَلامحِ الدلاليةِ عند النحاةِ»[1]، وهذا مثلٌ من مبتدأ وخبرٍ، ولنظائِره لَمحٌ آخر آتٍ يؤكِّد حَقِيقًا من هذا المُعتبَرِ.

2. من أوجه تقديم خبر "كان" جوازًا:

والأصل في تراتبيَة هذا الباب أن يتقدَّم ذِكر الناسِخ من الفعل النّاقِص ثمّ اسمُه فَخَبَرُهُ، «ولمّا كانت عناصِر النسخِ تدخل على المبتدأ والخبر، وكانت مُقتَضيَةً لهما جَمِيعًا كان حُكمُ تقدِيم أخبارِها بالجَواز كحكمِ تقدِيم خبرِ المبتدأ»[2] أن كان المبتدأ مَعرِفةً والخبر نَكرةً إيجابًا لِمقتَضَياتِ السَّلامَة الدلالية والتداولية من حُسنِ الإفادةِ وإصَابة الفَهمِ، جاء في مقتضب المبرّد: «اِعلَم أنَّه إذا اجْتَمعَ في هذا البَابِ مَعرِفةٌ ونَكرَةٌ، فالذِي يُجعَلُ اسمَ "كَانَ" المَعرِفةُ، لأنّ المَعنَى على ذلك، لأنَّه بِمَنزِلَةِ الابتِداءِ، والخَبَرُ كما وَصَفتُ لَكَ. أَلَا تَرَى أنَّك لو قُلتَ: كَانَ رَجُلٌ قَائِمًا، وَكانَ إنسَانٌ ظَرِيفًا، لم تُفِدْ بهذا مَعنًى، لأنّ هذا مِمَّا يَعلَمُ النَّاسُ أنَّه قد كَانَ، وأنَّه مِمَّا يكونُ، وإنَّمَا وُضِعَ الخَبرُ لِلفَائِدَةِ»[3].

هذا وقد ذكر نحاتنا –على قِلَّتِهِم وفي كَنَفٍ من البنيويَة النحوية التعليمِية التي طَغَتْ على درس هذا الباب– بعض التَّعلِيلاتِ المُستَسِيغةِ جوازَ تقدِيم أخبَار هذه النواسِخ على أسمائِها[4]، نحوًا من قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الروم 47]. وكذا تَسوِيغِهِم تقديم معمول خبَرها عليها هي أَنفسُهَا، في مثل قوله جلّ جلاله أيضًا: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف 177]، وحُجَّتُهُم في هذا أنّ التّقدِيم هنا إنّما هو «لِلعنَايةِ والاهتِمامِ، وأنّه الغايَة الدلالية التي يَقصِدهَا المتكلِّم»[5].

---

[1] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص318.

[2] المرجع نفسه، ص323.

[3] المقتضب، 88/4.

[4] باستثناء «لَيْسَ»، والمنفِي منها بِـ«مَا» مَا زَالَ، مَا انفَكَّ، مَا فَتِئَ، مَا بَرِحَ، و«دَامَ» المشروطة بدخول «مَا» المصدرية الظرفية عليها. والاختلاف بينهم في هذا الباب واسعٌ ما يسعنا تبيّنه وتحقيقه هنا.

[5] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص335.

ومن هذا الضّرب مثلًا ما تعلَّق بالظرف الواقِع خبرًا مُستقرًّا ممّن يجوز فيه إعمَال التّقدِيم والتّأخِير[1] قولنا: «مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيرٌ مِنكَ، وَمَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلُكَ فِيهَا ... إِذَا جَعَلتَ "فِيْهَا" مُستَقَرًّا ولم تَجعَلهُ على قَولِكَ: فِيهَا زَيدٌ قَائِمٌ، أَجرَيتَ الصِّفةَ على الاسمِ. فَإِنْ جَعَلْتَهُ على قَولِكَ: فِيهَا زَيدٌ قَائِمٌ نَصَبْتَ، تقول: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيرًا مِنْكَ، ومَا كَانَ أَحَدٌ خَيرًا مِنكَ فِيهَا، إلّا أنَّك إذا أَرَدتَ الإلغَاءَ فَكُلَّمَا أَخَّرتَ الذي تُلغِيهِ كانَ أَحسَن. وإذا أَرَدتَ أن يكُون مُستَقَرًّا تَكتَفِي بِهِ، فَكُلَّمَا قَدَّمْتَهُ كَانَ أَحسَنَ. لأَنّهُ إذا كان عَامِلًا في شَيءٍ قَدَّمتَهُ كَمَا تُقَدِّمُ أَظُنُّ وأَحْسِبُ، وإذا أَلغَيْتَ أَخَّرتَهُ كما تُؤَخِّرُهُمَا، لأنَّهما لَيْسَا يَعمَلَانِ شَيئًا. والتَّقدِيمُ هَهُنَا والتَّأخِيرُ فِيمَا يَكُونُ ظَرفًا أو يكون اسمًا في العِنَايَةِ والاهتِمَامِ، مِثلُهُ فِيمَا ذَكَرتُ لَكَ في بَابِ الفَاعِلِ والمفعُولِ. وجمِيعُ ما ذَكَرتُ لَكَ من التَّقدِيمِ والتَّأخِيرِ والإلغَاءِ والاستِقرَارِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ»[2].

بل إنّ من نحاتنا من يُسوّغُ جوازَ تقدِيم هذا الظّرف الواقِع خبرًا على اسم "كَانَ" وإن كان "لغوًا" لا "مُستَقَرًّا" لِعلّةٍ من العنايَة والاهتمام أَنفِيْ الذِّكرِ، لأنّ تقدِيم الخبر هنا أَولَى للمُخاطَبِ منه الاسم (اسم "كَانَ")، وهذا في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص 4]، بمثل هذا قال الرّضي في شرح الكافية: «فَإِنَّمَا قُدِّمَ اللَّغو فيه لأنَّه مَعقِدُ الفَائِدَةِ، إذ ليس الغرضُ نفي الكُفْءِ مُطلَقًا، بل نَفيُ الكُفْءِ له تعالى، فَقُدِّمَ اهتِمَامًا بما هو المَقصُورُ مَعنًى، ورِعَايَةً لِلفَوَاصِلِ لَفْظًا»[3].

وممّا تَعلَّلُوا به أيضًا وَجهَ تقدِيم خبر "كَانَ" عليها وعلى اسمِها، أن يُستَفَادَ من الكَلام معنَى التّخصِيص الذي يُزِيلُ شُبَهَ الشَّكَ ووَهْمَ اللَّبس على المخاطَب، فنقول مثلًا: قَائِمًا كَانَ عَلِيٌّ، وهذا إذا كان «المخاطَبُ يَظُنُّ أنّ مُحَمَّدًا كان قَاعِدًا لا قَائِمًا، فَتُصَحِّح له هذا الوَهْمَ وتقول: إِنَّهُ كَانَ قَائِمًا لَا قَاعِدًا »[4]، ونظائِر هذه الأمثلة وتَعلِيلاتهَا بنحو هذه العِلَلِ الحالية كَثيرٌ وقوعُها في كتب النحو.

3. تقديم "المفعول به" جوازًا:

وممّا اختَصّ به التّركِيب العربي وبه امتازَ، مَنحُهُ المُتكلِّمَ أُفُقًا ومجالًا من حريةٍ ومُرونَةٍ في آليةِ تَرتِيبِهِ نَظمَ الكَلِمِ بِالتَّقديمِ حينًا والتَّأخيرِ أخرى، وِفَاقًا وما قد يَتبَدَّى له حَسَنًا من حُسنَى طَرَائِقِ الإفادَة عن مَقاصِدِهِ الكلامية، وبما لا يَخرِقُ أو يُخَالفُ –ضرورةً– ثَبتًا من مُحكَمِ قواعِد تَرَاتُبِيَةِ هذا النظم. وتلك حقيقةٌ تتبَدّى

---

[1] لا الظرف الواقع خبرًا عن نكرةٍ والذي لا يجوز فيه إلاّ التقديم مع تأخير المبتدأ النكرة. ثمّ إنّ سيبويه يسمّي الخبر الظرف الواقع خبرًا "مستقرًّا"، لأنّه يقدّرُ بِـ"استقرّ"، فإن لم يكن خبرًا سَمَّاهُ "لغوًا". ينظر شرح المفصل للزمخشري، 370/4.

[2] كتاب سيبويه، 551/1–56.

[3] شرح الرضي على الكافية، 210/4.

[4] معاني النحو، 225/1.

للناظِر جليّةً معالِمها في إسنادِية الجملة الفعلية المتعدّي فِعلُهَا، حيث «يقَع المفعول به في مَوضِعِهِ الأصلِ مع الفعلِ المتَعدّي مُؤَخَّرًا بعد الفِعل والفاعل، إلّا أنّه قد يَطرَأُ طَارِئٌ دلاليٌ أو تَركِيبيٌ فيتَحوّل موقِع المفعول به عن أصلِه، فَيَتقَدَّم على الفاعِل أو يتقدَّم على الفعل والفاعل معًا»[1].

ولئن غدا طارئُ تراتبيَة هذا التَّركِيبِ بِبُعدِ القرائِن اللّفظِية المقالية مُتعَلّقًا، فإنّ طَارِئَ الدلالة –غالبًا– بِبعضِ قرائِن الأحوالِ يَتَعَلَّقُ، وهذا في جَائزٍ من مَواضِعَ نحويةٍ أخصَّ سَوَّغَ النحاة وُقُوعَهُ فيها، لِمُتَعدِّدٍ من أغراضٍ ومقاصِد إبلاغيةٍ تداوليةٍ حَسَنًا يُؤدِّيهَا، ومعانٍ دلاليةٍ وجمالياتٍ بلاغيةٍ حَسَنًا يُفِيدُهَا. ولعلّ مُسَوّغَ التّقدِيم هنا للعنايَة والاهتِمام من هذا النظر الأساسُ والعِمَادُ، ذلك أنّ «المتكلّم يَعمَدُ لِتقدِيمِ المفعولِ أو تَأخِيرِهِ لِتَوجِيهِ انتِباهِ السَّامعِ على المُتَقَدِّمِ لِأَهَمّيَتِهِ في نفسِ المخاطَبِ»[2]، وقد ذكر وجه التّقديم هذا جمهور النحاة ووافقَهم في ذلك علماء المعاني: «واعلَم أنّا لم نَجِدهُم اعتَمَدُوا فيهِ شَيئًا يجرِي مجرَى الأَصلِ غيرَ العِنَايَةِ والاهتِمَامِ»[3].

فأمّا النحاة فنصُّ سيبويه في تَسوِيغهِ تقدُّم المفعول به على الفاعل من هذا التحقِيق العنوان: «فَإِنْ قَدَّمْتَ المَفْعُولَ وَأَخَّرْتَ الفَاعِلَ جَرَى اللَّفْظُ كَمَا جَرَى فِي الأَوَّلِ وذلك قولك: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللهِ، لأَنّكَ إنّمَا أردتَ بِهِ مُؤَخَّرًا مَا أردتَ بِهِ مُقَدَّمًا، وَلَمْ تُرِدْ أَنْ تُشْغِلَ الفِعْلَ بِأَوَّلَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا في اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ حَدُّ اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُقَدَّمًا، وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ، كَأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الذِّيْ بَيَانُهُ أَهَمُّ لَهُمْ وَهُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ»[4].

وقد علّق السيرافي (ت368هـ) على هذا التّقديم هنا لعلّةٍ من العنَاية والاهتمَام بالقول: «وقوله: "كَأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الذِّيْ بَيَانُهُ أَهَمُّ". مَعنَى ذلك أنّه قد تكون أَغرَاضُ النَّاسِ في فِعلٍ مَا أن يَقَعَ بِإنسَانٍ بِعَينِهِ، ولا يُبَالُونَ مَنْ أَوقَعَهُ به، كَمثلِ ما يُرِيدُهُ النَّاسُ من قَتلِ خَارِجِيٍ مُفسِدٍ في الأرضِ، ولا يُبَالُونَ من قَتَلَهُ، فإذا قَتَلَهُ زيدٌ فَأَرَادَ مُخبِرٌ أن يُخبِرَ بذلكَ قَدَّمَ الخَارِجِيَ في اللَّفظِ، لأنّ القُلُوبَ مُتَوَقِّعَةٌ لِمَا يَقَعُ به من أَجلِهِ، لا من أَجلِ قَتلِهِ، فتقول: "قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ". وإن كان رَجُلٌ ليس له بَأسٌ، ولا يُقَدَّرُ فيه أن يَقتُلَ أَحَدًا، فَقَتَلَ رَجُلاً، فَأَرَادَ المُخبِرُ أن يُخبِر بهذا المُستَبعَدِ من هذا القَاتِلِ، كان تَقدِيمُ القَاتِلِ في اللَّفظِ أَهَمَّ، لأنّ الغَرَضَ أن يُعلِمَ أنّه قَتَلَ إنسَانًا، فيُقال: "قَتَلَ زَيدٌ رَجُلًا". وهذا الكَلامُ إنّما هو على قَدرِ عِنَايَةِ المُتَكَلِّمُ، وعلى ما

---

(1) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص443.

(2) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص200.

(3) دلائل الإعجاز، ص107.

(4) الكتاب، 34/1.

يَسْنَحُ له وَقتُ كَلامِهِ، وربَّما فَعَلَ هذا لِطَلَبِ سَجعٍ أو قَافِيةٍ أو كَلامٍ مُطَابِقٍ، ولأَغرَاضٍ شَتَّى اكتِفاءً بدلالةِ اللّفظِ عليه»[1].

وسَايَرَ ابن جنّي تحكِيم سيبويه لهذه العلّة الدلالية التداولية من العنايَة والاهتِمام مُسَوّغًا لِتَقدِمَةِ المفعول به على الفاعل، بل وعلى الفعل أيضًا. بل إنّ ابن جني لَيَذهَب بهذه العلَّة مُسَوّغًا لهذا التّقدِيم من هذا المدى أبعَده، فيرَى أنّ المفعول به وإن تَدَنَّتْ منزلتُه الإسنادية –مقارنةً بالفِعل مُسنَدًا والفاعل مُسنَدًا إليه– من العُمدةِ إلى الفَضلةِ، فإنّ تقديمَه هنا لِعلَّةٍ من العنايَة والاهتِمام لَكفِيلةٌ بِاستِحالتِه ورُقِيّهِ مَنزلةَ الفضلةِ إلى العمدةِ التي بالفاعل أصَالةً اختِصاصُها.

ولهذا ما كان مُستَغربًا أن نجِد في عربيَّتنا إسناد بعض الأفعَال إلى المفعول به مباشرةً دون الفاعل، جاء في المحتسب تبيانًا لهذه الحقيقة النحوية الدلالية التداولية قوله: «يَنبَغِي أن يُعلَم ما أَذكرُهُ هنا، وذلك أنّ أَصلَ وَضعِ المَفعُولِ أن يكون فَضلَةً وبَعدَ الفَاعِلِ، كَضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا، فإذا عَنَاهُمْ ذِكرُ المَفعُولِ قَدَّمُوهُ على الفَاعِلِ، فَقَالُوا: ضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ. فإن ازْدَادَتْ عِنَايَتُهُم به قَدَّمُوهُ على الفِعلِ النَّاصِبِهِ فقَالوا: عَمرًا ضَرَبَ زَيدٌ. فإن تَظَاهَرَت العِنَايَةُ به عَقَدُوهُ على أنّه رَبُّ الجُملَةِ، وتَجَاوَزَا به حَدَّ كَونِهِ فَضلَةً، فقَالوا: عَمرُو ضَرَبَهُ زَيدٌ، فَجَاءُوا به مَجِيئًا يُنَافِي كَونِهِ فَضلَةً، ثمّ زَادُوهُ على هذه الرُّتبَةِ فقَالوا: عَمرُو ضَرَبَ زَيدٌ، فَحَذَفُوا ضَمِيرَهُ ونَوَوْهُ ولم يَنصِبُوهُ على ظَاهِرِ أَمرِهِ، رَغبَةً به عن صُورَةِ الفَضلَةِ وتَحَامِيًا لِنَصبِهِ الدَّالِّ على كَونِ غَيرِهِ صَاحِبَ الجُملَةِ، ثمّ إنّهم لم يَرضَوا به بهذه المَنزِلَةِ حتّى صَاغُوا الفِعلَ له، وبَنَوهُ على أنَّه مَخصُوصٌ به، وأَلْغَوا ذِكرَ الفَاعِلِ مُظهَرًا أو مُضمَرًا فقَالوا: ضُرِبَ عمرو، فَاطُّرِحَ ذِكرُ الفَاعِلِ أَلْبَتَّةَ. نَعَمْ. وأَسنَدُوا بعضَ الأَفعَالِ إلى المَفعُولِ دون الفَاعِلِ أَلبَتَّةَ، وهو قولِهم: أُولِعتُ بِالشَّيءِ، ولا يقولون: أَولعَنِي به كذا. وقالوا: ثُلِجَ فُؤَادُ الرَّجُلِ ولم يقولوا: ثَلَجَهُ كَذَا، وامتُقِعَ لَونُهُ، ولم يقولوا: امتَقَعَهُ كَذَا. ولهَذا نَظَائِرٌ، فَرفضُ الفَاعِلِ هنا أَلْبَتَّةَ واعتِمَادُ المَفعُولِ به أَلْبَتَّةَ دَلِيلٌ على ما قُلنَاهُ فَاعرِفهُ ... فإن قُلتَ: فقد قالوا: زَيدًا ضَرَبتُهُ فَنَصَبُوهُ، وإن كانُوا قد أَعَادُوا عليه ضَمِيرًا يَشغلُ الفِعلُ بَعدَهُ عنه حتّى أَضمَرُوا له فِعلاً يَنصِبُهُ، ومع هذا فَالرَّفعُ فيه أَقوَى وأَعرَبُ .. قِيلَ: هذا وإن كان على ما ذَكَرتَهُ، فإنّ فيه غَرَضًا من مَوضِعٍ آخَرَ، وذلك أنَّه إذا نَصَبَ على ما ذَكَرتُ، فإنَّه لا يعدَم دَلِيلُ العِنَايَةِ به، وهو تَقدِيمُهُ في اللَّفظِ مَنصُوبًا، وهذه صُورَةُ

[1] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، 1/263-264.

انتِصَابِ الفَضلَةِ مُقَدَّمةً لِتَدُلَّ على قُوَةِ العِنَايَةِ به، لا سِيَمَا والفِعلُ النَّاصِبُ له لا يَظهَرُ أَبَدًا مع تَفسِيرِهِ، فكَان كأَنّ هذا الفِعلَ الظَّاهِرَ هو الذي نَصَبَهُ، وكذلك يقُول الكوفِيون»[1].

غير أنّ الارتِكانَ إلى مبدأ العنايَة والاهتِمام مُسَوّغًا أَوحَدَ حسبُ لتَعلِيلِ هذا الضَّرب من التّقديم هنا، ما يراه الإمام عبد القاهر بِالكَافِ وَحدَهُ لِتعلِيلِ سائرِ أوجهِ وغاياتِ تَقَدُّمِهِ، وإنّما ينبَغي «أن يُعرَفَ في كُلِّ شَيءٍ قُدِّمَ في مَوضِعٍ من الكَلَامِ مِثلُ هذا المَعنَى ويُفَسَّرَ وَجهُ العِنَايَةِ فيه هذا التَّفسِيرَ، وقد وَقَعَ في ظُنُونِ النَّاسِ أنّه يَكفِي أن يُقَالَ أنّه قُدِّمَ لِلعِنَايَةِ ولأنّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ، من غيرِ أن يُذْكَرَ من أين كانت تلك العِنَايَةُ وبما كان أَهَمَّ، ولِتَخَيُّلِهِمْ ذلك فقد صَغُرَ أَمرُ التَّقدِيمِ والتَّأْخِيرِ في نُفُوسِهِمْ»[2].

ولذلك رأينا من النحاة من يذهب في تعليل تقدِيم المفعول به على الفاعل هنا من هذا المدى أَبعَدهُ، وبِكَثْرَةِ الاستِعمَال في تَقَدُّم الأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي يتعلّله ويفسّره، حجَّتهم في ذلك أنّ «المَفْعُولَ قد شَاعَ عَنْهُ وَاطَّرَدَ من مذاهبهم كثرةُ تَقَدُّمِهِ على الفَاعِلِ»[3].

ويُدانِي هذا اللّحظ أيضًا ما تصَاير إليه بعضهم من تَسوِيغِ تَقدُّمِهِ هذه المرَّة لعلّةٍ من تحقُّق أَمنِ اللَّبسِ على المخاطَب، فلا يَلْتَبِسَ ويَتَعَسَّرَ عليه امتِياز رُتبَتِهِ من رتبَة الفاعل، وبخَاصّةٍ أن كان هذا الفاعل ممّن خَفِيَتْ فيه قرينَة الإعرابِ، فَغَدَا غير مُعَلَّمٍ بِحرَكةٍ إعرابيةٍ تَمتَازُهُ، نحوًا من قولنا: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى».

وعلى هذا المعتَبر يغدو «اهتِمامُ المخاطِب هنا بتقدِيم المفعول إنّما وُضِعَ لإبلاغِ السَّامع غايةً في نفسِ المتكلّم من وراء تَقديمِ المفعولِ أو تأخِيره، وعَدَمُ اللَّبْسِ على السَّامعِ بين الفَاعلِ والمفعولِ كان أساسًا آخر في تقديمِ المفعولِ أو تأخيرهِ ... وبهذا يُمتَنَعُ عن التَّقدِيمِ هنا إذا أَدَّى هذا التّقدِيم إلى لَبْسٍ وإخلالٍ بالمعنَى عند المخاطَب، فلا يَعلَمُ الفاعل من المفعولِ لعدمِ ظهورِ العَلامةِ الإعرَابيةِ»[4]. بمثل هذا قال السّهيلي في النتائج: «وقِسمٌ يكون فيه تَقدِيمُ المَفعُولِ أَحسَنَ، نحو: أَعْجَبَ زَيدًا مَا كَرِهَ عَمرُو، لأنّ الفاعِل

---

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: علي النّجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، د/ط، 1994، 1/65-66.

(2) دلائل الإعجاز، ص108.

(3) الخصائص، 1/295.

(4) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص201. بتصرّف.

لا يَظهَرُ فيه الإعرَابُ، فكان تَقدِيمُ المفعُولِ الذي يظهَر فيه الإعرَابُ أَوْلَى، حِرصًا على إفهَامِ المُخَاطَبِ»[1].

وبنحوه أيضًا ما ذكره المبرّد في المقتضب: «وإن أَخبَرتَ عن "الدِّرهَمِ" فإنّ الصَّوَابَ المُختَارَ في ذلك أن تَقُولَ: المُعطى أنا زَيدًا إيَّاهُ، والمُعطى هو إيَّاهُ دِرهَمٌ. والنحوِيون يُجِيزُونَ: المُعطِيهِ أنا زَيدًا، والمُعطِيهِ هو دِرهَمٌ. وهذا في الدِّرهَمِ يَتَبَيَّنُ لِعِلمِ السَّامِعِ بأنَّه لا يَدفَعُ إليكَ زَيدًا، ولكن قد يَقَعُ في مِثلِ هذه المَسأَلَةِ: "أَعطَيتُ/زَيدًا عَمرًا" فَيَكُونُ "عَمرُو" المَدفُوع. فإن قَدَّمتَ ضَمِيرَهُ صَارَ هو القَابِضُ والدَّافِعُ عند السَّامِعِ. فَالوَجهُ في هذا وفي كُلِّ مَسأَلَةٍ يَدخُلُهَا اللَّبسُ أن يُقَرَّ الشَّيءُ في مَوضِعِهِ لِيَزُولَ اللَّبسِ. وإنَّما يَجُوزُ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ فيما لا يُشْكَلُ. تقول: ضَرَبَ زيدٌ عَمرًا، وضَرَبَ زَيدًا عَمرُو، لأنّ الإعرَابَ مُبِينٌ»[2]. ونحو هذه الأمثلة لضربٍ من هذا المسوّغِ كثيرةٌ في كتب النحاة، ما يَسَعُنَا إثباتها بالكلّية.

4. تقديم "الحال" جوازًا:

وغالب نظر نحاتنا في هذا الموضوع بنيويٌ شكليٌ، لأنّ جُلَّهُم عَدَّ "الحال" «فَضلَةً في الجملَة يُقيّدُ الفعلَ وأَحَدَ مَعمولَيهِ: الفاعل أو المفعول، ويأخُذ حركَة النّصب لشبَهه بالمفعول به أو المفعول فيه. وجعَلوا أحكامَه خاضِعةً لنظرية النحو الأولى وهي العامل، فأجَازوا التّقدِيم أو التّأخير إن كان العامل فعلًا أو ما يجرِي مَجرَاهُ، ومنَعوا التّقدِيم وألزَموا التّأخِير إن كان العامِل في معنَى الفعل لا لفظِه. وفي ثَنَايَا هذا الإطَار اختَلَفَتْ مَذاهِبهُم وتَعدَّدتْ آرَاؤُهُمْ، وكانت في مَجموعِها تَهتَمُّ بصوَر التّقدِيمِ الشّكليَة دون البحث في الأغراض والدلائل، وِفقَ منهجٍ بنيويٍ يقتَضي عِللًا تَعليمِيةً لتعليمِ أسسِ النَظمِ وفقَ سُنَنِ العربية في كلامِهم»[3].

ولئن غالب هذا التّفسِير المنطقي جُلَّ آراء نحاتنا ممّن نظروا وتحقّقوا حَسْبُ شَكليَ عِلَلَ تَقَدُّمَ الحال على صاحبها، فإنّ «ظُرُوفَ القول وملابسَاته قد تقتَضي أيضًا تقدُّم الحال على صاحِبها، وهذا التّغيِير لا يكون اعتِباطًا، وإنّما يَتعَمَّدُهُ المتكلِّم ليَنقلَ من خلالِه معنًى إلى المخاطَب. وحين نطالِع كتب النحويين نجِد أنّهم يشترِطون لهذا التَّقدِيمِ شرطًا أساسيًا هو "عِلمُ السَّامِعِ" بِالمتَقدِّمِ وعدم مُلابَستِهِ بِغيرِهِ. وهذا التّفسِير

---

(1) نتائج الفكر في النحو، ص134.

(2) المقتضب، 118/3.

(3) نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص464-465.

أقرَب إلى واقعِ اللّغة، ومن الأَولَى والأجدَر أن يكون مقياسًا لقواعِد العربية بِصورَةٍ عَامَّةٍ، و"الحال" بِصُورةٍ خاصّةٍ»[1].

وكلام ابن السرّاج في هذا الباب أساسٌ عمادٌ، فَمَتَى أُمِنَ اللَّبسُ على السّامع جاز للمتكلِّم إعمَال تقدِيم الحال على عامِلها، «فإذا كان العَامِلُ غَيرَ فِعلٍ ولكن شَيءٌ في مَعنَاهُ، لم تُقَدِّم الحَالَ على العَامِلِ، لأنّ هذا لا يَعمَلُ مِثلُهُ في المَفعُولِ، وذلك قولك: زَيدٌ في الدَّارِ قَائِمًا، لا تقول: زَيدٌ قَائِمًا في الدَّارِ، وتقول: هذا قَائِمًا حَسَنٌ، ولا تقول: قَائِمًا هذا حَسَنٌ، وتقول: رَأَيتُ زَيدًا ضَارِبًا عَمرًا، وأنت تُرِيدُ رُؤيَةَ العَينِ، ثمّ تُقَدِّمُ الحَالَ فتقول: ضَارِبًا عَمرًا رَأَيتُ زَيدًا ... وقَومٌ يُجِيزُونَ: ضَرَبتُ يَقُومُ زَيدًا، ولا يُجِيزُونَ: ضَرَبتُ قَائِمًا زَيدًا، إلّا وقَائِمٌ حَالٌ من التَّاءِ. لأنّ "قَائِمًا" يُلبَسُ ولا يُعلَمُ أَهُوَ حَالٌ من التَّاءِ أم من زَيدٍ، والفِعلُ يُبَيّنُ فيه لمن الحَالُ. والإلبَاسُ مَتَى وَقَعَ لم يَجُزْ، لأنّ الكَلَامَ وُضِعَ لِلإبَانَةِ، إلاّ أنّ هذه المَسأَلَةَ إن عَلِمَ السَّامِعُ من القَائِمُ جَازَ التَّقدِيمُ»[2].

وبنحوه أيضًا ما ذكره في باب "التّقديم إذا أُلْبِسَ على السَّامع أنّه مُقدَّمٌ": «ومن ذلك قولك: "ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا"، إذا كان السَّامِعُ لا يَعلَمُ من القَائِمُ، الفَاعِلُ أم المَفعُولُ، لم يَجُزْ أن تكون الحَالُ من صَاحِبِهَا إلّا في وَضعِ الصِّفَةِ، ولم يَجُزْ أن تُقَدَّمَ على صَاحِبِهَا، فإذا كُنتَ أنت القَائِمَ قُلتَ: "ضَرَبتُ قَائِمًا زَيدًا"، وإن كان زَيدٌ القَائِمُ قُلتَ: ضَرَبتُ زَيدًا قَائِمًا، فإن لم يُلبَسْ جَازَ التَّقدِيمُ والتَّأخِيرُ»[3].

بمثل هذا المُسوّغِ الدلالي جاز تَقدُّمُ الحال على عامِلها. وهو المُسوّغِ الذي ارتضَاه وانتهَجه دلاليًا أخرى علماء المعاني ممّن تَجَاوَزُوا أطُر هذه البنيوية الشّكليَّة الغالبَة التي لَازَمَهَا جُلُّ النحاة في نظر هذه المسألة، فكأن أن «أَخَذُوا عنهم أصُول قواعِدهم في تركِيب "الحال"، ثمّ بَنَوا عليه دراستَهم الدلالية بَحثًا عن أغراضِ التَّراكِيبِ ودَلائِلِهِ»[4].

وعبد القاهر الجرجاني من بين هؤلاء العلماء الإمام، فقد رأى في درسِه لِدلائِلِيَةِ تَراتبِيةِ عناصِر الجملة الحالية مع الواو ودَلائِلِيتِهَا من غير الواو، أنّ ضَربَ التّقدِيم والتّأخِير فيها إنّما يأتي لِلتّأكِيدِ ورَفعِ الشَّكِّ، جاء في الدلائل: «وكذلِك إذا عَلِمَ السَّامِعُ من حَالِ رَجُلٍ أنَّه على نِيَّةِ الرُّكُوبِ والمُضِيِّ إلى مَوضِعٍ، ولم يكن شَكٌّ وتَرَدُّدٌ أنّه يَركَبُ أو لا يَركَبُ، كان خَبَرُكَ فيه أن تقولَ: "قد رَكِبَ". ولا تقول: "هو قد رَكِبَ". فإن

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص214.

[2] الأصول في النّحو، 218/1-219.

[3] المرجع نفسه، 245/2.

[4] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، ص465.

جِئتَ بِمِثْلِ هذا في صِلَةِ كَلَامٍ، ووَضَعتَهُ بعد واو الحَالِ، حَسُنَ حِينَئِذٍ، وذلك قولك: "جِئتُ وهو قد رَكِبَ". وذاك أنّ الحُكمَ يَتَغَيَّرُ إذا صَارَت الجُملَةُ في مِثْلِ هذا المَوضِعِ، ويَصِيرُ الأَمرُ بِمَعْرِضِ الشَّكِّ، وذاك أنَّه إنّما يقول هذا مَنْ ظَنَّ أنَّه يُصَادِفُهُ في مَنزِلِهِ، وأنَّه يَصِلُ إليه من قَبلِ أن يَركَبَ. فإن قُلتَ: فإنَّك قد تقول: "جِئتُهُ وقد رَكِبَ" بهذا المَعنَى، ومع هذا الشَّكِ، فإنّ الشَّكَ لا يَقوَى حِينَئِذٍ قُوَّتَهُ في الوَجهِ الأَوَّلِ. أَفَلَا تَرَى أنَّك إذا اسْتَبطَأتَ إنسَانًا فَقُلتَ: "أَتَانَا والشَّمسُ قد طَلَعَتْ"، كان ذلك أَبلَغَ في اسْتِبطَائِكَ له من أن تقول: "أَتَانَا وقد طَلَعَتْ الشَّمسُ"؟، وعَكسُ هذا أنَّك إذا قُلتَ: "أَتَى والشَّمْسُ لم تَطْلُعْ"، كان أَقوَى في وَصفِكَ له بِالعَجَلَةِ والمَجِيءِ قَبلَ الوَقتِ الذي ظُنَّ أنَّه يَجِيءُ فيه، من أن تقولَ: "أَتَى ولم تَطْلُعْ الشَّمْسُ بَعْدُ"»[1].

والحقيقة أنّ مُستَفَادَ هذه المعاني النحوية التي يُفِيدُهَا تَقَدُّمُ "الحال" على عامِلِها هنا، إنّما هي المطلب الأساسُ الذي أُرِيدَ حقيقةً تهدِّيها والْتِماسهَا بقرائِنِ الأحوال، غير أنّ وَاقِعَ هذا التحقِيق غَالَبَ فِكرَ البلاغيين، وغَابَ –أسفًا– عن فِكرِ كَثِيرٍ من النحويين، وإن أَثبَتَ واقِع الاستِعمال اللّغوي أنّ مَنهَجَيهِمَا في درسِه «مَنهَجانِ مُتكامِلانِ يَحسُنُ أن يُؤخَذَ بهما معًا في التَّحلِيلِ اللّغوي، وأن تقوم الدراسَة اللّغوية على المزاوجَة بين اللّفظ والمعنَى، أو التَّركِيبِ والدلالَة»[2]، وهو الأمَل المُرتَجَى عَوْدُ نظرِهِ وتحقِيقه من دُعَاةِ تجدِيد هذا النحو وتَيسِيرِهِ.

المطلب الثالث: التعريف والتنكير بدلالة سياق الحال:

1. التعريف والتنكير بين "المبتدأ والخبر":

تذاكر نحاتنا البَدءَ أَضرُبَ "المبتدأ والخبر" جهَة التّعرِيفِ والتّنكِيرِ أقسامًا ثلاثةً هي: «أن يكون أحَد الجُزأَينِ مَعرِفةً والآخَر نكرَة، وإمّا أن يَكُونَا مَعرِفَتَينِ، وإمّا أن يَكُونَا نَكرَتَينِ. فهما بهذه على ثَلاثةِ أَضرُبٍ»[3]، عمَاد امتيازها النحوي الأساس في ذلك مُراعَاةُ حال المخاطَب/السّامع عِلمًا وجهلًا، لإصَابةِ غايةِ الكلام ومَحَطِّ انعِقادِهِ الدلالي التداولي من بُلوغِ تَمامِ حُسنِ "الإفادَة" فهمًا وإفهامًا، ذلك أنّ مبدأ «الإفادَة عند النحويين هو الضَّابط الذي يميّز الاسم من الخبَر وهذا ضَابِطٌ دقيقٌ لا غُبَارَ عليه»[4].

---

[1] دلائل الإعجاز، ص136.

[2] نحو المعنى بين النحو والبلاغة، مرجع سابق، ص467.

[3] المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د/ط، 1982، 305/1.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص125.

وشرط إصَابتِه في الإخبَار قَرِينٌ –ولا ريب– بِوجودِ عنصر المخاطَب خاصّةً، باعتِباره «المعيَار في تحدِيد الفَائِدةِ من الإخبارِ»[1]. ودليل هذا الحكم البَدءَ ما انتَهوا إليه في درسِهم لِأُولَى أَضرُبِهِ من وجوبِ مَجِيءِ المبتدأ مَعرِفةً، ومَنعِهم إِيَّاهُ نَكرةً، لِتَحقِيقِهِ فائدةَ الكلام، وأَمْنِهِ الْتِبَاسَ معنَاه على المخاطَب، إذ هو عنده البَدءَ –حَالَ النكرة– مُبهَمٌ مَجهُولٌ، ما تتحقَّق بِانعِقادِهِ للكَلام فَائِدةٌ.

وإنّما تتحقَّق له هذه الفائِدة البَدءَ حَالَ مَعرفةِ المخاطَب له وعِلمِهِ به، وهذا «الفَهمُ لِعناصِر اللّغة وربطِ أحكامِها بالوظائف الاجتمَاعية التي تؤدّيها، بِإمكَانِهِ تغيِير كثيرٍ من القواعد النحوية التي تُعَدُّ من المُسلَّماتِ في هذا العِلمِ. ومنها ما صار مُسَلَّمًا به في كتب النحو من عدم جوازِ الابتداءِ بالنكرة، والمسوّغات التي تسوِّغ الابتِداء بالنكرَة، إذ إنّ هذا الموضوع يحتَاج إلى نَظراتٍ عَمِيقةٍ وتَمحِيصٍ وتَدقِيقٍ، لِيَتَسنَّى عرض هذا الموضوع عَرضًا جَديدًا مَدعُومًا بأدلّةٍ عِلميةٍ تنسَجم والواقع اللّغوي في ضوءِ حال المخاطَب، وعِلمِهِ ومَعرِفتِهِ وعلاقَة المخبَر عنه بالمخاطَب»[2].

وعلى أساسٍ من هذا المعتَبر النحوي الدلالي التداولي، فقد تَعَذَّر عند نحاتنا جواز الابتِداء بِالنَكراتِ غالبًا، لأنّ النكرَة «لا يُخبَرُ عنها»[3]، وإنّما يُخبَر عن مَعرفةٍ مَعلومةٍ لدى المخاطَب، لأنّ «الإخبارَ بما لا يَعرِفُهُ المخاطَب لا يُحقّق الفائِدة التي يَبتَغيهَا المتكلِّم»[4] ويرتجِي تحصيلها في مخاطَبه.

ومن هنا كان حَقُّ الابتِداء عندهم وُجُوبُ التّعريفِ لا التَّنكِيرِ، لأنّه متى عَلِمَهُ المخاطَب تحقّقَ له أَمْنُ لَبْسِهِ، وانْعَقَدَتْ به للكلام الفائِدة المُرَامَةُ المُبتَغَاةُ. فَوَجَب في المبتدأ إذًا أن «لا يكون إلّا مَعرِفَةً، أو ما قَارَبَ المَعرِفَةَ من النَّكِرَاتِ. ألا تَرَى أنَّك لو قُلتَ: رَجُلٌ قَائِمٌ، أو رَجُلٌ ظَرِيفٌ، لم تُفِدْ السَّامِعَ شَيئًا، لأنّ هذا لا يُستَنكَر أن يكون مِثلُهُ كَثِيرًا»[5].

وإنّما أصَالة التّنكِير هنا –وهذه حال المبتدأ من التعرِيف– لِلخَبرِ لِجَهلِ المخاطَب به أن كان نَكرةً، إذ هو عنده مَجهُولٌ مُنتَظَرُ العِلمِ والمعرفةِ، ما يعني ويؤكّد أخرى «أنّ الأصلَ في الإخبَار أن يكون نَكرةً،

---

(1) سياق الحال في كتاب سيبويه، المرجع نفسه، ص123.

(2) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص192.

(3) نتائج الفكر في النحو، ص316.

(4) مراعاة المخاطب في النحو العربي، مرجع سابق، ص189.

(5) المقتضب، 127/4

لأنّ الإخبَار عَمَّا يجهَله المخاطَب ويُقدِّمُ فائِدةً له. فَوَجَبَ أن يكون هو الأَعَمُّ، لأنّ الإخبَار عَمَّا يَجهَلهُ هو الأكثَر في الإخبَار»[1].

ولِذَا وَجَبَ في هذا "الخبر" كما يقول الجرجاني «أن يكون مَجهُولًا وما يُخْبِرُ عنه مَعرُوفًا، فإن جَعَلتَ النَكِرَةَ مُبتَدَأً والمَعرِفَةَ خَبَرًا لم يَجُزْ، لِأَجلِ أنّ الإخبَارَ بما يُعْرَفُ عَمَّا لا يُعْرَفُ عَكسُ العَادَةِ. ألا تَرَى أنَّك إذا ذَكَرتَ لِلمُخَاطَب نَكِرَةً لم يَعرِف شَيئًا. فإذا أَتَيتَ بِمَعرِفَةٍ كنت ذَاكِرًا ما يَعرِفُهُ، وذلك أن تقول: مُنطَلِقٌ زَيدٌ، فَتَزعُمُ أنّ مُنطَلِقًا مُخبَرٌ عَنهُ وزَيْدٌ خَبَرٌ. فَتَجعَلَ ما يَعرِفُهُ خَبَرًا عَمَّا لا يَعرِفُهُ، وهذا مُحَالٌ لا يُتَصَوَّرُ. وإنّما الصَّحِيحُ أن تُخبِرَهُ بما لا يَعرِفُهُ، وهو مُنطَلِقٌ، عَمَّا يَعرِفُهُ وهو زَيدٌ»[2].

وحجَّة النحويين في هذا أنّ المخاطَب هنا «ينتَظر أن يَعرِفَ خبرًا ما عن شَيءٍ مُعيَّنٍ، فإذا كان المخاطَب يجهَل الخبَر فالمتكلِّم يَمدُّهُ به لكي يَعرِفَهُ، وهذا لا يكون إلّا حين يُسنَدُ إلى مبتدأ مَعرُوفٍ لدى المخاطَب ولا يجهَله، وهذا هو السَّبَبُ الذي أَوجَبَ كَونَ المبتدأ مَعرِفةً»[3].

وهذا أصل قياسِه عندهم، لأنّه واضحُ المعنَى، ومُحَقِّقٌ لفائِدة الكلامِ. وهذا ما لا يمكِن أَمْنُهُ حَالَ الابتِداء بِالنَّكراتِ، «فَالمتكلِّم عندما يَبتَدئُ بالاسمِ الذي يعرِفه المخاطَب، كما يَعرِفُهُ هو، فإنّما يَنتَظرُ مُخَاطَبُهُ الخَبَرَ الذي لا يَعلَمُهُ. فإذا قال المتكلِّم حَلِيمًا، فقد أَعلَمَهُ مثل ما قد عِلِمَ ممّا لم يكن يَعلَم، ولو قال كان حَلِيمًا، فقد أَفَادَ وقوعَ حِلمٍ لا يَدرِي لمن هو، فإنّما يَنتَظرُ صَاحِبَهُ ... أمّا إذا بدأ المتكلِّم بِالنَكرَةِ فهو غيرُ مُستَقِيمٍ لِعَدَمِ تَحقِيقِ الفائِدة، ولِحدوثِ اللَّبسِ على المخاطَب، لأنّه غير مُسَاوٍ للمتكلِّم فيها ... أي أنّ أهمّ شَرطٍ في الخطَاب أن يكون مَبنِيًّا على المعادَلة بين المُتَخَاطِبَينَ، فإذا أَخبَرَ المتكلِّم المخاطَب عن اسمٍ بِخَبرٍ لا يَعرِفُهُ جَازَ أن يَنصرِفَ عن استِماعِ خَبَرِهِ، لأنّ الإنسَان لا يَهتَمُّ بِخَبرِ من لا يَعرِفُهُ، ومع هذا يكون المتكلِّم لم يعدِل في المخاطَبة، إذ لم يَستَوِ علمُ من يخاطِبه في معرفَة المُخبَرُ عنه مع عِلمِهِ، فإذا كان المُخبَرُ عنه مَعرِفةً اهتَمَّ المخاطَب به وتَسَاوَيَا في المخاطَبة، فلهذا اختِيرَ أن يكون المبتَدأ مَعرِفةً. لذلك يحظُر على المتكلِّم الابتِداء بِالنَّكرةِ خَشيَةَ اللَّبسِ على المخاطَب، لأنّ النَّكرَةَ لا يمكِن الإخبَار عنها بما يُفِيدُ المخاطَب، لأنّ الخَبَرَ يَبقَى مُبهَمًا لا يَخُصُّ وَاحِدًا بِعَينِهِ أو شَخصًا مَعرُوفًا لدى

---

[1] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص193.

[2] المقتصد في شرح الإيضاح، ص305-306.

[3] مراعاة المخاطب في النحو العربي، مرجع سابق، ص188-189.

المخاطَب»[1]. وهو الحكم الذي انتَهى إليه مبكّرًا سيبويه، حين أكَّد أنّه «لا يَستَقِيمُ أن تُخبِرَ المُخَاطَب عن المَنكُورِ، وليس هذا بِالذِي يَنزِلُ به المُخَاطَب مَنزِلَتَكَ في المَعرِفَةِ، فَكَرِهُوا أن يَقرَبُوا بَابَ لَبْسٍ»[2].

وإنّما سوَّغوا الابتِداء بالنّكرةِ –كما قلنَا– في بِضعِ مَواضِعَ نحويةٍ تذاكَروها، وبِشرُوطٍ ومُسوِّغاتٍ دلاليةٍ وتداوليةٍ حاليةٍ تَشرَّطُوهَا وتَقيَّدوهَا، عِمادُهَا في ذلك كما قلنا تَحقِيقُ أمن اللَّبسِ على المخاطَب، وإصَابة فائِدة الكَلامِ، وقد نَقَلَ الرّضي عن ابن الدهّان في تقرِير هذه الفائِدة والحقيقة النحوية كلامًا حَسَنًا، مُؤَدَّاهُ أنّه متى «حَصَلَتْ الفَائِدَةُ فَأَخبِرْ عن أَيِّ نَكِرَةٍ شِئْتَ، وذلك لأنّ الغَرَضَ من الكَلَامِ إِفَادَةُ المُخَاطَب، فإذا حَصَلَتْ، جَازَ الحُكمُ»[3].

وهذا ما يعني أنّ جوهَر وأساس «العَلاقة بين النَّكرةِ والابتِداء أنّها عَلاقةٌ غير مَحكُومةٍ بِقاعِدةٍ نَحويةٍ تَمنَعهَا وتُجوِّزهَا، وإنّما يحكُمها طرفَا العملية الكلاميَة "المتكلِّم" و"المخاطَب". والفائِدة المتحقِّقة بالرسَالة بينهما، والاستِناد إلى قاعِدة "الفَهمِ والإفهَام" بينهما يجعَل أَيَّ شَيءٍ يحقِّق الفائدة يصلح الإخبَار عنه سواء أكَان نَكرةً أم مَعرفةً»[4].

كما وجَمَعَ ابن يعيش خلاصة هذا الحُكمَ وفصَّله، فَبَيَّنَ أنّ «الغَرَضَ في الإِخبَارَاتِ إِفَادَةُ المُخَاطَبِ ما ليس عِندَهُ، وتَنزِيلُهُ مَنزِلَتَكَ في عِلمِ ذلك الخَبَرِ. والإِخبَارُ عن النَكِرَةِ لا فَائِدَةَ فيه، ألا تَرَى أنَّك لو قُلتَ: "رَجُلٌ قَائِمٌ" أو "رَجُلٌ عَالِمٌ"، لم يكن في هذا الكَلَامِ فَائِدَةٌ، لأنَّه لا يُستَنكَرُ أن يكون رَجُلٌ قَائِمًا أو عَالِمًا، في الوُجُودِ، مِمَّنْ لا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ. وليس هذا الخَبَرُ الذي تُنَزِّلُ فيه المُخَاطَبَ مَنزِلَتَكَ فِيمَا تَعلَم. فإذا اجْتَمَعَ معك مَعرِفَةً ونَكِرَةً، فَحَقُّ المَعرِفَةِ أن تكون هي المُبتَدَأ، وأن يكونَ الخَبَرُ النَكِرَة، لأنّك إذا ابتَدَأتَ بِالاسِم الذي يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، كما تَعرِفُهُ أنت، فإنَّما يَنتَظِرُ الذي لا يَعلَمُهُ، فإذا قُلتَ: "قَائِمٌ"، أو "حَكِيمٌ"، فقد أَعلَمْتَهُ بِمِثلِ ما عَلِمْتَ، مِمَّا لم يكن يَعْلَمُهُ، حتّى يُشَارِكَكَ في العِلمِ. فلو عَكَستَ وقُلتَ: "قَائِمٌ زَيدٌ"، فَ"قَائِمٌ" مَنكُورٌ، لا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، لم تَجعَلهُ خَبَرًا مُقَدَّمًا، يَستَفِيدُهُ المُخَاطَبُ. ولا يَصِحُّ أن يكون "زَيدٌ" الخَبَرُ، لأنّ الأَسمَاءَ لا تُستَفَادُ. ولا يُسَاوِي المُتَكَلِّمُ المُخَاطَبُ لأنّ النَكِرَةَ ما لا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، وإن كان

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص121–122.

[2] كتاب سيبويه، 48/1.

[3] شرح الرضي على الكافية، 231/1.

[4] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص124.

المُتَكَلِّمُ يَعرِفُهُ، ألا تَرَى أنّك تقول: "عِندِي رَجُلٌ"، فيكون مَنكُورًا، وإن كان المُتَكَلِّمُ يَعرِفُهُ. فَالمَعرِفَةُ والنَكِرَةُ بِالنِّسبَةِ إلى المُخَاطَبِ»[1].

وختَام كلام ابن يعيش هذا في نسبَة حُكمِ المعرفَة والنَّكرَة إلى المخاطَب، تَأكِيدٌ قاطعٌ منه يَستَيقِنُنَا أخرى مَبلَغَ اعتِداد نحاتنا بالحال السياقية ممثّلةً في مراعَاة المتكلّمِ عِلمَ المخاطَب وجهلَه مُحتكَمًا نحويًا دلاليًا وتداوليًا فيصلًا في تَسوِيغِ الابتِداءِ بالنَّكراتِ، فَ«الأسَاس عندهم في تَنَوّعِ أقسامِ المبتدأ والخبر، على وِفقِ حالةِ كُلٍّ منهما من حيث التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ هي مراعَاة السَّامع»[2].

هذا وقد أفصحَ نحاتنا عن ثُلّةٍ من مواضعَ نحويةٍ سَوَّغُوا فيها إمكَان الابتداء بِالنَّكرةِ، ما حَقَّقَتْ –كما قلنا– فائدةَ الكلام، فَ«لَمَّا كان المخاطَب هو المعيَار في تحدِيد الفائِدة من الإخبَار، فقد جاز الإخبَار بِالنَّكرةِ التي مَنَعَ النحويون الإخبَار بها على وِفقِ شُروطٍ خَاصَّةٍ، وهذا الأمر رَاجِعٌ إلى مبدأ الإفادَة التي يسعَى المتكلّم إلى تحقِيقها مع المخاطَب من خلال رسَالتِه، وتتَحقَّق الفائِدة من النَّكرةِ في مواضِع أشار إليها النحاة»[3] ومنها مثلًا وُرُودُهُ في مقامِ "الدُّعَاءِ".

وقد ذكَر نحو ضَربِهِ هذا السّهيلي في النتائج قال: «ومِمَّا ابتُدِئَ به وهو نَكِرَةٌ ما دَخَلَهُ مَعنَى الدُّعَاءِ أو مَعنًى يُخرِجُهُ عن أن يكون الكَلَامُ خَبَرًا مَحضًا ... فمِن ذلك ما أُرِيدَ به التَّزكِيَةُ، نحو قولِهم: "أَمْتٌ فِي الحَجَرِ لَا فِيكَ"، لأنّهم لم يقولوا: "أَمْتٌ فِي الحَجَرِ"، ويَسكنُوا هنا حيث قَرَنُوهُ بقول: "لَا فِيكَ"، فَصَارَ مَعنَى الكَلَامِ: إضَافَة "الأَمَاتِ" إلى "الحَجَرِ" أَقرَبَ من إضَافَتِهِ إليك، والأَمْتُ والحَجْرُ أَلْيَقُ به منك ونحو هذا، لأنَّهم أَرَادُوا تَزكِيَةَ المُخَاطَبِ ونَفيَ العَيبِ عنه، ولم يُرِيدُوا الأَخبَارَ عن "أَمْتٍ" أنّه في الحَجَرِ، بل هو في حُكمِ النَفيِ عن الحَجَرِ وعن المُخَاطَبِ مَعًا، إلّا أنّ نَفيَهُ عن المُخَاطَبِ أَوْكَدُ. وإذا دَخَلَ الحَديثَ مَعنَى النَفيِ فلا غَرو أن يَبتَدِأَ بِالنَكِرَةِ، فقد قَدَّمَ حسنَ الإخبَارِ عنها في النَفيِ لما فيه من العُمُومِ والفَائِدَةِ»[4].

ومن تمَام هذا اللّحظ أيضًا، مَنعُهُمُ الابتِداءَ بِالنَّكراتِ حَالَ استِواءِ المبتدأ والخبر في التّنكِيرِ أَنَا مَعًا، بِحجَّةِ أنّ «السّامع هنا لا يَستَفِيدُ شيئًا، فهو سوف يَجهَلُ كُلًّا من المبتدأ والخبَر، ولا نَصِيبَ له من الإفادَة»[5]. واستَثْنُوا من ذلك إفادَته المبتدأ لِثُلَّةٍ من مَعَانٍ نحويةٍ ودلاليةٍ يُفِيدُهَا. ومن ذلك إفادَته معنَى

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 1/224–225.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص188.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص123.

[4] نتائج الفكر في النحو، ص316.

[5] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص188.

التّخصِيص، في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾، فَ«لَمَّا وُصِفَ العَبدُ بأنّه مُؤمِنٌ، تَخَصَّصَ من رَجُلٍ آخَرَ، ليس له تلك الصِّفَةِ، فَقُرِّبَ بهذا التّخصيصِ من المعرفةِ فَحَصَلَ بِالإخبَارِ عنه فَائِدَةٌ. وإنّما يُرَاعَى في هذا البابِ الفَائدةُ»[1].

وبنحوه أيضًا وُقُوعُهُ نكرةً موصوفةً مُحتَمِلةً معنَى المُفاضَلةِ، و«في العَرَبِيَةِ أبوَابٌ رُفِعَتْ فيها النَّكِرَةُ بِالابتِدَاءِ ... ولكن لِمَعَانٍ مَازَجَتْ الكَلامَ، وقَرَائِنُ أَحوَالٍ حَسَّنَتْ النِّظَامَ. من ذلك التَّفضِيلُ نحو قول عمر رضي الله عنه: "تَمرَةٌ خَيرٌ من جَرَادَةٍ"، ونحو ما قَدَّرَ سيبويه من قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي: طَاعَةٌ أَمْثَلُ، ولم يَقُلْ: "مَثِيلَةٌ" ولا "حَسَنَةٌ"، لأنّ النَّكِرَةَ لا يُخبَرُ عنها»[2]، وتُنتَفَى عنها دلالة المفاضلة في هذه الحال.

ويُدانِيهِ هذا النظر أخرى ما يكون من إمكَانِ وُقُوعِ الخبَر معرفةً، مُستَوِيًا في حال تعريفِه هذه والمبتدأ وُرُودُهُمَا مَعًا مَعرِفتَينِ، بشرط تحقِيق تعريفِ الخبَر هنا فائِدة الكلامِ طَرِيقًا من مُراعَاتِهِ حال المخاطَب، فَ«قد يُعَرَّفَانِ، نحو: اللهُ رُبَّنَا وربُّكُمْ، وقد يُنَكَّرَانِ بشرطِ حُصُولِ الفَائِدةِ، وذلك في الغَالبِ»[3]، وقد ذكرنَاه. وأمّا استِواؤُهمَا حَالَةَ التّعريفِ، فَلَحْظٌ ما له بمَقام الدّرسِ هنا حاجةٌ من مُفَصَّلِ البيَان[4].

2. التعريف والتنكير بعد "كان" وأخواتها:

وتحقِيق هذا الملحَظ لِمتقدِّمهِ في باب الابتِداء بِالنَّكرَاتِ تَمَامٌ، ومُؤدَّاهُ إمكَان امتِيازِ موضِع اسم "كان" من خبَرِها حَالَ استوائِهما في التّعرِيفِ والتّنكِيرِ، انطِلاقًا من تَحقِيقِهمَا لِشَرْطَيْ أمنِ اللَّبسِ دلالةً والإفادَة تداولًا، ومُراعَاةً من المتكلِّم لحَال السّامع من العِلمِ والجَهلِ، وقد «جعَل النحاة ذلك قَاعِدةً مُطلَقةً لكلِّ ما يَنتَسِبُ إلى الابتِداء نحو "كان" وأخواتِها و"إنّ" وأخواتِها وغيرهما. وقد جعَل سيبويه ذلك ضَابطًا لِتعيِينِ اسم "كان" وخَبرِهَا في حال اختِلافِهمَا في التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وبِالاستِنادِ إلى هذا الضَّابِطِ، وتحقُّق مبدَأ

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري، 225/1. وينظر شرح الرضي على الكافية، 231/1-232.

[2] نتائج الفكر في النحو، ص15-316.

[3] شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله جمال الدّين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص80.

[4] لأنّ تحقيقنا هنا منصبٌّ أساسًا على بيان بعض مُسَوِّغَاتِ الابتداء بالنكرةِ، التي تُفيدُهَا معتبَرَاتُ الحال السياقية نحوًا ودلالةً. وعلى كُلٍّ فقد ذكر ابن يعيش مثلًا بعض تفصيلاته. ينظر شرح المفصّل للزمخشري، 247/1-248.

الإفادَة يَتمَيّزُ اسم "كان" من خبَرها، وكلّ ذلك مُلقى على عاتِق العلاقة التواصليَة القائمة بين المتكلّمِ والمخاطَب، وهذا الأخير هو الباعِث للمتكلّمِ في تحقِيق الإفادَةِ»[1].

وخلاصَة هذا النظر عندَهم، أنّه متّى اجتمع بعد "كان" «نَكِرَةٌ ومَعرِفَةٌ فَالذِي تَشْغَلُ به "كَانَ" المَعرِفَةُ، لأنَّه حَدُّ الكَلَامِ، لأنَّهما شَيءٌ وَاحِدٌ ... تَبتَدِئُ بِالأَعرَفِ ثمّ تَذكُرُ الخَبَرَ، وذلك قولكَ: كَانَ زَيدٌ حَلِيمًا، وكَانَ حَلِيمًا زَيدٌ، لا عَلَيكَ أَقَدَّمْتَ أم أَخَّرْتَ ... فإذا قُلتَ: "كَانَ زَيدٌ" فقد ابْتَدَأْتَ بما هو مَعرُوفٌ عِندَهُ مِثلَهُ عِندَكَ فإنَّما يَنتَظِرُ الخَبَرَ. فإذا قلتَ: "حَلِيمًا" فقد أَعلَمتَهُ مِثلَ ما عَلِمتَ. فإذا قلتَ: "كَانَ حَلِيمًا" بِالنَّصبِ فإنَّما يَنتَظِرُ منك أن تُعَرِّفَهُ صَاحِبَ الصِّفَةِ، فهو مَبدُوءٌ به في الفِعلِ وإن كان مُؤَخَّرًا في اللَّفظِ. فإن قلتَ: "كَانَ حَلِيمٌ أو رَجُلٌ" بِالرَّفعِ، فقد بَدَأتَ بِنَكِرةٍ، ولا يَستَقِيمُ أن تُخبِرَ المُخَاطَبَ عن المَنكُورِ، وليس هذا بِالذِي يَنزِلُ به المُخَاطَبُ مِنزِلَتَكَ في المَعرِفَةِ فَكَرِهُوا أن يَقرَبُوا بَابَ لَبْسٍ»[2].

فَمَنَعُوا بمثل هذا التَّعلِيلِ مجيءَ اسمِ "كَانَ" نكرةً بالرّفعِ على الابتدَاء اسمَها مَخَافَةَ الوقوعِ في اللَّبْسِ، وأَجازوا نَصبَهَا على الإخبَار لتحقِيقها أَمْنَهُ بَدءًا وإفادة غايَة الكَلامِ منتَهى. لأنّ حَالَيْ المتكلّم والمخاطَب في التّعريفِ غير مُتَسَاوِيَتَيْنِ ومُتَعَادِلَتَيْنِ، فَمَا هُمَا بالمُنَزَّلَيْنِ ذات مَنزلةِ التَعريفِ عِلمًا بمَاهية وكَينونَةِ اسمِ "كان" هذا، فَامْتَنَعَ فيها والحال هذه الابتِداءُ بِالنَّكراتِ.

بِمثلِ هذا التّفسِيرِ تَعَلَّلَهُ ابن الورّاق في العلل: «فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَلِمَ اختَرتُمْ أن يكُون الاسمُ في هذه الأَفعَالِ مَعرِفَةً؟. قيل له: لأنّ هذه الأَفعَالَ وبَابُ "إِنَّ" إنَّما تَدخُلُ على المُبتَدَأ والخَبَر، ومن شَرطِ الخِطَابِ أن يكونَ مَبنِيًا على المُعَادَلَةِ بين المُتَخَاطِبِينَ، فإن أَرَدتَ أن تُخبِرَ غَيرَكَ عن اسمٍ بِخَبَرٍ لا يَعرِفُهُ جَازَ أن يَنصَرِفَ عن اسْتِمَاعِ خَبَرِهِ، لأنّ الإنسَانَ لا يَتَوَهَّمُ بِخَبَرِ مَنْ لَا يَعرِفُهُ، ومع هذا فيَكون المُتَكَلِّمُ لم يَعدِلْ في المُخَاطَبَةِ، إذ لم يَسْتَوِ عِلمُ من يُخَاطِبُهُ في مَعرِفَةِ المُخْبَرِ عنه مع عِلمِهِ، فإذا كان المُخْبَرُ عنه مَعرِفَةً اهْتَمَّ المُخَاطَبُ به، فلِهذا اختِيرَ أن يكون المُبتَدَأ مَعرِفَةً»[3].

وإلى مثله أيضًا انتهَى لحظ السّيرافي في شرح الكتاب، فقد رأى أنّ «ابْتِدَاءَكَ بِالنَكرَةِ لِتُحَدِّثَ عنها غَيرُ مُستَقِيمٍ، لأنّ المُخَاطَبَ ليس يُنَزَّلُ مَنزِلَتَكَ في مَعرِفَتِهَا. وحُكمُ الخِطَابِ المَفهُومِ أن يُسَاوِيَ المُخَاطَبُ المُتَكَلِّمَ في مَعرِفَةِ ما خَبَّرَهُ به، فإذا قال: "كَانَ زَيدٌ عَالِمًا"، فقد كان المُخَاطَبُ عَالِمًا بِزَيدٍ من قَبلُ، وقد عَرَفَ عِلْمَهُ الآنَ، لِإِخبَارِ المُتَكَلِّمِ إِيَّاهُ، فقد سَاوَاهُ في الأَمرَينِ جَمِيعًا، وإذا قال: "كَانَ عَالِمٌ زَيدًا"، فَ"عَالِمٌ"

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص121.

[2] كتاب سيبويه، 1/47-48.

[3] علل النحو، ص250.

مَنكُورٌ لا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، ولم يَجعَلهُ خَبَرًا فَيُفِيدَهُ، فَمَعرِفَةُ المَخَاطَبِ بِ"عَالِمٌ" غيرُ وَاقِعَةٍ. فَلَمْ يُسَاوِ المُخَاطَبُ المُتَكَلِّمَ، لأنّ المَنكُورَ في الإخبَارِ لا يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ، وإن كان المُتَكَلِّمُ قد رَآهُ وعَرَفَهُ»[1].

غير أنّ حُكمَ انتِفاء وقوعِ اسم "كان" نَكرةً ما هو بِالمُطلَقِ بِالكليَّةِ نحويًا، بل يجوز ذلك أن تعَادل اسم "كان" وخبَرها في التَّنكِيرِ، وكان مسَاقُهَا مَسَاقَ نفيٍ لا إيجابٍ، أي واقعة بعد نفيٍ لا إثباتٍ، مع تحقيقٍ ثَبْتٍ لِأَمْنِ الكلامِ من اللَّبْسِ، وإصابةٍ أَكِدَةٍ لفائدتِهِ، وعلى أساسٍ من هذا النظر تأكّد أنّ «الفيصَل في هذه القاعِدة تحقُّق الفائدَة لدى المخاطَب، لأنّها تَختَصرُ الكلامَ وتُحدِّدُ الأساس في الموضوع»[2].

ولابن الورّاق في تعليل هذا الحكمِ قولٌ حَسَنٌ يحسنُ بنا إثباته على طوله: «فإن قال قائلٌ: فَلِمَ يَحسُنُ في النَّفيِ أن تُخبِرَ بِالنَكِرَةِ، نحو قولِك: مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ، وأَحَدٌ نَكِرَةٌ، ومِنْ أَيِّ وَجْهٍ كَانَ في النَّفيِ، وَلَمْ يَجُزْ في الإيجَابِ؟. فَالجَوَابُ في ذلك: أَنَّ مَوضِعَ كَانَ مَوضِعُ الإخبَارِ لِلفَائِدَةِ، فَمَتَى حَصَلَ فيها فَائِدَةٌ لِلمُخَاطَبِ جَازَ استِعمَالُهَا، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَانَ رَجُلٌ قَائِمًا، لَمْ يَكُنْ في هذا الكَلاَمِ فَائِدَةٌ لِلمُخَاطَبِ، لِأَنَّ المُخَاطَبَ يَعلَمُ أَنَّ الدُّنيَا لَمْ تَخْلُ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ، وَلَوْ قَالَ لَهُ : كَانَ رَجُلٌ في الدَّارِ قَائِمًا، لَكَانَتْ لَهُ في ذلكَ فَائِدَةٌ، لِأَنَّ المُخَاطَبَ قد يَجهَلُ أن يَكُونَ في الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمٌ، فَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ مُعَيَّنَةً، فقد بَانَ بِمَا ذَكَرنَاهُ أَنَّهُ لا تَخْتَلِفُ المَعرِفَةُ والنَّكِرَةُ في الإخبَارِ عنهَا، إِذَا كَانَ في الخَبَرِ فَائِدَةٌ، إِلَّا من جِهَةِ الحُسْنِ والقُبْحِ، وجَازَ أن يُخْبَرَ عن النَّكِرَةِ، لِأَنَّ المُخَاطَبَ مُسْتَفِيدٌ مَا قَدْ كَانَ يَجُوزُ أن يَجهَلَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا تَقُولُ: مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ، فقد يَجُوزُ أن يَكُونَ يَعتَقِدُ أَنَّ لَهُ مِثْلًا، ثُمَّ يَستَفِيدُ بِخَبَرِكَ عَنْهُ خِلَافَ مَا كَانَ يَعتَقِدُهُ، فقد بَانَ أَنَّ في هذا الخَبَرِ –وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً– فَائِدَةٌ»[3].

ووافقه في هذا الحكم مُتَقَدِّمًا سيبويه في بَابٍ له "تُخبِر فيه عن النكرةِ بِنكرةٍ": «وذلك قولُك: "مَا كَانَ أَحَدٌ مِثلَكَ"، و"مَا كَانَ أَحَدٌ خَيرًا مِنكَ"، و"مَا كَانَ أَحَدٌ مُجتَرِئًا عَلَيكَ". وإنّما حَسُنَ الإخبَارُ ههنا عن النَكِرَةِ حيث أَرَدتَ أن تَنفِيَ أن يكونَ في مِثلِ حَالِهِ شَيءٌ أو فَوقَهُ، لأنَّ المُخَاطَبَ قد يَحتَاجُ إلى أن تُعْلِمَهُ مِثلَ هذا وإذا قُلتَ: كَانَ رَجُلًا من آلِ فُلاَنٍ فَارِسًا حَسُنَ، لأنَّه قد يَحتَاجُ أن تُعْلِمَهُ أنّ ذلك في آلِ فُلاَنٍ وقد يَجهَلُهُ ... وحَسُنَتِ النَّكِرَةُ ههنا في هذا البَابِ لأنَّك لم تَجعَل الأَعرَفَ في مَوضِعِ الأَنْكَرِ. وهما مُتَكَافِئَانِ

---

[1] شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 304/1.

[2] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص191.

[3] علل النحو، ص252.

كما تَكَافَأَت المَعرِفَتَانِ، ولأنَّ المُخَاطَبَ قد يَحتَاجُ إلى عِلمِ ما ذَكَرتُ لَكَ، وقد عَرَفَ من تَعنِي بذلك كَمَعرِفَتِكَ»[1].

وعلى الجملة فإنّ قول نحاتنا في حكم اسمِ "كَانَ" جِهةَ التَّعرِيفِ والتَّنكيرِ جاريةٌ –غالبًا– مجرَى حَالِهِ مبتدأً مَنعًا وتَسْوِيغًا، وما أكثر أحكامِه عنه تَنْبُو وتَنزَاحُ، وإنّما حسبها أنّ لها من مُعطَى الحال السياقية –ضَربًا من مراعَاة حَالِ المخاطَب عِلمًا وجهلًا تحقيقًا لِأَمْنِ لَبْسِ الكلامِ، وإصَابة فَائِدتِهِ– بَالِغَ الأهميّة وعظِيم الأثرِ في تَسوِيغِ مجِيئِهِ من النّكراتِ، بعيدًا عن كثيرٍ من الرّؤى والأحكَام النحوية المعيَارية الشَّكلِيَّةِ التي كثيرًا ما تمنَعه هذا التَّسوِيغَ. وتلكم هي النظرة الثّاقبَة والأَوسَعُ التي تَبَدَّتْ لنا حقيقتها الدلالية التداولية ههنا ثَبْتَةً جَلِيَّةً.

وبِمثلِ هذا الحكم يَتَأَكَّدُنَا أخرى أنّ «ترتِيب العناصِر اللّغوية داخِل التّركيبِ وما يطرَأ عليه من تقدِيم أحد العنصرَين على الآخرِ لا يُسَوِّغُهُ السياق اللّغوي فقط، وإنّما يرجِع إلى سياق الحال والعوامِل الخارجِية التي تحِيط بالحدَث اللّغوي، كَالمتكلِّم وموقِفِه من المخاطَب، وهذا يشِير إلى تنبُّه نحاتنا إلى أثرِ المتغيِّرات الخارجيَة في ترتِيب عناصِر الجملة، وكأنَّهم يرسمُون بذلك لأبنَاء اللّغة أن يُسَاوِقُوا بين هذه المتغيِّرات والوجوهِ الجائِزة المناسِبة عند استعمَال اللّغة. فهذا مَنهَجٌ يَسْلُكُهُ نحاتنا في تحليل النّصوصِ تحليلًا دلاليًا مُعتَمدًا على التّواصُل بين المتكلِّم والمخاطَب»[2].

3. تعريف "اسم" "لا" النافية للجنس:

ومن ثُلَّةِ قضَايا التّعريفِ والتّنكِير الأخرى التي ذكَر وتَخَرَّجَ نحاتنا أحكامَها النحوية مَنعًا وتَسوِيغًا على هَدي من دلالة الحال السياقية مُمثَّلةً في علم المخاطَب، ما نظَروه في باب الاسم الواقِع بعد "لا" النافيَة للجنسِ، والذي تَقَرَّرَهُمْ بالإجماعِ واجبُ وُرُودِهِ وَوُقُوعِهِ نكرةً مُفِيدَةً معنَى نفيِ الجِنسِ نَفيًا عَامًّا بِالاستِغراقِ والكُلّيّةِ، فما يَقَعُ بعدَها خَاصٌّ ومُعَيَّنٌ تُفِيدُهُ وتَدُلُّ عليه المعرفَة أساسًا.

إلّا أنّ إجماعَ حُكمِ هذه القاعدة وَاجِبَهُ، له استِثنَاءٌ نحويٌ –وإن على قلّةٍ– بِإمكَانِ مَجِيءِ ووُقُوعِ هذا الاسم مَعرفةً مُفِيدَةً نَفيَ الجنس أيضًا، وهذا في مَشهورٍ من بعض الألفَاظ التي ظاهِرها التّعريف، غير أنّ مُؤدَّى مُرَادِهَا حقيقةً وغايةً دلالة التَّنكِيرِ، فَمَتَى عَلِمَ المخاطَب حَقيقةَ قَصدِ المتكلِّم جَازَ له هذا التّعريف، فَالحَكَمُ الفيصَل في تَسوِيغِ هذا الحُكمِ يظلّ ويبقَى هو عِلمُ المخاطَب، أَنْ فُهِمَ من ظاهِر تعريفِ

---

[1] كتاب سيبويه، 1/54–55.

[2] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص123، بتصرّف. وينظر نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، ص93.

اسم "لا" النّافية للجِنس هنا معنَى التَّخصِيصِ لا العمومِ الذي تُؤدِّيهِ وتُفِيدُهُ النَّكِرَةُ أصَالةً. وهكذا و«كما جَازَ الابتِداءُ بالنّكرَة بعد "كان" إذا عَلِمَ المخاطَب، جَازَ هنا أيضًا نفي المعرفَة بِـ"لا" النافيَة للجنسِ إذا عَلِمَ المخاطَب قَصدَ المُتكلِّم في ذلك، فَالمُوَجِّهُ للمعنَى عند عجزِ القاعدة النحوية هو المخاطَب، فَبِعِلمِهِ يجوزُ ما لا يجوزُ عند النحويين ... ويُفهَم من ذلك أنّ سياق الحال بين المتكلِّم والمخاطَب هو الذي يُحدِّدُ المعنَى للمخاطَب، والمعنَى هو الذي يُسَوِّغُ التّنكيرَ بعد "لا" لنَفيِ عمومِ الجنسِ. فإذا شُهِرَ العَلَمُ ببعض الصِّفاتِ أصبح كَاسمِ الجنس، وهذه الشّهرَة لِأَيِّ اسمِ علمٍ مُتَعَلِّقَةٌ بَمعرِفةِ المخاطَب»[1].

وقد بَيَّنَ جمهور النحاةِ جواز هذا الحكم قرينًا بِشَرطِ هذا العِلمِ عِلمِ المخاطَب بحقيقَة قصدِ المتكلِّم، ومن ذلك ما ذكره ابن يعيش مثلًا، حين أكَّد أنّ حَقَّ الاسم الذي تعمَل فيه "لا" النافية للجنسِ أن يكون نَكِرةً، «فإنَّه لا يكون إلّا نَكِرَةً من حيث كانت تَنفِي نَفيًا عَامًّا، فلا يكُون بَعدَهَا مُعَيَّنٌ، فَـ"لَا" في هذا المَعنَى نَظِيرَةُ "رُبَّ" و"كَمْ" في الاختِصَاصِ بِالنَكِرَةِ، لأنّ "رُبَّ" لِلتَّقلِيلِ، و"كَمْ" لِلتَّكثِيرِ، وهذا الإبهَامُ أَوْلَى. وقد جَاءَت أَسمَاءٌ قَلِيلَةٌ ظَاهِرُهَا التَّعرِيفُ، والمُرَادُ بها التَّنكِيرُ، فمن ذلك ... وقولُهم: "قَضِيَّةٌ ولَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا"، والمُرَادُ علي بن أبي طالب، رضوان الله عليهم، أي: مثل أبي الحسَن. كأنَّه نَفيُ مَنكُورِينَ كُلِّهِم في صِفَةِ علي، أي: لَا فَاضِلَ، ولَا قَاضِيَ مِثلَ أَبِي الحَسَنِ. فَالمُرَادُ بِالنَفيِ هنا العُمُومُ، والتَّنكِيرُ، لا نَفيَ هَؤُلَاءِ المُعَرَّفِينَ، وعَلِمَ المُخَاطَبُ أنَّه قد دَخَلَ هَؤُلَاءِ في جُملَةِ المَنكُورِينَ. وليس المَعنَى على نَفيِ كُلِّ من اسْمُهُ هَيثَمٌ، أو أُمَيَّةُ، أو عليٌّ، وإنَّما المُرَادُ نَفيُ مَنكُورِينَ كُلُّهُم في صِفَةِ هَؤُلَاءِ. فَالعَلَمُ إذا اشتُهِرَ بِمَعنًى من المَعَانِي، يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ الجِنسِ الدَّالِ على ذلك المَعنَى، فَالمَعنَى الذي يُقَالُ هذا الكَلَامُ عِندَهُ هو الذي يُسَوِّغُ التَّنكِيرَ، وذلك أنَّه إنَّما يُقَالُ لِإنسَانٍ يَقُومُ بِأَمرٍ من الأُمُورِ له فيه كِفَايَةٌ، ثمّ يَحضُرُ ذلك الأَمرُ، ولم يَحضُر ذلك الإنسَانُ، ولا مَن كَفَى فيه كِفَايَتَهُ»[2]. فجرى على أساسٍ من هذا الاعتبَار الدلالي التداولي، تَسوِيغُ تعريفِ اسمِ "لا" النافيَة لِلجِنسِ.

4. مراتب "الضّمائر" بين التّعريف والتّنكير:

تَقَدَّمَنَا بالتَّنبيه والذِّكر سابقًا إلى أنّ المَعارِفَ في قُوّةِ دلالاتِها على التّعريفِ مَنَازِلُ ومراتبُ فَ«أَعرَفُهَا المُضمَرُ، ثمّ العَلَمُ، ثمّ المُبهَمُ، ثمّ الدّاخِل عليه حرف التَّعريفِ، وأمّا المضَاف فَيُعتبَرُ أَمرُهُ بما يُضَافُ إليه»[3]. وازداد ابن يعيش في شرحه للمفصّل هذا البيانَ تَبيِينًا وتفصيلًا آخرَين يتعلّل بهما سَبَبَ وعلَّة

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، المرجع نفسه، ص127-128.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 2/97-99. وينظر الكتاب، 2/297، وشرح الرضي على الكافية، 2/165-167.

[3] المفصّل في علم العربية، ص187.

تفاضُلها وامتيَازها الدلالي نحوًا من هذا التّفاضُل والامتِياز[1]، فذكَر أنّ هذه «المَعَارِفَ وإن اشْتَرَكَتْ في أَصلِ التَّعرِيفِ، فهي تَتَفَاوَتُ في ذلك، فَبَعضُهَا أَعرَفُ. فَكُلَّمَا كان الاسمُ أَخَصَّ، كان أَعرَفَ. وقد انقَسَمُوا في القَولِ بِأَعرَفِ المَعَارِفِ بِحَسَبِ انقِسَامِ المَعَارِفِ»[2]، يُرِيدونَ بذلك امتِيازَ عُمدَتِهَا من "المُضمَرَاتِ" تَصنِيفًا ثانيًا يَمتَازُ أكثرَها قوّةً في التَّعريفِ أَعرَفَهَا، وقد خَلصُوا من بعد تَحقِيقٍ لها إلى أنّ «أَعرَفَ أَنوَاعِ المُضمَرِ ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ، ثمّ المُخَاطَب، ثمّ الغَائِب»[3].

ثمّ إنّ الناظر المتَبصّر في سِرّ إقَامةِ وإنزالِ نحاتنا هذه "المُضمَرَاتِ" نحوًا من هذه التَّراتُبيَةِ قوّةً في دلالة التّعريف، لَيَلحَظُهَا على مُعتَمَدٍ من هِدايَاتِ ومُعتَبَراتِ الحال السياقية قد امتَازتْ وتَفاضَلتْ، وبخاصّةٍ مرَاعاةُ قصديَة المتكلِّم، وعِلمِ المخاطَب، تحقيقًا لِأَمْنِ لَبْسِ الكلامِ عليه، وإصَابةً لمبدَأ "الخصُوصيَة" في الكلام الذي أشاروا إليه آنفًا، فَكُلَّمَا كان الاسمُ أَخَصَّ، كان أَعرَفَ. فهي إذًا خُصُوصِيَّةُ تَشارُكيّةِ الحدَث الكلامِي بين أركَان العمليَة التخاطبيَة وفقًا لِمِعيَاريَة الفضَاء المكاني المتعلّق بالمتكلِّم قربًا وبُعدًا، حَضرَةً وغَيبَةً. وهو ما تُؤكِّدُهُ تراتبيَّة هذه الضَّمائِر عندهم انطِلاقًا من ضمِير المتكلّم ابتداءً، ثمّ المخاطَب ثانيًا، فالغائِب ثالثًا، فَ«ضَمِيرُ المتكلِّم يُعَدُّ أخصَّ المَعارِفِ من الضّمائِر الأخرى، لأنّه لا يَشترِكُ فيه اثنَان، فلا يذهب المخاطَب إلى تصوُّر غير المتكلِّم. أمّا ضَمِيرُ المخاطَب فتكون مَرتَبَتُهُ بعد مرتبَة ضميرِ المتكلِّم، لأنّه حينما يُطلِقُهُ المتكلِّم يكون معه أكثر من شخصٍ فَيَتَوَجَّهُ المخاطَب إلى أكثَر من صَوبٍ لاحتِمال المقصُود ... فَمِقدَارُ معرفَة المخاطَب للألفَاظ وعَدَمِ الْتِبَاسِهَا بِغيرِهَا هو المقيَاس الذي وضعَه النحويون لتحدِيد مرتبتِها بين المعارِفِ، فاللّفظَة التي يعرفُها المخاطَب مَعرفةً مُطلَقةً ولا تَشترِكُ معها لفظةٌ أخرى تكون أخصَّ المعارِفِ. وأمّا الألفَاظ التي تَلتَبِسُ بغيرها فتكون مُتَسلسِلةً وِفقًا لمقدَار معرفَة المخاطَب لها، ومِقدَارِ الْتِبَاسِهَا في ذِهنِهِ بِغيرِهَا»[4].

---

[1] على ما في هذا التّقسيم ذاته من خلافٍ نحوي يُقَالُ. ينظر شرح المفصّل للزمخشري، 3/349-350.

[2] شرح المفصّل للزمخشري، 3/349.

[3] المفصّل في علم العربية، ص187.

[4] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص124-125. وينظر سياق الحال في كتاب سيبويه، ص211.

فكلّما ازدادَ التّعريفُ بينها وضوحًا وبَيَانًا، كانت أولويَة التّقدِيم في التّرتِيب لها أَوجَبَ. وهذا منهج سيبويه[1] في إقرارِ تراتبيتِها النحوية هذه مُعتبَرًا بهذه العِلَلَ الدلالية التداولية، والجمهور على قولِه مُجمِعٌ، من ذلك ما ذكرَه السّيرافي في كَلامٍ طَويلٍ له شَرحًا وتِبيَانًا لهذه المسألة، من أنّ أَعرَفَ هذه المُضمَراتِ ضَميرُ «المُتَكَلِّم، ثمّ المُخَاطَب، ثمّ الغَائِبِ. وإنَّما صَارَ المُتَكَلِّمُ أَعرَفَ لأنَّه لا يُوهِمُكَ غَيرَهُ. فَإِنْ قال قَائِلٌ: فقد يَتَكَلَّمُ المُتَكَلِّمُ فَلَا يَعرِفُهُ السَّامِعُ فَيَسأَلُ عنه، فَيقُولُ: "مَنْ المُتَكَلِّمُ"؟، كما يقَال: "مَنْ المُخَاطَب؟" إذا سُمِعَ خِطَابٌ لا يَعرِفُهُ المَعنِيُّ بِهِ. قِيلَ له: المُتَكَلِّمُ قد عُرِفَ حِسًّا، وإن جُهِلَ نَسَبُهُ، لأنّ الذي يَسمَعُ كَلَامَهُ إن لم يَكُنْ بينهما حِجَابٌ فهو يُعَايِنُهُ، ويَسمَعُ كَلَامَهُ، إن كان بينهما حِجَابٌ فقد أَحَسَّ كَلَامَهُ بِسَمْعِهِ إِيَّاهُ، فَأَمَّا سُؤَالُهُ عنه فكَما يَسأَلُ الرَّجُلُ عَمَّنْ يُعَايِنُهُ، فيقُول: مَنْ هَذَا؟، ومَنْ الرَّجُلُ؟، فَيَكشِفُ ما ذَكَرنَاهُ أنّ رَجُلًا مَحجُوبًا لو أَحَسَّ بِجَمَاعَةٍ بِقُربِهِ فَسَمِعَ وَاحِدًا منهم بقول: أَنَا قَتَلتُ فُلَانًا، وإِنْ فَعَلتُ وصَنَعتُ، علِمَ أنّ القَاتِلَ هو المُتَكَلِّمُ، لا يَذهَبُ وَهْمُهُ إلى غيرِه، ولو سَمِعَ أنت قَتَلتَ فُلَانًا لم يَذهَبْ وَهْمُهُ إلى بعض من حَضَرَ دون بَعضٍ، والمُخَاطَب يَتلُو المُتَكَلِّمَ بِالحُضُورِ والمُشَاهَدَةِ، وأَضعَفُهَا تَعرِيفًا "كِنَايَةُ الغَائِبِ"، لأنَّها تكون كِنَايَةً عن مَعرِفَةٍ ونَكِرةٍ، حتّى قال بعض النحويين: "كِنَايَةُ النَكِرَةِ بِمَنزِلَةِ النَكِرَةِ". فأمّا المُتَكَلِّمُ فَجُعِلَ له لَفظٌ يَنفَرِدُ به لا يُشَارِكُهُ فيه غَيرُهُ كَمَا لا يُشَارِكُهُ غَيرُهُ في لَفظِهِ، وعِبَارَتُهُ عن نَفسِهِ وغَيرِهِ، إِذْ كان لا يَجُوزُ أن يكون كَلَامٌ وَاحِدٌ من مُتَكَلِّمَيْنِ، ولَفظٌ وَاحِدٌ من لَافِظَيْنِ، ومن أَجلِ ذلك يَستَوِي لَفظُ المُتَكَلِّمِ المُذَكَّر والمُؤَنَّث، لأنّ الفَصلَ بين المُؤَنَّث والمُذَكَّر إنَّما يُحتَاجُ إليه لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ غَيرُ المَقصُودِ في مَوضِعِ المَقصُودِ...»[2].

وبذات التّفسِير والتّعليل ذكرَه ابن يعيش أيضًا، وقد تَبَدّى له أنّ «المُضمَرَاتِ، وإن كانت أَعرَفَ المَعَارِفِ، إلاّ أنَّها تَتَفَاوَتُ أَيضًا في التَّعرِيفِ، فَبَعضُهَا أَعرَفُ من بعض، فَأَعرَفُهَا وأَخَصُّهَا ضَمِيرُ المُتَكَلِّمِ، نحو: "أَنَا"، و"التَّاءُ" في "فَعَلتُ"، و"اليَاءُ" في "غُلَامِي"، و"ضَرَبَنِي"، لأنَّه لا يُشَارِكُ المُتَكَلِّمَ أَحَدٌ، فَيَدخُلَ معه، فَيَكونَ ثَمَّ لَبْسٌ. ثُمَّ المُخَاطَب، وإنَّما قُلنَا: إنّ المُخَاطَبَ مُنحَطٌّ في التَّعرِيفِ عن المُتَكَلِّم، لأنَّه قد يكون بِحَضرَتِهِ اثْنَانِ أو أكثر، فَلَا يُعلَمُ أَيَّهُم يُخَاطِب. ثمّ الغَائِب، وإنَّما انْحَطَّ ضَمِيرُ الغَائِبِ عنهما، لأنَّه

---

[1] ينظر في هذا السياق ما ذكره في "باب إضمار المفعُولَيْنِ اللَّذَينِ تَعَدَّى إليهما فعل الفاعل"، وتحليله لِظَاهِرةِ الإضمَار حسنًا وقبحًا في قول القائل: "أَعْطَانِيهِ وأَعْطَانِيكَ وأَعْطَاهُونِيْ وأَعْطَاهُوكَ، وحَسِبْتُكَ إِيَّاهُ، وحَسِبْتُنِي إِيَّاهُ". الكتاب، 2/363-365.

[2] شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 3/102-103.

قد يكون كِنَايَةً عن مَعرِفَةٍ وعن نَكِرَةٍ، حتّى قال بعض النحويين: إنّ كِنَايَةَ النَكِرَةِ نَكِرَةٌ، ولذلك أَجَازُوا "رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ". فهذا تَرتِيبُهَا في التَّعرِيفِ»[1].

فَثَبتَ بهذا الحكمِ وتأكّدَ ما لِاعتِبارِ أبعَاد الحال السياقية –طريقًا من عِلمِ المخاطَب بمقاصِد المتكلّم– من بَالِغِ أهميّةٍ وجَليلِ دورٍ في تصنِيفِ وتحدِيد أَعرَفِ المَعارِفِ في نحونا العربي، لِيَتَنَزَّلَ بِحسنِ مَعرفتِها هذه إصَابة فائِدة الكلام واستِجلاء واضحِ معنَاه النحوي الدلالي، وتحقِيق كفاءَته التداولية التواصلية تَحقيقًا صَحِيحًا سَليمًا، وهذا في ضربٍ من منظوم الكَلامِ رسمًا، كما في منطوقِه مُشافهةً واستِعمالًا. وحقل لسانيات النّص ونحوها لاستثمَار فوائِد هذا الدّرس –ولا ريب– حَقلٌ خَصِيبٌ.

5. كون"المضمر" معرفةً ولا يقع موصوفًا:

قد تَقَدَّمَنَا بسابِق النظر أنّ المَعَارِفَ في نحونا العربي أضربٌ خمسةٌ تتفاضَل مراتبُها بِحَسَبِ قوّتها في وضوحِ الدّلالة، وعِلمِ المخاطَب بها، فَ«أَعرَفُهَا المُضمَرُ، ثمّ العَلَمُ، ثمّ المُبهَمُ، ثمّ الدَّاخِلُ عليه حَرفُ التَّعرِيفُ، وأمّا المُضَافُ فيُعتَبَرُ أَمرُهُ بِمَا يُضَافُ إليه»[2].

ومناط هذا التحقِيق هنا أنّها صَائرةٌ إلى إمكَان وصفِها أو الوَصفِ بها، باستِثناء أعرَفها من «الضّمَائر فإنّها حُرِمَتْ الأَمرَينِ معًا فلا تُنعَتُ ولا يُنعَتُ بها»[3]. إلى فَيصلِ هذا الحكم انتهَى مُبكِّرًا الجمهور، مُجمِعينَ في هذا على أنّ «المُضمَرَ لا يُوصَفُ ولا يُوصفُ به»[4].

وما علَّة نحاتنا لِمَنعِ توصِيف الضَّمَائرِ، إلّا لأنّها وَاضِحةٌ مَعلومَةٌ سَلَفًا عند المخاطَب، فما عَادَتْ لها عند المتكلّمِ إذًا حَاجَةٌ دَاعيَةٌ وضَرورةٌ مُوجِبةٌ لِعَودِ توضِيحها وبَيَانِهَا. ولعلّ أبرزَ ما يُفهَمُ ويُستَفَادُ من هذا التّعلِيل والتحلِيل أنّ «الضَّمَائرَ إنّما اكتَسَبَتْ تعريفَها من طَرَفَيْ الكَلام من المتكلّمِ والمخاطَب، ولولا ذلك لكانت نَكِراتٍ مُبهَمةً لا يُفهَمُ المُرَادُ منها، وهذا يعنِي أنّ المُضمَراتِ لا يَتِمُّ فَهمُهَا إلّا بِمقامَاتهَا وعناصِر تلك المَقامَاتِ، ولذلك لا يُكتفَى بالدلالة بها من دون قَرينةٍ دَالّةٍ على ذلك ... فالمتكلّمِ والمخاطَب هما من يُكسِبُ الضّمائِر تعريفَها، إذ إنّ المخاطَب يُدرِكُ مَعنَاهُ ويفهَمه ويعلَم الاسمَ الذي يعودُ عليه فلا يكون به

---

[1] شرح المفصّل للزمخشري لابن يعيش، 351/3.

[2] المفصّل في علم العربية، ص187.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص195.

[4] شرح الرضي على الكافية، 310/2. وينظر شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 339/2.

حَاجَةٌ إلى إعادَة ذلك الاسم، وبدلًا من أن يذكرَ الاسمَ يُكنّي المتكلّم عن هذا الاسمِ بالضَّمير، وعند ذِكرِ الضَّميرِ يَفهَمُ المخاطَب الاسمَ الذي اسْتُغنِيَ عنه»[1].

يُوافقُ هذ الفهمَ ما كُنَّا قد صِرْنَا إلى نظره قبلُ من اعتِلالِ سيبويه بهذا المُسَوّغِ الدلالي التداولي من عِلمِ المخاطَب لِاعتِدَادِ "المُضمَرَ" أَعرَفَ المَعارفِ، لتحقِيقه الجَلِيّ الآكِدِ لوضوحِ المعنَى عند المخاطَب. لأنّه مَعلومٌ مخصوصٌ غيرُ مُلتَبِسٍ عنده البَدءَ. فَ«إنَّمَا صَارَ الإضمَارُ معرِفةً، لأنَّك إنَّمَا تُضمِرُ اسمًا بعد ما تَعلَمُ أنّ مَنْ يُحَدَّثُ قد عَرَفَ مَنْ تَعنِي وما تَعنِي، وأنَّك تُرِيدُ شيئًا يَعلَمُهُ»[2].

ويَزدَادُ هذا "المُضمَرُ" عنده وضوحًا وجلاءً أن كان عَائِدُهُ حاضرًا مُشَاهَدًا أَمَامَهُ، وهذا ما يُغنِي المتكلّم عن ضَرُورَةِ الحَاجةِ إلى عَودِ تَوصِيفِهِ وتوضيحه له. ما يعني أنّ «تَقَدُّمَ اسمُ الغَائِبِ قَرِينَةٌ، وحُضُورُ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ قَرِينَةٌ، والذي عَرَّفَ الضَّمِيرَ غَايَةَ التَّعرِيفِ، هو حُضُورُهُمَا والمُشَاهَدَةُ لهما، وتَقَدُّمُ ذِكرِ الغَائِبِ، هو الذي يُصَيِّرُهُ بِمَنزِلَةِ الحَاضِرِ المُشَاهَدِ في الحُكمِ»[3].

وقد أجمل العوادي هذا الحكم وفصَّله على هدًى من مُعتَبراتِ ومُسَوّغاتِ الحال السياقية، فذكَر في كلامٍ طويلٍ له حسنٍ يحسن بنا إثباته على طوله[4] أنّ «المتكلّم والمخاطَب هما من يُكسِبُ الضَّمائِر تعريفَها، إذ إنّ المخاطَب يدرك معنَاه ويفهَمه ويعلَم الاسمَ الذي يَعودُ عليه فلا يكون به حَاجَةٍ إلى إعادَة ذلك الاسم، وبدلًا من أن يذكرَ الاسم يُكنّي المتكلّم عن هذا الاسمِ بِالضَّمِيرِ، وعند ذِكرِ الضَّميرِ يَفهَم المخاطَب الاسمَ الذي استُغنيَ عنه، ... وأنّ عُلُوَّ درجَة الضّميرِ في التَّعريفِ المكتَسب من طَرَفَيْ الكَلامِ –المتكلّم والمخاطَب– أغنَاه عن النعتِ ونحَاه عن المَوصوفيَة، فاكتسَب مِيزةً لم يَرقَ إليها أَيٌّ من المعارِف الأخرى، وهي خروجُه من محيط الإتبَاع والمتبوعِية ... ويمكِن أن يُفهَمَ من ذلك أنّ الصِّفة لَمَّا كانت تُسَاقُ تَوضِيحًا أو تَخصِيصًا لِلاسمِ وزيادةً في بيانِه، استَغنَى عنها الضَّميرُ بقرائنِه الحالية الدّالة عليه والموضّحة له مَعهُودًا بين المتكلّم والمخاطَب، فهو لا يذكَر في الكَلامِ إلّا وقد سَبَقَ ذِكرُ الاسمِ الذي يعود عليه، فلذلك لا يَلتَبِسُ هذا المُضمَرُ بِغيرِهِ»[5].

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص196. وينظر مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص152.

[2] كتاب سيبويه، 8/2.

[3] شرح اللّمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، ط1، 1984، 302/1.

[4] وقد تقدَّمنا قبل إثبات بعضه.

[5] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص196–197. بتصرّف.

يُثبِتُ هذا الحكم ويؤكِّده البدء، ما انتهَى سيبويه من أنّ هذا «المُضمَرَ لا يكون مَوصُوفًا، من قِبَلِ أنّك إنَّما تُضمِرُ حين تَرَى أن المُحَدَّثَ قد عَرَفَ من تَعنِي»[1]. ووافقَه في ذلك الجمهور مُتَعلّلًا ذات الحجَّة والمُسَوّغِ، من مثل ما نطالِعه عند الرّضي في توضيحٍ له أَدَقَّ من كون «المُضمَرَ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به ... لأنّ المُتَكَلِّمَ والمُخَاطَبَ منه أعرَفُ المَعَارِفِ، والأَصلُ في وَصفِ المَعَارِفِ أن يكون لِلتَّوضِيحِ، وتَوضِيحُ الوَاضِحِ تَحصِيلٌ لِلحَاصِلِ ...»[2].

وبنحوه أيضًا ما ذكره ابن يعيش من أنّ هذه «المُضمَراتِ لا تُوصَفُ، وذلك لِوُضُوحِ مَعنَاهَا، ومَعرِفَةُ المُخَاطَب بِالمَقصُودِ بها، إذ كنتَ لا تُضمِرُ الاسمَ إلّا وقد عَرَفَ المُخَاطَب إلى من يَعُودُ، ومَنْ تَعنِي، فَاستَغنَى لذلك الوَصفِ، ولا يُوصَفُ بها»[3].

ويزيد هذا البيانَ تَبيِينًا آخر أكثر وضوحًا، وأكثر إبرازًا لأثر الحال السياقية في مَنعِ تَوصِيفِهَا، فيذكر أنّ هذه «المُضمرَاتِ لا لَبْسَ فيها، فَاسْتَغنَتْ عن الصِّفَاتِ، لأنّ الأَحوَالَ المُقتَرِنَةَ بها قد تُغنِي عن الصِّفَاتِ. والأَحوَالُ المُقتَرِنَةُ بها حُضُورُ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَب، والمُشَاهَدَةُ لهما، وتَقَدُّمُ ذِكرِ الغَائِبِ الذي يَصِيرُ بِمَنزِلَةِ الحَاضِرِ المُشَاهَدِ في الحُكمِ. فَأَعرَفُ المُضمَرَاتِ المُتَكَلِّمُ، لأنَّه لا يُوَهِّمُكَ غَيرَهُ، ثمّ المُخَاطَبُ، والمُخَاطَبُ تِلْوُ المُتَكَلِّمِ في الحُضُورِ والمُشَاهَدَةِ. وأَضعَفُهَا تَعرِيفًا كِنَايَةُ الغَائِبِ، لأنَّه يكون كِنَايَةً عن مَعرِفَةٍ ونَكِرَةٍ»[4] مَجهُولةٍ غير حَاضرةٍ ومُشاهَدةٍ من طرف المخاطَب، فَمَا يَعلَمُهَا، فهي عليه إذًا مُلتَبِسَةٌ، متنافيةٌ والغاية من إيراد الصّفة من زيادة التّوضيحِ والبيانِ، لأنّ «الغَرَضَ من النَعتِ تَخصِيصُ نَكرةٍ، أو إِزَالَةُ اشتِرَاكٍ عَارِضٍ في مَعرِفَةٍ»[5].

6. امتناع نعت المعرّف بـ"ال" بالمبهم:

كنّا قد انتَهينَا في مَوضِعٍ سَابقٍ إلى أنّ "المَعَارِفَ" عند نحاتنا أَصنَافٌ وأضربٌ خمسةٌ هي «الأَسمَاءُ التي هي أعلامٌ خاصّةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ، إذا لم تُرِدْ معنَى التَّنوِينِ، والأَلِفُ واللَّامُ، والأَسمَاءُ المُبهَمَةُ، والإِضمَارُ»[6].

---

[1] كتاب سيبويه، 11/2.

[2] شرح الرضي على الكافية، 310/2.

[3] شرح المفصّل للزمخشري، 247/2.

[4] المرجع نفسه، 292/2-293.

[5] المرجع نفسه، 232/2.

[6] كتاب سيبويه، 5/2.

ثمّ إنّهم صاروا إلى عَودِ تفصِيل "مُبهَمِهَا" تفصيلًا أَدَقَّ، وانتَهوا من ذلك إلى أنّها على ضَربَينِ اثنَينِ: أسمَاء الإشارَة، والمَوصُولاتُ، نحو: «هَذَا وهَذِهِ، وهَذَانِ وهَاتَانِ، وهَؤُلَاءِ، وذَلِكَ وتِلكَ، وذَا نِكَ وتَا نِكَ، وأُولَئِكَ، وما أَشبَهَ ذلك»[1] من سائِر ألفاظِها. مُشترِطينَ لتَعريفِها وإفادتَها دلالة التّعريفِ إفادتَها معنَى التَّعيِينِ والتَّخصِيصِ، تخصِيص الاسم بِصفَةٍ ما يشاركُه فيها شخصٌ أو شيءٌ من جنسِه، وهذا ما ذكره سيبويه: «وإنَّما صَارَتْ مَعرِفَةً لأنَّها صَارَتْ أَسمَاءَ إِشَارَةٍ إلى الشَّيءِ دون سَائِرِ أُمَّتِهِ»[2].

ويُدانِي ما وَقَفنَا عليه قبلُ مع قَسِيمِهِ "المُضمَر" حال الوَصفِ والنَّعتِيَّةِ، فَ«لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به»[3]، وما سبَق لنحاتنا قوله وشرطُه في بَابِ الصِّفةِ –جهةَ "التّعريفِ"– من ضَرورَة أن يكون المنعوتُ أَخَصَّ من النَّعتِ، فَ«النَّعتُ لا يكون أَخَصَّ من المَنعُوتِ، وإنَّما وَجَبَ أن يُنعَتَ الشَّيءُ بما دُونَهُ في التَّعرِيفِ»[4].

وبنحوه أخرى ما نلحَظه من قولِهم بِمَنعِ وَصفِ ونَعتِ الاسمِ "المُبهَمِ" بالاسمِ الذي فيه الألفُ واللّامُ غالبًا[5]، لأنّ درجَة التّعريفِ ودلالة التّخصِيصِ في مبهَم الأسماءِ من أسمَاء الإشَارةِ والمَوصُولاتِ، أَجَلُّ وأَوضَحُ منها في المعرَّف بالألفِ واللّامِ، وبخاصّةٍ أنّ معرفَة هذا الأخِير المعرَّف بِالألفِ واللّامِ هي معرفَة قَلبِيةٌ فقط، فيما هي في الأسمَاء المبهَمة مُجتَمِعٌ من هذه المعرفَة القلبيَة الدّاخلية والعَينيَّة الحِسّيَّة الخارجَية المُشاهَدةِ آنًا معًا، «وقد بَيَّنَ سيبويه بأنّ المُبهَمَ أَخَصُّ بِمَعرِفَةِ العَينِ، يَعنِي المُشَاهَدَةَ ومَعرِفَةَ القَلبِ له، وما اجْتَمَعَ له»[6].

وهي القاعدة الذي تحكَّموا شرطَها هذا في مَنظورِهِم للعَلاقة بين "النَّعتِ" و"المَنعوتِ" على هدًى من تواصليَة العلاقة الخطابيَة بين المتكلِّم والمخاطَب، وحاجَة هذا الأخير إلى مزيدِ توضيحٍ لِمَاهِيةِ المنعوتِ واختصَاصهِ بمزيدِ الوصف أن ما زال مُلتَبِسًا. أَمَا وقد غَدَا هذا المنعوتُ معهودَ الذِّكرِ سابِقه في الكَلامِ،

---

(1) كتاب سيبويه، المرجع نفسه، 5/2.

(2) المرجع نفسه، 5/2.

(3) شرح الرضي على الكافية، 310/2. وينظر شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 339/2.

(4) سياق الحال في كتاب سيبويه، ص191. وذكر السّيرافي في شرح الكتاب أنّ مذهب سيبويه في هذه المسألة قَاضٍ بأنّ «نعتَ المعرفةِ إذا كان أَخَصَّ من المنعوتِ لم يَجُزْ». ينظر شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 340/2.

(5) وإن لم يمنع بعضهم كالكسائي مثلًا جواز وصفه بالمطلقِ، ينظر شرح الرضي على الكافية، 310/2.

(6) شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 341/2.

واضحًا عند المخاطَب سَابِقَ العِلمِ به، فكفايَته –والحَالُ هذه– ذِكرُ هذا المَنعوتِ من دون حَاجَةٍ إلى زيَادةٍ نَعتِيّةٍ ووَصفٍ توضّحه.

بمثل هذا التّفسير تعلّلوه، وقد تقرَّرهم وتأكَّدهم أنّ «الألفَ واللّامَ تعُيِّنُ الشّيءَ دون غيرِه وتُميِّزُهُ، والمُبهَمُ يُعيِّنُ الأشيَاء بالإشَارة فَتتَميَّز عن غيرها، لأنّهما غير مُتسَاوِيَينِ في درجَة التّعريفِ. لذلك إنّ ما فيه "الألِف واللّام" لا يُنعَتُ بِالمبهَم، لأنّ درجَة التّعريفِ في المُبهَم أعلى ممّا فيه الألِف واللّام ... ويكون ذلك انطِلاقًا من القاعِدة التي وضَعها سيبويه التي تحكُم النعت والمنعوت بِكَونِ المنعوت أخصَّ من النعت، إذ هما جُزءَانِ مُترابِطَانِ يُكمِّل أحدهما الآخر. والنَّعت يتمِّم المنعوت ويوضِّحه لدى السّامع، فكان أساسُ ذلك مُنسَجمًا مع مقدَار الإفهَام الذي يتحقَّق من التَّراكِيبِ اللّغوية للمخَاطب وتسلسلها مُرتَّبةً على وفقِ هذه الغاية، إذ يذكر المتكلِّم الأسمَاء للمخاطَب، فإذا اتَّضحَت لديه اكتَفى بذكرِها دون الوَصفِ، وإن لم تكن كذلك أتى بما يوضِّحها ويبيِّنها، فَالمُحدِّد الأساس في امتِناع النعتِ في هذه المسألة التواصُل بين المتكلِّم والمخاطَب. فالاسم المُبهَمُ عندما يذكرُه المتكلِّم يكون قد عَرَّفَ مخاطَبه الشَّيءَ بعينِه وبقلبِه. أمّا "الألفُ واللّامُ" فَتُعرِّفُ الشّيءَ بالقلبِ فقط، فلذلك كان ما يعرَف بِشَيءٍ أخصَّ ممّا يعرَف بِشَيءٍ واحدٍ ... وهذا الأمر مُتَأتٍّ ممّا أقرّه سيبويه من أنّ حَقَّ النعتِ أن يكون تعريفه أنقَص تَعرِيفًا من المنعوت، ولا يجوزُ أن يُنعَتَ الاسمُ بِالأخَصِّ، لأنّ المتكلِّم إذا كان قَصدُهُ تعريف مخاطَبه وَجَبَ أن يذكُر له أَخَصَّ الأسمَاء التي يعرفُها المخاطَب في الشَّخصِ حتّى يَستغنِي بها عن التَّطوِيلِ بالنّعتِ، وإذا ذكَر أخصَّها لم يَخلُ المخاطَب من أن يَعرِفَهُ أو لا يَعرِفَهُ، فإن عَرَفَهُ لم يحتَج إلى زيَادة بيانٍ، وإن أشكَل عليه بَيَّنَ بأخَصّ صفةٍ فيه حتّى يَعرفَهُ المخاطَب»[1].

وعلى أساسٍ من هذا التّحقيق تعذَّر عند سيبويه مثلًا أن يقَع اسم الإشارة "هذا" صفةً لِـ"الطَّويلِ" أو "الرَّجُلِ" في نحو قولنا: "هذا الطَويلُ"، و"جَاءَ هذا الرَّجُلُ"، «وإنَّمَا مَنَعَ هذا أن يكون صِفَةً لِلطَّوِيلِ والرَّجُلِ أنّ المُخبِرَ أَرَادَ أن يقرّبَ به شَيئًا ويُشِيرَ إليه لِتَعرِفَهُ بِقَلبِكَ وبِعَينِكَ، دون سَائِرَ الأَشيَاءِ. وإذا قَالَ الطَوِيلُ فإنَّما يُرِيدُ أن يُعَرِّفَكَ شَيئًا بِقَلبِكَ ولا يُرِيدُ أن يُعَرِّفَكَهُ بِعَينِكَ، فَلِذَلكَ صَارَ هذا يُنعَتُ بِالطَّوِيلِ، ولا يُنعَتُ الطَوِيلُ بهذا، لأنَّه صَارَ أَخَصَّ من الطَوِيلِ حِينَ أَرَادَ أن يُعَرِّفَهُ شَيئًا بِمَعرِفَةِ العَينِ ومَعرِفَةِ القَلبِ. وإذا قال الطَوِيلِ فإنَّما عَرَّفَهُ شَيئًا بِقَلبِهِ دون عَينِهِ، فَصَارَ مَا اجْتَمَعَ فيه شَيئَانِ أخَصّ»[2].

---

[1] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص191–192.

[2] كتاب سيبويه، 7/2.

ووافقه في هذ الرّأي أغلب الجمهور، ومنهم الرّضي الذي رأى أنّ "اسم الإشارة" «إنَّما كان أَخَصَّ وأَعرَفَ من المُعَرَّفِ بِاللَّامِ، لأنّ المُخَاطَبَ يَعرِفُ مَدلُولَ اسمِ الإشَارَةِ بِالعَينِ والقَلبِ مَعًا، ومَدلُولُ ذي اللَّامِ، يُعَرَّفُ بِالقَلبِ دون العَينِ، فَمَا اجتَمَعَ فيه مَعرِفَةٌ بِالقَلبِ والعَينِ، أَخَصُّ مِمَّا يُعرَفُ بِأَحَدِهِمَا»[1].

ثمّ إنّ لنحاتنا لَحظًا دلاليًا تداوليًا آخر في درسِهم لهذه المسألة، انطِلاقًا من تَحقِيقِهِم في الاسم المعرَّف بالألفِ واللّامِ (أل) العهدية[2] التي سَبَقَ للمخاطَب عِلمُهَا، لِسَبقِ ورودِها في آنِفٍ سَابِقٍ من الكَلامِ، فَأمكَنَهُ فهمُ وإدرَاكُ «مَدلُولِ مَصحُوبِهَا وعلى من تَدُلُّ، لأنّ هناك عهدًا بينهما على المتَحدَّث عنه ... فَ"أل" العهديَة تَدُلُّ على ما جرَى بين المتكلِّم والسَّامع من مَعرفةٍ أو اتّفاقٍ أو عهدٍ أو غير ذلك ممّا يرِبط بين الاثنينِ بِصَدَدِ المُتحدَّثِ عنه»[3] الذي سبقَتْ لهما مَعرِفَتُهُ.

وهذا ما نفهَمه صريحًا من كلام ابن الورّاق، وقد منَع وَصفَ المُبهَمِ بِالاسمِ الذي فيه الألفُ واللَّامُ (أل)، كاسمِ الإشَارة "هذا" في قولنا: "جَاءَنِي هذا الرَّجُلُ"، لأنّ الإشَارة هنا «دَلَّتْ المخاطَب على الرَّجُلِ الذي نقصِد، فدلالة الحال المشاهَدة أَغنَت السَّامع عن ذِكرِ صفَة الرَّجُلِ، لأنّه عرَف الرَّجُلَ المقصودَ، أمّا إذا لم تكن هناك إشارةٌ إلى الرَّجُلِ وذكرَ جاء الرَّجُلُ ولم يتقدَّم ما يُفهِمُ السَّامع أي الرِّجَالِ نقصِد، أي لم يَتقدَّم عَهدٌ بينَه وبين المتكلِّم على الرَّجُلِ لم يَجُزْ ذلك لِعَدَمِ مَعرفَة المخاطَب من هو هذا الرَّجُلُ، فلا تجتَمع "أل" العهديَة مع الإشارَة، لأنّ الاسمَ لا يكون مَعهُودًا وغيرَ مَعهودٍ في آنٍ وَاحِدٍ»[4].

بهذه العلّة قَعَّدَ ابن الورّاق حكمَها هذا وتَخرَّجَهُ في كتابه العلل، فقد نَبَّهَ وأكَّد على أنّه «لَا يَجُوزُ أن تُنْعَتَ المُبهَمَاتُ بِالذِي فيه الأَلِفُ واللَّامُ، لأنّ الإشَارَةَ تَطلُبُ العَهدَ من الأَلِفِ واللَّامِ، وكذلك صَارت المُبهَمَاتُ مع نُعُوتِهَا كَالشَّيءِ الوَاحِدِ، ولا يَجُوزُ الفَصلُ بَينَهمَا لِمَا أَحْدَثَتْ في نَعتِهَا من المَعنَى، وهو إبطَالُ العَهدِ. والدَّلِيلُ على ذلك أنَّك تَقُولُ جَاءَنِي هذا الرَّجُلُ، من غَيرِ تَقدِمَةِ ذِكرٍ، ولو قُلتَ: جَاءَنِي الرَّجُلُ، ولم يَتَقَدَّم عَهدٌ بَينَكَ وبين المُخَاطَب فيه، لم يَجُزْ، فَبَانَ أنّ الأَلِفَ واللَّامَ يَسقُطُ منها حُكمُ العَهدِ

---

[1] شرح الرضي على الكافية، 312/2.

[2] دونها "أل" الجنسيَّة التي تدخُل على الجِنسِ ولا يُرَادُ بها وَاحِدًا مُعيَّنًا بِعينِهِ من أفرادِ ذلك الجِنسِ. و"أل" العَهديَة عند المرادي هي تلك التي «عُهِدَ مصحُوبها، بِتَقَدُّمِ ذِكرِهِ، نحو: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرّجل، أو بحضورِهِ حِسًّا، كقولك لمن سَدَّدَ سَهمًا: القِرطَاسَ. أو علمًا، كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة 41]». الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص194.

[3] مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص133.

[4] المرجع نفسه، ص134.

بِالإِشَارَةِ، ولو جَازَ أن تُنعَتَ المُبهَمَاتُ بِالمُضَافِ إلى الأَلِفِ واللَّامِ، لَصَارَ المُضَافُ مَعرِفَةً بهما، وصَارَ في حُكمِ المَعهُودِ، ولِأَجلِ تَقَدُّمِ الإِشَارَةِ يَجِبُ أن يَكونَ المُشَارُ إليه غَيرَ مَعهُودٍ، لأنَّه لا يَجُوزُ اسمٌ في حَالٍ وَاحِدَةٍ مَعهُودًا، وهو غَيرُ مَعهُودٍ»[1].

فتَحقَّق بهذا البيان أنّ المُبهَماتِ أَعرَفُ من الاسمِ المُعَرَّفِ بالألفِ واللّام (أل) لِسَبقِ عهدِ المخاطَب بِعِلمِهِ فَامتنَعَ وصفُه غالبًا، لأنّ «حَقَّ النَّعتِ أن يَكون تَعرِيفُهُ أَنقَصَ تَعرِيفًا من المَنعُوتِ، ولا يَجُوزُ أن تَنعَتَ الاسمَ بِالأَخَصِّ، لأنّ المُخَاطِبَ إذا كان قَصدُهُ تَعرِيفَ مُخَاطَبِهِ، وَجَبَ أن يَذكُرَ له أَخَصَّ الأَسمَاءِ التي يَعرِفُهَا المُخَاطَبُ في الشَّخصِ، حتّى يَستَغنِيَ بها عن التَّطوِيلِ بِالنَّعتِ. وإذا ذَكَرَ أَخَصَّهَا، لم يَخْلُ المُخَاطَبُ من أن يَعرِفَهُ أو لا يَعرِفَهُ، فإن عَرَفَهُ لم يَحتَجْ إلى زِيَادَةِ بَيَانٍ، وإن أَشكَلَ عليه بُيِّنَ بِأَخَصِّ صِفَةٍ فيه، حتّى يَعرِفَهُ المُخَاطَبُ»[2].

7. التعريف بـ "الألف" و"اللّام":

ومُتَجَدِّدًا من النظر آخر في أضربِ المَعارفِ، ما انتهَى إليه نحاتنا هذه المرَّة في درسِهم لِلاسمِ المعرَّف بـ"الألفِ" و"اللّام"، من ربطِ تعريفِه بتحقيقِه شَرطَ الإفَادةِ في الكلامِ، إفادَة المخاطَب بِمجهُولٍ لا يعلَمه، وتَخصِيصُهُ نكرةً عَامَّةً مُبهَمَةً في جِنسِهَا لَمَّا يَتَعَيَّنُهَا بَعدُ ويَتَبَيَّنُهَا، وتَذكِيرُهِ معهودًا من سَابقِ الكَلامِ لربّما نَسِيَهُ[3]، فَ«الأَلِفُ واللَّامُ المُختَصَّةُ بِالدُّخُولِ على الأَسمَاءِ تُحدِثُ في تلك الأَسمَاءِ التَّعرِيفَ من خِلالِ تَذكِيرِهَا لِلمُخَاطَبِ بِعَهدٍ يَعرِفُهُ عن تلك الأَسمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِأَمرٍ ما فيها،...لأنّ المُتَكَلِّمَ حينَما يَذكُرُ الاسمَ خَالِيًا منها لا يُشِيرُ إلى اسمٍ مُحَدَّدٍ، بل يكون كَلَامُهُ عَامًّا على كُلِّ من يَقَعُ عليه ذلك الاسمُ، أمّا حينَما يَقرِنُهُ بهذه العَلَامَةِ يُحَدِّدُ من خِلَالِهَا من يُرِيدُ، فهي وَسِيلَةٌ يَستَعِينُ بها المُتَكَلِّمُ لِيُعَيِّنَ لِلمُخَاطَبِ من يُرِيدُ ويُذَكِّرَهُ به ... فَالأَلِفُ واللَّامُ إِشَارَةٌ يُرسِلُهَا المُتَكَلِّمُ لِيُحَفِّزَ ذِهنَ المُخَاطَبِ لِلتَذَكُّرِ بِعَهدٍ مُرتَبِطٍ بِالاسمِ الذي اقتَرَنَتْ به تلك العَلَامَةُ، فَيَتَذَكَّرُ صِفَاتِهِ وما عَهِدَهُ عنه حتّى تَرتَسِمَ مَاهِيَةُ ذلك الاسمِ عِندَهُ، فيكون مَعرُوفًا لَدَيْهِ»[4].

وقد ذكر فائِدتها النحوية الدلالية هذه جِنسًا وعَهدًا سيبويه، وممّا جاء في كتابه أنّ «الأَلِفَ واللَّام نحو الرَّجُلُ والفَرَسُ والبَعِيرُ، وما أَشبَهَ ذلك. وإنَّما صَارض مَعرِفَةً لأنَّك أَرَدتَ بِالأَلِفِ واللَّامِ الشَّيءَ بِعَينِهِ دُونَ

---

(1) علل النحو، ص383-384.

(2) المرجع نفسه، ص381.

(3) وقد سبقتنا الإشارة قبل إلى ما لِـ"أل" العَهديَة والجِنسيَّةِ من مَبلَغِ أهميّةٍ في إفادَة دلالة هذا التَّعيِينِ والتَّخصِيصِ.

(4) مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص132. وينظر سياق الحال في كتاب سيبويه، ص213-214.

سَائِرِ أُمَّتِهِ، لأنَّك إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فإنَّك إنَّما زَعَمْتَ أنَّك إنَّما مَرَرْتَ بِوَاحِدٍ مِمَّنْ يَقَعُ عليه هذا الاسمُ، لا تُرِيدُ رَجُلًا بِعَينِهِ يَعرِفُهُ المُخَاطَبُ. وإذا أَدخَلتَ الأَلِفَ واللَّامَ فإنّما تُذَكِّرُهُ رَجُلاً قد عَرَفَهُ، فتقولُ: الرَّجُلُ الذي من أَمرِهِ كَذَا وكَذَا، لِيَتَوَهَّمَ الذي كان عَهِدَهُ ما تَذَكَّرَ من أَمرِهِ»[1].

ووافقه في هذا التحقيق الجمهور، ومنهم السّيرافي الذي رأى أنّ التَّعريفَ حَادِثٌ في الأسمَاء، «لأنّ الاسمَ نَكِرَةٌ في أَوَّلِ أَمرِهِ، مُبهَمٌ في جِنسِهِ، ثمّ يَدخُلُ عليه ما يُفرِدُهُ بِالتَّعرِيفِ، حتّى يكونَ اللَّفظُ له دُونَ سَائِرِ جِنسِهِ، كقولِك: "رَجُلٌ"، فيكون هذا اللَّفظُ لِكُلِّ وَاحِدٍ من الجِنسِ، ثمّ يَحدُثُ عَهدُ المُخَاطَبِ لِوَاحِدٍ من الجِنسِ بِعَينِهِ، فتقول: "الرَّجُلُ"، فيكون مَقصُورًا على وَاحِدٍ بِعَينِهِ، وتقول: "زَيدٌ" ومَعنَاهُ الزِّيَادَةُ، وهي نَكِرَةٌ من قولِك: "زَادَ يَزِيدُ زَيدًا" ... ثمّ سُمِّيَ به رَجُلٌ، فَتَعرِفَ حيث جُعِلَ لِشَخصٍ بِعَينِهِ، فكان التَّعرِيفُ حَادِثًا»[2].

فَتَأَكَّدَ من هذا التّحقِيق ما لِبُعدِ الدلالة السياقية الحالية –ضَربًا وطَرِيقًا من "عِلمِ المخاطَب" خاصّةً– من بَالِغِ أهميّةٍ، وعظيم دورٍ في تحقِيق شرطِ التّعريفِ لَلأسمَاءِ المُعرَّفةِ لفظًا بِـ"الألفِ" و"اللَّامِ"، والتي كثيرًا ما يلجَأ إليها المتكلّم (الأسماء المعرَّفة بـ "الألفِ" و"اللَّامِ") «لإفادَة المخاطَب، فالأمر في تقريرِ التّعريفِ بوسَاطة هذه الأداة معقودٌ بالمخاطَب لا بِغيرِهِ»[3].

وتأكّدَ بهذا أخرى أنّ إصَابة منتهَى غَايَاتِ الكلامِ في نحونا العربي: دلالةً وتداولًا، فهمًا وإفهامًا، معقودةٌ موقوفةٌ –ولا ريبَ– على مدَى قدرَةِ المتكلِّم على تحقِيق شرط "الإفادَة"، إفادَة المخاطَب مجهولًا من الكلام لا يَعلَمُهُ، ولا يَأْمَنُ الْتِبَاسَ مَعنَاهُ عليه. ولذلك ما كان وما غَدَا عجبًا أن نرَى من نحاتنا اعتِدادَ هذا الشّرطِ النحوي الدلالي مِعيارًا حاسمًا في تَخرِيجِ كثيرٍ من قواعدِهم وأحكامِهم النحوية، وتَوجِيهِ مُتعَدّدٍ من مُلتَبِسِ ومُستَشكِلِ قضَاياها الدلالية جهةَ التّعريفِ والتّنكيرِ خاصّةً على سَنَا ضَيّهِ وهديهِ. وبعض ما أَثْبَتنَاهُ هنا من مسائِلِ نظرها، إنّما هو غَيضٌ من فَيضِ كثيرهَا الأَحوجِ إلى تَفصِيلٍ أَعمَقَ وأَدَقَّ وأَوسَعَ يتهادَى تحقِيقها وبَيَانَهَا أَجمَع.

---

[1] كتاب سيبويه، 5/2.

[2] شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، 162/1. وينظر شرح المفصّل للزمخشري، 349/3، والأصول في النحو، 39/1–40، وعلل النحو، ص174.

[3] سياق الحال في كتاب سيبويه، ص214.

خاتمة

خِتَامًا وقد بَلَغَ بنا هذا البحث مُنتَهَاهُ، وأَزِفَ بنا بعد طول تطوافٍ ومَسِيرٍ تَرَحُّلُهُ، رِحلَةٌ انتلقنا ونظَرنَا فيها على ممتدٍّ من صفحاته الطوال مُتَعَدِّدًا من مَسَائِلِ درسِهِ. والتي ما أمكننا لكثرتِها ومُستَشكِلِ زَوَايَا نظرها، الوقوف من جملتها على حقيق ما كُنَّا نتأمّله لها البَدءَ غايةً، ولا أدركنا لكثيرِ تمفصُلاتِ قَضَايَاهَا على نهايةٍ. ولكن حسبنا من متكاثرِ ما وقفنا عليه من متعدِّد قضاياها ومسائلها ذي، ما أمكننا استِخلاصُه من جملة هذه النتائج:

أوّلًا: البعد المعرفي والمنهجي العام:

1- أنّ المنهج السياقي بعامّةٍ، والحالي منها على نحوٍ أخصّ -في درسِه لنظرية المعنى- منهجٌ دلاليٌ تداوليٌ ذو بعدٍ اجتماعيٍ عمليٍ، يُعنَى أساسًا بدرس واستِكنَاهِ دلالاتِ الكلامِ في سياقاتِ استعمالها، ما يؤكّد -وإلى حَدٍّ بعيدٍ منطقًا وواقعًا- الحكمَ بصدقية ما انتهى إليه كثيرٌ من روّاد البحث السياقي قبل، من أنّه لا معنَى حقيقي مُحدَّد للكلمة وما عَلَاهَا من الجُمل والنّصوص خارج سياق دلائلية وتداولية استعمالها الفعلي.

2- أنّ نظر الدلالة السياقية الحالية نظرًا تفصِيليًّا دقيقًا مُحكَمًا، مُوجِبٌ ومُقتَضٍ تحصِيلُهُ وتحقِيقُه تمامَ التّحقيق، ضرورةَ وصل نَظَرِهِ اللّغوي بثلّةٍ من المعارف الأخرى غير اللّغويةٍ ذات الطبيعة الإنسانيّة خاصّةً اجتماعيًّا وثقافيًّا ونفسيًّا وتاريخيًّا و... الحافّةِ ببنية دلالته اللّغوية الدّاخلية (سياقه المقالي). ذلك أنّ لهذه البيئة الخارجيّة -طريقًا من دلالة الحال السياقية- بالغُ الأهميّة، وجليل الدَّور، وعظيم الأثر في تجلِّي كثيرٍ من خَفِيّ ومُلتَبِسِ المعاني، واستِكنَاهِ حقيقِ المقاصد التي يَتَوَخَّاهَا ويَرومُهَا المتكلّم من كَلامِهِ.

3- تمثّل منطوقات الكلام (الحال المشاهدة) البيئة الأوُلى والأهمّ لتجلِّي الأثر الدلالي الحقيقي لسياق الحال، ذلك أنّها المحقِّقة لأبرز خواصّه الاستدلالية المستفَادة من السَّمَاعِ والمشاهَدة. ومن هنا اسْتَرعَتْ واقْتَضَتْ محاسِن تَمَامِ البَيَانِ والتِّبيَانِ في مَرسُومِ الكلام مكتُوبهِ بِرُكنَيْ الخطاب من متكلّم ومخاطَب -وبخاصّةٍ أن تباينَ زمَانُها بين حاضرٍ آنِيٍ واقعيٍ مشاهَدٍ وماضٍ سابقٍ مَحكِيٍ مَروِيٍ- ضَرورَةَ إعادةِ تصويرِ وتوصيفِ المسرحِ اللّغوي الحقيقي لبيئة الكلام الأولى، حتّى تتحقّق لخطابِهما منتَهى غَايَاتِهِ الدلالية التداولية من حُسْنِ الفهمِ والإفهامِ.

ثانيًا: البعد الاصطلاحي والمصطلحي:

كان ومايزال وسيظَلّ مصطلح "سياق الحال" مفرَدًا ومرَكّبًا -ومن زاوية المقَارَبَتَين المعجَميّة والمصطلحيّة- أحد أكثر المصطلحاتِ اللّسانية إثارةً للجدل الاصطلاحي والمصطلحي قديمًا وحديثًا، عربيًّا وغربيًّا، وبيان ذلك:

1- أنّ الالتِباسَ والاضطرابَ الاصطلاحي لمَفهُومَيْ "السياق" و"سياق الحال" –مُفرَدَينِ ومُرَكَّبَينِ وفقًا لمنظور المقاربة المصطلحيَة خاصّةً– يُعَدُّ أساسَ وعلَّة عِلَلِ استِشكَالِهِ وشتَاتِه وتَرَادُفِهِ المصطلحي. وعلى هذا المعتبَر ارتضينَا إدراج تداخلهما المفاهيمي هذا مُفرَدَينِ ضمن ما أطلقنا عليه بـ"مصطلحَات الانفتَاح الدلالي" Semantic Openness Terms.

وأنّ استوَاء الدّرسَين اللّسانيَيْن المحدَثَيْن الغربي والعربي في كثيرٍ من جوانب هذا الالْتِبَاسِ لا يُنْكَرُ، وإن كانت عقدة المصطلح في هذا الأخير خاصّةً، أشَّد وضوحًا وأكثرَ خطرًا. ولجدل الاجتماعي والنّفسي من هذا التحقيق، بالغُ الدّور وجليل الأثر في زيَادة الْتِبَاسِهِ مفهومًا، وتَعَدُّدِهِ وشَتَاتِهِ مصطلحًا.

2- أسهمت علميَّة الدّرس اللّساني الحديث المتجدّدة متعَالقةً ومحوَريةَ نظرية المعنى، بما تتمثّله أساسًا ومُرتكَزًا دلاليًا نظرية "سياق الحال"، في زيادة حِدَّةِ التّباين المصطلحِي في الحَدِّ المفاهيمي لِرُكنَيهَا –إفرادًا وتركيبًا– وضبطهما مصطلحًا. وهذا لتَنازُع عَامِلَيْ العلميّة والمحوريَّة هَذَيْنِ بين مناهجَ لسانيّةٍ وإنسانيةٍ متعدّدةٍ ومتدَاخلةٍ ومتَجدِّدةٍ، وهذا البَيِّنُ من سَمْتِ الإطلاقِ الذي مَازَ مفهومَ هذا المصطلح وأقسامَه وعناصِره، فَأَعَمَّهُ المفهومَ والمصطلحَ، فكان أن رأينَا مُسَمَّيَاتٍ مُدَانِيَةً له في الاصطلاحِ، نحوًا من السياق الاجتماعي، والثقافي، والنّفسي، والتاريخي و...

وهي السياقاتُ التي أَمكَنَ لكثيرٍ من الدّارسين اعتِدَادُهَا –على الجملةِ– أبعادًا مفاهيميّةً دلاليةً أخصَّ، وضِمنَ الإطار المفاهيمي الموسوعاتي لِـ"سياق الحال" إمكَانُ انضِوَائهَا. وهذه الجمعيّة والإطلاق في مفهومِه، هي المُرتضَاةُ عندنا نحن أيضًا –تَسيِيرًا لا تخييرًا لِحَدِّهِ بالضّرورة– أمنًا وحفظًا له عن كلّ زيادةٍ من لَبْسٍ اصطلاحيٍ، وشتاتٍ مصطلحيٍ.

3- يمثِّل عامل الترجمة في بُعدِه الحضاري العربي الحديث، رُكْنًا لغويًّا مَكِينًا وفاعلًا مفاهِيميًّا محوريًا وحاسمًا في صناعة المصطلح اللّساني العربي الحديث. وإلى خطير دورِه وبالِغ أثرِه، وضعفِ وعفوِية مناهِجنَا العربية في مِرَاسِهِ المصطلحي، تُرَدُّ كثيرٌ من أسبابِ هذا التَّعَدُّدِ والشّتاتِ المصطلحي الذي عَرَضَ لمصطلحِنا هذا مفردًا ومركَّبًا.

4- أدّى الجدل الحضاري العربي الحديث حول آلياتِ ومناهج صناعة المصطلح اللّساني الحديث بين ثُنَائِيَتَيْ الأصالة والمعاصرَة، دورًا فاعلًا وحاسمًا في زيادة حِدَّةِ التّباين المنهجي أَنَ درسِه لهذَين المصطلحَيْن، بين أصيلِ ماهيتِهما المفاهيمية مُفرَدَينِ في تراثنا اللّغوي العربي، ومُستَجَدِّهِمَا مُرَكَّبَيْنِ في محدَثه الغربي، والذي عنه غالبًا كان إلينا محدَثُ النّقل والتّرجمان. وإن أَلْزَمَنَا واجب التَّنبيه مرارًا وتكرارًا بانتفاء وجودِ حتميّةٍ مصطلحيّة لسانيّةٍ قاهرة ومُلزِمَةٍ بوجوبِ اعتبار هذه القاعدة المصطلحية أو تلك قاعدةً

أَوْحَدَ في اجتباءِ هذا المصطلح اللّساني بِعينِه ورَدِّ غيره، على نحو ما تَبَيَّنَّاهُ ووَقفنَا عليه خاصّة مع قَاعِدَتَيْ الحقل الدلالي والشّيوع المصطلحي في درسِنا لمترادفاتِ "الحال" و"المقام" و"الموقف" اجتماعيَ الدلالةِ اللّسانية خاصّةً.

5- كان لتعدُّد تقسيماتِ "السياق" المنبثِقة أصالةً عن تعدُّد الأبعاد المعرفية المجتمِعة في حَدَّهِ: اجتماعيًّا ونفسيًّا وثقافيًا و...، بالغ الأثر في زيادة شتَاته المصطلحِي، والمؤَمِّلَةِ وِحدَتَهُ مصطلحًا بِتَوحِيدِهِ مفهومًا. ولكنّ هذا الأمل ما هو بِالمُمكِن تحقّقه بالكلّيّة. ولهذا ارتَضَينَا –ضرورةً لا اختيَارًا للفكاكِ من مُستَشكِلِ هذا الجدل المفاهيمي والمصطلحيِ اللّامتنَاهي- إطلاقَ مفهوم "السياق" لِيَعُمَّ المقال والحال معًا أَنَّا واحدًا، فيما صِرنَا كَكَثِيرٍ من الدّارسين قبلنَا إلى حصر مفهوم "الحال" منه ليختصَّ بِبُعدِهِ الخارجي حسبُ، مُمَثَّلًا في مجموع السياقاتِ غير اللّغوية الاجتماعية والثقافية والنّفسيّة والتاريخية وغيرها. وهي الوجهة التي انتهى إليها غالبًا الإجماع الاصطلاح اللّساني العربي والغربي الحديث. وإنْ لم نعدم لها مُخالِفًا ومُعارضًا، بل ورافضًا قَضَى اجتِهادُه القولَ بخِلافِها.

6- لطالمَا أثار الدّارسون في حقل الدراسات البلاغيةِ في تراثنا اللّغوي العربي، جدلية مصطلحَيْ "الحال" و"المقام": أيُّها الأَوْفَى دلالةً وتعبيرًا وترجمانًا عن حقيقة ماهيَة حُمولَتِهِ المفاهيميّة التي تَحَمَّلَهَا مصطلح "سياق الحال" حديثًا. واحتِدامُ هذه الجدل المفاهيمي بينهما –وبخاصّةٍ أن اعتُبِرَ فيه بِبُعدَيْ الزّمان والمكان لِامتِيازِ دلالة الاجتماعي فيهما عن النّفسي- لا يعدو إلّا أن يكون صورةً أخرى من صور ذلك الجدل المفاهيمي الأَعَمّ الذي طَالَ جوانبَ جدل لَفظَيْهِمَا ومُصطلَحَيْهِمَا بلاغيًا، وكذا سائر الألفاظِ المرادِفة لهما معجمًا فمصطلحًا في حادثٍ من الدّرس اللّساني. هذا الجدل الذي ما أَلْفَينَاهُ حَاضرًا في درسنا النحو العربي القديم، والذي كَفَانَا إِيَّاهُ مُحتَكَمُ القَولِ بمبدإ "الشُّيوعِ في الاستِعمالِ" الذي تذاكَره وتهادَاه طويلًا وبقوةٍ جمعٌ كثيرٌ من روّاد البحث في المصطلح اللّساني الحديث.

7- أنّ انتِخابَنَا مصطلح "الحال" أَوْفَى مصطلحاتنا العربية معارضةً لنظيرها الغربي situation، إنّما كان الاحتكام المصطلحي فيه عندنا خاصّةً لقواعد ثلاثةٍ: تتمثَّلها أُولى قاعدةُ الحقل النحويِ، فأصالَته ثانيةً، فشيوعُ مصطلح "الحال" فيه مفردًا ثالثًا. وإن أقرَرنا بِإمكَانِ مناسبة نظيرَيْهِ من "المقام" و"الموقف" –أكثرَ من غيرهما- وكفاءتِهما الاصطلاحيةِ اللّسانية أداءً وتعبيرًا عن ذاتِ البعد الخارجي الحافّ بالخطاب اللّساني بمتعدّد أبعاده الاجتماعية والثقافية والنّفسيّة ... التي ذكرنَاها قبلُ. وأنّه لَيَكَادُ أن يكون من الاستحَالة بحالٍ من الأحوالِ، قَصرُ مفهوم "سياق الحال" وحَصرُهُ لِزَامًا في واحدٍ من هذه الأبعاد حَسبُ

ما يجاوِزها إلى غيرها، وما هذا إلّا لِشِدَّةِ التّداخل والتّعالق المعرفي البَيّنِ بين حمولاتها المفاهيميّة التي تتداخلُه بعض جوانب الدّرس.

وبعدُ فَلْيَشْهَدْنَا كَبَدُ التقصّي والتحقيق في بِنْيَتَيْ هذا المصطلح مفهومًا ومصطلحًا –وبَعدَ طول مُكثٍ في درسِ جدلية حَدِّهِ جِهَتَيْ الإفراد والتّركيب– أنّ جملة ما أَثْبَتنَاهُ هنا من مشكِل جدلهما الاصطلاحي والمصطلحي، إنّما هو نزرٌ يسيرٌ فقط أَمْكَنَنَا نَظرُهُ وتحقّقُ بعض جوانِبه اللّسانيّة والبلاغية والنحوية خاصّةً.

ولو أنّنا أَمْدَدْنَاهُ مَزِيدًا من فيض التّحقيق، لَمَا أَمْكَنَنَا يقينًا الوقوف منه على رايةٍ، ولا أدركنا لمنتَهاهُ غايةً، ولَاسْتَغْرَقَنَا بَحثُهُ وَحَدَهُ مِدَادَ صفحاتِ هذه الدّراسة أجمع. وإنّما أَلْزَمَتنَا حتميّةُ القول ختامًا هذا الإقرار، لِئَلّا يَتَوَهَمَنَّ دارسٌ مطلقَ إِلمَامِنَا في هذا التّحقيق المعجمي والمصطلحي الموجز بكلّ جوانبِ وخَبَايَا هذا المصطلح اصطلاحًا ومصطلحًا. بل حسبُنا أن نُقِرَّ صريحًا تمامَ عجزِنا عن سَبْرِ عميقِ أَغوَارِهِ وبلوغِ منتهَى غايَاته بالكلّيّةِ.

ثالثًا: جهة التّأصيل النحوي:

1– كان لعلماء العربية القدامى من لغوِيين وبلاغيِين ونحاةٍ، ونحوهم من علماء الشّريعة من المفسّرين والأصوليون، فضلُ السّبقِ الواضح في العناية بهذا المعطى السياقي الحالي في استكناه أغوار الدلالة اللّغوية الاجتماعية. وإن أَقَرَّنَا واجب الانصافِ القول بأنّهم ما ارتَقَوا في تأسيس وتأصيلِ متصوّراته المفاهيمية النظرية، حدودَ ومنزلةَ النظرية العلمية المُحكَمَةِ والمؤسَّسَة التي بلغَها الدّرس اللّساني الغربي الحديث ، نحوًا ممّا وقفنا عليه خاصّةً عند اللّساني الاجتماعي الإنجليزي جون فيرث. وتُدانِيهِ في هذه العناية والاهتمام في درسنا اللّساني العربي الحديث جهود تمّام حسّان ونهاد الموسى وأسعد خلف العوادي ونصر الدين صالح سيّد وردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي وإيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة وثلّةٌ من الدّارسين الآخرين، فإنّ أبحاثهم التّأصيلية فيه لَرَائِدةٌ.

2– غلبَة الجانب التّطبيقي العملي على المُرتَسَمَاتِ والمتصوّراتِ التّنظيرية لهذه النظرية في أصيلٍ من فكرنا النحوي العربي ثَبتَةٌ بَيّنَةٌ جَلِيَّةٌ، ولربّما كان في قلّة الدّراسات التي تناولته بضربٍ من الاتّساعِ والتّفصيل، ما يُثبِتُ ويؤكّد حسبَنا صحّة زاوية هذا النظر.

3– فضلُ وفيضُ عناية بلاغيِينا العرب القدامى بتحقيق القول في هذا المعطى الدلالي التداولي لنظرية الحال السياقية، مُتَقَدِّمٌ نَظَرُهُ عند نحاتنا قبلهم، وإنّ عَوْدَ التّحقيق في أوّلياتِ نشأة "علم المعاني" على يد النحاة لَخَيرُ إثباتٍ وخير دليلٍ.

4- التّجلّي الدّقيق الأَوفَى لمعطى سياق الحال نحويًا جهتَي الدلالة والتّداول، مُوجِبٌ على الدّارسين إعادة النظر في ثلّةٍ من المرتكزاتِ والمقولاتِ التنظيريّة الأساس لنظريتنا النحوية العربية، تتقدَّمها في ذلك ضرورةُ التّحقيق مُجَدَّدًا في ماهية "النحو" مفهومًا وموضوعًا ومجالًا. ذلك أنّ في قَصرِ ماهيته المفاهيميّة على ضَيّقٍ من دلالة العلامة الإعرابية حسبُ لتجلّي حقيق المعاني النحوية، قاضٍ لزامًا -في أغلب الأحيان وفي كثيرٍ من المواضعِ- بانتفاءِ بُعدِ الدلالة الاجتماعية عنه. وهو انتفاءٌ ما يُقِرُّهُ واقع لحظِه الدلالي التداولي، على هديٍ من معطياتِ سياق الحال خاصّةً.

وانطلاقًا من هذا الفهم فقد ثبتَ وتأكّد لدينا ولدى كثيرٍ من الدّارسين قبلنا، أنّه يستحِيل بحالٍ استِكنَاهُ كلّ المتصوّراتِ المفاهيميّة لهذه النظرية الدلالية (سياق الحال) في أصيلٍ من فكرنا النحوي العربي، إلّا على هداياتٍ من واسعِ مفهومه الذي تذاكَره وتَهَادَاهُ الاستنباط النحوي عند كثيرٍ من أئمة نحاتنا الأوئل، من أمثال سيبويه وابن جنّي والجرجاني وابن يعيش والرّضي وغيرهم من الأئمة. وأنّ غلبة المنهج المعياري الشّكلي في مراحل زمانيّة لاحقةٍ متأخِّرةٍ، وهَيمَنَتَهَا على درسنا النحوي، ما تمنعُ بحالٍ قولَنا بضيقِ منهجها هذا في فهم حقيقة النحو في خَاصّ أَخَصَّ من دلالته النحوية التداولية. وفي إقرار نحاتنا بِاتّسَاعِ دلائلية الظاهرة النحوية، مجالًا وموضوعًا ما فيه الغنى والكفاية.

5- من مقتضياتِ وموجباتِ البحث في أصول نظرية سياق الحال في أصيلٍ من نحونا العربي، التّأكيد على أنّ انزياحها الدلالي التداولي، ما يَقِفُ في حدود درسِه عند شكلية دلالة التّراكيب النحوية في بعدها السياقي المقالي حسبُ، بل إنّه يَتَّسِعُ ويَنزَاحُ كذلك بأفقِه الدلالي هذا ليغطّي سائر مستويات الدّراسة اللّغوية من الصّوتِ إلى الصّرف، فالتّركيب والمعجم ودلالة التّراكيب داخليًّا وخارجيًّا. وقد سعَينا للتأكّد من مدى صدقيَّة وعمليّة هذه الحقيقة الدلالية، فألفَينَاها ثَبتَةً أَكدَةً.

6- كثيرًا ما تعلّل بعض النحاة والدّارسين المحدثين، تَعَذُّدَ عناصر الحال السياقية وصعوبة الإحاطة بها أجمع، ورَصْدَ مطلق جوانبِ تأثيرها الدلالي والتداولي نحويًا، وإمكان خروج ضبطها الكمّي والدلالي عن حدود البنية اللّغوية الدّاخلية للتّركيب النحوي (دلالة السياق اللّغوي)، مُسَوِّغًا من المسوّغاتِ المنهجيّة للإبقاء على مجال الدراسة النّحوية ضمن أُطُرِ الشّكليّةِ المعيارية. وهذا فهمٌ ضيّقٌ قاصرٌ يُهمِل حقيقةَ اجتماعية الظاهرة النحوية، وأُفُقهَا الإبداعي الجمالي الأوسَع، الذي تأكّد ثَابتُ الإشارة إليه والعناية به من قبل نحاتنا الأوائل.

7- أنّ السّعي لإصابة حقيق "المعاني النحوية"، كان وما زال وسيظلّ الغاية الأولى التي رَامَ نحونا العربي مَبلَغَهَا وتجلّيها على النحو الأمثَل والأشمَل، جمعًا بين بُعدَيْ الدلالة السياقية المقالية والحالية، وتَهَدّيهِ منذ أوّلياتِ نَشأَتِهِ إصابةَ هذا المَرَامِ والمُبتَغَى خيرُ دليلٍ وبرهانٍ.

8- مناهجُ التقصّي والتّجلّي الدلالي للمعاني النحوية في أصيلِ نحونا العربي متعدّدة، وبُعد "الحال السياقية" منها أصلٌ دلاليٌ مُعتبَرٌ، وإن لم يُقرَّ ويصرَّح به من طرف نحاتنا الأوائل تصريحَ اللّسانيات الاجتماعية والتداولية الحديثة به.

9- يُجمِعُ أئمة النحاة العرب كما اللّسانيون المحدثون –وإن بمنهجٍ تطبيقيٍ غالبٍ يعوزه صَرِيحُ القول ومحكم التّنظير– على تأكيد القول بِمَوصُولِ الدلالتَين السياقيَتَين المقالية التّركيبيَة الداخلية، والحالية التداولية الخارجية منهجًا دلاليًا مُحكَمًا ومُتكَامِلًا لتجلّي حقيق المعاني النحوية. وأنّه لا كفايةَ عندهم بأحدهما دون الآخر في الاستِدلالِ عليها وتِبيانِها البيان الجليَّ الأوفَى. وإن تَقَرَّرَهُم في درسِها الحُكمُ بواجبِ تقدِيم الأولى على الثانية، باعتِبارِها الأصلَ والعمادَ.

10- للحال السياقية بالغُ الأهميّة، وجليلُ الدّور، وعظيمُ الأثر الدلالي في تقرير كثيرٍ من الأحكام النحوية وتقعِيدها، وإعادة تخرِيجِها وترجِيحِها وتوجِيهها على سنًى من هَدي دلالاتها وتداولياتها. وفي تقصّينا لبعض أبرز تمثُّلاتها الدلالية في ثلّةٍ من الظواهر النحوية: ذِكرًا وحذفًا، تقديمًا وتأخيرًا، تعريفًا وتنكيرًا، دليلٌ جَلِيٌّ وبرهانٌ ثَبتٌ.

11- لعناصِر الحال السياقية اللّامتناهية عددًا، والمتداخلة أثرًا، بالغُ الأهميّة في فهم كثيرٍ من المعاني النحوية. بل إنّ أهميّة بعضها لدى نحاتنا لَيَتَقَدَّمُ منزلةً –أن اقتضتْ ضَرُورَاتُ التّبيانِ ذلك– دلالةَ بُنَى التّراكيب اللّغوية ذاتِها مقالًا. ومن ذلك ما تقرَّروه من أنّ "المتكلّم" هو الفاعل الحقيقي للكلام، وأنّ دلالة هذا الأخير (الكلام) لا تُصَابُ ولا تُفهَم تَمَامَ الفهم إلّا بمعرفةِ حقيق مقاصِده. و"المخاطَب" من بالغِ هذه الأهميّة وسَمِيّ هذه المنزلة عندهم سَيٌّ، وقد رأينا وعهدنا من نحاتنا الإلحاح على واجب مراعاةِ متعدّد ومتبَاينِ أحوالِه: علمًا وجهلًا، إقبَالًا وانصِرافًا .... بل وأساسًا من كلّ هذا ومُتَقَدّمًا عليه بالضّرورة، تحقيقُ "أمنِ اللَّبسِ" عليه في الكلام. وقد نظَرنا كثيرًا من الظواهر النحوية، فَأَلفَينَا تفسِيرَها وبيانَها الأَوفَى موقوفًا على ضرورة مُرَاعَاتِهِ.

12- نحوَ احتكام نحاتنا لدلائلية عُنصُرَيْ "المتكلّم" والمخاطب" في تقعيدِ وتخريج وتوجِيهِ كثيرٍ من القواعد والأحكام النحوية، وفهمِ وتفسيرِ وترجيحِ غامضِ ومُلْتَبِسِ معانيها. كان تنادِيهم وتنصِيصَهم ذاك –تطبيقًا غالبًا لا تصريحًا لفظيًّا ظاهرًا– على ضرورةِ مراعَاة متعدّد الأبعاد السياقية الحالية الخارجية الاجتماعية

والثقافية والنّفسيّة و... المحيطة والحَافَّةِ ببنى تراكيب الكلام، والتي لها بالغُ الأثر في استبطانِ واستظهارِ كثيرٍ من خَفَايَا هذه المعاني. وما إِشَارَاتُ المتكلّمِ ومتَعدِّد حركاتِه الجسميّة، عن بالغِ هذه الأهمية النحوية وحُسَنَى إفادَتِهَا الدلاليةِ بالمتدانية المتقَاصِرةِ. وقد تحقّقنا مدى اعتبارِ نحاتنا لها واعتِدادِهِم بها، فَعَهِدنَاهَا ثَبتَةَ التّهدّي، جَلِيَّةَ الأثرِ، وكَثِيرةَ المُعتبَر.

13- تدارس علماء العربية والشّريعة وتَذَاكَرُوا للدلالاتِ على المعاني أصنافًا وأنواعًا، وأَثْبَتُوا منها ضربًا يسمَّى بِـ"الدلالة النحوية". وهي دلالة تجمعُ لِأَوفَى سُبُلِ تحصِيلها وبيانِها بين بُعدَيْنِ للدلالةِ السياقية هما المقال والحال. وقد أثبَتنَا فيما نَقَلنَاهُ من مقولِ نحاتنا، أنّ لدلالةِ هذه الأخيرة (الحال) تمثّلاتٍ عمليّة واضحة في ثلّةٍ من الظواهر النحوية التي أشار إليها نحاتنا، نحوًا من قضايَا الذِّكر والحذفِ، والتّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّنكير. ومن يتحقّق كثيرًا من أبواب نحونا العربي، يُلْفِ لها حضورًا جَلِيَّ الثَّبتِ، وتَمَظهُرًا أكيد التّحقّق.

14- أنّ نظرية سياق الحال وعلى الرّغم ممّا تحظَى به من أهميّةٍ بَالِغةٍ في الدّرس الدلالي استِكنَاهًا وكَشفًا لبعض خَفِي ومُلتَبِسِ المعاني اللّغوية عامّةً، والنحوية خاصّةً، إلّا أنّها مع ذلك لا تعدو أن تكون مَنهَجًا من مُتَعدِّدِ مناهج دلاليةٍ وتداوليةٍ اعتَمَدَ عليها اللّغويون في استِكنَاهِ وتَجَلِّي حقيق هذه المعاني. وأنّها على أهمِّيتها هذه مُتَأَخِّرةٌ في المنزلَة وأولويَة رتبَة البيَان والتّبيَان الدلالي عن بُعدِ المَقالِ بِالضَّرورَةِ، بل هي له تَمَامٌ ومُكَمِّلٌ، وإن اقتَضَت ضَرُورَاتُ ومُوجِبَاتُ هذا البَيَانِ في بعض مواضِع الكلام تَقدُّمَهَا عليه.

الفهارس

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربيّة

– القرآن الكريم برواية عاصم عن حفص.

المعاجم:

1– أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د/ط، 1923.

2– تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، التراث العربي: سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، د/ط، 1989.

3– الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.

4– قاموس اللّسانيات: عربي – فرنسي، فرنسي – عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، د/ط، 1984.

5– كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

6– كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ترجمة: جورج زيناتي، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1997.

7– الكلّيات: معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش و محمّد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان، ط2، 1998.

8– لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، الناشر دار المعارف، القاهرة، د/ط، د/ت.

9– المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ماري نوال غاري بريور، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني، مطبعة سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2007.

10– المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

11– معجم الاستشهادات، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001.

12- معجم الأسلوبيات، كاتي وايلز، ترجمة: خالد الأشهب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2014.

13- معجم تحليل الخطاب، باتريك شارودو ودومينيك منغنو وآخرون، ترجمة: عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د/ط، 2008.

14- معجم التعريفات، علي بن محمّد السيّد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د/ط، 2004.

15- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د/ط، 1982.

16- معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

17- معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984.

18- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللّبدي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1985.

19- معجم النحو، عبد الغني الدقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1986.

20- المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، إميل بديع يعقوب، ميشال عاصي، دار العلم للملايين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، أيلول سبتمبر 1987.

21- مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د/ط، 1979.

22- موسوعة علوم اللّغة العربية، إميل بديع يعقوب، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

23- موسوعة لالاند الفلسفية، أندريه لالاند، منشورات عويدات، بيروت، تعريب: خليل أحمد خليل، ط2، 2001.

24- موسوعة النحو والصّرف والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط7، 2009.

25- الموسوعة النحوية والصرفية الميسّرة، أبو بكر علي عبد العليم، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004.

26- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د/ط، 1998.

الكتب:

1- الاتجاهات المعاصرة في دراسة تطور الدراسات اللغوية، أحمد عبد العزيز درّاج، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 2003.

2- الاتساع اللغوي بين القديم والحديث، عطية نايف الغول، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

3- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2008.

4- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

5- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي فودة نبيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1، 1981.

6- الألسنية والتحليل الوظيفي للّغة: عرض ونقد، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، كلية دار العلوم للنشر، القاهرة، 1996.

7- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2011.

8- الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني جلال الدين عمر بن أحمد بن محمد، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003.

9- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 1969.

10- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، دار البصائر للنشر، القاهرة، ط1، 2012.

11- أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998.

12- اجتهادات لغوية، تمّام حسّان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007.

13- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1992.

14- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988.

15- أساليب بلاغية، أحمد مطلوب، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، د/ط، 1980.

16- استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 2004.

17- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

18- الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السرّاج النحويّ البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1996.

19- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الكيب الباقلاني، تحقيق: أحمد صقر، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط2، د/ت.

20- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال للنشر، بيروت، ط1، 1985.

21- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي فودة نبيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1، 1981م.

22- إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيّم الجوزية، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمّام، ط1، 1423هـ.

23- الأفق التداولي: نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2001.

24- آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2002.

25- أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحَسَنِي العلوي، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.

26- انزياح اللّسان العربي الفصيح والمعنى، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2008.

27- البحث الدلالي عند الأصوليين، محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1991.

28- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، قم، إيران، ط2، 1405هـ.

29- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيّوب ابن قيّم الجوزية، تحقيق: علي بن محمّد بن عمران، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع، جدّة، د/ط، د/ت.

30- بداية البلاغة، إبراهيم الديباجي، سازمان مطالعة وتدوين، طهران، ط2، 1385هـ.

31- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، د/ط، د/ت.

32- بلاغة الإقناع في المناظرة، عبد اللّطيف عادل، منشورات ضفاف، بيروت، ط1، 2014.

33- بلاغة الخطاب وعلم النّص، صلاح فضل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع. 164، أغسطس1992.

34- البلاغة العربية أُسُسُها وعُلُومُهُا وفُنُونُها، عبد الرحمن حسن حَبَنَّكه الميداني، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1996.

35- البلاغة والأسلوبية، محمّد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

36- البيان في روائع القرآن، تمّام حسّان، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993.

37- البيان في شرح اللّمع، ابن جني، تحقيق: علاء الدين حمويّة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2002.

38- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط7، 1998.

39- تأويل مشكل القرآن، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

40- تبسيط التداولية من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي، بهاء الدين محمد مزيد، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

41- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2016.

42- التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

43- التداوليات علم استعمال اللّغة، حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط2، 2014.

44- التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

45- التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، محمود أحمد نحلة، دار التوني للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 1997.

46- تطور الدّرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط1، 1970.

47- تطور الجهود اللّغوية في علم اللّغة العام، وليد محمد مراد، دار الرشيد للنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط1، 1984.

48- التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990.

49- التفكير البلاغي عند العرب: أسسه وتطوره إلى القرن السادس، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، ط1، 1981.

50- التفكير اللّساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986.

51- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003.

52- التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، د/ط، د/ت.

53- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّمّاني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، الناشر دار المعارف، القاهرة، ط3، 1994.

54- جامع الدروس العربية: مذيّلًا ببحثَي البلاغة والعروض، مصطفى الغلاييني، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 2010.

55- الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

56- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999.

57- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.

58- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د/ط، د/ت.

59- الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفي عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1992.

60- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1965.

61- خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

62- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: محمد علي النجّار، منشورات دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1952.

63- الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرّمة، ط1، 1985.

64- الخلاصة النحوية، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000.

65- دراسات في علم اللّغة، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986.

66- دراسات في علم اللّغة القسم الثاني، كمال محمد بشر، دار المعارف، القاهرة، د/ط، 1969.

67- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998.

68- دراسات نقدية في اللّغة والنحو، كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2003.

69- دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1980.

70- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، مطبوعات دار القلم، دمشق، د/ط ، د/ت.

71- الدرس النحوي في القرن العشرين، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1425هـ-2004.

72- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، د/ط، 2000.

73- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2002.

74- دلالة السياق، ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1424هـ.

75- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار، القاهرة، ط1، 1991.

76- دلالة السياق بين القدماء والمحدثين، عبد النعيم خليل، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

77- دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير، عبد الحكيم بن عبد الله القاسم، دار التدمرية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012.

78- الدلالة السياقية عند اللّغويين، عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، ط1، 2007.

79- دور الكلمة في اللّغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال محمد بشر، مكتبة الشّهاب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، د/ت.

80- دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، محمد محمد أبو موسى، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1987.

81- الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1979.

82- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، د/ط، د/ت.

83- الرسالة العذراء، إبراهيم بن المدبر، تحقيق: زكي مبارك، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2، 1931.

84- سياق الحال: دراسة نظرية تطبيقية، محمد محمد الحسيني العشري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2014.

85- سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2011.

86- السياق والدلالة، مسعود بودوخة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2012.

87- السياق والمعنى: دراسة في أساليب النحو العربي، عرفات فيصل المنّاع، مؤسسة السيّاب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2013.

88- السياق والنّص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط1، 2000.

89- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1980.

90- شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبد الله جمال الدّين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

91- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: حسن يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

92- شرح التصريح على التوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

93- شرح جمل الزجّاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1914هـ-1998.

94- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ط1، 2004.

95- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.

96- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1993.

97- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة ، ط1، 1982.

98- شرح اللّمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، قسم التراث العربي، الكويت، ط1، 1984.

99- شرح المفصّل للزمخشري، موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

100- شروح التلخيص وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، ومواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، وكتاب الإيضاح للخطيب القزويني، وحاشية الدسوقي على شرح السعد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د/ط، د/ت.

101- الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997.

102- صفاء الكلمة: من أسرار التعبير في القرآن، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، د/ط، 1983.

103- الصورة والصيرورة: بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.

104- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1987.

105- الطِّراز، يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002.

106- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بجامعة منوبة، تونس، ط1، 1999.

107- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، د/ط، 1998.

108- ظاهرة اللّبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشرن عمّان، ط1، 2003.

109- ضوابط الفكر النحوي، محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.

110- العبارة والإشارة: دراسة في نظرية الاتصال، محمد العبد، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

111- العقد الفريد، أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983.

112- علم التخاطب الإسلامي: دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النّص، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2006.

113- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998.

114- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

115- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الدّاية، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1996.

116- علم الدلالة في المعجم العربي، عبد القادر سلامي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

117- علم الدلالة والمعجم العربي، عبد القادر أبو شريفة وأخرون، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 1989.

118- علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السّعران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د/ط، بيروت، د/ت.

119- علم اللغة نشأته وتطوّره، محمود جاد الرّب، الناشر دار المعارف، القاهرة، مصر ، ط1، 1985.

120- علم اللّغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللّغوية عند هاليداي، محمود أحمد نحلة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2001.

121- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدّرويش، مكتبة الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1999.

122- علم المعاني في الموروث البلاغي: تأصيل وتقييم، حسن طبل، مكتبة الإيمان بالمنصورة للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط2، 2004.

123- علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2002.

124- العمدة في صناعة الشّعر ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000.

125- عنقود الزواهر في فنّ الصّرف، علاء الدين علي بن محمد القوشي، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 2001.

126- الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت، ط4، 1980.

127- فصول في علم الدلالة، فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3، 2011.

128- فلسفة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د/ط ، 1983.

129- فن لغة الجسد: كيف تفهم الآخرين من نظرة العين، ياسر حماية، دار كنوز للنشر، القاهرة، 2012.

130- في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، د/ط، 1983.

131- في فلسفة البلاغة العربية: علم المعاني، حلمي علي مرزوق، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، د/ط، 1999.

132- في اللّسانيات التداولية: مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008.

133- في النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986.

134- في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، محمد العمري، أفريقيا الشرق للطباعة، المغرب، ط2، 2002.

135- فيض الانشراح من روض طيّ الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط2، 2002.

136- القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة ناشرون وموزّعون، عمان، الأردن، ط1، 2009.

137- قضايا الدلالة عند ابن جني في كتابه الخصائص، عبد اللاه محمد السيد زنباغ، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2018.

138- قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر، الرباط، ط1، 2003.

139- قضايا مطروحة للمناقشة في اللّغة والنحو والنقد، سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1998.

140- قواعد الترجيح عند المفسرين: دراسة نظرية تطبيقية، حسين بن علي بن حسين الحربي، دار القاسم للنشر، الرياض، ط01، 1996.

141- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1952.

142- الكامل في اللّغة والأدب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، إصدار وزارة والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1998.

143- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1998.

144- كتاب الصّناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ط1، 1952.

145- الكلمة: دراسة لغوية معجمية، حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، د/ط، 1998.

146- لسانيات النّص: مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991.

147- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995.

148- اللّسانيات الاجتماعية عند العرب، هادي نهر، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 1998.

149- اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998.

150- اللّغة، جوزيف فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، د/ط، 2014.

151- اللّغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د/ط، 1994.

152- اللّغة والمعنى والسّياق: جون ليونز، ترجمة: عبّاس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987.

153- اللّغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، د/ط، 1966.

154- اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 1988.

155- مباحث في اللّسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ط2، 2013.

156- مبادئ اللّسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ط3، 2008.

157- محاضرات في علم الدلالة: نصوص وتطبيقات، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.

158- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: علي النّجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، د/ط، 1994.

159- المختصر في تاريخ البلاغة، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2001.

160- مدارس اللّسانيات: التسابق والتطوّر، جفري سامسون، ترجمة: محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، د/ط، 1417هـ.

161- مدخل إلى اللّسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط1، 2004.

162- مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللّغة العربية وآدابها، الجيلالي دالاش، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د/ط، 1996.

163- مراعاة المخاطب في النحو العربي، بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
164- المزهر في علوم العربية وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د/ط، 1986.
165- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمّد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997.
166- المشيرات المقامية في اللّغة العربية، باديس نرجس، مركز النشر الجامعي، منوبة، ط1، 2010.
167- المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، خليفة الميساوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013.
168- المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013.
169- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2000.
170- المعنى وظلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007.
171- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية: قراءة في «شروح التلخيص» للخطيب القزويني، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2011.
172- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللّطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2002.
173- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987.
174- المفصّل في علوم البلاغة، عيسى علي العاكوب، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، د/ط، 2000.
175- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، د/ط، 1986.
176- مقالات في اللّغة والأدب، تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006.
177- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر مرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د/ط، 1982.

178- المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د/ط، 1994.

179- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2003.

180- من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.

181- مناهج البحث في اللّغة، تمّام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د/ط، 1990.

182- المنثور في القواعد، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000.

183- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أبو محمّد القاسم السجلماسي، تحقيق: علال الغازي، مكتبة المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، 1980.

184- منطق العرب في علوم اللّسان، عبد الرحمن حاج صالح، دار موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012.

185- المنهج الغائب في تراث عبد القاهر الجرجاني، دراسات إسلامية وعربية، مقالات مهداة إلى العلامة الأستاذ فضل حسن عباس، إشراف: جمال أبو حسّان، محمد محمد أبو موسى، دار الرازي، عمّان، 2003.

186- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997.

187- مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2002.

188- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.

189- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجدّدة، عباس حسن، مطابع دار المعارف بمصر، ط3، 1974.

190- النحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

191- النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللّطيف، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000.

192- نحو المعنى بين النحو والبلاغة، خلود الصالح، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللّغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 2012.

193- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفه، مطبعة السعادة بمصر، د/ت.

194- نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، سلطان بن ناصر المجيول، الناشر مركز حمد الجاسر الثقافي، ط13، 2008.

195- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: تمّام حسّان، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998.

196- نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مصطفى حميدة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997.

197- نظرات في الجملة العربية، كريم حسين الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2005.

198- النظرية البراجماتية اللّسانية التداولية: دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، محمود عكاشة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2013.

199- النظرية اللّغوية في التراث العربي، محمد عبد العزيز عبد الدّايم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 2006.

200- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: دراسة لغوية نحوية دلالية، عبد النعيم خليل، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

201- نظرية السياق دراسة أصولية، نجم الدين قادر كريم الزنكي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2006.

202- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1980.

203- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2006.

204- نظرية النظم تطور وتاريخ، حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د/ط، 1979.

205- النّكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، د/ط، 1999.

206- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992.
207- الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د/ط، 1966.
208- وظائف السياق في التفسير القرآني، عقيد خالد العزّاوي ومحمد شاكر الكبيسي، دار العصماء للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2015.

المجلات والدوريات:

1- الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى، حمدان رضوان أبو عاصي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، غزة، مج. 17، ع. 2، يونيو 2009.
2- الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 36، 1992.
3- أثر الإشارات البدنية في القواعد النحوية، محمد علي نور المدني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين، كلية الآداب، البحرين، ع.21، 2011.
4- أثر الأعراف الاجتماعية في مسيرة العربية، محمد ربّاع، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الأردن، مج. 11، ع. 1، 2005.
5- أثر التّنغيم في توجيه الأغراض البلاغية لعلم المعاني: الاستفهام أنموذجًا، مزاحم مطر حسين، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العراق، مج. 6، ع .3-4، 2007.
6- أثر السياق الخارجي في توجيه الدلالة التركيبية لدى مفسّري القرآن الكريم، محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة أم القرى، ع. 11، 2014.
7- أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية جامعة واسط، 13-14 نيسان 2012.
8- أثر النيّة في الدرس النحوي عند القدماء، جزاء المصاروة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج. 2، ع. 2، 2006.
9- إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: مقاربة تداولية، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة اللسانيات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع. 4، نوفمبر 2016.

10- أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي، باسم يونس البديرات وحسين محمد البطاينة، مجلة جامعة الخليل للبحوث، فلسطين، مج. 10، ع. 1، 2015.

11- أصول اتجاهات المدارس اللّسانية الحديثة، محمد محمد يونس علي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج. 32، ع. 1، يوليو-سبتمبر 2003.

12- أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مالك يحيا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، اللاذقية، مج. 30، ع. 2، 2008.

13- أمن اللّبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، رشيد بلحبيب، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 45، 1998.

14- بين نظرية السياق ونظرية الاستلزام الحواري: مقاربة تداولية، هيثم محمد مصطفى، بحث/مقال منشور ضمن كتاب: التداولية في البحث اللّغوي والنقدي، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، لندن، ط1، 2012.

15- التحليل النحوي العقدي: بحث في أثر المعتقدات في الدرس اللغوي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ماليزيا، م: 3، ع: 12، أفريل 1998.

16- تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه، فريدة بن فضة، مجلة الخطاب، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، مج. 4، ع. 4، 2009.

17- تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته، جواد حسني سماعنه، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، ع. 39، 1995.

18- تفسير مقصود المتكلّم في النحو العربي، أحمد شيخ عبد السلام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع. 20، شوال1421هـ-يناير 2001.

19- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مج. 10، ع. 3-4، 1981.

20- خصوصيات المقام في الخطاب عند القدماء في ضوء الدراسات الحديثة، فاتح زيوان، مجلة البحوث والدراسات، ع. 6، جوان 2008، جامعة الوادي، الجزائر.

21- الدلالة المقامية بين النظرية والتطبيق: سورة البقرة نموذجًا، أحمد عبد الرحيم أحمد فراج، مجلة كلية البنات الإسلامية، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، فرع أسيوط، ع. 16، 2019.

22- الدلالة النحوية عند النحاة العرب، عبد العزيز ياسين عبد الله، عبد السلام مرعي جاسم، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ع. 66، 2013.

23- السياق غير اللغوي والنحو، نصر الدين صالح سيّد، مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، مج. 13، ع. 4، 2004.

24- العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في كتاب سيبويه: مقاربة تداولية، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع. 13، 2017.

25- في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية: المثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية والقاعدة النحوية، حسن خميس الملخ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع. 20، يناير 2001م.

26- في المسار التطوري للنحو العربي، قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى، الطيب دبّه، مجلة الدراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، مج. 8، ع. 2، ربيع الآخر- جماد الآخرة، مايو-يوليه، 2006.

27- لغة الجسد وأثرها في الإبانة: دراسة في التراث اللغوي والبلاغي، مهدي أسعد عرار، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج. 33، ع.1، 2006.

28- اللّغة ونظرية السياق، علي عزّت، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ع. 76، يونيو 1971.

29- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، كريم حسين ناصح الخالدي، مجلة المورد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، مج. 30، ع. 3، 2002.

30- مشاكل وضع المصطلحات اللّغوية أو تقنيات الترجمة، محمد رشاد الحمزاوي، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 18، ج. 1، 1980.

31- المصطلح اللّساني: معجم إنجليزي-فرنسي-عربي، عبد القادر الفاسي الفهري، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 23، 1983.

32- المصطلحية العربية بين القديم والحديث: مشروع قراءة، جواد حسني سماعنه، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 49، 2000.

33- المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات، مصطفى غلفان، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 46، 1998.
34- المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، سعيد الخلادي، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 50، 2000.
35- مواضع اللّبس في العربية وأمن اللّبس، عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج. 2، ع. 1، 1987.
36- النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز، مصطفى ناصف، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مج. 1، ع. 3، جمادى الآخرة 1401هـ - أبريل 1981.
37- نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، سعد مصلوح، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، م. 10، ج. 1، يوليو-أغسطس 1991.
38- نظر في نظرية السياق: دراسة بين القدماء والمحدثين، خالد عبود حمودي الشيخلي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ع. 5، 2006.
39- نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ج. ساجر، ترجمة: جواد حسني سماعنه، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع. 47، 1999.
40- الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى، بحث ألقي في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، جامعة بهلوي، شيراز، نيسان - أيار 1974، ونشر في مجلة حضارة الإسلام، دمشق، 1974.

الرسائل الجامعية:

1- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، عائشة برارات، مذكرة ماجستير مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
2- أمن اللّبس في النحو العربي: دراسة في القرائن، بكر عبد الله خورشيد، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2006.
3- جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، الأمين ملاوي، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، 2009.

4- دلالة السياق عند الأصوليين: دراسة نظرية تطبيقية، سعد بن مقبل بن عيسى العنزي، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قسم الدراسات العليا الشرعية، تخصّص أصول الفقه، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427-1428هـ.

5- الدلالة النحوية بين وجهي رفع الاسم ونصبه في القراءات القرآنية، عالية أكرم، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات، قسم الدراسات اللّغوية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد-باكستان، 28 سبتمبر 2004.

6- سياق الحال في الفعل الكلامي: مقاربة تداولية، سامية بن يامنة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات والفنون، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2011-2012.

7- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرّماني، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا-فرع اللّغة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1414-1415هـ.

8- القرائن في علم المعاني، ضياء الدين القالش، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، 2011.

9- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة عين شمس، مصر، 2016.

10- اللّهجات العربية في كتاب سيبويه: دراسة نحوية تحليلية، عبد الله بن عبد الرحمن سعد العيّاف، أطروحة دكتوراه مرقونة، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002.

11- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة إبراهيم محمد النجار، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995.

12- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، يحي بعيطيش، أطروحة دكتوراه مرقونة، كلية الآداب واللّغات، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، 2006.

13- نظرية المعنى في كتاب سيبويه، عماد زاهي ذيب نعامنة، رسالة ماجستير مرقونة، كلية الآداب، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، 1999.

المصادر الأجنبية:

Jean dubois et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, paris, 1989.

المواقع الإلكترونية:

المقام والسياق في التداولية: فوضى المصطلحات، ثائر العذاري: https://newsabah.com/newspaper/127890

السورة	الآية	الصفحة
البقرة		
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	221	320
﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾	258	287
آل عمران		
﴿لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾	130	287
الأعراف		
﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾	177	309
التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾	03	213
يوسف		
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	82	300
الرعد		
﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾	26	286
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾	31	281
الإسراء		
﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾	32	287
مريم		
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾	38	234

طه		
﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ٤٤﴾	44	234
الفرقان		
﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾	41	286
الروم		
﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾	04	302/301
﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	47	309
الأحزاب		
﴿ وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾	35	287/284
سبأ		
﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ١٠ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾	11	304
فصلت		
﴿لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ﴾	14	76
الزخرف		
﴿نَحۡنُ قَسَمۡنَا﴾	32	233
محمد		
﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞۚ﴾	21	320
الحاقة		
﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾	24	287
الطارق		

﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١﴾	01	235
الشمس		
﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾	13	292
الكوثر		
﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾	01	230
الإخلاص		
﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾	04	309

الشـــــــاهـــــــد الـــشـــــــعـــــري		الصفحة
ب		
ديَـــــار مـيّـــةَ إذ مَيٌّ مُســاعِـفَـــةٌ	ولا يـــرى مثـلَـهـــا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ	291
صَبَّحْنَ من كَـاظِمَـــةِ الـخُـصّ الـخـرِبْ	يَـحْمِـلْـنَ عَبَّـاسَ بـن عبـدِ المُطَلِـبْ	301
د		
وَ"قُـــلُ" بَـعْـضُ مَـا يُـخَـصُّ بِـالـنِّـدَا فِي سَـبِّ الأُنْـثَـى وَزْنُ "يَـا خَـبَـــاثِ" وَشَـــاعَ فِي سَـبِّ الـذُّكُـــورِ فُـعَـــلُ	"لُـــؤْمَـــانُ نَـــوْمَـــانُ" كَـــذَا وَاطَّـــرَدَا وَالأَمْـــرُ هَـكَـــذَا مِـنَ الـثُّـــلاَثِـي وَلَا تَـقِـسْ وَجُـــرَّ فِي الـشِّـعْـــرِ "قُـلُ"	232
ونَـحنُ ضَـرَبـنَـــا بـالـكُلَابِ ابنَ هَـوْبَـر	وجَـمْـعَ بـنـي الـديّـــان حتّى تـبـــدَّدوا	301
بَـنُـونَـــا بَـنُـــو أَبنَـائِـنَـــا وبَـنَـاتُـنَـــا	بَـنُـوهُـــنَّ أَبْـنَـــاءُ الـرِّجَـــالُ الأَبَـاعِـدِ	308
ر		
عَشِـيَّـةَ فَـرَّ الـحـــارِثـيُّـونَ بَـعـدَمَـــا	قَـضَى نَـحبَـهُ في مُلـتَـقى القَـومِ هَوبَـرُ	301
وَمَـــا مِـنـهُـمَـــا إلاَّ يُـسَـــرُّ بِـنِـسْـبَـــةٍ	تُـقَـرِّبُـــهُ مِنِّـي وإنْ كَـــانَ ذَا نَـفَـــرْ	304
س		
تَـقُـــولُ وَصَكَّـتْ وَجـهَـهَـــا بِـيَـمِـيـنِـهَـــا	أَبَـعْـلِي هـذا بِـالـــرَّحَـى الـمُـتَـقَـاعِسُ	259/182
ل		
قَـالَ لِي: كَـيـفَ أَنـتَ؟ قُـلـتُ: عَـلِـيـلُ	سَـهَـــــرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَـوِيـــلُ	89
م		
فَـإِنْ يَـأْتِـكُـمْ مِنِّي هِـجَـاءٌ فَـإِنَّـمَـــا	حَـبَـاكُـمْ بِـهِ مِـنِّي جَـمِـيـلُ بـنُ أَرْقَـمَـا	30
ن		

فَـامْنَـعْــهُ حِيــنَ يَـسْـتَــوِي الـجُــزْأَنِ	عُـرْفًــا ونُـكْــرًا عَــادِمَـيْ بَـيَــانِ	307
العَيْـنُ تُبْـدِي الـذِيْ فِي نَفْسِ صَـاحِبِـهَــا	مِـنَ الـعَــدَاوَةِ أَوْ وُدٍّ إِذَا هُــوَ كَــانَــا	89
وبَـعـدُ فـالـنـحــو صــلاحُ الألـسـنــةِ بـــه انـكـشـــافُ حُـجُــبِ الـمـعـــاني	والــنَّــفــسُ إن تُـعـدَم سَـنَــاهُ في سِـنَــةٍ وجَـلـــــوَةُ الــمَــفــهُـــومِ ذَا إِذْعَــانِ	142

الرقم	المصطلح	الكتاب	الكاتب	الصفحة
1	اجتماعي	الكلمة	حلمي خليل	157
2	بساط الحال	دلالة السياق عند الأصوليين	سعد بن مقبل العنزي	68
3	بعد خارجي	علم الدلالة التطبيقي	هادي نهر	264
4	البناء البرّاني	نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث	نهاد الموسى	90
5	الحال	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	50
6	الحال الحاضرة	شرح كتاب سيبويه	أبو سعيد السيرافي	154/02
7	حال الحدِيث	نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية	سلطان بن ناصر المجيول	189
8	حال الخطاب	نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية	سلطان بن ناصر المجيول	189
9	الحال المشاهدة	الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي	نهاد الموسى	135
10	الحدث التاريخي	التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه	رمضان عبد التوّاب	155
11	حديث	نقل مصطلحات اللّسانيات الاجتماعية إلى العربية	سلطان بن ناصر المجيول	189
12	الدلالة التاريخية	التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه	رمضان عبد التوّاب	155
13	دلالة الحال	دلالة السياق عند الأصوليين	سعد بن مقبل العنزي	68

14	دلالة الكلام	أثر السياق الخارجي في توجيه الدلالة التركيبية لدى مفسّري القرآن الكريم	محمود حسن الجاسم	18
15	الدليل	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42
16	السياق	الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي	نهاد الموسى	122
17	السياق الاجتماعي	المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث	محمّد أبو الفرج	119
18	السياق الاجتماعي والثقافي	علم اللغة الاجتماعي	كمال بشر	44
19	سياق الحالة	علم الدلالة	بالمر	61
20	السياق الخارجي	دلالة السياق	عبد الفتّاح البركاوي	54/29
21	سياق الكلام	الكلمة	حلمي خليل	163
22	سياق الثقافة	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	54
23	سياق غير لغوي	مبادئ اللسانيات	أحمد محمّد قدور	354
24	السياق غير اللّفظي	دور الكلمة في اللغة	ستيفن أولمان	62
25	السياق فوق اللّغوي	فصول في علم الدلالة	فريد عوض حيدر	119
26	سياق مرجعي	دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التّفسيرية	محمد إقبال عروي	26
27	سياق المقام	في اللسانيات التداولية	خليفة بوجادي	117
28	سياق الموقف	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42
29	سياق الموقف الاتصالي	في اللسانيات التداولية	خليفة بوجادي	117

30	الحدث التاريخي	التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه	رمضان عبد التوّاب	155
31	شهادة/شاهد الحال	علم اللغة الاجتماعي	هادي نهر	203
32	الظروف الخارجية المصاحبة	دلالة السياق	عبد الفتّاح البركاوي	46
33	الظروف الكلامية	السياق في كتب التفسير	محمد المهدي رفاعي	16
34	قرائن الأحوال/قرينة الحال	دلالة السياق عند الأصوليين	سعد بن مقبل العنزي	68
35	القرينة/القرائن	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42
36	قرينة السياق	دلالة السياق عند الأصوليين	سعد بن مقبل العنزي	69
37	قرينة المقام	دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها	صاحب أبو جناح	208
38	القرينة الواقعية	مقالات في اللغة والأدب	تمام حسّان	151-150
39	لسان الحال	الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي	نهاد الموسى	125
40	الماجريات/الماجري	علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي	محمود السّعران	311-310
41	ماجريات الحال	دراسات في علم اللغة	كمال بشر	57
42	الماصدق	اللغة العربية معناها ومبناها	تمّام حسّان	311-310
43	المشاهد	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42
44	المشاهدة	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42

45	المسرح اللّغوي	دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث	حازم كمال الدين	96
46	المعنى المقامي	اللغة العربية معناها ومبناها	تمّام حسّان	339
47	المقام	دلالة السياق	ردّة الله الطلحي	42
48	المقامات الاجتماعية	اللغة العربية معناها ومبناها	تمّام حسّان	42
49	المقام الاجتماعي التاريخي	اللغة العربية معناها ومبناها	تمّام حسّان	352/347/345
50	مقام الحال	علم اللغة الاجتماعي	هادي نهر	201
51	المقام الخارجي	دراسات في اللسانيات العربية	عبد الحميد السيّد	126/125
52	مقتضى الحال	علم الدلالة التطبيقي	هادي نهر	266
53	الموقف الخارجي	الصورة والصيرورة في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي	نهاد الموسى	139
54	الموقف الكلامي	دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها	صاحب أبو جناح	208
55	واقع الحال	علم اللغة الاجتماعي	كمال بشر	100

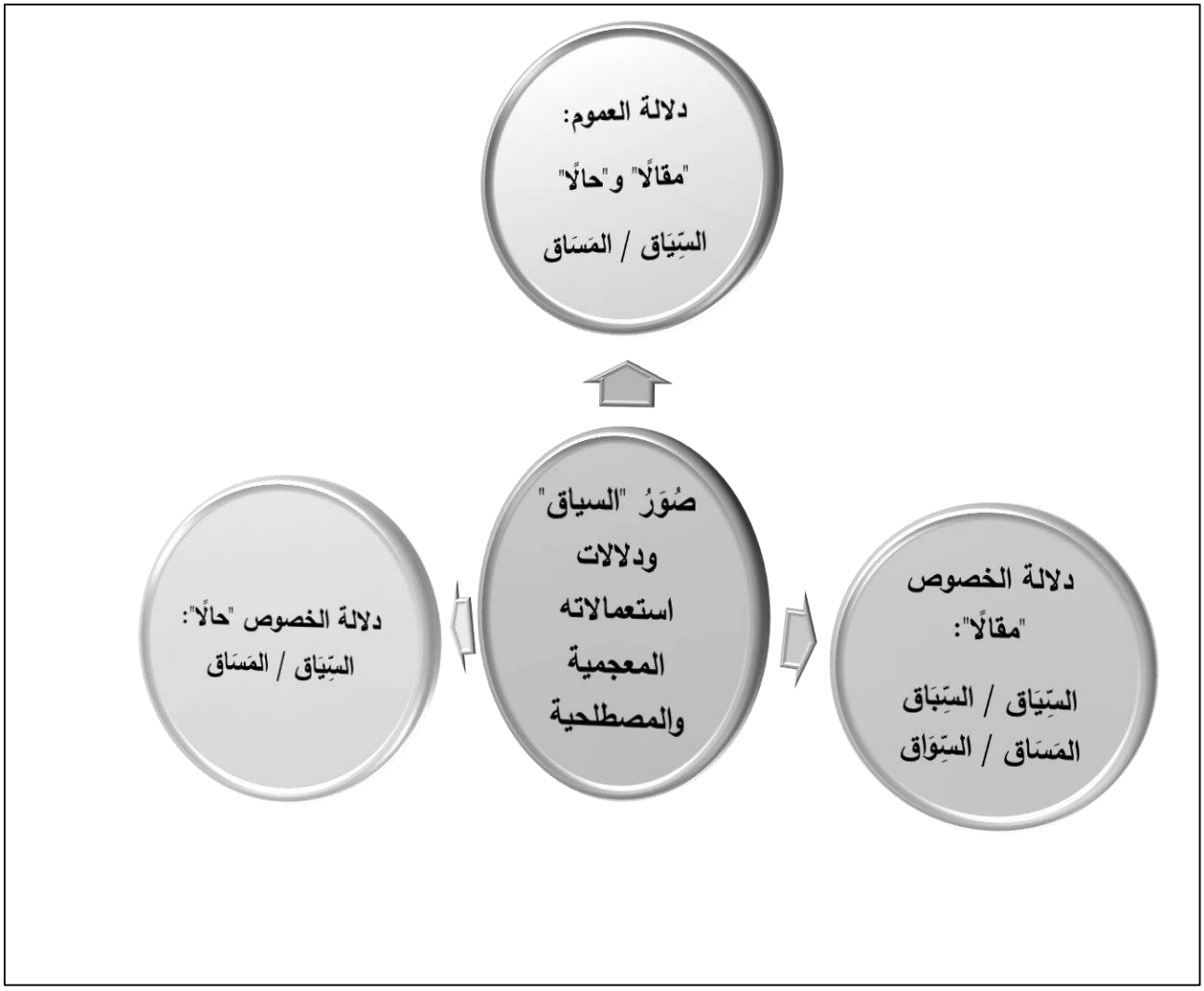

مخطط توضيحي لبعض صور استعمالاتِ مصطلح "السياق" في القاموس الاصطلاحي العربي

أ. ملخص باللغة العربية

يندرج بحث هذه الأطروحة الموسومة بـ"سياق الحال في النحو العربي: أصالة النظرية ودلالاتها النحوية" ضمن إطار علم الدلالة الوصفي الذي يبحث آلياتِ تشكُّل "المعنى"، انطلاقًا من بُعد الدلالة الخارجية ممثَّلةً في نظرية "سياق الحال"، لِيَتَتَبَّعَ ويتلمَّسَ أسس مَعَالِمِها التّأصيلية النظرية والتطبيقية في أصيلٍ من نظريتنا النحوية العربية.

ونظرية "سياق الحال/المقام" نظرية سياقيةٌ دلاليةٌ تداوليةٌ حديثةٌ، عرَفت طريقها النظري والتطبيقي الفعلي إلى حقل اللّسانيات الاجتماعية الحديثة مع اللّساني الإنجليزي جون فيرث. ثمّ تطوّرت من بَعدِهِ واستُثمِرتْ نتائجها في حقولٍ متعدّدةٍ من المعرفة اللّسانيّة وخاصّةً حقول: النحو الوظيفي، والتداولية، ونحو النّص، ولسانيات الخطاب، كما وعرفت تأثيراتُها أيضًا طريقَها إلى حقول الدّراسات الأدبية والنقدية.

وما أصيلُ درسنا اللّغوي العربي "نحوًا وبلاغةً" خاصّةً عن هذه التّأثيراتِ بالبعيد والمُنعَدِمِ، بل إنّ بعض أَهَمّ وأبرزِ تجلّياتِ أصولها المعرفية النظرية والعملية فيه لحاضرةٌ أيضًا وبقوّةٍ، وبَيِّنُهُ الواضح والثّابت والأكيد، ما يدلُّنا عليه اعتماد لغوبينا القدامى واعتدادهم الكبير ذاك بدلالة "القرينة الحالية" أو "الأحوال المشاهدة" –أو ما يسمّى اختصارًا بـ"الحال"– في رفع ودفع متوهَّم الغموض واللّبس الدلالي عن كثيرٍ من المعاني اللّغوية عامّةً، والدلالية التداولية في عِلمَيْ "البلاغة والنحو" خاصّةً.

هذا ومن يتهادى ويتلمَّس أصول هذه النظرية الدلالية في أصيلٍ من نحونا العربي، يُلْفِهَا حاضرةً في أذهان نحاتنا الأوائل، مقرّرةً في تطبيقاتهم، وإن أَعوَزَهُم دونها الإقرارُ الصّريحُ بها أصلاً دلاليًا ثالثًا من أصول نظريتهم النحوية، والتي كثيرًا ما صدروا عنها في كشفِ غوامضِ ومُلتَبِسِ معانيهم النحوية وترجيحِ مُحتَمِلِهَا، وعَوْدِ تَوجِيهِ وتخريج أحكام قواعدها على ضوءٍ من سَنَا هداياتها. بل حسبُ الناظر أن يَألَفَ مصطلح "الحال" هذا حاضرًا في فكرِهِم، مُتَقَدِّمًا بذلك على مصطلح "المقام" الذي شاع عند البلاغيين بعدهم.

والحقيقة أنّ مصطلح "الحال" –مفردًا– سهلٌ تأصيله في نحونا العربي، إذا ما قَارَنَّاهُ بمصطلح "سياق الحال" –المركّب– في الدّرس اللّساني الحديث، وأمّا مفهومه فيظلّ غائبًا عن نحونا العربي، مثيرًا للجدل في هذا الدّرس اللّساني. وهي القضيّة التي عملت هذه الدّراسة على تجلّي حقيقتها في مُستَهَلِّ فصلِها الأوّل. هذا الأخير الذي ما غاب عنه أيضًا بَحثُ أصول هذه النظرية الدلالية في الدرس اللّساني الحديث

عند روّاد اللّسانيات الاجتماعية، وفي مقدِّمتهم "جون فيرث"، وبنحوه ما نظرَه عند التداوليين. فيما اختصَّ مجالَ تأصِيلِه العربي القديم بالبلاغيين، باعتبارِهم أكثر اللّغويين العرب عنايةً به.

وأمّا المجال الفعلي لتمثّل معطيات هذه النظرية السياقية الحالية دلالةً وتداولاً في نحونا العربي، والتي سِيقَتْ هذه الدراسة خصّيصًا لبحثها، فذلك ما اختصَّ به تنظيريًا الفصلان الثاني والثالث، من خلال عرضِهما لكثيرٍ من أصولها في نحونا العربي، وما أُثيرَ وما زال يُثَارُ من تساؤلاتٍ، ويَتَدَاخَلُهُ من إشكالاتٍ نحويةٍ ودلاليةٍ عميقةٍ ومُحتَدِمَةِ الجدل بين نحاتنا القدامى بين آخِذٍ وقائلٍ بها، وآخرَ مُنكرٍ ورَافِضٍ لها. وتحقيق هذا البحث في بعض أهمِّ وأبرز الجدليات النحوية من قبيل: حقيقة مفهوم "النحو" بين الضّيق والاتّساعِ. وكذا آلياتُ التجلِّي الدلالي الصّحيح والأَوفَى لـ"المعنى النحوي"، وحقيقة ماهية "الإعراب" وجدلية نظرية "العامل النحوي" من ذلك، تبقى أحد أبرز عوائق المعرفة السياقية الحالية النحوية التي تحقَّقها هذا البحث.

ويُدانِيهِ في هذا التحقيق أيضًا، إعماله النظر واسعًا أخرى في تجلّي أبرز وأهمّ الأصول النظرية والعملية الوظيفية لعناصر هذه النظرية في أصيلٍ من نحونا العربي، وبخاصّةٍ أنّ المعلوم منها كونها متعدّدةً ومتداخلةً، مَا يَسَعُ الباحثَ الوقوفُ منها على الحصرِ عددًا، ولا على فصلِها وامتيازِها مقامَ الاستعمال تداخلاً، وبخاصّةٍ في ظلّ تداخلها الدلالي وعناصر سياق المقال.

وأمّا فيما يختصّ المجال التطبيقي لتجلّي دلالاتِ هذه النظرية في نحونا العربي، فذلك ما اختصّ ببحثه الفصل الرابع من هذه الأطروحة، من خلال تركيزه النظر في تحقّق آثارها في ثلّةٍ من أبرز الظواهر النحوية من قبيل "الذّكر والحذف"، والتّقديم والتّأخير"، و"التعريف والتّنكير"، والتي أكَّدت وبوضوحٍ بَيِّنٍ وجودَ أصولٍ عمليةٍ دلاليةٍ وتداوليةٍ لهذه النظرية الدلالية في أصيلٍ من فكرنا النحوي العربي.

Abstract

“Situational Context in ArabicGrammar: authenticity of the theory and its grammatical significance”

The research of this thesis entitled “Situational Context in ArabicGrammar: authenticity of the theory and its grammatical significance” is included within the framework of descriptive semantics, which examines mechanisms that form “meaning”, starting from the external dimension of significance represented in the theory of “situation context”. The research traces and touches on the foundations of its theoretical and applied features in the origin of the Arabic grammatical theory.The “situation context” theory is a modern pragmatic semantic theory. It knew its actual theoretical and practical way into the field of modern social linguistics with the English linguist John Firth. It then evolved and its results were invested in multiple fields of linguistic knowledge, especially: functional grammar, pragmatics, text grammar, and speech linguistics.Its influences have also known their way into the fields of literary and critical studies. Our Arabic lesson focuses “grammatically and rhetorically” on these effects. Some of the effects’ most important and prominent manifestations of its theoretical and practical cognitive origins are also strongly present; either it is explicit, consistent or certain, as evidenced by the adoption of “situation presumption” or “observed situations”, or the so-called “status” for abbreviation, in raising and pushing the illusion of semantic ambiguity from many linguistic meanings in general, and pragmatic semantics in the sciences of “rhetoric and grammar” in particular. Those who look at the origins of this semantic theory in the authenticity of our Arabic grammar will find it present in the minds of our first grammarians, established in their applications, explicitly recognized as a third semantic origin of their grammatical theory, which they have often used in revealing the mysteries and ambiguity of their grammatical meanings, as well as detecting the provisions of its rules.Rather, the term “status” should be familiar in their minds, ahead of the term “context”, which

was common to rhetoricians after them.In fact, the term “situation” (Singular) is easy to establish in our Arabic grammar, compared to the term “situation context” (Complex) in the modern linguistic lesson, while its concept remains absent from the Arabic grammar; controversial in this linguistic lesson. It is issue that this study reflected at the beginning of its first chapter. The latter has also examined the origins of this semantic theory in the modern linguistic lesson among the pioneers of social linguistics, primarily “John Firth”. The actual scope of this situational contextual theory in our Arabic grammar, which will be specifically used for research, is what the second and third chapters will address significantly and pragmatically by presenting many of its origins, raised questions, and deep overlapped problems in our Arabic grammar among our ancient grammarians between adoption and rejection. This research investigates some of the most important and prominent grammatical arguments, such as: The reality of the concept of “grammar” between narrow and broad, as well as the mechanisms of correct and complete representations of “grammatical meaning,” definition of “parsing” and “the grammatical factor” theory, which are one of the most prominent obstacles to grammatical knowledge examined by this research.In this examination, the focus is also widely considered in the manifestation of the most prominent and important theoretical and functional origins of this theory elements concerning our Arabic grammar, in particular since it is known to be multiple and overlapping, from which the researcher can identify exclusively a number of it, as well as its overlapping usage, especially in light of its semantic overlap and the elements of the article’s context.With regard to the practical area concerning the manifestation of this theory’s semantics in our Arabic grammar, it is what chapter four of this thesis

addressed through its focus on the realization of the theory's effects in several grammatical phenomena: "omission", "Hysteron proteron", and "definiteness and indefiniteness", which clearly emphasized the existence of semantic, pragmatic, and practical origins of this semantic theory in the authenticity of our Arabic grammatical thought.

ج. ملخص باللغة الفرنسية

Résumé:

"Le contexte de situation dans la grammaire arabe: l'originalité de la théorie et ses significations syntaxiques"

La recherche de cette thèse, intitulée «Le contexte de situation dans la grammaire arabe: l'originalité de la théorie et ses significations syntaxiques», s'inscrit dans le cadre de la sémantique descriptive, qui étudie les mécanismes de la constitution du «sens» à partir de la dimension de la signification externe représentée dans la théorie du «contexte de situation», afin de tâtonner et de suivre les fondements théoriques et pratiques de ses caractéristiques, dans l'origine de la grammaire arabe.

La théorie du "contexte de situation/maqam" est une théorie contextuelle, sémantique et pragmatique moderne, qui a fait son chemin théorique et pratique réel dans le domaine de la linguistique sociale moderne avec le linguiste anglais John Firth. Puis elle s'est développée, et ses résultats ont été investis dans divers domaines de la connaissance linguistique, notamment le domaine de: la grammaire fonctionnelle et pragmatique, la grammaire

textuelle, et la linguistique du discours, et ses effets ont également connu leur chemin vers les domaines de la linguistique littéraire et les études critiques.

Ainsi l'originalité de notre étude de la linguistique arabe en «Grammaire Rhétorique» en particulier n'est pas éloignée ou en absence de ces En effet, certaines des manifestations les plus importantes et les plus marquantes de ses connaissances théoriques et pratiques sont également fortement présentes y compris le clair, l'évident et le certain. Ce qui l'indique est leur soutien et leur usage en termes par l'indication du «contexte de situation» ou de «situations observées» -ou ce que l'on appelle en abrégé «la situation»- en dévoilant l'ambiguïté et la confusion sémantique de nombreuses significations linguistiques en général, et la sémantique pragmatique dans la science de la rhétorique et la grammaire en particulier.

Ainsi, quiconque tâtonne les origines de cette théorie sémantique dans l'ancienne grammaire arabe, la trouve présente dans l'esprit des premiers grammairiens, définissant dans leurs pratiques. Et celui qui ne la maitrise pas n'en a que la reconnaissance explicite comme une troisième origine sémantique de leur théorie grammaticale, sur laquelle ils se sont souvent appuyés pour révéler des sens grammaticaux ambigus et en choisir les significations possibles, et réorienter et extraire des règles grammaticales à la lumière de ceux qui les ont précédés.

Il suffit à l'observateur de s'habituer à ce terme «la situation» présent dans leur pensée, prenant le pas sur le terme «contexte de situation» qui fut en vogue chez les rhétoriciens qui les ont suivis.

La vérité est que le terme "situation" –singulier– est facile à enraciner dans la grammaire arabe, s'il est comparé au terme "contexte de situation" –composé– dans l'étude de la linguistique moderne.

Quant à son concept, il reste absent de notre grammaire arabe, provoquant provoquant de longues controverses dans cette étude linguistique.

C'est la question que nous cherchons à travers cette étude à révéler sa vérité au début du premier chapitre. Ce dernier, qui contient également une part sur les origines de cette théorie sémantique dans l'étude de la linguistique moderne chez les auteurs adeptes de la linguistique sociale, et en premier lieu John Firth, et sur sa démarche ce qui a été théorisé par les praticiens. Ainsi que le domaine de son origine arabe a été pointé du doigt par les rhéteurs, car ce sont eux les linguistes arabes les plus intéressés.

Quant au champ effectif de l'existence des données de cette théorie contextuelle actuelle en termes de sens et de son utilisation dans notre grammaire arabe, que cette étude a été spécifiquement formulée pour cette recherche,

C'est ce que sa partie théorique a été exposée dans les deuxième et troisième chapitres, à travers leur présentation de plusieurs de ses origines dans notre grammaire arabe, et les questions qui ont été posées et encore posées, notamment elles sont recouvertes de problèmes grammaticaux profonds et sémantiques et une large controverse chez les anciens grammairiens entre celui qui l'accepte et celui qui la rejette.

Et la réalisation de cette recherche sur certaines des polémiques grammaticales les plus importantes, telles que : la réalité du concept de «grammaire» entre étroite et largeur. Outre les mécanismes de la manifestation entièrement correcte du «sens grammatical», la réalité du concept de «la

grammaire» et la polémique de la théorie du «facteur grammatical» à partir de là, restent l'un des obstacles les plus importants qui empêchent la connaissance grammaticale que nous cherchons à atteindre à travers cette étude.

Dans cette réalisation, il est également abordé par sa mise en œuvre d'une autre considération large dans la manifestation des racines théoriques et pratiques les plus importants des éléments de cette théorie dans la forme d'originalité de notre grammaire arabe, d'autant plus qu'il est connu d'eux que elles sont multiples et imbriquées, dont le chercheur ne peut se tenir sur leur nombre, ni sur leur privilégie, notamment au regard de son implication sémantique et des éléments de contexte du discours.

Quant au côté pratique de la manifestation des connotations de cette théorie dans notre grammaire arabe, c'est ce qui a été consacré à son traitement dans le quatrième chapitre de cette thèse, en s'attachant à examiner la réalisation de ses effets dans un certain nombre de phénomènes: «la suppression », «introduire ou reporter» et «la détermination et l'indétermination», qui confirment clairement l'existence des origines pratiques, sémantiques et pragmatiques de cette théorie sémantique dans notre pensée grammaticale arabe.

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: "سياق الحال" من التّأسيس المصطلحي إلى التأسيس المعرفي 12

المبحث الأول: سياق الحال من المعجم إلى المصطلح 14

المطلب الأول: المقاربتان المعجمية والمصطلحية في البحث المصطلحي 14

1. في ماهية المقاربة المعجمية 16

2. في ماهية المقاربة المصطلحية 17

المطلب الثاني: سياق الحال في المعجم اللّغوي: مقاربة معجميّة 18

1. "السياق" من المعجم اللّغوي إلى المصطلح اللّساني 19

1.1. "السياق" في المعجم اللّغوي العربي 19

2.1. لفظ "السياق" context في المعجم اللّغوي الغربي 22

3.1. مصطلح "السياق" عربيًا: ملامح الاتصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح 22

1.3.1. مصطلح "السياق" بين دلالَتَيْ العموم والخصوص 23

1.1.3.1. "السياق" ودلالة العموم مقالًا وحالًا 23

1.1.1.3.1. دلالة "السياق" على العموم مقالًا وحالًا بلفظ "السياق" ذاتِه 23

2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص مقالًا وحالًا 23

1.2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص مقالًا 23

1.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظه 24

2.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "السِّبَاق" 24

3.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "المَسَاقِ" 25

4.1.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "المقال" بلفظ "السِّوَاق" 26

2.2.1.3.1. "السياق" ودلالة الخصوص حالًا 27

1.2.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "الحال" بلفظه 27

2.2.2.1.3.1. دلالة "السياق" على مفهوم "الحال" بلفظ "المَسَاقِ" 28

4.1. مصطلح "السياق" غربيًا: ملامح الاتّصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح 30

1.4.1. دلالة العموم للفظ context واختصاص لفظ co-text بدلالة الحال 31

2.4.1. دلالة الخصوص بلفظ context حالًا ولفظ co-text مقالًا 31

2. "الحال" من المعجم اللّغوي إلى المصطلح اللّساني 33
1.2. لفظ "الحال" في المعجم اللّغوي العربي 33
2.2. لفظ "الحال" في المعجم اللّغوي الغربي 35
3.2. مصطلح "الحال" عربيًا: ملامح الاتّصال الدلالي من المعجم إلى المصطلح 35
4.2. مصطلح "الحال" غربيًا: ملامح الاتّصال اللّساني من المعجم إلى المصطلح 40
نتائج المطلب 42
المطلب الثالث: سياق الحال في الاصطلاح اللساني: مقاربة مصطلحية 43
1. في ماهية المقاربة المصطلحية 43
2. مصطلح "سياق الحال" وجدلية الْتِباس المفهوم أصلَ اللّسان 45
1.2. عموم "السياق" وخصوص "الحال" 47
2.2. دلالة الخصوص مقالًا 48
3.2. دلالة الخصوص حالًا 49
4.2. عموم "الحال" وخصوص "السياق" 50
المطلب الرابع: "سياق الحال" في الاصطلاح البلاغي: جدلية "الحال" و"المقام" أنموذجًا ... 64
1. "الحال" وجدل المصطلح والاصطلاح بلاغيًا 64
2. "المقام" وجدل المصطلح والاصطلاح بلاغيًا 70
المطلب الخامس: "سياق الحال" نحويًا ": جدل "المصطلح" و"المفهوم" 74
1. "السِيَاقُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 75
2. "الحَالُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 78
3. "الدَّلِيلُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 80
4. "المُشَاهَدَةُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 82
5. "القَرِينَةُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 86
6. "فَحوَى الحَالِ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 87
7. "الإِشَارَةُ" نحويًا: المفهوم والمصطلح 87
المبحث الثاني: سياق الحال والتّأسيس المعرفي بين الدرس اللساني الحديث والتراث العربي القديم: البلاغة أنموذجًا 89

فهرس الموضوعات

المطلب الأول: سياق الحال في الدرس اللّساني الحديث: الروافد والتجلّيات 89
1. سياق الحال في فكر اللّساني الاجتماعي جون فيرث 89
1.1. أوّليات النظر السياقي الحالي في فكر المدرسة اللّسانية الاجتماعية الإنجليزية 89
2.1. فيرث وسياق الحال من الفكرة إلى النظرية: الحقيقة أم الوهم؟ 90
3.1. مقوّمات النظرية السياقية الحالية في النظر اللّساني عند فيرث 91
1.3.1. تراتبية السياق بمتعدّد مستوياته اللّغوية موصولًا وسياق الحال 92
2.3.1. مقوّمات التحليل السياقي الفيرثي للمعنى 93
2. سياق الحال في الفكر التداولي 96
1.2. التداولية وسياق الحال: المنهج والطبيعة والوظيفة 96
2.2. سياق الحال تداوليًا: المفهوم وتجلّيات الدّرس 100
المطلب الثاني: سياق الحال في التراث العربي القديم البلاغة أنموذجًا: الروافد والتجلّيات 103
1. سياق الحال بلاغيًا: الأهمية الدلالية 103
2. من تجلّياتِ عناصرِ الحالِ السياقيةِ بلاغيًا 105
1.2. المتكلّم وقصده 105
2.2. المخاطَب 113
الفصل الثاني: من قضايا "سياق الحال" في نظرية النحو العربي 120
المبحث الأول: سياق الحال ومفهوم النحو العربي بين "الضّيق" و"الاتّساع": جدلية "علم المعاني" و"معاني النحو" أنموذجًا 121
المطلب الأول: النحو العربي: ضَيِّقُ المفهوم 122
1. الحدّ والمجال 123
2. الموضوع 126
3. الغاية 128
المطلب الثاني: النحو العربي: اتّساع المفهوم 131
1. الحدّ والمجال 132
2. الموضوع 144
3. الغاية والوظيفة 147

المبحث الثاني: درس المعنى في نظرية النحو العربي 149
المطلب الأول: المعنى النحوي: أنموذج التكامل اللّساني بين النحو والدلالة 149
المطلب الثاني: المعنى في النحو العربي 152
1. النحو العربي والمعنى: معالم النّشأةُ 153
2. درس المعنى في النحو العربي: الأصالة، الأهميّة، الفائدة، المنهج 155
المطلب الثالث: مسالك المعنى النحوي سياقيًا بين دِلَالَتَيْ المقال والحال 158
1. البعد المقالي التّركيبي الداخلي وشكليّة المعنى النحوي 158
2. البعد الحالي وأثر منهج الاتِّساع النحوي في فهم وتفسير الدلالة النحوية 162
المبحث الثالث: سياق الحال نحويًا 167
المطلب الأول: سياق الحال والأهمية النحوية 167
المطلب الثاني: سياق الحال وجدلية التكامل النحوي السياقي بين دِلَالَتَيْ المقال والحال . 173
المطلب الثالث: الوصف السياقي الحالي النحوي زمنيًا بين الآنِية والبَعدية: الأداء والحكاية 177
المطلب الرابع: تقعيد الأحكام النحوية في ضوء سياق الحال 187
الفصل الثالث: عناصر سياق الحال في نظرية النحو العربي 192
المبحث الأول: عناصر "سياق الحال" نحويًا: الأهميّة والسّمت الدلالي التداولي 194
المطلب الأول: عناصر سياق الحال: الأهمية النحوية 194
المطلب الثاني: عناصر سياق الحال: تعدادها وسَمتُهَا الدلالي التداولي 196
المبحث الثاني: عناصر "سياق الحال" نحويًا: ثلاثية الأركان: المتكلّم، المخاطَب، العلائق المشتركة 199
المطلب الأول: المتكلّم في الخطاب النحوي العربي 199
1. المنزلة والأهميّة النحوية 199
2. المتكلّم نحويًا: مرتكزات التحليل وعوامل التجلّي 202
1.2. المتكلّم ومبدأ "القَصدِية" لسانيًّا ونحويًا 202
1.1.2. الأهميّة النحوية 202
2.1.2. آليَات التّحصيل وأوجُه الإفادة 207
المطلب الثاني: المخاطَب في الخطاب النحوي العربي 210

فهرس الموضوعات

1. المنزلة والأهميّة النحوية 211
2. من تمثّلات المخاطَب نحويًا 215
1.2. مراعاة أمن اللَّبس 215
2.2. مراعاة علم المخاطَب وجهله 221
3.2. مراعاة إقبال المخاطَب وانصرافه 224
4.2. مراعاة ترقّب المخاطب وتوقّعه 225
المطلب الثالث: العلائق والأحوال المشتركة بين المتكلّم والمخاطب في الخطاب النحوي .. 227
المبحث الثالث: "الملاحِظ" السياقية الحالية نحويًا 231
المطلب الأول: الملحظ "الاجتماعي" 231
المطلب الثاني: الملحظ "الثقافي" 239
1. السياق الثقافي الديني 240
2. سياق العُرف 243
المطلب الثالث: الملحظ النّفسي العاطفي 245
1. التعجّب 247
2. النُّدبَة 248
المطلب الرابع: الملحظ "الطبيعي" الجغرافي المكاني/الزماني 249
1. السياق الحالي المكاني 249
2. السياق الحالي الزماني 254
المطلب الخامس: الملحظ "الإشاري" الحركة الجسمية والبعد الصوتي 255
1. الإشارات الجسمية 260
2. فعل الرّؤية والمشاهدة 265
3. فعل السّمع: التلوين والتّطريز الصوتي 267
الفصل الرابع: من دلالات سياق الحال في النحو العربي 271
المبحث الأول: الدلالة النحوية السياقية:" الماهية والأضرب 273
المطلب الأول: الدلالة النحوية السياقية المقالية 276
المطلب الثاني: الدلالة النحوية السياقية الحالية 277

المطلب الثالث: من قضايا الدلالة النحوية السياقية الحالية في النحو العربي 278
1. في الحذف 278
2. في التقديم والتأخير 282
3. في التعريف والتنكير 285
المبحث الثاني: من دلالات "الحال السياقية" في النحو العربي 288
المطلب الأول: الحذف بدلالة سياق الحال 288
1. حذف المبتدأ جوازًا 288
2. حذف الخبر جوازًا 290
3. إضمار المعمول الأوّل في باب التّنازع 292
4. الإضمار في باب "كان" 294
5. حذف المفعول به جوازًا 295
6. حذف عامل المفعول به جوازًا 297
7. حذف الفعل وجوبًا في ما جرى كالمثل 300
8. حذف الفعل في التّحذير 301
9. حذف عامل الحال 303
10. حذف المستثنى 305
11. الاستثناء بـ"ليس" و"لا يكون" 306
12. حذف "التّمييز" 307
13. حذف "المضاف" 309
14. حذف "المضاف إليه" 311
15. حذف "الموصوف" 311
16. حذف "الصّفة" 314
المطلب الثاني: التّقديم والتّأخير بدلالة سياق الحال 316
1. التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر المعرفتين جوازًا 316
2. من أوجه تقديم خبر "كان" جوازًا 318
3. تقديم "المفعول به" جوازًا 319

4. تقديم "الحال" جوازًا 323
المطلب الثالث: التعريف والتنكير بدلالة سياق الحال 325
1. التعريف والتنكير بين "المبتدأ والخبر" 325
2. التعريف والتنكير بعد "كان" وأخواتها 330
3. تعريف "اسم" "لا" النافية للجنس 333
4. مراتب "الضمائر" بين التّعريف والتّنكير 334
5. كون"المضمر" معرفةً وأنّه لا يقع موصوفًا 337
6. امتناع نعت المعرّف بـ"ال" بالمبهم 339
7. التعريف بِـ"الألف" و"اللّام" 343
خاتمة 345
قائمة المصادر والمراجع 354
فهرس الشواهد القرآنية 377
فهرس الشواهد الشعرية 380
فهرس المصطلحات المرادفة لمصطلح "سياق الحال" 382
مخطط صور استعمالاتِ مصطلح "السياق" في القاموس الاصطلاحي العربي 386
الملخص 387
فهرس الموضوعات 395